

A
953.04
Y13

المدخل إلى تاريخ
العالم العربي الحديث

تأليف
الدكتور جلال يحيى

دكتوراه الدولة من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية العلوم الانسانية - جامعة أسبوط

١٩٦٥



دار المغارف بمصر

مر عالمنا العربي بتغيرات كبيرة ، وشهد تطورات سريعة في تاريخه الحديث ، وعاش الجيل الواحد من أبنائه تجارب قل أن يشهدها أبناء جيل آخر في أى مكان من العالم : ذلك أنه قد انتقل من عصر الخضوع للاقطاع إلى عصر ازدهار الطبقة الوسطى أو البورجوازية ، ثم أخذت أقاليم عديدة منه في التحول صوب الاشتراكية . ولقد مر بهذه التغيرات الكبيرة بطريقة الخاصة ، ونتيجة لتأثره بالعوامل الداخلية المختلفة ، وتفاعله وهذه العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية ، سواء أكانت إقتصادية أو استراتيجية أو بشرية أو معنوية .

وكم من كاتب ومؤرخ وصحفي قام بدوره في مجال شرح تاريخ عالمنا العربي الحديث ، وأسهم في فتح الطريق وإيضاح معالمه للأفواج التالية ، ولهذا فإن المكتبة العربية ذاخرة بالكتب في هذا الموضوع ، سواء أكان منها من تناوله في شكله العام ، أو من يتخصص في شرح نقطة أو فترة ، مع الإصرار على تحليلها وشرح تفاصيلها .

وأجد من واجبي الإسهام في الكتابة في هذا الموضوع ، خاصة وأنى قد تمكنت من زيارة عدد كبير من الأقاليم العربية ، وتعرفت على عدد من رجالها وعشت بعض أزماتها عن قرب . وكانت لدراسى السابقة أثرا كبيرا في معرفة الجزء الذى يعتبر نقصا في المكتبة العربية ؛ رغم كل ما كتب عن الموضوع ، ألا وهو الغوص صوب القاع لمحاولة العثور على الأسباب الحقيقية التى أثرت في الحوادث ومجراها ، دون الإستمرار في العوم على سطح الماء ، متنقلا بين حادثة وأخرى ، مكتفيا بالربط بينها .

وليست الكتابة في التاريخ الحديث بالأمر الهين السهل ، وخاصة أمام نقص الوثائق وعدم تنظيم دور المحفوظات ، زيادة على فقر المادة الموجودة فيها . ولاشك أن الكتابة في التاريخ المعاصر تزيد صعوبة على الكتابة في التاريخ الحديث ، فعلاوه على قلة المصادر والوثائق ، أو انعدامها ، نواجه حيوية الموضوعات وعدم التمكن من البحث في درر المحفوظات ، وبقاء عدد كبير من الشخصيات التي أسهمت في هذه الأحداث على قيد الحياة ، وتأثير الكتابة في مثل هذه الفترة على الشخصيات والحكومات وعلاقاتها ببعضها ، هذا علاوة على امتلاء المادة التاريخية وامتزاجها بكثير من الدعايه ، التي تدافع عن وجهات نظر معينة ومصالح محددة وإتجاهات ثابتة أو متغيرة ، تتصل بالأوضاع الداخلية أو العلاقات الخارجية ، وغيرها كثير وكثير من العوامل . ولذلك فإن كتابة التاريخ الحديث تحتاج إلى تعمق والتفكير ، ومحاولة التحليل والموازنة ، والربط بين العوامل ، أو إخراجها متبلورة بذاتها . ويتطلب ذلك من الكتاب المؤرخ أن يعمل دائما على الغوص إلى ماتحت الحوادث ، وأن يحاول الوصول إلى رؤية واضحة ، حتى إذا ما كانت درجة تعكر المياه كبيرة . وعليه بعد ذلك أن يطبق منهج البحث التاريخي ، ويلتزم الحياد إلى أكبر درجة ممكنة ، حتى وإن كان قد عاش هذه الأحداث أو بعضها ، وإتصلت هذه الحوادث - في تفاعلها - ببلاده وإقليمه وأهله ، بدرجة أو بأخرى . ورغم هذه الصعوبات التي تقابل كل باحث في التاريخ الحديث والمعاصر ، وتؤثر في إنتاجه ، فإن من واجب المؤرخ أن ينزل إلى هذا الميدان ، ويسهم فيه حسب طاقته .

وهذا الكتاب تطبق عليه الصعوبات التي ذكرناها . نتيجة لتضارب أو أو لتعارض مصالح القوى الموجودة في المنطقة ، وتضارب إتجاهات ومصالح القوى الخارجة عن المنطقة ، والتي لها مصلحة معينة في أن يأخذ خط السير

العام هذا الطريق أو ذلك ، ونتيجة لتزايد المتناقضات في داخل المجتمع نفسه في فترة التحول الخطيرة ، والاستعداد لمرحلة الانطلاق .

ولقد قسمت الكتاب إلى أقسام ثلاث : الأول لشرح أحوال العالم العربي وتطورها وتفاعلها مع بعضها في أثناء القري التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مع ما اشتملت عليه هذه الفترة من ضعف وتأخر في العالم العربي ، ومحاولات للإصلاح أو للتجديد فيه ، وما اشتملت عليه من هجمات استعمارية على مصر والجزائر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم محاولات الإصلاح ، وسيطرة القوى الرأسمالية على أقاليم معينة ، هي الأقاليم التي حاولت الإصلاح ، مثل مصر وتونس . وكانت المنطقة تغلى بالثورات ، ولكن قوى التسلط الاستعماري ضيقت عليها الخناق . وبدأ القرن العشرون والعالم يزرع تحت عبء التخلف والضعف ، مما سهل على القوى الاستعمارية فرض سيطرتها على أقاليم جديدة فيه ، وبخاصة المغرب الأقصى وطرابلس الغرب قبيل الحرب العالمية الأولى . ويتم هذا القسم بشرح أحوال العالم العربي في فترة الحرب العالمية الأولى ، والانقسام داخل صفوف المعسكر الأفليمي بين العرب والترك ، وتسويات ما بعد هذه الحرب التي أنهت إستقلال كل الأقاليم العربية ، وأخضعها جميعا لحكم الاستعمار .

أما القسم الثاني فيشتمل على تاريخ الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، وكفاح العرب ضد الاستعمار . ولقد بدأ العالم العربي في هذه الفترة مفكك الأوصال ، متعدد الأقاليم ، وسار تاريخ كل إقليم داخل الحدود التي فرضها المستعمر الدخيل عليه إلى درجة بعيدة . ورغم ذلك الاتجاه الأفليمي ، فقد كانت هناك روابط وطيدة تربط بين العرب وتوحد بين معنوياتهم وتقوى من

عزيمتهم ، وإن لم تتمكن من الظهور بوضوح ، كقوة فعالة مؤثرة ، إلا فيما بعد الحرب العالمية الثانية . ولقد إشتغل هذا القسم على أبواب خاصة بشبه الجزيرة العربية ، وبالللال الخصب ، وبفلسطين ، وبوادي النيل ، وبالمغرب العربي ، نظرا لتمييز المعركة ، ونتيجة للتطور الطبيعي لكل منطقة ، مع عواملها الداخلية ، وتفاعلها مع القوى الخارجية ، ووضوح كل معركة عن غيرها من المعارك في المناطق المجاورة .

وأما القسم الثالث والآخر فهو الذي شاهد نهاية الحرب العالمية الثانية ، والذي يمتد حتى يومنا الحاضر . وسارت التطورات التاريخية للقوى الموجودة في المنطقة في اتجاه جديد ، وهو نزول العرب ، كوحدة ، أو وحدات متحدة أو متآلفة ، في معارك عامة ، وجنبا إلى جنب ، سواء أكان ذلك في إنشاء الجامعة العربية أو في حرب فلسطين ، أو في التفاعل القائم بين ثوره ٢٣ يوليو في مصر وبين بقية العالم العربي ، وبخاصة القوى الحرة والمتحرره فيه ، أو في معركة قناة السويس ، أو معركة التحرير في الجزائر . حقيقة أن هذه الوحدة أو ذلك الاتحاد أو التآلف قد تأثر بالقوى الداخلية ، وعلاقاتها بقوى الضغط والتسلط الخارجية ، خاصة وأنها عمدت إلى محاولات الاحتفاظ بالعالم العربي تحت ظروف معينة ، تسمح لها بالاستمرار في الاستغلال أو الاحتفاظ بامتيازاتها القديمة . ولهذا فقد ظهرت كل معركة من المعارك العربية في هذه الفترة في لون خاص ، وسار تطورها في اتجاه معين ، رغم إشتراك أكثر من إقليم عربي فيها . ولكن هذا التفاعل بين العوامل المختلفة ساعد على ازدياد التبليور في المنطقة ، بين أهلها ومصالحهم واتجاهاتهم وطريقة تفكيرهم ، إلى درجة تسمح لنا بأن نسمى المنطقة بأكملها باسم العالم العربي ، عالم قائم بذاته ، وإن كان من الصعب فصله عن بقية العالم .

وإني إذ أقدم هذا الكتاب للقارئ والباحث والطالب ، أقدم ماله يمكن الوثوق بها ، والاستناد إليها ، دون خوف من الزلل . وأرجو أن أكون قد أسهمت بهذا المجهود المتواضع في إضافة شيء يساعد على سد النقص الموجود في المكتبة العربية ، وعلى الله قصد السبيل ؟

الاسكندرية في فاتح نوفمبر سنة ١٩٦٥

دكتور
جلال يحيى

الباب الأول

فجر التاريخ الحديث

الفصل الأول

نمو النظام الاقطاعي

كانت منطقة الشرق الأدنى عامة ، والعالم العربي خاصة ، تحتل موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما بين أقاليم وبلاد الشرق الأقصى وأقاليم وبلاد أوروبا في الغرب . وساعدها ذلك على أن تتحكم في التجارة العالمية وتثرى منها وتتزايد الاموال في ايدي أبنائها . وساعدت هذه الظاهرة على ازدياد أهمية الطبقة الوسطى المتاجرة . ولولا خوف الحكام على إمتيازاتهم المتوارثة ، وخضوع المنطقة لاختار خارجية ، لاستمرت طبقة التجار ، وهي الطبقة الوسطى ، في نموها . ولقد أدت هذه العوامل الداخلية والخارجية إلى زيادة أهمية العناصر العسكرية والى تثبيت دعائم النظم الاقطاعية . ويعتبر هذا التطور ، وبهذا الشكل ، نكسة في تاريخ تطور الحضارة ، قل أن يشهد العالم مثلاً في مكان آخر منه . ولقد أثرت هذه النكسة على تاريخ المنطقة ، والعالم العربي بأكمله ، وحتى الآن .

(١) الازدهار التجاري :

احتاجت أوروبا وبلاد الغرب بشكل عام الى موارد بلاد الشرق الأقصى ، وموادها الأولية ، سواء أكان ذلك لحفظ اللحوم واعطاء نكهة معينة للطعام ، ولل مواد اللازمة للعلاج ، أو كان ذلك للصناعات والمواد الخام التي كانت من منتجات الشرق الأقصى . احتاج الغرب إلى التوابل كما احتاج إلى الحرير . وكانت هذه التجارة تقبل في خلال العصور الوسطى عبر طريقين عرفا بهذين الاسمين . وكان الطريق الأول هو طريق الحرير ، وهو طريق برى يمر من الصين إلى

مناطق آسيا الوسطى ومنها الى فارس، ويستمر بعد ذلك عبر بلاد الرافدين والشام أو فوق هضبة الاناضول إلى بزنطة ومنها إلى أوروبا. وكانت القوافل التي تسير على هذا الطريق تستخدم عدداً من العرب ويقوم العرب بتمويل بعضها والاثرأء منها ومن التجارة التي تحملها ، كما كانت الدول العربية تجنى الكثير من وراء فرضها الضرائب على هذه التجارة التي تمر على هذا الطريق . أما الطريق الثاني فكان طريق التوابل ، وهو طريق بحرى تسلكه السفن ويعمل فيه البحارة العرب الذين كانوا يذهبون إلى الشرق الأقصى وجاوة وسومطرة، وحتى موانى الصين، ويعودون بسفنهم محملة بهذه السلع اللازمة . وكان هذا الطريق يستمر بعد ذلك مع الخليج العربى ، ومنه تنقل البضائع بالقوافل من البصرة ببغداد فدمشق وحلب، ومنها إلى الموانى الشاميه المطله على البحر المتوسط ، أو يستمر مع البحر الأحمر سواء للوصول إلى السويس ومنها برياً إلى القاهرة والاسكندرية أو لىكى تبدأ قوافل أخرى فى نقل هذه السلع من عدن عبر الحجاز حتى موانى فلسطين الحالية . وكان العرب يعملون فى هذه السفن ويعملون فى القوافل التي تنقل هذه التجارة ، وعمل آلاف منهم كحمالين وجمالين ووزانين وكان ذلك مورداً لرزقهم . كما أن الدولة الموجودة فى هذه المنطقة العربية حصلت على ضرائب هامة من هذه التجارة، ساعدتها على مواجهة ما يلزمها من أوجه الانفاق .

ولقد سيطر العرب على هذه التجارة العالمية ، سواء أكان ذلك فى شرائها أو نقلها أو إعادة بيعها لأوروبا ، وربحوا من ذلك أرباحاً طائلة. وكانت هذه الأرباح تجعل من العرب فى أثناء العصور الوسطى عناصر متاجرة ، أكثر من كونهم عناصر تهتم بفلاحة الأرض أو تربية المواشى . وأثر ذلك على هذه الطبقة الوسطى التي تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد الدولة التي اهتمت بالضرائب المفروضة على هذه التجارة، أكثر من اهتمامها بالموارد الأخرى . وإن

ما شهدته العالم العربى عامة فى هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مزدهرة وعلوم منقولة عن الفارسية واليونانية ليرجع أساساً إلى زيادة هذه الموارد المادية فى أيديهم ، وبشكل أثر على مستوى معيشتهم الاجتماعية وعلى حياتهم العلمية والفنية .

لقد تركزت الثروة إذا فى هذه الفترة فى أيدي الطبقة الوسطى أو المتاجرة العربية . وأثر ذلك بالتالى على نوع العملة المعروفة ، وأصبح الدينار العربى أساساً للتعامل التجارى العالمى قبل غيره من القطع الذهبية الأخرى ، التي احتاجت لبعض الوقت للظهور والانتشار فى بقية أنحاء العالم .

وتعامل العرب فى هذه العصور الإسلامية مع تجار المناطق والبلدان الأوروبية، وكان هذا التعامل يقع فى كل من الموانى الشاميه والموانى المصرية . وكان صغر حجم السفن يحتم نقل السلع إلى أقرب الموانى ، ولذلك فإن التجارة العالمية بين الشرق والغرب كانت تتركز بين موانى قريبة من بعضها ، بين الموانى الشاميه والمصرية من جهة ، وموانى الامارات والدوقيات الايطالية من جهة أخرى ، وخاصة فى البندقية وجنوة ، التي كانت تعيد توزيع السلع بعد ذلك على كل أوروبا . وجاء عدد من التجار الاوربيين إلى الموانى العربية وأقاموا فيها ، ونشأوا الوكالات أو الفنادق التي تسمح لهم بالمعيشة فى البلاد، وتخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو الغرب . ولقد عقدت فى أثناء هذه العصور إتفاقات تجارية بين هؤلاء التجار الأجانب ودولهم وإماراتهم من ناحية، وبين السلطات العربية والإسلامية من ناحية أخرى . ودعمت هذه الاتفاقات تلك الحركة التجارية، وأعطتها شكلاً منظماً له أهميته ، وظهر أن من مصلحة الدولة وضع أسس سليمة لهذه العملية التجارية، خاصة وأنها تعود عليها بأرباح واضحة . وكانت الضرائب التي تفرضها الدولة على هذه السلع تصل فى حالات كثيرة إلى

اضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالتالي بالانفاق على إدارتها وحكامها وجيوشها ، وحتى على العلماء والفقهاء والشعراء .

لقد ظهر وكأن منطقة الشرق الأدنى قد أخذت في التحول من نظام حكم يسوده الاقطاع ، ظهر مع أوائل الفتح الإسلامي ، واستمر مع الدولة الأموية ويرتبط بسلطة الدولة على الأرض والفلاحة ، وباهتمامها بالخراج والجزية ، إلى نظام تزداد فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . ظهر وكأن نظام الاقطاع سيتترك مكانه لنظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطره هذه الطبقة على الشؤون العامة . وكان الأمير يجالس العلماء ويحتاج إلى أموال التجار وسلعهم النادرة ، أكثر من مجالسته لكبار القواد وحكام الدولة . ولقد تبلور هذا النمو الاجتماعي الاقتصادي في شكل نوع خاص من الأدب والثقافة ظهر واضحا في أثناء القرن العاشر الميلادي . ولكن الأوضاع العالمية ومراكز القوى فيها أصابت هذا التطور بنكسه عامة ، وإعادة من جديد إلى نظام إقطاعي صلب وراسخ .

(ب) نمو الاقطاع :

عاش الأمراء والحكام في العالم العربي معيشة ترف وبذخ واضحة ، وصفتها القصص الشعبية التي روت أيام هارون الرشيد وقصص ألف ليلة وليلة . ونعم الحكام باكداس مكدسة من الدنانير ، ستخروها في الحصول على النادر والنفيس من وسائل اللهو والتسلية والترف . ودع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم من انقضاء حكم آخرين عليهم ، ينتزعون السلطة من بين أيديهم ، وينعمون بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا على شراء الجنود ، واستقدموا لذلك عناصر شابة قوية فتية من بين الزوج والأتراك ، اشتروهم بالأموال وفي شكل عبيد أو

رقيق ، ودربوهم على استخدام الأسلحة وعلى الولاء للحاكم . وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتزقة للدفاع عن إمتيازاتهم ، وللاحتفاظ بمستوى معيشتهم الذي عجز القلم حتى الآن عن إعطاء صورة دقيقة عنه . كانوا يحكمون المنطقة المتوسطة في العالم ، ويتحكمون بالتالي في كل الموارد الاقتصادية المعروفة في ذلك العصر ، ويستفيدون منها أكبر فائدة . ولكنهم وضعوا أسسا لنمو طبقة محاربة ، تشتري بالأموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لأبنائها . ولذلك فهي تختلف عن رجال الحرب أو السيف الذين سيطروا على أوربا في عصور الاقطاع وكانت هذه الطبقة تعتمد على روايتها أكثر من اعتمادها على مساحات من الأرض الزراعية تقسم على أفرادها كما كان عليه الحال في أوربا الاقطاعية . والمهم هو أن هذه القوى الجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتدخل في أمر توليتهم وعزلهم ، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة اختيار أو تنصيب حاكم آخر . وجاءت الأحداث الدولية لكي تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماما على حكم البلاد ، وعلى اقتصاديات البلاد .

تعرضت منطقة الشرق الأدنى العربية لآخطار أجنبية ، تمثلت في شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لكي تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات استثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن من مواجهة الاخطار الخارجية ، ومن الدفاع عن البلاد . وكان هذا الحاكم قد أصبح مملوكا ، أي مستوردا من الخارج ، وكانت تربيته تساعد على أن يكون من رجال السيف لا من رجال الفكر أو الاقتصاد . ووجد في هذه الظروف دفعا له على أن يزيد من أهمية العناصر العسكرية ، ويمارس سلطاته في أجلى معانيها . وازدادت أهمية العناصر المحاربة أو العسكرية ، وهي العناصر التي وقع عليها العبء الأول في المنطقة ، فزاد استيراد هذه العناصر ، وزاد عددهم وأصبحوا يسيطرون على غيرهم .

وأدت ضروريات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم في فرض زراعة محصول معين ، أو مصادرة سلعة خاصة ، بدعوى احتياج القوات المحاربة إليها . فنخضعت بذلك كل من الزراعة والتجارة للمحاربين وظروف الحرب ، واستولت الطبقة العسكرية على كل السلطات في أيديها ، ومارستها بشكل قد يؤثر في الانتاج أو الثروة العامة ، ودون أن يتمكن أحد من الاهالي من الاحتجاج ، مادام كل المجهود موجه ضد الاخطار الخارجية ، التي تهدد كيان البلاد . ولقد استمرت هذه الاخطار الخارجية فترة طويلة ، امتدت إلى ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه الفترة كافية لكي يدعم النظام العسكري نفسه ويرسي قواعده ويسيطر على موارد البلاد ، ويعطى لها نفس تشكيله العام ، ويصبح بمثابة إطار عام لها .

ولقد أثرت هذه الحروب الطويلة والمستمرة في التجارة وفي الزراعة ، فقل التعامل التجاري مع الخارج ، نتيجة لاقفال الحدود والموانئ ، وعدم توفر وسائل النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما أنصرف الحكام عن شق الترع والمصارف وبناء الجسور والقناطر . ومنذ هذا الوقت زاد اهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج الزراعي حتى يضمنوا محصولاً أساسياً يمكنهم الاعتماد عليه في التموين ، وفي تغذية الجنود ، وحتى في المبادلة مع غيرهم . كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها وتشددتها في الارتباط بالأرض التي يدافعون عنها ، والارتباط بالتالي بغلتها التي ينتظرونها فأخذ التنظيم العام للأقليم نفس الشكل أو النموذج التي أخذته القوات المحاربة ، برتبها وتسلسل قيادتها وشكلها الهرمي . وأصبح النظام الاقتصادي الاجتماعي نظاماً إقطاعياً في شكله وفي طبيعة تكوينه ، حتى وإن اختلف عن النظام الإقطاعي الذي ساد أوروبا في نفس الفترة .

وكان من الصعب على هؤلاء الحكام والمحاربين والمماليك أن يتنازلوا عن هذه السلطة ، وعن تلك المصالح والإمتيازات التي حصلوا عليها . وحينما خشوا من أن تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها تبلوروا في شكل طبقة حاكمة متحكمة ومستغلة ، واحتفظوا للبصري بمكانه كمقاتل وطني بسيط ، وكذلك الأمر بالنسبة للسوريين ، ولسكنهم أستوردوا قيادات عسكرية أجنبية لهم ، سواء من المماليك أو من العبيد السود ، لكي يضمنوا بقاء الوطن في مستوى أقل ، ويضمنوا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة .

ولقد تأثرت كل من الصناعة والحرف بهذا التغيير الاقتصادي الذي بدأ بانخفاض أهمية التجارة في هذا النظام الجديد واستمر في شكل قلة العمليات التجارية الخارجية ونشوء قيادات جديدة في البلاد .

٣ - الصناعة والحرف :

كانت "صناعة السائدة في مصر والشرق الأدنى في هذا العصر هي صناعة يدوية تعتمد على الأسواق المحلية وتقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف . وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذي يشرف على أمورها وعلى أفرادها ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثياً في مصر وفي الشام وينتقل من الأب إلى ابنه ، ولذلك فإن التعليم الصناعي كان مرتبطاً بالأسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها . وكان أصحاب الحرف يجتمعون سوياً في شكل طائفة تشتمل على المهنيين والعرفاء والصبيان ، ويكون الأول ملماً بدقائق الحرفة التي يمارسها ، ويشترك مع غيره من المهنيين في انتخاب شيخ الطائفة الذي يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يحتل المكان التالي بعد المعلم ، وهو عامل أجير يعيش عند معلمه ، ويشرف

على الصناعات والصبيان ، ويمكنه أن يرقى بالمران والخبرة ، وبعد اختبار معين ، يصبح معلماً . وأما الصبيان فكانوا يعملون في الحرف والصناعات اليدوية ويشمرون عليها ، وحتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيها في يوم من الأيام ، وكانت العلاقة وثيقة بين المعلم ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية . واشتهرت الصناعة في ذلك العصر بالدقة والمهارة ، والوصول إلى مستوى رفيع من الإنتاج .

وكان لإشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص في جمع الضرائب منها ، دون التدخل في نواحي الإنتاج الفني . وكان الصناع يبيعون مصنوعاتهم في أسواقهم ، إذ أن حوانيتهم كانت متجارية وتمثل سوقاً معيناً للتجارين مثلاً أو الحدادين ، أو الصاغة أو العقادين ، كما كانوا يبيعونها في الأسواق المحمية التي تنتشر مع الموالد في الأقاليم . وكانوا يتكاملون في عملهم مع النظام التجاري ، سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم ، أو لتسويق مصنوعاتهم في الخارج ، وكانت المصنوعات المصرية والسورية تصل في هذا العصر إلى الموانئ الإيطالية وإلى أوروبا وإلى بلاد المغرب العربي والأقاليم السودانية مع قوافل التجار وقوافل الحج . كما أن نظام الطوائف افاد من كثرة الأموال الموجودة في أيدي الحكام المماليك ، لكي يبدعوا في صناعاتهم ، ويزيدوا في إتقانها ، ما دام الحاكم مستعداً للدفع والاغراق ولذلك فإن نمو النظام الإقطاعي في عصر المماليك في العالم العربي ، سواء في مصر أو سوريا أو الحجاز ، لم يحكم بالتدهور على الحرف والصناعات الموجودة ، بل ساعد على زيادة إتقانها وازدهارها وانتشارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوروبا إلا أنها لم توفد هذه الحركة وفقاً تاماً ، وكان جزءاً منها

يتمثل في شكل مصنوعات وطنية . كما أن التضيق الذي واجهته طرق التجارة مع أوروبا في هذه الفترة قد أدى إلى محاولات لزيادة كمية التبادل التجاري بين الأقاليم الإسلامية وبعضها ، وفي اتجاه القارة الأفريقية .

وكانت قوافل الحج تأتي من بلدان المغرب العربي محملة بمنتجات ومصنوعات هذه الأقاليم منسوجات صوفية وجلدية وفضية ، وكان بعض الحجاج يستخدم هذه التجارة من بلد إلى بلد وسيلة للكسب وهم عن طريق الحج . وكانوا يعودون من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ، وكثيراً ما قاموا بدورة في الأقاليم السورية قبل أن يصلوا إلى مصر ، وكانوا يحملون معهم بعض المنتجات والمصنوعات والسلع ، ويوزعونها في الأقاليم التالية في طريق سفرهم .

أما قوافل أفريقية فكانت تصل من سنار إلى أسنا ومن دارفور إلى أسبوط ، وكانت تحمل العاج والتبر وريش النعام والصمغ العربي وسن الفيل وتصطحب بعض العبيد ، وتعود من مصر محملة بالأنسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التي تأتي عن طريق درب الأربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها . وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها ، وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع إلى القاهرة ، وعوضت هذه التجارة بعض الموارد التي نقصت من مصر أثناء الحروب الصليبية . وكانت هناك طرق أخرى تسير فيها قوافل التجار من أواسط أفريقية والأقاليم الاستوائية والسودان الغربي وتصل إلى الموانئ العربية في شمال أفريقية من برقة حتى بلدان المغرب الأقصى . وكانت تحمل إلى هذه المناطق العربية مثل ما كانت تحمل زميلاتها إلى مصر . وكانت كذلك مورداً يسمح للدويلات العربية بفرض الضرائب وجميع الرسوم ، وتساعد بالتالي على حالة الازدهار التي سادت في العالم

العربي في هذا الوقت .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة في عصر المماليك ، وظهرت آثارها في حالة الرخاء الاقتصادي الذي ازدهر في البلاد نتيجة لنمو الحركة التجارية .

ولذا كان الازدهار التجاري وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقة الوسطى ، فإن الطبقة الحاكمة كانت قد أخذت شكلا اقطاعيا واضحا وسيطرت على البلاد . ولكن ما هو البنيان السياسي الذي قام على الأسس الاقتصادية والاجتماعية في مصر في عهد المماليك .

٤ - حكم المماليك :

اهتم الحكام والسلاطين المماليك بالاحتفاظ بمقاليد الحكم في أيديهم ودون أن يحاولوا إشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحية بأنهم أجانب مستوردون من خارج الاقليم ، ولذلك فإن صلتهم بالاهالي كانت ضعيفة . ودفعهم ذلك إلى محاولة التثبيت بالحكم والخوف من السماح بوصول أى عناصر وطنية اليه .

وجاءت الظروف لكي تجعل منهم طبقة محاربة ، تعيش بسيفها ورمحها وفرسها ، ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من استنادها إلى قوة الفكر ، أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا إلى هذه القوة كوسيلة يفرضون بها أنفسهم على الاقليم ، ويبنون عليهم امتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كعناصر محاربة ، وطبيعته النظام العسكري الذي عاشوه لم تسمح لهم بخلق أسر وراثية تحكم البلاد من بعدهم . فاعتمدوا

على عملية شراء ممالك جدد لتدريبهم ، وتزويد طبقتهم بالدماء الجديدة وبالغناصر المدعمة لها . ولقد أدى ذلك بالتالي إلى وضع نظام خاص بالمماليك كطبقة حاكمة تسيطر على البلاد ، وفي شكل جمهورية عسكرية ، يصل الأقوى من بينهم إلى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لأبنائه . وكان النظام يتمثل في تدريب المماليك الجدد منذ صغرهم على الأعمال الحربية وركوب الخيل واستخدام الأسلحة إلى أن يصل إلى مرحلة الشباب ويصبح فارساً ، ثم يرقى من بعد ذلك إلى رتبة البكوية ، ويصبح مسؤولاً عن عدد من المماليك ، وعن إدارة اقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البكوات المماليك يحاول أن يصل إلى الحكم عن طريق قوته ، والتي كانت تتمثل في عدد مماليكه ، وفي مستوى التدريب الذي يصلون إليه . فاهتم كل منهم بشراء المماليك الجدد وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح له ذلك بالوصول إلى الحكم في يوم من الايام ، كما اعتمد المماليك على المؤامرات وسيلة يصلون بها إلى الحكم وانتزاعه من أيدي غيرهم من المماليك .

ومع قلة العمليات الحربية الخارجية انصرف هم المماليك إلى الحكم ، كل في اقليمه ، وزاد اهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض وبالضرائب ، كمورد من موارد عيشهم وكوسيلة للوصول إلى الحكم . كانوا حكاما من طبقة معينة ، يدين كل منهم بالولاء لأحد البكوات المماليك ، وكان هؤلاء البكوات بدورهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحج ، ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وفعالة للسيطرة على أداء الحكم .

وكان التجار والصناع والفلاحين من الوطنيين معادين عن الحكم أمام هذه الطبقة التي سيطرت على البلاد . ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن ،

أو مناقشة من أجل مشروع معين أو اتجاه معين ، إذ أنهم كانوا جميعاً من العناصر العسكرية التي تمثل البنيان الإداري والعسكري في البلاد ، وتصل إلى الحكم عن طريق الأقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك إلى أن وقعت التغيرات الاقتصادية العالمية مع اكتشاف الطرق الجديدة للتجارة ، ودخول العثمانيين إلى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة إلى هذا البنيان .

الفصل الثاني

امتداد الحكم العثماني

في الوقت الذي زاد فيه ضعف القوى المملوكية في مصر والشام ترايدت فيه قوى العثمانيين في كل من البلقان وآسيا الصغرى ، كما ترايدت فيه قوى فارس في عهد الصفويين . وكان نفس العصر يبشر بازدياد نمو القوى الرأسمالية في أوروبا وازدياد قوة الطبقة الوسطى المتاجرة في المغرب . ولقد توصل الأوروبيون إلى تحويل طرق التجارة العالمية عن منطقة الشرق الأدنى العربي بوصولهم إلى الهند والشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . وفقدت منطقة الشرق الأدنى العربي مورداً من أهم موارد رزقها ، وتعرضت في نفس الوقت لامتداد حكم العثمانيين ودولتهم النامية . وإذا كانت ظروف الشرق العربي قد جعلته يخضع بالقوة لحكم العثمانيين ، فإن ظروف بلدان المغرب العربي قد وجهتها صوب الانحدار مع نفس الدولة العثمانية . وكان لتخيير مراكز الثروة العالمية أكبر أثر في الوصول إلى هذه النتائج .

(١) تحول طرق التجارة :

ظلت مصر وسوريا ، والدولة القائمة على شؤونها واحدة في عصر المماليك ، وظلت مهيمنة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تعاوت أوروبا مع العرب ، وشعرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الإيرادات التي تصل عن طريقها إلى جيوب حكام الشرق الأدنى . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعظم من غيرها في دفع الأوروبيين إلى إرسال حملاتهم

الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . ولذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين إلى المساهمة في هذه الحملات باسم الصليب فإن أطاع الملوك والامراء والفرسان الأوربيين المادية كانت واضحة في نفس هذه الحملات .

ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة الملوك في أوروبا في وقت غيبة النبلاء والفرسان في الأراضي المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل في هذه الحروب ، واستولى الملوك على أراضيهم ، وخرج الاقطاعيون الأوربيون من هذه الحرب ضعفاء ، كما اضطر بعضهم إلى بيع أراضيهم أو رهنها . وكانت هذه الحروب قد ساعدت على نشأة الضرائب المباشرة للاتفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك في الوقت الذي زاد فيه عبثها على الاقطاعيين فتضعفت الطبقة الاقطاعية ونمت الطبقة الوسطى التي تزايدت الأموال في أيديها . وجاء استخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربه قوية موجبة إلى الاقطاع الأوربي إذ أنه لم يكن في وسع الأمير الاقطاعي أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة بمدفعيتها وبنادقها ، وكان في وسع الملك وحده أن ينشأ مثل هذه الجيوش ويستعين في ذلك بالضرائب المباشرة التي زودته بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت الممالك ، ونمت الطبقات الوسطى معها وتكاملت مع بعضها في شكل القوميات الحديثة .

ولما تغيرت القوى المسيطرة على أوروبا ، تغيرت وسائل عملها . ولذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد المشرق العربي برما ، فإن الطبقة الوسطى المتاجرة ستحاول أن تنهض عليهم بحريا . وأعتمدت هذه الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة ، مثل البوصلة ، أو الابرة المغناطيسية والاسطرلاب والدفة المتحركة لعبور البحار . وسمحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ، وتطلب بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك ، فبدأت الرأسمالية عملها .

كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية إمكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ، فبدأ تقدم الوسائل المالية مكملا لتقدم الوسائل الفنية للبحرية . وظهرت البنوك وانتشرت . وبدلاً من نقل الذهب والفضة بدأ الممولون في ايداعها لدى إحدى المختصين ، والذي أصبح بالتالي مسئولاً عن خزائنة زبائنه . فنشأت البنوك ، والعمليات المصرفية ثم نشأت الشركات والعقود وعمليات التأمين . ثم زادت وسائل العمل باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على انتشار الأجور ، وعلى اختفاء نظام الرق وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن . لقد اجتمعت بذلك العوامل الأساسية للازدهار الصناعي ، وانتشرت صناعة المنسوجات الصوفية في كل أوروبا ، وعاش منها آلاف من الغزاليين والنساجين والصباغين .

لقد كانت هذه الوسائل الجديدة من سفن ونقود وأنسجة تهدف التعامل مع الشرق ، وارتبطت أوروبا بهذه الأسواق الجديدة ، وأصبحت محتاجة إلى أن تبيع ، ولقد جر هذا ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات ودخلت أوروبا بذلك في عصر الاستغلال الرأسمالي الذي كان أساساً لدخولها في عصر الاستعمار .

ولقد ساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التي وقعت في أوروبا على تغيير وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص . وأخذت أوروبا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم ذهب تستغلها ، ولم يكن في وسعها أن تجد لها إلا فيا وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة من المعدن النفيس سبباً أساسياً في الوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول التجارة العالمية . وقامت كل من البرتغال وإسبانيا بدورها في الكشوف الجغرافية وغزو العالم بحثاً عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية ، وساعد موقع البرتغال الممتاز على توجيه أنظار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعملهم على استكشاف ما وراء المحيط

الاطلسي . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم في شكل عسكري للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الانفاف حول العالم الاسلامي للوصول إلى طريق التوابل . فوصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الافريقي الذي كانت تصل إليه قوافل النهر الآتية من السودان الغربي ، وسموه نهر الذهب Rio De Oro ، ثم إلى رأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقاط مختلفة من الساحل . وواصل بارثليميو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف الذي التف حوله وسماه باسم رأس الرجاء الصالح ودخل إلى المحيط الهندي . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى ، الذي كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير . وسيطرت البرتغال على تجار الشرق الأقصى والتي كانت توردها إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فإنها قد تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب في أمريكا ، ثم تمكن الاسبانيون من القيام بعمليات للاستغلال الزراعي في العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير (١) .

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى العربي . ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندي في سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم في كل مكان . ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانئ العرب على طول ساحل أفريقية الشرقى ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا واغرقوا

(١) أنظر : الاستعمار والاستغلال والنيخاب . المؤلف . الدار القومية . ١٩٦٥ .

سفن العرب في كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى الشرق الأدنى وإلى مصر والشام .

لقد كان هجوما عنيفا على سلطنة المماليك ، وفي ميدان خلفي لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر رغم المفاجأة ، ورغم قلة امكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ؛ وحاولت أن تتحالف مع البندقية ، وأن ترسل السفن إلى البحر الأحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لكي تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم في البحر الأحمر وتهديدهم لموانئ الحجاز والموانئ المصرية . ولقد بذل السلطان الغوري كل ما في وسعه ، ولكن القوات المصرية ضلت الطريق في اليمن ؛ وانشغلت بمشكلات القبائل وخصوماتها ، وانهمز الاسطول المصري أمام الاسطول البرتغالي في مياه الهند في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٨ .

وتم بذلك للبرتغاليين السيطرة على مياه الهند في ذلك الوقت الذي ضعفت فيه امكانيات مصر العسكرية وقلت ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسي من موارد رزقها (١) .

لقد بدأ الفقر يخيم منذ ذلك الوقت على منطقة مصر والشرق الأدنى . وأثر ذلك على انخفاض مستوى معيشة العرب ، وأدى إلى فقرهم وانصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، ولإلى كدحهم وشقايتهم - لقد تغيرت الظروف العامة في المنطقة ، وفي الوقت الذي لم يجد فيه الفلاح مناصا من العمل في هذه الظروف العصيبة حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم

(١) أنظر : العائلات المصرية الصوالية . المؤلف . لجنة الدراسات الافريقية . المكتبة

ولم يجدوا سوى الأرض والفلاح أمامهم وسيلة للاحتفاظ بما يلزمهم من موارد فزاد العبء أضعافاً مضاعفة على الفلاح ، ولم تسمح له الظروف بالتحرك أو التملل ، وربما كان ذلك قناعة منه أو استسلاماً أو عجزاً أو جهلاً بما وصل إليه ، ولكنه استمر في فقره وعجزه عن مواجهة الأمراض والأوبئة . وانقطعت صلته بالعالم ، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم للاقطاع والاستغلال . وجاء الغزو العثماني لمنطقة الشرق الأدنى العربية لكي يزيد أحواله سوءاً وبؤسه شقاءً .

(٢) الغزو العثماني للشرق الأدنى :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر والشرق الأدنى إلى الحكم العثماني . ولكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نمو وتركز النظام الإقطاعي فيها ، وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها . ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا في منطقة الشرق الأدنى ومصر نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادي والعسكري للمنطقة . وجاءت طبيعة الحكم العثماني ، وطبيعة القائمين به ، وإمكاناتهم لحكم المنطقة سبباً جديداً يمكن إضافته إلى أسباب تدهور وتخلف المنطقة .

كانت منطقة الشرق الأدنى تشمل في ذلك الوقت على ثلاث قوى رئيسية : الأولى هي قوة الأتراك العثمانيين في البلقان وآسيا الصغرى ، والثانية هي قوة الصفويين في فارس ، والثالثة هي قوة المماليك في مصر والشام والحيجاز . وكان التنافس واضحاً بين كل من هذه القوى ، وخاصة بين العثمانيين السنيين ، وبين الصفويين الشيعة . وكانت كل قوة من هذه القوى آخذة في النمو ، وتسير على سياسة التوسع الإقليمي على حساب جيرانها . واتجهت أنظارهما من هضاب فارس وآسيا الصغرى إلى منطقة السهول الجنوبية ، تلك الأرض المنبسطة التي يسكنها العرب ، ولما كانت كل قوة من هاتين القوتين ، الفارسية والتركية ،

غير عربية ، فإنها قد اتخذت الإسلام شعاراً لحركتها التوسيعية . ولقد نجح الفرس في الإستيلاء على بلاد الرافدين ، خاصة وأن عدداً من أهل المنطقة كانوا يدينون بمذهب الشيعة ، فعمد العثمانيون إلى إجلائهم عن العراق ، للاحتفاظ به لاهل السنة .

استولى الصفويون على العراق في سنة ١٥٠٨ ، وفي عصر الشاه اسماعيل الذي أقام دولته على إنقاص الامارات المغولية واعطى المذهب الشيعي مذهباً لدولته . وجاء الأتراك العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول زاحفين نحو الشرق وهزموا القوات الفارسية في موقعه جالديران سنة ١٥١٤ ، ودخلوا عاصمتهم تبريز . ولكن السلطان سليم ارتد عن هذه العاصمة وترك بذلك الفرصة للإيرانيين للانتعاش ولم تكن موقعه جالديران حاسمة إلا في أنها وجهت انظار العثمانيين صوب ضرورة السيطرة على بقية الأقاليم العربية لكي يمنعوا الفرس من التوسع فيها .

والواقع أن الخلاف المذهبي لم يكن الاستاراً دعائياً وإعلانياً لتوسيع رقعة هذه الدولة أو تلك ، والسيطرة على الموارد الاقتصادية في البلاد العربية ، والدفاع عنها وعن مواردها وغلاتها بالقوة الحربية ، أي بمعنى آخر ، منع مرور هذه الموارد والغلات إلى أيدي الآخرين . ذلك أن حكام فارس لم يكونوا من أهل البيت الكريم ، ولم يظهرُوا استعداداً لتولية سلالة الرسول مسؤوليات معينة في دولتهم ، رغم تكريمهم لاماكن تقديس وزيارة أبناء المذهب الشيعي ، وكذلك الحال مع الأتراك العثمانيين الذين كانوا من السنة دون أن يتركوا لاهل الجماعة حظ في إدارة شئونهم ، بل عدوا إلى الإستيلاء على الخلافة الإسلامية عند أول فرصة سنحت .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن العثمانيين كانوا قد وقفوا وقفات هامة ضد القوى المسيحية في البلقان وتمسكوا من الاستيلاء على القسطنطينية وتحويلها إلى عاصمة لامبراطوريتهم . ومعنى هذا أنهم قاموا بالهجوم على قوات الاستعمار الاوربية التي حاولت استعادة نفوذها في شرق البحر المتوسط ، ذلك النفوذ الذي ارتبط بمصالح اقتصادية هامة . ولكن العثمانيين لم يعملوا على القضاء على الامبراطورية الفارسية ، وهي المنافسه لهم في عملية توحيد الشرق الادنى . بل اتجهوا صوب سوريا ومصر ، والتي كانت تشرف على الحجاز واليمن ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه قوة المماليك في حرب معلنة على أشدها مع القوات البرتغالية التي نجحت في الانتفاخ حول رأس الرجاء الصالح ، وقامت بتخريب المدن العربية في شرق افريقية ، وأقامت معاقل لها على بر الزنج وفي منطقة الجنوب العربي ، ووصلت الى الهند وأخذت في تهديد مصر والحجاز من البحر الاحمر . وأخيراً فإن اسبانيا كانت تواصل هجماتها في ذلك الوقت على البلدان العربية والإسلامية في شمال افريقية ، وكان أجدر لقوى الدولة العثمانية التي تعمل على الدفاع عن أرض الاسلام أن تتجه صوب هذه القوى الاستعمارية المسيحية المعتدية التي أغارت على بلاد المغرب الإسلامي بعد أن طردت العرب من الاندلس ، بدلا من أن توجه جهودها صوب الشام وصوب مصر .

لقد اعتبر العثمانيون أن واجبهم الاول يتلخص في الدفاع عن الاقاليم الإسلامية ضد الاخطار والهجمات الخارجية . واعتقدوا أنهم اقدر من السلطان الغورى ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة وتوحيدها في صف واحد قوى ضد أى اعتداء أجنبي . واستخدم العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الشرق الادنى العربي بأقاليمه في دولة واحدة . أى أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة حول قيادة المنطقة ووحدتها .

ولقد سار السلطان سليم الاول على رأس قواته وجيوشه صوب سوريا ، التي كانت متحدة مع مصر تحت حكم المماليك ، بدعوى وجود تحالف بين الغورى سلطان مصر المملوكي وبين شاه الفرس ، وان هذا التحالف يهدد الاقاليم الجديدة التي استولى عليها العثمانيون في كردستان وفي شمال العراق . وبدأت الحملة من شهر أغسطس سنة ١٥١٦ وحصلت على انتصارات سريعة في مرحلتها الاولى ، وكان ذلك يرجع من ناحية إلى قوة مذهية الاتراك ونقص هذا السلاح عند قوات المماليك ، ويرجع من ناحية أخرى إلى الانقسامات والخلافات والتفكك الموجود في ذلك الوقت بين قيادات المماليك .

ولقد انتصر العثمانيون في معركة مرج دابق واستولوا على حلب وحماة ودمشق والقدس ، ثم عبروا الصحراء إلى مصر وانتصروا على المماليك في موقعة الريدانية في سنة ١٥١٧ :

« فلما كان يوم الخميس المقدم ذكره زحف عسكر ابن عثمان ووصلت اوائله إلى الجبل الاحمر . فلما بلغ السلطان طومان بأى زعق النفير في الوطاق ونادى السلطان للعسكر بالخروج إلى قتال ابن عثمان ، فركب الامراء المقدمون ودقوا الطبول حرياً وركب العسكر قاطبة حتى سدوا الفضاء . وأقبل عسكر ابن عثمان كالجراد المنتشر ، وهم السواد الاعظم ، فتلاقى الجيشان في أوائل الريدانية فكان بين الفريقين واقعة مهولة ، يطول شرحها... ثم أن العثمانية تحايلا وجاءوا من كل ناحية أفواجاً أفواجاً كأنهم قطع الغمام ثم انقسموا فرقتين فرقة جاءت من تحت الجبل الاحمر وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق بالريدانية وطرشهم بالبندق الرصاص وهجموا عليهم هجمة متكررة . فلما كان غير قليل حتى قتل من عسكر مصر ما لا يعلمه إلا الله تعالى... فلم تكن إلا ساعة يسيرة حتى انكسر عسكر مصر

وولى مدبراً رمت عليهم الكسرة . فثبت بعد الكسرة طومان باى نحو عشرين درجة وهو يقاتل بنفسه فى نفس قليل من العبيد الرماة والمماليك الساحارية ... فلما تكاثرت عليه العساكر العثمانية ورأى العسكر قد ذهب من حوله خاف على نفسه أن يقبضوا عليه فطوى السجق السلطانى واختفى ... وأما الفرقة العثمانية التى توجهت من تحت الجبل الأحمر فلما نزلت على الوطاق السلطانى وعلى وطاق الأمراء والعسكر ونهبوا كل ما كان فيه من قماش وسلاح وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك ، ثم نهبوا المساحل التى كان نصبها السلطان هناك ونهبوا الطوارق والتساير الخشب والعربات التى تعب عليها السلطان - وصرف عليها جملة من المال ولم يفده من ذلك شئ ونهبوا البارود الذى كان هناك ولم يبقوا بالوطاق شيئاً لا قليلاً ولا كثيراً ... ثم أن جماعة من العثمانية لما هرب السلطان ونهبوا الوطاق دخلوا القاهرة بالسيف عنوة وتوجه جماعة منهم المقشرة وأحرقوا بابها وأخرجوا من كان بها من المحابيس ... ثم توجهوا إلى بيت الأمير خير بك المعمار أحد المقدمين فنهبوا ما فيه وكذلك بيت يونس الترجمان وكذلك بيوت جماعة من الأمراء وأعيان المبشرين ومسائير الناس . وصارت الزعر والغلمان ينهبون البيوت فى حجة العثمانية . فأنطلق فى أهل مصر جرة نار . ثم دخل جماعة من العثمانية إلى الطواحين وأخذوا ما فيها من البغال والأكاديش وأخذوا عدة جمال من السائقين . وصارت العثمانية تنهب ما يلوح لها من القماش وغير ذلك وصاروا يخطفون جماعة من الصبيان المرد والعبيد السود . واستمر النهب عمالاً فى ذلك اليوم إلى ما بعد المغرب ثم توجهوا إلى شون القمح التى بمصر وبولاك ونهبوا ما فيها من الغلال حق المسلمين . وهذه الحادثة التى وقعت لم تكن لأحد على بال . (١)

(١) ابن لياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . الجزء الثالث . طبعة بولاك .

ولقد تمكن العثمانيون من مصر واستلموا مفتاح الكعبة من شريف مكة الذى قدمها طوعاً للسلطان سليم ، وهو الذى سمى بعد ذلك بخادم الحرمين وخطبت له مساجد القاهرة على أنه « السلطان ابن السلطان » ملك البحرين والبحرين وكاسر الجيشين وسلطان العراقيين وخادم الحرمين الشريفين الملك المظفر سليم شاه ... »

وتخلص السلطان سليم من طومان باى الذى أمر بقتله ، ثم حصل لنفسه على لقب الخلافة من آخر الخلفاء العباسيين . وأصبح العثمانيون بذلك أكبر قوة موجودة فى العالم الإسلامى ، وأصبح العالم العربى فى غالبيته يمثل جزء من الاملاك العثمانية . كما أن انتصارات العثمانيين فى المشرق العربى أثرت على انتصاراتهم فى المغرب العربى ، وفى الطريقة التى تمت بها هذه الانتصارات الأخيرة .

(٣) الدولة العثمانية والمغرب العربى :

إذا كان العثمانيون قد استخدموا السيف وسيلة لتوحيد الشرق الأدنى ، فإن طريقهم لتوحيد أقاليم شمال إفريقيا قد تمت بوسائل أخرى ، ويرجع ذلك إلى ظروف المغرب العربى فى ذلك الوقت .

لقد كان المغرب العربى يشن - فى نفس الفترة التى إمتدت فيها انتصارات العثمانيين فى البلقان والمشرق العربى - من هزات واضحة أصابته فى الأندلس ، وأصابته على سواحل الطويلة الممتدة جنوب الحوض الغربى للبحر المتوسط . لقد كان سقوط غرناطة فى أيدي المسيحيين سنة ١٤٩٢ نقطة تحول خطيره فى تاريخ هذا الإقليم الإسلامى ، واضطر بعدها الأندلسيين إلى الاختيار بين القتل والتعميد . كانت معظم معاقل المسلمين فى الأندلس قد سقطت - الواحد تلو الآخر - فى أيدي جنود فرديناند وايزابلا . وأسرع عدد كبير من العرب بالخروج من الأندلس فآراً بما تمكن من حمله ، ملتجئاً إلى موانئ شمال إفريقيا . وكانت خطة

إعادة الغزو وتلخص في القضاء نهائياً على الحكم الاسلامي في الاندلس ، بل حتى القضاء على الاهالي المسلمين هناك ، تمهيداً لإقامة دولة تعتمد قبل كل شيء على مواطنين اسبانيين مسيحيين . وتشتمل هذه الخطة على تطويق أقاليم المغرب العربي ، وإحتلال موانيه المطلة على البحر المتوسط ، وإحتلال أقاليم أفريقية السوداء الواقعة إلى جنوبه ، إن لم تتممكن الدول الكاثوليكية من إحتلال المغرب العربي نفسه ، وتحويله إلى المسيحية . لقد كان صراعاً واضحاً بين نظامين اجتماعيين ، ظهر أحدهما في صورة إقطاع قديم تتمكك وضعيف ، ووضح أن الثاني كان واقعاً تحت تأثير إزدياد الأموال في أيدي التجار ، وعلمهم على إنتزاع التجارة الدولية ، بموادها وطرقها وأسواقها من أيدي العرب . ومع إصرار الإسبانين على اللون المسيحي لإعادة الغزو ، تبلور الموقف في شكل حرب دينية عملت على زيادة (شخصية) كل من المعسكرين ، وظهرت وكأنها لا تستند إلا إلى عوامل معنوية ، رغم أن جذورها وأصولها كانت إقتصادية إجتماعية .

ولقد شهدت هذه الفترة العنيفة حرباً بحرية طاحنة بين الجانبين ، تلخصت من جانب الاسبانين في تعقب سفن الاندلسيين المقلعة صوب المغرب العربي ، وفي الهجوم على السفن الحربية العربية ، والهجوم على موانئ ومراسي شمال إفريقية كلما أمكن ذلك . أما من الجانب الاسلامي فقد حارل أبناء شمال إفريقية الدفاع عن سفن المهاجرين ، ووقف هجمات سفن المسيحيين على أساطيلهم وموانئهم ، وعملوا - أكثر من ذلك - على الثأر والإنتقام من المسيحيين وسفنهم ، بعد كل حادثة تقع . إنها الفترة المعروفة في التاريخ باسم القرصنة ، ولكن إسمها الحقيقي هو الجهاد البحري . وإذا كانت القرصنة هي صفة كل عمل بحري تقوم به أية سفينة لعرقلة الملاحة ، رغم القوانين ، وإنتهاك حرمة علم الدولة الأخرى ، أو الاعتداء على أراضيها ورعاياها وممتلكاتها ، فلا يمكننا أن نصف

أحد الجانبين بالقيام بالقرصنة في هذه الفترة دون أن يمتد الوصف إلى الجانب الآخر . وعلينا أن نذكر أكثر من ذلك أن المفهوم الحديث للقوميات والدول لم يكن قد تبلور بعد في هذا العهد ، كما أن القانون الدولي لم يكن قد زاد من بعض التقاليد والعرف والعادات بين أبناء الحرفة الواحدة ، سواء في ظل الصداقة أو الخصومة ، وأخيراً فإن عدداً كبيراً من سفن أبناء شمال إفريقية كانت تخضع للسلطة التي تدير أو تحكم أحد اقاليم هذه المنطقة . ولذلك ، فلا يمكننا - إستناداً لهذه المسيات - إلا أن نصف الدور الذي قامت به السفن العربية بأنه جهاد بحري ، من أجل العروبة والإسلام ، وكفاح ضد استعمار متزايد الأخطار ، ودفاع عن حرية موانئ المغرب العربي ، وإبنائه ، وارضائه .

إحتل البرتغاليون بعض الموانئ في المغرب الأقصى ، وبدأ الاسبانين في إحتلال مليلة وطرابلس . وكان البرتغاليون قد إحتلوا سبتة سنة ١٤١٦ وبدأ الاسبانين ينفذون وصية الملكة إيزابلا باحتلال شمال إفريقية ، وتحويل أهلها إلى المسيحية ، فاحتلوا المرسى الكبير سنة ١٥٠٥ ثم هجموا على وهران حيث قتلوا ٤٠٠٠ مسلم وأسروا ٨٠٠٠ واحتلوا إحدى الجزر الصغيرة المواجهة للشاطئ الأفريقي ، واتخذوها قاعدة حربية ، للهجوم على ذلك الشاطئ ، ولضربه منها بالقنابل . ولم تكن هذه الجزيرة تبعد عن الساحل إلا بمسافة ٣٠٠ متراً وهي التي أصبحت فيما بعد نواة لبناء مدينة الجزائر .

« ولم يكن الاسبانين في موقف يحسدون عليه ، إذ أن الاهالي كانوا في عداوة مستمر معهم ، مما اضطرتهم إلى احضار امداداتهم وتموينهم بل وحتى مياه الشرب اللازمة لهم من إسبانيا . حقيقة أن استيلائهم على هذه القواعد سهل عليهم عملياتهم الحربية ضد سفن المسلمين ، ولكن طول خطوط مواصلاتهم كان نقطة

ضعف واضحة . وعلاوة على ذلك فإن وجودهم في المدن الساحلية أمام شعب معاد كان يصعب موقفهم ، بالرغم من أن أسطولهم كان يحميهم من ناحية البحر . وقد ظهر ضعف مركز الاسبانيين وفشل خططهم من الناحية الاستراتيجية حين بدأت البحرية الإسلامية تتقوى في مدن شمال افريقية ، وتقوم منها بهجمات على الموانئ المحتلة . وكان الأسطول الإسلامي يركز على قواعد قريبة ، تحميها شعوب موالية إن لم تكن مكافحة ضد المحتل الكاثوليكي . فكان في استطاعته أن يشن الغارة ، وأن يعود بسرعة إلى قواعده ، أو أن ينظم العمليات الحربية بطريقة تسمح بهجوم الأهالي برياً على القواعد المحتلة في نفس الوقت الذي يقوم هو فيه بمهاجمتها من الناحية البحرية . (١)

ووسط هذا الصراع بين الشرق والغرب ، تطلعت أنظار أبناء المغرب العربي إلى قادة بحريين ، يمكنهم الدفاع عن سفنهم ومهاجرهم ، وموانئهم وتجارتهم ؛ وتوحيد صفوفهم في كفاحهم من أجل الاحتفاظ باستقلالهم أمام الخطر المتزايد . وعمل هذا الكفاح بين أبناء المغرب العربي وبين القوى الأوروبية النامية والمتوسعة المعتدية ، على زيادة التقارب بين أبناء المغرب العربي وبين اخوانهم في المشرق العربي في نقط متعددة ، ونتيجة لوحدة العدو ، ووحدة المصالح ، ووحدة المعركة ، ووحدة المصير .

ولقد لمعت من بين أسماء رجال البحر المسلمين في القرن السادس عشر أسماء سبيلها التاريخ بكل فخر واعتداء ، مثل بابا عروج وأخيه خير الدين . وكان الأول قد ذاق الأسر في سفن المسيحيين ، ولكنه هرب وعمل في سفن الدولة

(١) انظر: دكتور جلال يحيى : السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠ - ١٩٦٠ . القاهرة . دار المعرفة . ١٩٦٠ ص ١٦-١٧ .

الحفصية في تونس ، وتعاون مع أخيه خير الدين في إنشاء إمارة مستقلة في جزيرة جربة ، اتخذها قاعدة بحرية ، جمعاً فيها المتطوعين ، وأهدا فيها السفن . وطلب رجال القبائل الجزائريين من بابا عروج حمايتهم ضد الاسبانيين ؛ فأرسل أسطولاً محملاً بالمجاهدين ، ومسلحاً بالمندفعية ، لتهديد الحصون التي أقامها الاسبانيون أمام الساحل والهجوم عليها ، وسار هو بطريق البر على رأس ثمانمائة جندي نظامي ، وحوالي خمسة آلاف متطوع جزائري ، وتمكن من إقامة حكمه على الشاطئ المواجه للجزيرة الخضراء للاسبانيين ، ومن تهديدها تهديداً واضحاً . ووصل حكمه إلى تلمسان ، حيث قضى على حكم أسرة بني زيان . وخشيت إسبانيا من أن يقوم بالهجوم على وهران ، فأرسلت ضده حملة تبلغ ١٥٠٠٠ مقاتل ، ولكنه تمكن من أن يمر من خطوط الاسبانيين ، ويواصل فراره إلى أن وقع أسيراً في أيديهم ، حيث قتلوه سنة ١٥١٨ . وكان قد نجح في ضم صفوف الشعب الجزائري ، وقرب بينه وبين غيره من الشعوب العربية والإسلامية ، في وحدتها أمام العدو المشترك . وخلفه أخوه خير الدين المعروف باسم برباروسا ، أي ذى اللحية الحمراء ، الذي طلب حماية السلطان سليم . ولقد منحه السلطان لقب بك بكوات افريقية وأرسل له عدداً من جنود الانكشارية ثم سمح له بتجنيد الأهالي في الدولة العثمانية نفسها لمساعدته في عملياته الحربية في غرب البحر المتوسط . ولقد تمكن خير الدين من أن يستولى على المنطقة الساحلية في الجزائر ويستولى على القلعة التي بناها الاسبانيون على جزيرة مواجهة للساحل ، ووصل هذه الجزيرة بالبلاد سنة ١٥٢٩ وأصبحت نواة لمدينة الجزائر الحالية ، وبفرض الطريقة التي كان الاسكندر قد أنشأ بها مدينة الاسكندرية .

ولقد عمل خير الدين على تزويد أسطوله بوحدات بحرية خفيفة وسريعة الحركة ، وأصبح أسطوله مرهوب الجانب في الحوض الغربي للبحر المتوسط ،

ومنحه السلطان لقب قبودان باشا وأعطاه القيادة العامة للأساطيل العثمانية .

وقام خير الدين بعملية توحيد أقطار شمال إفريقيا ، فاحتل تونس وطرده منها مولاى الحسن ، حليف الأسبانيين ، ولما استعادها الأسبانيون منه قام بهجوم مضاد على جزيرة ميورقة . وحينما كان خير الدين مشغولا بعملياته البحرية وترك قيادة الجزائر لحسن باشا ، انتهز الامبراطور شارل الخامس ، أو شارل-كان الفرصة في سنة ١٥٤١ وجمع اسطولا قويا بلغت عدد وحداته المحاربة ٦٥ سفينة صحتها ٤٥١ سفينة نقل يديرها سبعة آلاف بحار ، وشحنها بتسعة وعشرين ألف مقاتل من الالمان والايطاليين والاسبانيين وعدداً من فرسان مالطه وقادها الامبراطور بنفسه وبمساعدة قاده مشهورين مثل أندريا دوريا وفرناند كورتيز وهجم بها على الجزائر . وتمكنت الحملة من النزول بسهولة على الساحل ولكن سرعان ما قامت عاصفة هوجاء استمرت أياما عديدة وأفسدت الامطار البارود واقتلعت الرياح الخيام وهددت السفن وحطمت الكثير منها . وحاول الأسبانيون رغم ذلك مهاجمة المدينة الا أنهم فشلوا في عملياتهم فأضطروا الى الانسحاب على ما بقى لهم من سفن .

وكان خير الدين قد أصبح أكثر من مجرد أمير للبحر ، فلقد أصبح رئيسا لدولة ، وإن كانت غير تامة السيادة ، دولة متحدة مع الامبراطورية العثمانية ، وأصبح الحارس الامامى للامبراطورية العثمانية في غرب البحر المتوسط ، وكانت تستند جميع قوات هذه الامبراطورية في صراعه مع الغرب . ولأنه رأى أنه قام بدور هام للتقريب بين فرنسا والدولة العثمانية ولعقد معاهدة الامتيازات الاجنبية وكانت فرنسا في عداء مع إسبانيا ، وجاءت هذه المعاهدة لزيادة التبادل التجارى ولإقامة تحالف عسكرى بين البلدين .

وعلى أن نذكر من رجال الجهاد البحرى درغوت باشا ومراد أغا والعليج على الذين قاموا بدورهم كاملا في تحرير الجزائر ، رغم إستماتة شارل الخامس في تجميع القوى الأوروبية للاحتفاظ بها ، ونجحوا في تحرير تونس وفي طرد الأسبانيين من طرابلس ، ووقفوا مع الدولة العثمانية في كفاحها ضد الغزوات الاستعمارية الأوروبية ، وشاركت سفنهم مع سفن هذه الدولة ، في معركة ليبانتو سنة ١٥٧١ التى قتل فيها درغوت باشا ، أمير البحر ، والتى شارك فيها العليج على كقائد لميسرة الاسطول العثمانى . ولقد تمكن هذا الاخير من قطع يد الاجانب في تونس ، بعد أن قطعوا الحية تركيا في موقعة ليبانتو . وإن اللحية تنمو ، أما اليد المقطوعة فتظل دائما بترء ، كما قال الصدر الأعظم لسفير البندقية ، معلقاً على ذلك الموقف .

وعلى أن نذكر كذلك صالح ريس ، الذى حاول أن يمد الحركة الاتحادية في المغرب العربى حتى المحيط الاطلسى ، والذى زحف على فاس ، وعين فيها سلطانا جديدا مواليا له ، وحسن ريس بن خير الدين باشا ، الذى واصل المجهود فى نفس الاتجاه ، ولم يتراجع بعد لإقترابه من فاس ، إلا لخوفه من أن تتحرك القوات الاسبانية المربطة فى وهران وتقطع عليه خط الرجعة ، ويحيط ريس الذى اتخذ من أحد خلجان شمال المغرب ، قرب الحسيمة قاعدة له ، وكون أسطولا له بأن يفرض كلمته على الملاحه ، حتى عرف باسم « سيد المضيق » .

إن هذا التحالف بل الاتحاد ، بين رجال البحر العرب فى غرب البحر المتوسط مع الدولة العثمانية فى المشرق العربى ، قد سمح بقيام دولة هامة ، وجبهة عربية إسلامية موحدة ، فى كل من المشرق والمغرب العربيين . ولقد كانت قوة هذه الدولة فى المشرق برية تعتمد على الجنود والاسلحة النارية والمدفعية ، وكانت فى

المغرب العربي بحرية ، تعتمد على السفن السريعة ، والكفاءة فى التدريب ، والجرأة الفائقة . ورغم استخدام الدولة العثمانية للمسيح وسيلة لتوحيد المشرق العربى ، فقد وجدت أن رجال البحر من المغرب العربى يأتون إليها ويطلبون الاتحاد معها فتكونت بذلك جبهة كفاح وتحرير ضد قوى الغزو والاستعمار المتزايدة ، إمتدت إلى غرب الجزائر ، وكاد المغرب الأقصى أن ينضم إليها ، لولا وجود عوامل خاصة فى هذا القطر ، منعت من السير فى هذا الطريق .

(٤) هزلة المغرب الأقصى :

كانت ظروف المغرب الأقصى فى نهاية القرن الخامس عشر ، وأوائل القرن السادس عشر ، تشبه إلى حد بعيد ظروف المغرب الأوسط والمغرب الأدنى ، فى الضعف والتفكك والتأخر ، وكانت العوامل الطبيعية قد ساعدت على عزلة المغرب الأقصى نسبيا عن بقية أقطار شمال أفريقيا ، وعلى احتفاظ القبائل فيه بوحدة أقوى من وحدة غيرها فى الأقاليم الأخرى . ومع الإقليمية والقبلية ، إعمدت القوى على العنصرية ، وحاول كل من قادة العرب أو البربر الاستناد إلى رجالهم للوصول إلى الحكم . وإن كانت الجزائر قد اعتبرت أرضا خصبة فى صدر الاسلام للمذهب الإباضى الخارجى ، الذى يدين بالديمقراطية ولا يعترف بفضل العربى على عجمى إلا بالتقوى ، فإن المغرب الأقصى كان يعتز بوصول المولى لإدريس إليه ، ويعتق بذريته ، وأصبحت أضرحتهم أماكن زيارة وتبجيل ، لقد إعتز أبناء المغرب الأقصى بوجود ذوى الحسب والنسب لديهم ، وخاصة من ذوى السلالة الشريفة ، ورفعوهم إلى طبقة إجتماعية غير طبقة العامة ، متمسكين بالآية الكريمة : ورفعنا بعضكم فوق بعض طبقات ، إن هذا البناء الإجتماعى قد أثر فى تاريخ المغرب الأقصى وإعطاء شخصية خاصة به منذ فجر التاريخ الحديث .

كان إقليم المغرب الأقصى قد تأثر ، إلى درجة كبيرة ، بسقوط غرناطة فى أيدي المسيحيين ، وبفقد الأندلس وبخروج الأندلسيين منها جريا إلى كل أقاليم شمال أفريقيا . ولقد قامت قوات الغزو الاسبانية والبرتغالية بالهجوم على سواحل المغرب الأقصى . وأحتلت معظم موانئه ، وقامت حفنة من رؤساء البحر المغاربة تكافح مع حركة الجهاد البحرى ، وسارت فى تعاون تام مع رؤساء البحر الجزائريين بل وفى إتحاد معهم فى كثير من الهجمات . وظهر أن السلطة الوطاسية ، التى تحكم فى مدينة فاس ، لا يمكنها أن تجمع كلمة رجال المغرب الأقصى فى هذا الوقت العصيب : فساعدت هذه الظروف مجتمعه على ظهور قيادة جديدة ، للنزول إلى المعركة الحاسمة ، وللدفاع عن البلاد .

ولم تكن هذه القوة الجديدة هى قوة رؤساء البحر ، كما حدث فى الجزائر ، بل كانت قوة برية . وظهرت فى الجنوب المغربى ، فى وادى السوس ، والذى يعتبر من أكثر مناطق المغرب الأقصى خصبا ، والذى كانت مخارجه ، وخاصة ميناء أغادير ، قد وقعت فى أيدي البرتغاليين . ولقد تهيأ الجو لهذه القيادة الجديدة بشعور الإهالى بضرورة تغيير الأوضاع ، وحمل السلاح ، والتقدم لتحرير الاراضى الوطنية من المحتلين الاجانب . وقد يستغرب بعض الباحثين أن « الشلوح » من وادى السوس قد عرضوا على المولى محمد بن عبد الرحمن ، فى وادى درعا ، وهو من العرب ، ومن الاشراف ، أمر تولي قيادتهم ، فى معركة تحرير بلادهم ، أو على الأقل ، تحرير مخارج إقليمهم . ولكن هذا الشريف كان رئيسا مهاجرا ، وله حسبته ونسبه ، ويمكنه توحيد أبناء الاقليم كلهم ، من عرب وبربر ، والنزول بهم إلى المعركة ، وكانت عملية الانصهار ضرورية قبل الإلتحام . فنودى به باسم القائم بأمر الله أميرا ، وترك أمر قيادة المجاهدين لابنائهم نظرا لكبر سنه . ومع النجاح الحربى وضعت أسس حكم أمرة الاشراف السعديين فى المغرب الأقصى .

لقد نجح سلاطين هذه الاسرة في تخليص كثير من موانئ المغرب من أيدي الاجانب ، وعملوا في نفس الوقت على توحيد المناطق المغربية المختلفة ، والقضاء على حكم بني وطاس في فاس ، وكانت طبيعة المعركة أمام القيادات الاخرى الموجودة في الداخل ، وقيادات رؤساء البحر العاملين في الجهاد البحري على السواحل ، وفي نفس الوقت الذي تعدد فيه الاعداء . يدفع هذه القيسادة السعدية الجديدة إلى محاولة تركيز السلطة في كل مناطق المغرب الاقصى في أيديها حتى تتمكن من توقيت المعارك قبل النزول إليها ، هذا من ناحية . ويدفعها من ناحية أخرى إلى زيادة إعتزازها بحسبها ونسبها ، كعامل من عوامل تفوقها وتميزها عن القيادات الاخرى . وأثر كل من هذين الاتجاهين على تفاعل القوى الموجودة في المغرب الاقصى مع بعضها ، وتفاعلها مع بقية العالم العربي ، وبخاصة نيابة الجزائر ، التي كانت قد سارت بخطوات واسعة في الاتحاد مع بقية الاقاليم العربية ، تحت قيادة الدولة العثمانية .

وهكذا نرى أن ظروف المغرب الاقصى الداخلية وعلاقاته الخارجية قد سارت به منذ أوائل القرن السادس عشر إلى الاعتزاز بالحسب والنسب ، ونوع الدماء الشريفة التي تحكم الاقاليم . وكانت هذه الفترة ، فترة حرب وجهاد ، تعتمد على الرجال والتعبئة اللازمين لمواجهة الموقف ، فساعد ذلك على نشوء قياده هرمية - يمثل الاشراف فيها قمة الهرم ، الذي يتسع إلى أسفل ، مع تسلسل قياده إلى أن يصل إلى القوات المحاربة . وهذا التشكيل الهرمي ، الذي هو من خصائص التنظيم العسكري ، يتحول بعد تجميد الاوضاع فيه ، إلى نظام الطبقات الاجتماعية ويجعل كل طبقة منها تئن تحت عبء الطبقة الاعلى ، سواء في الساطة ، أو الظلم أو الاستغلال .

ونلاحظ بشكل عام أن امتداد سلطة ونفوذ هذه القياده الجديدة قد سار بشكل يسمح لها بالسيطره على الزراعة المنتجة ، وأهلها مرتبطون بالارض ، قبل أن تعمل على فرض سلطتها على مناطق التلال والجبال ، مناطق الرعي التي احتفظ فيها الاهالي بتشكيل قبلي منذ أقدم العصور . فلقد إمتد نفوذ الاشراف السعديين من منطقة وادي السوس إلى منطقة مراكش ، ومنهاسار ، في حذاء جبال الاطلس المتوسط ، إلى منطقة فاس . وساعد هذا النمو على تركيز القياده الجديدة على رجال مرتبطين بالارض ويخضعون للساده ، ويؤدون لإلتزامات معينة يطالبونهم بها ، دون التمكن من ترك أرضهم ، منبع رزقهم . ويدل هذا الاتجاه إلى إزدياد نمو وتركز النظام الاقطاعي في المغرب الاقصى ، بشكل يسمح له بالسيطره على الرجال ، وعلى الارض ، وعلى غلات الارض ؛ واستخدامها وفق التخطيط الذي يضعه الامير ، ودون معارضة ، مادام هو المشرف الاعلى على حركات الجهاد ضد المستعمرين ، أعداء الدين . أما مناطق الرعي في الاطلس المتوسط ، والاطلس الاعلى ، وجبال الريف في الشمال ، فكان لها نظامها الاجتماعي الخاص بها ، وهو النظام القبلي ، الذي احتفظت به منذ أقدم العصور ، والذي كان يتلخص في اختيار الاكبر سنا ، أو الاكثر حكمة ، لتولى الامور . وهو نظام يتميز عن غيره في السهول الزراعية المنتجة ، بأنه يسمح للاهالي بالتحرك ، وفق الظروف ، من منطقة إلى أخرى ، ويسمح لهم بانتخاب من يتولى أمورهم ، ويفصل في مشكلاتهم وأهالي الجبال قد عرفوا بعشقهم للحريه والمساواه ، وارتفاعهم عن روح الخنوع والاستسلام للطبيعة بل امتازوا برغبتهم في مجابتهها ، وفي قسوتها ، وعرفوا بالتالي بنزعتهم الديمقراطية ، وتمسكهم بالمساواه ، ورغم ذلك فانهم لم يعارضوا الخضوع للسلطة المركزية النامية ، التي إستندت إلى المناطق الزراعية المنتجة ، مادامت هذه السلطة تعمل على الجهاد ، وتسير في طريق تخليص البلاد من

المحتلين والمستعمرين الاجانب . ولو أن القيادة لم تبدأ بمناطقهم ، ولم تتوغل فيها إلا بعد أن استتب لها الامر في المناطق الزراعية المنتجة .

ومع سير هذه القيادة الجديدة في تدعيم حكمها في المغرب الأقصى ، من الداخل صوب الخارج ، وارتفاع راس الهرم قليلا قليلا ، باضافة الجديد إليه من أسفل ، زادت مساحة قاعده الهرم ، وامتدت نحو الخارج . فوصلت إلى سواحل المحيط الاطلسي ، والصحراء في الجنوب ، وسواحل الريف في الشمال ، ووصلت إلى حدود الجزائر في الشرق .

وأما مع المحيط الاطلسي فقد اصطدمت هذه القيادة بالقوى الاستعمارية ، وانتصرت عليها في أكثر من معركة ، وساعد ذلك على ازدياد نفوذ وقوة هذه القيادة الجديدة . وأما في الجنوب فقد حاولت الاحتفاظ بطرق القوافل المارة عبر الصحراء ، واهتمت بتأمينها ، حتى يستمر وصول منتجات هذه الصحراء ، والمناطق الاستوائية ، إلى حواضر المغرب الأقصى ، فتستهلك منها ما تستهلك ، وتصدر للشرق ولأوروبا الغربية ، مافاض عن حاجة الاستهلاك المحلي . وكانت اهم السلع التي تمر بهذا الطريق هي الملح والتبر ، علاوة على المنتجات الاستوائية ، التي تشتمل على ريش النعام وخشب الأبنوس وسن الفيل ، والعبيد ، الذين يمكن استخدامهم في الانتاج الزراعي ، أو في القوات المحاربة ، أو في القصور ، بشكل أو بآخر وكانت العقبة الرئيسية في هذا الاتجاه هي العوامل الطبيعية ، من صحراء جرداء تقع في جنوب المغرب ، ودرجة حرارة مرتفعة . ولكن القيادة حاولت التغلب على هذه العوامل ، حتى تصل إلى أهدافها . وأما مع سواحل الريف في الشمال فإن هذه القيادة الجديدة قد اصطدمت في هذا الاقليم بقيادات رجال البحر المغاربة ، في نفس الوقت الذي اصطدمت فيه مع قوات الاسبانية

الاستعمارية . وتشابهت العوامل في هذا القطاع مع العوامل والقوى الموجودة على الحدود الشرقية ، في نيابة الجزائر . ذلك أن قيادة السعديين كانت تتوسع من الداخل صوب الخارج ، في نفس الوقت الذي حاولت فيه قيادة رجال البحر تثبيت أقدامها من البحر على الساحل ، حتى تتمكن من الاستمرار في معاركها . وشعرت القيادة السعيدية بوجود توافق واتحاد بين قيادة رجال البحر في الشمال ، ورجال البحر الذين يتولون السلطة في الجزائر ، وكان هذا التكتل يمثل خطراً عليها ، وكانت لقيادة السعديين خطتها الخاصة بها ، من حيث توقيت المعركة ، بالهجوم على البرتغاليين ، ومهادنة الاسبانيين ، أو العكس ، وذلك في نفس الوقت الذي احتفظ فيه رجال البحر المغاربة باستراتيجية خاصة بهم ، ومرتبطة بالبحر دون نظر إلى ضروريات الاستراتيجية البرية . وكان رجال البحر يؤمنون علاوة على ذلك بضرورة الاستمرار في الكفاح المسلح ، والجهاد الاسلامي ، الذي فرض على كل المسلمين ، القادرين عليه . وقوى رئاسة العملية للقادر عليها ، وحسب الكفاية ، دون نظر إلى حسب أو نسب أو مال . فأدى هذا التعارض إلى وقوع صدام بين قوة السعديين وقوة رجال البحر ، وحاولت فيه كل من القوتين أن ترجح الموقف لصالحها . ولقد استمر هذا الصراع بين القيادة البرية والقيادة البحرية في المغرب الأقصى طوال عصر السعديين ، ثم في عصر العلويين وتأثر بالعلاقات الخارجية مع الدول الاوربية ، وبالعلاقات مع القطر الجزائري في الشرق وأثر فيها . وأخيرا فإن قيادة السعديين قد رأت إمتداد النفوذ والحدوى من الشرق صوب الغرب ، ووصول القيادة البحرية في الجزائر إلى تولى أمور هذا القطر ، وسيرها في توافق مع رجال البحرية المغربية على السواحل الشمالية والغربية . رأت في ذلك هجوما من الخارج صوب الداخل ، وتوسعها في المغرب الأقصى وفي اتجاهها ، ومن ثلاث جهات ، وفي اتجاه مضاد لتوسعها . فساعد

ذلك على زيادة إعتدادها بحسبها ونسبها ، كقيادة لا يمكن لأحد أن ينال منها ، أو يخدش سمعتها . أنهم أهل البيت الشريف ، فأين هم أهل الجماعة والسنة ، حتى نصل إلى حكم الأتراك للعرب ؟ إنهم أحق بالخلافة من آل عثمان ، وإن كانت الظروف تفرض على أحد القوتين الخضوع للقوة الأخرى ، فليس هناك من المسلمين من يجادل في أحقية الأشراف في السيادة . وحاولت قيادة الأشراف أن تعز بان الله قد رفع بعضنا فوق بعض درجات ، في الوقت الذي اعتر فيه رجال البحر ورجال الجزائر بالأفضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى . وعمات قيادة الأشراف على التوسع صوب الشرق ، وكان هدفها تلمسان ، التي خضعت للمغرب الأقصى ، نتيجة لوجود القوات الإسبانية في وهران . وقامت قيادة الأشراف بهذه العملية في الوقت الذي وصات فيه الأخبار للجزائر بزيادة ضغط القيادة السعدية على رؤساء البحر المغاربة ، بل وبمهادتها للقوات الإسبانية ، والاتفاق معها على تخريب الجزائر حين تهاجم الاساطيل الاستعمارية سواحلها . واضطرت طبيعة المعركة صالح ريس إلى إتخاذ موقف حازم لوقف التوسع المغربي ولصد الهجوم الإسباني ، خاصة وأنه كان يستعد لإنزال الاسلحة والذخائر إلى الاندلسيين الذين أجبرتهم إسبانيا على التنصر ، حتى يقوموا بثورتهم ضدها ، أو يتمكنوا على الأقل من الانسحاب بأرواحهم إلى أقطار شمال أفريقيا . ومع هذا الصراع ، زادت الصلات بين حكام الجزائر ورؤساء البحر المغاربة وثقا ، وزاد إعتزاز كل من الإقليمين بنفسه ، وبمهركتة . وتمكن الجزائريون من الاحتفاظ بتلمسان التي تقع بين الإقليمين ، ولكي تزيد صلاتها ، وطبيعة أرضها وتاريخها مع الجزائر عنها في المغرب الأقصى .

إن هذا التطور الطبيعي لقوة السعديين النامية في المغرب وتفاعلها مع العوامل الداخلية والخارجية ، ساعد على تركيز نظام إجتماعي واقتصادي لإقطاعي في

أساسية . وارتبط بذلك الاعتزاز بالقيادة بحسبها ونسبها وطبيعة تكوينها ، بالنزعة الإقليمية ، التي اتخذت من الحدود الطبيعية حاجزا يفصلها عن جيرانها ، وبخاصة في الشرق ، وأصبح المغرب الأقصى هو القطر الوحيد الذي لم يتحد مع بقية الأقاليم العربية والإسلامية رغم استمرار الصلات والروابط وتشابه المصالح بين الشعوب . ومع التقهر والضعف والانهلال ، والشعور بسوء الأحوال ، عمل المغرب الأقصى على الدخول في قوقعته ، وعلى إقفال موانئه في وجه الأجانب . وعاش في عزلة واضحة ، احتفظت له بجزء هام من تراث العروبة والإسلام ، وإن كان في مرحلة العصور الوسطى ، التي تفاعلت مع عوامل التقهر والتأخر ، واستمر على هذه الحالة حتى اصطدم بالنفوذ الأجنبي الاستعماري ، في أوائل القرن العشرين .

الفصل الثالث

نظام الحكم العثماني

اعتمدت الدولة العثمانية منذ أول نشأتها على طريقة خاصة بها في الحكم والإدارة والتنظيم، وأثرت هذه الطريقة على تكوين هذه الامبراطورية، وتطورها ونموها في أوقات معينة، وإن كانت قد أثرت كذلك في أوقات الضعف في النواحي الاجتماعية والاقتصادية للأهالي، وتعاونت مع عوامل أخرى لكي تؤدي بالبلاد إلى حالة واضحة من التخلف. ولقد كانت نفس هذه النظم، وهذه العوامل سببا في ثورات وفتن وحروب مستمرة بين الإقليم والإقليم، وأبين هذه القيادة وتلك، وساعد كل ذلك على تفكك أقاليم الدولة، وإن كانت هذه العملية قد استمرت عبر ثلاثة قرون.

(١) نظام الحكم :

كانت الدولة العثمانية قد اعتمدت على الجيش، كقوة عسكرية فعالة في ضم بلاد المشرق العربي وتمسكت بعد استيلائها على سوريا في سنة ١٥١٦ من الاستيلاء على مصر سنة ١٥١٧، ثم استولت على العراق في سنة ١٥٣٤ وعدن في سنة ١٥٤٧ ومنطقة الأحساء في سنة ١٥٥٥. ولقد سيطرت الدولة العثمانية بهذا الشكل على جميع بلدان المشرق العربي، فيما عدا وسط الجزيرة العربية الذي صعب عليها أمر احتلاله.

أما بلدان المغرب فإن الدولة العثمانية قد اعتمدت على سلطة أمراء البحر

الجزائريين النامية لكي يدافعوا عنها ضد الأعداء الأسبانيين ويطردوا منها القيادات المتحالفة معهم ويضموا هذه الأقاليم أو ينضموا بها إلى بجموع بلدان وأقاليم الامبراطورية .

وكانت الدولة العثمانية قد ضمت البلاد العربية بعد أن اجتازت فترة شبابها ، ومنذ القرن الثالث ، في حروب طويلة في البلقان وآسيا الصغرى ، ووصلت إلى بلدان العالم العربي وهي في دور النضوج الذي يسبق دور الضعف والشيخوخة . وكانت شخصية الدولة قد اكتملت ، ومنعها ذلك من التجاوب مع البلاد العربية والانصراف معها ومع أهلها في شكل وحدة قومية ، وأثر ذلك على اللون العام للحكم العثماني للبلاد العربية إذ أنه ظهر وكأنه قد جاء من الخارج وهجز عن الاندماج مع الأهالي العرب .

كما أن العثمانيين قد اعتمدوا على الجيش أداة فعالة تقوم عليها الدولة قبل أي جهاز آخر من أجهزة الحكم ، ولذلك فإن حكمهم قد ظهر في بعض الأقاليم وكأنه يتلخص في احتلال عسكري يقوم على حامية من الجنود تقيم في البلاد باسم الدفاع عنها ضد الاخطار الأجنبية ، ومع اختفاء هذه الاخطار ظهرت هذه الحامية العثمانية في بعض البلاد العربية وكأنها جيش احتلال أجنبي ، وخاصة بعد أن بدأت الدول العربية في الظهور ، نتيجة لنشأة روح القومية العربية .

ولقد أثرت نشأة العثمانيين الأوائل في الطريقة التي كونوا بها جيوشهم ، ذلك أنهم قد نموا بين إمارات وولايات مسيحية ، اختلفت عنهم وناصبتهم العداء ، فاعتزوا بالإسلام كدعامة لشخصيتهم قبل أي دعامة أخرى . واحتفظوا بهذه الدعامة أساساً لدولتهم قبل نزولهم إلى ميدان توحيد العالم العربي معهم . ووجدوا أن هذا العامل الإسلامي أكبر أساس لبثائهم في هذه الأقاليم العربية بعد فتحهم

لها ، خاصة وأن الإسلام كان هو دين الأغلبية العظمى في البلاد العربية . ولقد اعتمد العثمانيون على الإسلام أساساً لنشأة جيوشهم ، وأساساً لنشأة دولتهم ثم امبراطوريتهم وكانوا يشترون الأطفال الصغار من المناطق المسيحية المجاورة ، أو يأسرهم في الحرب ، ثم يقومون بتعليمهم وتدريبهم لكي يصبحوا جنوداً مسلمين ولقد استخدم العثمانيون هذه الطريقة في إنشاء فرق الانكشارية ، وهي التي تعني « بني تشرى » أي النظام الجديد . وكان جنود هذا الجيش ينسبون أصلاً وأسراً وينشأون نشأة إسلامية مبنية على روح الجهاد من أجل الإسلام ، كفرض من الفروض الأساسية المفروضة على كل الرجال . ولقد أعطتهم هذه التربية المعنوية قوة روحية فائقة جعلتهم يثبثون في طلب النصر أو الاستشهاد . ولقد اعتمد العثمانيون على جيش الانكشارية في فتح كثير من البلاد سواء في أوروبا أو في العالم العربي ، واعتمدت عليهم في العودة بعناصر جديدة من ميادين الحرب تلزمها لتزويد جيشها بانكشارية جدد .

ولقد ظهرت نزعة الجهاد الإسلامي واضحة جلية في كل العمليات العسكرية التي قام بها العثمانيون خلال عصور تاريخهم ، وخاصة في جهادهم ضد المسيحيين ، وفي دفاعهم عن بلاد المسلمين .

ولكن الدولة العثمانية رغم ذلك لم تسكن قد وصلت إلى مستوى رفيع من الثقافة التي تلزمها لإنشاء إدارة تفوق الإدارة الموجودة في البلاد العربية في ذلك الوقت ، ولذلك فإن هذه الدولة قد اعتمدت على جيوشها لكي تدعم بها النظم الموجودة في البلاد العربية ، ودون مساس بهذه النظم ، وعلى أن يسير الجميع على بركة الله وباسم السلطان .

وكان العثمانيون يبدؤون بعد دخولهم كل إقليم من الأقاليم في حصر القرى

الموجودة فيه ويقسمونها إلى مقاطعات يمنحون الصغير منها للجنود المحاربين ، والكبير منها للقواد والأمراء ، ويخصصون طائفة من المقاطعات الكبيرة للسلطان وكان هذا النظام يهدف جمع الضرائب والرسوم ، ووصول جزء منها للدولة ، كما كان يقوم على أساس امداد الدولة بما يلزمها من قوات محاربة في فترة الحرب ، سواء أكانت من القوات البرية ، أو من القوات البحرية لأن كان الإقليم يشتمل على الجزر أو الموانئ ، وتمكنت الدولة العثمانية بهذه الطريقة على ما يلزمها من قوات محاربة ، كان أشدها قوات الفرسان ، والحصول على ما يلزمها من أموال لإدارة شئون البلاد .

ولقد قسم العثمانيون الأقاليم التي انضمت إليهم إلى أيلات ، أى ولايات ، تنقسم بدورها إلى ألوية أو سناجق ، وتشتمل كل منها على عدد من المتصرفيات . وكانت الدولة تعين أحد الباشوات أو بكربك ، أى بك البكرات ، على الولايات وكان يحمل رتبة مير ميران ، أى أمير الأمراء ، وهى التى تعادل رتبة الفريق الحالية ، أما اللواء فكانت تعهد بحكمه إلى أحد أمراء اللواءات ويسمى مير لواء ، كما كانت تعهد بالمتصرفية إلى قائمقام أو أمير أحد الولايات ، ويشرف هذا الأخير على المنطقة المعينة له ويدافع عنها فى الحرب ويجمع الضرائب ويخضع لرئاسة اللواء أو الباشا .

ولم يكن هؤلاء الحكام يتقاضون فى أول الامر رواتب معينة بل كانوا يأخذون نصيبا من الضرائب التى يجمعونها ، ولذلك فإنهم قد اهتموا اهتماما خاصا بعملية جمع الضرائب ، وزاد نشاطهم فى هذه العملية التى كانت تعتبر موردا خاصا لهم فى نصيب معين منها . كما انهم قد استغلوا سلطة جمع القوات والفرسان اللازمين للدولة لى ينشأوا لانفسهم قوات يعتمدون عليها إن تطلب الامر ذلك

وأفادوا من أموالهم التى جمعوها فى شراء أعداد من المماليك استخدموها كضباط لقيادته هذه القوات .

وهكذا نرى أن الاداره الحربيه كانت تختص نفسها بالإداره المدنية كذلك وتشرف عليها وبشكل جعل من ولاء الحكم رجال إدارة ورجال جيش فى نفس الوقت .

ولقد قسمت الدولة السلطة القضائية بين قضاة ونواب قضاة يعينون فى المدن ويشرفون على المناطق المحيطة بها . وكان هؤلاء القضاة يخضعون لقاضى القضاء ، أو قاضى عسكر ، الذى يخضع بدوره للمفتى والشيخ الاسلام .

واعتمدت الدولة العثمانية فى حكمها للبلاد العربية على فكرة التضامن الإسلامى وسيلة معنوية تضاف إلى قوه الوالى للمحافظة على وحدته العالم الشرقى فى ذلك الوقت . وكانت هذه الفكرة والسلاح المعنوى الوحيد الذى يسمح لغير العرب بحكم العرب فى ذلك الوقت .

ولقد قسم العثمانيون بلاد الشام إلى ثلاث ولايات : الأولى هى باشوية الشام أو دمشق ؛ والثانية هى باشوية حلب فى الشمال ، والثالثة هى باشوية طرابلس وتشرف على الساحل وجبل لبنان . وأضافوا إليها باشوية رابعة فى سنة ١٦٦٠ هى باشوية صيدا التى أصبحت فيما بعد ولاية عكا . أما العراق فقد قسم إلى أربع ولايات هى باشوية بغداد ، وباشوية الموصل ، وباشوية شيريزور فى المناطق الكردية ، وباشوية البصرة . واحتفظ العثمانيون بالوضع القائم فى الحجاز كما كان عليه فى عصر المماليك ، وتركوا حكم مكة فى أيدي شريف يختاره بقية الاشراف ، إلا أنهم أنشأوا ولاية فى جدة أصبحت هى قاعدة الحكم العثمانى فى الحجاز والبحر الأحمر وسموها ولاية الجيش . وأما اليمن فقد أصبح ولاية بعد

أن فتح سنان باشا صنعاء في سنة ١٥٧٠ ، وإن كانت الإدارة العثمانية قد اضطرت إلى الانسحاب منه في سنة ١٦٢٥ وتركته في أيدي الأتمة الزيدية إلا أنها عادت إليه من جديد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . أما بالنسبة لبلدان المغرب العربي فإن السلاطة كانت مركزة في أيدي بك بسكوات أفريقية الذي يقيم في الجزائر والذي يشرف على شؤون ولاية تونس ويعتبر البك المقيم بها مندوبا عنه هناك . وأما طرابلس فقد كانت ولاية قائمة بذاتها إلى أن بدأت في الحصول على استقلالها تحت حكم أسرة القرمانلي .

وكانت الدولة تعين الوالي أو الباشا لمدة عام واحد ، وإن كان هذا العام قابل للتجديد في بعض الحالات . ولقد أدى ذلك أن يحرص الولاة على جمع ما يمكنهم جمعه من الأموال في هذه الفترة القصيرة التي يتقضونها في ولاياتهم خاصة وأنهم أصبحوا يشترون هذه المناصب قبل توليتهم إياها . كما أنهم اضطروا في نفس الوقت إلى الانصراف عن المشروعات العمرانية والانتاجية ، والتي تتطلب متابعة وموالية خاصة لإتمامها

ولما كان الوالي هو ممثل السلطان في الاقليم فإن الدولة قد زودته بسلطات كبيرة وجعلته حاكما مطلقا في ولايته واعطته حق الحكم بالإعدام وتنفيذه وفصل هذا الحكم المطلق بين الحاكم والمحكوم ، في الوقت الذي خضع فيه الحاكم لسلطات أعلى موجودة في عاصمة الامبراطورية ، وخضع في نفس الوقت لمراقبة الديوان له ولعملياته .

ومع خوف الدولة من أن يعلن الولاة استقلالهم انشأوا إلى جانبهم ديوانا يستشيرونه في الأمر ويتألف من كبار ضباط الفرق العسكرية علاوة على عدد من الموظفين والعلماء والاعيان ، وأصبح من الصعب على الوالي أن يتصرف ضد

رغبة الدولة ومصالحها ، ولكن قواد الفرق العسكرية بدأوا في الاهتمام بالسياسة وفي التدخل في إدارة الاقليم . وكثيراً ما اعتمدوا على قوتهم لكي يعلنوا عصيانهم عن تنفيذ أوامر الباشا أو يعتدون على الاهالي دون أن يتمكن الوالي من كبح جماحهم ، بصفتهم العسكرية ، ما دامت لهم صفة سياسية داخل الديوان . وأدى هذا النزاع على السلطة على الاحتفاظ بالولايات خاضعة للدولة العثمانية إلا أنه أنك أجهز الحكم في الكفاح والتنافس كل منها ضد الأخرى بدلا من تعاونها من أجل الصالح العام . وأدى ذلك بالبلاد إلى حالة واضحة من التقهر .

أما في الاقاليم التي وجد العثمانيون فيها عدداً من المماليك ، فإنهم قد احتفظوا بهذه القيادات في أماكنها لمساعدتهم في حكم البلاد ، وظهرت هذه الحالة في كل من مصر وسوريه ، وامتدت بعد ذلك إلى العراق بعد زيادة عدد المماليك فيه . وأضاف بذلك العثمانيون قوة جديدة إلى قوتهم ، وقوة ثالثة إلى كل من الوالي والديوان ، وكانت هذه القوة تخضع للوالي وتساعد في الحكم في نفس الوقت الذي تعمل فيه على مساعدته في جمع الضرائب ، وتعمل فيه على منع استقلاله بالبلاد . والمهم هو أن هذه السلطات الحاكمة أصبحت تمثل طبقات منفصلة عن الشعب وتعمل على استغلاله والعيش من كدحه .

وكما قامت الدولة العثمانية على فكرة التضامن الاسلامي قامت هذه الدولة باحترام الطوائف الدينية غير الاسلامية الموجودة فيها ، وتركهم تحت قياداتهم الخاصة ، كما أنها تركت أصحاب العصبية ورجال العشائر خاضعين لقياداتهم وحاولت في نفس الوقت إخضاع هذه القيادات لسلطة ولايتها . فأصبحت الدولة تمثل خليطا من نظم الحكم ، جاء الواحد منها لكي يضاف الى النظم السابقة وفي صالح الدولة والحكام . ومع هذا التبلور طبق بين الحاكم والمحكوم احتفظ

الأهالى العرب بشخصيتهم واضحة سليمة وان كانت الروابط المعنوية والإسلامية هى التى ظهرت كرابطة عامة تربط بين الجميع فى ظل حكم السلطان . وأدى ذلك بالبلاد الى التقهر وأدى بأحوالها الى التخلف .

(٢) التقهر وزيادة التخلف :

كان تحول طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب سبباً أساسياً أدى الى فقر البلاد العربية والوصول بها مراحل التقهر والتخلف . وجاء نظام الحكم العثمانى لىكى يتم هذه العملية ويصل بالبلاد العربية الى حالة يرثى لها .

لقد أخذ الولاة يهتمون بجمع الاموال ، وأخذوا مع الزمن بالاهتمام بمظاهر الحكم أكثر من اهتمامهم بجهوده ، كما أن أعضاء الديوان قد فقدوا صفاتهم الحربية نتيجة لبقائهم فترة طويلة فى الأقاليم التى يعيشون فيها ، وظهر هذا بوضوح فى مصر التى يمكننا أن نأخذها مثلاً لما حدث فى غيرها من بلدان العالم العربى .

ولقد كان المماليك يعيشون فيها معيشة ترف وبذخ ويستغلون معظم الأراضى الزراعية . ووصل بعضهم الى استغلال مئات القرى لحسابه . ورغم ذلك فانهم قد اهملوا الزراعة نتيجة لقلة خبرتهم وعدم تخصصهم ، فقلت المحصولات وارتفعت الأسعار واجتاحت البلاد جماعات متعددة من وقت لآخر . وكان هم المماليك والحكام هو جمع الاموال حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بنوع معين ومستوى معين للحياة ، وأدى ذلك بهم الى إرهاق الزراع والصناع بالضرائب . أما المصريون فكانوا يمثلون فى واقع الأمر الطبقة المنتجة أو الكادحة ، التى تدفع لغيرها من الطبقات الطفيلية دون عائد واضح لها ، وكانت هذه الطبقة لا تحصل من عملها الا على الضرورى للباكل والملبس والسكن .

وكانت الثروة المستغلة فى البلاد قليلة وجاء الاهمال لىكى يقلل من قيمة الانتاج سواء فى الزراعة أو الصناعة أو المكسب فى التجارة . وجاء ضعف الحكومة وانشغال الحاكمين بمصالحهم الشخصية سبباً فى قلة الانتاج وفى زيادة الظلم فى توزيع الثروة ما دام فى وسع الحاكمين أن يزيدوا من ثروتهم وممتلكاتهم ، وعلى حساب الشعب . ويمكننا اعتبار كل نقص فى مستوى الانتاج ، مع احتفاظ الحاكمين بمستوى معيشتهم قد جاء على حساب الشعب . كما أن كل زيادة فى حيازة الملكية والثروة لدى الطبقات الحاكمة ، ودون زيادة فى مساحة الأراضى المزروعة أو فى قيمة المصنوعات والتجارة ، كان كذلك على حساب الشعب .

ولقد اضطر الفلاح الى أن يعيش أجيالاً طويلة وهو يرتدى ملابساً من الأقمشة الرخيصة ، ويسكن أكواخاً صغيرة ، ويشارك فيها بهائمته ، ويعيش فيها معها على حد الكفاف . وكانت المجاعات والأوبئة تلاحقه من وقت لوقت ، وخاصة مع قلة التغذية وقلة العلوم وانعدام الخدمة الطبية التى كان اكبر خبير فيها هو حلاق القرية . ولقد رضى الفلاح بمصيره وانكمش على نفسه محترماً تلك القوة التى سيطرت عليه وحكمته . لقد أطاع الله والرسول وأولى الأمر منهم ، وكانوا يمثلون خليفة المسلمين ، وظل الله على الأرض . كان الفلاح عاجزاً عن اعلان الثورة ، وعاش فى هذا المستوى من الجهل ، أو قام بطلب المعونة من الاوقاف الخيرية ، ومع اضمحلال التعليم وقلة الكتاتيب وضرورة الاستمرار فى الكدح أصبح الفلاح يعيش فى عالم آخر ، أحلك ظلمه من ظلمات العصور الوسطى ، وفى الوقت الذى أخذ نور العلم والمعرفة والتجارب يسود فيه العالم ، وكان الحاكم أو المملوك يرى أن هذا المستوى هو مستوى طبيعى للفلاح ، الذى خلق للعمل ، وبهذه الطريقة .

وكم من حاكم تركى أو مملوكى سام الاهالى صنوف العذاب مما أدى الى عجزهم عن دفع الضرائب ، ووجد فى نفس الوقت من العلماء الخائفين من الحكام من نشر الدعوة للتواكل والخضوع للقضاء والقدر . وأدى كل ذلك إلى قلة الانتاج وإلى سيادة عامل الخوف وعدم الشعور بالمسؤولية والاقتدار إلى الشجاعة الأدبية .

ورغم ذلك فقد كان هناك من بين الاهالى من يتمتع بالثروة والغنى وخاصة من بين التجار والعلماء . وأفاد التجار من ذلك المناخ لتحقيق أكبر ربح ممكن فى أقل وقت ممكن . أما علماء الدين فكانت الدولة دولتهم ، الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية ، وكانوا هم المدافعين عن الدين ، وكانت لهم منزلة كبيرة عند الاهالى والعامة ، وفى عصر انحطت فيه العلوم وقلت فيه المعارف وجدت حتى فى حلقات الجامع الأزهر . وكم من عالم أفاد من ذلك لىكى يثرى من نظر الاوقاف ، والنظارة عليها ، وباسم الدين .

ولقد أبى السلطان سليم على الاراضى الزراعية فى مصر بصفتها ملكا للحاكم يوزعها على أتباعه أو يقسمها على الزراع الذين يفلحونها نظير دفعهم للضرائب . وكان من حق الفلاح توريث الارض التى يفلحها أو يستثمرها لابنائهم ماداموا يدفعون عنها الضرائب كذلك . وكانت كل الاراضى تدفع الضرائب ماعدا أراضى الاوقاف ، وكانت الحكومة توزع الاراضى على الملتزمين الذين يتعهدون بتحصيل الضرائب نظير حصولهم على ثمن الالتزام ، وأصبح الملتزم مع الزمن يورث هذا الحق لذريته فى نفس الوقت الذى أصبح الفلاح يورث حق العمل فى الارض لابنائهم . ومع تدهور الاحوال أصبحت الدولة لا تهتم إلا ببيع الالتزام لمن يتعهد بتوريد مبلغ معين للخزانه . وبهذا أصبح النظام المالى على الثروة العقارية

هو أساس النظام الادارى . ومع الزمن أصبح الملتزم يجبر الاهالى على العمل فى أراضيه الخاصة والتى لا يدفع عنها ضرائب ، وتسمى أراضى الوسية . ثم أصبح الملتزم مسئولاً عن سيادة الامن وادارة القرى فى دائرة التزامه ، وأخذ يعين الموظفين الذين يعاونونه فى أوامر مهمته مثل شيوخ البلد والصرافين والسكافين والخفراء ، وحتى الأئمة والتجارين والحلاقين .

ولقد أهمل هذا النظام وسائل الرى وساد فى مصر نظام رى الحياض الذى يسمح بزراعة محصول واحد فى السنة ، فيما عدا بعض قطع من الاراضى المجاورة للنيل والتى كانت تروى بآلات رافعة بدائية ، وتتمكن من زراعة بعض المحاصيل التيلية ، وكان نظام الزراعة يقوم أساساً على المجهود الفردى ويستخدم آلات بدائية ومتخلفة . فظهر ثقل العبء الذىلقى على كاهل الفلاح وجعل منه آلة سخرت فى خدمة المستغلين .

أما الصناعة والحرف فقد ظلت قائمة على نظام الطوائف الذى ساد فى العصر السابق لدخول العثمانيين . ولكن تدخل الاتراك فى نظام هذه الطوائف أدى إلى تحولها عن التخصص ومحاولة الارتقاء بالحرفة ، وهدف التحكم فى الصناع وتسخيرهم لجمع الاموال اللازمة للحكومة . وأصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب التى لم تكن موزعة توزيعاً عادلاً بين الصناع . وأصبح شيخ الطائفة يهدف لإرضاء رجال الحكم ، وعن طريق جمع الضرائب التى تريد مع زيادتها من تقدير الحكومة لها . وأصبحت وظيفة شيخ الطائفة تباع لمن يدفع فيها أغلى ثمن ، فأدى ذلك إلى دخول عناصر غير مهنية فى الطائفة ، وأدى بالتالى إلى تأخر الصناعة وإغلالها . وقلت بهذه الطريقة مراقبة شيخ الطائفة للصناع ، ومراقبته لجودة الصناعة ، ومد العثمانيون نظام الطوائف على كل أصحاب الحرف ،

مثل الخدم والحالين والحلاقين والسقاين ، وبشكل أثر على الصناعة وقلل من قيمتها . وكانت نظرة الدولة إلى الطوائف نظرة استغلال مجردة ، وتتلخص في الحصول على أقصى ما يمكنها أن تحصل عليه من أموال ، فأرهقت الصناعة وأدى ذلك إلى قلة الانتاج ، وبالتالي إلى قلة الضرائب التي تصل إلى الدولة .

ووصلت الصناعة إلى مرحلة يرثى لها من الانحطاط ، وخاصة بعد ترحيل أمر الصناع إلى القسطنطينية . ومع تشجيع الحكومة لدخول الواردات الاجنبية اضمحلت المصنوعات المحلية أمام هذه المنافسة الواضحة . ولانسى أن الجيش والاسطول في عصر المماليك كان يتطلب كثيراً من الصناعات كالاسلحة والدروع والخيام والسفن ، واضمحل كل ذلك بعد أن تحولت مصر إلى مجرد ولاية ، وانتقل مقر الحكم إلى القسطنطينية . ورغم ذلك فقد بقيت عدة صناعات مثل طحن الغلال وضرب الارز والتفريخ وصناعة السكر وإستخراج الخسل وغزل ونسيج الاقشنة القطنية والصوفية وصناعة التعاريز وغيرها من منتجات العقادين ، ودباغة الجلود وصناعة الطوب وصنع الجير . وبقيت بعض الصناعات مثل صناعة البسط وقلوع المراكب والصبغة . وكان الاهالى يفضلون هذه السلع ، فتمكنت من أن تبقى في الميدان أمام المنافسة الاجنبية . وكانت الصناعات مركزه في المدن الكبيرة وفي المدن الساحلية مثل القاهرة والاسكندرية ودمياط وأسيوط وقنا . وهكذا نجد أن سياسة الحكم العثماني التي قامت على التدخل في نظام الطوائف وعلى فرض أكبر ضرائب ممكنة على الحرف والصناعات قد أدت الى تدهورها وانحطاط شأنها ، وخاصة في القطاعات التي خضعت فيها لمنافسة الواردات الاجنبية .

وأما التجارة الداخلية فكانت تقوم أساساً على نظام الاسواق الاسبوعية في القرى ، أو الاسواق السنوية التي كانت تعقد في الموالد العامة ، هذا علاوة على الاسواق التي كانت مستمرة في المدن الكبيرة ، وكانت تشتمل على محال متجاورة لمن يتعاملون في نفس السلع ، مما أدى إلى نشوء أسواق العقادين والتحاسين والفحامين والصاغة . وكانت الاسواق تشتمل على المنتجات المحلية علاوة على بعض المنتجات المستوردة من الخارج . وكثيراً ما كانت المبادلات الداخلية تعرض للفوضى نتيجة لاختلال نظام النقد ، وأنظمة المقاييس والموازين والمسكيل ، التي لم يكن لدى الدولة الوقت الكافي للاهتمام بها .

أما التجارة الخارجية فقد تأخرت تأخراً كبيراً نتيجة لتحول طرق التجارة ، ونتيجة لضعف الحكومة وتعسفها في جمع الضرائب . فقلت حصيلة الجمارك في نفس الوقت الذي قل فيه الانتاج الزراعي والصناعي . وكان هناك بعض الاجانب الذين يقيمون في المدن الرئيسية ويعملون بالتجارة ، ويسكنون في أحياء خاصة بهم ولهم فنادقهم أو وكالاتهم . ورغم أن الامتيازات التي حصلوا عليها من الدولة العثمانية ، والتي كانت تسمح بحرية المعاملة وإقامة الشعائر الدينية وعدم الخضوع للأنظمة المسالية والقضائية ، فانهم كانوا يخضعون لسوء معاملة الدولة ولاستبدادها ولاضطهاداتها . وكانت هناك بعض العلاقات التجارية الضعيفة مع الاقاليم المجاورة في فلسطين والحجاز واليمن والسودان والهند والحبشة وبلاد المغرب العربي ، ومع تركيا . وكانت هناك طرق القوافل التي تصل سنوياً أو في مواسم خاصة كما كانت السفن تأتي إلى الموانئ بمنتجات الاقاليم والبلدان الاخرى . وكانت التجارة الخارجية بسيطة في حجمها وفي قيمتها إذ أن الغالبية العظمى من أبناء الشعب كانت تكفي حاجاتها بنفسها .

ولقد انحطت مالية البلاد وبشكل مستمر، خاصة وأن الحكام كانوا يستغلونها لمصالحهم الشخصية، وللأغراض الاستهلاكية. ولم يكن الدخل السنوي للحكومة كبيراً ولم يزد على مليون جنيه في السنة بالنسبة للولاية المصرية في أواخر الحكم العثماني. ولقد زاد الإسراف والتبديد، وبشكل زاد من ثقل العبء الملقى على كاهل رجال الطوائف المنتجة من أهل الفلاحة والصناعة والتجارة. ولقد أثر هذا الظلم وهذا السكبت في الأهالي وجعلهم ينصرفون عن الشؤون العامة، ويزيد من انطوائهم على أنفسهم، وبشكل يساعد على بقائهم جميعاً في هذه الأحوال المتخلفة.

ولقد عاشت مصر وغيرها من بلدان العالم العربي هذه القرون المظلمة من حياتها وهي ترسفت تحت نفل الظلم والاستغلال والتحكم، ودون أن تتمكن من أن ترفع صوتها بالاحتجاج. وساعد صبر العرب، وهو من صفاتهم، على أن يسيروا دون مبالاة، وأدى بهم الأمر إلى سلبية جعلتهم يسلمون كل شيء، وفي تواكل، إلى أولى الأمر. ولكن إذا كان الفلاح والصانع قد عجز عن رفع صوته بالاحتجاج أو الثورة على الظلم فإن هذا النظام قد اشتمل على ثورات قام بها الحكام من أجل زيادة امتيازاتهم وعلى حساب قيادات أخرى أو على حساب الشعب. وكانت طبيعة النظام الإقطاعي، مع تشكيله الهرمي العسكري توجه الحكام الطموحين أو المشاغبين صوب الفتن والثورات.

(٢) الفتن والثورات :

ساعدت طبيعة الأرض مع طبيعة النظام الإداري الموجود في الدولة العثمانية على قيام عدد من الحكام الأقوياء بفتن وثورات، هدفوا من وراءها الانفصال عن الدولة العثمانية، أو تدعيم استقلالهم الإقليمي، وتدعيم زعاماتهم وعصبياتهم في

المناطق التي يحكمونها، أو التي ولدوا فيها. وظهرت هذه الحركات بشكل واضح في الأقاليم الجبلية. وخاصة في لبنان وشمال فلسطين، كما ظهرت في الأقاليم البعيدة عن سلطة الدولة ومركزها، فظهرت في مصر والعراق واليمن وطرابلس وولايات المغرب العربي.

وكانت هذه الحركات ترتبط بقيادات معينة، ولذلك فإن أوقات ظهورها كانت تختلف من منطقة إلى منطقة، وترتبط بشخصية قائم الفتنة أو الثورة أكثر من ارتباطها بأي عامل آخر. وإن مرورنا على أهم هذه الحركات يطيننا صورة واضحة عن نوع البنيان الاجتماعي - الاقتصادي الذي أصبح يمثل الدولة العثمانية وقيمة التفكك الموجود بين الوحدات الإدارية التي تكون هذه الإمبراطورية، وتمركز الحكم في عاصمة الدولة، في القسطنطينية.

أما بالنسبة للبنان فإن الزعامات والقيادات القبلية ظلت موجودة وقوية بعد دخول العثمانيين المنطقة، ولم يحاول العثمانيون القضاء عليها، أو إخضاعها بالقوة بل تعاونوا معها في الحكم، وعلى أساس التضامن أكثر من الوحدة أو الإتحاد، ولقد ظلت منطقة لبنان خاضعة لسلطان آل عساف وسياف، كما ظهرت فيها قوة الشهابيين الذين حكموا إقليم الجبل حتى منتصف القرن التاسع عشر. وكان هناك المعنيون الذين ثبتت أقدامهم في الإقليم باستنادهم إلى عصبية قوية. ولقد حدث في سنة ١٥٨٤ أن هاجم رجال بني سيف فرقة من الإنكشارية كانت تحمل جزية مصر وفلسطين إلى القسطنطينية، مما أدى إلى إصدار الأمر إلى إبراهيم باشا، وإلى مصر في ذلك الوقت، بالهجوم عليهم ومعاقتهم. وإذا كانت هذه الحادثة قد ساعدت على تثبيت أقدام الحكم العثماني في لبنان، إلا أن هذا الحكم قد استعان بأمرأ محليين للاستمرار في المنطقة، وساعد ذلك بالتالي على نمو قيادات محلية، وعلى حساب السلطة العثمانية. ومن أشهر هذه القيادات الأمير نجر الدين الثاني،

أمير أمراء لبنان ، الذي بدأ حكمه في منطقة الدروز ، وظهر بعد فترة من الزمن كعدو للعثمانيين ، وصديق للأجانب والمسيحيين . ولقد قام هذا الأمير بمحاولة لإنشاء دولة مستقلة في لبنان ، وعمل على قمع علاقاته بالأتراك ، وحاول أن يسير في طريق ادخال الحضارة والمدنية الغربية في البلاد . وكان هذا الأمير من أقوى أمراء الجبل وأشدهم بأسا في عهد الحكم العثماني للمنطقة ، وبدأ عمله بالتحالف مع الشهابيين السنيين ، ومع عناصر الشيعة التي تسكن شمال لبنان ، وتزوج من امرأة من الدروز ، ثم تمكن من استعادة سنجق صيدا من السلطان ، وأضاف الى أمارته بيروت ، مما سمح له بسهولة الاتصال بالعالم الخارجي ، والعالم الأوروبي . ولقد تحالف الأمير فخر الدين كذلك مع الجنبلاطين ، وهم من أصل كردي ، وأصبحوا من زعماء الدروز ، كما تحالف مع مشايخ العربان في البادية وفي فلسطين (١) .

ولقد سمح هذا التوسع السلمي للأمير بالإشراف على مناطق غنية منتجة ، والإشراف على مراكز تجارية هامة ، وسمحت له الأحوال التي جمعها بأن يقوم بتكوين جيش حديث من المحترفين . وصل عدده إلى أربعين ألفا . ولقد شجع الأمير على تحسين أحوال الزراعة ، وشجع التجارة مع الخارج ، وخاصة البندقية وفلورنسا . وظهرت لبنان في هذا الوقت وعلى أنها إقليم يتجاوب مع الغرب ومع أوروبا أكثر من تجاوبه مع الشرق ومع الامبراطورية العثمانية .

ولقد تنبه السلطان الى الخطر المخفي فأرسل القوات الى حافظ باشا والى دمشق كما أرسل أسطولا لمهاجمة لبنان من البحر في صيف سنة ١٦١٣ . وأصبحت لبنان

(١) انظر : فيليب حتى : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ترجمة الدكتور كمال اليازجي .

محاصرة من جانب البحر في الوقت الذي زحفت عليها فيه الجيوش من ناحية البر وأضطر الأمير الى أن يستقل أحد السفن الراسية في ميناء صيدا واتجه بها الى ميناء اليجهورن في إيطاليا ، مصطحبا معه أسرته وما تمكن من نقله . وعاش الأمير في إيطاليا مدة خمس سنوات ، أعجب فيها بالمستوى الحضاري الذي وصلته أوروبا في القرن السابع عشر ، والذي كان مختلفا اختلافا واضحا عن الأحوال التي وصل فيها الشرق الأدنى في ذلك الوقت . وزار الأمير فخر الدين جزيرة صقلية ، ويقال أن ملك أسبانيا عرض عليه حكم إحدى الولايات إذا ما أعلن دخوله في المسيحية ، ثم زار جزيرة مالطة ، وكان يبحث عن معونة يقدمها الأوربيون له لاستعادة ملكه من العثمانيين . ولما كان الأحوال تغيرت في الدولة العثمانية ، وبشكل سمح للأمير بالعودة الى بلاده ، نتيجة لتغيير الصدر الأعظم في القسطنطينية . وبدأ الأمير يحكم من جديد في ظل السيادة العثمانية ، ولكن سرعان ما أخذ في الاعتماد على السياسة وعلى القوات المحاربة . لتوسيع ملكه ، ولتشيت دعائم حكمه . وتمكن من هزيمة باشا دمشق في سنة ١٦٢٣ ، فاضطر السلطان مراد الرابع إلى التنازل عن هذه العملية ، خاصة وأن قواته قد انهزمت في بغداد والموصل ، فاعترف بالامر الواقع . وتلقب الأمير بلقب « أمير جبل لبنان وصيدة والجليل » ، وأصبح سيد المنطقة بلا منازع . ولقد ساعدته زيادة الإيرادات الناتجة عن زيادة الإنتاج وزيادة حجم التبادل التجاري على أن ترسل الجزية السنوية الى القسطنطينية ، ويحتفظ لنفسه بفائض كبير ، لاستغله في تحسين أحوال البلاد ، وبناء قصره الفخم ، والقيام بكثير من المشروعات .

ومرة جديدة نجد أن السلطان يخشى من نمو سلطة الأمير في لبنان ، ولذلك فإنه أصدر الأوامر إلى باشوات سورية ومصر بالزحف ضده في سنة ١٦٣٣ ولم يتمكن قوات الأمير ، بقيادة ابنه من وقف هذا الزحف ، وأرسل الأمير

إلى القسطنطينية أسيراً مع أسرته . وكانت صناديق الذهب التي حملها معه الأمير فخر الدين هدية إلى السلطان ، إلى جانب فصاحته ، سبباً في نجاحه من الأعداء إلا أنه خنق في أحد المساجد بعد فترة من الزمن ، وبعد أن أصبح من المقربين من السلطان ، وأثار الحسد في صدور كثير من رجال الدولة (١) . وتعتبر قصته ، وقصة نمو سلطته في منطقة الجبل ، دليلاً على أهمية الفرد في النظام الإقطاعي ، وإرتباط الحركة به ، وتأثير ذلك على البنيان السياسي للدولة .

وكما حدث في لبنان حدث في اليمن ، التي كانت بعيدة عن مقر حكم الدولة العثمانية ، وتمكن فيها الزيدون من الاستقلال بأقاليمهم ، وعجزت الدولة عن إخضاعهم حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، واستمرت أسرة حميد الدين تحكم اليمن ، وبشكل مستمر ، لمدة قرنين ونصف قرن من الزمان . وإن كانت هذه القيادة الإقطاعية قد أقفلت على نفسها الأبواب ، وبشكل أدى إلى تجميد الأوضاع ، والانصراف عن العمل ، وتجميد الفكر حتى أصبحت اليمن تعيش عيشة العصور الوسطى ، حتى في الأوقات الحديثة . وكان ضعف الدولة العثمانية وضيق إمكانياتها ، وبعد أقاليم اليمن عنها يمنعها من التدخل وتغيير الأوضاع .

وأما بالنسبة لمصر فلقد قام على بك الكبير بمحاولة للاستقلال بالبلاد ، ومكنته الظروف العالمية في ذلك الوقت من أن يسير في حركته ، خاصة وأن روسيا كانت تهدد الدولة العثمانية ، وكان الأسطول الروسي قد خرج إلى البحر المتوسط ، وعمل على تأييد كل الحركات الانفصالية ، التي تضعف الدولة العثمانية ، وتساعد روسيا بالتالي على التوسع صوب البحر المتوسط . ولقد ساعدت روسيا

(١) انظر : فيايب حتى : لبنان في التاريخ ، ترجمة الدكتور أبيس فريجه . بيروت ، دار الثقافة ،

كل من على بك الكبير في مصر والشيخ ظاهر العمر في فلسطين ، وأعلن هذين القائدين استقلالهما بالمناطق التي يحكمونها عن الدولة العثمانية . ولكن سرعان ما انتهت الحرب بين روسيا وتركيا ، واستعادت الدولة العثمانية التفريق بين رجالهما ، فألبت محمد بك أبو الذهب على سيده في مصر ، وتمكن هذا المملوك من محاربته والقضاء عليه . كما أن الدولة أرسلت أسطولها لمهاجمة عكا وصيدا في الوقت الذي استعادت فيه لشراء رجال الشيخ ظاهر العمر ، وتأليب أبنائه عليه ولقد قتل هذا الشيخ في سنة ١٧٧٥ ونشأت قيادة جديدة في الأفليم هي قيادة أحمد باشا الجزار .

ولذا كانت هذه الشخصية السابقة قد أعلنت الثورة أو الفتنة ضد الدولة العثمانية فإن أحمد باشا الجزار كان من الشخصيات الثورية التي احتفظت بالنفوذ والسيادة العثمانية على المنطقة . ولقد تمكن أحمد باشا الجزار ، نتيجة لاهتمامه ولقسوته في معاملة الأهالي ، وهي القسوة التي أعطت له اسمه ، من أن يسيطر على الأقاليم الساحلية في لبنان وأقاليم الجبل ، وساعده النظام الاحتكاري الذي أقامه في الأفليم ، على إنشاء قوات من المغاربة والالابانيين ومسلمي البلقان . ولقد كافأته الدولة على همته بأن أودعت عليه سنة ١٧٨٩ بولاية دمشق ، وظل يحكم الشام بأكملها مدة ربع قرن (١) .

ولقد أمتاز عصر هذا الحاكم القوي بصدده لقوات الحملة الفرنسية حينما زحف من مصر صوب الشام ، ويعتبر من كبار القادة الإقطاعيين الذين احتفظوا بولائهم للدولة العثمانية . وستنمو في عهده سلطة الأمراء الشهابيين في لبنان ، وبشكل يساعد على تحالفها مع محمد علي في مصر بعد ذلك .

(١) المرجع السابق : ص ٤٧٩ - ٤٨١ .

أما بالنسبة للعراق فإن قوة المماليك قد أخذت في النمو فيه ، وبشكل جعلها تهدد سلطة الدولة في أثناء القرن الثامن عشر في العراق . ولقد أشتهر من بين الباشاوات المماليك في العراق سليمان باشا الذي تجدد سلطة الدولة ، وامتنع عن إرسال الجزية للقسطنطينية . ولقد تمكن من زيادة عدد المماليك وتدريبهم وبشكل مكنهم من الاحتفاظ بالحكم ما يقرب من قرن من الزمان . ورغم أن المماليك قد أخذوا يتنافسون فيما بينهم على الوصول إلى منصب باشاوية بغداد إلا أن سليمان باشا الكبير (١٧٨٠ - ١٨٠٢) تمكن من وضع حد لهذه التنافسات ، وأخضعهم لسلطانه . ووصل حكم هذا الباشا إلى الفترة التي هاجمت فيها قوات الوهابيين العراق في أوائل القرن التاسع عشر .

هذا بالنسبة للمشرق العربي ، وأما بالنسبة للمغرب فنجد أن الصلة التي قامت بين رجال البحر الجزائريين والدولة العثمانية قد أخذت في التفكك مع مضي الزمن . وكانت الجزائر قد تحولت إلى ما يشبه الجمهورية العسكرية ، ما دام رجال البحر أو قواد الجيش يجتمعون في شكل ديوان ، وينتخبون من بينهم داياً على البلاد . وكان داي الجزائر يحصل على كسوة أو خاتمة وسيف شرف من القسطنطينية ، ولكنه أصبح حاكماً شبه مستقل في اقلية ، ولا يعترف إلا بالسيادة العثمانية ، وينفذ سياسة التضامن الاسلامي ، منع استقلاله في تصريف كل الشؤون الداخلية . وكان داي الجزائر يرسل أحد البكوات أو رؤساء البحر نائباً عنه في حكم تونس ، وظلت الاحوال كذلك دون أن تتمكن الدولة العثمانية من تدعيم الروابط الادارية التي تربطها بشمال افريقية أو تجد سبباً هاماً للقيام بذلك . ومع زيادة ضعف الدولة العثمانية ، وضعف نيابات شمال افريقية أصبح الرباط الديني والمعنوي هو الرباط الاساسي بين الجميع . وإذا كانت الجزائر قد ظلت تنتخب الدايات فيها ، فإن تونس قد خضعت لحكم أسرة

الأسطى مراد ، ثم خضعت بعد ذلك لحكم أسرة الكتخداحسين بن علي ، الذي أصبحت تعرف بالأسرة الحسينية ، وظلت تحكم تونس حتى إعلان الجمهورية التونسية فيها .

أما بالنسبة لليبيا فإنها قد خضعت في أولى الأمر لحكم رؤساء البحر العثمانيين ، مثل مراد أغا وطرغوت ، ولكن سرعان ما انحصرت فيها سلطة الدولة صوب الساحل ، وأخذت بعض الزعامات الاقليمية في السيطرة على الداخل . ومع ضعف الدولة زادت المؤامرات والفتن والمعارك بين رؤساء الجند والحاميات ، حتى تمكن أحمد باشا القرمانلي في سنة ١٧١١ من الاستيلاء على السلطة ، والاحتفاظ بها في أمرته حتى سنة ١٨٣٥ .

وكان أحمد باشا من أصل تركي ، ويتم في الولايات ، وأختاره الجند والأهالي للولاية ، وتمكن بسياسته من أن يستند اليهم في إرجاع الوالي الذي أرسلته القسطنطينية لحكم البلاد من حيث أتى . وسار على طريقه تشبه الطريقه التي سار بها محمد علي في مصر فيما بعد ، وهي أنه قد شعر بخطر قواد الجنود غير النظاميين عليه وعلى سلطته ، فعمل على التخلص منهم بطريق القدر ، في إحدى الولايات ، ثم عمل على إخضاع الاقليم لحكمه ، والنضاء على أصحاب المصدييات ، وظل يحكم حتى سنة ١٧٤٥ . ولقد تمكن هذا الباشا من أن ينشئ أسطولا قوياً ، إلا أنه لم يتخذ وسيلة للدفاع عن البلاد ، بل وسيلة لإجبار السفن الاجنبية التي تمر قريبا من سواحل ليبيا على دفع إتاوات خاصة له . وأوصلته هذه العملية إلى استقلال تام عن الدولة العثمانية ، إذ أنه أخذ في عقد المعاهدات الخاصة بالملاحة ، وبدفع الإتاوة ، مع الدول الأجنبية ، والتفاوض معها بمفاوضة الندد للنند .

ولا شك أن ارتباط مثل هذا النظام بمشئته وبشخصيته كان يهدد بزواله ، أو ضعفه وتفككه عند إختفاء هذا الشخص القوي . وأخذت الدول الغربية في الشكوى من دفع هذه الاتاوة ، وأخذت تستعد لإجبار حكام ليبيا على إحترام حرية الملاحة ، فقلت لبرادات الباشاويه ، في الوقت الذي تمضي فيه الغرب لمهاجمتها . (١)

ولقد ظهر استقلال القرمانيين عن الدولة العثمانية حينما سكتوا عن مهاجمة الحملة الفرنسية التي جاءت إلى مصر ، وفي الوقت الذي استعدت فيه الدولة العثمانية لإرسال جيوشها ضدها من الشام . وزاد ضعف هذه الأسرة وضوحاً مع لزيادة التنافس بينهم ، وخاصة حينما نمت سلطة دولة محمد علي في مصر ، وأخذت تهدد الإمبراطورية العثمانية ، وزاد وضوح الخطر الغربي على البلاد الإسلامية ، بهجوم الفرنسيين على الجزائر سنة ١٨٣٠ . ولذلك فإن الدولة العثمانية قد أرسلت أسطولها إلى طرابلس ، متميزة فرصة الخلافات الأسروية ، واعادت طرابلس إلى سلطتها المباشرة في سنة ١٨٣٥ .

* * *

لقد كانت هذه الفتن والثورات تدل على ضعف الدولة العثمانية ، وضعف سلطتها في الوصول إلى ولاياتها ؛ كما كانت تدل على تزايد ظهور المتناقضات داخل المعسكر الإقطاعي ، وبدئه في التفكك والتحلل . وتدل من ناحية أخرى

(١) راجع: رودلفو ميكاتي ؛ طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماني ، ترجمة طه فوزي ، ومقدمة كمال الدين عبد العزيز الخربوطلي . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ١٩٦١ .

على ظهور شخصيات قوية كان في وسعها تغيير الأوضاع ، وإن كان ذلك في جو من التفكير الإقطاعي ، الذي يدور حول الفرد ، وإمميزات الفرد والأسرة . وبلغ العالم العربي آخر مراحل ضعفه وتخلفه وتقهقره ، خاصة وأن هذه الفتن والثورات كانت لا تخدم إلا مصالح أفراد معينين ، ولا تساعد على استتباب الأمن أو زيادة الاستثمار . فهل كانت هناك عوامل تدل على قرب إصلاح الأحوال ؟ أو على زوال النظام الإقطاعي ونمو النظام الرأسمالي ؟

الباب الثاني

النصف الأول من القرن التاسع عشر

الفصل الرابع

محاولات الإصلاح والإصطدام بالإستعمار

في هذا الوقت الذي ساد فيه العالم العربي التأخر والاضمحلال قامت بعض محاولات للإصلاح ، وهدفت الوصول الى تغيير الأوضاع . وكانت أولى هذه المحاولات قد أتت من جانب الدولة لإصلاح الجيش ، بصفته العصب الرئيسي الذي يسير الشؤون العامة والإدارة ، أما المحاولة الثانية فقد ظهرت مع القاعدة . وعلى أساس تغيير المواطن والرجوع به إلى سيرة السلف الصالح . ولقد قابلت كل من هاتين المحاولتين صعوبات كبيرة ، ونجحت الأولى وفشلت الثانية وفي عصر اصطدام فيه المشرق صدمة قوية بمجيء الحملة الفرنسية اليه .

(١) محاولات اصلاح الجيش :

وكانت أولى هذه المحاولات هي محاولة ادخال الاصلاح على الجيش العثماني وكانت الدولة العثمانية تعتبر هذا الجيش وسيلتها الأولى في حكم الامبراطورية وفي الدفاع عن نفسها . وكانت الدولة قد بدأت في الضعف نتيجة الحروب المتتالية ، وكثرة الانفاق الاستهلاكي عليها وفي وقت قلت فيه المداخيل ، وزادت فيه الثروة في أيدي أعدائها في أوروبا . وبدأت الدولة العثمانية مع السلطان سليم الثالث ، المستنير ، في الشعور بضرورة تطوير الجيش . واعتمد هذا السلطان على وزيره حسين كوجك ، أي حسين الصغير لكي يمد ببناء الجيش على أسس أوربية حديثة . وبمساعدة عدد من الضباط الفرنسيين ، ونشر مشروعا باسم

النظام الجديد في سنة ١٧٩٣ ، لإنشاء الوحدات العسكرية على أسس جديدة . وكان الجيش العثماني قد أخذ في الاستقرار في بعض الأقاليم التي يعسكر فيها كحامية^١ ، وأخذ في التزاوج مع الممالك في بعض هذه المناطق ، والتزاوج مع الأهالي في مناطق أخرى ، وأخذ في الارتباط بالأرض ، وبغلة الأرض ، وفي الاهتمام بالمشكلات الداخلية ، وكان بعض الضباط والقواد يفضلون الاحتفاظ بنصف قوتهم المحاربة مثلاً ، أو بأقل عدد من الجنود على أهبة الحرب ، وداخل الشكنات ، ما داموا يستلمون رواتب قواتهم وتموينها كاملاً ، ويضعون الباقي في جيوبهم . وإن كلمة النظام الجديد هي التي ستحول فيما بعد وتأخذ اسم الجيش العامل ، تميزاً لرجالها عن المحاربين الاحتياطيين . وكان السلطان سليم الثالث معجباً بفرنسا ، واحتفظ في القسطنطينية بمندوبين عن حكومة الثورة ، رغم قيام معظم الدول الأوروبية باتخاذ موقف عدائي صريح تجاهها . ولقد أفاد هذا السلطان من تقسيم بولندا في أكتوبر سنة ١٧٩٥ ، وبجى كثير من البولنديين إلى بلاده ، ولكي يتعاون مع فرنسا على تدمير عدد منهم للقيام بهجمات مضادة ، ضد النمسا والروسيا . ورغم أن العلاقات الدولية قد تحولت بسرعة ، ووجدت الامبراطورية العثمانية نفسها تواجه حملة جنرال بوناپرت على مصر ، إلا أن ذلك لم يمنع السلطان سليم الثالث من الاستمرار في عملية إنشاء قوات النظام الجديد ، وذلك بمساعدة عدد من الضباط المهندسين الفرنسيين ، وفي تعاون مع كوجك حسين ، قائد الأسطول^(١) .

ولكن العثمانيين لم يكونوا مستعدين للتجاوب مع مثل هذا الإصلاح ،

1- LAMOUCHE, Colonel, Histoire de la Turquie. Paris, Payot, 1953 pp, 205-206

فاصطدم بالرغبة في المحافظة على القديم ، وبمصالح كثيرة وقوية ، وخاصة مصالح الانكشارية الذين رأوا فيه اعتداء واضح على امتيازاتهم . ولذلك فإن الانكشارية قد قادوا بمهاجمة قوات النظام الجديد قرب أدرنة ، وقاموا في سنة ١٨٠٨ بمهاجمة القصر السلطاني . ولما رأى قائد جنود الحرس عدم تمكنه من المقاومة ، أشار على السلطان بقطع رأسه وإلقائها إلى الثوار لتهدئتهم . ووافق سليم الثالث على ذلك ؛ وأعلن في نفس الوقت إلغاء النظام الجديد . ولكن هذا الاستسلام ساعد على زيادة حماس الثائرين الذين حصلوا على فتوى من شيخ الاسلام بعزل السلطان بصفته قد انحرف عن الشرع .

وعجز السلطان سليم عن المقاومة ، وأعلن الانكشارية ابن عمه عبد الحميد باسم مصطفى الرابع إلا أن هذا السلطان الأخير لم يحكم إلا لفترة ثلاثة أشهر ، وتمكن مصطفى بيرق دارالموالي لسليم ، من تجميع قواته والرحف بها على القسطنطينية ووصل أمام القصر وبدأت قواته في الدخول إليه . فأعلن مصطفى الرابع أنه سيدسلم سليم الثالث لم . ولكن البيرق دار لم يجد إلا جثة أُنْتُهت بها الخناجر ، وكان مصطفى الرابع قد أدر بقتل سليم الثالث رغم مقاومته العنيفة . وصمم البيرق على الانتقام لسيدة البادشاه ، فألقى القبض على السلطان مصطفى ، وحبسه في السراي ، وأعلن أخاه محمود سلطاناً على الامبراطورية ، وخليفة على المسلمين ، واحتفظ لنفسه بمنصب الصدر الأعظم .

وكان السلطان سليم قد شعر بضرورة الإصلاحات ، وقرر البدء بها ، ولكن لم يتمكن من التغلب على العقبات التي نشأت عن وجود الانكشارية . ولذلك فإن السلطان محمود قد احتفظ لنفسه بحق القيام بهذه العملية ، وبطريقة راديكالية حينما أمر بقتل القوات الثائرة والمتمردة . وكان حكم السلطان سليم الثالث في فترة

عصية امتلأت بالتهديدات الخارجية ، وبالثورات وانتشار رجال حرب العصابات المنظمة داخل الامبراطورية في كل مكان . واعتقد أنه في وسعه أن يصل إلى أمن الامبراطورية باعتماده على فرنسا ، وباستخدامه لوسائل أسلحة جديدة سواء أكان ذلك في الجيش أو في الأسطول وإن كان قد دفع حياته ثمنا لذلك .

وتمكن السلطان محمود من اقناع العلماء ورؤساء الانكشارية والمفتي نفسه بضرورة الاصلاح ، وإن كان بعض العلماء قد بقوا معارضين لكل تجديد في النظام . ونشر السلطان في ٢٧ ، ٢٨ مايو سنة ١٨٢٦ إرادة تشتمل على ٤٦ مادة وتنص على إعادة تنظيم القوات الحديثة . وقد شرحت هذه الإرادة الجديدة أن الانكشارية لن يصبحوا مبدئيا بحيدين عن هذه القوات بل سينودونها بوحداتهم الأولى . وأصبح على كل أورطة أو كتيبة أن تزوده بـ ١٥٠ جندي .

وبدأت عملية التنظيم واستلمت الوحدات الحديثة كسوتها ومعداتها وأسلحتها وبدأت في التدريب . ولكن العناصر المعادية بدأت في التجمع وفي المكان الذي تقع فيه ثكنات قوات النظام الجديد . ولقد استعان السلطان محمود في ذلك بعدد من الضباط وضباط الصف المصريين لإعادة تنظيم القوات العثمانية . ولم يكن هؤلاء المدربون يعرفون معنى للمهارة أو التساهل للوصول إلى أعلى مرحلة ممكنة من الكفاءة في الخدمة ولكن هذه الروح النظامية التي سرت في القوات المصرية منذ بضع سنوات لم تكن مقبولة لدى الأتراك . وقام أحد المدربين المصريين بصفع أحد الجنود الأتراك الذي رفض تنفيذ الأمر في التدريب فاستند الأتراك إلى ذلك وأعلنوا ثورتهم وانتشروا في المدينة وأخذوا في اشعال النار فيها ومهاجمة المنازل وتجهيم الحوانيت وسلب البضائع . ولقد كان صراعا

بين الفوضى والنظام ، ووقف السلطان إلى جانب النظام ، وبكل شدة وصرامة . وأصدر السلطان أمره بمحاصرة الانكشارية في ثكناتها ، ثم أصدر أمره إلى قوات النظام الجديد بمهاجمتهم والقضاء عليهم . ولقد أثبتت المدفعية وحسن التنظيم والتدريب كفاءتها في العمل ، ونزلت القذائف على ثكنات الانكشارية الذين اضطروا إلى التسليم . ثم أمر السلطان بالقضاء على كل رجل من الانكشارية لا يخضع للأوامر ولا يحترم النظام ، وبدأت قوات النظام الجديد في أعمال القتل فيهم ، وإلقاء أجسادهم في البحر . ويختلف المؤرخون في عدد القتلى من بين رجال الانكشارية في هذه الأيام ، فيحددها البعض بستة آلاف ، ويحددها الآخر بأربعين ألف . والام هو أن السلطان محمود قد استند إلى حسن التنظيم وضرورة سيادة الضبط والربط ، وإلى عدد من الفرنسيين ، وعدد من المصريين للقضاء على رجال الحرب القدماء . وصدرت أوامر السلطان إلى كل الأقاليم بالقضاء على الانكشارية المقيمين فيها ، كما صدرت الأوامر السلطانية بالقضاء على التكايا البكتاشية التي كانت تؤيد الانكشارية ، وتخريبها وعدم دفع أي إعانة لها (١) .

لقد فتح السلطان محمود بذلك لنفسه طريق الاصلاحات ، وإن كان قد جازف في ذلك بحياته . وإذا كان السلطان قد تمكن في سنة ١٨٢٦ من الوصول إلى هذا الحل ، والحصول على أداة فعالة لحكمه ، إلا أن القوى المعارضة والرجعية كانت كثيرة وقوية ، وسرعان ما اصطدم هو نفسه بنفس النظام الجديد الذي نشأ في مصر . وعلى أي حال فهي حاولت من جانب رأس الدولة للاصلاح ، والبدء فيه من القمة صوب القاعدة . وجاءت محاولات أخرى من القاعدة ،

حاولت تميمتها والوصول بها إلى اصلاح أحوال المسلمين ، وبناء دولة اسلامية حديثة مع فكرة الثورة الوهابية .

(٢) الثورة الوهابية :

لقد ظهرت هذه الحركة الجديدة في اقليم نجد ، وهو اقليم عربي بعيد عن سلطة الدولة ، ويمتاز أهله بحشوق حريتهم واستقلالهم . ولقد رأى ابن عبد الوهاب انتشار البدع والمنكرات ، وتطعيم الناس للقبور والأضرحة والأشجار التي جاء بها ، إذ كانوا يستغيثون بالأولياء ، ويقبلون عليهم في الخطوب والكوارث ويقدمون لهم النذور ، ويتشفعون بهم لجلب منفعة أو لدفع ضرر^(١) . فقرر العمل على تغيير هذه الحالة والرجوع بالاسلام إلى حالته الأولى .

ولقد نادى محمد بن عبد الوهاب بمبادئه الجديدة بعد أن تعمق في دراسة مذهب الامام أحمد بن حنبل وتأثر بحركة تقي الدين بن تيمية في القرن الثالث عشر الميلادي وحركة تلميذه ابن قيم الجوزية في القرن الرابع عشر وبعد أن زار المدينة ومكة في الحجاز ، وطوف في الاحساء وزار البصرة وبغداد وأقام فيها وقتل بين بعض المدن الفارسية .

وكانت البيئة الصحراوية وأهلها البسطاء المتشفيين أصلح تربة للعمل وكانت بعيدة عن نفوذ رجال الدين والمتصوفين وفقهاء المذاهب المختلفة الذين يحتلون الوظائف الرسمية في الدولة ويشرفون على الاوقاف والنذور . ولقد كان من الطبيعي على مثل هؤلاء الرجال أن يعارضوا مثل هذه الحركة . وجاءت دعوه

(١) أنظر: الحركات الإصلاحية ومراكز الثقافة في المشرق الاسلامي الحديث ، الدكتور

ابن عبد الوهاب في وقت ازداد فيه الضعف السياسي والتقهقر الاجتماعي والتخلف المادي والمعنوي فظهر أن العوده إلى أصول الدين قد تساعد على اعاده العزه والمجد للعالم الاسلامي .

واعتمد ابن عبد الوهاب على القوه المادية لتغيير الاوضاع القائمة ولتنفيذ مذهبه وفكرته وكانت هذه الطريقة هي العامل الذي أعطى لحركته الدينية صفة « الثورة » وخرج بها من المجال الديني إلى المجال السياسي ، مادام يسعى إلى تغيير الاوضاع القائمة في الدولة ، وبقوه السلاح .

لقد نجحت الدولة الوهابية في عهد عبد العزيز بن سعود وسيطرت على نجد التي لم تكن تخضع لحكم الدولة العثمانية خضوعاً مباشراً . وزاد نجاح الوهابيين وبدأوا في الخروج عن جزيره العرب وبدأوا يعملون على اقتطاع بعض الاقاليم العربية من جسم الدولة العثمانية تمهيداً لضمها لدولتهم العربية الاسلامية . فبدأوا في مهاجمة العراق ثم أردفوا ذلك بمهاجمة سوريا .

ولقد تقدمت قوات الوهابيين ، وكانوا يسمون أنفسهم بالموحدين ، صوب كربلاء والخليج العربي ، وأخذت هذه القوات في تهديد البصرة نفسها . وفكرت الدولة العثمانية في الاستعانة بوالى العراق على تهدئة الحاله في نجد ، وفي القضاء على تلك الثورة التي تهدد بالتهام الاقاليم العربية ، خاصة وأن ولايته كانت أقرب الولايات إلى الدرعية ، قصبة الثوار . وكان هذا الوالى يعتقد في سهولة قيامه بهذه المهمة ، وفي أى وقت يشاء ، إلا أن الباب العالي أصر على ضرورة إرسال القوات ضد الثورة في الحال . وقد عجزت القوات المرتزقة العثمانية عن الوقوف طويلاً أمام المجاهدين والثوار العرب ، واضطرت إلى الرجوع إلى بغداد ، فازداد الوهابيون ثوة ، ثم زاد تقدمهم حتى اقتربوا من بغداد وأنشأوا إدارة خاصة في

المناطق التي احتلوها أو سيطروا عليها في العراق ، وأخذوا في جمع الضرائب من الأهالي .

ولقد تمكن الوهابيون من الاستيلاء على المدينة ، ثم تقدمت قواتهم وأخذت في تهديد سوريا ، التي فشل واليها ، كما فشل وإلى بغداد من قبل ، في تنفيذ أمنية السلطان ، والقضاء على هذه الثورة ، بل فشل كل منهما حتى في الدفاع عن ولايته أمام الثوار . ففكرت الدولة في ذلك الوقت في الاستعانة بمحمد علي والي مصر في تنفيذ هذه المهمة ، ولإنقاذها من خطر هذه الثورة . وكان نجاح محمد علي في هذه المهمة يوفر على السلطان مشقة القيام بها بنفسه ، ويعمل على إضعاف ذلك الوالي ، أما فشله فيسكون سبباً في كسر شوكمته ، ومنعه من الظهور بمظهر الحاكم القوي .

طلب السلطان إلى والي مصر إرسال قواته لاختضاع الثوار في الجزيرة العربية ، ولإنتهاز الوالي المصري هذه الفرصة لفرض شروطه على الدولة ، بل والحصول على ثمن هذه المجهودات قبل القيام بها ، فطلب جعل مصر ولاية ممتازة يقل خضوعها وخضوع واليها للباب العالي ، وتذرع بضرورة حيادها إذا ما قامت المشكلات بين الدول الأوروبية والامبراطورية العثمانية ، في وقت تكون فيه قواته مشغولة في بلاد العرب . وكان محمد علي يطمح في السيطرة على الشام ، فتذرع بضرورة إعطائه ولايتها حتى يتمكن من إرسال حملتين ، منها ومن مصر ، إلى البلاد العربية في نفس الوقت . وظهر أنه يعمل لمصلحته الشخصية ، قبل أن يعمل لمصلحة السلطان أو لمصلحة الدولة . وبعد أن نهزه السلطان عن إستغلال هذا الموقف لمصلحته ، قبل إرسال حملة حربية إلى بلاد العرب ، ولكنه عاد وانتهاز أول فرصة سنحت ، وهي المصاعب التي قابلتها هذه الحملة في الصراوية ، لكي يطلب إلى الباب العالي الإسراع بإرسال قوات أخرى من الشام ، وكأن المسألة هي مسألة استراتيجية ، وليست مسألة أطماع شخصية .

وعلى أي حال فلقد استولت الحملة الأولى بقيادة طرسون على مكة والمدينة ، ولكنها لم تواصل النجاح ، واضطرت بعد تقدمها إلى التقهقر من جديد حتى ينبع . وصمم محمد علي على الذهاب بنفسه إلى بلاد العرب ، حتى لا يفقد هيئته ، وأرسل إليها قوات برية وبحرية جديدة ، مزودة بكليات وافرة من الأسلحة والذخائر والامداد . وتقدمت قواته من المدينة صوب نجد ، ومن الطائف صوب تربة ، وأرسل حملة برية بحرية للاستيلاء على قنفذه ، والسيطرة على العسير . ولكنه اضطرت إلى العودة لمصر بعد أن أمضى سنتين في بلاد العرب ، وخشى من أن يحاول السلطان أو الإنجليز الاستيلاء على مصر ، وخاضعة بعد حدوث تقلبات في السياسة الأوروبية ، وعودة نابليون من منفاه في جزيرة الباء . ولقد سادت الهدنة بين طرسون والسعوديين ، ثم حضر إبراهيم لتولي القيادة في البلاد العربية ، وأرسل والي إلى مصر امدادات جديدة تمكن بها إبراهيم من الاستيلاء على الرس وعزيزه ، ثم الدرعية ، عاصمة الوهابيين . وانتهت الحرب بين محمد علي والوهابيين ، وقضى على هذه الدلة الصربية الإسلامية ، وإن كانت آرائها وفلسفتها قد ظلت قائمة ، وحتى الآن ، وهي محاولة إصلاح الأحوال العامة عن طريق تنقية الدين من الشوائب ، والوصول به إلى مرحلة خالصة ، والاعتماد على مواطنين مسلمين .

ولم تكن هذه الحرب في حقيقة الأمر إلا صراعاً بين قوتين ترميان إلى هدف واحد ، وإن اختلفت مظاهر كل منهما ، إذ أن الوهابيين كانوا يسعون إلى إعادة مجد الدولة الإسلامية من الناحية الدينية ، معتمدين في ذلك على أساس عربي ، أما محمد علي فكان يرغب في إعادة مجد الدولة الإسلامية ، من الناحية السياسية ، معتمداً في ذلك على كل العناصر التي تخضع للدولة . كان كل منهما يهدف إلى أحياء الدولة الإسلامية ، وكان من خير الإسلام لو تعاونا وتكاتفوا ،

ولكن ظروف السياسة والأطماع الشخصية ضربت كل منهما بالآخر، ودفعت شعوب الشرق العربي ثمن هذا الصراع، ولم ينعم بجنى ثماره إلا الغرباء والسادة، محمد علي في مصر، والسلاطون في القسطنطينية.

لقد وقعت هاتان المحاولتان لاصلاح أحوال العالم العربي والاسلامى فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، واستمرت فى تفاعلها مع الاقاليم ومع القوى المجاورة فى السنوات الاولى من القرن التاسع عشر، وفى نفس الوقت الذى اصطدم فيه العالم العربى بأول حملة عسكرية فى العصر الحديث نزلت إلى أرضه، وعملت على قلقه الأوضاع الموجودة فيه وكانت هى الحملة الفرنسية.

(٢) الحملة الفرنسية على مصر:

كان لجىء الحملة الفرنسية آثاراً كبيرة وواضحة على أحوال البلاد من النواحي السياسية والمعنوية، كما أنها أثرت بوضوح على بنائها الاقتصادية والاجتماعى. وإذا كانت الحملة الفرنسية قد اصطدمت بمقاومة عنيفة فى مصر إلا أنها أوضحت خطوطاً عامة أمام الشعب ووجهته صوب نمو جديد. ولقد أفادت مصر من هذا الاحتكاك الحضارى والثقافى الذى تمثل فى اصطدامها بهذه الحملة، وأفادت منها وحتى من أخطائها.

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر بقيادة الجنرال بوناپرت نتيجة لاطماع فرنسا فى مصر، وفيما وراء مصر، ولتنافس استعمارى فرنسى بريطانى.

كانت فرنسا قد حاولت النزول إلى الميدان الاستعمارى بذهابها إلى كندا، وإلى بعض جزر الهند الغربية، وسأيرت فى ذلك الحركة الاستعمارية العامة التى اجتاحت كل أوربا، وانتقلت من اسبانيا والبرتغال إلى بلدان غرب أوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولكن بريطانيا نافست فرنسا فى الميدان الاستعمارى فى العالم

الجديد، وتمكنت من الاستيلاء على كندا، ومن مضايقة فرنسا فى مستعمراتها ومراكزها الاستعمارية فى الهند والمحيط الهندى. وأدى ذلك إلى ظهور حركة الفلاسفة والمفكرين الفرنسيين فى القرن الثامن عشر، تلك الحركة التى حاولت فرنسا أن تمنع بها نفسها بعدم حاجتها إلى المستعمرات. ولقد أثرت هذه الحركة بالتالى فى نشأة الآراء التحريرية التى ساعدت على تطور النظام الاستعمارى نفسه فى اثناء القرن الثامن عشر؛ هذا من ناحية، وساعدت فرنسا ثوار الولايات الثلاثة عشر البريطانية فى أمريكا، حين أعلنت ثورتها على الوطن الام البريطانى، من ناحية ثانية. واستمر التنافس الاستعمارى البريطانى الفرنسى بعد ذلك. ورغم أن بريطانيا كانت مسيطرة فى الميدان الاستعمارى، إلا أن نشوب الثورة الفرنسية قلقل الأوضاع والنظم السياسية والاقتصادية فى العالم، ودخل بالتنافس الفرنسى البريطانى إلى ميدان جديد.

وكان البريطانيون قد قاموا بمحاولات متعددة لاستخدام طريق البحر المتوسط - الذى يمر عبر مصر من الاسكندرية إلى القاهرة بالسويس - لى يواصلوا السفر فى البحر الاحمر ثم المحيط الهندى، وينقلوا الرسائل إلى الهند ويتصلوا بها. وكانوا قد وجدوا صعوبات متعددة أمامهم فى هذا الطريق، وأولها هو الباب العالى، ثم البكوات المماليك فى مصر، والاهالى المسلمين عامة، إذ أنهم كانوا لا يوافقون على حضور السفن المسيحية إلى البحر الاحمر، وخاصة ذلك الجزء الموازى لحدود، والواقع بينها وبين السويس، أى أمام سواحل الاراضى المقدسة فى الحجاز. وكانت تجربة المسلمين السابقة مع البرتغاليين - الذين هاجموا مدن سواحل شرق افريقية، وتحالفوا مع نجاشى الحبشة، وتبجحوا باعلانها حرباً صليبية على المسلمين، تهدف تخريب الاماكن المقدسة فى الحجاز - تجبر العرب على أن يفكروا كثيراً قبل السماح للغربيين بالملاحة فى البحر الاحمر، بحر العرب

ويمكننا أن نصيف إلى عدم اطمئنان العرب إلى مجيء المسيحيين الغربيين أمام السواحل العربية والإسلامية شعورهم بهدم الاطمئنان لمرور الغربيين فوق الاراضي العربية . وكانت الحكومة تجد نفسها مضطرة إلى دفع التعويضات ، أو إلى مواجهة مشكلات سياسية عويصة ، بل وقد تتعرض لهجوم حربي في حالة اغارة عصابات اللصوص أو العربان على قوافل التجار الاجانب . وكان الباب العالي يخشى من ازدياد الاموال في أيدي المماليك ويخشى بالتالي من ازدياد قوتهم . كما كان يخشى من أن يؤثر طريق الاسكندرية السويس على الطريق الثاني المار من الخليج العربي عبر دجلة والفرات إلى سواحل سوريا ، والطريق الثالث الذي يمر من آسيا الصغرى نفسها ، وعبر القسطنطينية ، عاصمة الامبراطورية . ورغم كل ذلك فقد تمكنت الشركات الاستعمارية البريطانية من عقد اتفاقيات مع الحكومات المماليك للمرور عبر مصر ، وإن كانت هذه الاتفاقيات قد عجزت عن أن تعطى نتائج ايجابية لها قيمتها .

ومع التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني ففكر ملوك فرنسا في استخدام الطريق المار عبر مصر للوصول الى الهند ، وأرسلوا البعثات المتعددة للدراسة والاتصال بالمشايخ والامراء والرؤساء ، وإن كان المشروع لم يدخل حيز التنفيذ ويحصل على أهميته الكبرى إلا مع الثورة الفرنسية التي قررت أن تضرب بريطانيا في الهند .

اختارت حكومة الثورة الفرنسية الجنرال بوناپرت الشاب قائداً لحملتها على مصر ، وزودت هذه الحملة القوية بكل ما يلزمها ، وأعطت قائدها سلطات واسعة في التصرف . ولقد أعطت هذه الحملة نتائج هامة على مصر ، وعلى طريق الهند ، وعلى الشعب المصري كجزء من الأمة العربية .

قطع الجنرال بوناپرت البحر المتوسط من الغرب إلى الشرق ، وجاء إلى الاسكندرية واحتلها ثم زحف بحملته عبر الدلتا حتى القاهرة التي لم يصمد المماليك طويلاً للدفاع عنها ، أمام قواته . وكان هدف بوناپرت هو قطع الطريق على بريطانيا في الهند ، وإقامة مستعمرات فرنسية في الشرق الأدنى ، وامبراطورية فرنسية مركزها مصر . ولكن إذا كان بوناپرت قد تمكن بسهولة من احتلال الدلتا والقاهرة ، فإن الامر كان أكثر صعوبة في مصر العليا ، أي في الصعيد . ويمكننا أن ننظر إلى العملية من ناحيتين: الاولى هي الاطماع الاستعمارية ، والتنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني ، والثانية هي تأثير هذه الحرب الاستعمارية على المصريين .

أما من حيث التنافس الاستعماري فنجد أن بريطانيا قد أرسلت الاميرال نلسون لتعقب بوناپرت . وكانت الكفاءة البحرية وقوة الاسطول تعوز هذا الجنرال ، في الوقت الذي تفوق فيه بریا . وتمكن الاميرال نلسون من اغراق الاسطول الفرنسي الذي رسي في أبي قير ، وقطع بذلك خطوط مواصلات الحملة الفرنسية مع فرنسا . ولكن بوناپرت واصل مهمته التي حضر من أجلها ، وأمر بالزحف على سوريا ، مبتدئاً بفلسطين . واتصل بوناپرت في نفس الوقت بالوهابيين في الجزيرة العربية وبالمشايخ والامراء في المنطقة الممتدة عبر فارس إلى الهند ، ورسم في نفس الوقت أمر زحف قواته من مصر على هذا الطريق ، وفي تعاون وتحالف مع الوهابيين والامراء ، حتى تصل إلى غايتها وتضرب بريطانيا في الهند . وقامت بريطانيا من جانبها بمساعدة الدولة العثمانية ، وساعدت مدينة عكا حين حاصرها الفرنسيون ، وعملت من ناحية أخرى على إبطال مفعول اتصاله بالامراء المحليين ؛ فأضطر الجنرال بوناپرت إلى العودة إلى فرنسا وترك أمر الحملة إلى ضباط لم تظهر عليهم من الكفاءة ما يبشر بوصولهم إلى الهند . ولقد اضطرت الحملة

الفرنسية نفسها إلى الانسحاب من مصر والعودة إلى أوروبا بعد ذلك .

لقد فشلت الحملة الفرنسية على مصر من ناحية فاعليتها في ضرب بريطانيا في الهند ، كما فشلت في إقامة مستعمرة فرنسية في مصر . ولقد تركزت أنظار بريطانيا على هذا الإنجليز العربى ، حتى لا يقع مرة ثانية في أيدي أعداء الامبراطورية ، وأخذت بريطانيا تمنى نفسها بالسيطرة عليه ، وفي تحالف مع أعوان لها من المماليك ، وان كانت بريطانيا قد فشلت هي الأخرى في تنفيذ هذه الخطة ، نتيجة لظهور قوى جديدة ، ووعى جديد في مصر ، منعنا بريطانيا من تحقيق أطامها الاستعمارية .

أما من حيث تأثير هذه الحرب الاستعمارية على المصريين ، كجزء من الشعب العربى فإن النتائج كانت ايجابية وكانت هامة .

ولقد كان مجيء الحملة الفرنسية صدمة عنيفة هزت كيان مصر وايقظتها من سباتها الذى نعمت فيه بالنوم النهي مدة أجيال عديدة . وكان مجيء حملة من الفرنسيين المسيحيين إلى ارض اسلامية هو أول عامل من هذه العوامل ، فلقد شعر المصريون بشخصيتهم وباستنادها إلى الاسلام ، ونجد ان حركة المقاومة أو الكفاح ضد الاستعمار قد تركزت بين المشايخ والطلبة في الجامعة الازهرية . وأصبحت هذه الجامعة مركزاً لقيادة الثورة الأولى ، ثم الثانية ، التى نشبت في القاهرة ، ورغم تفوق أسلحة الفرنسيين الحديثة ، إن هذا الاعتزاز بالشخصية ، والشعور بها قائمة بذاتها لا كبر دعامة للقومية . ومنذ ذلك الوقت امتازت الحركة القومية في مصر باستنادها إلى الاسلام وباعترافها به دعامة أساسية لمصريتها وعروبيتها .

ولقد أثبتت الحملة الفرنسية للمصريين أن هناك أمماً أكثر تقدماً ، وأكثر عملاً وانتاجاً ونشاطاً وتفكيراً من البلا العربية ، أثبتت أن هناك صناعة ، وهناك بحث ،

وهناك تنظيم ، وكانت مادة خصبة لكل من يفكر في تحسين حاله ، والتقدم بشئون بلاده . وجاءت الحملة ومعه عدد كبير من العلماء قاموا بدراسة الآثار والعادات والتقاليد ، والتنقيب في كل ركن من أركان البلاد . ولقد أثرت العمليات الحربية التى قامت بها هذه الحملة على القوة المادية والعسكرية للممالك ، وكانت طبقة الممالك تحتفظ لنفسها بالحكم ، وتفصل بين نفسها وبين الشعب المصرى من ناحية ، وبينه وبين الحاكم التركى من ناحية ثانية . ولقد قضت الحملة على عدد كبير من الممالك ، وشقت شملهم ، وأظهرت أن فرسيتهم أصبحت لا تجدى كثيراً أمام التسليح الحديث وقوة النيران ، كما أنها فرقت جموعهم وأبعدت بينهم وبين مناطق نفوذهم واستغلالهم . ولقد ساعدت هذه العملية على تغيير البنيان الاجتماعى الاقتصادى للأقليم ، وأعطت نتائج سياسية هامة في السنوات التالية حين قرر المصريون أنفسهم لإختيار الحاكم الذى سيتولى أمورهم باسمهم ، واختاروا محمد على لهذا المنصب .

ولا شك أن هذا الاصطدام بين حضارتين مختلفتين تمام الاختلاف ، وتفاوت درجة اتفاع كل منها على السلم الحضارى ، قد ساعد على ايقاظ عدد من المصريين ، وعلى دفعهم إلى العمل والإنتاج حتى يعوضوا ما فاتهم . ولقد أنشأ بونابرت الجمع العلمى المصرى وأعطى بذلك نموذجاً للعمل أمام لوطنيين ، كما أنه قد عمل على تشجيع الطبقة الوسطى في نفس الوقت الذى وجه ضربات قوية إلى الإقطاع ، فأنشأ نظاماً استشارياً في البلاد ، وأخذ يستمع بنفسه إلى وجهات نظر الشيوخ والعلماء ، مرتدياً الملابس الشرقية ومظهرها احترامه لتقاليد الاسلام التى تأثر بها والتي ظهرت واضحة في موسعة القوانين التى وضعها لفرنسا فيما بعد . والمهم هو أن مجيء هذه النظم الاستشارية أو الديموقراطية لم يكن معروفاً من قبل في البلاد الشرقية التى رنخت تحت حكم مستبد وجاف لمدة أجيال طويلة ، فتمتع

المصريون أن من حقهم الاشتراك في مناقشة أمورهم وفيما بينهم . فانبثت بذلك بذور الديمقراطية من جديد ، تلك الديمقراطية التي عرفها العرب قبل غيرهم من الأمم ، وجدوها من جديد ، ومع مجيء الأجانب الأوربيين المستعمرين .

ولقد كان مجيء الحملة الفرنسية فاتحة لمهد جديد ، إذ أنها حاولت كسب المصريين فأعلنت أنها جاءت لكي تخلصهم من الأتراك والمماليك ، وأنها جاءت إليهم بمبادئ جديدة من الحرية والائخاء والمساواة ، وساعد ذلك على تبلور الشعور الطبقي بين المصريين والمماليك . وزاد هذا الشعور وضوحاً مع اعتزاز المصريين بشخصيتهم العربية الإسلامية ، وكان ذلك هو بداية ظهور الروح القومية الحديثة في مصر ، وقبل أي بلد آخر من بلدان العالم العربي .

وكان نظام الحكم الذي حاولت الحملة الفرنسية تطبيقه في مصر يهدف تغيير الأوضاع ، وهدم النظام الإقطاعي ، وتمهيد لبناء مجتمع يسدد فيه حكم الطبقة الوسطى كما هو الحال في أوربا ، فعلاوة على ضرب القوى العسكرية للمماليك نجد أن الفرنسيين يحاولون وضع نظام حكم مركزي للبلاد ، كما أنهم حاولوا توحيد نظام الضرائب الموجود في ضريبة واحدة على الأتبان الزراعية . ولقد حاول الفرنسيون تشجيع التجارة الخارجية رغم تطويقهم في مصر ، ففكروا في مشروع حفر قناة السويس ، وحاولوا الاتصال ببعض حكام المسلمين في شمال أفريقية وعلى سواحل البحر الأحمر ، لتنشيط التجارة معهم ، وبدأوا في تسجيل عقود الملكية وتسجيل المباني والخوانيت ، ووضعوا مشروع ميزانية لها إيرادات ومصروفات ، وبدأوا في الاهتمام بالمشروعات الزراعية ، وأوصوا بالاهتمام بمشروعات الري والمحصولات الصيفية . ولقد قام الفرنسيون بإنشاء عدة صناعات عسكرية في مصر ، وخاصة لسد حاجة قواتهم المحصورة في البلاد ، فأنشأوا مصانع للبارود وغيرها للملابس . ومع عداء الحملة الفرنسية للنظام الإقطاعي

المملوكي العثماني ، تقربت من الطبقة الوسطى المصرية . وكانت جماعة العلماء والمشايخ هي أكبر الجماعات التي تشترك في الديوان ، الذي أنشأه بونابرت ، وكانت تتوسط بينه وبين الأهالي . وحاول بونابرت أن يتقرب كذلك إلى كبار التجار الذين كان يحتاج إليهم لدفع الضرائب . ولكن الضغط الشعبي على هؤلاء العلماء ، وإلتهام الشعب لهم بمسيرة الفرنسيين جعلهم يقودن ثورات هذا الشعب ، بعد أن شعروا أنهم قادة الوطنيين . وكانت سياسة الفرنسيين العلمانية قد حملت المتناقضات حين قامت بإنشاء فيالق من المصريين الأقباط ، واستغلته في تدعيم نفوذها في البلاد . أما التجار فقد شعروا بكثرة طلبات الفرنسيين ، وزيادة المغارم عليهم في وقت اضطربت فيه التجارة ، نتيجة لاضطراب الأمن وكثرة العمليات الحربية . وكانت مطالب الفرنسيين لا تنتهي ، فانقلبت هذه الجماعة من الطبقة الوسطى كذلك على الفرنسيين ، وأخذت مكانها مع بقية قوى الشعب في المكفاح ضدهم .

وبهذا نرى أن الفرنسيين قد عمدوا إلى توجيه ضربات واضحة إلى النظام الإقطاعي وحاولوا الاستناد إلى قوة المشايخ والتجار التي أخذت في النمو وإن كانت هذه القوة من أبناء الطبقة الوسطى قد انقلبت عليهم ، وأخذت مكانها كقائدة للشعب في كفاحه ضد الاستعمار . وإذا كانت الحملة الفرنسية لم تصل إلى القضاء نهائياً على نظام الإقطاع ، الذي ساد في مصر ، وذلك لقصر المدة التي مكث فيها ، وانشغالها بالحروب والثورات ، إلا أنها قلقلت هذا النظام من أساسه ، ومهدت الطريق أمام نمو الطبقة الوسطى في السنوات التالية .

الفصل الخامس

رأسمالية الدولة في مصر

شهدت مصر قيام دولة حديثة تمكنت من ادخال تغيرات اقتصادية واجتماعية هامة فيها وفي المنطقة المحيطة بها ، وقامت هذه الدولة بالقضاء على بقايا لقطاع السابق ، واخذت في تشكيل الاقتصاد تشكيلا جديداً سيطرت فيه على كل شيء ، وحسب خطة معينة ، وإن كانت قد هدفت من وراء هذه السيطرة تحقيق الربح للدولة ، بدلا من توفير حاجات الشعب ، فكان هذا النظام هو نظام رأسمالية الدولة ، بدلا من أن يهدف تحقيق الكفاية للشعب ، ويصبح نظاما اشتراكيا .

(١) الدولة الحديثة : —

ساعدت الارضاعات الداخلية والقوى الخارجية على نشوء دولة مصر الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر ، ولعبت الزعامة الشعبية المصرية دورها الواضح في اختيار حاكم معين ، أسلمت له مقاليد الامور . ونجحت هذه الدولة في توطيد الامن وضرب الاقطاع ، وهد حدودها على كل منطقة الشرق الادنى ، ووضعت بذلك البذور الاولى لوحدة أقاليم عربية داخل حدود دولة واحدة وفي تماسك تام بينها .

وكانت تجربة فريدة في التاريخ ، رغم أنها حملت عوامل موتها في نفس الوقت الذي حملت فيه عوامل الحياة .

كانت الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من مصر مليئة بالفوضى والاضطراب، ذلك أن الدولة العثمانية حاولت إعادة سلطتها على مصر، وتدعيم نفوذها فيها ومنع الدول الأوروبية من العودة إليها. وكان المماليك منقسمين على انفسهم بين محب للاستقلال التام، أى انفسار الانفراد بحكومة مصر، والاحتفاظ بها لأنفسهم، وبين من يشعر بعدم قدرته على السيطرة على البلاد دون معونة خارجية وخاصة معونة بريطانيا.

وكانت بريطانيا قد شعرت بأهمية مصر، وخشيت من عودة النفوذ الفرنسى إليها، ومن قيام أى سلطة فيها يمكنها أن تتحكم في يوم من الايام في طريق المواصلات الامبراطورية مع الهند. ولذلك فإن انجلترا لم تتراجع عن مشروع التحالف مع بعض المماليك، حتى تضمن بقاء نفوذها ومصالحها في المنطقة.

ولقد أصبحت هذه القوى المتنافسة والمتصارعة تهدد كل منها الاخرى، وذلك في الوقت الذى ظهر فيه ضعف المماليك كطبقة اقطاعية، وزادت فيه قوة العلماء والمشايخ والتجار المصريين. وكانت البلاد قد أخذت في الاستيقاظ، وبدأت في تفهم الامور، رغم أن امكانياتها كانت بسيطة. ذلك أن مصر كانت تدفع الضرائب، وكانت هذه الضرائب تذهب لجيوب المماليك، أو لخزانة الحملة الفرنسية. فلم تكن هناك خزانة مركزية في مصر، أو في الولاية، وان وجدت فإنها كانت خالية.

ومع هذا الفراغ والفقر الاقتصادي، عاشت مصر فراغاً ثانياً سياسياً. ولقد شعر المصريون بأنهم يختلفون عن الاتراك، منذ أن احتسكوا بالحملة الفرنسية. وشعروا اكثر من ذلك أن مصالحهم تختلف عن مصالح تركيا ومصالح المماليك

وتعارض معها. وكان هذا الوقت هاما في تاريخ مصر، التي رأت نمو شخصيتها الحديثة الخاصة بها متميزة عن غيرها من الشخصيات وشهدت مصر نمو زعامة وطنية أصيلة، حاولت أن تأخذ مقاليد الامور في يدها، ولكنها شعرت بعدم تمكنها من القيام بذلك على الوجه الأكمل، خاصة وأنها كانت قيادة شعبية مدنية، لا يمكنها أن تدافع عن البلاد أمام الاخطار العسكرية، التي كانت تتمثل في الداخل في المماليك، وفي الخارج في الدول الاستعمارية. وشعرت هذه القيادة الوطنية بضرورة اختيار أحد العسكريين لتولى مقاليد الحكم، وبشكل يدافع عن مصالح البلاد ويمنع الاصطدام بالدولة العثمانية. فوقع لإختيارها على أحد ضباط الحامية العثمانية الذى توسمت فيه القدرة والكفاءة لتولى أمور ولاية مصر، وكان هذا الضابط هو محمد علي.

ولقد وقفت الزعامة الشعبية المصرية إلى جانب محمد علي تؤيده وتسندة في معركته الداخلية والخارجية، وساعدته على حل المشكلات الاقتصادية والسياسية التي واجهته. وظهر هذا التعاون من جانب زعماء المصريين والشعب في تأييد محمد علي حتى يتمكن من تدبير الاموال اللازمة لدفع المرتبات المتأخرة. وقبل الشعب التبرع، وجمع الاموال، وقدمها لمحمد علي للخروج من هذا المأزق، وأثبت بذلك اصالته ورغبته في تغيير الأحوال السيئة التي عاشتها البلاد في ذلك الوقت. ثم قام محمد علي بجمع الاموال التي كانت في ذمة الصيارفة حتى يتم موازنة احتياجاته.

ولقد أفاد محمد علي من هذه الزعامة الشعبية المتمثلة في الشيوخ والعلماء والتجار لتثبيت دعائم حكمه، وفي الابقاء عليه وإلها على البلاد، رغم محاولات الباب العالي نقله من مصر. كما أفاد منها في الدفاع عن البلاد أمام هجوم حملة الجنرال

فرير على السواحل الشمالية. وجاء تحالف قوى الشعب مع محمد على ، وإخلاصه له ، سبباً أساسياً لهزيمة هذه الحملة العسكرية البريطانية هزيمة منكرة قرب رشيد سنة ١٨٠٧ . وكانت هذه الحملة ترغب في تأييد بعض عناصر المماليك ، وتمكينهم من الوصول إلى الحكم كأعوان لها ، حتى تضمن عن طريقهم الحصول على امتيازات في البلاد . وباستناد محمد على إلى هذه القوة الشعبية ، تمكن من تثبيت حكمه وتوجيه ضربة قوية للاقطاع ، وإن كان في نفس الوقت قد عمل على التخلص من هذه الزعامة الشعبية .

كانت قوة المماليك لا تنفك عن مهاجمة السلطة ، ولا تراجع عن محاولة الاستيلاء على الحكم ، رغم أنها كانت قد فقدت كثيراً من رجالها في الداخل وأعوانها في الخارج . وكان محمد على قد عمل على إبعاد المماليك عن القاهرة ، ثم تعقبهم في الصعيد ، وبينما كان يحاربهم هناك ، بلغته أنباء وصول الحملة البريطانية إلى السواحل الشمالية . فشرع محمد على بضرورة القضاء على هذه القوة الاقطاعية القديمة ، كخطوة أولى لتمهيد السبيل لإقامة دولة ثابتة ، وعلى أسس حديثة ، تختلف كل الاختلاف عن الأسس الاقطاعية .

ولكن محمد على عمل في الوقت على التخلص من نفوذ القيادة الشعبية التي كانت قد اءصلته للحكم ، واختارته والياً على البلاد ، وربما كان ذلك خوفاً منه بأن تتمكن هذه القيادة من الوصول إلى الحكم ، بعد أن تستنزف قوته في حرب ضد المماليك . فأخذ محمد على في بث الوقيعة بين أفرادها ، وتمكن بهذه الطريقة وبالذس والإغراء والمال من أن يعزل قطب المعارضة ، ممثلاً في السيد عمر مكرم ثم وجه الضربة النهائية بنفي السيد عمر مكرم عام ١٨٠٩ خارج القاهرة . وبنى

عمر مكرم تقلص نفوذ طبقة المشايخ ، وقل دورها في الحياة العامة . (١) ولقد اضطر محمد على إلى أن يأخذ موقفاً صارماً مع المماليك حين طلبت إليه الدولة العثمانية إرسال قواته لمساعدتها في القضاء على الثورة الوهابية في بلاد العرب . ورتب محمد على مذبحه القلعة سنة ١٨١١ . وإذا كان بعض المؤرخين قد نظر إلى مذبحه القلعة نظرتة إلى عملية وحشية ، فإن أحداً لم يمدح المماليك ونظام حكمهم الإقطاعي ، وخاصة حين بدأوا يتحالفون مع الاستعمار الخارجي . وعلى أية حال ، فإن عملية القضاء عليهم بهذه الطريقة تعتبر سياسياً واجتماعياً عملية بتر لأعداء نظام جديد ، يحاولون تغييره وقلبه .

وكان محمد على قد بدأ في إنشاء جيش حديث ، وخشى السلطان من وجود مثل هذا الجيش في مصر ، ففكر في استخدامه في ضرب القوى الثورية التي نشأت في نجد . ولم يتمكن محمد على من التهرب من هذه المهمة ، خاصة وأنها كانت تساعد على مد نفوذه وحكمه إلى إقليم جديد من أقاليم العالم العربي ، ولقد انتهز محمد على هذه الفرصة من ناحيته للقضاء على البكوات المماليك ، وإرسال بقايا الجيش القديم غير النظامي كدفعة أولى للحرب في شبه الجزيرة العربية . ولقد وحدت هذه الحرب بين حكم هذه البلاد العربية ، وحكم مصر ، ووضعت بذلك بدور أولى عمليات الوحدة في الشرق العربي .

ولقد تمكن بعض البكوات المماليك الذين نجوا من مذبحه القلعة من الفرار إلى شمال السودان ، ومن إقامة نفوذهم في جنوب مصر . فنظرت مصر إليهم

(١) د. محمد أنيس ، مصر من الاقطاع إلى الرأسمالية . مجلة "الكتاب" ٥٢ ، يوليو

كخطر يهدد أمنها وسلامتها ، وكانت مصر تخشى في ذلك الوقت من نشاط البريطانيين ، وخاصة في شرق السودان الذي زاره لورد فلانسيا ، وتخشى من إمكانية قيام تحالف بين الممالك والبريطانيين ، أو بينهم وبين الاحباش ، أو بين الاحباش والبريطانيين ، أو بينهم جميعاً ، إذ أن ذلك التحالف كان يعنى العمل على تهديد مصر في حدودها وفي مائها ، وتهديد السلطة القائمة على الأمر فيها . وكانت أحوال السودان في ذلك الوقت ، وتعدد الامارات والممالك فيه ، ووفرة منتجاته وغلاته الطبيعية ، وإمكانية استغلال السودانيين في القوات المسلحة ، كانت كلها عوامل مغرية ، تدفع بمصر إلى الدخول والتوغل في الاراضى السودانية حتى تؤمن على نفسها ، وتزيد من إمكانياتها .

ولقد تمكنت مصر بفتحها للسودان من القضاء نهائياً على قوة الممالك ، ووضعت بذلك حداً لمن عاشوا معيشة الاقطاع وفرضوا هذا النظام عليها . واستعدت مصر بعد ذلك في وضع أسس جديدة لبنائها الاجتماعى والاقتصادى ، وفي الوقت الذى استمرت فيه عملية الوحدة بين البلاد العربية تحت ظل هذه الدولة .

كانت الخطة التى سار عليها محمد على تسمح له بتعبئة إمكانيات البلاد وبخلق قوة جديدة ، عربية في أول الأمر تتمثل في قوة الجيش ، ثم سياسية فيما بعد تتمثل في الامبراطورية المصرية ، ولقد تمكن محمد على من إنشاء وحدة عربية قائمة بذاتها في منطقة الشرق الأدنى ، وعلى أسس جديدة .

ولقد إنتهت حرب بلاد العرب بإسناد ولاية الحجاز إلى ابراهيم ، الابن الأكبر لمحمد على . وأصبحت البلاد العربية تخضع لمصر . وأصبح أبناء الجزيرة العربية يجندون في القوات المصرية ، كما عسكرت في بلادهم وحدات

متعددة من الجيش المصرى . وساعد ذلك بالتالى على زيادة الاندماج بين أبناء هذين الاقليمين داخل وحدة إدارية موحدة ، وعلى التقاء العرب ، حتى وإن كان ذلك قد جاء بثمن باهظ ، وهو وقف قوتين عربيتين اسلاميتين الواحدة ضد الأخرى ، وإصطدامهما سورياً ، بدلا من تعاونهما والعمل على تكتيل جهوداتهما .

أما تجربة السودان فقد سارت مع حملات توغلت في هذه البلاد وضممتها الى مصر . وشاركت هذه البلاد منذ هذا اليوم نفس المصير مع أبناء شمال الوادى . وكما حدث في تجربة بلاد العرب ، بدأ السودانيون يشتركون في وحدات الجيش المصرى ، وزاد التقارب والتزاوج بين أبناء هذين الاقليمين العربيين ، وسهلت الإدارة الموحدة شئون التجارة والتبادل ، ودخول عناصر الحكم المنظم الحديث ، ومبادئ الحضارة النامية ، من الشمال صوب الجنوب .

وأما تجربة سوريا فقد أكملت البنيان الادارى في منطقة الشرق الأدنى ، وأصبحت حدود دولة مصر الحديثة تمتد من جبال طوروس إلى أعلى النيل ، ومن حدود ليبيا ودافور إلى أعلى الفرات . ولقد وحدت هذه التجربة أهالى سوريا مع أهالى مصر وأهالى السودان ورجال الجزيرة العربية وكلهم من العرب ، وحدت بينهم جميعاً فى ظل إدارة واحدة ، وبدأت هذه الامبراطورية فى شكل عربى واضح ، من ناحية السكان على الأقل . وهذا ما دفع بعض الكتاب والمؤرخين الى القول بأن محمد على قد عمد إلى إنشاء امبراطورية عربية ، تحل محل الدولة العثمانية . ولهذا القول نصيب من الصحة ، ولكننا إذا ما تبعنا الخطوط التى سار عليها محمد على ، لوجدنا أنها كانت تهدف القسطنطينية ، عاصمة الدولة ، ومقر الخلافة الاسلامية ، بدلا من أن تحاول اتمام الوحدة العربية

بالسير صوب بغداد مثلاً . وكان محمد علي مسلماً في أفكاره وإتجاهاته ، أكثر من كونه عربياً ، وإن كان هذا لا يمنع من وجود فكرة الامبراطورية العربية لدى ابنه ابراهيم باشا ، الذي قاد جيوش والده في كل من الحجاز ونجد والسودان وسوريا . وكثيراً ما أعلن ابراهيم باشا أمام قواده ورجاله عروبه واضحة لا غبار عليها . ولقد عاش مع هؤلاء الرجال ، وشارك العرب حياتهم في معظم مناطقهم وأقاليمهم ، وأعجب بهم كشاة ، وفرسان ، ومحاربين من الدرجة الأولى . وكثيراً ما صرح بأنه حضر إلى البلاد صغيراً ، وأنه تربى في الأقاليم العربية وبين أبنائها ، وترعرع بمائها وهوائها . ولقد كان ابراهيم باشا عربياً ، في الوقت الذي كان فيه والده البانيا مسلماً .

ولقد كانت تجربة الدولة المصرية الحديثة في العالم العربي ، تجربة عميقة ، وخاصة بالنسبة للسياسة التي انتهجتها تجاه الرعية من جهة ، ونظراً لما حققته من جهة أخرى في الميادين الثقافية والفكرية . أما السياسة التي سارت عليها الإدارة فكانت تلتخص في المساواة بين كل سكان الامبراطورية في الحقوق والواجبات أمام القانون ، ومعنى هذا أنه لا فرق بين عربي مسلم وعربي مسيحي ، بل الكل رعية ، والكل عرب ، ولم تكن هذه المساواة موجودة من قبل ، ورجعت فيها الدولة العثمانية بعد خروج الإدارة المصرية من هذه المناطق . ولا شك أن شعور الوطني بالمساواة كان مكسباً كبيراً لهم وللمنطقة ، وساعد على نشوء فكرة المواطن . وكان اعلان المساواة بهذا الشكل سبباً في دفع بعض العناصر الاسلامية التقليدية إلى عدم الرضاء عن هذا النظام الجديد ، خاصة وأن وضعيتهم في ظل النظام العثماني السابق كانت تمنحهم من الإمتيازات ما لم يتوفر لهم في امبراطورية محمد علي ، فكونوا لذلك جزر مقاومة أخذت تعمل ضد الدولة ولم يلتفت إليها محمد علي ،

وكانت من العوامل المساعدة على فشل هذه التجربة .

وسار محمد علي على أسس حديثة في بنائه لدولته ، فأخذ في فتح المدارس وإنشاء المطابع ، وأصدرت ادارته الصحف الحكومية ، وكان محمد علي قد ترك الأزهر جانباً ولم يتعرض له ، وأنشأ هذه المدارس على نمط حديث وعصري بالنسبة لذلك الوقت . وسواء أكان محمد علي قد قام بكل ذلك من أجل التقدم العلمي في البلاد أو من أجل تكوين مجموعة من الضباط والإداريين يمكنها أن تدير أمور الدولة الحديثة أو الامبراطورية ، فالنتيجة واحدة ، وهي وجود مدارس تدرس فيها اللغة العربية ، ولتنشر كتب ولو مدرسية ، ويقوم النشء بقراءتها على الأقل في المدارس . وهذا أمر لم يكن موجوداً قبل محمد علي وقبل هذه التجربة المصرية ، لإنشاء دولة موحدة . وليس هناك من شك في أن هذه التجربة قد دفعت اللغة العربية ولو قليلاً إلى الأمام ، وفي أن الكتب والجرائد قد صدرت ، وتداولتها أيدي العرب أكثر من ذي قبل . وسار محمد علي في مدارس على نظام الليسيه الفرنسيه ، وطبقها للخطوط التي سار عليها نابليون في فرنسا ، فالطلبة يرتدون السترة العسكرية ، ويخضعون لنظام عسكري وكما يقول هربرت فيشر : « ان المدارس كانت عبارة عن ثكنات للجنود » . ولقد عمل عدد من العرب المسلمين على عدم إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس ، تمسكاً منهم بالدراسات الاسلامية ، ورفض بعضهم ترك أبنائهم يجلسون على نفس المقاعد المدرسية مع المسيحيين ، ومنعوا لانخراط أبنائهم في سلك القوات المحاربة فيما بعد . ولقد اضطروهم ذلك إلى فتح المدارس لأبنائهم ، وزادت هذه المدارس في عددها وعدد التلاميذ فيها ، وكانت هذه العوامل تساعد على إنتشار التعليم ، وبخطوات سريعة ، وعلى نشر اللغة العربية .

وساعدت سياسة التسامح الديني التي سادت عليها الدولة الحديثة على مجيء رجال التبشير ، وخاصة إلى الأقاليم السورية والعمل في أرجائها . ورغم وجود بعثات اليسوعيين ، التي عملت بين الموارد الكاثوليك ، وقامت بالتدريس في مدارسها باللغة الفرنسية على أسس غربية ، فقد أخذت بعثات البروتستانت في المجيء وفي النشاط في العمل ودون أن تجد أية معارضة . وكان الأمر يكتفون على رأس هذه الطائفة الأخيرة ، وحضروا في عهد الإدارة المصرية ، وأعطوا نتائج هامة في الدراسات العربية في ذلك الوقت ، خاصة وأنهم قد أحضروا معهم مطبعة وأخذوا في دراسة اللغة العربية وتراثها وأدبها ، ثم درسوا العلوم باللغة العربية في مدارسهم . ولقد ساعد كل ذلك على إزدياد نمو اللغة العربية ، وزيادة التحدث بها والاتفات إليها والاعجاب بما قدمته للمدنية ، وما يمكنها أن تقدمه في مستقبل الأيام .

وسارت روح التنافس بين بعثات التبشير البروتستانتية وبعثات التبشير الكاثوليكية وخاصة في ميادين التعليم والثقافة وباللغة العربية . وكان هذا التنافس في صالح الدراسات العربية نفسها . وكان الأمر يكتفون قد اعتمدوا في أول الأمر على المسيحيين السوريين في حركة الترجمة والتأليف ونشر الكتب ، فخرج الجيل الأول من مدارسهم عربيا مسيحياً في غالبيته . ودفع هذا بالعرب المسلمين إلى زيادة الالتفات إلى اللغة العربية وزيادة الدراسات والبحث في آثارها وآدابها وتراثها ، خاصة وأنها لغة الضاد ، لغة القرآن . فخرج الجيل العربي التالي مسلماً في غالبيته ، معتزاً بعروبه ، ولا يرضى عن التسامح بديلاً ، فالكل عرب ، وهذا الرباط يوحد بينهم ، مهما كانت طوائفهم ، وأكثر من الرباط الإسلامي الذي يربطهم بالدولة العثمانية ، وبالإدارة التي تتحدث التركية .

لقد وجدت هذه البذور أرضاً صالحة لها في كل منطقة الشرق الأدنى ، في عهد الإمبراطورية المصرية أو الدولة المصرية الحديثة . وإذا كانت الاطماع الاستعمارية قد عملت على هدم الكيان السيامي الذي شمل هذه المنطقة العربية ، فإنها عجزت عن القضاء على هذه البذور التي أخذت في الانبات في أرض صالحة ، هي أرضها ووطنها . بل لقد وجد العرب شخصيتهم مرة جديدة ، وشعروا بها واعتزوا بها . فاستمرت هذه الشخصية العربية في النمو واستعدت لاعطاء الثمار رغم فشل التجربة السياسية وأنهيار النظام الاقتصادي الذي نشأ في المنطقة .

(٢) الاحتمار :

كان محمد علي قد شعر منذ بداية الأمر بهيجه من القيام بأي مشروعات هامة وإنشاء دولة حديثة لها احترامها ما لم يتمكن من إدخال تغييرات إقتصادية أساسية يسيطر عن طريقها على إمكانيات مصر ويضعها في خدمة أغراض الدولة التي أنشأها . وكانت المادة أساساً لأي عمليات ، وكان في وسعه أن يمجدها في الزراعة وفي التجارة وفي الصناعة . وصمم محمد علي من أول الأمر على الهيمنة والسيطرة على كل إمكانيات مصر في هذه الميادين الثلاث حتى يتمكن من القيام بمشروعاته ، وساعد على سياسة الاكتفاء الذاتي حتى يضمن إستقلال كل الإمكانيات الإقتصادية في البلاد . ولكننا نلاحظ أن محمد علي قد وضع هذه الإمكانيات في خدمة مشروعاته ، ولتحقيق سياسته ، بدلاً من وضعها في خدمة الشعب وتوفير الحاجيات اللازمة له ، ولذلك فإنه يصعب وصف هذا النظام الذي نشأ في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر بصفة الاشتراكية ، بل أنه يدخل صراحة تحت عنوان رأسمالية الدولة التي احتكرت كل شيء لنفسها ، وسارت على تخطيط رأس المال بحث ولم تضع مشروعاتها في خدمة سد حاجات الشعب .

أما في ميدان الزراعة فقد وجد محمد على الإهمال واضحا في وسائل الري والصرف ، ووجد أن الترع قد أهملت والمصارف غير معروفة ، أما مشروعات الري فلم تكن متوفرة . وكانت الأراضي الزراعية التي بقيت صالحة للزراعة لا تتمكن من زراعة أكثر من محصول واحد في السنة . فاضطرت الدولة الحديثة إلى الاهتمام بهذه المشروعات وهذه الوسائل . وتدخلت الدولة كذلك في الملكية العقارية للأراضي الزراعية ، وألغت نظام الإلتزام على مراحل ، وبدأت في سنة ١٨٠٩ بالاستيلاء على الفائض ، ثم استمرت في سنة ١٨١١ بمصادرة جهات الإلتزام الأمراء المماليك ، ولانتهت في سنة ١٨١٣ بإلغاء الإلتزام نهائياً . أما أراضي الوسيه فانها قد بقيت في أيدي أصحابها على أن تؤول إلى الحكومة بعد موته . وطلب محمد على من الملتزمين بيانات عن أرباحهم فخشوا من إعلان حقيقتها ، فاستندت الحكومة إلى ما أعلنوه من مبالغ لأرباحهم ، وأعطتهم رواتب تنفق مع تقديراتهم ، وألغت إمتيازاتهم السابقة . وعمل محمد على على الاستيلاء على أراضي الوقف فأصبح هو ، أو الدولة ، ناظر الوقف الوحيد .

لانتقلت إذن ملكية الأراضي الزراعية في مصر إلى محمد على أو إلى الدولة . وتمكن محمد على بهذه الطريقة من وضع سياسة لتنظيم الري وشق الترع وتقوية الجسور وإقامة القناطر . وسمح ذلك لمحمد على بادخال محاصيل جديدة في مصر ، وخاصة محصول القطن الذي توسعت مصر في زراعته بطريقة مستمرة . وكذلك اهتمت الدولة بزراعة قصب السكر في الوجه القبلي ، وزراعة النيلة وأشجار التوت والزيتون . وسارت الدولة على سياسة فرض محاصيل معينة على أقاليم بعينها ، ومنعت المزارعين من التصرف في المحصول . وكانت الحكومة تشتري المحصول بأثمان محددة ، وتقوم بعد ذلك ببيع هذا المحصول لحسابها ، محقة بذلك أرباحا واضحة . ولقد حصل

الفلاح على حماية واضحة في ظل هذا النظام ، إذ أن الدولة عملت على حمايته من مساومات التجار الأجانب ، وخدم النظام الاحتكاري أسعار بيع المحصول ، ولكن الدولة كانت تحدد سعر بيع محصول الفلاح لها ، فلم يكن الربح يعود في هذه الحالة إلى القوة السكادحة ، بل كان يعود على الدولة . وكم من مرة احتاج فيها الفلاحون إلى كمية من القمح أو الذرة التي سلبوها لشئون الدولة ، وخاصة قرب نهاية الموسم ، وباعت الدولة لهم هذه الكميات بأسعار مضاعفة عن تلك التي اشترت بها منهم نفس المحصول في أول الموسم . فكان الربح إذن للدولة ، سواء أكان ذلك من تاجر القطن الأجنبي ، أو من المستهلك المصري نفسه . ولذلك فان هذا النظام هو نظام تحقيق أكبر ربح ، أي نظام رأسمالي ، وهو نظام رأسمالية الدولة ، مادامت الأرباح مركزة في أيديها ، وتستخدم احتكارها لأهداف ليست بالضرورة متطابقة مع إرضاء حاجيات الشعب .

ولقد استتبع احتكار الدولة للزراعة احتكارها للتجارة . وكانت هذه النتيجة منطقية ، وتسار النظام العام الذي نما وسيطر على مصر . ونعرف أن محمد على ، أو الدولة ، قد وصل إلى مرحلة أصبح فيها هو الزارع الوحيد والتاجر الوحيد والصانع الوحيد في مصر . وكانت الدولة ، أو محمد على ، إذ أنها متطابقان ، يخططان للزراعة ، وللتجارة والصناعة ، حسب إحتياجات الوالي ، أو إحتياجات الحكومة ، وإن كان ذلك التخطيط بدائيا ونظريا إلى حد كبير .

وكان نزول الدولة إلى ميدان الصناعة والتصنيع يمثل مرحلة هامة في تاريخ تطور النمو الاقتصادي في مصر في تلك الفترة . حقيقة أن حاجات الجيش إلى الملابس والأسلحة والذخائر والعربات والسفن كانت هي الأساس الأول لنشأة مثل هذه الصناعة ، ولكن علينا ألا ننسى أنها كانت نقلة بعيدة لمصر . للبرور

من نظام اقطاعي يعتمد على الزراعة ، إلى مرحلة تسيطر فيها الدولة على وسائل الانتاج ، وتنزل فيها إلى ميدان الصناعة ، وتشغل في هذه الصناعة آلاف مؤلفة من العمال . ولقد وجدت الدولة أن التصنيع يفرض نفسه عليها ، ما دامت ترغب في التحرر من النفوذ الأجنبي ؛ ووجدت أنه يعمل على تزويدها بما يلزم من معدات ومهمات وأسلحة ؛ وحاولت الاعتماد على هذه الصناعة لمد حدودها وإيجاد أسواق جديدة لها في منطقة الشرق الأدنى . ونشأت في مصر في ذلك الوقت صناعات متعددة أهمها غزل ونسج القطن في الخرنفش وبولاق ، وصناعة السكر ، التي لم تتجح نجاح صناعة الغزل والنسيج ، وصناعة السفن والأسلحة والذخائر . وظهرت مصر في شكل دولة حديثة في منطقة الشرق الأدنى ، وبشكل لم تر المنطقة دولة أخرى مشابهة لها منذ قديم الزمان .

أدى هذا النظام الاقتصادي إلى تغيرات اجتماعية خطيرة في ذلك الوقت ، فتساوت الرعية مع بعضها وأصبحت تمثل طبقة واحدة طويلة ومنتشرة على خط الأفق ، وترأسها قيادة واحدة هي الدولة . ولقد ظهرت الدولة وعلى أنها غير طبقات ؛ فالكل رعية والكل يخضع للحكومة . وكان لإدخال القوانين الحديثة ، والمساواة بين الرعية دون فرق ديني أو عنصري ، أكبر أثر في إكمال الشكل العام لهذه التغيرات الاجتماعية ، فلم يعد هناك فرق بين مسلم ومسيحي ، فالكل رعية والكل يخدم الدولة ، والكل يتعلم ، والكل ملك للدولة .

ولكن هل يمكن لهذا النظام أن يستمر لفترة طويلة ؟ خاصة وأنه قد ارتبط بشخص واضعه ؟ وتعارض مع النظم الموجودة في الغرب في ذلك الوقت ؟ وكانت للغرب مصالح وأطباع واضحة في مصر وفي منطقة الشرق الأدنى ؟

(٣) انهيار النظام الاحتكاري :

كان النظام الاحتكاري ، أو نظام رأسمالية الدولة الذي أنشأه محمد علي يتضارب مع مصالح الرأسمالية الغربية ، ويتعارض مع نظرية حرية التجارة ، والباب المفتوح ، الذي كان يسمح لها بتحقيق أكبر ربح ممكن ، وفي أقل وقت ممكن ، وفي حرية تامة . ولذلك فإن الدول الغربية الرأسمالية عامة ، وبريطانيا خاصة ، عملت على القضاء على هذا النظام ، والتخلص منه ؛ للعودة إلى أسواقها ، وللحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها .

كما أن نشأة مثل هذه الدولة القوية في منطقة الشرق الأدنى ، وتحكمها بالتالي في طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، كان يرهب الدول الاستعمارية ، التي ترغب في المرور من المنطقة إلى مستعمراتها في الشرق الأقصى ؛ فكان الاصطدام ، ثم الانهيار . ورغم ذلك فإن هذه التجربة قد تركت أثرا عميقا في منطقة الشرق الأدنى العربي بأكمله ، وكانت تمثل مرحلة واضحة من مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

لقد بدا هذا النظام متعارضا مع مصالح الرأسمالية الغربية ، ومصالح التجار الأجانب حين استند إلى الاحتكار ، وأجبر هؤلاء التجار على شراء المحصولات منه ، وبالأسعار التي يحددها . واضطر التجار الأجانب إلى التعامل مع تاجر واحد : هو الحكومة الاميرية ، أي حكومة الأمير ، وإلى شراء السلع والأسعار التي يحددها رسميا ، وفقدوا بذلك ما كانوا يحصلون عليه في ظل نظام حرية التجارة من أرباح ، خاصة وأن المساواة كانت تسمح لهم بشراء السلع بأرخص سعر ممكن .

واضطدم هؤلاء التجار الأجانب مرة جديدة في مصالحهم بهذا النظام الذي سار على سياسة الاكتفاء الذاتي ، وعمل بالتصنيع على إغفال سوق مصر في وجه

كثير من المنتجات الأجنبية . ونظر هؤلاء التجار إلى نظام رأسمالية الدولة على أنه معاد لمصالحهم ومتضارب معها . وحين امتد الحكم المصرى إلى الشام في الثلاثينات شعرت الدول الغربية ، وخاصة بريطانيا ، بأن الدولة المصرية قد أصبحت تتحكم في طرق مواصلاتها عبر المنطقة إلى الهند والشرق الأقصى ولذلك فإن بريطانيا قد وجدت أن مصالحها تتصادم مع الدولة المصرية الحديثة ، وعملت على القضاء على هذا النظام حتى تعود مصالحها وأعمالها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة إلى ما كانت عليه .

وربما شعر محمد على بخطورة هذا النظام الذى أنشأه في مصر على علاقاته مع بريطانيا ، وخشى من الصدام معها في الوقت الذى أصبح فيه في حرب معلنة ضد الدولة العثمانية . وربما كان هذا الشعور وهذا الخوف أساساً لذلك التعديل الذى أدخله على نظامه ، وخاصة في ملكية الأراضي ، والذى أدخله على علاقاته مع بريطانيا في الوقت الذى رتب فيه أمر الزحف على الشام .

لقد بدأ محمد على في إنشاء نوع من الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة وذلك بإنشائه الأبعاديات والشفالك . وأخذ في منح مساحات من الأراضي لكبار رجال الدولة وكبار الموظفين والضباط . ولكنها كانت قابلة للاستصلاح ، وبعيدة عن العمران ، وكانت مساحاتها تتراوح بين مائه وخمسمائة فدان . ولقد أعفى هذه الأراضي من الضرائب لعدد من من السنين حتى يتمكن أصحابها من إصلاحها ثم يبدأ بعد ذلك في دفع الضرائب عنها . وهدف محمد على من وراء ذلك إرضاء كبار الموظفين والضباط ، وزيادة الأراضي المستصلحة والقابلة للزراعة ، وزيادة إيرادات الدولة في المستقبل . ولكنه وضع سابقة هامة وخطيرة وتعارض مع النظام الذى سار عليه حتى ذلك الوقت . والظاهر أن هذا النظام كان يتمشى مع سياسته المقبلة في بلاد

الشام والتي تحالف فيها مع الزعامات الاقطاعية القديمة هناك .

ولقد قام محمد على بمحاولة في نفس الوقت ظهرت وكأنها للتقرب من بريطانيا وطمأنتها على سلامة خطوط مواصلاتها في الشرق الأدنى عامة وفي مصر خاصة ، وفي الوقت الذى استعد فيه للسيطرة على كل المنطقة التي تتحكم في خطوط المواصلات العالمية بين الشرق والغرب . ذلك أنه وافق على البدء بإنشاء خط للسكك الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة ، وكان قد مهد الطريق من القاهرة إلى السويس ، وعهد بهذه المهمة الخاصة بإنشاء السكة الحديدية إلى الانجليز . ووصلت المهمات والمعدات والادوات اللازمة لذلك فعلا إلى الاسكندرية ، إلا أن الباشا لم يقيم بعد ذلك بتنفيذ المشروع .

لم يكن هذا التعديل في نظام الدولة وعلاقاتها العامة مع بريطانيا ، كافياً للقضاء على عداوة بريطانيا لمشروعات الدولة المصرية . وكانت بريطانيا هي صاحبة المصالح والاطماع المتفوقة عن غيرها في منطقة الشرق الأدنى ، ورأت أن الدولة المصرية قد أصبحت تسيطر على الطرق المؤدية إلى الهند وأن نظام الاحتكار يتعارض مع مصالحها ، وأن إنشاء كتلة إقليمية موحدة قد يهدد بالتحكم في عملية المرور أو « الترانزيت » عبر المنطقة ودون أن تجد بريطانيا طريقاً ثانياً تمر منه . ولهذا الأسباب مجتمعة قررت بريطانيا أن تقف في وجه الدولة المصرية ، وقررت أن تقضى عليها .

ولقد سارت بريطانيا في عملياتها الهجومية على خطوط اقتصادية ثم حرية ، لكي تصل منها إلى النتائج السياسية .

أما من الناحية الاقتصادية فإن بريطانيا قد قامت في سنة ١٨٣٨ بعقد إتفاقية

« بلطة ليمان » التي اعترف فيها السلطان بحرية التجارة نظاماً في كل من الامبراطورية والممالك العثمانية ، أى أن بريطانيا قد وصلت إلى عقد إتفاقية مع سلطان الامبراطورية وتسرى على مصر ، ما دامت مصر جزءاً لا يتجزأ من الممالك العثمانية ، وتعد نظاماً يتضارب تمام التضارب مع النظام الموجود في مصر .

أما من الناحية الاستراتيجية والحربية ، فإن بريطانيا قد احتضنت امام مسقط في جنوب شرق الجزيرة العربية حتى لا يصل نفوذ درله محمد على إلى مياه الخليج العربي ، وإلى مياه الهند ، ثم استعدت للهجوم على الامبراطورية المصرية من ناحيتين : من الهند صوب البحر الأحمر ، ومن البحر المتوسط صوب سوريا ، فاحتلت عدن سنة ١٨٣٩ وتميات بذلك لاقفال البحر الأحمر من الجنوب ، واستعدت لإتخاذها قاعدة بحرية تهاجم منها موانئ الحجاز والموانئ المصرية على البحر الأحمر . أما من ناحية البحر المتوسط فإن أساطيلها كانت مستعدة ، وعملت على استغلال الشقاق المصري السوري والصعوبات التي نشأت أمام المصريين في سوريا لكي تبت الدسائس وتوزع الأموال والأسلحة وتشير الأهالي ضد الحكومة ثم تحرشت جيوش الدول العثمانية بالجيوش المصرية ، وما إن ظهر تفوق المصريين في الميدان حتى عمدت بريطانيا إلى تكتيل كل من روسيا والنمسا وبروسيا إلى جانبها ثم هاجمت سوريا وأجبرت مصر على العودة إلى حدودها القديمة . حقيقة أن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ واتفاقية لندن عام ١٨٤١ قد ضمتا لمصر شخصية قائمة بذاتها بين الممالك العثمانية ، واحتفظت للبلاد بأسرة حاكمه ترثها فرداً بعد فرد ، ولكن هذه الوضعية الجديدة كانت وضعية إدارية وضعت حداً لهذه التجربة الهامة التي قامت بها مصر في بلادها ، والتجربة التي قامت بها في بقية أقاليم الشرق العربي .

(٤) تطور النظام الرأسمالي :

لقد ترتب على انهيار النظام الاقتصادي والسياسي الذي أنشأه محمد على في مصر والشرق الأدنى في النصف الأول من القرن التاسع عشر نتائج في متبى الخطورة أثرت على القوى الموجودة في مصر ، وأثرت على إمكانيات القطاعات المختلفة من الأهالي على التصرف والربح والافادة . لقد أثر هدا الانهيار على القوى الكادحة الموجودة في البلاد ، وأثر على الموظفين والضباط ، وأولئك الذين حصلوا على بعض الابعاديات والشفالك . وأثرت الظروف الجديدة على المجتمع وبشكل سمح لبعض الطبقات بالنمو ، ولغيرها بالتقهقر على سلم الدخل والكسب ، وأدى بالتالي إلى إزدياد الفوارق الاجتماعية عن ذى قبل . وأخيراً فإن مصر قد مرت بتجارب إقتصادية ومالية ، وهي لم تقف بعد على أرجلها في هذا الميدان ، ومرت بهذه التجارب وفي شكل متكامل مع الرأسمالية الدولية . فما هي هذه التغيرات ؟ وما هي علاقة تجارب الرأسمالية الجديدة الناشئة في مصر مع الرأسمالية الدولية الآخذة في التوسع ؟

لقد كان من أولى نتائج انهيار الامبراطورية المصرية خفض الجيش ، واقفال معظم المصانع التي كان عملها مرتبطاً بهذا الجيش ، وأدى ذلك إلى بطالة امتدت إلى مئات بل إلى آلاف ، خاصة وأن قوة الجيش وحدها قد انخفضت من ٢٨٠ ألف جندي إلى ١٨ ألف جندي . وأثر ذلك على القوة العاملة التي توفرت في السوق ، ولم تجد العمل اللازم لها .

وكان نهاية النظام الاحتكاري أو رأسمالية الدولة يعني أن الحكومة لم تعد مسؤولة عن توفير العمل اللازم للعالم .

واختفت كذلك سياسة التخطيط التي باشرت وأشرفت على زراعة محاصيل معينة في أقاليم معينة أو مديريات معينة ، وأصبح على الفلاح أن يحصل على التقاوى لأرضه وعلى السباد ، ثم ينتظر عدة أشهر لكي يحصل على المحصول . ولقد وجد الفلاح نفسه بهذه الطريقة بدون سند وبدون عون حكومي ، وكان يصل إلى آخر الموسم لكي يصبح في أشد الحاجة إلى ثمن محصوله حتى يسدد ما عليه من التزامات . ومنعه ذلك من الانتظار ، ولو لأيام ، لكي يحصل على أثمان أحسن .

واختفت كذلك تلك الحماية التي كانت الدولة تقدمها له في بيع محصوله وفي ضمان حد أدنى للأثمان ، وخضع لمساومات للتجار الذين عملوا في ظل نظام حرية التجارة على تحقيق أكبر ربح ممكن ، ومن دم الفلاح . وكانت مصالح هؤلاء التجار ومعظمهم من الأجانب متداخلة متكاثفة . وكانوا يعملون على تحديد الحد الأعلى للأسعار التي تمكنهم من شراء المحصولات بها وإلا فيمكنهم الامتناع عن الشراء ولو لأيام ، فيضطر الفلاح إلى بيع المحصول بالسعر المقترح . لقد تحول النظام من الاحتكار إلى حرية التجارة ، ولكنه خضع مع الحرية لتحكم التجار وتحكم الأسعار التي يعرضونها في الساع . وهكذا وجد الفلاح بغير رعاية وبدون توجيه وبلا حماية ، رغم أن النظام قد أصبح حرا .

ولقد عاشت مصر فترة بعد سنة ١٨٤٨ ظهرت فيها الضائقة واضحة على الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم في ظل نظام جديد لم يتعودوا عليه ، وتقهقرت مصالح الفلاحين وزاد استغلال الأجانب لهم خاصة وأن الحكومة عجزت لمدة سنوات عن الاستمرار في شق الترع والمصارف وادخال التحسينات على مشروعات الري ، وفي الوقت الذي كانت محتاجة فيه للضرائب .

ومع زيادة البطالة واختفاء الحماية وخضوع أبناء الشعب من الطبقة الكادحة

المنتجة لمساومة التجارة ، استمر انخفاض مستوى معيشتهم نتيجة لاستغلال الرأسمالية لهم ، وذلك في الوقت الذي سمحت فيه الظروف للطبقة المتوسطة بزيادة النمو وزيادة الارتفاع على السلم الاجتماعي .

وفي الوقت الذي إنهارت فيه السلطة الاحتكارية في الدولة ، ظهرت الطبقة الوسطى بمن تشتمل عليهم من كبار الضباط والموظفين على أنها أعلى سلطة موجودة في البلاد . ولقد استندت هذه الطبقة إلى وظائفها وإلى رواتبها لكي تستمر في الاحتفاظ بمستوى معيشتها السابقة ، رغم قلة النقود المتداولة في الأسواق بعد عملية الانهيار . واستندت هذه الطبقة كذلك إلى تلك المساحات من الأراضي التي حصلت عليها باسم الشفالك والأبغديات ، واستغلت مدخرات رواتبها في إصلاحها وفي الوصول بها إلى مرحلة الانتاج . وكما توفرت النقود في أيدي أبناء هذه الطبقة ، وتوفرت لديها الأراضي ، تمكنت من الاستفادة من البطالة التي نتجت عن تسريح معظم رجال الجيش والعمال ، وحصلت على عمل وبأرخص الأجور . فتوفرت في أيديها كل عناصر الاستغلال الاقتصادي والتي سمحت لها بزيادة النمو وتوفير المكاسب .

ولم يكن أبناء هذه الطبقة يحتاجون لبيع منتجات أبعادياتهم بمجرد خروج المحصول ، إذ أنهم لا يتظرونه للعيش منه . وسمح ذلك لهم بالحصول على أثمان معقولة بعد مرور موسم المحصول الذي يبيع فيه كل الفلاحين منتجات أرضهم . فتوفرت لهذه الطبقة إذن كل عوامل الربح ، ومن كل جانب ، وفي الوقت الذي صاقت فيه الأحوال على صغار الفلاحين الكادحين ، توفرت للطبقة الوسطى كل وسائل النمو والربح من كل ميدان . وفي الوقت الذي زاد فيه الفلاح فقرا على فقره ، زاد فيه أبناء الطبقة الوسطى نمواً وازدهاراً وبشكل ساعد على ظهور وتبلور طبقتين اجتماعيتين سارت الأولى إلى أسفل ، وارتفعت الثانية إلى أعلى .

ولقد سمحت زياده الثروة في أيدي أبناء الطبقة الوسطى لها ببناء الدور الكبيرة والمعيشة في مستوى اجتماعي يختلف عن مستوى الطبقة الكادحة . فظهرت البيوت الكبيرة التي يصل بنا الحال الى تسميتها باسم القصور والتي يعيش فيها عدد كبير من الخدم والحشم والاتباع والمحاسب . كما سمحت الثروة لأبناء هذه الطبقة بتعليم أبنائهم وفي مدارس تختلف عن تلك التي يذهب اليها أبناء الشعب ، وياحبذا لو كانت من مدارس الارساليات أو ياحبذا لو تمكن الابن من اتمام تعليمه في الخارج .

ولقد استمر هذا النمو من جانب ، والتقهقر من جانب آخر الى درجة شعور أبناء هذه الطبقة بأنهم يختلفون عن المصريين وبأن المصري في عرفهم هو الفلاح وهو اسم وصفه ، ولا تعني احترامهم له أو لها .

واستند أبناء الطبقة الوسطى الى وظائفهم في الدولة لكي يتوسطوا لصغار أبناء الشعب الذين يعرفونهم ، واستندوا الى أراضيهم لكي يخدموا فيها الفلاحين المجاورين ، واستندوا الى أموالهم ومدخراتهم لشراء أية قطعة من الأرض صغيرة مجاوره يعجز الفلاح عن استغلالها أو تغلبه الظروف والديون فيضطر الى رهنها وبيعها ولا يجد غير الباشا المجاور لشراؤها ، هذا بعد اتمام نظام تمليك الأرض ، ولكنه حدث بالتدرج ومع نمو الطبقة الوسطى .

فأصبحت هناك في مصر طبقتان متميزتان عن بعضهما وشعرت كل منهما بانفصالها عن الأخرى . وكان معنى نمو الطبقة الوسطى هو زيادة استغلالها للطبقة الكادحة من الشعب ، واستمرت هذه العملية منذ سنة ١٨٤٠ حتى بلغ هذا

التطور مرحله واضحة قبل الثورة العربية ، وخاصة بعد أن قام اسماعيل بتجاربه وأدى ذلك إلى تدخل الأجانب في شئون البلاد .

كانت الأحوال قد ظلت راكدة في مصر بعد صدمة سنة ١٨٤٠ ، والانهايار الكبير الذي حدث فيها . وجاء حكم عباس الأول بعد ثمانية سنوات لكي يتم اقبال المصانع وتسريح العمال واقفال المدارس ، وينعزل عباس في قصر شبرا أو في قصر العباسية بعيدا عن المصريين الذين كان لا يحمل لهم سوى الخوف والاحتقاد وكان مبدأ حرية التجارة قد بدأ في التطبيق في مصر ، ولكن لصالح التجار الأجانب الذين عملت دولهم على هدم الدولة المصرية الحديثة ولصالح أبناء الطبقة الوسطى النامية . ولقد عجزت الحرف والصناعات المصرية الحديثة عن الوقوف أمام منافسة البضائع الأجنبية التي ملأت الأسواق والتي كانت صناعتها أجود من صناعة البضائع الوطنية . فتحوط مصر إلى ميدان لتسويق السلع الأجنبية بعد أن كانت تعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتي . والواقع أن هذا العصر يعتبر استمرارا للنكسة التي بدأت في مصر سنة ١٨٤٠ والتي لم تنتهي إلا مع بداية عهد محمد سعيد .

ولإذا كانت الصناعة قد تقهقرت وانتهى أمرها من البلاد ، فإن شئون الزراعة قد تحسنت في تلك الفترة وبشكل ملحوظ . ولقد ساعدت نظرية حرية التجارة أو الاقتصاد الحر على أن تسير الحكومة على أسس جديدة في نظام ملكية الأراضي الزراعية والانتاج الزراعي . ووجدت الحكومة ضرورة تشجيع دافع قوى ينبع من المزارعين ويدفعهم إلى الشعور بأن لهم مصلحة تربطهم بالأرض الزراعية . ولذلك فإنها سارت على سياسة تمليك المزارعين للأرض واعطائهم الحرية لزراعة المحاصيل التي يختارونها وقصر دور الحكومة على مجرد الارشاد والتوجيه . ووضعت الحكومة لائحة سنة ١٨٥٤ التي نهت على ضرورة تسجيل

عقود نقل الحيازة للأراضي الزراعية في المحكمة وأعطت الورثة حق وضع اليد على أراضي مورثهم ، ذلك أن الملكية العقارية للأراضي كانت لا تزال مركزة في أيدي الدولة ، ولم يكن الفلاح يتمتع إلا بحق الحيازة .

ثم صدرت لائحة سنة ١٨٥٤ وتسمى باللائحة السعيدية ، التي نظمت شؤون الملكية واعترفت بها . ونصت هذه اللائحة على اقتسام الورثة لأرض المورث ونسبة الميراث الشرعي وعلى شرط أن يكونوا قادرين على زراعتها ، وعلى دفع خراجها ، وفي حالة عدم وجود ورثة ، فإن هذه الأرض تقول إلى بيت المال . وسمحت هذه اللائحة لمن يضع يده على أرض خراجية لمدة خمس سنوات ويؤدي الضرائب عنها بأن يصبح مالكا لها . كما أن هذه اللائحة قد أجازت لأصحاب الأرض الخراجية رهنها وتأجيرها والتصرف فيها بموجب حجج شرعية . وقد أصبح حائزي الأراضي يتمتعون بكل مزايا الملكية الفردية رغم احتفاظ الحكومة لنفسها بحق نزع ملكية الأرض ، ومصادرتها ، أي دون دفع أي تعويض عنها ، ما لم تكن مغروسة بالأشجار أو مبنيا عليها .

ولقد دفعت هذه اللائحة المزارعون إلى الاهتمام بالأرض وزيادة الانتاج ، وتزايدت الطلبات على الأراضي ، فارتفعت أثمانها وبدأ الأهالي ، أو المقتدرين في بناء مساكن لهم على أرضهم وغرس هذه الأراضي بالأشجار حتى يضمّنوا عدم استيلاء الحكومة عليها . وأدى ذلك إلى انتقال عدد من أبناء المدن والحواسر إلى الريف ، وحصولهم على ملكيات زراعية فيه وإهتمامهم بشؤون الزراعة التي أصبحت تفل غلة لا بأس بها .

وسمح هذا النظام للفلاحين وأصحاب الأراضي بالاقتراض وبضمائم أراضيهم ، فشجع ذلك عدداً من البنوك الأجنبية على التخصص في عمليات

التسليف والرهن . واتجهت بعض الرؤوس الاموال الأوروبية الى مصر لكي تستغل في مثل هذه العمليات . وأخيرا فإن محمد سعيد قد أصدر أمره بأن يكون دفع الضرائب الميري عن الأرض نقدا لا عينا .

أما في ميدان النقل فنجد أن عصر محمد سعيد قد شاهد انشاء عدة خطوط حديدية سهلت الاتصال ببعض المدن وتم في سنة ١٨٥٢ انشاء الخط من الاسكندرية إلى كفر الزيات والذي وصل الى القاهرة في سنة ١٨٥٦ . وتم في العام التالي وصل القاهرة بالسويس بخط آخر . وشهدت السنوات التالية نشاطا في مد هذه السكك الحديدية ، وفي انشاء شركات النقل والملاحة التي ساعدت على ازدهار التجارة .

وبدأت هذه العمليات في اعطاء ثمارها وسمحت بسهولة تصدير المنتجات والمصنوعات الأوروبية الى داخل البلاد . فعبزت مصر عن الاستمرار في الصناعة وأصبحت منتجاتها زراعية ومرتبطة بالتجارة الخارجية . وسمحت هذه العمليات بتوافر النقود في أيدي بعض المصريين الذين انضموا بدورهم إلى الطبقة البورجوازية الوسطى وان كانوا من التجار وملوك الأراضي ، دون أن يكونوا من موظفي الدولة أو ضباطها . وزاد التداخل بين النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي نما في مصر وبين الرأسمالية العالمية ، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي شهد تجارب هامة في مصر ، وفي علاقة القوى الاقتصادية والسياسية الموجودة فيها بالرأسمالية العالمية ، وبشكل متبلور في مشكلات الديون والقناة ، وما تلى ذلك من الثورة العربية ، والاحتلال البريطاني لمصر .

الفصل السادس

فرنسا واحتلال الجزائر

كانت فرنسا تعلم أهمية الجزائر من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية لها ، مما جعلها تطمح في احتلالها ، وخاصة في وقت ظهرت فيه آثار الثورة الصناعية ، وحثمت الأوضاع الداخلية على فرنسا توجيه أنظار أبنائها صوب الخارج . وكان ضعف الولاية الجزائرية سبباً أساسياً في أن تقوم فرنسا بعملياتها ، خاصة وأنها كانت تخشى من أن تسبقها بريطانيا إلى احتلال هذا القطر . ولقد اتخذت فرنسا الذرائع لمحاصرة سواحل الجزائر ، ثم أرسلت حملة قوية لاحتلالها في سنة ١٨٣٠ . وإذا كانت فرنسا قد لقيت مقاومة عنيفة من الجزائريين بقيادة الأمير عبد القادر في الداخل ، إلا أنها واصلت عملياتها ، وتمكنت بعد سبعة عشر عاماً من إتمام احتلاله ، ودقت بذلك أول إسفين لاستعماري في قلب العالم العربي . وكانت هذه العملية تعني سقوط أول درع من دروع العرب ، وتندر بنزول القوات الاستعمارية في أقاليم عربية أخرى ، مع زيادة توغل رؤوس أموالهم وحاجتهم إلى منتجات هذه الأقاليم ، التي ضعفت عن مواجهة هذه الهجمات .

(١) الحصار البحري :

كانت أولى الذرائع التي تدرعت بها فرنسا لمهاجمة الجزائر هي القضاء على

القرصنة وضرورة تأمين المواصلات البحرية والتجارة في البحر المتوسط .

ولقد اهتم مؤتمر فينسا بالحالة القائمة في شمال افريقية أو بمعنى آخر حاول خدمة الاعضاء المشتركين على حساب غير المشتركين ، وإعطاء قرارات لها صبغة جماعية ، والسماح لأنفسهم بتطبيقها على أنها جزء من القانون الدولي . نجد أن الاميرال السير سيدني سميث يقدم مذكرة لهذا المؤتمر يطالبه فيها بضرورة وضع حد لاعمال القرصنة ويشرح الوسائل اللازمة لذلك . أظهر لإندهاشه من أن الدول الأوروبية تعتنى بالغاء تجارة الرقيق الاسود وتترك في نفس الوقت مسلمي شمال افريقية يامرون المسيحيين ويجبرونهم على التجديف في سفنهم . وذكر أن هذه الحالة لا تتفق مع الانسانية وأنها تهدد أمن الملاحة والتجارة وأشار إلى أن الوسائل التي استخدمها الامراء المسيحيون حتى ذلك الوقت للتخلص من هذه الحالة كانت غير كافية ، وطلب من الدول التي يعينها الامر أن توقع على معاهدة تعهد فيها بتقديم القوات البرية والبحرية اللازمة لحراسة سواحل البحر المتوسط وللمراقبة وتعقب وتحطيم سفن قباطين شمال افريقية « القرصنة » .

كانت تلك النزعة الانسانية الواضحة تخفى وراءها عوامل سياسية واقتصادية ، إذ أن هدف الدول الغربية من تحرير العبيد لم يكن إلا هدم إقتصاد البلاد الاسلامية التي تستخدم الزوج في زراعتها أو في تجارتها . هدم ذلك الإقتصاد من أساسه ، بحيث لا تستطيع هذه البلاد مقاومة الدول الغربية حريياً أو إقتصادياً . كانت الدول الغربية قد بدأت في ذلك الوقت اهتمامها بمسألة تجارة العبيد كوسيلة من وسائل السيطرة على البلاد الإسلامية ولم يكن في استطاعتها مهاجمة تلك البلاد بسهولة ، دون القضاء على بحريتها التجارية والحربية ، ولذلك فأنها أخذت في التفكير في محاولة جمع قوى الدول الأوروبية وإعطاء قراراتها قوة

القانون الدولي ، وذلك لزيارة سفن المسلمين وتفتيشها ومصادرتها أو تدميرها ، بدعوى أن هذه السفن تعمل في تجارة الرقيق ، أو أنها تستخدم الأسرى المسيحيين عبيداً للتجديف . وكانت تهدف إلى إخلاء مياه البحار من السفن العربية والإسلامية تمهيداً لنزولها على شواطئ تلك البلاد العربية والإسلامية في أمن وطمأنينة .

وكون السير سيدني سميث « جمعية محاربة القرصنة » ثم « جمعية بحري الرقيق الأبيض في افريقية » . وكان يحاول بذلك إعادة جماعة فرسان مالطة تحت لون جديد . وأخذت آرائه تنتشر في معظم بلاد غرب أوروبا ، وأعتقها العامة على أنها مبادئ إنسانية ، واستخدامها رجال السياسة والاقتصاد لتنفيذ مآربهم .

ولقد بحث مؤتمر لندن سنة ١٨١٩ مسألة القضاء على قوة القناصة البحريين ، ولكننا نجد أن المركز دوسموند ، المندوب الفرنسي ، لا يوافق على قراراته ، إذ أن المشروع الذي قام المؤتمر بدراسته كان يعطى لانبجترات وسائل لتوكيد وتثبيت سيادتها البحرية . ونظر مؤتمر لكس لاشابل سنة ١٨١٨ نفس المسألة ، ولكن الاعضاء لم يتفقوا كذلك على سياسة خاصة ، بل إنهم اوصوا مندوبي كل من انجلترا وفرنسا بلفت نظر أمراء شمال افريقية إلى خطورة الحالة السائدة في البحر المتوسط . وهذا ما دفع كل من الدولتين إلى إرسال أسطول مشترك أمام الجزائر في سبتمبر سنة ١٨٢٠ ، وإلى مقابلة الداي طالين منه بإيقاف عملية زيارة وتفتيش السفن الأوروبية . ولكن الداي شرح تعرض السفن الأوروبية لسفن الجزائريين في عرض البحار ، بل وحضور أساطيل هذه الدول من وقت لآخر لمهاجمة سواحلها ولضرب عاصمته بالقنابل ، وأصر على حقه في القيام بعملية تفتيش السفن كوسيلة من وسائل المحافظة على سلامة الدولة ، خصوصاً في مياهه

لإقليمية التي لا يحق لأحد أن يجبره على تحديدها .

ومع هذا فإنا نجد أن الدول الأوروبية لم تقتصر على النشاط السياسي أو الدبلوماسي في محاربتها التحرر من البحرية الجزائرية . فلقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى فرقها البحرية في عام ١٨٩٥ لكي تجبر الداي على وقف المطالبة بالجزية السنوية المفروضة على سفنها في البحر المتوسط ، وبوقف عملية زيارة وتفتيش السفن . واستطاع الكومودور الأمريكي قائد تلك الفرقة أن يحطم سفينة الرئيس حميدو ، من رجال البحر الجزائريين ، وأن يوقع معاهدة مع الجزائر . وفي نفس الوقت كانت مدينة الجزائر محاصرة بحرباً بفرقة هولندية تتألف من ست سفن . ولقد شارك الاسطول البريطاني بقيادة اللورد اكسموث في هذه العملية ثم عاد في العام التالي وأخذ يرتب قطعة البحرية في مواقع القتال ، مما اضطر الجزائريين إلى إطلاق النيران عليها ، وكانت هذه ذريعة لكي يلقى الاسطول البريطاني بـ ٣٤.٠٠٠ قذيفة على القطع البحرية الجزائرية الراسية في الميناء وعلى المدينة نفسها ، مما تسبب في اغراق معظم الاسطول الجزائري ، وتدمير جزء من تحصينات المدينة . واضطر الداي تحت ذلك الضغط الحربي إلى إطلاق سراح الأسرى المسيحيين لديه ولم يكن عددهم إلا ١٢٠٠ أسيراً معظمهم من الأسبان والإيطاليين .

ومن الواضح أن مثل هذه المظاهرات البحرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو هولندا ، وخصوصاً من جانب إنجلترا ، كانت تجعل فرنسا تحشى من أن تقوم إحدى هذه الدول بفرض سيادتها على الجزائر ، وخصوصاً إنجلترا ، التي كانت تحتل جبل طارق ومالطة والجزر الأيونية ، وتتخذها قواعد حربية تبنى عليها سيادتها في البحر المتوسط . ولقد عادت إنجلترا في عام ١٨٢٤ إلى ضرب مدينة الجزائر بالقنابل ، متذرة بأن الباي قد أمر بسجن بعض الأهالي

الذين يخدمون القنصل الإنجليزي . وخشيت فرنسا من امتداد الحكم الإنجليزي إلى الجزائر .

ولقد شاركت الجزائر في حرب المورة إلى جانب السلطان ، فأرسلت بعضاً من قطعها البحرية التي انضمت إلى الأسطول المصري في نفارين ، وشاركت نفس مصيره . وكان هذا أضعاف بحري واضح للولاية وتقليل من وسائل الدفاع عنها أمام المعتدين . وكان أيضاً سبباً في أن تواصل دول الغرب اتهامها للجزائر بالتعصب ضد المسيحيين ، وفي أن تعمل على القضاء نهائياً على خطر بحريتها في البحر المتوسط ، متذرة بضرورة القضاء على القرصنة وضرورة تأمين المواصلات والتجارة في ذلك البحر .

تلك هي الذريعة الأولى التي تذرعت بها فرنسا لمهاجمة الجزائر ، أما الذريعة الثانية فكانت مطالبة الجزائر لفرنسا بدفع مبالغ من المال كانت قدمتها ثمناً لمشتريات القمح ، وما تمخضت عنه هذه المسألة من سلسلة من التعقيدات السياسية والقضائية والإدارية ، وأخيراً من الإهانة المعروفة بضربة المروحة .

إن مسألة قبح الجزائر هي مسألة قديمة ظلت مفتوحة لمدة سنوات عديدة وظهر فيها جلياً سوء نية فرنسا حيال الجزائر بعد أن قامت هذه الولاية بمساعدة فرنسا في أوقاتها العصيبة . سمحت الجزائر لليهوديين من أصل إيطالي وتحت الحماية الفرنسية ، هيا بكري وبوشناق ، بتصدير القمح من الجزائر إلى فرنسا في أثناء الثورة الفرنسية . وكان بوشناق يعيش في مدينة الجزائر ، أما بكري فانه قد غير إقامته إلى مرسيليا ثم إلى باريس حسب الظروف الدولية والعلاقة بين فرنسا والجزائر . وكان القمح الذي يقومون ببيعه لفرنسا ملكاً للجزائر ، وقد ساهم فيه الداي نفسه ، مثله في ذلك مثل الخزانة العامة للولاية . وأخذ هذين

اليهوديين ببيعان القمح لفرنسا بأسعار مرتفعة ، نظير قبولهم إعطاء تسهيلات كبيرة في المدفع . وكانا يمونان الانجليز في جبل طارق ، مما دفع حكومه الديركتوار الخالية الوفاض إلى تقرير الشراء منها ، دون أن تدفع لها الثمن فوراً ، حتى تجبرهما على تقليل معاملاتها التجارية مع الانجليز .

كان ثمن هذا القمح يعتبر ديناً دولياً ؛ نظراً لدخول الداي فيه من ناحية ودخول حكومة فرنسا فيه من ناحية أخرى . وهذا ما دفع تاليران إلى شرح المسألة لزملائه في مجلس الوزراء الفرنسي ، مذكراً إياهم بالخدمات التي أدتها الجزائر للجيش الفرنسي في أعقاب عصييه ، وطالباً منهم دفع ثمن هذا القمح . وبلغ هذا الدين حوالي ٨ مليون فرنك ، ولكن حكومة القنصلية لم تسمح إلا بدفع مبلغ يقل عن نصف هذه القيمة . وظلت الحال كذلك طوال عهد الامبراطورية ، إذ أن نابليون كان يرفض رد أى مبلغ مالم تجبره القوة على ذلك . وكان هذا التأخير في الدفع سبباً في حق الداي ، ولكنه لم يستطع إظهار ذلك الحق رسمياً حتى لا ينتقم منه نابليون . وفي سنة ١٨١٩ طالب اليهوديين بدفع مبلغ ٢٤ مليون فرنك ، ولكنهم ذكروا أنهم يقبلون مبلغ سبعة ملايين فرنك لتسوية هذه المسألة نهائياً . واعترفت الحكومة الفرنسية بهذا الدين في اتفاقية ٢٨ أكتوبر سنة ١٨١٩ ، وصوت عليها مجلس النواب يوم ٢٤ يوليو عام ١٨٢٠ مقررًا أن هذا المبلغ سيدفع من الخزانة العامة . ولكن فرنسا تناسلت حقوق الداي في اتفاقية سنة ١٨١٩ ، مما اضطر الداي إلى أن يتقدم إلى الحكومة الفرنسية طالباً توقيع الحجز على هذا المبلغ قبل خروجه من الخزانة العامة . ولكن فرنسا دفعت مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرنك ولم تحجز إلا على ٢٥٠.٠٠٠ فرنك لتسوية هذه المسألة . ورغم ذلك فإن الداي أخذ ينتظر رد مبالغه إليه ، وأخذ يشكو من بطء القرارات التي اتخذتها حكومة فرنسا البيروقراطية ، قائلاً أنه كان

يستطيع أن يرد هذا المبلغ إلى فرنسا في مدة ٢٤ ساعة ، في حالة ما إذا كان أحد رعاياه مديناً لملك فرنسا . ولم يكن الداي يفهم أى شيء من بطء هذه الاجراءات خصوصاً وأن القنصل الفرنسي كان قد أبلغه أن حكومته قد قررت حجز جزء من المبلغ لتسوية الدين الخاص به ، ولكنه لم يستلم أى مبلغ رغم ذلك الوعد ، ورغم طول الانتظار .

أما اليهوديين فإنها قد رفضا الرجوع إلى مدينة الجزائر ، مما اضطر الداي إلى أن يطلب إعادتها إليه ، وتسليمها إلى حكومة الولاية كهمجريمين . ولكن فرنسا لم تجب على الطلب مما دفع الداي إلى الكتابة إلى ملك فرنسا ، متبهاً القنصل الفرنسي بالعمل على تطويل أمد هذه المسألة ، وطالباً سجنه وتسليم اليهوديين ، ودفع مبلغ السبعة ملايين فرنك إلى خزائنه . ولكن فرنسا ادعت أن خطاب الداي كان مكتوباً بلهجة حادة ، وكتب وزير الخارجية الفرنسية إلى قنصله في الجزائر مكلفاً إياه بأن يشرح للداي أن الملك قد قرر عدم النظر في أى ادعاءات مخالفة لاتفاقية ٢٨ أكتوبر سنة ١٨١٩ والتي يعتبرها تسوية نهائية لهذه المسألة .

ظهرت إذن سوء النية الفرنسية في هذه المسألة ذلك أنها لم ترضى الداي باستدعاء قنصلها ، بل إنها عادت ورفضت الاعتراف بدينها لإي فرد سوى هذين اليهوديين ، رغم حجزها على مبلغ من الأموال الخاصة بهما . ظهرت سوء النية هذه في وقت حاول فيه داي الجزائر مساعدة الباب العالي في حربه في المورة ، ولم تنسئ فرنسا منذ عهد الثورة إحتياجها الشديد لقمح شمال افريقية ورغبتها في الحصول عليه بأبسط الطرق ، وبأرخص الأثمان . وتكاثفت عوامل إحتياج فرنسا إلى محاصيل الجزائر وموادها الأولية مع العوامل السياسية في البحر المتوسط لكي تتخذ فرنسا أسلوباً جارحاً مع باي الجزائر وفي مناسبات رسمية . ففي يوم ٣٠ أبريل سنة ١٨٢٧ ، وبمناسبة

الاحتفال بعيد الأضحى ، انتهز الداي حسين فرصة وجود القنصل الفرنسي لكي يسأله عن السبب الذي دفع بملك فرنسا وبوزارتها إلى عدم الرد عليه ، فما كان من القنصل إلا أن أجاب بأن الحكومة الفرنسية لن ترد عليه ، مما أثار الداي وجعله يدفع القنصل الفرنسي أمامه ، طالباً منه الخروج من حضرته ، وهو ما يسمى بضربة المروحة .

لقد احتملت فرنسا إهانات أكثر من هذه الإهانة في مرات متعددة ، ولكنها كانت قد صممت في هذه المرة بالذات على إستغلال هذه الحادثة لمصلحتها . وكتب القنصل الفرنسي تقريره إلى حكومته في نفس الليلة وأسرع وزير الخارجية الفرنسية بقراءة ذلك التقرير في مجلس الوزراء طالباً بإجبار الجزائر على الاعتذار حتى ولو بالقوة ، على الإهانة التي لحقت بالملك ، في شخص ممثله . وقرر مجلس الوزراء إرسال القطع البحرية أمام الجزائر للمطالبة بهذا الاعتذار . وصلت هذه القطع البحرية أمام مدينة الجزائر وطالبت بتحية العلم الفرنسي . ولكن الداي رفض . فعاد الأسطول حاملاً رعايا فرنسا في الجزائر وترك لقنصل سردينيا مهمة الاشراف على المصالح الفرنسية في الولاية . وقطعت العلاقات ولكن فرنسا لم تدفع أى مبلغ للجزائر عن مشترياتها من القمح ، وتذرعت باهانة الداي لقنصلها واحتفظت لنفسها بحق التدخل حسبما يترأى لها .

وسادت بين أعضاء الحكومة الفرنسية فكرتان ، الأولى تنلخص في فرض حصار بحرى على سواحل الجزائر ، والثانية تنسأدى بعملية إنزال جنود على الشاطئ واحتلال مدينة الجزائر نفسها . ولكن حوادث المورة جعلت الفرنسيين يفضلون البسء في فرض الحصار إلى أن ينجلي لهم الموقف الدولى فى البحر المتوسط ، خصوصاً وأنهم كانوا يرغبون فى المحافظة على التحالف الذى وصلوا

إليه مع كل من إنجلترا وروسيا ، وأن مسألة انزال الجنود فى الجزائر قد تؤثر على هذا التحالف ، وعلى موقف كل من إنجلترا والروسيا فى مسائل المضائق والبلقان وشرق البحر المتوسط .

وبقى الحصار البحرى مفروضاً على سواحل الجزائر لمدة ثلاث سنوات من ١٦ يونيو سنة ١٨٢٧ إلى ١٤ يونيو ١٨٣٠ . ولم يكن عملية هينة بالنسبة للفرنسيين ، إذ كانت متعبة ومملوءة بالمخاطر ، خصوصاً فى الفترة الأخيرة منها ، حيث استطاع الجزائريون أسر بعض رجال البحرية الفرنسية وقتلهم . وينظر الداي لعملية الحصار على أنها إعلان حرب رسمى موجه إليه أكثر من كونه مناورة بحرية للضغط عليه ، إذ أن سفن الفرنسيين كانت تعترض طريق السفن الجزائرية عند دخول الميناء مما يتنافى مع أبسط القواعد والتقاليد الموجودة بين رجال البحر فى حالة السلم . وحاول الأسطول الفرنسى تهديد الداي من وقت لآخر بإرسال أحد الضباط ملحاً فى طلب تقديم الاعتذار الرسمى ، فلم يكن من الجزائريين بعد تكرار هذه المسألة ألا أن شيعوا بقنابلهم الزورق الذى حمل آخر ضابط جاء لهذا الغرض ، وذلك عند عودته الى الأسطول .

وأخيراً فإن فرنسا قد صممت على إرسال حملتها للجزائر ، خصوصاً وأن بولينياك كان قد وصل للحكم فى ٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ وكان يرى فى عملية الحصار عملية خاسرة دون أى فائدة وكان من ناحية أخرى يريد أن يوجه انظار الشعب إلى الخارج ، ويحشد فى أن نصراً خارجياً سيساعد على الوصول إلى نتائج مواتية على مجموع الناحين ، وسيساعد فى تقوية الملكية ، بأن يجمع حول العرش كل هؤلاء الذين أنهموها ، منذ سنة ١٨١٥ ، باتباع سياسة سلبية فى العالم .

ولقد حاول بولينياك ، فى أواخر عام ١٨٢٩ ، إقامة تحالف فرنسى

مصرى ضد الجزائر ، واقترح على والى مصر ، محمد على ، أن يحتل هذه الولاية نظير مساعدة مالية وضمان حمايتها لقواته ضد تدخل أى دولة أوروبية. وأراد أن يقوم الاسطول الفرنسى بمعاونته فى تلك الحملة وأن يحصل من السلطان على إذن للقيام بها . وتمود هذه الفكرة إلى دروفى قنصل فرنسا فى الاسكندرية. ولكنها لم تنجح ، إذ أنها كانت تهدف إلى توثيق الصلة بين المسألة الجزائرية والمسألة الشرقية . وقد فطنت فرنسا إلى ذلك مما جعلها تحجم عنها ، خصوصا وأن إمتداد سلطة مصر حتى تونس كان أمراً غير مقبول من الباب العالى ومن إنجلترا ، كما أن أمر وضع قطع الاسطول الفرنسى تحت سلطة مصر كان مخاطرة واضحة . ولذلك فإن بوليناك قد صمم على القيام بهذه العملية لحساب دولته .

أما الدبلوماسية الانجليزية فإن مواقفها كانت غير ثابتة فى بداية ذلك المشروع . فنجد أن اللورد أبردين يعرض التعاون مع فرنسا ، مما كان سيؤدى بطبيعة الحال إلى حكم مشترك لإنجليزى — فرنسى فى الجزائر ، أو إلى خروج الدولتين منها بعد تأديب الباي . ولكن ولتجتون قرر أن هذه الحملة ستكون خطيرة ، وأن الاشتراك مع فرنسا فيها قد يؤدى إلى مشاكل دولية ، ولذلك فإنه قرر ترك فرنسا تعمل بمفردها . ولقد حاولت فرنسا فى آخر الأمر أن تدفع السلطان إلى إجبار باى الجزائر على تقديم الاعتذارات الرسمية لها ، وتقديم بهذا الطلب كل من قنصل فرنسا وإنجلترا سوياً . ولكن هذا الطلب كان متأخراً. إذ أن الاستعدادات كانت تقوم على قدم وساق فى فرنسا لتجهيز الحملة وإرسالها إلى الجزائر . وقرر الباب العالى إرسال طاهر باشا ، قائد الاسطول العثمانى فى موقعة نافرين ، حاملاً تعليمات خاصة إلى الجزائر ولكنه وصل متأخراً . وكانت الحملة الفرنسية فى طريقها إلى الجزائر أما الاسطول الفرنسى المحاصر لمدينة

الجزائر فإنه رفض نزول طاهر باشا وأرسله إلى طولون تحت حراسة بحرية .

تلك هى الذرائع التى ندرعت بها فرنسا للهجوم على الجزائر ، وتلك هى ما تدعيه من إتخاذها لوسائل سلمية ودبلوماسية لحل ذلك الاشكال . ويظهر منها جلياً أن تصميم فرنسا على احتلال الجزائر ، وإن كان يعود إلى بوليناك سنة ١٨٢٩ أو إلى إقامة الحصار البحرى فى سنة ١٨٢٧ ، إلا أن فكرته كانت تراود فرنسا منذ بداية القرن التاسع عشر ، ولأسباب اقتصادية وحربية استراتيجية ، حاولت هذه الدولة إخفاؤها تحت ستار خطر القرصنة أو اهانات الجزائريين للشرف وللعلم الفرنسى .

(٢) احتلال مدينة الجزائر :

اتخذت الحكومة الفرنسية قرارها الخاص باحتلال الجزائر فى شهر يناير سنة ١٨٣٠ وكان عليها أن تسرع فى تجهيز الحملة حتى تكون مستعدة فى نهاية شهر يونيو على الأكثر ، وهى أحسن الفترات للملاحة فى البحر المتوسط .

وأصدر الملك أمره بالتعبئة يوم ٧ فبراير وأعان عزمه على مهاجمة الجزائر يوم ٢ مارس فى خطاب العرش ، مدعياً أن هذه الحملة ليست إلا للانتقام من الإهانة التى لحقت بالشرف الفرنسى ، وذكر أنها ستكون لصالح المسيحية . أخذت الصحف تكرر وتلخص اتهامات فرنسا ضد الجزائر والداى وكان أهم ماورد فيها هى أن الجنود الفرنسية ستنقم لكرامة التاج ، وتخلص فرنسا والدرول المسيحية من عبودية رعاياها ، والاثاوات المفروضة عليهم ، ومن القرصنة التى تهدد سواحل للبحر المتوسط .

وسارت تجهيزات الحملة على قدم وساق . وتجمعت القوات البرية والبحرية ومعدات الحرب والذخائر والتموين على البر ، بين طولون ومرسيليا . كما تجمعت السفن الحربية وسفن النقل ومعدات الإنزال أمام الساحل . وبلغ مجموع الحملة البرية في آخر ابريل ٣٧٦٠٠ جندي و ٤٥٠٠ حصان و ٩١ قطعة مدفعية .

أعطى الملك القيادة البحرية للأدميرال دوبريه وأعطى قيادة الحملة البرية للجنرال بورمون .

وكان بعض الضباط والجنود قد خدموا في جيش نابليون وظلوا يخلعون بالإمبراطورية ، وكان بعضهم الآخر من الموالين للاراء الملكية تحت لوى الثامن عشر وشارل العاشر ، بل وكان هناك أيضا بعض الجنود الذين شاركوا في حملة بوناپرت على مصر . وتكونت الحملة بهذا الشكل لكي تساعد على تقليل الفواصل التي وجدت في الجيش الفرنسي بين الامبراطوريين والملكيين منذ سنة ١٨١٥ ، وجعل هؤلاء العسكريين يتطلعون إلى مهنتهم دون التفكير فيما آلت إليه فرنسا بعد سقوط نابليون

وتجمعت ٦٠٠ قطعة حربية يوم ٢٣ ابريل أمام طولون . كانت تشتمل على ١٠٣ قطعة حربية مقسمة إلى ثلاث فرق للعمليات ولإنزال الجند وللاحتياطي علاوة على السفن التجارية المجهزة لنقل الجند والمعدات في شكل قافلة بحرية وقد ضم هذا الاسطول سبع سفن بخارية فقط أما الباقية فكانت سفنا شراعية ، ولهذا فانه يمكننا اعتبار تلك الحملة آخر حملة استخدمت فيها قوة الشراع . وقام ولي العهد بتفتيش القوات البرية والبحرية في طولون ، ثم سافرت إلى الجزائر .

ووقعت عملية انزال الجنود إلى الساحل يوم ١٤ يونيو في الخليج الغربي من شبه جزيرة سيدى فروج على شاطئ رملي وفي مرسى محمي من الرياح . ورأى

الفرنسيون ما زعموا أن الاسبانيون قد سموه « برج الشيخ » فسلطوا عليه قنابل المدفعية وهدموه ، ولم يكن في واقع الامر إلا مأذنة مسجد سيدى فروج الذي سميت باسمه تلك المنطقة .

واستطاعت إحدى الفرق الفرنسية الثلاث تحت ستار مدفعية الاسطول . من أن تستولى على قطاع المدفعية الجزائرية المنصوبة إلى الداخل من شبه الجزيرة . ثم استمر إنزال المدفعية والمعدات في الايام التالية ، وأخذ الجنود يعملون على تحصين شبه الجزيرة ، وذلك لكي يتخذوها قاعدة عامة لهم ، تحتوي على مخازن مهماتهم ، ومستشفياتهم ، ونقطة تموينهم من الاسطول ، في أثناء العمليات الحربية.

وتبعد سيدى فروج عن مدينة الجزائر بمسافة ٢٥ كيلو مترا تقريبا ، وقد اضطر الفرنسيون إلى الاشتباك في ثلاث معارك في تلك المسافة هي الشتويلى وسيدى خالد وقلعة السلطان « سلطان قلعي » . وكانت المعركة الاولى هي أهم هذه المعارك وأشدّها وطيسا . وتولى قيادتها ابراهيم أغا ، نسيب الداي حسين على رأس ٦٠٠٠ رجل من القولوغلو والمغاربه الجزائري . وقد شارك في هذه المعركة تحت قيادته باى قسطنطينيه وباى وهران ، علاوة على قوة من رجال القبائل . ولقد حاول ابراهيم أغا فصل الميسرة الفرنسية عن بقية القوات وعن شبه جزيرة سيدى فروج ، فهجم هجوماعاما على كل الخطوط الفرنسية في صبيحة يوم ١٩ يونيو ، واشتدت الوطأة على القوات الفرنسية ، ولكن المعركة لم تنته لصالح الجزائريين .

واعتمد الجزائريون على أعمال الشجاعة وعلى الكر والفر السريع الخفيف ، أى على مرونة حركاتهم ، ولكن بنيران متفرقة ؛ اعتمدوا على بنادق أقدم من الفرنسيين . وعلى السيوف . بينما اعتمد الفرنسيون على خطوطهم التي تؤيدها

نيران المدفعية . والثبات في الخطوط إلى أن ينقضي فرسان الجزائر راجعين .
لكن يتقدموا خطوة بعد الأخرى . اعتمد الفرنسيون على خطوط نيران ثابتة .
وعلى كمية نيران أقوى من كمية نيران الجزائريين وعلى أسلحة أحدث من أسلحتهم
ووصلت أنباء استيلاء الفرنسيين على معسكر الشتوبلي إلى مدينته الجزائر
وصمم العرب على الدفاع عن مدينتهم . مما دفع الجنرال بورمون إلى أن ينتظر
وصول مدافع الحصار والامدادات والذخائر ، قبل أن يجازف بهاجمة عاصمة
الإقليم ، ووصلته هذه المعدات في ليلة ٢٥ يونيو . وفي هذه الأثناء كان الفرنسيون
قد أتموا وصل الشتوبلي بسيدي فروج بطريق حربي ، واستولوا على سيدي خالد
وكان مصطفى بن مزراج قد تولى قيادة الجند بدلا من إبراهيم أغا وهاجم صفوف
الفرنسيين وأنزل بهم خسائر فادحة .

وواصلت القوات الفرنسية زحفها صوب مدينة الجزائر يوم ٢٩ يونيو ،
وكان هدفها قلعة السلطان . ولكون القوات ضلت الطريق بسبب الضباب ،
فانحرفت يسارا صوب بوزرعا في أرض صعبة ، مما أخل بنظام الجند ، وساعد
على حدوث الهرج في الصفوف . وعلى أي حال فإن الجزائريين لم يستفيدوا من
ذلك الموقف لمهاجمة الفرنسيين ، بل تركوهم يعودون إلى المواقع التي بدأوا منها
زحفهم في الصباح .

أما قلعة السلطان فإنها كانت هي التحصينات الدفاعية الوحيدة بمدينة الجزائر
والقصة من ناحية البر ، وكانت أكثر ارتفاعا من أسوار المدينة . وكان «الخزنجي»
يدافع عن هذه القلعة مع ٨٠٠ جندي تركي و ١٢٠٠ جندي عربي ، وقد قام
الفرنسيون بحفر الخنادق للدفاع عن خطوطهم ، ثم بدأوا بضرب القلعة بالمدافع .
ودافع الجزائريون بشجاعة فائقة ، حسب شهادة الفرنسيين أنفسهم ، ولكن

نيرانهم خفت بعد ساعات ، وانتهى الأمر باشتعال النار في مخزن الذخائر ، ونسف
جزء كبير من القلعة ، مما سهل على الفرنسيين احتلالها وتحصينها ، وتهديد مدينة
الجزائر منها .

والظاهر أن الداي قد أراد أن يقاوم دخول الفرنسيين المدينة ولكن الحاله
العسكرية لم تكن لتسمح له بمقاومة طويلة الأمد ، خصوصا وأن الاسطول كان
يحاصر المدينة من البحر ، ومدفعية الجيش محسوبة على المدينة من قلعة السلطان في
أعلى الجبال في الجنوب الغربي . فأرسل الخوجا مصطفى ، وهو أحد أمراء سره ،
لمفاوضة الفرنسيين . ثم أرسله مرة ثانية مصحوبا بقنصل إنجلترا ، الذي عرض
وساطته على الفرنسيين . ولكن الفرنسيون رفضوا تلك الوساطة وأرسلوا
شروطهم لتسليم المدينة . وقد قبلها الداي يوم ٥ يوليو ووقع عليها وهي تشمل على
تسليم حصن القصبة وجميع حصون مدينة الجزائر وأبواب المدينة ، وتعهد من
القائد إلى سمو الباي بضمان حريته وكل ممتلكاته الشخصية ، وحرية الباي في ترك
المدينة مع أسرته وممتلكاته إلى أي مكان يختاره ، وفي حالة بقاءه في مدينة الجزائر
فإن القائد الفرنسي يتعهد بحمايته ، وتعيين حرس له ولاسرته ، وضمان من القائد
العام للجنود النظامية وغير النظامية بنفس الميزات والحماية ، ويتعهد القائد العام
بشرفه بأن تظل حرية إقامة الشعائر الإسلامية مكفولة ، وكذلك حرية جميع
الطوائف في التعبد ومزاولة التجارة والصناعة واحترام السيدات .

أما الانكشارية فإنها أظهرت عدم رغبتها في تسليم المدينة بغير حرب ، وكان
عداءها لموقف الداي واضحا ، وشهد به المترجم الفرنسي الذي ذهب طالبا امضاء
الداي على وثيقة تسليم المدينة . وعلى أي حال فإن الجنود الفرنسيين لم يدخلوا
المدينة في نظام ووقار ، بل أخذوا أنفسهم بالتمسك والربط . وساد الهرج ، ثم
السلب والنهب في أحياء متعددة من المدينة . وأخيرا دخل القائد الفرنسي وأقام

قيادته في القسبة بعد أن تركها الداي . واستولى الفرنسيون على الخزانة وأعلنوا أن الخزانة قد ذكر لهم بأنه لا توجد أي سجلات عن محتوياتها . ثم أبلغوا باريس أنهم قد وجدوا ما قيمته ٨٧٠٠٠٠٠ فرنك من الذهب . كان هذا يكفي بطبيعة الحال لتغطية الحملة التي بلغت ٣٠٠٠٠٠ فرنك . ولكن الجنرالات بدأوا يتهمون بعضهم ببعضاً بسرقة مبالغ من أموال الخزانة الجزائرية قبل إعلانها لباريس . أما الجنود فانهم كانوا يستخدمون أوراق السجلات في إشغال السجلات ، مما يثبت أن رجال الحملة قد وضعوا أيديهم على مبالغ من الخزانة وأن اتلاف السجلات عفوا أو عمداً ساعد على عدم إثبات قيمة تلك المبالغ .

وكانت خسائر الفرنسيين قد بلغت حتى الآن ٤٠٠ قتيل و ٩٠٠ جريح وكان بين القتلى ابن الجنرال بورمون نفسه . أما الداي حسين فانه ترك الجزائر إلى نائلي مصحوباً بخدمه وأفراد أسرته وماخف حمله وغلائمه من الممتلكات الشخصية .

وصلت أنباء الاستيلاء على مدينة الجزائر إلى باريس في أواخر أيام ملكية شارل العاشر فأنعم برتبة المارشال على بورمون . ولم يتهج بذلك إلا جنوب فرنسا الذي كانت له علاقات مستمرة مع شمال أفريقية ، أما الرأي العام فقد قابلها بوجوم تام فذكرت الصحف أنهم قد انتصروا في الجزائر ولكنهم خسروا الدستور ، إذ أن القوانين السارية تمنع إعلان الحرب دون أن يوافق البرلمان على الميزانية اللازمة . أدانت هذه الصحف الوزراء الذين ينفقون أموال الشعب دون إذن منه ومن ممثليه : إن الانتصار هو للملك وللجيش وفرنسا ، أما الوزراء فهم مذنبون ويجب على البرلمان اتهامهم ومحاكمتهم . وليأخذ كل ما يستحقه . الفخر للجنود والعقاب للوزراء . وذهب الملك لحضور حفلة جناز في نوتردام ، ولكن كان صامتا وحزيناً ، إلا من بعض هتافات القوم المأجورين لهذا الغرض ، مما

أثر في نفس الملك . وعلى أي حال فإن احتلال مدينة الجزائر قد أعطى لفرنسا ولسياساتها التوسعية والاستعمارية قاعدة قوية في البحر المتوسط ، مما جعلها متفوقة في الحوض الغربي من ذلك البحر ، وجعلها تستطيع أيضاً أن تهدد جبل طارق ومالطة إن أرادت . وأخيراً فإن ذلك الاحتلال كان أول خطوة في سبيل إنشاء الامبراطورية الفرنسية في افريقية .

كانت فرنسا تجتاز فترة عصيبة في تاريخها عند احتلالها لمدينة الجزائر ، إذ أن أنباء ذلك الاحتلال قد وصلت يوم ٩ يوليو ولم يفته ذلك الشهر إلا وكانت قد تخلعت من حكم ملكها . لم تكن هناك إلا أقلية من الفرنسيين الذين يرغبون في ضم الجزائر إلى فرنسا . أما الحكومة فكانت منقسمة على نفسها ، وكان ولي العهد نفسه يعارض في حرب الجزائر ، وبدأت المعارضة بمهاجمة مشروع الحملة ولكنها عادت وطالبت باستمرار احتلال الجزائر والاحتفاظ بها كقاعدة تجارية وحربية تسمح لفرنسا بفرض سيطرتها على الحوض الغربي للبحر المتوسط ، خصوصاً وأن روسيا كانت توافق على ذلك ، إما انجلترا فانها كانت تشكو دون أن تعارض .

لم تكن الحكومة الفرنسية قد ربطت نفسها بأي ارتباط فيما يخص الجزائر واحتفظت لنفسها بحرية العمل .

وكان أولى أعمال بورمون بعد احتلاله لمدينة الجزائر هو نزع سلاح الجنود غير النظاميين . ثم أرسل رجال الانكشارية غير المتزوجين إلى أزمير وسمح للمتزوجين بالبقاء . ولكنه عاد واعتقد أن الأتراك يحكون المؤامرات ضد الفرنسيين فأمر بإبعاد بقية الانكشارية فوراً . ونفذ هذا الأمر بشكل وحشي ، رغم أنهم كانوا الفئة الأقل خطراً من بين الأتراك . اختفى بذلك آخر مظهر من

مظاهر الحكم التركي في الجزائر بعد أن قام الجنود الفرنسيون باتلاف السجلات .
لم يكن من السهل الحصول على بيانات خاصة بملكية الاراضي أو بالدخل العام .
وكان ذلك في صالح أصحاب النفوس الضعيفة ممن يتمتعون بالسلطة أو المقربين
إليهم . أما الجنود فانهم بدأوا يعيشون بين أفراد شعب لا يعرفونه ولا يستطيعون
التفاهم معه بسهولة . وساعد هذا الاختلاف الكبير عن المعيشة في الشككات على
إختلال الضبط والربط ، وعلى إنتشار الفساد والسلب والنهب ، مما جعل مدينة
الجزائر في حالة يرثى لها .

لم يكن بورمون يعرف حقيقة الحال في الجزائر . واعتقد أن احتلاله لمدينة
الجزائر سيجعله يسيطر على كل القطر في مدة أسبوعين وبدون مقاومة . بل أنه
اعتقد أن في إمكانه سحب إحدى فرق الجيش الثلاث الموجودة تحت قيادته .

وقد حاول شراء مصطفى بن مزارج وتعيينه لإدارة الولاية بتبنيته في متصرفية
تتبرى طالبا منه إعلان ولائه لملك فرنسا ، والتعهد بدفع الجزية إليه . ولكن
هذه المحاولة فشلت مثل محاولة شراء باي وهران الذي ثارت ضده الأهالي واتهمته
بمهادنة الفرنسيين . وأخيرا نجد أن بورمون قد اضطر الى ارسال قواته لاحتلال
المرسى الكبير وهران . وأرسل حملة أخرى استولت على عنابة ، الميناء البحري
لقسنطينة . وأعتقد بأن هذا الاحتلال سيجبر قسنطينة على التسليم ، ولكنه
أخطأ في تقديره ، إذ أن الأهالي في الداخل كانوا مصممين على مقاومة الاحتلال
الفرنسي رغم أن السلطات التركية في المدن الساحلية لم تكن قد أبدت كثيرا من
المقاومة . وشعرت السلطات الفرنسية أخيرا بأن عليها فتح جميع مدن الولاية
الواحدة بعد الأخرى ، وأن تنزعها من أيدي أبناءها من العرب أو من رجال
القبائل .

وكشفت الحملة التي أرسلها الفرنسيون الى بليدا حقيقة الموقف بجلاء أمام
المحتلين . أراد بورمون أن يظهر أن في استطاعة القوات الفرنسية أن تتبععد عن
الساحل دون التعرض لخطر . ورغم تحذيره من سوء عاقبة تلك المغامرة ، فانه
صمم على ارسال حملة الى بليدا التي تقع عند سفح الأطلس على بعد ٤٨ كيلو مترا
جنوب مدينة الجزائر ، وفي إقليم يسكنه رجال القبائل . وصل الطابور سالما إلى
بليدا ولكن رجال القبائل هاجموا عنده عودته ، وأنزلوا به خسائر فادحة .
وكشفت هذه الهزيمة الساحقة ، مع ما تلاها من إخلاء عنابة وهران بعد إحتلال
لم يدم إلا بضعة أيام ، عن أن الفرنسيين ليسوا سادة الموقف . شعر الفرنسيون
بأن تحطيم الحكم التركي في الجزائر لن يسهل عليهم السيطرة على الولاية في شيء .
وكانت فرنسا قد استولت على مدينة الجزائر وكان عليها أن تستمر في الحرب
الأفريقية .

ووصلت أنباء ثورة سنة ١٨٣٠ في فرنسا إلى مدينة الجزائر يوم ١١ أغسطس .
وصمم لوى فيليب على إبقاء جنده على الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط ،
وأرسل إليها كل أبنائه لقيادة الجند . فزى الدوق دورليان ودوق دي نيمور
وأمر جرانفيل ودوق دومال يلعبون دوراً واضحاً في تاريخ الاحتلال الفرنسي
للجزائر . قام لوى فيليب بتلك المهمة دون أن يحظى بتأييد البرلمان الكامل ،
ودون أن يساعد وزراءه وسفراءه مساعدة مخصصة ، وفي وقت عزلة فرنسا
في أوروبا .

(٣) الانفاق مع عبد القادر :

لم يكن من السهل على فرنسا عند احتلالها لمدينة الجزائر أن تفرض نفوذها
على داخلية البلاد وخصوصا مقاطعتي وهران وقسنطينة . فاكثفت فرنسا في تلك

الفترة باحتلال النقاط الساحلية وحاولت العثور على شيوخ ورؤساء من العرب يعترفون لها بالسيادة على تلك الافاليم الداخلية . ولكنها فشلت في ذلك نتيجة لمعارضة الجزائريين في توغل النفوذ الفرنسي داخل بلادهم ، وتصميمهم على مقاومته بقوة السلاح . احتلت فرنسا مدينة وهران ولكن داخلية البلاد أخذت في مقاومتها مستندة في ذلك إلى سلطان مراکش قارة ، وإلى قواها الشعبية قبل كل شيء . ولقد ساعدت الظروف السائدة في ذلك الوقت على ظهور شخصية من أقوى الشخصيات التي ظهرت في شمال أفريقيا في العصر الحديث ، إلا وهي شخصية الامير عبد القادر الذي قاد حركة المقاومة ضد الفرنسيين ، وأصبح أكبر عدو لهم في غزوهم للجزائر . أما قسطنطينة فانها ستقاوم الفرنسيين إلى أن يقع احتلالها في عام ١٨٣٧ .

حاول اهالي غرب الجزائر الاستناد إلى سلطان المغرب في مقاومتهم للتوغل الفرنسي في بلادهم ، ولكنهم رأوا أن الضغط الفرنسي على مراکش من ناحية ، والحالة السائدة فيها في تلك الفترة من ناحية أخرى يقللان من أهمية المعونة التي تستطيع بها مراکش أسداقها لهم . فكان أن وقع اختيارهم على الامير عبد القادر لقيادة صفوفهم في حربهم ضد الفرنسيين .

والامير عبد القادر هو بن الشريف محي الدين شيخ الطريقة القادرية والمنتسب إلى الاشراف من سلالة هاشم . كان الاب يميل إلى سلطان المغرب العلوي أكثر من ميله إلى سلطان دولة آل عثمان ، وذهب إلى الحج في عام ١٨٢٧ مصطحباً معه ابنه عبد القادر ، الذي أعجب بكل ما قام به محمد علي في مصر .

وما أن عاد إلى الجزائر حتى أنى الفرنسيون واحتلوا مدينة وهران . وقد

حاول الجزائريون تحرير تلك المدينة ولكنهم فشلوا بعد محاصرتهم لها مرتين . فطلبوا إلى الشريف محي الدين قيادة صفوفهم في سنة ١٨٣٢ ، ولكنها رفضت نظراً لكبر سنه وأشار عليهم بالالتفاف حول ابنه عبد القادر ، وهكذا بايعت القبائل الهاشمية عبد القادر أميراً عليها ، ولم يكن له من العمر إلا أربع وعشرين عاماً . فاحتل بيت بك مدينة معسكر السابق وأخذ في تنظيم صفوف الجزائريين .

وأرسل عبد القادر خلفاءه لإدارة شئون القبائل ، وأتخذ لنفسه لقب أمير المؤمنين أو خليفة سلطان مراکش . وقد أرسل الهدايا إلى مولاي عبد الرحمن وخطب الصلاة باسمه . وأخذ الفرنسيون يراقبون إزدياد نفوذ عبد القادر دون أن يقدرُوا على التدخل ضده إذ أن القوه كانت تعوزهم في السنوات التالية لاحتلال مدينة الجزائر ، وكان توغلهم في الداخل واشتباكهم في حرب ضد العرب يعتبر مغامرة غير مأمونة العواقب . ولكن الفرنسيون حاولوا وقف زحف قوات العرب ضد وهران ، خصوصاً بعد استلام الجنرال ديمشيل قيادة القوات الفرنسية في تلك المدينة في أواخر إبريل سنة ١٨٣٣ . رأى ذلك القائد الخطر المحدق بمدينة نتيجة لزحف قبيلة الغربه نحوها ، فخرج بقواته وأنزل بأهلها خسائر فادحة ثم احتل مستغانم وأشتبك مع قوات عبد القادر في موقعة تامزوار . ولكن عبد القادر كان قد نجح في الإستيلاء على تلمسان وشعر الفرنسيون بأنهم محاصرين في مدينة وهران وأن نفوذ عبد القادر يزداد مع مرور الايام . وساءت الحالة في تلك المدينة بعد أن منع عبد القادر الأهالي العرب من التماس تجارياً معها ، وكان هذا الحصار التجاري سبباً في أن قرر الجنرال الفرنسي التفاوض معه ، هادفاً كسب الوقت ، وتخفيف الازمة الاقتصادية السائدة في مدينته ، مدعياً أن هدفه هو السلم الدائم مع عبد القادر .

وبدأت المفاوضات بين مندوب عبد القادر وممثلي الفرنسيين في وهران بسبب طلب تسليم الاسرى الموجودين في أيدي العرب . وكانت وزارة الحربية الفرنسية قد أبلغت الجنرال ديميشيل عن الشروط التي ترغب في الوصول إليها في الاتفاقية مع عبد القادر ، ونصت على أنه يمكن معاملته على أنه باى تمتد سلطته على كل القبائل والمناطق الخاضعة له ، بشرط اعترافه بالسيادة الفرنسية وتعهد بعدم القيام باى عمل يضر بالمصالح الفرنسية ، واعترافه بالولاء للملك فرنسا ودفعه الجزية سنوية وتعهد بعدم شراء أسلحة أو ذخائر إلا من فرنسا ، وأخيراً بتسليمه الاسرى الفرنسيين الموجودين اديه . ولكن هذه الشروط وصلت الى وهران بعد توقيع معاهدة ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٤ مع مندوب عبد القادر . ولم يشر أى نص في تلك المعاهدة إلى السيادة الفرنسية بطريق مباشر أو غير مباشر ، كما أنها لم تحدد أى حد للمناطق الخاضعة لسلطة عبد القادر ولم تذكر مسألة الجزية . بل أننا نجد على العكس من ذلك أن هذه المعاهدة قد اعترفت رسمياً باستقلال الامير إذ أنه قد فاض الجنرال ديميشيل ، ولكنه احتفظ لنفسه بحق التصديق على المعاهدة ، مثله في ذلك مثل ملك فرنسا ، كما أن المعاهدة قد نصت على تبادل التمثيل القنصلي وتبادل تسليم المجرمين .

وقد أبلغ الجنرال ديميشيل حكومة باريس أن التوقيع على هذه المعاهدة يعتبر نصراً دبلوماسياً لفرنسا ، أما وزير الحربية فإنه أدعى بأنه يمكن اعتبارها كخطوة أولى ، وأما الملك فإنه قد صدق عليها . وسرعان ما ظهرت نية فرنسا وعملها على خلق مشا كل جديدة مع عبد القادر ، تمهيداً لمهاجمته بعد أن يتم استعدادها العسكرى ، وتسمح لها الظروف المحلية بذلك . وكانت فرنسا قد اعترفت بان تجارة الحبوب هي احتكار لعبد القادر ، وبأنه ليس لها الحق في شراء أى

كميات منها إلا عن طريقه ، وذلك في اتفاقية خاصة ملحقة بالمعاهدة . وكان عبد القادر قد صمم على عدم قبوله للمعاهدة ما لم تعترف فرنسا بحقه في احتكار تجارة الحبوب ، وتعهد بعدم شراء أية كمية منها إلا عن طريقه هو . ثم قبل أن يوقع الجنرال الفرنسي على اتفاقية خاصة بذلك ، قبل أن يقوم هو بالتوقيع على المعاهدة . ولكن فرنسا عادت وأدعت أن هذه الاتفاقية تتنافى مع شروط المعاهدة الودية ، ثم أنكرت معرفتها لمحتويات تلك الاتفاقية ، بدعوى أنها مكتوبة باللغة العربية .

ولقد أصر الجنرال ديميشيل على أن مصلحة فرنسا تتلخص في استمرار السلم والعلاقات الودية مع عبد القادر ، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك فأرسل إلى الامير الجزائري بعض الاسلحة والذخائر ، مما سمح له بالتفوق على رجال القبائل وبالاتصار عليهم في موقعة قرب تلسان في يوم ١٢ يوليو سنة ١٨٣٤ . كان لهذه الموقعة أكبر الأثر في بسط نفوذ عبد القادر على غرب الجزائر ، خصوصاً بعد توقيعها على المعاهدة مع فرنسا . وأصبح عبد القادر هو السيد الفعلي والشرعى لكل غرب الجزائر ما عدا وهران ومستغانم وقلعة تلسان . ولقد حاول إخضاع القبائل المحيطة بمدينة الجزائر أيضاً ، ولكن القائد العام أبلغه أن هذا العمل سيسى إلى علاقته مع فرنسا . وكان الجنرال ديميشيل يرغب في مساعدة عبد القادر على بسط نفوذه على كل الأقليم الداخلى من الجزائر ، بما في ذلك مدينة قسنطينة ، عاملاً بذلك على القضاء على نفوذ الأتراك والقولوغلو ، وهادفاً إلى إقامة سلم مع عبد القادر يعترف للفرنسيين باستيلائهم على المناطق الساحلية ، ويسمح لهم بتثبيت أقدامهم فيها . كانت هذه الخطة تسمح لفرنسا بالاقتصاد في نفقاتها وفي جنودها في الجزائر ، وتهدف إلى إنهالك قوى كل من الشيوخ المحليين وعبد القادر ، إلى أن تغير فرنسا سياستها من جديد . ولكن الحكومة الفرنسية

خشيت من نشوء حركة عربية توحد قوى الشعب وتسير به إلى محاربة الفرنسيين أنفسهم ، واستندت في ذلك إلى أن عبد القادر لم يعترف بالسيادة الفرنسية ولم يعامل ممثلها إلا معاملة الند للند ، مما ينبئ بأزدياد نفوذه وتكوينه لسلطنة عربية في الجزائر ستكون أكبر خطر يواجه الفرنسيين هناك .

وكانت أغلبية مجلس النواب الفرنسي قد سلبت بفكرة استمرار احتلال الجزائر دون أن تقتنع بها وظهر هذا واضحاً في خطاب النواب المطالبين بتحديد النفقات الخاصة بالاحتلال بل وتحديد عدد القوات الفرنسية الموجودة هناك وتخفيضها . ولكن جيزو كان يؤيد استمرار إحتلال الجزائر ، وضرورة ذلك الاحتلال لفرنسا من الناحية المعنوية ، ومن ناحية محافظتها على مكانتها في البحر المتوسط . وزادت الحكومة عدد جنودها هناك إلى ٤٢٠٠٠ ثم إلى ٤٨٠٠٠ في عامي ١٨٣٧ و ١٨٣٨ ، ولكن هذه الزيادة العددية لم تكن كبيرة القيمة ، نظراً لعدم تمرن الجنود على الحرب الأفريقية ، ولعدم توافق التسليح والتجهيز مع طبيعة تلك البلاد . وكانت فرنسا قد سحبت قوات الفرق الأجنبية من الجزائر ، وأرسلت بهم إلى أسبانيا سنة ١٨٣٥ ، وكانت لا تستخدم الكثير من مدافع الجبال والفرسان رغم شدة الحاجة إليها ، وأصرت على استخدام العربات في النقل رغم عدم وجود الطرق ، وضرورة استخدام البغال ودواب الحمل . وعلى أي حال فإن القوات الفرنسية ظلت شبه محاصرة في وهران ومدينة الجزائر وبجاية وعنابة .

وأراد عبد القادر أن يوحد كل القطر الجزائري تحت سيادته ويحد من توغل الفرنسيين في الداخل ، وأراد أن يمسد نفوذه بشكل لا يسمح لأعدائه بالابتعاد كثير عن المدن الساحلية ، فحاول أن يدخل تيرى في نطاق دولته . ولكن السلطات الفرنسية عارضت في ذلك . ثم عاد وطلب إلى القاسم العام أن يرسل

إليه آلات صك العملة القديمة حتى يستطيع إصدار عملة جزائرية ، فخاف الفرنسيون من نياته وهددوه بقطع العلاقات معه . فما كان منه إلا انتهن فرصة قيام رجال الطريقة الدرقاوية بثورة دينيسية ، وهاجم واحتل مليانا وميديا وأصبحت خطوطه قريبة من مدينة الجزائر رغم أنف الفرنسيين ، الذين رضخوا للأمر الواقع على كره منهم .

ولقد عمل القائد الفرنسي الجديد في مدينة وهران على تجميع بعض شيوخ الأهالي القاطنين حول المدينة ، مستعملاً في ذلك التهيب وشره الذم ، وذلك لاستغلالهم في الحرب ضد عبد القادر . فعقد معهم بعض الاتفاقات الخاصة بالخدمة في صفوف الفرنسيين وتقديم المؤن والرجال نظير المرتبات والحماية الفرنسية . فما أن سمع الأمير بذلك حتى طلب إلى هذه القبائل أن تأتى صوب الجنوب . وكان عبد القادر يهدف إلى قطع الصلة بين الفرنسيين وبعض الأهالي ويمنع عن الفرنسيين كل عون يحصلون عليه من الأهالي ، ويؤمن على دولته بأقامة منطقة محرمة خالية من السكان بينه وبينهم . ولكن الفرنسيين أغروا الرؤساء المحليين على عدم إطاعة عبد القادر . وعقدوا معهم معاهدة التينة ، يوم ١٦ يونيو سنة ١٨٣٥ التي وضعتهم تحت السيادة الفرنسية . فما كان من عبد القادر إلا أن رفض الاعتراف بصحة تلك الاتفاقية ، دافعاً بأنه ليس من حق مسيحي أن يولى أمر المسلمين ، ثم زحف بقواته وأنزل بقوات الفرنسيين هزيمة ساحقة يوم ٢٨ في مقته ، حيث قتل منهم ٢٠٠ وجرح ٣٠٠ واستولى على معدات حربية كثيرة . واضطرت فرنسا إلى أن تغير قائدها في وهران ، وحاكمها العام في مدينة الجزائر . واختارت الماريشال كلوزيل مرة ثانية لذلك المنصب الأخير .

وأراد كلوزيل أن يقضى على قوة عبد القادر العسكرية وحكومته ، وأن يخلق مركز مقاومة له في تلمسان ، ثم يحتل مصب تافنا لكي يمنع وصول الأسلحة

والذخائر الآتية من جبل طارق وماطه من الوصول إليه . فجمع ١١٠٠٠ جندي في شهر نوفمبر سنة ١٨٣٥ في مدينة وهران واستلم قيادتها شخصياً وقرر السير إلى مدينة معسكر عاصمة عبد القادر واحتلالها وتعيين بك موالى لفرنسا عليها . ولكن الأمير ترك عاصمته بمجرد اقتراب الفرنسيين منها ، أخذها معه كل الأهالي ومدمرا إياها حتى لا يستفيد منها الأعداء . دخل الفرنسيون مدينة معسكر فوجدوها مهجورة محروقة ، وزاد هطول الأمطار ، مما اضطرهم إلى الجلاء عنها بعد ثمان وأربعين ساعة . وما أن خرج منها الفرنسيون حتى عاد إليها العرب . كان هذا فشلاً واضحاً للمباريшал . فأراد محسوه بذهابه إلى مدينة تلمسان حيث ساعده مصطفى بن اسماعيل على دخولها ، وذلك بإعلان ولاءه لفرنسا وقبوله خدمتها مع جنوده من القبولوغلو . ولكن كلوزيل فرض على المدينة جزية خاصة وأساء الفرنسيون في طريقه جمعها من الأهالي . وأخيراً فان كلوزيل قد ادعى بأنه قضى على قوة عبد القادر . ولكن نجم الأمير كان لا يزال صاعدا ولم تمض أيام قلائل حتى جاءت أنباء هزيمته للقوات الفرنسية في سيدي يعقوب ، حيث قتل منهم أربعين وجرح ٣٠ ومن بينهم قائد حامية وهران نفسها .

كان وصول تيير إلى الحكم في فبراير سنة ١٨٣٦ يساعد على اتخاذ سياسة نشطة في الجزائر . ولما كان يخشى من تدخل حكومة مراكش أو الدولة العثمانية ومساعدتها للجزائريين ، فانه أرسل إنذاراً لسلطان المغرب الأقصى ، وبعض قطع الاسطول إلى تونس للقيام بمظاهرة بحرية تعزز مطالبته . وقررت الحكومة إرسال الجنرال بوجو على رأس الامدادات إلى مدينة وهران . وكان ذلك أول اتصال له بحرب الجزائر وبالاستعمار الفرنسي في الجزائر .

وكلفت الحكومة الفرنسية الجنرال بوجو بفك حصار معسكر تافنا وإقامة المواصلات بينه وبين تلمسان ، فاصطدمت القوات الفرنسية مع قوات الجزائر

لأول مرة في الأراضي السهلة ، وأتمت بانتصار الفرنسيين يوم ٦ يوليو سنة ١٨٣٦ . ولقد عاد بوجو إلى فرنسا بعد فتحه للطريق الموصل إلى تلمسان ، ولكن الحال لم يتغير في قليل أو كثير ، إذ أن الفرنسيون ظلوا محاصرين في المدن الساحلية ، أما عبد القادر فكان لا يزال سيدا لبقية الإقليم .

ثم ماد بوجو إلى الجزائر في إبريل ١٨٣٧ ولم يكن يخضع للحاكم العام في مدينة الجزائر إلا خضوعاً اسمياً ، إذ أنه كان على اتصال دائم مع وزارة الحربية في باريس ، مما سهل قيام الفوضى في إدارة الإقليم ودخل بوجو في مفاوضات مع مندوب عبد القادر وطلب إليه الاعتراف بالسيادة الفرنسية ، وشرح له المناطق التي ستكون تحت سيادته هو . ولكن عبد القادر رفض هذه الشروط مما اضطر بوجو إلى أن يعرض مقاطعة تيير عليه . وقد انتهت هذه المفاوضات بتوقيع معاهدة تافنا يوم ٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ وهي المعاهدة التي تركت لفرنسا مدن الجزائر ووهران ومستغانم ومزاجران ومنطقتي الساحل وتهيها قرب مدينة الجزائر . أما بقية الإقليم فقد ظل في أيدي الأمير واعترفت فرنسا بسلطته على تافنا وتلمسان وتيير .

اعترفت فرنسا مرة ثانية باستقلال الأمير وذلك بتوقيعها على معاهدة تافنا التي نصت صراحة على تبادل الممثلين والمندوبين بين الطرفين ، أما تعليمات الحكومة الفرنسية إلى بوجو ، وهي التعليمات القاضية بإرسال ودائع وبدفع جزية سنوية فانها لم تنفذ ولم يتفق عليها . وتمتاز هذه المعاهدة بإثبات سوء نية الحكومة الفرنسية ومثلها ورغبتها في ترك الباب مفتوحاً للطعن في هذه المعاهدة من جديد والمطالبة بما لم يستطيعوا الوصول إليه عن طريقها ، ذلك أن النص الفرنسي لهذه المعاهدة قد اعترف بسيادة فرنسا على الجزائر أما النص العربي فلم يذكر إلا أن « أمير المؤمنين يعرف أن السلطان كبير » وأمر المؤمنين هو عبد القادر والسلطان

هنا هو ملك فرنسا . وعلى أى حال فإن مسألة عدم المطابقة بين المعاهدات وترجمتها شائع في المجال الاستعماري ، وقصد به أملاء شروط على الزعماء الوطنيين في اتفاقيات لم يعرفوا محتوياتها . واعترفت هذه المعاهدة بسيادة الأمير عبد القادر على ثلثي الجزائر ، ولكن الظروف السائدة في الجزائر ونيات الحكومة الفرنسية وتعليمات الملك السرية كانت هي التي تسببت في توقيعها . كانت فرنسا ترغب في أن تنصرف بحرية في شرق الجزائر ، خصوصاً بعد الهزيمة التي لحقت بقواتها في قسطنطينة . ولم تكن هذه الفرصة تسمح بالتحدث عن غزو كل الجزائر أو عن إجبار الأهالي على الاعتراف بالسيادة الفرنسية . فوافقت فرنسا على التوقيع على معاهدة نافنا حتى تأمن جانب عبد القادر في الغرب ، إلى أن يتم لها الاستيلاء على قسطنطينة في الشرق ؛ خصوصاً وأن هذه العملية كانت شاقة وطلبت من فرنسا أن تضمن إيقاف الحرب في مقاطعة وهران . أما الأمير فانه استغل هذه المعاهدة لكي يعمل على تثبيت أركان الحكومة الجزائرية التي كان يبنها ، ولم يكن لدى عبد القادر إلا عامين ونصف عام (٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ - ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٩) لكي يظهر فيها قدرته على خلق تلك الدولة ، وعلى تكوين جيش نظامي ، وعلى بسط سلطته وتحطيم أعدائه ، وتوحيد صفوف الأهالي وقيادتهم ضد الغزاة الأجانب . ولقد نجح الأمير الجزائري فيما قام به من تنظيم رغم قصر مدة السلم ورغم صعوبة العقبات التي اعترضته .

(٤) الاستيلاء على قسطنطينة :

أرسل كلوزيل أحد ياروانه في يوليو سنة ١٨٣٦ إلى تيير حاملاً مشروعاً خاصاً بتوسيع المنطقة المحتلة ، وإرسال حملة للاستيلاء على قسطنطينة . وقد وافق تيير على مشروع الحاكم العام وأظهر استعداداً لتحويله بسخاء وإرسال كل ما يطلبه

من امدادات ومعدات . كان كلوزيل يهدف إلى الاستيلاء على بقية الاقليم الجزائري وذلك عن طريق إرسال حملات عسكرية في المقاطعات الداخلية ، تحتل المدن الكبيرة في الاقليم بشكل دائم ، وتترك فيها حاميات عسكرية ، وتقيم المعسكرات والمواقع المحصنة في قلب كل مقاطعة وفي النقاط العسكرية التي يجب استمرار احتلالها . كان الفرنسيون يحتلون عنابة منذ سنة ١٨٣٢ احتلالاً عسكرياً ، ولكن كلوزيل فكر في إحياء مشروع سنة ١٨٣٠ لفرض الحماية الفرنسية على قسطنطينة بشكل آخر ، وأراد أن يستغل في هذه الحركة من يسمي يوسف الموالى له فحينئذ ييكاً لتلك المقاطعة . وكان هذا الرجل يأمل في أن يصل إلى حكم قسطنطينة تحت السيادة الفرنسية ، بل ويأمل أيضاً في أن يتولى أمور تونس . كانت له قوة من المقاتلين الأجورين بموسيقاهم وأعلامهم تحت قيادة أحد زملائه من الإيطاليين القاطنين في شمال إفريقية . وقد وجه كلوزيل إلى أن يعمل لحسابه الشخصي ، مستغلاً في ذلك جميع الفرص المفيدة للمصالح الفرنسية . وعمل يوسف على تكوين جماعة من الموالين له في قسطنطينة حتى يضعف بهم نفوذ أحمد باشا حاكم تلك المقاطعة المستقل ، وطلب إلى رؤساء القبائل أن يحضروا ويقدموا فروض الولاء له ، وعمل على مهاجمة من يرفض منهم . ولقد نجح في شراء أحد مشايخ الحناشنة الدينين ، ولكن شعور الأهالي كان معادياً له ولمشروعاته . وعمل الأخير في إرسال الحملة الفرنسية إلى قسطنطينة على ضياع مجهودات يوسف وتجهيزاته ، وسمح لأحمد باشا بالخروج من قسطنطينة وإثارة القبائل والأهالي ضد الفرنسيين ولقد وصلت قوات أحمد باشا إلى مشارف عنابة نفسها مما ساعد الأهالي على إعلان تأييدهم لحاكم قسطنطينة الوطني والانضمام في حركة الجهاد ضد الفرنسيين .

وبرجع السبب الرئيسي في هزيمة الفرنسيين في حقيقة الأمر إلى إصرار كلوزيل على إرسال حملة إلى قسطنطينة دون أن يكون له من الوسائل ما يكفي لتجهيزها

والقيام بهذا العمل في فصل متأخر من السنة . عمل خياله واحتياجه إلى احتلال تلك المدينة على أن يتصور الاحلام على أنها حقائق ودون أن يرى المصاعب التي تقترض طريقه . وأن دراسة تلك الحملة لتظهر الاهمال في اعدادها رغم صعوبة المشروع ودقته . فقد ظهر منذ بدايتها حتى نهايتها وفي مرات متعددة أنه لم يكن هناك من ينفذ واجباته ، إذ أن القائد العام كانت تعوزه دقة الحكم على الامور ، وأما النظام وحسن الضبط والربط فكانت تعوز عدداً من الضباط وكثيراً من الجنود .

وتعتبر حملة قسطنطينة الاولى أحلك صفحة في تاريخ غزو فرنسا للجزائر . وكانت هذه الحملة تتألف من ٧٤٠٠ مقاتل و ١٣٠٠ حصان ، ولكنها لم تزود بالبالغ اللازمة ، وكانت مدفعتها وذخيرتها محدودة . وكان على هذه الحملة أن تسير في أرض لا تعرفها ، وأن تقاسى من المناخ في ذلك الفصل من السنة ومن الامراض وبعد الطريق والجوع والسياسة الخرقاء . وعملت قساوة الجو والامراض فعلها بين صفوف تلك القوة حتى قبل ان تبدأ في تحركها . بدأت الحملة سيرها ولم تلق في طريقها مقاومة عنيفة من الجزائريين ، ولكن الامطار لم تقطع عن الهطول مما أفسد الطرق وملا الوديان بالمياه وأتعب الجند والخيول . لم يجد الجند الحطب اللازم ليقاد النار والتدفئة وأخذ الثلج في السقوط . ومات بعض الجند وأنهمكت قوى الباقين دون أن يلتحموا مع الجزائريين ، وما أن وصلوا أمام قسطنطينة حتى استقبلتهم مدفعية المدينة بقذائفها . ويعتبر موقع قسطنطينة موقعا فريداً إذ أنها مبنية على قمة صخرية يحيط بها من ثلاث جهات واد ضيق عمقه يتراوح بين ٦٠ و ٣٠ متراً ، ولا يمكن الاقتراب منها إلا من الناحية الغربية . وكان من الاصول ألا يقوم الفرنسيون بمحاصرة المدينة نظراً لعدم كفاية مدفعاتهم وذخيرتهم وحالة جنودهم . ولكن القائد صمم على مهاجمتها وضرب باب القنطرة

بقذائف مدفعية ، وسرعان ما رأى فشل مجهوده فصمم على الانسحاب من أمام المدينة . أما الجزائريون فانهم قد هجموا على الفرنسيين المتقهقرين وأنزلوا بهم خسائر فادحة . وعادت القوات الفرنسية إلى عنابة في أول ديسمبر في حالة تشبه تقهقر قوات نابليون من روسيا .

اضطرت فرنسا أمام تلك الهزيمة إلى أن توجج يوسف وتستدعي كلوزيل من الجزائر . ولكن أنصار التوسع الاستعماري لم يتوانوا عن تقديم طلباتهم والاصرار عليها . فوجد الجنرال يوجو ينادى بأنه لا يمكن إتخاذ أنصاف حلول ، ويدعى أن التساهل والتسامح والعدالة لا يمكن أن توجد إلا في زمن السلم . وأن على فرنسا أن تختار بين السلم وبين الحرب مع كل ما يترتب عليها من نتائج . وإذا كانت فرنسا لا تقبل الانسحاب فعليها أن تنظم النصر . ولكي تصل فرنسا إلى نتيجة حسنة يجب عليها أن تنظر إلى حملة قسطنطينة ، لا على أنها حدث قائم بذاته ، بل على أنها جزء من خطة عامة . وطالب بوجو بعدم أضعاف القوات الموجودة في عنابة أو في مدينة الجزائر بسبب تجهيز تلك الحملة ، ونادى بأن يظهر الفرنسيون قوتهم للعرب في كل مكان وفي نفس الوقت . وحذر القائمين بأن ٢٠ أو ٣٠ ألف جندي يستطيعون القيام بهذه المهمة ، وطالب أعداد ٥٠ ألف مقاتل والحقيقة أن فكرة الجنرال بوجو كانت تعضيدا لموقف الماريشال كلوزيل ودفاعاً عن هزيمة القوات الفرنسية أمام قسطنطينة ومطالبة بارسال الوسائل اللازمة لإتمام غزو الجزائر .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن تستطيع أن تقوم في غدوة الهزيمة بهجوم ثان على قسطنطينة وكانت تحتاج إلى تحين الفرصة والعشور على الذرائع التي تتذرع بها أمام الرأي العام . وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من قيام تحالف بين أحمد باشا في قسطنطينة والامير عبد القادر في الغرب . فعملت على التفريق بينهما حتى

أخذ الواحد بعد الآخر . وأخيراً فان فرنسا كانت تخشى من تدخل الدولة العثمانية لمساعدة أحمد باشا عن طريق تونس فكان عليها أن تترتب حتى تستطيع أن تعد ضربتها الجديدة .

عملت فرنسا على المفاوضة مع عبد القادر في المغرب ومع أحمد باشا في الشرق . وانتهت المفاوضات الأولى إلى عقد معاهدة تافنا كما رأينا ، أما المفاوضات الثانية فان فرنسا قد عرضت فيها الاحتفاظ بمدينة عنابة وكالو مع ضواحيهما والاعتراف بسيادتها على كل المنطقة ، وتوكيد ذلك بأن يدفع أحمد باشا لها جزية سنوية . ولم يعرف أحمد باشا السبب الذي دفع فرنسا إلى أن تعرض عليه شروطاً أقسى من التي عرضتها على عبد القادر ، فتردد في الرد وكان يأمل في أن تساعد الدولة العثمانية على المقاومة ، خصوصاً وأن القبطان باشا كان قد وصل إلى طرابلس وإلى تونس على رأس الاسطول التركي . فما كان من فرنسا إلا أن عملت على تخويف تركيا لارغامها على البقاء خارج المعركة ، وذلك باحتجاجها دبلوماسياً على وصول مندوبين سياسيين لأحمد باشا ، وعلى ارسال بعض قطع الاسطول العثماني إلى ميناء تونس . وكانت فرنسا قد أعدت قواتها للهجوم على قسطنطينة فأرسلت إنذاراً إلى أحمد باشا وقررت الزحف .

تكونت الحملة الفرنسية على قسطنطينة من ١٤٠٠٠ جندي مزودة بـ ١٦ قطعة ميدان و ١٧ من مدفعية الحصار وقافلة تحمل امدادات تكفي ثمانية عشر يوماً . وتحركت الحملة في أول أكتوبر سنة ١٨٣٧ ووصلت في حالة جيدة تحت أسوار قسطنطينة . ولم يحاول مجاهدو قسطنطينة الاشتباك مع الفرنسيين قبل وصولهم ، بل صمموا على الدفاع عن مدينتهم من داخلها ، أما أحمد باشا فقد تولى قيادة الفرسان التي عملت على مناوشة الاعداء .

ونصب الفرنسيون مدفعيتهم على مرتفعين في شرق قسطنطينة وفي غربها ، وحاول الفرسان الجزائريون إعاقة هذه التحصينات ولكنهم لم ينجحوا . وأرسل الجنرال دامريمون القائد العام والحاكم العام يوم ١١ أكتوبر إنذاراً طالباً التسليم ، ولكن الأهالي رفضوه . وفي اليوم التالي قتل هذا الجنرال والحاكم أثناء تفقده المدفعية بصحبة دوق نامور ، ابن ملك فرنسا ، كما قتل رئيس أركان حرب الحملة فتولى القيادة الجنرال فال . وأمر بالاستعداد للهجوم في اليوم التالي . وهجم الفرنسيون على قسطنطينة يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٧ في الساعة صباحاً بثلاثة طوابير اقتحمت الفتحات التي أحدثتها المدفعة في أسوار المدينة ، ولكن الشوارع كانت مملوءة بالمباريس وكان الأهالي يطلقون النيران من النوافذ الصغيرة على الجنود الفرنسيين أثناء تقدمهم في الشوارع الضيقة . ولكن تقدم الفرنسيين استمر رغم الخسائر الفادحة التي تكبدوها ، وقتل فيها عدد كبير من قواد الفرنسيين وجندهم . ثم اشتعلت النيران في مخازن البارود مما تسبب في نسفها ، واستمر الانحام في الشوارع وفي المنازل بشكل مجزرة عامة بين الطرفين ، إلى أن وصلت قوات الفرنسيين إلى احتلال قشلاق الانكشارية والقصبة ، فضحفت مقاومة المدينة ثم توقفت بعد تطهير المنازل .

وتعتبر معركة قسطنطينة أول معركة حاسمة اشتركت فيها القوات الفرنسية منذ عهد نابليون . ورغم ذلك فان الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة لبقاء احتلال تلك المدينة ، ولكن الأمر انتهى بأبقاء ثلاثة آلاف جندي فرنسي في تلك المدينة . وما ان عاد الجنرال فال إلى عنابة حتى وجد أمر تعيينه حاكماً عاماً للجزائر بالنيابة . وكانت فرنسا قد رأت فيه قائداً منتصباً على العكس من وجود الذي وقع معاهدة تافنا مع الأمير عبد القادر . ولكن الجنرال فال رفض هذا التعيين ، وطلب إعادته لفرنسا . فلم يكن أمام حكومة باريس إلا أن ترضيه حتى

تستغل إنتصاره واسمه في شمال افريقية ، فعيّنته حاكماً عاماً وأنعمت عليه برتبة الماريشال . وكان المعروف عن فالى أنه الرجل المخلص للوى فيليب ولولى العهد .

كانت خطة الماريشال فالى العامة تتلخص في الاعتماد على معسكرات دائمة أكثر من اعتمادها على طوابير متحركة ؛ أى أنه كان من أنصار الحرب الدفاعية قبل أن يرحب بالحرب الهجومية . وقد اعترض على فكرة استخدام الجزائريين في القوات النظامية بل أشار بتجنيدهم في فرق غير نظامية خاصة بهم ، ووافقت الحكومة الفرنسية على رأيه .

ويعتبر تنظيم مقاطعة قسنطينة أهم الأعمال التي قام بها الجنرال فالى . كان قد فكر في أول الأمر في سحب القوات الفرنسية من تلك المدينة حتى لا يوسع المنطقة المحتلة في شرق الجزائر ، ثم فكر في إعادة تلك المقاطعة إلى أحمد باشا أو في تعيين أحد الأمراء التونسيين عليها حتى يوازن نفوذ الأمير بنفوذ تركى من الشرق . ولكن هذه الآراء تغيرت مع الزمن . وشعر أن فرنسا تستطيع استغلال انتصارها إلى آخر درجة ممكنة لصالح تجارتها ونمو مستعمراتها . كما أنه وجد من شيوخ الأهالى من يرغب في التعاون معه ويسهل عليه أمر الإبقاء على إحتلال قسنطينة . وقد وقعت مفاوضات بين الفرنسيين وممثلى أحمد باشا أظهر فيها هؤلاء الآخرون استعدادهم لإعطاء الضمانات لفرنسا نظير إعادتهم إلى الساطة في مقاطعتهم . ثم عرض أحمد باشا نفس هذا الأمر على الحاكم العام الفرنسى ، ولكن القيادة الفرنسية كانت قد أرسلت حملة حملات في المنطقة الواقعة بين قسنطينة وعنابة ، وظهر لها أنها تستطيع المحافظة على مواقعها في تلك المقاطعة ، فرفضت طلبات أحمد باشا .

وتعتبر القرارات الصادرة في ٣٠ سبتمبر وأول نوفمبر عام ١٨٣٨ هي الواضحة

لأسس تنظيم مقاطعة قسنطينة . وقد تركت أثراً كبيراً في تاريخ الجزائر لأنها كانت البداية للعلاقات بين السلطة الفرنسية والأسر الإقطاعية هناك . وقد قسمت المقاطعة إلى إدارتين إحداها خاصة بعنابة والثانية خاصة بقسنطينة . وكانت إدارة الأولى تنقسم إلى دوائر تخضع كل منها لقائد فرنسى يجمع في يديه السلطات العسكرية والمدنية والقضائية . أما بقية المقاطعة فكانت متروكة لسلطة الرؤساء الإقطاعيين من الأهالى ، الذين قبلوا التعاون مع الفرنسيين ، وكانوا يخضعون للقائد العام الفرنسى في تلك المقاطعة رأساً . وكانوا يجتمعون تحت رئاسته في مجلس إدارى ؛ وكان عليهم جمع الضرائب من الأهالى والاحتفاظ بحجز منها كمرتب لهم . وكان لهم الحق في الاحتفاظ بقوات محلية خاضعة لهم ، كحرس غير نظامى يساعدهم في فرض نفوذهم على الأهالى ، وكان لهم حق تعيين الشيوخ وترشيح القواد الذين سيعملون تحت إدارتهم ، وعلى شرط موافقة الحاكم العام الفرنسى على ذلك . وكان هؤلاء الرؤساء يعتبرون رؤساء إقطاعيين أكثر من كونهم موظفين نظاميين ، فكان الفرنسيون يعاملونهم على أنهم وكلاء للقائد العام في المقاطعة ، وعلى أنهم في مرتبة أمير الآلاى في الجيش الفرنسى ، وذلك استمراراً للعمل على النظام التركى الذى كان يعتبرهم في مرتبة القائمقام للواء قسنطينة .

وكان الجنرال فالى مضطراً في حقيقة الأمر إلى انتهاج هذه السياسة لأن حكومة فرنسا كانت ترغب في تحديد المنطقة المحتلة في الجزائر ، ولم تكن توافق على الميزانيات التي تسمح بالتوسع في الداخل فكان على فالى أن يجد حلاً عملياً وقليل التكاليف . لم يكن فالى يبحث عن إداريين ممتازين أو موظفين في الدولة ، بل كان يبحث عن حلفاء أقوياء يستطيعون إخضاع الأهالى سياسياً وعسكرياً بطريقة غير مباشرة لفرنسا . وكانت هذه الوسيلة تساعد على منع ازدياد نفوذ أى من الرؤساء كما حدث مع الأمير عبد القادر في الغرب ، إذ كان في استطاعة

الفرنسيين تأليب أحد هؤلاء الرؤساء على الآخر ، وإيجاد الجـو الذى يسمح للمستعمرة بالمحافظة على نفوذ بل وبالتدخل من وقت لآخر ضد من يزداد نفوذه منهم ، مدعياً بأنه قد يتدخل ضد طغيان الجزائريين على الجزائريين . ولم يكن هؤلاء الرؤساء الإقطاعيون يستطيعون المحافظة على نفوذهم باستمرار ، بل كانت السياسة الفرنسية تعمل على تقليل أهميتهم أولاً بأول بعد الاستفادة من خدماتهم . وهكذا عملت فرنسا على إقامة حكم إقطاعى فى شرق الجزائر يهدف إلى استغلال هذا الإقليم لمصلحتها ، ثم عملت على القضاء على هذا الإقطاع بالتدريج وبشكل يسمح بوضع الشعب الجزائرى فى هذا الإقليم تحت الحكم الفرنسى المباشر ، وبدون أن يكون له إطارات من الطبقة المتوسطة تعمل على تجميعه وتنظيم صفوفه فى كفاحه ضد المحتل .

وأخيراً فإن احتلال فرنسا لمدينة قسطنطينية وسيطرتها غير المباشرة على تلك المقاطعة قد سمح لها بالتفرغ مرة جديدة للامير عبد القادر فى الجزائر ، بعد أن ضمنت انقسام الجزائر إلى قسمين ، وضمنت صعوبة إرسال الإمدادات والمعونة العسكرية من الشرق إلى المجاهدين فى غرب الجزائر .

ولقد بدأت المشاكل بين فرنسا والامير عبد القادر بمجرد احتلال مدينة قسطنطينية ، إذ أن الحكومة الفرنسية فسرت المادة الثانية من معاهدة تافنا بأنها تسمح لها باحتلال جميع الأراضى الواقعة وراء وادى خضار حتى مقاطعة قسطنطينية ، ولكن عبد القادر لم يقبل هذا التفسير وأصر على أن هذه المادة تحدد من المنطقة التى يتوسع فيها الفرنسيون شرقاً ، ولا تسمح بالتوسع إلى الشرق من متيجا . وكان احتلال الفرنسيين لقسطنطينية توسعاً فى خارج هذا الخط . وكتب عبد القادر جملة خطابات إلى لوى فيليب وإلى رئيس الوزراء ووزير

الحربية فى باريس ، معلناً رغبته فى المحافظة على السلم ، على أساس الاحتفاظ بالمعاهدات الدولية ، ولكنه لم يستلم أى رد على مراسلته . فما كان من الامير إلا أن احتل المناطق المتنازع عليها فى مقاطعة تيرى ، ثم احتل وادى الزيتون وعاقب الأهالى الذين تعاونوا مع الفرنسيين ، ثم احتل بسكرة وأخضع منطقة الاغواط . ولقد خشي المارشال فالى من سياسة عبد القادر التى كانت ترمى إلى توحيد كل المناطق الجزائرية وعدم ترك الفرنسيين إلا بالقرب من الساحل ، فانهز فرصة حضور الدوق دورليان إلى الجزائر فى شهر اكتوبر سنة ١٨٣٩ ونظم حملة صحبت ولى العهد من فيليب فيل إلى قسطنطينية ومنها إلى الجزائر ، ماراً ببعض المناطق الخاضعة لحكم عبد القادر . ولكن هذه النهضة الحربية لم تكن كافية لإقناعه بالتنازل عن حقوقه أو لإرهابه من قوة المحتلين .

كانت مساحة الأراضى التى انتقلت ملكيتها إلى الفرنسيين قد ازدادت وشملت منطقة الساحل ومنطقة متيجا المحيطة بمدينة الجزائر . كما انتشر فيها عدد من الأكواخ الخاصة بالعمال الزراعيين أو بصغار التجار المتعاملين مع قوات الاحتلال وكانت هناك إقطاعات تصل إلى ثلاثة أو أربعة آلاف هكتار ، تمنح للأثرياء وذوى الألقاب ، وأخرى من أربعة هكتارات تمنح للمحاربين القدماء والمهاجرين من فرنسا أو إسبانيا ومالطة . وقد بلغ عدد الأوربيين ٢٥٠٠٠ نسمة فى آخر عام ١٨٣٩ منهم ١١٠٠٠ فرنسى ، وكان هناك ١٤٠٠٠ أوربى فى مدينة الجزائر و ٣٠٠٠ فى وهران و ٣٠٠ فى بونا أما الباقي فكان موزعاً بين بجاية ومستغانم وقسطنطينية . أصبح الفرنسيون يـكونون أكبر جالية أجنبية فى مدينة الجزائر (٦٨٠٠) والإسبانيون يـكونون أكبر جالية أجنبية فى وهران (٢٣٠٠) وساد عدد الملطيين فى عنابة (١٣٠٠) وظل هذا التوزيع مقياساً لاشتراك الإسبانيين والمالطيين مع الفرنسيين فى إستعمار غرب الجزائر وشرقها . ولكننا

نلاحظ أن عدد المزارعين من الأوروبيين لم يصل إلا إلى ٢٩٠٠ فرد من هذه الجالية الجديدة .

وكان توسع الفرنسيين فيما وراء منطقة منطقة متيجا يعتبر نقضا لاتفاقهم مع الأمير عبد القادر الذي اضطر الى الكسابة الى الماريشال فالى في ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ معلنا اياه أنه يعتبر الحملة التي سارت من فيليب فيل الى قسنطينة ومنها الى الجزائر ، نقضا صريحا لمعاهدة تافنا ، ونصح به باتخاذ احتياطاته اللازمة للحرب من منع للمسافرين وسحب لمواقعه المنعزلة ، اذ أن الحرب قائمة . وكان عبد القادر كان قد تأكد من سياسة الفرنسيين الخاصة بالتوسع على درجات ، ومن أن هدفهم هو الاستيلاء على كل الاقليم ، فقرر الحرب ، خصوصا وأنه كان يعبر عن رأى الجزائريين ، وعن أمانتهم القومية .

ولقد كان في استطاعة فالى أن يدافع عن المناطق التي يحتلها خصوصا وأن قواته كانت تبلغ ٢٥٠٠٠ جندي في مدينة الجزائر وما يحيط بها . ولكنه فضل اصدار الأمر بسحب المواقع من اقليم الساحل ومتيجا . أما الأمير فانه أصدر أمره بالهجوم على اقليم متيجا من الغرب والجنوب والشرق في نفس الوقت وبثلاث فرق من المجاهدين . وعمل المجاهدون على احراق أكواخ المستعمرين وتخريبها وأسر ماشيتهم واحتلوا كل الإقليم ، مما نشر الذعر في قلوب الفرنسيين في مدينة الجزائر ، وجعل الحكومة الفرنسية تعتقد أن مدينة الجزائر ستقع من وقت لآخر في أيدي قوات عبد القادر الوطنية . ولقد طلب فالى المدد من فرنسا فسارعت الحكومة بارسال ٢٢٠٠٠ جندي ثم زادت قواته بعد أشهر قليلة إلى ٩٠٠٠٠ وحاول فالى إعادة احتلال المناطق المحيطة بمدينة الجزائر ، فأرسل حملة إلى جرجل وأخرى الى ميديا وثالثة إلى مليانا ولكن سرعان ما وجد أن حاميات

هذه المدن قد أصبحت محاصرة وأن عليه القيام بارسال الحملات والنجادات لها ، وكانت هذه الحملات ضرورية حتى لمجرد توصيل التموين إليها .

وكان تيير قد استلم مقاليد الحكم كرئيس للوزراء منذ أول مارس سنة ١٨٤٠ وكانت فرنسا تحتاز أخطر فترة صادفتها ملكية يوليو ، نظرا لفتح باب المسألة الشرقية بسبب العلاقات بين محمد علي والسلطان ، وموقف كل من إنجلترا والروسيا في هذه المسألة . كان العالم على أبواب حرب عالمية وكان موقف فرنسا نفسها متأثرا بذلك كل التأثر . ولقد حاول أعداء الاستعمار من الفرنسيين انتهاز هذه الفرصة لمحاولة إجبار حكومتهم على اخلاء الجزائر ، ولكن أنصار الاستعمار كانوا أشد قوة . وقد نادى الجنرال بوجو بتغيير نظام الحاميات المنعزلة والاعتماد على قوات سهله الحركة في السيطرة على الجزائر . أما تيير فانه صرح بأن الضرورة تحتم عليه لإعلان الحرب على عبد القادر والتوغل في كل البلاد واحتلالها احتلالا تاما ، بطريقة تسمح لفرنسا بالاحتفاظ بمواقعها في جنوب البحر الأبيض المتوسط . وظهر جليا أن الماريشال فالى ليس هو الرجل الذي يستطيع تنفيذ سياسة فرنسا في الجزائر ، فقررت فرنسا تغييره وعينت بوجو حاكما عاما على الجزائر . ويعتبر هذا القرار في غاية الأهمية إذ أنه كان الحد الفاصل بين سياسة الاحتلال الجزئي والاحتلال السكلي للقطر الجزائري .

(٥) محاربة عبد القادر :-

وصل بوجو إلى مدينة الجزائر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ وظل محافظا على منصبه كحاكم عام حتى ١١ سبتمبر ١٨٤٧ مما سمح باستقرار في القيادة الفرنسية في شمال إفريقيا ، إذ أن من سبقه من الحكام لم تسمح له الظروف بمثل هذا الوقت الطويل . وتعتبر فترة حكم بوجو هي فترة الصراع ضد الأمير عبد القادر ومحاربه

إذ أن الأمير كان قد أعلن الجهاد ضد الفرنسيين في نوفمبر سنة ١٨٣٩ واضطر للتسليم إلى فرنسا في ديسمبر سنة ١٨٤٧ . وقد أيدت وزارة جيزو ، التي وصلت للحكم في نهاية عام ١٨٤٠ ، الجنرال بوجو تأييداً تاماً . وقد ظلت هذه الوزارة أيضاً تحكم فرنسا حتى عام ١٨٤٨ مما ساعد بوجو على الاستناد إلى حكومة تؤيده على طول الخط وفي طوال مدة حربه مع عبد القادر . وقد أعطته هذه الحكومة كل ما طلبه من إمدادات فزادت عدد قواته من ٦٣.٠٠٠ في عام ١٨٤٠ إلى ٨٣.٠٠٠ في عام ١٨٤٢ ثم إلى ٩٠.٠٠٠ في عام ١٨٤٤ ثم إلى ١٠٨.٠٠٠ في عام ١٨٤٦ وكان هذا العدد الأخير هو ثلث القوات الفرنسية الحربية في ذلك الوقت .

ولم يكن بوجو غريباً عن شمال أفريقية ، إذ أنه هو الذي وقع على معاهدة تافنا مع ممثل الأمير عبد القادر ، وكان من أعداء الحرب الجزائرية ، ولكنه غير موفقه وأصبح من كبار المناادين بغزو الجزائر بل باستعمارها في نفس الوقت . طلب من الحكومة أن تضع تحت تصرفه مائة ألف جندي ومائة وخمسين مليون فرنك ، ثمانين منهم للقوات المحاربة وسبعين للاستعمار ، وذلك لمدة ست سنوات حتى يستطيع أن يقيم حكم فرنسا في الجزائر على أسس ثابتة . وما أن وصل بوجو إلى الجزائر حتى ظهر جلياً أن فرنسا قد صممت على غزو الجزائر وأعلن بوجو نفسه أنه كان من أعداء التوسع في حرب الجزائر ولكنه قد أصبح الآن من أنصارها ، وطلب إخضاع العرب وتثبيت العلم الفرنسي في شمال أفريقية ، وشرح أن غزو الجزائر عسكرياً سيكون غير ذي قيمة ما لم تصحبه حركة استعمار واسعة تثبت أقدام الفرنسيين في تلك الأقاليم الجديدة .

كان بوجو ضابطاً قد ترقى من « تحت السلاح » وشارك في جيوش نابليون وعرف معنى حرب العصابات في إسبانيا . وكان أصله فلاحاً ، وقد ساعده ذلك

على أن يكون رجل الحرب والاستعمار في الجزائر . ولم يكن له نصيب يذكر من التعليم ولم يكن يحب الكتابة وظل دائماً يتحدث بطريقة ضابط الصف ، وكثيراً ما أضحك مجلس النواب بالفاظه النابية وغير المهذبة . كان له من العمر سبعة وخمسون عاماً عندما وصل للجزائر ، ولم يكن ليقبل الاقتصار على تنفيذ الأوامر . وقد فرض بوجو شخصيته كما هي على الجزائر ولا يزال معظم المستعمرين من الفرنسيين في الجزائر يحافظون على آرائه الاستعمارية بل ويقلدونه في الفاظه النابية وغير المهذبة تجاه العرب حتى اليوم .

وقد غير بوجو تكتيك واستراتيجية الحرب في الجزائر عما كانت عليه منذ سنة ١٨٣٠ ، فألغى نظام المواقع العسكرية الصغيرة والمدافع المحصنة وأنشأ بدلاً منها طوابير سهلة الحركة . وألغى نظام الحملات الثقيلة حتى يسمح للجند بالمقدرة على الصراع مع العرب السريعي الحركة . وقد أمر بإرجاع مدفعية الميدان وعربات النقل إلى فرنسا ، ولم يبق إلا على الخيول لاستخدامها في حمل المؤن . وقد اعترض عليه بعض كبار الضباط ذاكرين أن المدفعية ترفع الروح المعنوية للجند ، وتبعد العرب ، ولكنه رد عليهم بأن العرب ليست لديهم مدفعية ، وأن الفرنسيين يمتازون عليهم بالتنظيم والضبط والربط والتكتيك ، وأنه لا يرغب في إبعاد العرب بطاقات المدافع ، بل يرغب في الاشتباك معهم في معركة وجهاً لوجه هذا علاوة على أن نقص المدفعية يغني الفرنسيين عن إنشاء الطرق اللازمة لها ، ويوفر عليهم الوقت والتعب الذي يصرفونه في جرها . وقد نادى بوجو باختيار الجنود الأصحاء والاقوياء والضباط الشبان للعمليات في الجزائر ، وطلب سحب الضباط المسنين . وعمل على التخلص من كل ما يبطئ من السير ويثقل كاهل الجندي في التقدم ، واستخدم البغال بدلاً من عربات النقل ، وألحق بكل كتيبة (١٠٠٠ جندي) ثمانين أو مائة بغلة تحمل ١٠.٠٠٠ جارية ، ولم يكن على

الجندي إلا حمل أربع جرايات فقط ، ولم تكن الحملات تتطلب البعد عن القاعدة بأكثر من أربعة عشر يوماً . وأخيراً فإنه عمل على تخفيف ملابس الجنود بشكل يسمح لهم بخفة الحركة دون إرهاقهم بملابس لا تتفق وطبيعة البلاد .

أصبحت الطوابير غير مثقلة بمدفعية أو بمحركات ، وأصبح كل منها يتكون من ثلاث أو أربع كتائب مشاة ، وآلايين من الفرسان ، ومدفعين للجبال ، وعدد من حيوانات الحمل ، أى مجموع ٦٠٠٠ رجلاً ١٢٠٠ حصان . وكان الفرسان يسرون في المقدمة ثم يتلوهم المشاة والمدفعية فالحمالة ثم الحيوانات وحرس المؤخرة ، أما في الراحة فإن المشاة كانت تكون أربعة أضلاع مربع يحيط بباقي الطابور . وأما في المعركة فكان الطابور يأخذ شكل معين كبير ، يتكون من عدد من المربعات يساوى عدد كتائب المشاة ، أما الفرسان والمهات فكانت تبقى في الوسط مع مسافة تكفل لها حرية الحركة . وكان هذا التشكيل يسمح بحماية المهات والفرسان ، كما أنه سمح لكتائب المشاة على الواجهات الأربع بحماية بعضها بعضاً ، وذلك عن طريق فتح قطاعات مشتركة من النيران ، كما أن المسافات بين الكتائب سمحت بخروج الفرسان واشتباكهم ورجوعهم دون التعرض لتشكيل المشاة . وأخيراً فالتأكد أن هذا المربع المؤلف من مربعات ، كان يستطيع التحرك في اتجاه ، وفي أى نوع من الأرض .

ولكن الفرنسيين لم يعتمدوا على مجرد تفوقهم في التكتيك ، أو حسن تدريب جنودهم للتفوق على الجزائريين ، بل نجد أنهم قد قرروا مبدأ محاربة الجزائريين في مصالحهم الاقتصادية وفي ممتلكاتهم ، فكانوا يحصدون غلال الأهالي ، ويجمعون ثمارهم ويخربون منازلهم ويهودون بمواشيهم . وكان من نتيجة تلك السياسة أن ساد الخراب في المناطق التي تمر بها طوابير الفرنسيين . وقد ادعى الفرنسيون أن هذه هي الطريقة الوحيدة لإخضاع القبائل والأهالي ، إذ أن الانتصار في معركة أو معارك واحتلال العاصمة

والاستيلاء على خزائن العدو كانت وسائل ناجحة في حرب نظامية بين دولتين أوروبيتين مثلاً ، ولكنها لم تكن انتجع في الجزائر . وعلى أى حال فإن هذه الطريقة تثبت بوضوح أن القوات الفرنسية في الجزائر كانت تحارب الشعب الجزائري نفسه ، وأنها تشعر بعدم استطاعتها البقاء في الجزائر ما لم تضعف تلك القوة الشعبية ، وتضعفها حربياً واقتصادياً .

اختارت فرنسا إذن بوجو لكي يحارب الجزائر ويقضي على مقاومة الأمير عبد القادر ورجاله ، حسب الآراء التي أعلنها في التكتيك وفي الاستعمار في عام ١٨٤٠ . أما الأمير فإنه كان سيداً على كل ولاية وهران ومعظم ولاية الجزائر ، وله أعوان عديدون في بلاد القبائل وولاية قسنطينة . كانت خزائنه الحربية تحتوي على ما قيمته مليون ونصف مليون فرنك من الذهب ، وكان جيشه النظامي يتألف من ٨٠٠٠ من المشاة وألفين من الفرسان و ٢٤٠ من رجال المدفعية ، وعشرين قطعة مدفعية في حالة جيدة . وكانت القبائل ترسل إليه المتطوعين والمجاهدين في زمن الحرب ، مما جعله يسيطر على قوة غير نظامية تتكون من ٥٠٠٠٠ مجاهد . ولكن قوته الأساسية كانت تقوم على جيشه النظامي قبل كل شيء ، وعلى التفاف الشعب حوله في نضاله ضد الفرنسيين . وكان الأمير يعرف جيداً أن فرنسا قد صممت على مهاجمته بما لا يقل عن خمسين ألفاً من الجنود ، ولكنه لم يكن يخشى عدد قواتها . كان عمر دولته لا يزيد عن ثمانين سنوات ، وكان يعرف أن لفرنسا قوات كبيرة ومجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات ، ولكنه كان يثق في الله وفي قوة شعبه وجداره الجندي الأفريقي . ولقد اعتمد عبد القادر على حرب العصابات ، وعلى الكر والفر السريع لانهاك الفرنسيين ومفاجأتهم وسلب أسلحتهم ومعداتهم . وكان يهاجم الفرنسيين بسرعة وفي جهات مختلفة . ويستدرجهم إلى الجبال أو إلى الصحراء ، ويقطع خطوط مواصلاتهم

وخطوط رجوعهم ، وينهكهم بالسير والرجوع ، وكل ذلك دون أن يتمكنهم من الالتحام مع قواته في معركة فاصلة ثابتة الخطوط . وكان يعمل على القضاء على جزء فجزء من القوات الفرنسية . ولقد طبق هذا التكتيك بنجاح لمدة سبع سنوات . وكان يأمل في أن يساعده الزمن والمناخ على القضاء على الباقين من الفرنسيين ، أو يضطرهم إلى الانسحاب إلى الساحل أو إلى بلادهم الأصلية ، خصوصاً وأن حالة الفرنسيين ، منذ وصولهم مدينة الجزائر منذ إحدى عشرة سنة مضت ، كانت تقوى عنده ذلك الأمل .

وكانت خطة بوجو تتلخص في إحلال الموانع التي حصنها عبد القادر ، وفي استباحة القبائل التي رفضت الخضوع لفرنسا ، وإجبارها مادياً على التخلي عن ولائها للأمير . واتخذت حملة ربيع سنة ١٨٤١ مدينة المعسكر عاصمة عبد القادر هدفًا لها . وأرسل بوجو المؤن والذخائر إلى ميديا ومليانا واتخذها قاعدتين أماميتين له ، ثم هاجم عاصمة عبد القادر القديمة ، وهدمها حينها وجدها خالية . ثم واصل الزحف على مدينة المعسكر التي ترك فيها حامية قوية للحفاظ عليها . وقد رأت القبائل الموالية لعبد القادر أن الفرنسيين يحرقون محاصيلها ، ويستولون على مواشيها وأغنامها . وعمل الفرنسيون في بعض الجهات على حصد القمح والشعير الذي زرعه الأهالي وصادروه ، وعملت طوابير الفرنسيين التي خرجت من بليدا على تخريب القرى حتى مليانا واستباحة أراضي القبائل . وخرج بوجو في الخريف على رأس قواته مرة أخرى ، وعمل على تخريب الإقليم الذي ولد فيه عبد القادر ، وهدم الزاوية التي تعلم فيها ، واستباح دماء بني هاشم في كل مكان . ولم يذق الجنود طعم الراحة لمدة شهرين ، وبلت أحذيتهم فساروا حفاة الأقدام ، تاركين وراءهم الخراب والدمار ، وأثبتوا أنهم يطلبون الخضوع التام ، أو لإجبار الأهالي على الجوع ، أو استلام البلاد بغير سكان .

وقد حاول بوجو في عام ١٨٤٢ الاشتباك مع القوات النظامية للأمير وواصل مهاجمة القبائل الخاضعة له . فهاجم تلمسان وأعاد احتلالها ، وأرسل طوابير إلى مناطق ندرومة والمعسكر ومستغانم وقد استطاع أن يقيم المواصلات البرية لأول مرة بين ولاية الجزائر وولاية وهران عن طريق وادي الشليف . وخرج بوجو من وهران واتصل بالقوات الآنية من مدينة الجزائر عند وادي رويضة . ولكن القوات الفرنسية كانت مهددة في كل مكان ، حتى متيجة بالقرب من مدينة الجزائر ، حيث هاجمت قوات عبد القادر أحد الطوابير الفرنسية الزاهبة إلى بليدا وقضت عليها . فما كان من الفرنسيين إلا أن استباحوا القبائل المحيطة بمتيجة ، وأجبروها على طلب الأمان ، وخرجت ثلاثة طوابير من مليانا في الخريف ، وأخذت تعمل في هضبة الورساني ، ولكن خضوع الأهالي وطلبهم الأمان كان مؤقتاً ، وما أن يعود رجال عبد القادر إلى تلك المناطق حتى ينضم إليهم رجال القبائل ، ويقدمون إليهم كل المساعدات الوطنية اللازمة .

وبدأ عام ١٨٤٣ بشورة مسلحة قام بها رجال القبائل الساكنة في وادي الشليف ضد الفرنسيين ، بعد أن كانوا قد طلبوا الأمان . واضطر الفرنسيون إلى إقامة نقطة محصنة لمراقبة الورساني والظاهرة وبنوا مدينة أوليانز فيل على خرائب مدينة الأصنام ، ثم احتلوا تليس وطيارة وتنية المد .

وبينما كان بوجو يعمل في وادي الشليف وجزء من قواته يعمل بالقرب من طيارة ، خرج طابور فرنسي من ميديا بقيادة الدوق دومال ، ابن ملك فرنسا ، واتجه جنوباً باحثاً عن قاعدة الأمير عبد القادر . وكانت هذه القاعدة عبارة عن مدينة كبيرة من الخيام يعيش فيها أهله وأسرته مع أسر المجاهدين النظاميين . وقد علم أن قاعدة الأمير تقع عند منبع « الطاجين » فهاجمها بالفرسان

وأخذ ثلاثة آلاف أسير مع كمية كبيرة من الغنائم . فأكرم الملك برتبة الفريق على ابنه ، وأرسل بعضا الماريشالية لوجو في آخر يوليو سنة ١٨٤٣ . كما نجح الفرنسيون في قتال مبارك ، قائد الجزائريين الشهير والساعد الأيمن للأمير عبد القادر ، وذلك في المعركة التي وقعت عند سيدي يحيى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٣ . وكانت هذه الضربة أقوى على الأمير من فقدته لقاعدته ، واضطر بعدها إلى الاتجاه إلى المغرب ، خصوصا وأن القمح والذخائر كانت تنقصه لمواصلته جهاده ضد الفرنسيين . وقد اعتقد بوجو أن الحرب قد انتهت ، وأنه لم يبق أمامه إلا القضاء على عبد القادر مع تلك الحفنة من الرجال الباقين معه ، ولكنه كان قد أخطأ في تقديره ، وسيدوق الامرين من المجاهدين مرة أخرى . وعلى أي حال فإن بوجو قد عمل على إظهار قوته أمام رجال القبائل ، كما أنشأ الفرنسيون موقعا حصينا في باتنه وأعادوا دخولهم في بسكره وأخضعوا أولاد سلطان أما في وسط الإقليم فانهم أخضعوا أولاد نايل وتقدموا حتى الأغواط .

كان التجاء عبد القادر إلى المغرب أمراً يشير للمشاكل أمام فرنسا ويهددها بقيام حركة تحررية كبرى في شمال أفريقيا تقذف بقواتها إلى البحر . وكانت فرنسا تعرف أن مولاي عبد الرحمن سلطان المغرب يؤيد عبد القادر ويعطيه الامدادات اللازمة ، ولكنها كانت تعرف كذلك أن السلطان كان يخشى ازدياد نفوذ الأمير في مراکش وسارت القوات الفرنسية غربا مدعية البحث عن قوات عبد القادر ووصلت إلى اللامغنية وأقامت هناك نقطا عسكرية ، ولكن هذه المواقع كانت داخل حدود الامبراطورية الشريفة مما اضطر السلطان ، تحت ضغط الرأي العام ، إلى إرسال قوة عسكرية بجوار وجدة تحت أمر القائد القناوى .

ويعتبر زحف القوات الفرنسية حتى للامغنية تحرشاً سافراً بالمغرب وعملاً لا يقصد من وراءه إلا البحث عن المشاكل . ووقع اشتباك بين المغاربة والفرنسيين

يوم ٣٠ مايو ١٨٤٤ بالقرب من سيدي عزيز في الشمال الغربي للمغنية ولم ينجح المؤتمر الذي عقد بين ممثلي الطرفين يوم ١٥ يونيو على ضفاف نهر المولوية في الوصول إلى نتيجة . فصمم بوجو على الزحف على وجده واحتلالها . وكان هذا الاحتلال يدخل في نطاق خطة عامة قامت بها الحكومة الفرنسية للضغط على المغرب وإجباره على تسليم الأمير عبد القادر ، إذ أن فرنسا كانت قد أرسلت في نفس الوقت قطعاً من أسطولها لضرب طنجة ، أمرت قنصلها في تلك المدينة بالمفاوضة مع السلطان في شأن تسليم عبد القادر . وبقيت قوات بوجو تحتل مدينة وجده وتنتظر نتائج مباحثات طنجة .

وصدرت تعليمات جيزو إلى قنصله في طنجة موجهة لإياه إلى أن يطلب من السلطان إعلان براءته من مهاجمة القوات الفرنسية ، وتسريح القسوة العسكرية المرابطة بجوار اللامغنية وطرد عبد القادر من أرض المغرب . ولما كانت فرنسا تخشى من تدخل انجلترا في المسألة فانها قد طلبت من سفيرها في لندن أن يشرح للوزارة البريطانية ويؤكد لها أن هدف فرنسا هو ألا يصبح المغرب ملجأ وملاذاً لعبد القادر ، يتزود فيه بالقوات لكي يوالى الحرب ضدها . وقد هاجم الرأي الانجليزي سياسة فرنسا وخشى أن تتدخل في مراکش بنفس الشكل الذي تدخلت به في الجزائر ، مما اضطر جيزو إلى أن يعلن صراحة بأنه لا يهدف إلى احتلال أي جزء من الأراضي المغربية . ولكن هذه المفاوضات الفرنسية المغربية فشلت ، إذ أن السلطان قد رفض قبول الشروط الفرنسية نتيجة لثورة الرأي العام العربي والإسلامي . وقد عرضت فرنسا على السلطان وعن طريق قائد وجده المحافظة على الحدود القديمة بين الامبراطورية الشريفة والجزائر في عهد الاتراك وحجز عبد القادر في غرب مراکش ولكن السلطان لم يستطع قبول هذه

الشروط التي تظهره بمظهر المتحالف مع المسيحيين ضد مجاهد وجار مسلم ، فصمم الفرنسيون على القتال .

كانت القوات المغربية تحت إمرة القائد القناوى ثم جاء سيدى محمد بن السلطان لتولى القيادة العامة بعد وصول كثير من المجاهدين . وكانت هذه القوات تشتمل على ٢٠٠٠ من الفرسان النظاميين و ١٢٠٠ من المشاة وعدد كبير من الفرسان المتطوعين غير النظاميين قد يصل إلى ٤٠٠ أو ٥٠٠ ألف مقاتل . وقد حاول الأمير عبد القادر معونة سيدى محمد وأخذ يشرح له طرق تكتيك الفرنسيين في الحرب ولكن نصائحهم لم تجد أذنا صاغية . أما القوات الفرنسية تحت إمرة بوجو فكانت تتكون من ١٨ كتيبة مشاة و ١٩ آلاى من الفرسان أى ما يبلغ ١١٩٠٠ جندي و ١٦ مدفعاً . وكان الجيش الفرنسى يمتاز على الجيش المغربى بحسن النظام وبجدارة الأسلحة وبكيفية النيران علاوة على التكتيك ، مما يقلل من أهمية العدد عند المغاربة . أما خطة بوجو فكانت تتلخص فى تشكيل قواته على شكل رأس سهم أو رأس (الخنزير) تشق القوات المغربية وتتوغل فيها أثناء المعركة .

تحركت القوات الفرنسية بعد ظهر ١٣ أغسطس متخذة شكل المعين الحاد الزوايا ثم واصلت السير فى فجر اليوم التالى على وادى ايسلى حيث وقعت الموقعة على مسافة ثلاثة كيلو مترات إلى الشمال الغربى من وجده . وكان هذا المعين مقفلاً ويشتمل على عدد من المربعات مساوى لعدد كتائب المشاة . وما أن رأى المغاربة قوات الفرنسيين حتى هجموا عليها بفرسانهم من جميع الجهات على طريقة الكر والفر السريع ، فهجموا المقدمة والمؤخرة والجناحين فى نفس الوقت . ولكن الفرنسيين أجابوا بمواصلة السير لاتخاذ تشكيل المعركة ، مستخدمين نيران المدفعية لإبعاد المغاربة ، ومستغلين بعض الركزات من وقت لآخر لإطلاق نيران البنادق

عليهم . ولكن هجوم المغاربة ازداد قوة مما اضطر الفرنسيين إلى اخراج الفرسان من وسط المعين ، واطلاقهم ضد المغاربة مؤيدين بقوات المشاة . وقد هجم فرسان الفرنسيين من الميمنة على المعسكر المغربى ومن الميمنة على قوات الفرسان المغاربة وعزلوهم عن معسكرهم وأيدت المشاة هذين الهجومين بثبات وبكيفية قوية من النيران . وانتهت المعركة عند الظهر بتقهقر قوات المغرب . وقد سهل عليهم ذلك الانسحاب كون غالبيةهم من الفرسان . ولكنهم تركوا بأرض ميدان المعركة ٨٠٠ قتيل وبعض قطع المدفعية . أما خسارة الفرنسيين من الجرحى فكانت أكثر من خسارتهم من القتلى .

وقد قامت فرنسا بهجوم بحرى على سواحل المغرب وموانيه فى نفس الوقت الذى هجم فيه بوجو على الحدود الشرقية . فهجمت ١٢ قطعة بحرية فرنسية بقيادة الأمير جوفانفيل على طنجة يوم ٦ أغسطس وضربت بالقبائل ، ثم هاجمت هذه القوة موجدور حيث قابلتها مقاومة عنيفة ، ولكنها تمكنت فى آخر الأمر من إنزاع قوات المشاة لاحتلال الجزيرة المواجهة لليناء ، مما سهل عليها احتلال المدينة نفسها بعد ذلك . وقد فكر بوجو فى الهجوم على فاس ، وكتب يعرض آرائه على الأمير جوفانفيل مقترحاً القيام بهذه العملية على رأس ٢٠٠٠٠ جندي وثلاثة آلايات فرسان وعشرين مدفعاً ووسائل نقل كافية وتموين لمدة شهر . ولكن انجلترا لم تكن لتسمح لفرنسا بالتوسع فى المغرب فى ذلك الوقت ، وكانت مضطرة للمحافظة على الوعود التى وعدتها لإنجلترا ، حتى تبقى على صداقتها لها . وكانت إنجلترا قلقه من العمليات الفرنسية على سواحل المغرب ، مما اضطر اللورد ابردين إلى أن يعلن أن احتلال أى نقطة من الأراضى المغربية سيكون سبباً للحرب مع فرنسا . وأجبر فرنسا على عدم طلب أى تعويضات حرب أو امتيازات إقليمية .

وما أن طلبت حكومة المغرب الصلح حتى فامت المفاوضات بينها وبين ممثلي فرنسا . وجاءت معاهدة طنجة الموقع عليها في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٤ صورة طبق الأصل من الإنذار الذي وجهته فرنسا للمغرب ، إذ أن السلطان قد تعهد فيها بأن يسجن عبد القادر في إحدى المدن الغربية ، في حاله وقوعه بين يديه . أما تحديد الحدود الغربية للجزائر فكان موضوع اتفاقية أخرى أمضيت في اللمغنية في ١٨ من مارس سنة ١٨٤٥ . وقد أدعت فرنسا أنها لا تطالب إلا بالحدود القديمة للولاية الجزائرية في أيام الحكم العثماني ، ولكنها لم ترسم هذه الحدود إلا على مسافة ١٥٠ كيلو مترا من الساحل أو حتى « تانية الساسي » ثم أخذت تعدد أسماء القرى والقبائل الخاضعة لفرنسا أو للجزائر إلى الجنوب من نهاية ذلك الخط . وقد اعترفت فرنسا أن فجيج هي مدينة مغربية ، وكانت لهذه المدينة أهمية خاصة إذ أنها تتحكم في الطرق الموصلة إلى نوات ، ولكنها لم تتخذ أي خط للحدود في المناطق الصحراوية الواقعة إلى الجنوب من جبال الأطلس ، مدعية أن الصحراء ليست مسكونة ، تاركة بذلك الباب مفتوحا لمشاكل جديدة والواقع أن مسألة الحدود لم تكن تهم فرنسا في تلك الفترة كما تهم الأمير عبد القادر ، أو الاعتراف الاجمالي بالجزائر كأرض فرنسية . وكانت فرنسا تهدف قبل كل شيء إلى الحصول على الاعتراف بسيادتها على مسلمي الجزائر وعلى تعهد من سلطان المغرب بالامتناع عن مساعدة عبد القادر . وقد نجحت في ذلك رغم اعتقادها في أول الامر بصعوبة الحصول عليه ، وخاصة من أمير عربي مسلم ووقف سلطان المغرب موقفا محايدا في الحرب بين فرنسا والأمير عبد القادر ، بل تعهد بسجن الأمير في حاله وقوعه بين يديه ، واعترف بفرنسا جارة شرقية في الجزائر ، وتخلي رسميا عن تأييد حركة المقاومة العربية الجزائرية ، واعتقد أنه يؤمن بذلك مستقبل سلم ورفاهية لبلاده . ولكن النتائج التي ترتبت على تلك السياسة الخاطئة كانت وبالا على المغرب .

وسمحت معاهدة طنجة واللمغنية لفرنسا بالتفرغ لحرب عبد القادر والمجاهدين الجزائريين دون أن يحلون بأية مساعدة من سلطان المغرب . وكان من الطبيعي أن ينصرف بعض أعران عبد القادر عنه ، ولكن من بقي منهم معه كان أصليهم عودا وأشد هم حبا وتفانيا في تحرير بلاده . وانخفضت قوات عبد القادر انخفاضا محسوسا ولكنها ستلاحظ سرعة تحركها وشدة بأسها على الفرنسيين عن ذي قبل . وقد ساعدت قسوة الفرنسيين ووحشيتهم ضد الأهالي على تثبيت المجاهدين في تحرير بلادهم والانتقام من اعتداءات جنود الاحتلال . وكسبت فرنسا من اتفاقها مع سلطان المغرب ولكنها خسرت نتيجة لاستخدام العنف والوحشية ضد الأهالي . وليس أدل على ذلك من الطريقة التي استخدمها أحد القواد الفرنسيين لإعطاء مثل على قسوته بأن أشعل النار في مدخل مغار كان قد التجأ اليه بضع مئات من الجزائريين مع نساءهم وأطفالهم ومواشيهم ، وما جاء الصباح حتى كان الجميع قد قضى عليهم بالاختناق . ولقد تسببت هذه الجريمة في إثارة جزء من الرأي العام في فرنسا نفسها ، وكانت سببا في زيادة تصميم الجزائريين على الجهاد والكفاح رغم تخلي المغرب عنهم ، ورغم تعهده لفرنسا بعدم مساعدتهم . وهكذا نرى قيام حركات بقيادة بعض الشيوخ المحليين أو الدينيين في أركان متعددة من الجزائر ، نادت كلها بالجهاد ضد الفرنسيين وساعد بعضها بعضا في ذلك ، رغم أن بعضها كان يمثل اتجاهات دينية تحارب للإسلام ضد المسيحية ، وأخرى تمثل اتجاهات شعبية تحررية وتنادى بتحرير الأرض من الغزاة والاجانب . ولقد دانت كل هذه الحركات بالولاء للأمير عبد القادر ، وساعدت مقاتليه عند مرورهم لديهم وانضمت إليهم في حربهم ضد الفرنسيين . وحاول رجال الطريقة الدرقاوية الاستيلاء على موقع فرنسي في بلعباس ، وحاول أحد الاشراف تخلص تلمسان من أيدي جنود الاحتلال ، وكان مجهود محمد بن عبد الله الششير باسم « بومعزة »

سببا في نشوب ثورة عاتية ضد الحكم الفرنسي في منطقة جبال الظهرة الممتدة من مدينته الجزائر إلى مدينة وهران . ولقد حضر عبد القادر بنفسه إلى منطقة وادي تافنا ، مما ساعد رجال القبائل على الانضمام إلى قوات المجاهدين وازدياد حماسهم للقتال ضد الفرنسيين . وقد استطاع الأمير أن يقضى على قوة فرنسية كبيرة بالقرب من سيدي ابراهيم بكل ما اشتملت عليه من ضباط وجنود يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٤٥ وحاصر قوة أخرى في نفس المنطقة وضيق عليها الحصار حتى سلم من بقى منها ومن بينهم الاسرى الجزائريين يوم ٢٦ . وقد كان من أثر هذين الانتصارين أن سلحت القوة الفرنسية المرباطة في سيدي موسى بالقرب من عين تموشنت للأمير عبد القادر ، دون أن تحارب وبمجرد أن طلبت منها التسليم .

إزدادت نيران الثورة الجزائرية اشتعالا في كل مكان في نفس الوقت ، فامتدت إلى جبال الظهرة ووادي الشليف ومنطقة الحدود المغربية وإلى تيمير . وعين عبد القادر « بومعزه » خليفة له مما اضطر بوجو إلى أن يعود بسرعة من فرنسا إلى الجزائر ويرسم سياسة جديدة تقوم على أساس أثمان ثمانية عشر تابورا تكون شكل نصف دائرة تمتد من وادي تافنا إلى منطقة القبائل ، تمنع توغل المجاهدين في منطقة التل وتهجم على قوات عبد القادر وتحاول تطويقها . ولكن سرعة حركة المجاهدين أذهلت الفرنسيين إذ أنهم كانوا يمرون من خطوط الدفاع الفرنسية ويظهرون خلفها ويأخذون الفرنسيين من الخلف ، وكانوا يتوغلون في الصحراء ثم يظهرون بعد أيام في وادي الشليف . وقد حاولت القوات الفرنسية أن تطبق عليهم ، ولكنها وجدت دائما أن حركة الالتفاف كانت تتم غالباً بعد خروج المجاهدين من منطقة العمليات . ومر الأمير في جنوب سبدر وسعيدة متجها شرقا إلى أن وصل إلى منطقة القبائل ونظم قوات خليفته بن سالم ثم هدد منطقة متيجا ولكنه أسرع إلى غرب الجزائر قبل أن يتمكن الفرنسيون من الهجوم على منطقة القبائل .

ويمكننا اعتبار عامي ١٨٤٥ و ١٨٤٦ من أصعب السنوات التي أمضتها القوات الفرنسية في الجزائر . ولولا وجود القيادة في أيدي المساريشال بوجو وإجباره لجنوده على سرعة الحركة في الهجوم والتقهقر والالتفاف ، ولولا ضخامة عدد المقاتلين الفرنسيين تحت أمرته وحسن تدريبهم وتسليحهم وتفوقهم في كمية النيران والتكتيك والإمداد والتكوين ، لما تمكنت فرنسا من البقاء في الجزائر . كانت القوات الفرنسية ، تخرج من مدينة الجزائر في ثياب جديدة ، نشطة وكاملة التزود وتعود إليها بعد شهور في ثياب بالية وأحذية بالية وبوجوه يظهر عليها الاعياء والتعب . ولكن قسوة الفرنسيين في حربهم ضد الجزائريين أنهكت قوى المجاهدين أيضاً . ونشرت الفقر والخراب في أركان الجزائر ، مما قلل من قوة مقاومة الجزائريين . وكان الحصار البحري المفروض على سواحل الجزائر مع الحصار البري المفروض على الحدود الغربية والشرقية يقلل من وصول الأسلحة والإمدادات إلى المجاهدين ، مما أجبر « بومعزه » على التسليم للقوات الفرنسية . ولقد طلب بوجو من حكومة باريس إرسال إمدادات كافية لغزو القبائل حتى يؤمن على بقائه في مدينته الجزائر نفسها ، ولكن الحكومة سمحت له بالقيام بمظاهرة عسكرية فقط في وادي الساحل — وقد انتهت هذه المظاهرة بأن أعلنت قبائل بني عباس خضوعها لفرنسا على أن تحتفظ بنظامها الداخلي وتقاليدها تحت أمره الشيخ المقراني .

نشب الخلاف بين بوجو وبين حكومة باريس ثم اتسع وإزداد اتساعا بمضي الوقت . أخذ الحاكم العام يشكو من أن حكومته منعه من تعقب عبد القادر داخل الأراضي المغربية ، ومن إرسال حملة لإخضاع منطقة القبائل ، وسحبت منه حتى توزيع الأراضي على المستعمرين في المنطقة المحيطة بمدينة الجزائر ، ورفضت إعطائه مبلغ ثلاثة ملايين فرنك لإنشاء مستعمرات لقداماء المحاربين

وللمسرحين من الجنود . كان بوجو قد وصل من تحت السلاح إلى رتبة ماريشال ، وأحرز بضعة انتصارات في الجزائر تسمح له بالانسحاب وهو في أوج عظمتيه بدلا من أن يضطر إلى التخلي عن مركزه نتيجة لهزيمة عسكرية . ولا يمكننا أن ننسى أن لوى فيليب كان يرغب في أن يعين ابنه الدوق دومال حاكما عاما للجزائر لإعتقاده بأن قوات عبد القادر قد ضعفت وأن فترة الغزو قد انتهت وستلونها فترة الإدارة والاستعمار مما تسمح بتقليد هذا المنصب لابنه . فاستقال الماريشال بوجو وترك الجزائر ، ثم عين الملك ابنه حاكما عاما في ١١ سبتمبر سنة ١٨٤٧ .

كان الدوق دومال عازما على السير على هدى الطريقة التي أتبعها بوجو في الجزائر ، من استخدام العنف ضد الأهالي ، وتشجيع استعمار الأوربيين في نفس الوقت حتى يسند وجودهم بقاء القوات المحاربة في الجزائر . ويمكننا أن نقول أن أهم حدث في حكم الدوق دومال هو استسلام الأمير عبد القادر . وكانت فرنسا قد جهزت لذلك منذ زمن مع سلطان المغرب فعملت على بث الفتنة في صدر السلطان ضد الأمير ، موعزة له بأن الأمير يرغب في إنشاء سلطنة مستقلة في فاس أو القيام بثورة عاتية والاستيلاء على الحكم من أسرة العلويين لصالح الهاشميين . وقامت فرنسا بالضغط السياسي على سلطان مراكش وأبلغته أن قواتها ستدخل حدود المغرب لتعقب الأمير عبد القادر والمجاهدين الجزائريين سواء سمح هو بذلك أو لم يسمح ، فما كان من السلطان إلا أن أمر عبد القادر بتسريح قواته والحضور بنفسه إلى مدينة فاس . ولما رفض الأمير هذا الأمر ، مستندا إلى تعصيد رجال الدين والعلم له ، أرسل السلطان قوة عسكرية لتنفيذ أمره في نفس الوقت الذي وضع فيه الفرنسيين خمسة آلاف جندي على الحدود عند اللامغنية لانتظار خروج عبد القادر من الأراضي المغربية . وحارب عبد القادر قوة المغاربة ، وأزول بها خسائر فادحة ، ولكنه اضطر

إلى التقهقر صوب الحدود . ثم عبر المولوية ولكنه اضطر إلى أن يحارب من جديد وإلى أن يتخلى عن مدفعيته . ثم نصح مجاهديه أن يسلموا أنفسهم للفرنسيين وتابع هو سيره جنوبا محاولا الدخول في الأراضي الجزائرية .

وكانت القوات الفرنسية تعلم كل حركات الأمير ، وكانت قد أقامت له النقاط العسكرية على طول الحدود ، مما اضطره إلى أن يطلب التسليم على أساس وعد بالسماح له بالسفر إلى الاسكندرية أو عكا . وقد قبل الفرنسيون هذا الشرط واستقبلوه استقبالاً يليق بنحيم شهيم ، ورئيس دولة محارب ، وبقيائد جيش شجاع ثم جاء الدوق دومال بنفسه لقبول استسلام الأمير وقبل منه فرسه السوداء ، التي كانت كل ما يملك ويحب من حطام الدنيا .

تم استسلام الأمير عبد القادر في أواخر ديسمبر سنة ١٨٤٧ ولكن فرنسا لم تنفذ وعدها بالسماح له بالسفر إلى الشرق إلا في عام ١٨٥٢ وذلك بسبب نشوب ثورة فبراير سنة ١٨٤٨ . وقد استقر به الأمر في مدينة دمشق هو وأسرته بعد أن أمضى خمسة عشر عاما في الجهاد ضد المحتل الاجنبي ، وبعد أن أثبت أنه رجل سياسي ماهر ، وقائد محنك وإداري وحاكم وطني مستدير . ونستطيع القول بأن الغزو الفرنسي للجزائر قد انتهى باستسلام عبد القادر وأن فرنسا لم تكن تستطيع البقاء هناك بغير القضاء على قوته ودولته .

وكما أن استيلاء القوات الفرنسية على مدينة الجزائر قد سبق سقوط شارل العاشر ببضعة أشهر ، نجد أن استسلام الأمير عبد القادر قد سبق سقوط لوى فيليب بفترة وجيزة . وكان من أولى نتائج الثورة عزل الاسرة المالكة ونفيها من الأراضي الفرنسية ، وتعيين خليفه للدوق دومال في الجزائر . فتركها إلى إنجلترا

مصحوبا بأخيه دوق جوفانفيل ، قائد البحرية السابق في غرب البحر المتوسط .
أما الجزائر فأنها قد أصبحت فريسة سهلة أمام رجال الإدارة الفرنسية ورجال
الاستعمار فاستخدموها حقلا لتجارهم دون أن يلقوا معارضة فعالة أو مقاومة
تستطيع أن توقفهم عند حدهم .

الباب الثالث

نمو القومية العربية في المشرق

الفصل السابع

بداية اليقظة القومية

كان الحكم المصري في الشام في ثلاثينات القرن التاسع عشر قد حمل البذور الأولى لليقظة العربية في تلك المنطقة^(١) ولقد بدأت هذه البذور في الانبات مع الاتجاه العلماني ومع فتح الابواب لنشاطه الغربيين والمبشرين، مما أدى إلى ظهور شخصيات عربية يمكننا اعتبارها طليعة لليقظة القومية التي اعتزت بنفسها وبلغتها وبراءتها .

(١) الاحتكاك بالاراء الغربية :

كان التسامح الديني أولى الصفات التي تميز بها حكم ابراهيم باشا في الاقاليم السورية ، ويعني التسامح الديني عدم التفريق بين العربي المسلم والعربي المسيحي أمام الدولة وأمام القانون ، فالكل رعية ، وعليه أن يخدم وأن يخضع للدولة ، مهما كانت الطريقة التي يتصل بها في الخالق .

ولقد فتح هذا الاتجاه العلماني أبواب الاقاليم الشامية أمام بعثات التبشير الغربية وخاصة البعثات البروتستانتية الامريكيه والبعثات الكاثوليكية الفرنسية ، وبشكل ساعد على نمو اليقظة عند العرب .

وكانت بعثات التبشير قد بدأت عملها في سوريا منذ أوائل القرن السابع

(١) أنظر : ص ١٠٣ - ١٥٠ .

عشر ، ولكن عملها ظل مقصوراً على النشاط في الاوساط المسيحية ، وكانت كاثوليكية في غالبيتها ، وحاولت خدمة العرب الذين يرتبطون بالكنيسة الرومانية . ولقد قصرت جهوداتها على نشر عدد من كتب العبادات ، وإنشاء عدد من المدارس والمعاهد ، وكانت في ذلك الوقت تشعر بأنها أجنبية ، وأنها تعمل مع أقلية ، فظهر تعصبها الديني ، وخصرت جهودها على الطوائف المسيحية ، كما حصرت نشر كتبها على اللغة الاوربية .

وكان اليسوعيون أو الجزويت من بين أنشط هذه الجماعات ، وقد ثابروا وعملوا منذ سنة ١٦٢٥ حتى سنة ١٧٧٣ رغم قلة مواردهم ، ثم اضطروا إلى تسليم نشاطهم إلى اللعازرين لاتمام عملهم ، وإن كانوا قد عادوا إلى الشام في سنة ١٨٣١ من جديد بعد أن نزلت بعثات التبشير الأمريكية إلى الميدان .

ولقد وصل رجال التبشير لأمريكيون إلى الشام في سنة ١٨٢٠ ، وجاءوا من مالطة وحاولوا مد نشاطهم صوب الشرق ، وأقاموا في بيروت واتخذوها قاعدة لعملياتهم . ولم يكن في سوريا في ذلك الوقت طوائف بروتستانتية ، فعمد الأمريكيون إلى تحويل الكاثوليك والارثوذكس إلى المذهب البروتستانتي . ولقد أثار نشاط البعثات التبشيرية شعور الأهالي ضدهم ، مما أدى إلى حصر جهوداتهم في دوائر محدودة وصغيرة . وظل الأمريكيون يقضون عملهم في داخل أسوار مدينة بيروت التي لم يزد عدد سكانها عن ٩ آلاف نسمة في ذلك الوقت ، أما الكاثوليكيون فانهم قد تمكنوا من تأسيس بعض المدارس في دمشق وحلب ولبنان . ولقد قصر هؤلاء المبشرون نشاطهم على محاولة كسب الأهالي إلى الدين المسيحي ، أو تحويلهم من مذهب إلى آخر ، وقاموا بذلك وبلغتهم الأمريكية أو الفرنسية مما لا يسمح بتشجيع اللغة العربية أو النهوض بها . وأدى ذلك بالتالي

إلى ازدياد روح التنافس بين الطوائف المسيحية في الاقليم بدلا من تجميعها والربط بينها .

وكان مجيء حكم المصريين إلى الشام يبشر بتغيير هذه الاوضاع ، والتأثير بالتالي في الاتجاهات العامة الموجودة في البلاد . لقد فتح الحكم المصري المجال أمام البعثات التبشيرية فأدى ذلك إلى زيادة عدد المبشرين وإلى انتشارهم في جميع أنحاء الاقليم . وجاءت اعداد هامة من اليسوعيين إلى الشام في سنة ١٨٣٤ ، ثم جاء عدد من الأمريكيين ، وبدأوا في التنافس ، وبشكل ساعد على انتعاش اللغة العربية وإلى قيام حركة فكرية ظهرت في الادب ثم انتقلت بعد ذلك إلى السياسة .

ولقد ظهر الحكم المصري في الشام على أنه يحمل عوامل تساعد على ايقاظ القومية العربية ، إذ سرعان ما أخذ الكاثوليكيون في فتح كلياتهم الخاصة في عينطورة ، ونقل الأمريكيون إحدى مطالبهم من مالطة إلى بيروت ، كما أنشأوا مدرسة التعليم الاناث في هذه المدينة . ثم ذلك في سنة ١٨٣٤ ، وفي الوقت الذي قام فيه ابراهيم باشا بتطبيق برنامج واسع للتعليم الابتدائي على نفس الطريقة التي سار بها والده في مصر . ولقد خرجت كلية عينطورة عدداً من الكتاب والمفكرين ، كما أن نظام التعليم الذي أدخله ابراهيم قد أثر في تفكير الوعي القومي وخاصة بين المسلمين ، وكان افتتاح الأمريكيون لحدى المدارس الخاصة بتعليم البنات أثراً كبيراً في ذلك الوقت الذي أهمل فيه نصف المجتمع ، كما أن لإنشاء مطبعة لنشر الكتب باللغة العربية قد فتح آفاقاً جديدة أمام التعليم ، رغم أن معظم الكتب المطبوعة كانت كتباً مدرسية . وكان كل ذلك تجربة أساسية دفعت بالاقليم السورية دفعا إلى الامام ، رغم أن العوامل التي أثرت فيها كانت متعارضة

أو منافسة ، وأدت بها إلى الحركة بعد زمن طويل من الركود ، وإلى التفكير والقراءة باللغة العربية بعد إهمالها مدة قرون طويلة . وهكذا تعاون المصريون مع البعثات الأمريكية والفرنسية على نشر الثقافة العربية ، وساعد ذلك على وضع الاسس الأولى للاهتمام بالتراث العربي ، ومع الإحتكاك بمصر وبالغرب ، فبدأ ظهور الشعور القومي في المنطقة العربية .

ولقد أخذ المصريون في فتح المدارس الابتدائية في معظم أنحاء البلاد ، وأنشأوا عدداً من المدارس الثانوية في بعض المدن الكبيرة . حقيقة أن ابراهيم لم يهدف نشر التعليم في حد ذاته ، بل اتخذها وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية والعسكرية ، فخدم بذلك فكرة القومية العربية بطريقة غير مباشرة . ولقد زاد شعور أبناء الاقليم السوري بعروبيتهم ، وخاصة من توصل منهم إلى الدراسة في مدارس دمشق وحلب وانطاكية . وهدف ابراهيم إلى اعداد الضباط اللازمين لجيشه في هذه المدارس ، فاختار طلابها من المسلمين ، والبسهم الكساوى العسكرية وتكفلت الدولة بالإنفاق عليهم في الاسكان والطعام ، كما كانت تمنحهم المرتبات في أثناء دراستهم . وكانوا جميعاً يتدربون على الفنون العسكرية . ولقد حقق هذا النظام الكثير ، وأخرج عدداً من الضباط العرب خدموا في القوات المصرية ، واعتزوا بشخصيتهم العربية ، رغم أن هذا النظام لم يدم في سوريا إلا ست سنوات . كما أن خوف المسلمين من تجنيد أبنائهم في مثل هذه المدارس العسكرية دفع بهم إلى إنشاء مدارس أخرى خاصة يرسلون إليها أبنائهم تخلصاً من الخدمة العسكرية ، كما ذكرنا ، فأعلنت السياسة المصرية نتيجتين تعاونتا على زيادة نشر التعليم بين العرب في ذلك الإقليم ، ومهدت الطريق لازدياد قيمة هذه النتائج مع الزمن . وجاءت بعثات التبشير المسيحية لكي تدعم محققات المصريين في نفس الميدان .

(٢) نشاط المبشرين :

كان نشاط المبشرين الأمريكيين كبير الاثر في إيقاظ روح القومية العربية في الشام في ذلك الوقت ، وقد أدركوا أن الاهتمام بالتعليم ، والاهتمام بالتراث العربي أخصب ميدان للعمل بعد فترات طويلة من الركود . ولقد بدأ الأمريكيون أنفسهم بتعلم اللغة العربية في الوقت الذي كانوا ينتقلون فيه مطبعتهم صوب الاقليم . وسرعان ما تمكنوا من طبع عدد من الكتب سدت حاجة المدارس التي أنشأوها . وأدخل الأمريكيون تجديداً في نظام سبك الحروف العربية وبشكل سمح لهم بمواجهة مشروعات كبيرة مثل إخراج الترجمة الجديدة للتوراة باللغة العربية .

ولقد اعتمد الأمريكيون على اثنين من علماء العرب في ذلك الوقت هما ناصيف اليازجى ، وبطرس البستاني ، لتأليف كتب مدرسية صغيرة ، ثم قاموا بطبعها وتوزيعها وبشكل ساعد على سد نقص وعطش واضح في السوق ، ظهر من تلقف الأهالي لهذه الكتب .

ولقد فتح المبشرون الأمريكيون مدارس مختلفة في بيروت والقدس ، ثم بدأوا في محاولة لتخريج عدد من المعلمين المؤهلين ، فحولوا إحدى مدارسهم العالية إلى كلية للمعلمين ، ثم توجهوا أعمالهم بإنشاء الكلية البروتستانتية السورية في بيروت سنة ١٨٦٦ . وكانت هذه الكلية السورية البروتستانتية تقصر عملها في أول الامر على بعض الدراسات الثانوية العليا وعلى الطب ، ولكنها كانت تدرس باللغة العربية ، وارتفع مستواها حتى وصل إلى المستوى الجامعي . وكان الاصرار على التعليم باللغة العربية ، ومواصلة إخراج الكتب العربية يجعل من الأمريكيين رواداً في هذا الميدان وفي تلك المنطقة ، وإن كانوا من الأجانب ويهدفون النشاط التبشيري في نفس الوقت .

أما بعثات التبشير الكاثوليكية فإنها قد زادت من نشاطها كذلك ، وأنشأوا المدارس في بيروت وزحلة ثم في دمشق وفي حلب . وأنشأوا جامعة القديس يوسف في بيروت ، وهي التي ستقف إلى جوار الجامعة الأمريكية في هذه المدينة .

ولقد عمل اليسوعيون كذلك على تأسيس مطبعة لهم في سنة ١٨٤٧ ، وكانت حجرية في أول الأمر ، ثم استخدموا فيها الحروف بعد ذلك . وأخذوا في طباعة كتب التراث القديم وبعض كتب التعليم .

ونشط إلى جانب ذلك عدد من رجال التبشير الآخرين مثل راهبات المحبة ، ومثل اللعازريين وغيرهم وإن كانت مجهوداتهم ضعيفة . وساعد كل ذلك على النهوض بالإنجاز وفي البدء في حركة نهضة عربية ، حتى وإن كان ذلك في الميدان الأدبي ، كما يظهر من نشاط الطليعة العربية التي بدأت في العمل في ذلك الميدان وفي ذلك الوقت .

(٣) طائفة الكتّاب العرب :

امتازت هذه الفترة بظهور شخصيتين من أهم الشخصيات التي سيطرت على الحياة الفكرية في الأقاليم السورية ، هما ناصيف اليازجي ، وبطرس البستاني .

أما ناصيف اليازجي فقد ولد في إحدى قرى لبنان في سنة ١٨٠٠ وتعلم في المدارس الموجودة في عصره في ذلك الوقت ، وكان تعليماً جافاً ، إلا أنه لم يقض على رغبته في زيادة القراءة والاطلاع والانتاج . كان مسيحياً فدرس على القسس ثم أخذ في البحث في المخطوطات المخزونة في مكاتب الأديرة . ولقد مكنته ذلك من الوصول إلى أعماق الأدب العربي القديم والاعتزاز بذلك التراث الهام الذي طمسه الزمن ، وشعر بجمال الأسلوب ورسائنه وعمل على إعادة اللغة العربية إلى مجدها القديم . ولقد اشتغل مع بعض رجال الدين ثم في ديسوان

الأمير بشير حاكم لبنان حتى سنة ١٨٤٠ حين نفى هذا الأمير من البلاد ، فأتجه إليه الأمير كيكون وطلبوا محوته في إصدار عدد من الكتب في علوم اللغة العربية تستخدم في المدارس الخاصة ببعثات تبشيرهم ، فكتب في النحو والمنطق والبلاغة والعروض .

ولقد أصبح داره في بيروت مركزاً يجتمع فيه عدد من المريدن ، ويستمعون إليه . وكان لا يتحدث إلا عن اللغة العربية وعن تراث العرب ، خاصة وأنه لم يكن يعرف غيرها . وظهر أن المسيحيين لا يقلون عن المسلمين إعتزازاً بلقمتهم وعملاً على أحيائها واتخاذها الوسيلة الفعالة للتقريب بين أبناء الشعب دون التفات إلى عناصر التفرقة القديمة . وربى اليازجي كل أبنائه وبناته على هذه الآراء ، وظهر من بينهم من عمل فيما بعد على رفع لواء البعث القومي العربي عالياً .

أما الشخصية الثانية فهي بطرس البستاني ، الذي ولد في لبنان في سنة ١٨١٩ . وكان مسيحياً كذلك ، وإن كانت ظروفه قد سمحت له بتعلم لغات أخرى غير العربية على العكس من اليازجي . ودرس لدى المبشرين ثم عمل في التدريس ، وتحول إلى المذهب البروتستانتي ، مما قرب بينه وبين الأمريكيين . ولقد عمل على ترجمة الإنجيل إلى العربية بعد أن درس اللاتينية والسريانية والعبرية والآرامية واليونانية والانجليزية والفرنسية والإيطالية . وكانت له قدرة عظيمة على هضم كل ما يقرأ ، وقدرة فائقة على الانتاج . ووضع قاموس محيط المحيط ، ثم عمل له مختصراً باسم قطر المحيط حتى يسهل تداوله . وبدأ بعد ذلك في عمل دائرة المعارف وتمكن من أن يتم ست مجلدات منها قبل وفاته .

ولقد نزل البستاني إلى الميدان العام عندما وقعت حوادث سنة ١٨٦٠ التي

هددت برجوع روح التعصب الديني بين المسيحيين والمسلمين ، فأنشأ جريدة عربية اسبوعية في بيروت أسماها نفيير سوريا ، كانت أول جريدة سياسية تنشر في هذا الاقليم ، ونادت بالتآخي بين أصحاب المذاهب المختلفة ، وضرورة تعاونهم في سبيل الدراسة والتحصيل . وهاجم التعصب وشرح الروابط التي توحد بين أبناء الاقليم الواحد ، وكانت هذه هي البدور السياسية الاولى لفكرة القومية العربية . وبعد ثلاث سنوات أنشأ « المدرسة الوطنية » التي سارت على نفس الآراء ، وسمح بدخولها لكل السوريين مهما كان مذهبهم . وأنصب نشاط هذه المدرسة على تخريج جيل وطني يعتز بعروبه قبل أى شئ آخر . ثم أصدر جريدة الجنان ، وجعل شعارها « حب الوطن من الايمان » ، وشارك في الكتابة فيها عدد من كتاب الشام والبلاد المجاورة ، كانت تحض على فكرة التسامح الديني والنظرة الواسعة المتحررة .

وساعدت هاتان الشخصيتان على تقدم الحياة الفكرية في سوريا ، خاصة وأنهما قد فضحا حوادث سنة ١٨٦٠ ، وارجاعها الى الجهل الذي كان السبب الاول في التعصب .

ولقد نشأت بعض الجمعيات الادبية في هذا العصر ، نتيجة لنشاط مثل هذه الشخصيات ، ونتيجة لعملهم على رفع المستوى الثقافي واتصالهم بالثقافة الغربية . فأنشئت « جمعية الآداب والعلوم » في بيروت سنة ١٨٤٧ وانضم اليها عدد من الامريكيين والانجليز علاوة على اليازجي والبستاني . وكانت هي الجمعية الاولى من نوعها في الشام ، ونشأت بعدها جمعيات أخرى ساعدت على نمو الفكرة العربية .

ولقد احتذى اليسوعيون حذو الامريكيين وأنشأوا « الجمعية الشرقية »

سنة ١٨٥٠ ، ثم نشأت بعد ذلك جمعية أخرى في سنة ١٨٥٧ امتازت على الجمعيتين السابقتين بأن كل أعضائها كانوا من العرب ، ومن المسلمين والمسيحيين سوياً . وكانت هي « الجمعية العلمية السورية » التي بلغ عدد أعضائها ١٥٠ عضواً . وكان هذا يدل على التطور الطبيعي لانتشار الثقافة في الاقاليم الشامية ، وعدم رفض المسلمين المشاركة في هذا الميدان ، ما دامت العناصر التبشيرية قد أبعدت عنها . ولقد أسهم في نشاط هذه الجمعية الأخيرة كثير من الشخصيات العربية التي تقيم في القاهرة ، وفي القسطنطينية . ونشأت آراء جديدة توحد بين أصحاب المذاهب المختلفة ، الذين يسكنون نفس الاقليم ، ويتكلمون نفس اللغة . وكان هذا الفهم الجديد لذلك الرباط القوي هو بداية اليقظة القومية العربية ، والالتفاف حول راية العروبة ، وستصدر منها الصرخات الاولى التي ستتحول مع الزمن الى ثورة تعز بقوميتها .

الفصل الثامن

الدولة ومحاولات الإصلاح

كان الحكم المصري قد قلب التوازن السابق الموجود بين المسيحيين والمسلمين والدروز ، وذلك نتيجة للتسامح الذي وضعه المصريون ، والذي أغضب المسلمين ونتيجة لنشاط الدعاة الأجانب الذين جاءوا من إنجلترا بنوع خاص لتحريك التنافس القديم بين الدروز والمسيحيين . وحينما انسحب المصريون وجدت الطوائف الثلاث نفسها وجها لوجه وافتقدوا يد إبراهيم القوية اللازمة لوقف كل منها عند حده وإخضاعه ، كمواطن ، لسلطة الدولة . فلم تمض سنة واحدة على انسحاب المصريين حتى بدأت المشكلات بين المسيحيين والدروز تظهر واضحة في الأقليم الساحلي وفي مناطق الجبل . وحاولت الدولة من ناحيتها إدخال الإصلاحات ولكن النفوذ الأجنبي لسكل من روسيا وفرنسا أثر على الموقف ، وفي مراحل متتالية .

(١) خطي شريف كلخانة . -

حاول السلطان عبد المجيد الذي تولى الحكم في سنة ١٨٣٩ أن يظهر نفسه كحاكم مصلح أمام الشعب وأمام الأجانب ، فبدأ ما يسمى بعهد التنظيمات الخيرية العثمانية . وأعلن وزيره الأول مصطفى رشيد باشا مرسومه الذي اشتهر باسم خطي شريف كلخانة ، والذي أعلن في حديقة كلخانة ، وفي جو حافل بالصلوات وضرب المدافع . وكان هذا المرسوم الذي بدأ به السلطان عهده عبارة عن وعد بإدخال

إصلاحات معينة ، وتعهد باحترام الحريات العامة والممتلكات والأشخاص ، دون نظر إلى المعتقدات الدينية أو العنصر . ولقد وعدت الدولة بعلائية محاكمة المتهمين ، وبعد عقاب أى مذنب دون محاكمة ، كما وعدت بحسن توزيع الضرائب وتحسين طريقة جبايتها ، وتعهدت بتنظيم التجنيد وتحديد فترة الخدمة العسكرية . ولقد جاء فى هذا المرسوم : « إن الدولة كانت تراعى الأحكام الشرعية فبلغت قمة المجد ، ومنذ مائة وخمسين سنة أهملت الإدارة الشرعية بسبب الغوائل وما عرض من حوادث ... فافتضى مراعاة ما يجب لوضع قوانين جديدة لانكشاف القابليات فى الأهلين ، وحفظ نفوسهم وأموالهم واعراضهم ، وأن تقوم بحسن الإدارة ، وتعيين الضرائب ، وتحديد مدة الجندية ، وتأكيد الثقافة » . (١)

وكان هذا الاتجاه يعنى بداية احترام الفرد والفردية ، والدفاع عن الملكية الشخصية ، وجاء فى عام ١٨٣٩ لىكى يدعم المعاهدة الانجليزية العثمانية ، والتي عقدت فى العام السابق ، والتي نصت على إنهاء نظام الالتزام ، واعترفت بمبدأ حرية التجارة للجميع ، وفى جميع أنحاء الدولة العثمانية . لقد كان وعداً من الدولة العثمانية باحترام الحريات ، أى بفتح الباب أمام نمو الطبقة الوسطى ، وأمام زيادة النشاط الرأسمالى الاجنبى فى أنحاء الامبراطورية . ولقد أيدت إنجلترا هذا الاتجاه الذى أظهره السلطان ، واستندت اليه للقضاء على خطر محمد على ، ولإعادة سوريا إلى حكم الدولة العثمانية فى سنة ١٨٤١ .

ولقد عمل السلطان ، ووزيره مصطفى رشيد باشا ، وبتأييد من السفير البريطانى على تنفيذ ما وعد به ، فأعاد تنظيم الإدارة حسب الطريقة الفرنسية ، وألغى نظام

(١) أنظر : سورية فى القرن التاسع عشر ، الدكتور عبد الكريم غرابية - القاهرة ١٩٦٢ .

الالتزام ، وشكل مجلساً للأحكام القانونية ، ومجلساً للتجارة ، وأصدر قانوناً جديداً للعقوبات . ولكن روسيا تعاونت مع النمسا فى الضغط على السلطان لإجباره على تسوية مصطفى رشيد باشا فى سنة ١٨٤١ ، وظل بعيداً عن الحكم حتى سنة ١٨٤٥ . وكانت هذه الفترة كافية لىكى يغير الرجل اتجاهه ، ولاكتفى بهد عودته باصدار قانون لالغاء الرقيق سنة ١٨٤٩ وقانوناً آخر للتجارة ، وظلت أحوال الأهل فى الامبراطورية كما هى بعد أن انصرف الاهتمام إلى مصالح الدول الاجنبية قبل غيرها .

لقد كان هذا الاتجاه يساعد على فتح أبواب الامبراطورية العثمانية فى وجه النشاط التجارى الاجنبى بشكل عام ، والبريطانى بشكل خاص . وكانت فرنسا مشغولة فى ذلك الوقت بحربها فى الجزائر ، وبعملياتها ضد الأمير عبد القادر . ولكن بريطانيا لم تكن بمفردها فى الميدان ، خاصة وأن أنظار روسيا كانت قد بدأت فى التركيز على الدولة العثمانية ، وأرادت الخروج من البحر الاسود الى المياه الحرة فى البحر المتوسط ، وحاولت أن تستند الى الحركات الاستقلالية فى البلقان ، وإلى الطوائف الارثوذكسية فى سوريا ، لىكى تعمل على تقسيم امبراطورية آل عثمان والحصول على نصيب هام منها .

(٢) خطى همايون :

خشيت بريطانيا من لزيادة النفوذ الروسى فى البحر المتوسط ومن تهديدها لخطوط مواصلاتها الامبراطورية التى تمر فى المنطقة العربية من الشرق الأدنى صوب الهند ، فصممت على وقف الزحف الروسى ، والوقوف إلى جانب الدولة العثمانية فى حرب القرم . أما فرنسا فقد حاولت أن تساعد بريطانيا فى هذه العملية ، خاصة وأن روسيا كانت تنظر إلى نابليون الثالث على أنه مختص بالحكم فى بلاده ،

وكانت المصالح الاقتصادية الفرنسية قد بدأت في الازدهار في شرق البحر المتوسط. ولقد اضطر السلطان ، قبل نهاية هذه الحرب الى إعلان برنامج لاصلاحات عامة ، حتى يتمكن من الاشتراك في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٨٥٦ ؛ وكان هذا البرنامج يسمى خطى همايون . ولقد نص على المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز بين دين أو لغة أو جنس ، كما نص على منح حرية العبادة للجميع ، والعمل على حماية أرواحهم وممتلكاتهم ، ووعد بادخال اصلاحات على ادارة الولاية وطرق جباية الضرائب ، وبوضع ميزانيات عامة للدولة ، والعمل على إنشاء البنوك ؛ وإن كان قد نص على الإبقاء على الامتيازات التي يتمتع بها رؤساء الطوائف والملل . ولقد كان هذا المرسوم نصراً للاتجاه العلماني الذي يعتبر أساساً للاصلاح ، وأساساً لنمو التجارة . وهذا هو نص منه :

« لا يخفى أنه منذ إبتداء ظهور دولتنا العلية كانت الاحكام القرآنية الجليلة ، والقوانين الشرعية المنيفة ، في غاية المراعاة السكاملة ، ولذلك كانت قوة سلطتنا السنية وثبتها ، مع راحة جميع الرعايا ورفاهيتهم ، وعمار البلاد ، في غاية ما يكون من السكامل . ولكن منذ مائة وخمسين سنة لم يعد إنقياد ولا امتثال لا للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة ، لسبب ما طرأ عليها من الحوادث الكثيرة . ولهذا قد تحولت تلك القوة إلى ضعف ، والراحة إلى التعب ، والعمار إلى الدثار . وأية مملكة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تؤول إلى الاضمحلال .

« ومنذ جلوس سلطتنا على تخت الخلافة إتجهت افكارنا الخيرية خاصة إلى عمار البلاد وراحة العباد . فنظرنا الى مواقع ممالك دولتنا العلية وأراضيها الخصبة وقابلية أهلها واستعدادهم إذا أخذ في عمل الوسائط اللازمة ، يشاهد سرعة حصول المقصود بتوفيق الله تعالى في برهة خمس أو عشر سنين .

« فاعتمادنا على عون الله تعالى ، واستمدادنا بروح نبينا (صلعم) قد شوهد من الأمور المهمة اللازمة وضع قوانين جديدة لحسن ادارة دولتنا العلية ، وممالكنا المحروسة . ونتيجة خلاصة هذه القوانين هي عبارة عن أمنية الحياة وصيانة العرض وحفظ شرف الانسان وأمواله وتعيين مال الويركو وطريقه أخذ العساكر ومدة استخدامهم . فلا يوجد شيء في الدنيا أفضل من الحياة والعرض والشرف . فالانسان إذا نظر لهذه الأمور وكانت على خلاف رضاه يئس من الحياة ويبادر إلى حفظ حياته وشرفه بأعمال يؤدي بها الدولة والبلاد . وبخلاف هذا اذا كان مطمئناً على حياته وعرضه وشرفه لا يجتهد عن طريق الاستقامة ويكون مجتهداً في حسن الخدمة للدولة والملة . وإذا كان الانسان غير مطمئناً على ماله فيتأخر عن الاهتمام في كل ما يأول لنجاح الدولة وعمار البلاد بخلاف ما إذا كان مطمئناً عليه ، فيسكون مهتماً في أعماله ومجتهداً في توسيعها وتضاعف عنده الغيرة للدولة والملة وحب الوطن وينذل نفسه دونها . فهذا الأمر يجمله أن يكون مستعداً لكل فعل حميد . وأما ترتيب مال الويركو (أي المطالب الأميرية) فمن أهم الأمور لسكون الدولة يقتضى لها نفقات كثيرة لتجهيز العساكر . وللدولة أن تأخذ النفقات من الأهالي لصيانة المملكة .

« ولقد أمرنا برفع الحجز عن بيع كل صنف من البضائع والمحصولات بيد شخص واحد ، الأمر الذي كان الأقدمون يعتقدون أنه أصل كل سعادة ، وتفرض الأموال الأميرية على كل انسان بحسب قدرته بالمال والاملاك وأن لا يطلب منه شيء خلافاً .

« ومن الأمور المهمة أيضاً وضع قوانين لتعيين مصاريف عساكرنا البرية والبحرية . ومن حيث أن صيانة البلاد أمر واجب وفرض لازم فعلى الأهالي أن يندبوا أنفارا للعسكرية . فقد أمرنا بوضع قوانين في كيفية أخذ الأنفار على

قدر إمكان كل مكان ، ومدة إقامتهم في سلك العسكرية أربع سنين أو خمس . لأنه إذا أخذ أنفار أكثر من طاقة الأماكن أو مكثوا مدة حياتهم في العسكرية يكون ذلك ظلماً وضرراً على العباد والبلاد ، ويصير الانفاريأسون من حياتهم إذا مكثوا مدة طويلة . ومن الآن فصاعداً لا يقاص أحد لا سرا ولا جها بأي نوع كان من القصاص إلا بعد الفحص والتدقيق تطبيقاً لشريعتنا الآلهية . ولا يسمح لأحد أن يهين شرف الآخر كأنما من كان ، ولكل واحد الحرية الكاملة أن يتمتع بأملكه وأمواله دون معارض ، كما أن أقارب المذنب لا يقاصون بذنبه . ولا يجرمون من ميراثه إذا كانوا أرباباً .

« فلتعلم هذه الترتيبات جميع رعايانا من أية ملة كانت ، وليتمتع بها الجميع بدون استثناء ، وليسكن لأطمئناناً كاملاً ممنوحاً منا إلى جميع أهالي المملكة على حياتهم وشرفهم وأموالهم حسب فرائض شريعتنا المطهرة . ولقد أمرنا بوضع مجلس للأحكام العدلية يكون فيه وزراءنا ووكلاء رجال دولتنا يتكلمون فيه بالحرية التامة لأجل ترتيب ما يلزم لأطمئنان الرعايا على حياتهم وأموالهم ، وتعيين الأموال الأميرية . وأما الشرائع المختصة بترتيب العساكر فتصير المفوضة بها في المجلس العسكري تحت نظارة السر عسكر . وكل ما يرتبوه من الأشياء المستحسنة تعرض لسلطاننا السلطانية ، فنشرفها في أعلاها خطأ بيدنا الملوكية لأجل المصادقة .

« ولما كانت هذه الترتيبات ليس لها غايه سوى تقدم الديانة والدولة والشعب وخير المملكة فعظمنا الشاهانية تتعهد أن لا نفعل شيئاً مخالفاً لها . وتأكيذاً على الإقامة بعدنا هذا فنقسم بالله العظيم أمام كل العلماء ووكلاء رجال الدولة في بيت الحزقة الشريفة ونخلفهم أيضاً . وبعد ذلك كل من يخالف هذه الترتيبات يصير على قدر ذنبه مع قطع النظر عن رتبته وإعتباره . وبما أن الموظفين ماهيات كافية

فيجري القصاص الصارم على كل من يقبل الرشوة التي تحرمها الشريعة الإلهية ، وتكون سبباً لسقوط المملكة . وبما أن هذه القوانين المتقدم ذكرها قد جعلناها عوضاً عن القوانين القديمة فلتعلن لإرادتنا الملوكية السنية في الاستانة العلية وفي سائر ممالكنا المحروسة ، وتعطى صورها أيضاً إلى سفراء الدول المتحابه الموجودين في دار السفارة العلية ، لتكون دولهم شهوداً على دوامها إلى ما شاء الله ، وعدا ذلك فليحفظنا الله بحفظه الإلهي ، وكل من خالف هذه الترتيبات فليكن موضوعاً للعنة الإلهية إلى الابد آمين ، (١) .

والواقع أن هذا المرسوم لم يقابل بالترحيب الكافي من المسلمين أو من المسيحيين ، ذلك أن المسلمين قد وجدوا أنه يعمل على مساواتهم بأهل الذمة « حتى صار إذا تشاجر نصراني مع مسلم ، مثل ما يقول له المسلم بقوله النصراني أزود » أما المسيحيون فانهم كانوا في واقع الامر لا يرغبون في مجرد مساواتهم بالمسلمين ، بل يهدفون إلى الاستقلال عن الحكم العثماني الإسلامي . فزاد التوتر بين الطرفين وأدى ذلك إلى فتنة ١٨٦٠ .

(٣) فتنة سنة ١٨٦٠ :

تكاثفت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية على جذب إقليم الشام ودفعه بقوة صوب حرب أهلية في سنة ١٨٦٠ . ولقد اتخذ هذا الصراع شكلاً طائفيًا نظراً لمشاركة المسيحيين والدروز فيه ، وكانت هناك فرنسا وبريطانيا ، وتقف كل منها وراء قوة من القوى الداخلية ، فرنسا وراء المارونيين ، وبريطانيا وراء الدروز .

(١) د. عبد الكريم غريبة : سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢ . ص ٢٨ - ٣١ .

ولم تكن هناك أسباب مباشرة لهذه الحركة ، مما يدفع إلى الاعتقاد بأنها كانت مدبرة . حقيقة أن خطى شريف همايون لم يهدى النفوس ، وقامت حركة بين المارونيين سنة ١٨٥٨ ضد كبار ملاك الاراضى والاقطاعيين من الدروز والمسلمين ، ولكن هذه الحركة كان من السهل القضاء عليها .

وبدأت الحوادث بعد ذلك بمشاجرة بين صبيين ، ماروني ودرزي ، ثم استمر في شكل معركة بين المسيحيين والمسلمين ، وعمت الحوادث بعد الشتاء لىكى تشتمل عددا كبيرا من القرى ، وأخذ المارونيون يتهمون الدروز بالاتصال بالوالى العثمانى ، والحصول منه على الاسلحة ، ويتممون الجنود العثمانيين . باسائة معاملة الهاربين واللاجئين من المسيحيين إلى بيروت ودمشق ونهب ما يحملونه من ثياب وأموال (١) .

وبدأت قوات الموارنة تهجم على مناطق المسلمين بقيادة يوسف بك كرم وطانيوس شاهين ، كما أخذ الدروز في اعداد قوات لهم بقيادة اسماعيل الاطرش وسعيد جنبلاط . وقتل آلاف من الجانبيين في عدد من المدن . والواقع أن البريطانيين كانوا يعضدون الدروز ، في الوقت الذى كان فيه الفرنسيون يعضدون الموارنة . ويقال أن الكولونيل تشرشل الذى كان قد شارك في الحملة الموجهة ضد قوات ابراهيم باشا في الشام ، واستقر في الاقليم بعد عودة الحكم العثمانى هو الذى رتب هجوم الدروز على زحلة . أما فرنسا فانها كانت في صعوبات مع الباب العالى في ذلك الوقت حول مسألة قناة السويس ، ورفض السلطان التصديق على عقد الامتياز الذى كان محمد سعيد قد منحه لفردينال دى ليسيبس ، فاستندت إلى

(١) أنظر ويليب حتى : لبنان في التاريخ ، ترجمة أنيس فريجة . بيروت ، دار الثقافة ،

هايشا الدينية للكاتوليكيين والمارونيين لىكى تضغط على الباب العالى ، وتهدهه بأنها تشجع استقلال سوريا ولبنان ، وانشاء امبراطورية عربية يمكن للامير عبد القادر الجزائري أن يحكمها (١) .

وجاءت الانباء من المشرق لأوروبا تعلن قتل ستة آلاف ماروني ، ورجلين من رجال الدين ، ثم تالت وصول أنباء المذابح التى راح ضحيتها خمسة آلاف مسيحي في دمشق ، ولم يتحدث أحد عن قتل المسلمين ، فاستندت فرنسا إلى عقد مؤتمر اشتركت فيه كل من بريطانيا وبروسيا وروسيا وتركيا ، وتقرر التدخل لوقف المذابح ، وارسال قوة تتكون من اثنتى عشر ألف جندي . ولكن الدول تأخرت وانتهزت فرنسا الفرصة وارسلت حملة قوامها سبعة آلاف جندي وكانت وسيلة واضحة للضغط على الباب العالى ، ولاشعاره بأنها قد نزلت في منتصف المنطقة التى توصل عاصمته بقناة السويس المقبلة ، ويمكنها أن تصعب أمر اتصالها بها .

وكان فؤاد باشا وزير الخارجية العثمانية قد وصل إلى لبنان قبيل وصول القوات الفرنسية ، وأخذ في معاقبة المذنبين . وشكل لجنة لإقتراح إصلاح أحوال الحكم في لبنان ، وكان ذلك أساسا للتنظيمات الأساسية التى صدرت في عام ١٨٦٤ .

وقسمت الدولة العثمانية سوريا إلى ولايتين ، ووضعت نظاما خاصا للبنان يمنحه بعض الاستقلال الذاتى ، بحكومه ، تحت رئاسة حاكم مسيحي ، يعاونه مجلس تمثيلى .

(١) أنظر RENOUVIN, Pierre, Histoire des Relations Internationales.

وكانت ثورة سوريا سنة ١٨٦٠ وتسوياتها سبباً في تقليل سلطة رجال الدين ورجال الاقطاع على الشعب السوري ، ولكنها سمحت للدول الأوروبية بالتدخل في شئون سوريا ، وخلقت بذلك سابقة خطيرة لهذا الاقليم . وتمنعت هذه الثورة عن انشاء حكومه تمثل مصالح الشعب اللبناني ، وفتحت أنظار الاهالى إلى خطر الاستمرار في حالة من الجهل والتعصب ، بينما يقف الأعداء المستغلين على الأبواب . وكانت سبباً في ازدياد حركة نشر التعليم بفتح المدارس وطبع الكتب وعقد المجتمعات الادبية والعلمية كما أنها تسببت في دفع عدد من شباب العرب إلى التفكير في تخلص بلادهم من الحكم التركي . كانوا تلاميذ اليازجى والبستاني وبدؤوا ينهلون من نبع الثقافة العربية ويعشقون الحرية ، وبدأت بذور الوطنية الأولى في الإنبات ، واتخذت شكل الامانى القومية التي ستزداد صلابه وتبلوراً مع الزمن ، رغم طغيان السلطة الحاكمة واستبدادها ، بل إن الاستبداد والكتب كانت عوامل مساعدة على زيادة نمو روح القومية العربية وكان السير على نهج الدول العربية في التفكير ، ومحاولة الوصول إلى نوع الحكم الدستوري الموجود في بلادهم يعنى تطور قوى في المجتمع العربى الشرقى ومسايرتها للرأسمالية الغربية التي كانت قد أخذت تتغلغل في الإقليم ، وتغير من علاقة الطبقات الاجتماعية ببعضها .

٤ - ازدياد المصالح الرأسمالية الغربية :

لم تنجح الدولة في القيام باصلاحاتها إذ أن هذه الاصلاحات كانت تمنى استعداد البلاد للتطور من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى ، ودون أن تتعاون الرأسمالية العالمية مع الدولة العثمانية في هذه العملية ، بل إن الدول الأوروبية حاولت الإفادة من هذه الاصلاحات لزيادة مكاسبها وزيادة عمليات استغلالها في الدولة العثمانية التي عجزت عن صد هذه العملية ، ثم استسلمت لها .

واحتاجت الدولة للقيام بالاصلاحات إلى إيرادات جديدة ، في الوقت الذى عجزت فيه وسائل الانتاج فيها عن التطور ، كما أنها عجزت عن فرض ضرائب جبركية جديدة على السلع الأوروبية المستوردة . وكانت معاهدة « بلطة ليمان » التي عقدتها الدولة مع بريطانيا قد حدث من مقدرة الدولة في الميدان الضرائبى وفتحت أسواق البلاد للتجار الأجانب . وأباحت لهم حرية الاستيراد والتجارة ، وحرمت الدولة من حق حماية الإنتاج المحلى . فأقبل الناس على شراء المنتجات الأجنبية المستوردة مما أدى إلى كساد الإنتاج المحلى وتدهور الصناعات الوطنية وإختلال الميزان التجارى ، وأوقع الدولة في عجز كبير ، لم تجد الدولة وسيلة لها لخدمة سوى الإستدانة من الخارج .

ولقد اضطرت الدولة إلى عقد القروض لمواجهة حرب القرم ، فعقدت قرضاً في سنة ١٨٥٤ بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه وبفائدة قدرها ٦٪ وضمنت جزية مصر سداد هذا الدين ، كما أنها عقدت قرضاً آخر في العام التالى بمبلغ خمسة ملايين جنيه من بنك روتشيلد . وتوالت القروض بعد ذلك بقرض جديد في سنة ١٨٥٨ بمبلغ خمسة ملايين جنيه أخرى . ولقد عجزت الدولة عن دفع أقساط الأرباح في سنة ١٨٦٠ ، فحاولت عقد قرض جديد في لندن ، إلا أن الحكومة البريطانية اشترطت لمنح هذا القرض ، أو السماح بطرحه في أسواقها المالية ، أن تسمع الدولة العثمانية للأجانب بحق ملكية الاراضى والعقارات فيها ، وأن تقبل تشكيل لجنة دولية للإشراف على مالية الدولة ، وكذلك إلغاء نظام الاوقاف . ولقد اضطر فؤاد باشا ، المفاوض العثمانى ، إلى رفض هذه المطالب وذهب إلى باريس ونجح في أول الامر في عقد قرض بمبلغ ٤٠٠ مليون فرنك وبفائدة ٦٪ ويسدد على ستة وثلاثين سنة . ويبيع السندات الخاصة بهذا الدين فعليا بمبلغ ٣١٢ فرنك

للسند في الوقت الذي بلغت فيه قيمته الاسمية ٥٠٠ فرنك، ثم اصدرت الحكومة الفرنسية بعد قليل أمرها بوقف بيع هذه السندات . ولقد بلغت مجموع ديون الدولة العثمانية ٣٧٦ مليون فرنك ، لم تستلم منها سوى ٣١٢ مليون ، وذلك عند وفاة السلطان عبد الحميد سنة ١٨٦١ .

وكانت الدولة في ذلك الوقت تسير في أموالها بدون ميزانية . وحينما وضعت هذه الميزانية على الطريقة الاوربية سنة ١٨٦٥ ، وصلت إلى ٢٥ مليون جنيه استرليني ، أى ما يقرب من ٥٥٠ مليون فرنك ، وكان نصفها مخصصا لسداد الديون ، ورصد نصف الباقي للجيش ، وربعه للموظفين و ١٠ ٪ للقصر (١) .

حقيقة أن السلطان عبد العزيز قد أصدر قانون الولايات العثمانى سنة ١٨٦٤ مما أدى إلى تكوين مجالس تمثيلية فيها تشارك الولاة في تحمل المسئوليات ، وأن بعض الولايات الخاصة مثل تونس ومصر قد أخذت خطوات أوسع في اشتراك الاهالى في الحكم عندما شكلت المجالس التشريعية ووضعت الدساتير ، واعترفت بمسئولية الوزارة أمام ممثلى الامة . ولكن هذا الاتجاه تبلور من ناحية أخرى في عملية إصدار القوانين المختلفة المقترحة من الغرب ، ودون أن يؤدي ذلك إلى إبطال القوانين الشرعية السابقة ، فتج عن ذلك إزدواج في التشريع وفي المحاكم .

ولقد اشتهر السلطان عبد العزيز بالتبذير وحبه للرحلات والبذخ ، وزار مصر سنة ١٨٦٣ وباريس سنة ١٨٦٧ ، وأقام عدداً من القصور الفخمة . ولقد اعتمد على القروض الأجنبية في الإنفاق على ترفه ، ووصلت هذه الديون إلى ما يقرب من مائتى مليون جنيه استرليني في سنة ١٨٧٥ . وتأسس في عهده البنك العثمانى كشركة بريطانية فرنسية ، اشتركت في عملية استنزاف ثروات البلاد

(١) أنظر : د. عبد الحكيم غرايبة : سورية في القرن التاسع عشر ص ٢٣-٢٤

واستغلالها في صالح الرأسمالية الاجنبية . وأعلن افلاس الخزانة العثمانية في سنة ١٨٧٥ .

وقامت المظاهرات ضد السلطان ، وخلع من الحكم في سنة ١٨٧٦ ثم انتحر وتولى مراد الخامس ، ابن عبد الحميد الحكم ، إلى أن ثبتت عدم صلاحيته الصحيحة فعزل وتولى عبد الحميد الثانى أمور البلاد ، في نفس السنة ، وتعتبر فترة حكم السلطان عبد الحميد فترة قائمة بذاتها في تاريخ الدولة العثمانية ، وتاريخ الافاليم التي ارتبطت بها في ذلك الوقت .

الفصل التاسع

الطغيان الحميدى

حكم السلطان عبد الحميد الثانى الدولة العثمانية لفترة أربعين سنة متميزة بنفسها، واضطر إلى أن يمنح الشعب دستورين : أولهما فى أوائل حكمه ، والثانى عند نهايته - ولكن هذه الفترة كانت من أشد الفترات طغياناً وإستبداداً فى تاريخ الشرق الأدنى .

(١) دستور مدحت باشا :

كان السلطان السابق وهو عبد العزيز الذى تولى الحكم فى سنة ١٨٦١ وكان عهده يمتاز بالإسراف والسرقة ، وعدم كفاءة كبار رجال الدولة ، مما جعل حكمه لا يطاق ، ولانتهى الأمر بعزله بعد خمسة عشر عاماً . وإمتاز عهده بقيام الثورات فى معظم الأقاليم الأوربية الخاضعة للدولة العثمانية وخاصة فى بلغاريا التى كانت مسائلها فى منتهى الأهمية بالنسبة للرأى العام العالمى ، وبالنسبة للمصالح الاستراتيجية للدول العظمى . أما فى البلاد العربية فإن حكمه لم يشهد قيام ثورة علنية ، وإن كان الموقف يساعد على زيادة عدم الرضاء ، وقلة صبر الأهالى على مساوىء الحكم . أما عن إنتشار الآراء التحريرية فكانت لا تزال فى أوائل سنواتها ، ولم تكن قد نجحت إلا فى إيقاظ بعض النفوس وسط هذه الملايين من العرب سكان الشرق الأوسط . ونرى أن الدولة العثمانية قد حاولت تثبيت أقدامها فى أنحاء الجزيرة العربية بأكملها ، فاحتلت الإحساء سنة ١٨٧١ ،

واليمين في العام التالي، ولقد اضطر عبد العزيز أن يتنازل في ٣٠ مايو سنة ١٨٦٧ عن العرش لابن أخيه مراد الخامس، ولكن هذا السلطان الأخير لم يبق على العرش أكثر من ثلاثة أشهر، نظراً لاستعصاء مرضه العصبي؛ وتولى أخوه الأصغر عبد الحميد الثاني السلطنة وخلافة المسلمين من بعده.

ولقد استمر عبد الحميد ثلاث وثلاثين سنة سلطاناً إلى أن أجبر في عام ١٩٠٩ على التخلي - بدوره - عن العرش. وكانت مدة حكمه هي الفترة التي ترعرعت فيها الآراء التحررية العربية في الأقاليم السورية والعربية، وستنتشر بعد عزله في كل العالم العربي، بشكل يهدد لانقضاء قومية كما سئى.

تولى عبد الحميد العرش اذن في وقت امتلأ فيه أفق الدولة العثمانية بالغيوم وانتشرت فيه الثورة في الأقاليم العثمانية، وهددت فيه روسيا بالحرب ووقفت منه كل الدول الأوروبية موقفاً عدائياً، وخاصة بعد انتشار أخبار المذابح، بين سلطات الدولة والشعوب المسيحية الثائرة. أما من الناحية الاقتصادية فإن ضعف الميزانية كان واضحاً، وخلو الخزانة كان ينذر بالخراب. ولقد اشتهر عبد الحميد عند ارتقائه للعرش بسمعة طيبة كأمر مفرح مخلص، يعمل على التقدم ببلاده، وكانت هذه فرصة جيدة لكل من شعبه والدول الأوروبية، لرؤية تجربة جديدة تمر في الشرق الأوسط، وقد تعود بالخير على الجميع.

كانت الدول الأوروبية تصر على ضرورة إدخال الإصلاح في الدولة العثمانية، ومنح المسيحيين نفس حقوق المسلمين، كوسيلة للتقدم مع الزمن. وكان المسلمون أنفسهم يرغبون في العيش في مساواة مع العناصر المسيحية الموجودة في الدولة، وعلى أن يصبح للجميع نفس الحقوق، ويخضعون لنفس الالتزامات، ويؤدون نفس الواجبات.

وبدأت جماعة قومية تعمل برئاسة مدحت باشا^(١)، وطالبت بإقامة حكومة دستورية. وكان لهذه الجماعة من التحرر ومن الاخلاص ومن الشجاعة ما سمح لها بالمطالبة بأن يتحمل ممثلوا الشعب مسؤولية الحكم، وإدارة شئون البلاد، وبشكل يسمح للجميع بالمعيشة في ظل القانون العام. وأظهر عبد الحميد من الذكاء ومن التحرر ما جعل قلوب الشعب تلتف حوله، فعين مدحت باشا صديقاً عظيماً، ووافق على منح الدستور، وأعلن ذلك رسمياً في نفس اليوم (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦) الذي اجتمع فيه ممثلو الدول الأوروبية لاقترح إدخال الإصلاحات الضرورية على الإدارة العثمانية. ظهر أمام الشعب اذن لإخلاص السلطان وعدم معارضته للإصلاحات، كما أن الدول الأوروبية فقدت حججها للتدخل في شئون الدولة.

وكان هذا الدستور من وضع مدحت باشا نفسه، وظهرت فيه طباعه المتحررة. وإعتقد مدحت في ضرورة الحد من سلطة السلطان المطلقة، كأساس لكل إصلاح في الدولة، بل وكضرورة من ضروريات بقائها في ذلك الوقت. وحاول مدحت أن يسوى في المعاملة بين كل الأجناس المختلفة في الدولة، كأساس لتأييد الحكومة الدستورية الجديدة بقوة شعبية. ولقد نجح مدحت بطبيعة الحال في مرماه الأول؛ وأما الهدف الثاني فكان أكثر تقدماً من الحالة الفعلية والنفسية التي اجتازتها الدولة العثمانية في ذلك الوقت، إذ أن الشعوب المسيحية

(١) ولد مدحت باشا في القسطنطينية سنة ١٨٢٢ وتولى مناصب إدارية مختلفة في الدولة إلى أن أصبح والياً على بلغاريا، وله من العمر أربعون عاماً. ثم تولى ولاية بغداد في عام ١٨٦٨. وقد أظهر نشاطاً وكفاءة ووطنية وسعة أفق لم يظهروا كثير من غيره في الدولة. وتولى منصب الصدارة العظمى في عام ١٨٧٣، ولكنه وجد استعالة العمل مع طغيان عبد العزيز فاستقال، وبدأ يعمل مع غيره من الوطنيين على عزل هذا السلطان.

في الدولة العثمانية كانت ولا تزال تنو إلى الوصول إلى مرحلة القوميات ، وكانت بذلك تمر في مرحلة انفصالية ، لا يمكنها أن تسير فيها إلى جانب سيرها في حركة تكتيلية ، مع بقية العناصر الأخرى في الدولة . وكانت هذه الشعوب ترتبط بأوربا وبشعوب أوربا في نفس الوقت الذي ترتبط فيه مع شعوب الشرق الأوسط ، وكانت من التخلف بدرجة أنها لم تر الفرص الجديدة الذي يمنحها لها هذا الدستور مع الشعوب الإسلامية في الدولة العثمانية . وعلى أي حال فإن مدحت باشا قد عمل على القضاء على حركة عدم الرضاء العام والشعور به ، عن طريق مزج كل أجناس الدولة تحت ديموقراطية واحدة ، مما يظهره بمظهر المحرر المتحرر ، أكثر من اظهاره بشكل الرجل الدولة . ولقد تمكن السلطان من إدخال بعض التعديلات على دستور مدحت قبل نشره ، مما جعله لا يضمن المساواة التامة بين الجميع ، ولكنه احتفظ بالاطار العام لضرورة خضوع وتعاون الجميع مع الدولة العثمانية . وأخيراً فلا ننسى أن هذا الدستور قد نجح في الحد من السلطة المطلقة التي تتمتع بها السلاطين على حساب الشعب ، وتكفي هذه الناحية لظهار أهمية هذا الدستور ، وأهمية الدور الذي لعبه مدحت باشا في تاريخ الشرق الأدنى .

ولكن هذا الانتصار كان قصير الأجل ، إذ أن ضحالة إعتقاد عبد الحميد في النظم الدستورية قد ازدادت في ظهورها على مر الأيام . فهل كان ذلك نتيجة لحبسه ورغبته في التمويه على الشعب وعلى الدول الأجنبية في أوائل حكمه؟ أم كان ذلك بسبب بعض التجارب التي مر بها في هذه الفترة ، وإعتقاده بضرورة وجود رأس واحدة للدولة ؟ لا نستطيع الإجابة على مثل هذه الاسئلة ، ولكن التاريخ يشهد بأنه قد تحمل عبئا ثقيلا .

أثبتت تصرفات عبد الحميد التالية أنه كان لا يؤمن بحق الشعب في تسيير أموره بحكومة دستورية ، وظهر وكأنه يرغب في القضاء على قوة تدخل الدول

الأوربية التي طالبت بضرورة الإصلاح في أنحاء الدولة العثمانية . وكان نشر الدستور سببا في إلتفاف الشعب حول عبد الحميد وفي فشل المؤتمر الأوربي في القيام بأي عمل له قيمته . ولكن سرعان ما بدأ عبد الحميد في تحطيم ذلك الدستور ، فعزل مدحت باشا في شهر فبراير ونفاه إلى أوربا . وبعد أن افتتح البرلمان بخطاب تاريخي طنان في شهر مارس ، إنتهز فرصة إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية ، وعطل الدستور - وبقي هذا الدستور معطلا لمدة ٣١ سنة .

إنتهت الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ بإقترب القوات المعتدية من القسطنطينية ، وبفرض معاهدة سان إستيفانو على السلطان ، فأضطرت إنجلترا إلى التدخل حتى تمنع روسيا من الخروج إلى مياه البحر المتوسط ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وإضطرت روسيا إلى قبول مبدأ إعادة النظر في شروط هذه المعاهدة ، وإبدالها بمعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ . ومرت الأقاليم الأوربية في الدولة العثمانية في مرحلة تطور خطيرة ، ولكن الأقاليم العربية بقيت من الناحية الإدارية كما هي . ولكن هذه الحرب الأخيرة كانت عاملا يزيد في الشعور بعدم الرضاء بين سكان الشرق الأدنى العرب ، خصوصا بعد مشاركتهم في أعباء هذه الحرب ، ماديا وعسكريا ، وفي مناطق بعيدة عنهم ، وفي سبيل حكومة تظهر كل يوم على أنها ملك للسلطان ، وليس لهم فيها إلا دور الدفع والخضوع .

وبدأ عبد الحميد فترة حكمه بتعطيل الدستور ، مستنداً إلى الضمانات التي منحها له معاهدة برلين ، وأصبح في مقدوره أن يصرف الأمور كيفما يرغب وبدأ الطفيان والفساد وإستغلال السلطة في الظهور بشكل واضح ، وشعر الأهالي بها نتيجة لبدء يقظتهم ولكن تغيير هذه الحالة لم يكن أمراً سهلاً نظراً لضعف هذه

الحركة، وقلة تنظيمها، ووقوفها أمام قوات الدولة، وإمكانية استغلال الأوروبيين فرصة أى حركة لزيادة التدخل في هذه المنطقة.

(٢) حكم عبد الحميد :

كانت التنظيمات الإدارية العثمانية تهدف منذ حوالي أربعين سنة إلى زيادة سيطرة سلطة الوزارة العثمانية المركزية على كل أقاليم الدولة، فقسمت الإمبراطورية إلى ولايات تخضع كل منها لوال مسؤول أمام الباب العالي رأساً. وانقسمت كل ولاية إلى سناجق تخضع كل منها لمصرف مسؤول أمام الوالي؛ وانقسمت السناجق بدورها إلى قائم مقاميات. وتمتعت بعض السناجق في حالات خاصة بالاستقلال الإداري؛ وخضعت للباب العالي رأساً، مثل الوضع الذي منحه التنظيمات الأساسية لإقليم لبنان.

وامتدت ممتلكات الدولة العثمانية عند مجيء عبد الحميد للحكم، واشتملت على سوريا والعراق وبلاد العرب. وكانت سوريا عبارة عن ولايتين وسنجق، ولكن الدولة غيرت هذا النظام في عام ١٨٨٧ وأنشأت في هذا الإقليم ثلاث ولايات في حلب وفي بيروت وفي سوريا، وسنجقين في لبنان وفي بيت المقدس، أما العراق فقد انقسم أيضاً إلى ثلاث ولايات في الموصل وفي بغداد وفي البصرة. ولكن الحالة في بلاد العرب لم تكن تسمح بقيام مثل هذه الإدارة المركزية. وكانت الدولة العثمانية تحتفظ بأحد الولاة في الحجاز حتى عام ١٨٤١ للسيطرة بطريق مباشر على الأقاليم المقدسة. ولقد حاولت الدولة مرتين أن تخضع اليمن لسلطانها المركزية، وذلك عن طريق الحملات الحربية، فأرسلت حملة أولى في عام ١٨٤٩ وحملة ثانية في عام ١٨٧٢ بعد فتح قناة السويس ولم تتمكن الدولة من أن تمد سلطانها من ناحية الخليج الفارسي إلى أبعد من الإحساء التي إحتلتها في عام ١٨٧١. أما وسط الجزيرة فقد ظل خاضعاً بالفعل لاسمى

آل سعود وآل رشيد، الذين لم يأبوا كثيراً بسيادة الدولة العثمانية، واستمروا يحكمون هذه المناطق ويتنازعون عليها فيما بينهم، ويحاربون ويغيرون على أعدائهم وكأنهم دول مستقلة، وإن لم يعترف لهم أحد بهذا الاستقلال من الناحية الدولية. ولم يكن من السهل على الدولة العثمانية أن تؤكد سلطانها على وسط الجزيرة، نظراً لصعوبة المواصلات، وشدة تمسك العرب بحريتهم وباستقلالهم وعشقتهم للحرب.

وكان من السهل على تركيا أن تعمل بالقرب من السواحل، ولكنها اصطدمت هنا بالدول الاستعمارية الأوروبية، وكانت إنجلترا تواصل البحث عن حلفاء ومحطات أو قواعد بحرية لضمان سيطرتها على الهند، وكانت حملة بونايرت على مصر قد وجهت أنظار هذه الدولة الأخيرة إلى إحتلال جزيرة برسم عند مدخل البحر الأحمر. ثم عقدت إحدى الاتفاقيات مع مسقط عند مدخل الخليج الفارسي. وتعاونت الاستراتيجية مع الرغبة في السيطرة على التجارة في جعل إنجلترا تتخذ سياسة تأمين طرق مواصلاتها والاحتفاظ بحريتها في العمل في كل البحار التي تحيط ببلاد العرب. وكانت هذه هي نفس الأسباب التي وجهت إنجلترا إلى إحتلال عدن في عام ١٨٣٩ واعتبارها بعد ذلك إحدى ممتلكات التاج البريطاني. ثم أعادت إنجلترا إحتلال برسم في سنة ١٨٥٧، وأخذ النفوذ البريطاني يمتد من في الخليج العربي شمالاً في نفس الوقت الذي حاولت فيه الدولة العثمانية تأكيد سلطانها على المنطقة من الشمال و صوب الجنوب.

أما في إفريقيا فارتبط عبد الحميد لم يجد إلا تونس وليبيا ومصر والسودان تخضع له عند وصوله للحكم - ذلك أن فرنسا كانت قد إحتلت الجزائر في سنة ١٨٣٠، وقضت على مقاومة الأمير عبد القادر في عام ١٨٤٧ وأخذت تمتد

عملياتها صوب الجنوب متجهة إلى الشرق تارة وإلى الغرب تارة حسبما تسمح بذلك الظروف في داخل الاقليم . وقد بدأ عبد الحميد حكمه بفقد تونس التي استولت عليها فرنسا سنة ١٨٨١ وفي العام التالي قامت إنجلترا باحتلال مصر وفصلت بين السودان وبين الامبراطورية العثمانية . وبينما حاولت إنجلترا الاحتفاظ بالسيادة الاسمية للسلطان على مصر والسودان ، كستار تحتمى وراءه في تحقيق أهدافها في وادي النيل ، نجد أن فرنسا ترفض الاعتراف بسيادة السلطان على تونس . ولكن سلطة الدولة على كل من هذه الاقاليم قد انتهت بالفعل مع الاحتلال الاجنبي . ولن يبق للدولة العثمانية في شمال إفريقيا إلا ليبيا التي ستعمل إيطاليا على احتلالها في عام ١٩١١ .

استند عبد الحميد في حكمه لهذه الامبراطورية الواسعة إلى الكبت والجاسوسية وازداد فساد هذا النظام وخطره على مر الايام ، مع ازدياد عدد هؤلاء الجواسيس وازدياد السلطة التي وضعت بين ايديهم ، والنتائج التي تترتب على وشاياتهم . وكان هناك نظام للرقابة — محكم في وضعه — وكان ثقيلا وجامدا . ولقد توصل عبد الحميد إلى القضاء على كل محاولة لعمل صحافة حرة خشية من ألا تعترف بسلطته المطلقة ، أو تنتقدها في يوم من الايام ، وصحب هذا أيضا خفوت نور الحركات الادبية ، نظراً لاهمية عنصر النقد فيها . وأصبحت المحاكم آلات ينفذ بها القصر رغباته ونزعاته ، ولكن الفساد جعل منها في نفس الوقت وسائل لتفسير القانون تفسيراً خاصاً ، يخدم مصلحة إحدى الشخصيات المعينة على حساب القانون العام والعدالة . وكثيراً ما تدخلت شخصيات القصر في توجيه المحاكم إلى إصدار حكم معين يختلف من الإقامة المحددة إلى قصر الإقامة في إقليم آخر ، أو النفي إلى خارج البلاد — وكان على المحكمة في هذه الحالة الاخيرة أن تجد الحشيشات التي تبني عليها الحكم الذي صدر فعلياً من السراى السلطانية ، وتعلنه وكأنه صادر عن طريقها .

وتمكن عبد الحميد من وضع الاسس التي يستطيع بها السيطرة على داخلية امبراطوريته ، وبدأ بعد ذلك سياسة امبريالية في الخارج . وشعر عبد الحميد بضعف امبراطوريته بين الدول العظمى ، وبأهمية الاستفادة من تضارب المصالح الدولية والتنافس السياسي بينها في الاحتفاظ بسلامة أراضي الدولة ، خصوصاً وأن زحف القوات الروسية ضد عاصمته قد أظهر له قيمة جيشه عسكرياً ، رغم التضحيات وأعمال البطولة التي قام بها الجنود والضباط لوقف الاعتداء الاجنبي . وجاءت معاهدة برلين تثبت أن دولته لا تقوم إلا بضمان دولي ، وتعهد بعدم الاعتداء عليها ، أو وصاية دوليه تحرم على أي دوله عظمى الاستفادة من ضعف الامبراطورية العثمانية . أما من الناحية المالية فكانت الدولة في حالة تشرف على الافلاس . ونجد أن الطرق التي سار عليها عبد الحميد كانت تدل على أنه رجل عملي ، ولكنه غير مستنير . ذلك أنه قد بدأ يرهن معظم المنافع العامة في الدولة لدى أصحاب رؤوس الاموال الاجانب ، ثم انفق جزءاً كبيراً من هذه الاموال التي حصل عليها في سبيل اعادة تنظيم قواته العسكرية ، وخصوصاً على المدارس الحربية ، وذلك في الوقت الذي أشفق فيه على زيادة وتحسين حال التعليم العام في امبراطوريته ثم عمل عبد الحميد على تدعيم مركزه الدولي ، باستناده إلى قوة الدين والرابطة الاسلامية ، سعياً وراء النتائج السياسية . وكان نشاطه في هذا الميدان الاخير هو أهم نشاط قام به .

(٣) حركة الجامعة الاسلامية :

بدأت أنظار العالم الاسلامي تتجه صوب حركة جديدة في الوقت الذي وصل فيه عبد الحميد إلى السلطنة . وكانت هذه الحركة تدين بالكثير للسيد جمال الدين الافغانى الذي ترأسها وقواها وإن كان هو نفسه يعتبر دليلاً ونتاجاً للحالة التي وصل إليها العالم الاسلامي في ذلك الوقت ، وشعور المشفقين فيه بضرورة تغيير هذه الاحوال . وحاول السيد جمال الدين أن يصل بالشعوب الاسلامية إلى

الحرية والتقدم ، كما هو الحال في الدول الاخرى ، وأراد أن يعتمد في ذلك على التعليم ، وإظهار مرونة الاسلام التي لا تتعارض مع التقدم المادى الحديث . ولكنه كان يعتقد بضرورة الثورة للوصول إلى أهدافه . وأراد جمال الدين أن يصل إلى تحرير الشعوب الاسلامية من حكم الدول الأجنبية ، واعتبر ذلك أساسا لتجديد روحهم المعنوية ، وتمهيدا لإتحادهم تحت سلطة خليفة واحد ، كما كانت عليه في العصور الاسلامية الذهبية . وكانت حركته هي حركة تحررية من الاستعمار الغربى ومستندة إلى عامل الدين ، في سبيل إقامة عزة المسلمين الأولى ، في ظل دولة إسلامية حديثة ، يمكنها أن تتماشى مع التقدم الغربى ، وتستفيد منه دون تفريط فيما لها من تراث تليد .

وبقى جمال الدين مصير ثمان سنوات ونجح في تكوين مدرسة خاصة به وبآرائه ، وبلغ من اتساع نفوذه أن اضطرت السلطات الخديوية إلى دعوته إلى ترك البلاد سنة ١٨٧٩ . ولكنه كان قد أصبح بالفعل شخصية معروفة في العالم الاسلامى ، وأخذت الدول الغربية تحسب حسابا له . قضى جمال الدين بقية حياته بين أوروبا وتركيا وبلاد الفرس ، ولم يرض بأى مجهود أو نشاط في نشر آرائه وإيقاظ العالم الاسلامى من سباته . وكانت حركة الجامعة الاسلامية التي سادت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر من خلقه ونتيجة لجهاده . ولقد عمل عبد الحميد على وضع أسس سياسته الاسلامية في الوقت الذي وصل فيه جمال

(١) انظر : أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث .

وانظر الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب .

الدين إلى أوج نشاطه في نفس الميدان .

ولم تكن سياسة عبد الحميد عبارة عن اعتناق لآراء جمال الدين ، إذ أن عبد الحميد قد حاول بصفته سلطانا وخليفة أن يقوى سلطته الزمنية في الامبراطورية مستندا إلى فكرة الخلافة الاسلامية . وكان السلاطين السابقين يتمتعون بلقب الخلافة ، وإن كان هذا اللقب قد أصبح على مرور الأيام مجرد لقب شرف ، واقتصرت إختصاصاتهم على سلطة « السلطان » الزمنية ، نتيجة لتفكك العالم الاسلامى ، وإستيلاء الدول الاستعمارية على مناطق تسكنها شعوب إسلامية ، أصبحت بالتالى لا تخضع للخليفة . وكان الاسلام الأول لا يفرق بين السطة الدينية والزمنية لرأس الدولة ، ولذلك فإن عبد الحميد قد حاول إعادة الخلافة إلى ما كانت عليه في القرون الاسلامية الأولى ، وحاول إستغلالها في أغراضه السياسية . وهكذا نجد أن سياسة عبد الحميد تشابه مع حركة التجديد التي نادى بها جمال الدين الافغانى ، ولكن هذا التشابه سطحى وغير حقيقى ، إذ أن عبد الحميد أراد إستغلالها لنفسه ، بينما سعى جمال الدين الافغانى لصالح الشعوب الاسلامية نفسها .

واتبع عبد الحميد سياسة ذات حدين ، فحاول أن يقوى مركزه كسلطان في داخل امبراطوريته على الشعوب الاسلامية التي تسكنها ، وذلك بإعطاء أهمية لصفته كخليفة للمسلمين ، وظل الله على الارض ، وأمير المؤمنين وخادم وحامى همى الحرمين ، واستخدم ذلك وسيلة في سبيل الحصول على الولاء لعرشه ، لاعبا بعواطف الملايين من الاهالى ، وساعيا وراء تكتل قوة تأخذ شكل الحماس الدينى تسنده في حالة قيام حرب . أما في الخارج فانه حاول تحسين مركز تركيا من الناحية الدولية ، واستغلال الاحترام الذى سيظهره له الملايين من المسلمين الخاضعين للحكم لروسيا أو انجلترا وفرنسا كخليفة لهم . وحاول أن يصل فعلا

إلى رئاسه المسلمين في كل العالم ، وساعده ذلك على تقوية مركزه الدولي ،

وأظهر عبد الحميد حذقا ومهارة في تنفيذ سياسته ، فأعطى لنفسه صورة الرجل المتدين ، وأمر بإبعاد كل ما لا يتفق مع تعاليم الدين عن قصره السلطاني ، أو بمعنى أصح باخفائه عن العيون . وأحاط نفسه بالعلماء والمشايخ ، واستخدمهم في الدعاية له في المناطق الإسلامية المختلفة . ثم أنشأ مدرسة للوعظ والارشاد ، واستغل خريجيها في الدعاية له شخصياً ، ولو عن طريق غير مباشر ، كلما تحدثوا عن وحدة العالم الإسلامي ، وضرورة الالتفاف حول دار الخلافة والخضوع لها . وتمكن من أن يكسب إليه شريف مكة ، واستغل نشاطه في موسم الحج تمهيداً لرجوع المسلمين إلى أقاليمهم بآراء جديدة ، بعد زيارتهم للأماكن المقدسة ، ودفع له ثمن ذلك . ولم يقتصر في الانفاق على المدارس الدينية أو على البعثات الإسلامية فيما وراء حدود الدولة ، وكان من المنطوق أن تتغنى الصحافة بهذه السياسة كعامل من العوامل الفعالة لوقف التوغل الاستعماري في البلاد الإسلامية ، دون أن تجرؤ على ذكر الحقيقة ، وهي أنها تخدم أهداف السلطان الشخصية ، وأن هذا السلطان لا يستند إلى القوة الشعبية اللازمة لتنفيذ سياسته ، ما دام يرفض إشراك الشعب في الحكم ، وإن هذه الحركة نفسها ستثير عداوة الدول الأجنبية وستفرق بين المسلمين والمسيحيين في داخل الدولة العثمانية نفسها .

وحاول عبد الحميد أن يسيطر بهذه السياسة على العناصر غير التركية عامة ، والعربية منها بشكل خاص ، والموجودة داخل الامبراطورية . وكان عبد الحميد يضمن ولاء المزارعين والرعاة في الأناضول لدولته ، أما العرب فكانوا معروفين بحبهم وعشقهم للحرية ، وكانوا قد بدؤوا يظهرن قوميتهم العربية ، ويتمسكون بها ، فأراد عبد الحميد أن يكسبهم إلى جانبه ، وعلى توكيد صلتهم الإسلامية التي تربطهم

بـه ، فبدأ بإعطاء الهبات للمدارس العربية ، وبتكريم الشيوخ العرب والانفاق ببذخ على ترميم وتجميل المساجد في مكة والمدينة وبيت المقدس ، وإنشاء كتيبة خاصة من العرب مع حرس البادية ، وعين العرب في مناصب السراي واستغلهم في تنظيم وسائل الدعاية وتوجيهها ، وشد كل من يعمل في سبيل الحركة القومية العربية ، مبعداً إياها عن حركة الجامعة الإسلامية . وبلغ من نفوذ هذه الشخصيات العربية في السراي أن أصبح رجال الدولة - من الأتراك - يسعون إلى التغلب على معارضتهم فيحاولون شراءهم إن لم يفلحوا في كسب ودهم ، وانتشر منذ ذلك الوقت اعتقاد - له جانب من الصحة - يتم السراي بالوقوع تحت نفوذ بعض الشخصيات العربية على حساب الأتراك - وستحاول حركة تركيا الفتاة ، عند إصطدامها بالقصر فيما بعد ، إستغلال هذه الدعاية وبالتالي فرض سيطرة الأتراك على العرب داخل الامبراطورية ، وعلى المسلمين عامة خارج الدولة . وعلى أي حال فإن عبد الحميد لم يدخر وسعاً في سبيل فرض نفوذه على كل العالم العربي - كجزء من السياسة الإسلامية التي قام بها . ولم يكن يتورع عن ارتكاب الجرائم حين يفشل في الحصول على ما يريد بالمال . وأصبحت له طائفة من الدهاء والجواسيس تجوب العالم العربي وتسعى إلى القضاء على سلطة الشيوخ المحليين والرؤساء الاقطاعيين من العرب ، تمهيداً للقضاء على تلك الاطارات القديمة الذي عاش تحتها الشعب العربي ، وتمهيداً لوضعهم جميعاً تحت نفوذ السلطان المباشر . واستغلوا كل خلاف بين الأسر العريقة أو حتى الخلافات التي تنشأ بين القبائل وبعضها ، وعملوا في أوقات أخرى على بث بذور الخلافات تمهيداً لتنفيذ سياستهم ، أو العمل على نشر الفوضى ، سعياً وراء القضاء على إحدى الشخصيات العربية الهامة ، أو إجبارها على الإقامة في القسطنطينية ، بعيداً عن إقليمها وتحت بصر جواسيس السلطان . وكان الحسين بن علي هو أحد الرؤساء العرب الذين

خشي عبد الحميد من بقاءه في الحجاز ، فأمر باحضاره إلى القسطنطينية سنة ١٨٩٣ حيث قضى خمسة عشر عاماً مع أسرته - وكان هذا هو سبب تعلم كل أولاده ، على وعبد الله وفيصل في المدارس التركية .

٤ - استقراتيجية الشرق الأدنى :

بدأ حكم عبد الحميد تقريباً في نفس الوقت الذي ظهر فيه تحولاً ملحوظاً في السياسة الألمانية ، وإتباعها طريق الاتجاه نحو الشرق وكان رجال السياسة والاقتصاد قد مهدوا لذلك بدراسات يهدف تطبيقها إلى استغلال آسيا الصغرى إقتصادياً وسياسياً ، ثم سعت الحكومة الألمانية إلى الارتكاز على القسطنطينية كقاعدة هامة في استراتيجيتها الدولية ، وحاول غليوم الثاني بعد ذلك أن يؤيد عبد الحميد كل التأييد في سياسته الإسلامية .

وبدأ هذا النشاط سنة ١٨٨٣ عندما وصلت إحدى البعثات الألمانية إلى عاصمة الدولة العثمانية لإعادة تنظيم قواتها العسكرية . وكان رأسها على الكولونيل فون دير جولتز ذلك الضابط الكفاء النشط الذي واصل عمله لمدة ١٣ سنة في خدمة الدولة العثمانية ، وفي خدمة دولته في نفس الوقت بطريق غير مباشر . ولكن السلطان لم يرض كل الرضاء عن همة ذلك الضابط ، إذ أن عبد الحميد كان يرغب في تحسين حالة جيشه ، ولكنه كان يخشى من ازدياد قوة هذا الجيش بدرجة قد تهدد نفوذه أو سيطرته عليه ، خصوصاً وأنه كان يخشى من قيام ثورة مسلحة قد تعزله عن الحكم . وهكذا نجد أن السلطان قد سعى بطريق غير مباشر إلى عرقلة مجهودات هذا الضابط الألماني ، حتى يبقى الجيش داخل « نطاق الأمان » ولا تتصرب إليه آراء سياسية جديدة . ولكن مجهودات فون دير جولتز ستعطي نتائج سياسية فيما بعد . وسيكون من بين تلاميذه عدد من الضباط العرب والأتراك

الذين سيشاركون بالتالي في تاريخ المنطقة ، وفي القضاء على طغيان عبد الحميد ، وفي القيام بالثورة العربية .

وحاولت البعثة الألمانية دفع الحكومة التركية إلى شراء الاسلحة والذخائر من المصانع الألمانية ، وواظبت على إرسال تقارير خاصة إلى الحكومة الألمانية . وتلى ذلك مجيء ممثلي رجال المال الألمان يسعون وراء بعض المشروعات الصغيرة ثم المشروعات الضخمة مثل إنشاء سكة حديد الأناضول التي امتدت من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٨٩٦ من حيدر باشا (أمام القسطنطينية) حتى قونية ، وكان هذا هو بداية تفكير الحكومة الألمانية في إستغلال الموارد الاقتصادية في آسيا الصغرى ، وبداية غزوها الاقتصادية للدولة العثمانية - ومشروع إنشاء سكة حديدية من القسطنطينية حتى الخليج الفارسي ، وهو المشروع الذي تطلب من القيصر الألماني أن يحضر بنفسه للحصول على عقد الامتياز من الحكومة التركية .

ووصل غليوم الثاني إلى القسطنطينية سنة ١٨٩٨ بعد أربع سنوات من التمهيد الدبلوماسي ، وجاء في زيارة رسمية للسلطان ، ونجح في الحصول على عقد الامتياز المطلوب . وكانت سكة حديد بغداد هي امتداد للخط المنشأ من حيدر باشا إلى قونية ، وتهدف إلى وصل جنوب الأناضول بالموصل ، ثم تسير جنوباً صوب بغداد والبصرة ، وتنتهي عند ساحل الخليج العربي . ووضعت لها فروع في نقاط مختلفة ، ومن أهمها ذلك الفرع الذي يصلها بالاسكندرونة ، والذي يعمل على توصيل البحر المتوسط بالخليج العربي بطريق مباشر . وكان هذا المشروع في منتهى الجراءة وكان يهدد المصالح ، البريطانية في الشرق الأدنى تهديداً مباشراً ، وأثار مشاكل كثيرة بعضها استراتيجي والآخر سياسي وإقتصادي . أما ألمانيا

فإنها قد حصلت على « منطقة نفوذ » كبيرة ، غنية بأسواقها وبموادها الأولية ،
وأما إنجلترا فإنها قد أصبحت مهددة في طرق مواصلاتها في الشرق الأدنى ، وفي
تفوقها عند الخليج العربي .

وسافر القيصر من القسطنطينية إلى بيت المقدس ثم إلى دمشق ، وحاول أن
يبدل بدور جديدة النفوذ الألماني في المنطقة العربية من الامبراطورية العثمانية ،
فأعلن صداقته للإسلام وخليفته ، وأكد للثلاثمائة مليون مسلم الذين يحترمون
السلطان بصفته خليفتهم ، أنهم سيجدون فيه صديقاً دائماً لهم ، ثم أمر بإصلاح قبر
صلاح الدين وأهدى إليه هدية فضية خاصة ، معلناً أنها من أحد المعجبين بهذا
البطل الاسلامي . وكانت هذه التصريحات تهدد السياسة الانجليزية والفرنسية في
الشرق الأدنى ، خصوصاً وأن القيصر عاد إلى ألمانيا بين تصنيف الصحافة
الاسلامية .

وقدر عبد الحميد قيمة هذا الصديق القوي بين البلاد الاوربية ، واعتقد في
قدرته على القضاء على تغلغل النفوذ الألماني في امبراطوريته بمعادلته بنفوذ
الدول الاخرى . وحاول عبد الحميد الاستفادة من تغلغل هذا النفوذ ،
ما دام لا يصل الى النفوذ السياسي ، في معادلة اليقظة العربية ، والسيطرة
على المناطق العربية في امبراطوريته ، وذلك عن طريق لإنشاء سكة حديد
الحجاز ، الواصلة بين دمشق والمدينة ومكة . وادعى عبد الحميد أن هذه
السكة الحديدية تسعى إلى تسهيل الحج ، ولم يذكر أهمية هذه السكة الحديدية
من الناحية السياسية والاستراتيجية . وساعده عزت باشا العابد في إنشاء هذا
المشروع ، الذي شاركت فيه الشعوب الاسلامية بالتبرعات التي بلغت ثلث
التكاليف (مليون جنيه من ثلاثة ملايين) . وقد دل هذا المشروع على التفاف
المسلمين حول الخلافة ، وحصل عبد الحميد من ناحية أخرى على وسائل نقل

سريعة ، وتمز في بلاده ، وتمكنه من السيطرة على بلاد العرب سيطرة عسكرية .
وأصبح من الممكن الوصول من دمشق إلى المدينة في خمسة أيام بدلاً من أربعين
بالقوافل ، وعشرة إلى خمسة عشر يوماً عن طريق السفن عبر قناة السويس .
وستشارك هذه السكة الحديدية في تاريخ الشرق الأدنى ، وسيكون لها نتائج في
التقريب بين العرب وفي تطورات الحركة التي ستنشأ في العالم العربي .

الفصل العاشر

الحركة القومية العربية

يمكننا أن نرجع أول مجهود للحركة القومية العربية إلى سنة ١٨٧٥ أي ، قبل مجيء السلطان عبد الحميد للعرش بستين ، وذلك عندما اجتمع خمسة شبان من خريجي الكلية البروتستانتية السورية في بيروت ، وكونوا جمعية وطنية سرية وكانوا جميعهم من المسيحيين ، ولكنهم قدروا أهمية العمل على ضم المسلمين والدروز إليهم ، وسعوا إلى ضم جماعة من المثقفين في سوريا إلى جمعيتهم ، دون نظر إلى دياناتهم . وكانت أفكار البنسائين الأحرار (الماسونيين) قد بدأت في الوصول إلى سوريا ، وبدأت ألواج أو محافل هذه الحركة تتصل بالجمعية السرية .

(١) جمعية بيروت السرية : -

لقد اتخذ هؤلاء الشبان من بيروت مركزاً لنشاطهم ، ولكنهم أنشأوا فروعاً لهم في دمشق وطرابلس وصيدا . وكانت أهدافهم ثورية لا غبار عليها ولكنهم قصرُوا نشاطهم لفترة بضع سنوات على الاجتماعات السرية ، والمناقشة وتبادل الآراء ، ثم قرروا توسيع دائرة نشاطهم بالنزول إلى ميدان الدعاية ، وذلك عن طريق إعداد منشورات سرية تلصق على الحوائط . وعمل هؤلاء المتآمرون ليلا في كتابة نسخ من هذه المنشورات بهمة ونشاط ، ثم خرجوا ينشرونها في المدينة في غفلة من رجال الضبطية ، أو الداخلية ، وحمل كل منهم زجاجة صغيرة من الصمغ للقيام

بهذه المهمة . وفي الصباح يجتمع بعض المارة حول هذه المنشورات ، ويقوم أحدهم بقراءتها للباقيين ، إلى أن يصل رجال الشرطة ويمزقونها ويقبضون على بعض هؤلاء المتجمهرين المظالمين . وسرعان ما يصل نبأ العثور على منشورات مماثلة في دمشق أو حلب أو طرابلس أو صيدا ، وتتناقل الافواه هذه الاخبار وتعلق عليها ، ويحاول رجال الجمعية السرية معرفه رد الفعل ، تمهيدا لإعداد منشورات جديدة .

ولقد فضحت هذه المنشورات مساوئ الحكم التركي ، ودعت العرب إلى القيام بثورة لتخفيف الظلم والاستبداد . ووصلت أنباء هذه المنشورات إلى القسطنطينية ، فأرسل عبد الحميد بعض جواسيسه إلى بيروت . لمحاولة معرفة مصدر خروجها ، فعملوا على تفتيش المنازل ، وإلقاء القبض على بعض الاهالي . وسرت إشاعة في ذلك الوقت مؤداها أن والي سوريا هو الذي خلق هذه الحركة وأنه هو الذي يسيرها . ولم يكن والي سوريا في ذلك الوقت سوى مدحت باشا ، الصدر الأعظم السابق ، وواضع دستور سنة ١٨٧٦ . فاتهمه القصر بمحاولة الصيد في الماء العكر وخلق المشكلات في سوريا ، أملا في الاستقلال بهذه الولايات عن الدولة العثمانية ، مثلما فعلت أسرة محمد علي بمصر ، وبعمله على تكوين أسرة وراثية فيها . وسجبت الحكومة العثمانية مدحت باشا من سوريا ، وظهر ظلم هذا الاتهام من بقاء نشاط الجمعية السرية على ما كان عليه لعدة سنوات بعد ذهاب مدحت باشا . ولكن هذه الجمعية اضطرت بعد اشتداد الكبت البوليسي عليها إلى أن تصفى نشاطها في سوريا ، وهاجر أكبر أعضائها نشاطا إلى مصر ، بعيداً عن أيدي السلطات العثمانية .

حاولت هذه المنشورات أن توحد بين العرب حتى لا يقعوا فريسة بين برائن الاستعمار الاجنبي ، وذكرتهم بمجددهم السالف وبضرورة العمل على اعادته ، مستندين في ذلك الى قوة السيف . ثم شرحت كيف أن الدولة العثمانية قد فشلت

في القيام بالاصلاحات التي وعدت بها في عام ١٨٦٠ ، أي في وقت فتنه لبنان ، وطالبت بنظام استقلال ذاتي ، أو استقلال تام إن أمكن ، لكل سوريا عن الدولة العثمانية . وفي إحدى هذه المنشورات التي يرجع تاريخها الى نهايه سنة ١٨٨٠ فضح الثوار سياسته الحكومه العثمانية في القضاء على اللغة العربية ، واتهموها بأنها قد اغتصبت الخلافة الإسلامية من العرب . ولقد وضعوا برنامجا خاصا ينص على العمل على استقلال سوريا ؛ واتحادها مع لبنان ، والإعتراف باللغة العربية لغة رسمية ، والغاء الرقابه ، وكل ما يقيد حرية الفكر والنشر ، واستخدام المجندين العرب في الخدمة العسكرية محليا في الاقليم السوري .

ظهرت إذن أوائل ثمار أفكار اليازجى والبستاني في الاعتماد على اللغة العربية ، واعطائها المكان اللائق بها ، وإستخدامها في القضاء على الجهل ، وفي تكوين رباط قومي بين المتكلمين بها ، وإتخاذ ذلك أساساً لقيام دولة عربية . كانت هذه هي الاصداء الاولى للحركة القومية العربية عندما بدأت تتقدم بمطالب سياسية . ويمكن للناقدين أن يأخذوا عليها أنها أسفرت في إستخدام العواطف ، وطالبت الاهالي بالقيام بثورة مسلحة على الحكم التركي ، قبل أن تعمل على التغلغل في رؤوس أغليستهم ، وقبل أن تقوم بأى عمل لتنظيمهم وإعدادهم لهذه الثورة . يمكن للناقدين إذن أن يتهمونها بمحاولة القيام بهياج سياسى ، دون أن تقدر النتائج التي قد تترتب عليه . ولكنها كانت على أى حال مرآة لما يدور في رأس المثقفين العرب في هذه الفترة ، وبطبيعة الحال لم يستجيب الاهالي إلى ندائها إلا بقدر ما كان لهم من تمسك بالحركة القومية وفهم لها ، وقوة على الثورة من أجلها . ولزداد قراءة الاهالي لهذه المنشورات ، وتبنياً للرأى العام ، ولكن الثورات المسلحة لم تحدث . فاستمرت الحركة في نموها في نطاق إمكانياتها وطبيعة الوسط

المحيط بها والقوات والعوامل المهادية لها ؛ واهتمت بالنواحي النفسية والأدبية أكثر من اهتمامها بالقوى الاقتصادية. وبالنظريات السياسية ، ولكنها كانت على أى حال حركة قومية ، لها اصالتها ولها جذورها العميقة التي تستند عليها ، وإن كانت لم تتمكن من الافصاح عنها أو استغلالها في خدمة قضيتها .

كانت هذه الحركة إذن حركة استقلالية تسعى إلى توحيد سوريا ولبنان . وكان نظام الاستقلال المحلي الذي وضعته « التنظيمات الأساسية » للبنان في عام ١٨٦٤ قد منح هذا الاقليم ادارة خاصة به ؛ بشكل يسمح له بالفعل بالانفصال عن بقية سوريا من ناحية البنيان السياسي . ومهما كانت النتائج التي وصل اليها هذا النظام في الميادين الأخرى ، فإن هذا التقسيم كان يتعارض مع فكرة البعث العربي الجديد ، التي لم تقلل الحواجز ، وآمنت بمزايا الاتحاد ، كأساس للخلاص ولتحسين الاحوال ، ولهذا فأننا نجد أن منشورات بيروت كانت تشير إلى اتحاد المصالح ، والوحدة السياسية بين لبنان وبقية سوريا ، وأن فكرة الوحدة العربية قد إنتشرت من سوريا الى بقية الاقاليم العربية وأصبحت مع الوقت أولى مطالب القومية العربية .

وكانت هذه الحركة تسعى الى الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية ، خاصة وأن السياسة المركزية التي اتبعتها الدولة العثمانية منذ سنة ١٨٦٤ فرضت استخدام اللغة التركية كلغة للتعامل الرسمي في سوريا ، ولم يكن من السهل على السوريين التعامل بهذه اللغة مع الادارات المخنفة وفي المحاكم ، رغما عن بقاء بلادهم لمدة قرون عدة داخل نطاق الدولة العثمانية . وكان كبار الموظفين من الاتراك لا يتكلمون العربية في حالات كثيرة . وأخيراً فإن السياسة المركزية العثمانية كانت تتعارض مع النتائج الطبيعية لازدياد نشاط التعليم الذي قامت به الارشاليات

الاجنبية ، والذي إستند الى اللغة العربية ، وهدف إلى دراستها وحياتها . وأهانت السياسة المركزية العثمانية ذلك الفخر والعزة العربية الذي بدأ الطلاب السوريين يشعرون به ، وكان من الطبيعي أن تسعى هذه الحركة السرية الى إلغاء الرقابة ، خاصة وأنها كانت تتألف من رجال أدباء ، يعيشون بشعورهم ووجدانهم ، ويوازنون وينقدون ويحللون ، ولم تسمح الرقابة العمياء لهم بالقيام بدورهم الطبيعي في تطور الفكر في هذه المنطقة من العالم . أما مطلب الجمعية السرية الأخير فكان أيضاً نتيجة للسياسة التي اتخذتها الدولة العثمانية في تفضيل لرسائل جنود من العرب لفرض سيطرتها على الدين ، معتقدة بسهولة الأمر عليهم نسبياً في هذه الاعمال ، وفي ذلك الاقليم بالذات ، اكثر من الجنود الاتراك . ولكن الحرب اليمينية سنة ١٨٧٢ فتحت باباً جديداً للخلاف بين الاتراك والعرب ، ثم جاءت الحرب الروسية ، واعتقد السوريون أنهم لا يمتلكون في الامبراطورية ما يبرر إستغلالهم في الدفاع عنها .

هذه اذن هي المطالب التي تقدمت بها جمعية بيروت السرية ، وكانت مطالب ثورية، إذ أنها حاولت تغيير النظم والأوضاع التي فرضتها الدولة على سوريا ، داخل إطار السياسة الامبراطورية العثمانية ، دون إلتفات الى اختلاف الاحوال في كل من هذه الاقاليم عنها في الاقليم الآخر ، وإلى ما قد يخلقه الاتصال بالخارج من تيارات وآراء جديدة ، تبلور مع الزمن ، وتنشأ لهذا الاقليم شخصية قائمة بذاتها .

ويعتبر المجهود الثوري لجمعية بيروت السرية أول موجه من هذه الموجات التي ستمر بالعالم العربي ، وتعتبر منشوراتها سنة ١٨٨٠ في غاية الأهمية ، إذ أنها تدل على هذه المرحلة التي بلغتها هذه الموجه العربية الاولى . ولم تنجح جمعية بيروت السرية بطبيعة الحال في تحقيق أى من أهدافها ، ولكنها عملت على زيادة

الوعي القومي العربي ، واستغلت حركة الشعور السائدة في سوريا في خلق عقيدة سياسية جديدة ، وأشارت بهذا إلى الطريق الذي يجب على العرب أن يسلكوه في حركاتهم المقبلة ، أو في موجاتهم التالية التي ستمر ببلادهم .

وبدأت فكرة الاستقلال في الاتساع والانتشار ، وأخذت جمعيات أخرى تعمل على إنشاء المدارس والمستشفيات ، وذلك لخدمة الجيل الجديد من أبناء المسلمين والمسيحيين من العرب على السواء ، ودون تفكير في إشراك الأتراك معهم . وازداد كره العرب مع الزمن للأتراك ، وأخذوا يفكرون في التحرر من سيطرتهم ، ويفكرون في إنشاء خلافة إسلامية عربية ، بعد أن خضعوا لمدة قرون لإدارة تركية . ووصلت هذه الآراء التحررية إلى المدينة ومكة نفسها ، ولم يخف بعض العرب مشاريعهم الخاصة بتوحيد العراق ونجد مع العسير واليمن . ولم تقتصر الحركة على سوريا ، وإن كانت الآراء السائدة في كل إقليم لا تتطابق تماما مع الآراء السائدة في الإقليم الثاني ، ولكنها اشتركت جميعاً في رغبتها في التحرر من السيطر التركية . ولم تكن السكك الحديدية قد أنشئت بعد في البلاد العربية ، وكانت المواصلات عقبه كداء ، أما الصحافة فكانت شبه معدومة ، مما صعب كل عملية ثورية في مجموع الأقاليم العربية ، وجعلها شبه محالة . ولكن الآراء والأفكار وصلت إلى مرحلة ثورية .

(٢) ازدياد التعليم الغربي :

لم تكن الرقابة العثمانية وجواسيس عبد الحميد واستبداده هي العوامل الوحيدة التي عاقت استمرار عمل جمعية بيروت العربية ، إذ أن هناك عوامل أخرى تكاثفت معها في الوصول إلى هذه النتيجة ، منها سياسة عبد الحميد العربية ، وتقدم التعليم الغربي ونتائجه ، وإزدياد قوة رجال الدين .

ولقد نجح السلطان عبد الحميد بسياسته في البلاد العربية في تقليل أهمية الحركة القومية ، وذلك عن طريق منح الوظائف والهيئات من ناحية والإرهاب من ناحية أخرى . ولقد نفذ هذه السياسة بكل نشاط في سوريا أكثر من غيرها من الأقاليم العربية ، وسواء أكانت سوريا هي قلب الحركة العربية الناشئة ، أو كانت أكثر تقدماً من الناحية الفكرية عن الأقاليم العربية ، أو أنها كانت في مركز جغرافي ممتاز بالنسبة لهم ، فإنها قد حصلت على نصيب الأسد من التفات عبد الحميد إلى هذه الأقاليم العربية .

وقد يكون من الغريب أن نذكر أن تقدم التعليم الغربي قد ساعد في الوصول إلى نفس النتيجة . ذلك أن عهد عبد الحميد قد امتاز بانتشار المدارس الغربية في الأقاليم السورية ، ولم يسبق الميدان احتكاراً للفرنسيين والأمريكيين والانجليز ، إذ أن كل من البعثات الروسية والإيطالية والألمانية قد وصلت بدورها ، وشاركت في هذا المجهود . وكانت سوريا تنتمي من التفرقة فيما مضى ، وكان هذا الاختلاف بين رجال التبشير والتعليم الغربيين عبئاً جديداً عليها ، خصوصاً وأن بعض هذه البعثات كانت آلات تسعى إلى تحقيق أغراض سياسية ، وأحضرت معها روح التنافس الدولي الأوروبي وأساليبه ، في نفس الوقت الذي حضرت فيه لنشر التعليم بين السوريين . وأخذت الحكومة الفرنسية تدفع الإعانات للبعثات الدينية حتى تقوى نفوذها في سوريا ، وأخذت هذه البعثات تنشئ علاقات مع المارونيين والمسيحيين الكاثوليكيين ، وحاولت أن تشكل الجيل الجديد من أبنائهم الذين يدرسون لديها وفق الآراء الفرنسية ، وتجذب قلوبهم نحو الحضارة والثقافة والصدقة الفرنسية . وعملت البعثات الروسية نفس المسألة مع الأرثوذكسيين العرب في كل من انطاكية وبيت المقدس ، كما أن الانجليز قد سعوا إلى التقرب من الدروز ، وحاولوا جذبهم صوب السياسة البريطانية ، أما الأمريكيون فإنهم

لم يعملوا لأغراض سياسية واضحة ، ولكن إقتصارهم على التعليم والتبشير ساعد على خلق مذاهب مسيحية جديدة في سوريا ، وأضافوا بذلك عوامل جديدة إلى عناصر التفرقة الموجودة من قبل ، بدلا من أن يعملوا على ضم شمل المنقسمين ، وأما الايطاليين والالمان فان مجهوداتهم لم تتوصل إلى نتائج لها قيمتها وتأثيرها على الناحية القومية

وهكذا نرى أن لإزدياد التعليم الغربي لم يكن في صالح الحركة القومية العربية ، فرغماً عن عملها على رفع المستوى الثقافي في سوريا وجعلها أكثر الاقاليم العربية تقدماً من الناحية الثقافية ، عملت على زيادة الروح الطائفية ، وزيادة عدد الطوائف ، وهى ما تعتبر عقبات كاداه أمام الحركة القومية ، وأصبحت وسيلة للتدخل السياسى فى نفس الوقت الذى كانت فيه وسيلة للتعليم . وعملت لإذن على إلغاء وإبطال نتائج الحركة الإصلاحية التى قامت فى جيل البستانى ، والتى حاربت التفرقة العنصرية ، ونفوذ رجال الدين ، وكانت بهذا سهماً مصوباً الى جذور الحركة القومية العربية .

ولكن نمو التعليم الغربى ساعد على نقل زعامة الحركة القومية من المسيحيين إلى المسلمين . ووصل الى ذلك عن طريق مهاجمته غير المباشرة للغة العربية كلغة الثقافة القومية . وحاولت المدارس الاجنبية أن تجعل تلاميذها يتبحرون فى اللغات الاوربية ، وكان ذلك على حساب اللغة العربية . وحاولت بعض المدارس - وخصوصا الفرنسية منها - الوصول الى نتائج سياسية عن طريق التعليم باللغات الاجنبية ، وادعت غيرها فقدت اللغة العربية لمرورها ، وعدم قدرتها على التمشى مع التطور العلمى الحديث الموجود فى العالم الغربى . ونشأ جيل جديد من السوريين يرتاح إلى التحدث بأية لغة أوروبية ، أكثر من تحدته بالعربية . وكان معظم تلاميذ المدارس الاجنبية من المسيحيين ، أما المسلمين فانهم كانوا

يترددون كثيراً فى إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس ، خوفاً من التبشير ، وواصلوا إرسال أبنائهم إلى المدارس العربية . ورغم ارتفاع المستوى الثقافى فى المدارس الاجنبية عنه فى المدارس الوطنية إلا أن خريجي المدارس الأولى ابتعدوا عن الثقافة العربية ، وعن روح القومية التى كانت قد بدأت تعطى نتائجها مع تلاميذ المدارس العربية . وحافظ المسلمون على روح التجديد العربى . وهكذا نرى أن الآراء التى بذرها الامريكيون فى بداية القرن التاسع عشر بين جيل من المسيحيين قد أخذت تثبت بين جيل آخر من المسلمين . وسنرى بعد فترة **ركود** نسبية ، وعند سقوط عبد الحميد ، أن الحركة القومية العربية ستصبح فى واقع الامر حركة إسلامية .

(٣) الكواكبي

لا يمكننا التحدث عن القومية العربية فى هذه الفترة دون أن نشير إلى عبد الرحمن الكواكبي ، والمجهودات الثورية التى قام بها فى هذا السبيل . ولقد ولد فى عام ١٨٤٩ فى أسرة مسلمة فى حلب ، وتعلم فى المدارس الاسلامية فى هذه المدينة ، ثم أخذ فى كتابة المقالات واشتغل بالمحاماة ، ثم اشتغل باحدى الوظائف الحكومية ، ولكن آراءه التحريرية وثورته على الطغيان تسببت فى القاء القبض عليه ، مما اضطره إلى الهجرة إلى مصر بمجرة الإفراج عنه بحثاً وراء العيش فى جو أقل اختناقاً عن الجو الذى ساد فى سوريا . وطوف ببلاد الصومال وزنبار واليمن والحجاز ، ثم عاد إلى القاهرة حيث توفى عام ١٩٠٣ .

وكان الكواكبي يؤمن بمستقبل العرب والإسلام ، وكان يكره التعصب والظلم والاستبداد ، وخصوصاً ظلم الضعفاء والمساكين . وكان متحدثاً لبقاً ، وخطيباً مفوهاً . وكان لا يفرق فى الوطنية بين أصحاب الأديان المختلفة ، وكان يفضل صداقة الفقراء ، ويحاول الدفاع عنهم بكل ما يملك .

ويشرح كتابه « أم القرى » ما يتمناه للإسلام من عز ومجد ، ويشتمل على بعض الشخصيات الخيالية ، من أقاليم مختلفة من العالم الاسلامي ، اجتمعت في مكة للحج ، وتناقش فيما بينها ، ثم تتفق على عناصر التجديد الضرورية للإسلام . أما كتابه الثاني المسمى « طبائع الاستبداد » فهو عبارة عن مجموعة من المقالات كان قد نشرها في الصحف المصرية عن الاستبداد ، ثم جمعها ، وأضاف إليها ، وأظهر فيها كراهيته العميقة للظلم والتحكم . ولقد نشر الكتابين بأسماء مستعارة في القاهرة ، وأقبل الناس على قراءتها ومناقشة آرائها ، ووصلت بعض النسخ منها سرّاً إلى سوريا . وتعتبر هذه الكتب واراؤها تجارب جريئة في تاريخ القومية العربية .

ولقد فرق الكواكبي بين القومية العربية وحركة الجامعة الإسلامية التي نادى بها جمال الدين الافغانى وحاول عبد الحميد استغلالها لأغراضه . ومما لاشك فيه أن الكواكبي قد استفاد من آراء جمال الدين الافغانى ووافق عليها ، ولكننا نرى أن جمال الدين ينظر إلى العالم الاسلامي ككيان واحد ، يوحد تحت أى خليفة من أى جنس ، على أن تكون له من القوة ما يسمح له بالنجاح في المهمة الصعبة التي تنتظره ، بينما نجد أن الكواكبي يميز بين العرب والشعوب الاسلامية غير العربية . ولقد توصل إلى التمييز بعد تعمقه في دراسة التاريخ ومعركة الدور الذي قام به العرب في نشر الاسلام . ويدافع الكواكبي عن فكرة وحدة الاسلام ، ولكنه ينادى بضرورة تنازل السلطان عن لقب الخلافة ، وضرورة تنصيب أحد العرب القرشيين في مكة خليفة للمسلمين .

ولقد ساعدت آراء الكواكبي بدون شك على تغيير زعامة وقيادة القومية من المسيحيين إلى المسلمين .

ويمكننا أن نعقد موازنة صغيرة بين نشاطه وبين النشاط الذي قام به نجيب عزورى قرب نهاية حكم عبد الحميد . وكان نجيب من المسيحيين السوريين ، واختار باريس مركزاً لنشاطه بعد أن وصل إليها عام ١٩٠٤ وأسس بها « جمعية الوطن العربي » التي كانت تسعى إلى تحرير سوريا والعراق من الحكم التركي ، والتي أرسلت النداءات إلى العرب تطلب إليهم القيام بالثورات لتحقيق هذه الأهداف . ونشر نجيب كتاباً بالفرنسية في العام التالي عن « يقظة الأمة العربية » ، ثم تمكن بعد سنتين من اصدار مجلة شهرية باسم « الاستقلال العربي » ، ظهر أول أعدادها في أبريل سنة ١٩٠٧ : وحاول أن ينشر المعلومات عن البلاد العربية ، ويجهل الرأي العام الاوربي يهتم بتحريرها من الحكم التركي . ولكن صدور هذه المجلة وقف مع إعادة العمل بالدستور العثماني في يوليو سنة ١٩٠٨ . ولقد نجح عزورى في جذب أنظار بعض الاوربيين في ذلك الوقت ، ولكنه لم يتصل بالرأي العام العربي نفسه . ورغماً عن قيمة المجهودات التي بذلها عزورى ، فإن مسألة إتخاذ إحدى المدن الاوربية مركزاً لنشاطه ، واتخاذ إحدى اللغات الأجنبية وسيلة لدعايته ، كانت تعمل ضد الاستجابة بينه وبين مواطنيه .

(٤) انفصال مصر عن الحركة :

وبدأ انفصال مصر يظهر في هذا العصر الحميدي واضحاً عما كان عنه في أى وقت ، وخطت مصر لنفسها سياسة وطنية خاصة بها ، دون تقييد أو ارتباط بحركة القومية العربية العامة ، وذلك نتيجة لمؤثرات وعوامل خارجية ، ونتيجة استجابة العناصر المصرية لهذه العوامل أو معارضتهم لها .

كانت الاستجابة بين مصر وسوريا للحركة القومية العربية قد بدأت في السبعينات ، وفي أثناء حكم اسماعيل ، الذي ترتب على سياسته المالية الفاسدة

المعقدة توغل النفوذ الأوربي وازدياد حركة عدم الرضا بين صفوف الشعب . وبدأت الحركة الفكرية في مصر ، تسير مع نفس الحركة في سوريا ، في كل ما يخص التجديد الثقافي العربي وبعث الشعور بالقومية العربية والاعتزاز بها ، وأصبح كل من الأقليميين يستجيب إلى الاتجاه الذي يسير في الاقليم الثاني ، وظهرت كل من القاهرة وبيروت على أنها مراكز متشابهة ، وانتشر من كل منها قوة ثقافية واحدة في بقية أنحاء العالم العربي . ولكن إنجلترا احتلت مصر في وقت أخذت فيه حركة اليةظة القومية تتحول إلى حركة سياسية واضحة ، فظهرت تيارات جديدة لها طابع مصري ، سعت قبل كل شيء إلى العمل على جلاء الجنود البريطانية عن مصر . ونسيت مصر أو تناست الظروف الموجودة في بقية العالم العربي ، من ظلم واستبداد وتأخر ، وعملت على توثيق علاقاتها بتركيا ، سعياً وراء جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ، مما ميز بينها وبين الحركات السورية .

وبدأت الحركة الوطنية المصرية إذن بهذه الطريقة ، واختار زعمائها هذا البرنامج مضطرين لا مختارين أو منفصلين عن إخوانهم العرب . وزاد على مر الأيام الاختلاف بينهم وبين الزعماء العرب وضوحاً . استمرت الصلات الثقافية عاملاً مشتركاً بين مصر وبقية البلاد العربية ، والتجأ إلى مصر كثير من زعماء العرب ، فراراً من اضطهاد السلاطات التركية ، علاوة على كثير من الطلبة الذين كانوا دائماً رباطاً متيناً بين مصر وبين بقية الأقاليم العربية ، وعلى مر الأجيال . ولكن النشاط الوطني السيامي ظل منفصلاً ، نتيجة لاختلاف العدو ، الذي كان يتمثل في الأتراك في سوريا ، والانجليز في مصر ، ونتيجة لرغبة السوريين في التحرر من الحكم العثماني ، واضطرار المصريين إلى إعلان تمسكهم بالدولة العثمانية ،

منعاً لإنجلترا من إعلان حمايتها على مصر ، أو التصرف في السيادة الإقليمية ، بشكل قد يزداد على نفوسهم مرارة .

ولقد حدث نفس الشيء في تونس بعد احتلال الفرنسيين لها ، وإعلان حمايتهم عليها . واستقرت الحركة القومية العربية بشكل واضح في سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية .

الباب الرابع

تونس والحماية الفرنسية

الفصل الحادي عشر

أحوال تونس ومحاولات الإصلاح

كان لموقع تونس الجغرافي في وسط البحر المتوسط؛ واقترابها من صقلية وإيطاليا أهمية استراتيجية خاصة، تسمح لها بالتحكم في خطوط الملاحة التي تسير في هذا البحر، وبين الحوضين الشرقي والغربي منه. وساعد هذا الموقع الجغرافي على أن تصبح تونس محط أنظار الدول التي حاولت زيادة نفوذها في هذا البحر، أو التحكم فيه. وكانت إمكانيات تونس الاقتصادية وهماجية أراضيها للزراعة أكثر من بعض أقاليم الدول الأوروبية الطامعة نفسها، سبباً في تفكير هذه الدول في السيطرة عليها، واستغلالها واستعمارها. وكانت مجاورة تونس للجزائر، وعدم إمكان وضع حدود معينة بين الاقليمين سبباً ثالثاً يدفع بفرنسا، بعد أن احتلت الجزائر، إلى محاولة السيطرة على تونس، وتأمين حدود ممتلكاتها الاستعمارية في شمال افريقية، ومنع الدول الأوروبية المنافسة من السيطرة عليها. فما هي أحوال تونس في ذلك الوقت؟ وما هي إمكانيات الدفاع عن نفسها أمام هذا التنافس الاستعماري عليها؟

(١) ضعف النهاية التونسية :-

كانت تونس تتمتع في أثناء القرن الثامن عشر بهيمنة واضحة في البحر المتوسط، خاصة وأن أسطولها كان مرهوب الجانب، كما أن أحوالها الاقتصادية كانت مزدهرة نتيجة لوصول قوافل التجارة إليها من قلب افريقية عبر الصحراء، حاملة إليها المنتجات الاستوائية التي كانت توزعها على أوروبا. ولكن تونس فقدت أسطولها نتيجة لضغط الدول الأوروبية المستمر عليها، وبدعوى عمل هذا الأسطول

في القرصنة ، فأثر ذلك على تجارتها . كما أن تونس بدأت في فقد أهميتها التجارية نتيجة لوصول التجار الأوربيين رأساً إلى مصادر المنتجات الإفريقية ، وذلك في المراكز البحرية والتجارية الاستعمارية التي أنشأوها على طول سواحل إفريقية الغربية ، وعلى طريق خطوط ملاحتهم صوب الهند والشرق الأقصى . ثم جاء احتلال فرنسا للجزائر لكي يقفل تماماً معظم طرق القوافل التي كانت تصل إلى تونس من وسط إفريقيا . فأثر كل ذلك على الأحوال الاقتصادية لتونس وجعل الأموال تقل في أيدي أبنائها ، وأجبرهم بالتالي على أن ينصرفوا عن التجارة صوب الزراعة ، وهي نسكة واضحة في تاريخ تطور الاقتصاد .

وكما قامت الدول الأوروبية بعد سنة ١٨١٥ بالضغط على الجزائر باسم القضاء على القرصنة ، قاومت هذه الدول بنفس الضغط على تونس ، وإستناداً إلى نفس الادعاء . فنلاحظ أن الأسطول البريطاني الذي قام بحملته التأديبية على الجزائر سنة ١٨١٦ قد وصل إلى تونس ووجه إليها نفس التهديدات التي وجهها للجزائر . وكذلك واجهت تونس أضرار الحملة البريطانية الفرنسية المشتركة التي أوصى مؤتمر اكس لا شاييل بارسالها إلى نيابات شمال إفريقيا . ولكننا نلاحظ أن باي تونس كان أسرع استماعاً ورضوخاً للضغط الأوربي من داي الجزائر ، فأسرع بالتعهد بمنع سفن التونسيين من فرض الاتاوة على سفن الأوربيين ، ومنعهم من أسر المسيحيين في عرص البحر ، أو حتى في مياهه الإقليمية . والواقع أن هذا الاستسلام أثر تأثيراً كبيراً على قوة تونس البحرية ، وجعلها تتقهقر بسرعة وتصل إلى مرحلة من الضعف واضحة ، في الوقت الذي طالبت فيه الدولة العثمانية نياباتها في شمال إفريقيا مع ولايتها المصرية بتقديم المعونة البحرية لها في أثناء ثورة اليونان . ولم يجد خسرو باشا ، قبودان الأسطول العثماني ، كثيراً من السفن التونسية التي يمكنها مساعدة الدولة في أزمتها مع اليونان . وأثر هذا الضعف على موقف تونس من

احتلال فرنسا للجزائر ، خاصة وأنها رأت انهزام الأساطيل الإسلامية ، وتحطيمها في مواجهة نوارين . فساد شعور بتفوق أوروبا البحري ، وبشكل جعل بايات تونس لا يفكرون كثيراً في مقاومة النفوذ الأوربي . وربما كان هذا السبب أساساً في عدم ترحيب الباي بمندوبي الجزائر الذين طلبوا منه في سنة ١٨٣٠ معاونتهم في حربهم ضد فرنسا ، وإن كان هذا السبب لا يفسر لنا أمر محاولة الباي مساعدة الحملة الفرنسية ضد الجزائر وإرسال التتوين إليها ، ثم تهنته للفرنسيين حين انتصروا على الجزائريين ، وحتى قبل أن تدخل القوات الفرنسية مدينة الجزائر نفسها . ولم يكن خافياً على الباي أنه رأس لنيابة إسلامية ، وأن الحملة الفرنسية هجمت على الجزائر باسم أوروبا المسيحية ، كما كان واضحاً أن هذه الحملة الفرنسية كانت تهدف إلى تدعيم النفوذ الفرنسي في نيابات شمال إفريقيا ، بما فيها تونس نفسها .

ولقد خضع باي تونس بسرعة للشروط التي أملتها الحملة الفرنسية البحرية عليه ، وتعهد بوقف التعرض للسفن الأوربية وإلغاء القرصنة وحماية السفن الأوربية في المياه التونسية ، ومنع أسر الأوربيين واسترقاقهم . وخضع بسرعة لهذه الشروط رغم أن غيره من حكام الأقاليم الإسلامية قد رفضها ، مثل يوسف باشا القرمانلي حاكم طرابلس ، الذي أصر على عدم الرضوخ أمام القوة . فهل كان هذا الموقف مرونة من جانب الباي في تونس ؟ أم كانت رغبة في التقرب إلى فرنسا ، ومحاولة الوصول إلى اقانة نوع من التوازن بين نفوذها والنفوذ العثماني ، حتى يظهر بمظهر الحاكم المستقل ؟

لقد امتلأت كتب التاريخ شرحاً للعلاقات غير الودية التي سادت بين حكام الجزائر وحكام تونس ، وعبر أجيال متلاحقة ، وشرحت أن دايات الجزائر كانوا في بعض الأوقات يفرضون الجزية السنوية على البايات في تونس ، وأن

رجال الجزائر كانوا يعيشون على البحر وكانوا من المحاربين ، في الوقت الذي قلت فيه قيمة حكام تونس العسكرية . ولكن مثل هذا العامل لا يكفي لتفسير اتخاذ البايات لموقف يتعارض مع مصالح المغرب العربي ويتعارض مع مصالح العالم الاسلامي ، خاصة وأن علاقات التونسية الجزائرية قد سويت في سنة ١٨٢١ ، وبعد توسط الباب العالي بين حكام الاقليمين المغربيين .

وكم من مؤرخ حاول الاستناد إلى هذه المواقف لكي يشرح أن بايات تونس كانت تحاول الاستناد إلى فرنسا لكي تقلل من درجة ارتباطها بالدولة العثمانية . ولكننا نلاحظ أن هذا الادعاء لا يثبت طويلاً أمام المنطق ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت لا تفرض نفسها على تونس بالقوة ، بل اكتفت باتحاد هذا الاقليم سياسياً ومعنوياً مع بقية الامبراطورية ، وفي ظل حكم أسرة البايات الحسينية . ولم يمكن في وسع تونس أن تخشى كثيراً من النفوذ العثماني ، خاصة وأن حدودها الشرقية كانت تقوم فيه ولاية أو نيابة مستقلة ، أو شبه مستقلة ، وخاضعة كذلك لحكم أسرة معينة هي أسرة القرمانلي التي ظلت تحكم طرابلس حتى سنة ١٨٣٥ . ولم تتدخل الدولة العثمانية في أمور طرابلس ، أو تحاول التدخل فيها إلا بعد نزول القوات الفرنسية في الجزائر ، مما اضطر هذه الدولة إلى إعادة حكمها المباشر على طرابلس ومحاولتها التدخل في العام التالي في شؤون تونس ، مما يبطل هذا العامل كذلك . وعلى أي حال فلقد تدخلت فرنسا ومنعت الاسطول العثماني من الوصول إلى تونس ، أما مسألة محاولة باي تونس الافادة من احتلال فرنسا للجزائر لكي يزيد من نفوذه ونفوذه أسرته ، فلا يمكنها أن تفسر موقفه من الجزائريين سنة ١٨٢٠ ، خاصة وأن مشروعات الاستعانة بأمرأ من البيت الحاكم التونسي لحكم الجزائر باسم فرنسا لم تظهر إلا في العام التالي .

والواقع أن بايات تونس قد اتخذوا مثل هذا الموقف حتى يظهر وبمظهر المحايدين

ويسرون بذلك صوب سياسة تعمل على تدعيم استقلالهم ، وظهورهم بظهر رؤساء الدول المستقلة ، وإن كان ذلك على حساب التضامن والترابط بين الأقاليم الاسلامية في شمال افريقيه .

وعلى أي حال فإن فرنسا قد عملت على استغلال هذه النزعة عند بايات تونس لكي تفصل بينهم وبين الدولة العثمانية من ناحية ، ولكي تزيد نفوذها في هذه المنطقة من ناحية أخرى . ووضح ذلك في الاستقبال الرسمي الذي استقبلت به فرنسا باي تونس في سنة ١٨٤٦ والذي عاملته فيه معاملة الملوك المستقلين ، رغم أن بريطانيا قد رفضت استقباله بنفس الطريقة وأصرت على ضرورة تقديم السفير العثماني له لدى البلاط البريطاني ، مثله في ذلك مثل أي حاكم اقليمي يحضر للزيارة من دولة أجنبية ، لها سيادتها الرسمية عليه وعلى الاقليم الذي يتولى شؤونه . ودفع ذلك البايات إلى السير صوب فرنسا ومن أجل الاستعانة بها في إنشاء ادارة حديثة في البلاد ، والاستعانة بها في إنشاء المدارس وإنشاء الجيش التونسي . وأصبحت هذه العوامل أساساً للتدخل الفرنسي بعد أن ركزت النفوذ الفرنسي في قطاعات هامة من الولاية التونسية .

وكانت تونس ولاية ضعيفة في ادارتها وفي امكانياتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكان الباي يركز كل السلطة في يديه رغم أنه لم يكن قد تمرن على فنون الحكم . وكان الباي يحكم بطريقة عتيقة ويقضى معظم أوقاته في الحريم ، كما كان يجبر معظم الامراء على قضاء أوقاتهم في قصورهم أو يزج بهم في السجون حتى يتخلص من مؤامرتهم ومنافساتهم . أما هؤلاء الامراء الذين كان الباي يرضى عنهم ويرشحهم للالتفاف حوله فلم يكن تعليمهم يزيد على بعض القراءة والكتابة ودراسة بعض آيات من القرآن والتمرن على بعض الحركات العسكرية وركوب الخيل . حقيقة أن ولي عهد تونس كان يقود حملة سنوية يخرج بها لجمع

الضرائب المتأخرة من بعض القبائل غير الخاضعة ، ولكن ذلك كان لا يعنى أنه كان فارساً مغواراً ، بل كان يصطحب معه قبل سفره ما يلزمه من وسائل الراحة والترف ، كما كان يعود دائماً دون التحام أو اصطدام مع هذه القبائل .

وكان الباي يعتبر حاكماً مطلقاً ، ويعتبر مشرعاً للدولة ، وحتى في شئون الشريعة التي يستند في قراراته فيها إلى فتوى من شيخ الاسلام . كما كان رئيساً للسلطة التنفيذية ويستند إلى عدد من الوزراء ، معظمهم من أصل يوناني أو الباني ، لتسيير شئون النيابة . وكانوا يشبهون المماليك في ترتيبهم وفي توليهم المناصب ، كما كانوا يشبهونهم في اخلاصهم لرأس الدولة . ولم تكن هناك رقابة على السلطة التنفيذية ، كما أن الصحافة لم تكن تتجاوز جريدة واحدة هي الرائد التونسي .

وكانت تونس تعيش في أوضاع تشبه إلى حد بعيد نظم الاقطاع التي سادت أوروبا في العصور الوسطى ، إذ أن الاشراف كانوا يعتبرون نواباً للباي في أقاليمهم ، وكانوا يتمتعون فيها بامتيازات مالية وسلطات ادارية وقضائية . ولكن عدد منهم كان يقضى أوقاته حول الباي ، وكانهم حاشية له ، ويتركون ادارة الأقاليم لنواب عنهم ، وأقل منهم تمرنا على شئون الحكم ، فساعد ذلك على سوء أحوال البلاد ومن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وكان التعليم متأخراً في تونس ولا يزيد عن دراسة القرآن والاحاديث وبعض الفلسفة ، وكان معظم الأهالي لا يتمكن من تحصيل أى قسط منه . وأخيراً فعلينا أن نذكر أن محاولة الاصلاح لم تكن سهلة بعد أجيال عديدة عاشت في جهود . وكان أهالي المدن يرفضون الاصلاح ، كما كان أبناء البادية يحترمون التقاليد ويحاربون كل من يحاول تغييرها أو تعديلها . كانوا يحترمون القوة أكثر من احترامهم للقانون ، وكان يلزمهم كثير من التعليم حتى يتمكنوا من التطور . وحينما شعرت

تونس بضرورة الاصلاح وجدت أن هذه العملية ستكون لها التكاليف والنفقات ، وأن هذه الاموال ستعمل على زيادة نفوذ الاجانب في البلاد . وبدأت تونس في التطور وعملت على الاصلاح ، وأدى ذلك بالتالى إلى خضوعها للنفوذ الاجنبى .

(٢) زيادة نفوذ الاجانب :

ازداد نفوذ الاجانب في تونس مع ازدياد حاجة الدولة للاموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها ، ومع زيادة نمو الحركة الرأسمالية في أوروبا وازدياد هجرة بعض العناصر الاوربية إلى ما وراء البحار ، وخاصة إلى تلك الاقاليم التي كانوا يحصلون فيها على حماية معينة وعلى امتيازات . ولم يكن معنى ذلك أن معاملة الاجانب في تونس كانت معاملة حسنة ، فكثيراً ما كان الباي ورجاله يسيئون معاملتهم ، ويرفضون تنفيذ تعهداتهم حيالهم ، وبطريقة أو توقراطية شرقية . وكثيراً ما تعرضوا لالقاء القبض عليهم من وقت لآخر ، وخاصة إذا ما كان الباي في حاجة إلى الاموال . وكانت هذه الطريقة التي يعامل بها الباي وسلطاته الاجانب المقيمين في إقليمه سبباً في تدخل الحكومات الاوربية لديه ، وقيامها بالضغط عليه ومحاولتها حماية رعاياها والعمل على تغيير الأوضاع الموجودة في تونس ، حتى يتمكن الرعايا الاجانب من العيش في ظل نظم معقولة .

ولقد أضطر الاجانب إلى الاحتفاظ بامتيازاتهم الاجنبية وأصرروا على ذلك مع كل ما تمنحه لهم هذه الامتيازات من حقوق لا يتمتعون بها في بلادهم نفسها . وكانت الامتيازات الاجنبية تعنى الاجنبى من الخضوع للقضاء الوطنى في الجرائم التي يرتكبونها وترتكبهم لكي يحاكموا أمام قناصلهم وطبقاً لقوانين بلادهم . وأدى هذا النظام بالتالى إلى إشاعة الفوضى والارتباك في تونس ، كما هدد في سنة ١٨٧٩ بمحاولة هدف من ورائها ايطاليا إلى غزو الاقليم . ونلاحظ أن الاجانب كانوا

رغم تمتعهم بهذه الامتيازات ، يهاجمون الحكومة التونسية على صفحات جرائدهم المحلية . ووصل الامر بهذه الامتيازات إلى أنها أصبحت تعنى إعفاء الأجانب كلية من دفع الضرائب ومن الخضوع للقضاء الوطني ، وأيضاً من كل الالتزامات التي تفرض على الوطنيين . وسمح ذلك للأجانب ، بعد أن كانوا يقيمون في المدن الساحلية ، بالتوغل في الاراضي التونسية ، وأخذوا يطالبون بامتيازات جديدة ، لم يكن في وسع الباي أن يمنحها لهم . وأصبحوا عقبة في سبيل كل اصلاح دستوري أو مالى أو قضائي ، ماداموا قد استندوا إلى امتيازاتهم التي أصبحت حقوقاً مكتسبة ، يصعب النقاش فيها .

ولقد وضعت تونس مشروعاً لإنشاء المحاكم المختلطة فيها سنة ١٨٧١ وذلك للنظر في القضايا التي يكون أحد طرفيها وطنياً والثاني أجنبياً ، خاصة وأنه كان يصعب إخضاع الأجانب للقضاء الوطني أو إخضاع الوطني للقضاء القنصلي . ووضع مشروع لإنشاء هذه المحاكم المختلطة بإشراف قضاة من الفرنسيين واليطاليين والبريطانيين . ولكن هذا المشروع فشل في سنة ١٨٧٤ بعد أن اعترضت عليه الحكومة الإيطالية ، وصرح وزير خارجيتها بأنه يصعب عليه إجبار أى إيطالى على أن يتقدم لقضاء لا هو وطنى ، أى إيطالى بالنسبة إليه ، ولا هو تونسى ، في قضايا مع تونسيين ، وفي الاراضي التونسية . وانسحبت بذلك إيطاليا من الدول التي كان عليها تنفيذ هذا المشروع ، وأعلنت أنها مستريحة إلى نظام الامتيازات الأجنبية ، ففشلت التجربة .

وإذا كانت اختصاصات قناصل الدول الأجنبية في تونس متعددة فإن مشكلاتهم كانت كثيرة . وكان على القنصل أن يعرف كيف يتعامل مع الأهالى ومع الباي والوزراء . ولكن الصحافة الأجنبية كانت تؤيد هؤلاء القناصل ، كل منها تجاه قنصله ، حتى وإن أخطأ في موقف من المواقف . وعمل هؤلاء القناصل على زيادة

نفوذ بلادهم في تونس وبشكل الوسائل . ولم يكونوا بمفردهم في هذا الميدان ، إذ أن رجال الدين كانوا يعملون كذلك على نشر الدعاية لبلادهم ويحاولوا زيادة الامتيازات الممنوحة لهم . ولقد أدى تنافس الدول الأوربية الثلاث فيما بينها ، تنافس فرنسا مع إيطاليا وبريطانيا على نشأة شعور عدائى بين رعايا هذه الدول في تونس ، وإلى ظهور ضغائن وأحقاد شخصية بين القناصل أنفسهم . وإذا كان النفوذ الفرنسى قد ازداد في تونس منذ احتلال فرنسا للجزائر فإن بعض البايات كان يخشى من هذا النفوذ ، ويحاول أن يتقرب من إيطاليا حتى يوازن بها نفوذ فرنسا ، مثل محمد الصادق . ولكن هذه الشخصية لم تكن تصلح للوقوف أمام السياسة الأوربية ، وكانت قليلة الخبرة والحكمة ، فعملت على زيادة تعقيد الموقف بدلاً من أن تساعد على حله . وكان هذا التعقيد في صالح الأجانب وضد المصلحة الحقيقية للبلاد ، وخاصة في تلك الفترة التي حارلت فيها أن تصلح أمورهما وتطور ادارتها وتعمل على مسابقة روح العصر .

(٣) محاولات الإصلاح :-

لاحتاجت تونس إلى الأموال لكي تعمل على اصلاح جيشها وأسطولها وتواجه نفقات الدولة ونفقات القصر والأمراء ، ووجدت الرأسمالية الأوربية الناهضة ، والناجمة عن سرعة دورة رأس المال وتكدس الأرباح الناتجة عن الصناعة ، فرصة لها في تونس ، وبدأت بذلك مسألة الديون التونسية التي كانت تشبه إلى حد بعيد مسألة الديون المصرية ، في أسبابها وعملياتها ونتائجها .

وحاول أحمد باي أن ينشئ جيشاً حديثاً ، وعلى النظام الفرنسى وبأيدى ضباط من الفرنسيين . وكلف هذا الجيش الدولة التونسية ، دون أن يتمكن من القيام بأى

عمل أكثر من لاستعراضات الحربية ، وحينما انصرف خلفاء هذا الباي عن الاهتمام بهذا الجيش ساءت حاله ، بعد أن كبده الدولة الكثير .

وكذلك كان الحال بالنسبة لإنشاء أسطول تونسي حديث ، فلقد حضرت السفن وظلت باقية في الموانئ حتى تلفت . وبعد إرهاب مالية تونس بنفقات الجيش والأسطول ، اضطرت النيابة إلى معاونة الدولة العثمانية بمبالغ من المال في حرب القرم . كما كان انهيار النظام الاقطاعي ونمو النظام الرأسمالي وحاجة الباي والأمراء إلى الحصول على مبالغ من المال تساعدهم على الاحتفاظ بمستوى معين من المعيشة يدفعهم دفعاً إلى الاقتراض ، ويدفع الدولة بالتالي إلى الاستدانة ، خاصة وأنه كان يصعب الفصل في ذلك الوقت بين ميزانية الدولة وميزانية الأمير .

وعمدت الحكومة التونسية إلى الاقتراض محلياً من التجار الأجانب المقيمين في تونس ، ولكن الحالة لازدادت إرتباكاً يوماً بعد يوم ، وزاد دين الحكومة حتى بلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠ فرنك في سنة ١٨٦٢ . ثم حاولت الحكومة التونسية أن تسوى مركزها بعقد قرض جديد وكبير ومنخفض القيمة ، تسدد به الدين الأول ، وبشروط مريحة . فحصلت في سنة ١٨٦٣ قرضاً بمبلغ ٣٥ مليون فرنك وبفائدة قدرها ١٢ ٪ ويستهلك في خمسة عشر عاماً ، ولكنها لم تستلم من هذا المبلغ الأخير إلا ٢٤٠٠٠٠ فرنك وضاع الباقي في جيوب رئيس الوزراء ورجال البنوك والسماسة . فاضطرت الدولة بعد ذلك إلى زيادة الضرائب ، وأدى ذلك بالتالي إلى قلقله الأحوال في البلاد ، ولإزدیاد الضيق والسخط . وزاد من ضيق الأهالي حدوث كوارث وإنتشار وباء الكوليرا ثم التيفوس ، ثم انتشار المجاعة في سنة ١٨٧٦ . وعجزت الحكومة التونسية عن دفع أقساط أرباح الديون ، فأحتج الدائنون لدى حكوماتهم التي تدخلت في الأمر ، للدفاع عن مصالح رعاياها ، وللإفادة من الموقف .

وكان الدائنون الرئيسيون لحكومة تونس من الممولين والتجار ، ومن الإيطاليين والفرنسيين والانجليز . وحينما أعلنت الخزينة التونسية عجزها عن دفع التزاماتها للدائنين ، وحتى للموظفين ، اعتبر القنصل الأوربيين أن تونس في حالة إفلاس ، وأنه لا يرجى لهايتها أي تقدم أو تحسن مادامت باقية في أيدي نفس المسؤولين . واقتراح قنصل فرنسا لاستحضار بعثة فرنسية لإصلاح المالية التونسية . وأصر على اقتراحه ثم هدد بتنفيذه بالقوة . ورأت كل من إيطاليا وانجلترا أن فرنسا قد تنفرد بالعمل فاحتجت على موقف فرنسا ، ثم اتفقت الدول الأوربية الثلاثة على ضرورة التعاضد والعمل لصالح كل الرعايا الأوربيين ، بدلا من التدخل عن طريق العمل الفردي ، فاستقر الرأي على تكوين بعثة مالية مختلطة لإصلاح المالية التونسية .

وكان واجب هذه البعثة المالية الأساسية هو تنظيم الأمور المالية وبشكل يضمن للدائنين حصولهم على فوائد وأقساط ديونهم . وكان عليها أن تعمل على تنظيم مصروفات النيابة حتى تدافع عن مصالح الدائنين . فزادت الأمانة استحكاما بين الأمراء والموظفين والوطنيين ، مادامت ميزانية الامارة قد وضعت في خدمة الدائنين . وعلى أي حال فإن هذه البعثة قد نجحت في تحويل مجموع الديون التونسية ، والتي كانت قد بلغت ما يقرب من ١٦٠ مليون فرنك ، وبفائدة تزيد على ١٢ ٪ في السنة ، إلى دين موحد بلغ ١٢٥ مليون فرنك فرنسي وبفائدة تبلغ ٥ ٪ . كما أنها وضعت مشروعا لتنظيم المالية التونسية ، ووافق الباي على تطبيقه ، وبضمنان الدول العظمى . ولكن الباي كان لا يعبأ كثيراً بخطورة الموقف ولا يقدرها حق قدرها . وكان يحتاج هو وأفراد أسرته إلى الأموال ، كما كان يعتقد في صعوبة اتفاق الدول الأوربية ، خاصة وأنها متنافسة فيما بينها . ورأى أن إيطاليا تحقق على زيادة النفوذ الفرنسي في النيابة ؛ وأنها تسعى إلى هدم البعثة

المالية ومشروعها ، وأن بريطانيا لا توافقها على ذلك ، ثم شاهد استمرار النزاع بين أعضاء البعثة نفسها ، الفرنسيين منهم من ناحية ، والitalيين والبريطانيين من ناحية أخرى . فاعتقد الباي أن هذه الدول لن تتفق أبداً ، ولم يحسب للائصر حسابه ، إستناداً إلى تنازعهم فيما بينهم .

وكانت هناك مشكلة لإصلاح وسائل الحكم وإشراك الأهالي في تقرير أمورهم وأمور بلادهم بأنفسهم ، وكان معنى إعطاء سلطات دستورية ظهور الباي بمظهر المتحرر ، وبمظهر المستجيب لمطالب العصر ، والمستجيب لمطالب القناصل . وعرف أول قانون أساسي في تونس باسم « عهد الأمان » وكان يتعلق بضمان حريات الأفراد ويشبه خط كلخانة إلى حد بعيد . ثم صدر الدستور التونسي في سنة ١٨٩١ وأعلن المساواة بين الاجناس والسكان ونص على إنشاء مجلس شوري يشارك فيه كل من التونسيين والاجانب المقيمين في البلاد . ولا شك أن الباي محمد الصادق كان يحاول في ذلك الوقت ، وبإصداره للدستور ، إرضاء الاجانب عامه والفرنسيين خاصة . ذلك أنه انتهر فرصة زيارة الامبراطور نابليون الثالث للجزائر في ذلك الوقت لكي يعرض عليه هذا الدستور قبل إصداره ، ثم أعلن الباي بعد ذلك الدستور في بلاده .

ولقد ساعد إعطاء هذا الدستور على قدوم عدد من الاجانب إلى تونس ، فازداد نجاحهم في عملياتهم الرأسمالية في الوقت الذي زاد فيه الضيق على الأهالي . كما أن هؤلاء الاجانب أخذوا في الضغط على الحكومة التونسية ، وكانوا يعرفون موقفها المالي وبدء خضوعها لنفوذ الدول الاوربية ، وساعد كل ذلك على أن يرى الوطني بلاده تمنح للاجانب مالا تمنحه له ؛ وأنها تنهياً لإستقبال مزيد من الاجانب وتعمل على إصلاح وسائل الحكم حتى تتمشى معهم . فساعد ذلك الشعور ، مع الرغبة في المحافظة على التقاليد ، على نشوب حركة رجعية ضد الإصلاح

في سنة ١٨٩٤ . وبدأت هذه الحركة في موسم جمع الضرائب في المنطقة المجاورة للحدود الجزائرية ، ثم انتشرت في كل الاقاليم ، وخضعت لقيادات دينية ، واشتملت على اتجاهات تمثل عداء لنفوذ الاوربي ، وحاولت أن تظهر وكأنها تميل لدولة الخلافة العثمانية . وكان لإهمال الزراعة والتجارة مع الاصرار على جمع الضرائب مما يشير الاهالي ، كما رؤوا في الامتيازات الممنوحة للاجانب استهتارا بمصالح البلاد . ولولا انشغال فرنسا في ذلك الوقت لتدخلت في تونس . كما أن الدولة العثمانية حاولت أن تفيد من الموقف وتستعيد نفوذها في التياية وأرسلت أسطولها إلى المياه التونسية ، ولكن الاساطيل الفرنسية والانجليزية والإيطالية منعت الاسطول العثماني من الوصول إلى الساحل ، ومن القيام بأى عمليات . ولكن المندوب العثماني تمكن من الترفيق بين الشوار وبين الباي ، وعرف الباي أن الدولة العثمانية لا تبرص به الشرور ، وأنه يمكنه الإعتماد عليها ، خاصة وأن الدول الاوربية كانت تحاول العمل على محاصرته وتأهب للإفادة من الموقف . كما اعتقد الباي أن بلاده لم تكن مستعدة بعد لكي تقبل حكماً دستورياً ، خاصة وأنه كان يمهّد السبيل أمام الاجانب دون أن يتمكن الوطنيون من الافادة منه . فألغى الدستور في العام التالي ، وبعد أن عمل به لمدة أربع سنوات .

وكانت هذه المشكلات المتتالية تهدد بفقد البلاد لآزائها بل واستقلالها ، خاصة وأن الحالة قد بلغت بالدولة التونسية إلى العجز عن دفع رواتب الموظفين — ولولا تولى خير الدين باشا زمام الامور في ذلك الوقت لتمتدحرت أحوال تونس بسرعة ، ووصلت إلى مرحلة الإنهيار ، بأسرع مما وصلت إليه .

(٤) خير الدين باشا :

كان خير الدين بملوكا من أصل شركسي ، إنتقل من القسطنطينية إلى قصر أحمد

باشا ، باي تونس ، حيث تعلم الدين واللغات ، ثم نشأ نشأة عسكرية ، وتعلم على يد ضباط البعثة الفرنسية ، وأصبح ضابطاً في الفرسان . وكان الباي مسرفاً في نفقاته ، كما كان يترك أمور الدولة لمصطفى الخزنة دار الذي كان رغم تقواه لا يتورع عن السرقة والغصب ومشاركة السارقين والغاصبين . واستمر مصطفى الخزنة دار مسيطراً على الوزارة في تونس ما يقرب من خمسة وثلاثين سنة ، أثقل فيها كاهل الأهالي بالمظالم والضرائب واختلاس الأموال . وكان يحب إلى الباي الانفاق ومعيشة الترف والبذخ ، وكلما احتاج الباي إلى الأموال قام الوزير بجمعها له من الأهالي وأكثر ، وأثرى ثراءً كبيراً . وتوسم مصطفى الخزنة دار الذكاء والكفاءة في خير الدين ، وتنبأ له بحسن المستقبل ، فوجهه من لبنته .

وكان مصطفى الخزنة دار يعتمد على محمود بن عياد في الشؤون المالية وجمع الضرائب ، وعمليات التوريد وما إليها ، مما يدر عليه الربح والمكاسب . وبلغت الأموال التي جمعها ما يقرب من ثمانين مليوناً . ثم فر إلى فرنسا ، وأخذ معه وثائق تثبت قيامه بشراء أدوات الحكومة تونس بمبلغ أربعين مليون فرنك . وطالب الحكومة التونسية بدفع هذا المبلغ . وزاد من خطورة هذه العملية تجنسه بالجنسية الفرنسية وإمكانية قيام فرنسا بالدفاع عن مصالحه ، في تونس . ووقع اختيار الباي على خير الدين لكي يذهب إلى باريس ويدافع عن حقوق تونس تجاه ابن عياد . وبعد قضايا استمرت ثلاث سنوات انتهى الأمر بتشكيل لجنة تحكيم برئاسة الإمبراطور نابليون الثالث ، خفضت مطالب ابن عياد إلى أقل من ثلاثة ونصف مليون فرنك ، في نفس الوقت الذي الزمته فيه برد مبالغ أخرى إلى الحكومة التونسية . وكسبت تونس من هذه القضية مبلغاً يقرب من ٢٤ مليون فرنك . وكلف الباي خير الدين باشا بعمليات أخرى وهو في أوروبا .

وأفاد خير الدين من احتكاكه برجال السياسة واحتكاكه برجال الأعمال وبدول أكثر تقدماً على السام الحضاري من تونس ، وعاد إلى بلاده لكي يصبح وزيراً للحربية ، ويشغل هذا المنصب لمدة ست سنوات . وقام في هذه الفترة بإصلاح ميناء حلق الوادي وإنشاء مصنع لبناء السفن ، وحاول تغيير نظام حكم الدولة بإنشاء مجلس لشورى القوانين .

ويعتبر لإنشاء مجلس شورى القوانين من أهم المشروعات التي عمل فيها خير الدين باشا . ولقد اصطدم هذا المشروع برجال الدين الذين حارلوا الإصرار على المزج بين الدين والدولة ، وعدم الاقتباس من الغرب ، كما اصطدم بأصحاب النفوذ والسلطات ، وخاصة الباي ومصطفى الخزنة دار . ولقد نظر هذا المجلس في أمر مد لإحدى الشركات الفرنسية للمياه إلى قرطاج ثم المرسى ، ولكنه وجد أن الباي قد وعد الشركة سلفاً بتنفيذ المشروع . وحارل الباي من ناحية ثانية أن يتصرف في أموال الأوقاف بدعوى الحاجة إليها القيام بالإصلاحات العسكرية ، فاضطر خير الدين باشا إلى المعارضة في ذلك ، وأظهر ضرورة فصل ميزانية الدولة عن ميزانية الأوقاف ، خاصة وأن الميزانية الأولى كانت لا تزال تخضع لأهواء الأمير وينفق منها على ترفه وشهواته . وتكاتف هذان العنصران ضد خير الدين ومشروعاته الإصلاحية ، واتهموه تارة بالسير في ركاب فرنسا وتارة أخرى بمحاولة ضم تونس إلى الدولة العثمانية ، وبشكل يفقدها شخصيتها . وحاول خير الدين ، كما يقول ، أن يسير بالأموال في طريق العدالة والنزاهة والاخلاص ، ولكنه كل مسعاه ذهب سدى . ولم يشأ أن يخدع وطنه الذي تبناه ، ورأى أن الباي ، وعلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى خزنة دار ، لا يلجأ إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريراً قانونياً ، فقدم استقالته من رئاسة المجلس ومن وزارة الحربية ، وعاد إلى حياته الخاصة .

ولم يتمكن خير الدين باشا من الثورة على الأوضاع ، خاصة وأن الباي كان ولي نعمته ومصطفى خزنة دار صهره . فأمضى وقته بين حياته الخاصة وبين سفره بصفته سفير للباي إلى ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا والنمسا والسويد وهولندا والدنمارك وباجيكا ، وفي مهمات خاصة . وفي تسع سنوات بعيداً عن السلطة ، ولكنه تمكن من دراسة الأسس التي قامت عليها المسندية المغربية ، وساعده ذلك على كتابة كتابه « أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك » .

والواقع أن خير الدين حاول أن يشرح في كتابه ضرورة ادخال الإصلاحات في الدول الإسلامية ، فبحث في المقدمة في حالة البلاد الإسلامية وأسباب انحطاطها بعد ازدهارها ، ثم تعرض في صلب الكتاب لتاريخ الممالك الأوربية ، ووصف كل دولة وادارتها وجيوشها ونظام الحكم فيها ومالياتها وقوتها البرية والبحرية . ثم وصف جغرافية أوروبا الطبيعية ، وحاول أن يضع أمام القارئ العربي صورة نهضة أوروبا وبشكل يسمح للمسلمين باقتباس ما يرغبون . ولقد حاول خير الدين أن يرد على حجج بعض الشرقيين الذين سيرفضون الأخذ بالإصلاح على الطريقة الغربية ، سواء ألدعائهم بأن هذا الطريق مخالف للشريعة ، أو لدعائهم بأنه لا يتناسب مع الأئمة الشرقية ، أو بأن ادخال مثل هذا التغيير سيتطلب زيادة الميزانية وبالتالي زيادة الضرائب . وشرح أن العدل والحرية هما ركنا الدولة الأساسيين ، وحمل المسلمين تبعه تأخرهم وشرح لهم أن ما يعوقهم هو أن بعضهم ، مثل رجال الدين يتفرغون للشريعة ويتركون أمور الدنيا ، وأن بعضهم الآخر ، مثل رجال السياسة ، يعرفون الدنيا ولا يعرفون الدين . ثم أصر على ضرورة تطبيق الحرية الشخصية والحرية السياسية في بلاد المسلمين . ويعتبر كتابه وثيقة هامة تمثل آراء رجال الإصلاح المستنيرين من المغرب العربي الإسلامي في هذا العصر .

وفي أثناء ابتعاد خير الدين عن الوزارة وتفرغه للكتابة ، اغتشم مصطفى خزنة دار الموقف والغى المجلس النيابي وأخذ في التماهى في فرض الضرائب وتحصيلها ، ثم استدار إلى الاستدانة من أوروبا دون وازع أو رقيب . فوصلت البلاد إلى مرحلة الافلاس . ومع تشكيل اللجنة المالية لتوحيد الدين ، أصبح خير الدين رئيساً لها . ولم تكن رئاسة هذه اللجنة بالامر الهين خاصة وأن الدول الأوربية كانت ترغب في ضمان حقوق رعاياها قبل أن تفكر في التونسيين . كما أن بقاء مصطفى خزنة دار في رئاسة الوزارة لم يكن يسهل الأمر على اللجنة . ولكن خير الدين تمكن من العمل وتمكن من ضبط إحدى أخطاء الخزنة دار ، فعزل من منصبه ، وتخلصت منه البلاد ، وأصبح خير الدين هو الوزير الأول .

وكان عهد خير الدين باشا الجديد عهد اصلاح في كل نواحي القطر ، وفي جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية والقضائية ، وحتى في الزراعة والتعليم . وتمكن خير الدين من وقف القناصل عند حدهم ، وقلل العبء على الفلاح ، والغى كثيراً من الضرائب وأنشأ المدارس العصرية التي تعلم اللغات الحديثة وأصلح جريدة الرائد التونسي ونظم الوظائف الحكومية وحدد مرتبات القصر ونظم السجلات ودور المحفوظات وعمل على احياء الصناعات المغربية الأصلية ونظم الاوقاف والقضاء . ولكن الموقف الدولي كان يهدد تونس ، وخاصة نتيجة لهزيمة فرنسا في الحرب السبعينية ومحاولة إيطاليا سبقها في الولاية . فحاول خير الدين أن يضرب الدولتين الأوربيتين الطامعتين الواحدة بالأخرى ويقوى صلات تونس بالدولة العثمانية . وسافر خير الدين نفسه إلى القسطنطينية ، ونجح في إقناع السلطان باصدار فرمان يحدد العلاقة بين الدولة العثمانية وتونس ، ويقرر بأنها إمبراطورية عثمانية ، لوالها الحق في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والمالية لمن يكون أهلاً لها ، وفي التعامل مع الدول الأجنبية ، إلا في الشؤون السياسية التي تمس حقوق

الدولة العثمانية، من معاهدات وحروب وتغيير للحدود . وقرر هذا فرمان نظام الوراثه في العائلة المالكة مع الاحتفاظ السلطان بحقه في الخطبة وفي ضرب النقود . وكان هذا فرمان يبشر بعهد جديد بالنسبة لتونس ، إلا أن كل من فرنسا وإيطاليا رفضت الموافقة عليه ، مادام يعوقها عن التوسع في تونس .

وتكاثفت العقبات كما تكاثرت الصعاب والأعداء ضد خير الدين ومشروعاته الإصلاحية ، وأصبح الباي يتأسف على ذهاب مصطفى الخزنة دار الذي كان يسرق ويعطى ، كما زاد تبرم أعوان الخزنة دار وزاد حنق أصحاب وأنصار إيطاليا وفرنسا . واتهم خير الدين بأنه قد منح شركة فرنسية امتيازاً لإنشاء خط حديدي بين تونس والجزائر ، وكان هذا الاتهام يحاول تسويء سمعته بين الأهالي ، ومع الدولة العثمانية . والواقع أن خير الدين كان قد رفض إعطاء هذا الامتياز مادام يتصل بالحدود التي تخضع للدولة العثمانية ، فطلبت الشركة أن تحل في مشروع آخر محل شركة انجليزيه ، وفي إنشاء خط لا يصل إلى حدود الجزائر . فوافق خير الدين على المشروع ، وتمكنت هذه الشركة بعد اعتزاله الحكم من إكمال الخط حتى الحدود الجزائرية . وحاول خير الدين أن يدافع عن نفسه بأنه لم يوافق على إعطاء الامتياز حتى الحدود ، وبأن هذا الخط لم يكن العامل الوحيد الذي يهدد استقلال تونس أو يسهل على فرنسا السيطرة عليه . وحاول أن يبرر عمله حتى بعد أن أعلنت فرنسا حمايتها على البلاد ، ولكن أحداً لم يستمع إليه .

كما اتهم خير الدين بأنه لم يعمل على إعادة نظام الشورى وإصلاح حكم البلاد ، وأنه حكم البلاد حكماً استبدادياً . وعلى أي حال فلم يكن في وسع أحد أن يطمس ما قام به من إصلاح وتحسين ودفاع عن شخصية البلاد . والمهم هو أن الباي قد ترك الإشاعات تسرى حول خير الدين ، متهمه أياه مرة بأنه يريد تسليم البلاد للدولة العثمانية ، ومتهمه أياه مرة أخرى بأنه يريد تسليم البلاد لفرنسا . وفسدت

العلاقات بين الباي وخير الدين ، وزادت فساداً حينما نشبت الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٦ وطلب الباب العالي المعونة من الممالك العثمانية ، ومنها تونس ، فترأخى الباي في اجابة الطلب ، في الوقت الذي تحمس فيه خير الدين ، وجمع المتطوعين وأرسل الأموال إلى الباب العالي . واضطر خير الدين إلى الاستقالة ، ثم تمكن بعد ذلك من السفر إلى القسطنطينية واحتل منصب الصدر الأعظم هناك .

لقد كان خير الدين باشا مصلحاً سياسياً واجتماعياً ، دون أن يسمح لنفسه بالشورى ، وكان يحمل في هدوء وفي صمت وفي احترام للولاة والحكام ، واعطى لتونس تجربة فريدة في نوعها ، ولكن التجارب كان قليلاً بينه وبين حكام ذلك العصر . وفشلت تونس في الاستفادة من مجهوداته الإصلاحية لإفادة لها قيمتها ، وفي وقت احتاجت فيه تونس إلى هذه الإصلاحات وهذه المجهودات ، خاصة وأن المصالح والاطماع الاستعارية كانت واضحة ومهددة .

الفصل الثاني عشر

المصالح والأطماع الإستعمارية

كانت هناك مصالح وأطماع لعدد من الدول الأوروبية والاستعمارية في تونس، وكانت هذه المصالح والأطماع تتزايد على مر الأيام وتتزايد مع تزايد ضعف الولاية وتقهقر أحوالها الاقتصادية والإدارية. كانت هناك بريطانيا بأساطيلها في البحر المتوسط وقواعدها ومراكزها، وكانت هناك إيطاليا التي تواجه تونس من الجانب الآخر من البحر، وكانت هناك فرنسا التي أصبحت منذ زمن جارة لتونس في الجزائر علاوة على كونها الدولة العظمى الوحيدة الموجودة في البحر المتوسط، رغم انهزامها في الحرب السبعينية. ولم يكن لتونس أن تعارض وتقاوم طويلا أمام هذه الأطماع الاستعمارية. وإذا أخذنا المشكلة من وجهة النظر الإقليمية، أو التونسية البحتة دون نظر إلى تضامن إسلامي وتكاتف مغربي لوجدنا أن الدولة العثمانية نفسها كانت تعتبر قوة لها مصالحها المعنية في المنطقة. فكيف يمكن لتونس أن تسير بسفينتها وسط هذه المصالح وأن تقف تجاه هذه الأطماع؟

(١) الدولة العثمانية والتضامن الإسلامي :

كانت تونس تتمتع حتى وقت احتلال فرنسا للجزائر باستقلال شبه تام، وإلى أن أعادت الدولة العلية العثمانية غزو طرابلس فازداد بذلك نفوذها في تونس. وكان الباي يعتبر من الوجهة الرسمية حاكما عاما على تونس من قبل الباب العالي وإن كان قد حصل على حرية التصرف الفعلية. وحينما تدخلت إيطاليا في سنة ١٨٧١ اضطرت الباي محمد الصادق إلى قبول فرمان نفس السنة، حتى يتمكن من توطيد مركز بلاده أمام الدول العظمى، ويضمن حق أسرته في ولاية العرش من بعده. ولكن

السلطان أخذ يظهر خضوع تونس له وأرسل بعض السفن الحربية إلى مياهها وأخذ يعامل موظفي الباي وكأنهم موظفين عنده . ولقد حاول الباي أن يغير هذا الوضع ويستفيد منه في نفس الوقت فأرسل بعثة في سنة ١٨٧٧ برئاسة الجنرال رستم إلى الاستانة لكي تتفاوض في أمر زيادة الحقوق والارتباطات بين تونس والدولة العثمانية . ولقد اقترحت هذه البعثة على السلطان أمر ضم بشالك طرابلس إلى تونس وتحت حكم الباي الذي يمنح لقب خديو ويتعهد بدفع جزية سنوية ، ولكن هذا الاقتراح لم يجد أذنا صاغية لدى السلطان .

وحينما أعلنت الحرب التركية الروسية أظهر أهالي تونس تعلقهم بسلطانهم وحامي حمى ديارهم وخليفتهم ، وخاصة بعد أن أخذت الحرب بينه وبين روسيا شكلا دينيا واضحا ، ولقد أرسلت تركيا فرماتنا إلى تونس تطلب فيه إرسال الامدادات لمحاربة أعداء الاسلام . ولكن الاشاعات انتشرت في ذلك الوقت عما سيؤول اليه مصير تونس في حالة هزيمة تركيا ، وهل ستقتسمها الدول الاوربية أو تعطيتها لدولة معينة . حينما وصلت الانباء بأن روسيا قد أمرت أسطولها بالسفر من البحر البلطى إلى البحر المتوسط قرر الباي عدم تقديم أية مساعدة لتركيا في هذه الحرب ، ورغم استمراره في الاستعداد والتجهيزات إلا أنه أخرج سفر الجنود حتى انتهت الحرب . وكانت هذه العلاقة تدل على عدم رغبة الباي في التجاوب مع بنية أقاليم الدولة العثمانية ، وتدل على رغبته في السير في نفس الطريق الذي اختاره خديو مصر للوصول إلى استقلالة باقليمه عن الدولة ، ودون أن يتمكن من الوقوف بهذا الاقليم في وجه الاطماع الاوربية الاستعمارية ، التي كانت تحيطه من كل جانب ، وتمثل في ثلاث أعداء أقوياء لهم مصالح في الاقليم ولهم أطماع واضحة فيه ، وهم انجلترا وفرنسا وإيطاليا .

(٢) المصالح الانجليزية :

عرفت انجلترا أهمية موقع تونس الاستراتيجية الذي كان يتحكم في حوضي

البحر المتوسط ، الشرق منه والغربي . وعرفت انجلترا أهمية موانئ تونس الطبيعية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى ترسانات . ولذلك فإن انجلترا كانت تعمل على ألا تقع تونس في يد دولة قوية ، وخاصة فرنسا التي كانت تنافسها في الحركة الاستعمارية بشكل عام ، والبحر المتوسط بشكل خاص ، وبخاصة بعد احتلالها للجزائر .

رأت انجلترا أن فرنسا تحاول فصل تونس عن تركيا ، أو تحاول أن تدفع تركيا إلى التصريح باستقلال تونس ، وخشيت انجلترا من ذلك ، ولفتت نظر فرنسا إلى أنها لا ترغب في أن تراها تتوسع في تونس ، تلك البلاد التي تعتبر جزء لا يتجزأ من أقاليم السلطان . ورفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بالباي كحاكم مستقل رغما عن أنه كان يتمتع بمميزات كثيرة للاستقلال الفعلي . وفرضت انجلترا بعض القيود على الباي عند زيارته للندن واشترطت أن يقدمه السفير العثماني . ودفعت انجلترا ثمن ذلك حين أساء الباي معاملة قنصلها في تونس وأهانته ثم أهمله ، وأمر بالاعتداء عليه في بعض الحالات .

ولقد عملت بريطانيا حتى سنة ١٨٧٨ على ألا تقع تونس تحت نفوذ فرنسا أو إيطاليا . وتمكن القنصل الانجليزي هناك بنشاطه من أن يحصل على امتياز لشركة انجليزية في سنة ١٨٧٤ بمد خط حديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية ، وأصبحت انجلترا بعد سنة ١٨٧٦ شبه محتكرة للسكك الحديدية في تونس . وشجعت بريطانيا بعض السكان الزائدين في مالطه على الهجرة إلى تونس لكي يتمتعوا بامتيازات وترتاح هي من أعبائهم ويكونوا سبباً تستند اليه في التدخل في الشؤون التونسية . ولكننا نلاحظ عدم تجاوب رجال الاعمال وأصحاب رؤوس الاموال البريطانيين مع هذا الاتجاه ، فحاولوا فرض شروط قاسية للعمل في تونس ، ثم عادوا ولم ينفذوا تعهداتهم ، فابطلت امتيازات البنوك في سنة ١٨٧٨

بعد أن كانت إحدى الشركات الفرنسية قد حصلت على امتياز مد السكك الحديدية إلى الجزائر في سنة ١٨٧٦ . وظلت بريطانيا محافظة على هذا الموقف إلى أن جاء مؤتمر برلين .

(٣) المصالح والأطماع الفرنسية :

كانت مصالح فرنسا في تونس قبل سنة ١٨٣٠ لا تقوم إلا على بعض العلاقات التجارية البسيطة، وتستند إلى بعض المصايد على سواحل هذه الجزء من بلاد المغرب . ولكن تجربة فرنسا في احتلال الجزائر أصبحت أساساً هاماً للتوسع الاستعماري الفرنسي في كل بلاد المغرب الكبير ، وخاصة بعد أن أصبح لها رعايا من المسلمين وأصبحت لها حدود مع دولتين من الدويلات الإسلامية هناك . واعتبرت فرنسا أن الخزائر امتداد لها، وأخذت تهتم بكل حركة تظهر في تونس أو في المغرب الأقصى، حتى ولو كانت هذه الحركة دينية . وأخذت الأطماع الفرنسية ترسم لها طريقاً في تلك الأقاليم ، وأصبحت تونس مهددة بالنفوذ الفرنسي ، وبدرجة أكبر من المغرب الأقصى ، وذلك لصغر مساحتها وحب أهلها للسلم وامكانياتها المتعددة . فظهرت تونس على أنها فريسة سهلة للنفوذ الفرنسي .

وكان من الطبيعي أن تتطلع فرنسا إلى تونس التي لا يفصل بين سكانها وسكان الجزائر أي حاجز أو فاصل في الجنس أو اللغة أو الدين . ويشرح لنا التاريخ تلك الروابط العديدة التي قامت بين الأقليمين المغربيين ، وأن من يمتلك الجزائر يمتلك تونس . وكان الأهالي في الأقليمين يعتبرون أنفسهم شعباً واحداً ، وكانوا ينتقلون من إقليم إلى إقليم ، وبشكل يصعب عمل من يرغب في وضع حد بينهما . وكانت فرنسا تنظر إلى الجزائر بنفس النظرة التي تنظر بها بريطانيا إلى الهند ، ورأت أنها قد ضحكت في فتحها بمائة وخمسين ألف من الجنود ، وكان أي

اضطراب يقع في الجزائر أو في تونس يهدد الفرنسيين ويجعلهم يفكرون في نفس الوقت في ضرورة تثبيت أقدامهم في الأقاليم المغربية .

ولقد رأى الفرنسيون النفوذ العثماني في تونس فصمموا على وقفه ، ولولوا بالقوة . وكم من مرة فيما بين سنتي ١٨٣٠ ، ١٨٨١ أظهرت فيها فرنسا لتركيا رغبتها في عدم اعتداء تركيا على الوضع القائم في تونس أو انتقاص أي جزء من استقلالها . وأخذت فرنسا في اقناع الباي بأن يعتبر مصالحه متميزة عن مصالح تركيا، وأخبرته بأنها تعتبره حاكماً مستقلاً . ولما زار الباي أحمد باريس قابلته الحكومة الفرنسية مقابلة الأمرأ وذهبت احتجاجات السفير العثماني في الهواء، واعترفت الحكومات الفرنسية بالانعامات الباي على الموظفين الفرنسيين، وأظهرت سخاءً واضعاً من جهتها في الانعام على الباي ورجاله بالأوسمة والنياشين . ولما حاولت بريطانيا منع هذا النفوذ الفرنسي أفهمت فرنسا الباي بأن إنجلترا تحاول الانتقاص من استقلاله ، ولكن دون أن تظهر له نياتها في اعلان الحماية عليه وعلى بلاده . وكانت فرنسا لا بوجود تركيا في تونس ، وكجارية لها في الجزائر . والواقع أن فرنسا قد حاولت أن تعمل على بسط سيادتها على تونس دون أن تلقت إلى مصالح الإنجليز أو الإيطاليين فيها . وكان وجود الجيوش الفرنسية المنظمة في الجزائر ، ووجود الاسطول الفرنسي على تمام الأهمية ، ووجود الأوسمة والانعامات التي منحتم للباي وحاشيته وعدد من موظفيه ، كان كل ذلك دلائل على أن فرنسا ستفوز بتونس .

ولقد وضع التضارب بين النفوذ الفرنسي والإنجليزي في تونس من اتهام القنصل الإنجليزي للقنصل الفرنسي بمحاولة اضاءة المصالح البريطانية وتجريده الباي من وسائل العمل . أما القنصل الفرنسي فإنه قد صف القنصل البريطاني بأنه عدو فرنسا .

وجاءت الحرب السبعينية لكي تفقد فرنسا تفوقها في تونس وتسمح بالتالي بزيادة نفوذ كل من إيطاليا وإنجلترا. ولكن فرنسا عينت قنصلا جديدا لها في تونس، كان قد تمرن على العمل في القاهرة والاسكندرية وبغروت، وهو القنصل روستان الذي كان يعتبر البحر المتوسط بحيرة فرنسية. ورغم انهزام فرنسا على القارة الاوربية، وقيام الثورة ضدها في الجزائر إلا أنها صممت على الاحتفاظ بالجزائر. وحينما حاولت إيطاليا في نفس السنة الهجوم على تونس بحملتها التأديبية أصرت فرنسا، رغم هزيمتها وثورة الجزائر، على أن تد حدودها إلى جوار بنزرت. ولكن إيطاليا تراجعت في أمر احتلال تونس، وأصدرت تركيا فرمان في سنة ١٨٧١ الذي اعتبرت فيه تونس أحد أقاليم الدولة العثمانية، فلم تعترف فرنسا بهذا فرمان. ولقد شهد عام ١٨٧٤ ازديادا للنفوذ الفرنسي في تونس مع الحصول على امتياز لمد الخط الحديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية، وكان هذا الامتياز في غاية الأهمية إذ أنه وضع أهم المناطق التونسية وأخصبها تحت النفوذ الفرنسي، وأصبح في وسع فرنسا أن تصل بسهولة إلى عاصمة تونس. ولقد سيطرت فرنسا على البعثة المالية الدولية التي كان وكيلها فرنسي، كما كان معظم الدين التونسي في أيدي الفرنسيين. واحتكرت فرنسا الخطوط التلغرافية وخطوط السكك الحديدية الهامة، وكان مصطفى بن اسماعيل رئيس وزراء تونس في حمايتهم، ويحمل وسام جوقة الشرف، مما يجعل مركز فرنسا متفوقا وممتازا في تونس، ويساعدها بالتالي على أن تقول كلمتها عند تقرير المصير التونسي.

(٤) المصالح والأطماع الإيطالية.

كانت مصالح إيطاليا وأطماعها في تونس لا تقل عن مصالح فرنسا وأطماعها في ذلك الاقليم، وكانت إيطاليا تحاول التوسع الاقليمي في تونس وتوحد بين بلادها وبين هذه البلاد الافريقية، كما حدث منذ عهد الفينيقيين وقرطاجة وروما.

وكانت هناك ذكريات مشتركة بين تونس وإيطاليا مع الوندال ومع قيام دولة الاغالبية من تونس بفتح صقلية وحكمهم لـكلابريا في جنوب إيطاليا، ومع حكم النورماندين حكام صقلية للبهدية وسوس. كما كانت للجمهوريات الإيطالية المتاجرة ذكريات كثيرة مع موانئ المغرب.

وبدأ الإيطاليون يقيمون في تونس في القرن التاسع عشر، وخاصة بعد فتح فرنسا للجزائر وفتح الجزائر لاستيطان الأوربيين. وكان دستور سنة ١٨٦١ يشجع الهجرة ويعمل على زيادة عدد الجالية الإيطالية على عدد غيرها من الجاليات. ولما كانت الجالية الإنجليزية في تونس تتكون في غالبيتها من المالمطين الذين يتكلمون ويكتبون الإيطالية، فقد أصبحت اللغة الإيطالية هي أولى اللغات الأوربية في تونس. ومنذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر فكرت سردينيا في ضم طرابلس إلى مصر واخضاع الجزائر لجماعة فرسان مالطة وضم تونس إلى سردينيا، واستندوا في ذلك إلى أن سيطرة دولة من الدرجة الثانية، مثل سردينيا، أن يشرع رامل الحقد في نفوس الدول البحرية الكبيرة، بل سيؤدي إلى الاستقرار في حوض البحر المتوسط. ورغم فشل هذا المشروع فإن ملكة سردينيا الصغيرة احتفظت برغبتها في الحصول على تونس الذي عاش فيه كثير من الإيطاليين، وانتشرت فيها المدارس والمنشآت الإيطالية. وإهتمت إيطاليا بالشؤون الاستعمارية حتى في أثناء عملية توحيد إيطاليا، واعتبر مازيني أن مستقبل إيطاليا هو في البحر المتوسط، كما اعتبر أن تونس هي أحسن مستعمرة إيطالية، واحد الطرق الرئيسية لنمو إيطاليا ولذئذ المدنية في افريقية.

وواصلت فلورنسا اهتمامها بتونس واشتركت الأساطيل الإيطالية مع الأساطيل البريطانية والفرنسية في المناورات التي حدثت سنة ١٨٦٤. وكانت الحكومة الإيطالية لا تنظر بعين الرضا إلى الإصلاحات التي قام بها الباي أو نحو حركته

الاستقلالية . وحاول الايطاليون الموجودين في تونس في ذلك الوقت أن يدفعوا حكومتهم إلى احتلال السواحل التونسية ، إلا أن الوقت لم يكن يسمح لاييطاليا بمعاداة فرنسا . وكان من الصعب على ايطاليا أن تحتل تونس وما زالت البندقية وروما خارجة عن حدود دولتها ، وكانت المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تمنع ايطاليا من البحث عن مشكلات جديدة ، وتصطدم في سبيلها بالدول الكبرى المجاورة .

وكان القنصل الايطالي في تونس يعمل على زيادة نفوذ دولته وباستمرار في الولاية ، فأفهم الباي ورئيس الوزراء بضروره رفض السياسة الفرنسية ، التي تحضه على الاستقلال ، ورفض مياسة انجلترا التي تدعى أن تونس جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية ، وأفهمه أن الطريق الوحيد هو أن يعلن الباي أن بلاده في حالة حياد تام . ولقد عارضت فرنسا هذا الاتجاه وعجزت ايطاليا على تدعيم سياسة قنصلها . ورغم ذلك فقد تمكن هذا القنصل الايطالي من عقد معاهدة في سنة ١٨٦٨ مع تونس وهي المعاهدة التي أعطت للايطاليين الحق في امتلاك الاراضي والعقارات واستغلال المناجم ، وأدت بالتالي إلى إزدياد عدد الجالية الايطالية وبشكل واضح ، وأصبحت هذه الجالية الايطالية تشتمل على التجار ورجال الأعمال وعلى متوطنين يعيشون في أملاكهم وأراضيهم .

وكانت ايطاليا في ذلك الوقت تعاني من الفقر أكثر مما تعاني من كثرة السكان وكانت ولايات الجنوب تعتبر عبئا ثقيلا على ولايات الشمال بعد الوحدة ، وأخذ الاهالي يشعرون بضرورة الهجرة إلى مناطق جديدة يجدون فيها الرزق دون أن تخسرهم بلادهم . فأخذ الساسة الايطاليون يوجهون أنظارهم إلى السواحل المغربية القريبة منهم ، يوجهون أنظارهم إلى تونس ، وينظرون إليها على أنها فريسة سهلة قد حان قطافها .

وكانت تونس في ذلك الوقت مشغولة بمشكلاتها الداخلية من فتن وثورات وسوء إدارة ومجاعات وأوبئة وتحكم . وازداد عدد المهاجرين الايطاليين في تونس مع تقدم وسائل الملاحة في البحر المتوسط وأخذ أصحاب رؤوس الأموال يفكرون في إيجاد ميادين جديدة لاستغلال أموالهم . وظهرت نزعة للتشبه بانجلترا وفرنسا التي كانت تهيمن على أجزاء من البحر المتوسط . وأخذت ايطاليا ، في الوقت الذي أتمت فيه وحدتها ، في العمل على الحصول على مركز ممتاز لها في البحر المتوسط وتحلم بالقيام بدور في ذلك البحر الذي هيمن الرومان عليه قديما . ولذلك فإن ايطاليا قد حاولت أن تستفيد من الازمة التي نشأت في سنة ١٨٧٩ . وكانت فرنسا تعتبر خطراً على الاطباع الايطالي في تونس ، ولكن انهزامها في الحرب السبعينية جعل ايطاليا تتطلع إلى أن ترثها في البحر المتوسط بأكمله لا في تونس وحدها . وادعت ايطاليا أنها قد أصبحت دولة كاثوليكية عظيمة ومن حقها أن ترث البابوية في أملاكها . وكانت فرنسا من ناحية أخرى لا ترغب في إثارة الشعور العام الايطالي ضدها ، مادامت مصالحها الأساسية قد بقيت كما هي ، فشجعت ايطاليا على الاستمرار في سياستها التوسعية ، وحاولت أن تتدخل في شئون تونس وتتوسع فيها . وانتهزت ايطاليا فرصة اعتداء البوايس التونسي على أحد الرعايا الايطاليين لفرض نفسها على تونس ، وضربت باعتذارات الباي عرض الحائط ، واضطر الباي إلى أن يطلب مساعدة تركيا ، وأخذ في شرح وجهة نظره لفلورنسا ولولا تدخل تركيا وانجلترا لاجرت الحملة التي كانت مجهزة في سبيلها إلى تونس ولقد صرح السفير البريطاني لوزير خارجيه ايطاليا بأن الضغط يمكن أن يقع بوسائل أخرى غير الاساطيل والبنادق ، وأعلن زميله التركي أن أي هجوم على تونس معناه الهجوم على تركيا . فرأيت ايطاليا أن الوقت لم يسمح لها ، وهي ما زالت مملكة صغيرة ، بأن تلتقي بنفسها في تلك المعصية . ولما أصدرت تركيا فرمانها في سنة

١٨٧١ اشتكرت إيطاليا مع فرنسا في الاحتجاج عليه ، واصطحبت ذلك بحملة عنيفة في جرائدها على سياسة تركيا ، اتهمتها فيها بأنها تجهز جيشا للنزول إلى تونس ولفرض سيطرتها على الباى . وهكذا بدأت إيطاليا في التدخل .

والمهم هو أن إيطاليا قد أفادت درسا هاما من هذه المشكلة ، ذلك أنها قد عرفت بأن انحلترا ان تقف مكتوفة الايدي أمام تدخل إيطاليا في تونس . وفهمت أن فرنسا رغم ضعفها وانزاعها ، كانت مصممة على ألا تتخلي عن مركزها كدولة عظمى مستعمرة . ولكن إيطاليا وجدت أن موقف المانيا يبدوا مشجعا لها على الماضي في سياستها ، ورأت أن مشكلات فرنسا سوف تشغلها لبضعة سنوات . ولم تكن إيطاليا تتحمل رؤية فرنسا في الاراضى المجاورة لصقلية . وحين استعادت فرنسا نفوذها تبددت آمال الايطاليين وحل محلها القلق .

ولقد رأت إيطاليا في توليه خير الدين باشا رئاسة الوزراء في تونس حركة تسيء اليها وتزيد من النفوذ الفرنسى ، فاتهمته بأنه دسيسة فرنسية وأنه آله في أيدي الفرنسيين وساعدت على ترويج الاشاعات بأن الوزير يمهّد لوضع تونس تحت الحماية الفرنسية . وحاولت إيطاليا العمل على اشغال فتنة داخلية تعيد الوزير المعزول إلى الحكم ، ولكنها فشلت في هذه الحركة . وقامت حركة ايطالية تحاول عرقلة النفوذ الفرنسى المتزايد في تونس ، وأخذ القنصل الايطالى يمر في مدن تونس الساحلية ويتمم الباى بالكفر والالحاد ويدعو الأهالى للثورة ، كما حاول هدم البعثة المالية التى اعتبرتها إيطاليا امتداداً للنفوذ الفرنسى ، وحاول انشاء بنك ايطالى نمساوى لهذه البعثة بمساعدة بعض رجال الاعمال النمساويين من تريستا . ولقد فشلت كل هذه المجهودات ، خاصة وان انجلترا كانت لاتوافق عليها وكان الممثلين الإنجليز والفرنسيين مستعدين لتأييد هذه البعثة كل التأييد .

وحاولت إيطاليا بعد ذلك أن تتدخل بارسال بعثة جغرافية إلى تونس ، كان

معظم أعضائها من الرجال العسكريين ، وذلك لاشعار فرنسا بأن إيطاليا لا تسمح بامتداد النفوذ الفرنسى إلى تونس وتوسعه هناك ، وأن إيطاليا ترقب الحالة ومصممة على عدم ترك الباى يقبع فريسة للفرنسيين . وصرح اعضاء هذه البعثة بأنه من الواجب أن تكون تونس ميداناً للنفوذ الايطالى ، وعلى أساس أن تكفى بريطانيا بجبل طارق ومالطة ، وتكفى فرنسا بالجزائر ، وتطلق يد إيطاليا في تونس ، وبشكل يساعد على خلق توازن في البحر المتوسط .

وبالرغم من أن أحوال إيطاليا في ذلك الوقت لم تكن تسمح لها بالبداية في استعمار تونس الا أن سياستها كانت تدور حول العمل على منع فرنسا من اعلان حمايتها على تونس ، وكانت ترى ضرورة الاستعانة بمساعدة إنجلترا لها في تنفيذ هذه السياسة . وكانت إيطاليا قد رأت دور بريطانيا في تأخير ارسال الاسطول الايطالى إلى تونس سنة ١٨٧١ ورأت دورها في تدعيم اللجنة المالية الدولية سنة ١٨٧٥ . ولقد قام السفير الايطالى في لندن بالتدخل مرات عديدة لاثارة شكوك الوزارة البريطانية تجاه مشروعات فرنسا وتجاه مستقبل تونس . وحاولت إيطاليا الافادة من الاشاعات التى سرت في سنة ١٨٧٥ حول تعاون فرنسا مع رئيس الوزارة التونسى لاهلان الحماية على بلاده ، وذلك لى تطلب من بريطانيا عملا مشتركا يمنع ذلك النفوذ الذى يهدد مصالحها . وكانت إيطاليا تطلب معونة إنجلترا في كل مرة تأزمت فيها المسألة التونسية . ومع احتجاجها على اعطاء امتيازات السكك الحديدية لفرنسا كانت إيطاليا تشرح لإنجلترا أنها تعارض في سيطرة فرنسا على المرافق الهامة التونسية وبالتالي تعارض في سيطرة فرنسا على الولاية التونسية . وكان أهم شيء بالنسبة لإيطاليا هى ألا تقع تونس فريسة لفرنسا ؛ ولذلك فانها حاولت أن تعتبر أن تونس دولة محايدة وتامة الحياد ، وإن كان هذا الاتجاه لم يعط أى نتيجة ايجابية . وانتقلت الانظار بعد ذلك ، مع مسرح الحوادث من وسط البحر المتوسط إلى الشرق والبلقان مع أزمت سنتى ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، وتمهد الأمر للوصول إلى مؤتمر برلين .

الفصل الثالث عشر

المسألة التونسية ومؤتمر برلين

انقد تشابكت المصالح والاطماع المختلفة في تونس ، وفي شكل معقد ، قيل انعقاد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . ولذا كانت المعاهدات والاتفاقات الدولية تعترف بضرورة المحافظة على الدولة العثمانية وسلامة أراضيها ، إلا أن نمو مصالح واطماع بعض الدول الاستعمارية في تونس جعل بعض هذه الدول يميل الى اعتبار تونس مستقلة تماماً عن الدولة العثمانية ، حتى يسهل عليها أمر اقتراسها دون إثارة المسألة الشرقية والحقوق الدولية ، وجعل بعض الدول الأخرى تسعى إلى محاولة اعتبار تونس في حالة حياد . وكانت الدول ذات المصالح والاطماع في تونس هي إنجلترا وإيطاليا وفرنسا . ولكن إنجلترا تمكنت من الحصول على قبرص بعد الحرب التركية الروسية ، فبقيت المنافسة واضحة بين كل من إيطاليا وفرنسا على تونس . ولم يكن من السهل على أى من هاتين الدولتين أن تحصل على تونس دون الحصول على موافقة بقية الدول العظمى . فما هو موقف كل من هاتين الدولتين ؟ وما هي علاقات كل منهما مع بقية الدول ؟ وكيف تم ترتيب الأمر في مؤتمر برلين ؟

(١) موقف إيطاليا :-

كانت بريطانيا تنظر إلى الدولة العثمانية على أنها سد منيع يقف أمام تغلغل النفوذ الروسى في الشرق الأدنى ، واضطرت إنجلترا نتيجة لذلك إلى أن تقف في جانب تركيا التي ظهرت وكأنها أحسن حارس يحمى طريق الهند ويجب مساعدته للقيام بهذه المهمة . ولقد حاولت إنجلترا أن تساعد تركيا على أن تقوى نفسها عسكرياً واقتصادياً وإدارياً . وكانت روسيا من ناحية أخرى تعارض كل تقدم

يحدث في الدولة العثمانية . وإذا كان الخطر الروسي قد زال بعد مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ إلا أن امتداد النفوذ الروسي مع نمو القوميات في البلقان كان يسير صوب تفكيك هذه الدولة التي تحرس لبريطانيا طريق الهند . ولكن الدولة العثمانية اضطرت من ناحيتها إلى استخدام الشدة ضد الحركات القومية التي ظهرت في البلقان ، فدفع ذلك عدداً من البريطانيين ، ومنهم جلاستون ، إلى فضح أعمال تركيا وإلى مطالبتهم بوقف تأييد الدولة العثمانية حتى في حالة قيام حرب بينها وبين روسيا . ولكن بريطانيا من ناحية أخرى كانت عاجزة عن مجابهة الرأي العام الاسلامي في الهند بمثل هذه السياسة ، كما كانت لا تسمح بوقوع القسطنطينية في أيدي روسيا . ولذلك فإن إنجلترا رأت ضرورة إدخال بعض التنظيمات الإقليمية لحماية المصالح البريطانية في الدولة العثمانية ، فنادى اللورد دربي بضرورة احتلال إنجلترا لكريت أو لمصر حتى تؤمن خطوط واصلاتها وتؤمن على مراكزها . وعزمت إنجلترا على إحتلال قبرص ، المفتاح الغربي لآسيا ، وجبل طارق الجديد ، وعلى أساس أن تترك فرنسا تأخذ جزءاً آخراً من الامبراطورية العثمانية ، وليكن تونس . ويمكن لبريطانيا أن تستند إلى قبرص ، لكي تزيد نفوذها في آسيا الصغرى ، وتمنع تقدم النفوذ الروسي في سوريا والعراق . وكانت تركيا في حاجة إلى مساعدة بريطانيا لها ، فوافق السلطان في ٢٦ مايو سنة ١٨٧٨ على إعطاء قبرص لبريطانيا ، ثمناً لحمايتها له في المستقبل .

وكان حصول بريطانيا على قبرص يقلب التوازن الدولي في البحر المتوسط ، ويدفع فرنسا وإيطاليا إلى المطالبة بتعويض . ورأت إنجلترا أن كل من روسيا والنمسا والمجر وهي نفسها قد أرضيت على حساب الدولة العثمانية ، فلم يكن هناك مبرر لكي تقف فرنسا وإيطاليا مكتوفة الأيدي أمام تونس وطرابلس ، وكان معنى ذلك تقسيم الدولة العثمانية . وعلى أي حال فإن فرنسا قد منحت تونس وبدون

تفكير في مصالح إيطاليا ، وبسبب رفض إيطاليا التعاون مع إنجلترا بعد معاهدة سان اسٲيفانو . ولقد حاولت بريطانيا أن تضم إيطاليا إليها في سياستها في البحر المتوسط ، ولكي تحافظ على التوازن الدولي في ذلك البحر ، وخشيت بريطانيا من سير إيطاليا صوب روسيا ، رغم إعلانها أن مصالحها تتطابق مع مصالح بريطانيا ، وإعلانها الاستعداد لكي تتعاون معها في أي مؤتمر دولي قادم . فشاعت الثقة في إيطاليا في الاوساط الانجليزية ، وجاء إقتراح إنشاء عصبة البحر المتوسط لحماية المصالح المشتركة في هذا البحر وفي البحر الاسود ، وجاء على أنه يعارض أي تغيير في التوازن الدولي والاضاع القائمة ، أو التعرض للمواصلات البحرية في هذين البحرين ، نتيجة للحرب التركية الروسية ، وما قد ينشأ عنها من شروط للصلح . ولكن إيطاليا عادت وشرحت أن مصالحها مماثلة ومطابقة لمصالح بريطانيا ، ورغم ذلك فإن الحكومة الإيطالية كانت ترى الاتقيسد نفسها بأي قيود قد تقودها إلى الحرب ، وأنه من اللازم أن تنفع سياسة الحياد . فلم يكن من المفاجيء بعد ذلك أن تقدم بريطانيا على الدفاع عن مصالحها في الشرق الأدنى ، باتفاقها رأساً مع الباب العالي بشأن قبرص ، ودون أن تعمل أي حساب لرغبات إيطاليا في البحر المتوسط . كما أن إنجلترا قد عملت على شراء موافقة فرنسا بأن منحتها تونس . ولما اشتكت إيطاليا في نوفمبر سنة ١٨٨١ من عدم اكتراث بريطانيا بمطالب الايطاليين في تونس ، ردت عليها بريطانيا بأنه إذا كانت قد قبلت إقتراحها الخاص بإنشاء عصبة البحر المتوسط ، لاحتلت مركزاً يسمح لها في الاشتراك في تقرير أي مسألة قد تنشأ بعد ذلك ، ويكون لها علاقة بالتوازن الدولي في حوض البحر المتوسط .

أما النمسا فإنها كانت لا تعارض زيادة النفوذ الايطالي في تونس وعلى أساس تحويل انظار الايطاليين عن التيرول والترنتينو صوب البحر المتوسط . ولكن

مشكلات البلقان أثارت مسألة تعديل الحدود الإقليمية بين إيطاليا والنمسا ، فساءت العلاقات بين الدولتين . واعتقدت إيطاليا أنه في وسعها أن تستند إلى ألمانيا لكي تحصل على إرضاء أمانها القومية من النمسا ، ولكنها عجزت عن فهم روح التضامن الجرمانى بين ألمانيا والنمسا . وكانت إيطاليا تتساءل عن نصيبها من اقتسام أسلاب الدولة العثمانية ، أهى تونس أو طرابلس أو البانيا ؟ ولكنها وجدت أن النمسا قد استولت على البوسنة والهرسك دون أن تحصل هى على أى شىء ، فتأزمت الأمور بين الدولتين . ولقد حاولت النمسا أن توجه أنظار إيطاليا إلى شمال إفريقيا ، وطالبت إيطاليا بتعويض النمسا لها للحصول على تعويضات في تونس . إلا أن النمسا شرحت أن تونس بالذات ستؤدى إلى صدام بين إيطاليا وفرنسا ، وأدى موقف إيطاليا من امتداد النفوذ النمساوى في البلقان إلى عدم تعويض النمسا لإيطاليا في أطاعها صوب تونس .

(٢) موقف فرنسا :

استعادت فرنسا مكانتها بسرعة بعد الحرب السبعينية ، وبشكل أزعج بسمارك ، واستعادت في الميادين المالية والاقتصادية والعسكرية ، وارتفعت الأصوات تنادى بضرورة استعادة الألزاس واللورين ، والانتقام من ألمانيا . ودعمت فرنسا علاقاتها مع روسيا ، مما جعل ألمانيا تخشى من إمكانية حدوث حرب ضدها وعلى جبهتين ، بعد أن خشيت من تسكتل العناصر الكاثوليكية الألمانية مع فرنسا . وكادت فرنسا أن تصل إلى تحالف مع روسيا ، إلا أن مشكلة البلقان منعت مثل هذا التحالف . وتدخل بسمارك لإبعاد روسيا عن فرنسا ، في الوقت الذى وجه فيه أنظار النمسا إلى البلقان ، وفي الوقت الذى كان مستعداً فيه لكي يترك مصر لبريطانيا . أما فرنسا فإن بسمارك أشار عليها بالاتجاه صوب تونس ، خاصة وأنه كان يعتقد بأنها ستجد في أقاليم المغرب العربى وفي الأقاليم الشرقية من الدولة

العثمانية ميداناً واسعاً لنشاطها السياسى . وعلى أى حال فإن هذا العرض كان يعنى بذور الشقاق بين فرنسا من جهة ، وإنجلترا وإيطاليا من جهة أخرى . وبعد تولى الحزب الجمهورى الحكم في فرنسا اقترح على ألمانيا تدعيم علاقات السلم بين البلدين ، وغض النظر مؤقتاً عن التحالف مع روسيا . ومع تعقد المسألة الشرقية اضطرت روسيا إلى أن تميل إلى ألمانيا ، بعد أن وجدت صعوبة اعتمادها على فرنسا ، وعداء إنجلترا لاطماعها في البلقان . فأصبحت ألمانيا في مركز متفوق يؤثر على سياسة كل الدول الأوروبية . وأصبحت السياسة التى تشير بها ألمانيا هى السياسة التى تبشر بالنجاح . وظهر أن ألمانيا تحاول تعويض فرنسا عن الألزاس واللورين ، وكانت سوريا وتونس أحسن تعويض لفرنسا في هذا الميدان .

أما إنجلترا فإنها قد دعمت موقف فرنسا خاصة وأنها كانت لا ترحب بتفوق النفوذ الألماني في أوروبا . حقيقة أن شراء إنجلترا لنصيب الخديو من أسهم قناة السويس قد غير شعور الفرنسيين صوب إنجلترا ، وجعل فرنسا تعطف على روسيا وقت تعقد المشكلة الشرقية ، ولكن ذلك لم يصل إلى إعلان فرنسا عداءها لإنجلترا وانتهى الأمر بفرنسا إلى أن وجدت نوعاً من التكامل بين مصالحها ومصالح إنجلترا في البحر المتوسط . وإذا كانت فرنسا قد وجدت في أول الأمر صعوبة في الاشتراك في أية عملية قد تؤدى إلى التدخل في البلقان ، فإنها قد قامت بذلك لكي تحتفظ بقوتها للدفاع عن نفسها ضد أى غزو ألماني . وجاء رفض إيطاليا العمل في مشروع عصبة البحر المتوسط دافعاً لإنجلترا إلى التعاون مع فرنسا في البحر المتوسط ، وفي المسألة الشرقية ، أى أنه دفع إنجلترا إلى محاولة منع التقرب الفرنسي الروسى . ووجدت فرنسا صعوبة وقوفها بمفردها ، وشعرت بضرورة المساهمة بنصيب في الشئون العالمية . وصمم الجمهوريون الفرنسيون على أخذ جانب الإنجليز في نفس الوقت الذى يظهرون فيه الصداقة لألمانيا ، ويتعاونون فيه مع إنجلترا ،

حتى يتمكنوا من القيام بدورهم في البحر المتوسط . وإذا كانت فرنسا قد أعلنت ضرورة مناقشة معاهدة سان ستيفانو في مؤتمر دولي ، وأعلنت أنها لا ترغب في الحصول على تعويضات لنفسها ، إلا أنها قد أعلنت بعض التحفظات بشأن مصر وسوريا وتونس ، التي يجب ألا تناقش أمورها في المؤتمر . ولم تعترض فرنسا على رغبة بريطانيا في احتلال أي نقطة أو بقعة مجاورة للدردنيل ، وإن كانت قد طلبت منها تبادل الآراء في حالة فشل المؤتمر . وكانت إنجلترا ترغب في الحصول على موافقة فرنسا لتغيير مناطق النفوذ في أقاليم شرقى البحر المتوسط ، وفي نظير منح تونس لفرنسا . وكانت فكرة إطلاق يد فرنسا في تونس قد ظهرت منذ سنتين ، والظاهر أن إنجلترا كانت تستعد قبيل مؤتمر برلين لكي تقبل لإقترح بسمارك ، وتحتل مصر ، وتترك فرنسا تعان حمايتها على تونس ، التي وصفها بعض الوزراء الإنجليز بأنها امتداد للحدود الفرنسية ، وللنفوذ الفرنسي . وكان في وسع إنجلترا أن تحصل على تعضيد فرنسا لسياستها في المسألة الشرقية في نظير اعطائها تونس . فتجمعت بذلك لفرنسا عوامل قوية تسمح لها بزيادة نفوذها في النيابة التونسية ، وفي مقابل تحسن علاقاتها مع ألمانيا وإنجلترا ، وموافقتها على عدم التحالف مع روسيا ، واتخاذ الجانب الغربى ، ووجهة النظر البريطانية في المضائق وقبرص وشرق البحر المتوسط . وظهر قبيل مؤتمر برلين أن القوى الموجودة في الميدان تمهد لإطلاق يد فرنسا ، لاطاليا ، في هذه الولاية المغربية .

٣ - مؤتمر برلين :-

انعقد مؤتمر برلين ، وقبلت فرنسا المشاركة فيه ، وعلى أساس أنه سيمتنع عن مناقشة شئون فلسطين ومصر وتونس ، وأنه سيقصر مناقشاته على بحث المسائل المتعلقة بالحرب التركية الروسية . وكانت فرنسا ترغب في المحافظة على السلام

العالمى ، فدخلت المؤتمر على أساس المحافظة على الأوضاع القائمة ، وخاصة في البحر المتوسط . ولكن الاتفاق الانجليزى التركى بشأن قبرص أثر على التوازن الدولى في هذا البحر ، ولم تسمع فرنسا به إلا قبيل انتهاء المؤتمر من أعماله ، رغم أنه كان قد عقد قبل ذلك . فثار الرأى العام الفرنسى ، وأخذت الصحافة الفرنسية في مهاجمة إنجلترا وفي التهمك على موقف بلادها . وطالب الجمهوريون بضرورة عدم إعراف الحكومة بهذا الاتفاق ، مادام لم يعرض على المؤتمر ، ولم يوافق المؤتمر عليه ، كما نادوا بضرورة الانسحاب قبل التوقيع على المعاهدة ، استناداً إلى أن اتفاقية قبرص السرية قد جعلت من السلطان مجرد أمير يخضع للتاج البريطانى ، مما يتعارض مع مصالح فرنسا ، ويؤثر على الموقف الدولى في البحر المتوسط . وظهرت مقالات تشرح أن بريطانيا قد أصبحت في موقع يسيطر على الاسكندرية وقناة السويس . والمهم هو أن هذه الأخبار وهذه المقالات قد مهدت الطريق لكي يطالب الفرنسيون بتونس كتعويض لهم ، مادامت بريطانيا قد أخذت قبرص .

وكانت فرنسا ترغب في أن ينجح مؤتمر برلين ، وكانت ايطاليا من ناحية ثانية لا تمثل منافسة واضحة لها ، خاصة وأنها قد وقفت موقف الحياد من احتلال النمسا للبوسنة والهرسك ، ورفضت الاشتراك في حلف البحر المتوسط . ولما سمع مندوب فرنسا في مؤتمر برلين باتفاقية قبرص السرية ، اعتبر أنها لإذلال جديد لفرنسا ولنفوذها في البحر المتوسط . ولما أظهر رغبته في الانسحاب من المؤتمر ، كان الإنجليز والألمان على استعداد لذلك . فأفهمه الإنجليز رغبتهم في إطلاق يد فرنسا في تونس ، وأنهم لن يغيروا الوضع القائم في الشرق الأدنى دون موافقة فرنسا . وإذا كانت النمسا ستعمل على إدخال الحضارة والمدنية في تركيا أوربا ، وإنجلترا في تركيا آسيا ، فإن على فرنسا أن تقوم بنفس الشيء في أقاليم شمال

إفريقية . ولقد وافق سارك ، الذي لم يكن يحترم الحدود التركية ، تام الموافقة على هذه السياسة . ولم تكن فرنسا في ذلك الوقت ترغب في الحرب مع إيطاليا ، إلا أنها كانت ترى ضرورة وضع يدها على تونس ، حتى تعمل على تأمين مستعمراتها المغربية . وكان اشتراك إنجلترا وألمانيا في هذه الهبة يقلل من أهمية معارضة إيطاليا للنفوذ الفرنسي في تونس .

حقيقة أن إنجلترا لم تنشر هذه المحادثات المتعلقة بتونس ، ولم تقدم شيء يشبه التصريحات الرسمية فيما يتعلق بالباي ، سواء أمام مجلس العموم أو إلى الحكومة الإيطالية ، كما أنها قد تركت قنصلها العام في تونس في جهل مطبق بهذه المسألة ، ولم تقدم أى تأكيد في هذا الموضوع إلا بعد أن اشترطت على فرنسا أن يظل سراً ، حتى لا تنشأ المصاعب أمام إيطاليا ، التي كانت إنجلترا مستعدة لكي تعوضها بطرابلس . ولكن ذلك لم يكن يعنى أن فرنسا لن تتوسع في تونس ، أو أن رأى العام الفرنسي لم يشعر بذلك . فنلاحظ أن هجوم الصحافة الفرنسية على عملية توسع إنجلترا في قبرص قد خفت ، وأن لهجة هذه الصحف قد تغيرت ، وبدأ الفرنسيون ينظرون إلى عمل إنجلترا بشأن قبرص على أنه عمل قانوني عقد بين جانبيين متساويين ، وبرغبة كل منهما . واستعدت الدول العظمى بذلك لإحتلال إنجلترا لقبرص ، واحتلال فرنسا لتونس ، وصرحت بريطانيا بأنها لن تعارض في توسع فرنسا في تونس ، رغم أنها لا تضمن تأييدها لباريس في حالة معارضة إيطاليا لمشروع التوسع الفرنسي في تونس . ووجدت فرنسا أنه من الواجب الامراع بتحقيق غرض كانت تحلم به دائماً ، خاصة وأن بريطانيا أصبحت لا تعارضها فيه . أما المعارضة الإيطالية فلم تكن ترهب فرنسا كثيراً . وتجمعت بذلك الأسباب لكي تدفع بفرنسا صوب العمل ، ولكي تبعد إيطاليا عن الميدان وتوسع فرنسا في تونس .

الفصل الرابع عشر

تونس بعد مؤتمر برلين

كان الوعد الذي حصلت عليه فرنسا في مؤتمر برلين يدل على اتجاه الدول الأوروبية في هذه المسألة ، ونتيجة لوجود مصالح أخرى لهم في شرق البحر المتوسط وفي البلقان ، وفي القارة الأوروبية نفسها . ولم يكن في وسع فرنسا أن تفيد من هذا الوعد ، خاصة وأنه كان شفهياً ، ومن جانب بعض الدول الأوروبية . فعملت فرنسا على تدعيم نفوذها في تونس ، وحاولت الحصول على هذا الوعد بشكل رسمي وكتابي . ثم عملت فرنسا على التخلص من عداء القنصل الإنجليزي لنفوذها في تونس وذلك قبل أن تقف موقفاً معيناً من المشروعات الإيطالية والاطماع الإيطالية المنافسة لها في هذه الولاية .

(١) مشروع الحماية الفرنسية :

رحبت فرنسا بقبول المنحة التي منحتها في برلين ، خاصة وأن ذلك سيؤدي في نظر حكومتها إلى إعادة التوازن إلى البحر المتوسط بعد أن كان قد اختل باتفاقية قبرص السرية ، كما أن رأى العام الفرنسي كان قد بدأ في الاستعداد للحصول على تعويض ، نظير احتلال إنجلترا لقبرص . وجدت فرنسا أنه يمكنها الحصول على موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها وعظمتها في تونس ، لا يسهل عليها أن تجدها في الراين ، الذي كان يدفعها صوب ألمانيا ، والتي يتزايد عدد السكان فيها بسرعة . استعدت فرنسا لإذا للنظر إلى تونس كميدان للتنفيس عن أزماتها الداخلية ، وموقفها الأوروبي ، وغريزتها الاستعمارية . وإن كانت فرنسا لا ترغب في ذلك الوقت في الحصول على مستعمرات لتصريف الزائد عن حاجتها من السكان ، فإنها كانت

تحتاج إلى أسواق خارجية ، ومناطق لإنتاج المواد الأولية والمواد الغذائية ، وكان أسطولها يحتاج إلى قواعد بحرية ويمكنها أن تجد لها على سواحل تونس . ورغم ذلك فإن فرنسا لم تكن مستعدة للإسراع في تنفيذ هذه الخطة ، خاصة وأن الآراء قد انتشرت بأن التضحية بأي جنود جدد خارج حدود فرنسا ، يعتبر إهانة لأرواح القتلى في معارك سنة ١٨٧٠ ، والتي لم تتمكن فرنسا من الانتقام لهم ، وللأراضي التي فقدتها في الشرق . وكانت فرنسا تحاول كذلك أن تعمل على تأمين مركزها على القارة الأوروبية نفسها ، ولم تكن ترغب في أن تثير مشكلات في الشرق الأدنى أو في البحر المتوسط ، مشكلات قد تعمل على فقدانها تعاضد أي دولة من الدول العظمى . وكانت فرنسا غير مستقرة في نظم إدارتها ، كما لم تكن الجمهورية الثالثة قد تدعمت فيها بعد ، وكانت المعركة مستمرة بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار ، وبين العلمانية والاتجاه الديني . كما أن سياسة إنجلترا الجريئة في مصر قد أثارت الفرنسيين ، ودفعتهم صوب المحافظة على مصالحهم المالية والسياسية والثقافية في مصر . وكان غموض وجهة النظر الألمانية لا يشجع فرنسا على السير في سياسة جريئة ، خاصة وأن فرنسا كانت لا تعلم إن كان بسمارك يحاول خلق مشكلة بينها وبين إيطاليا ، أو يحاول توجيه أنظارها بعيداً عن الأزمات واللورين . وكانت فرنسا تعلم أن إيطاليا ستثور من استيلائها على تونس ، فأدى كل ذلك إلى تردد فرنسا في اتخاذ موقف محدد في المشكلة التونسية .

ولقد اعتبر بعض الفرنسيين إيطاليا منافساً غير خطير لفرنسا في تونس ، خاصة وأن هذه الدولة يمكنها أن تتوسع في طرابلس ، دون أن يؤثر هذا التوسع على الأملاك الفرنسية في شمال أفريقيا . ولكن الفرنسيين آخرين شعروا بأن إيطاليا لن تقبل طرابلس كتعويض يوازي تونس . ولذلك فإن فرنسا قد وجدت أنه من الأفضل عدم القيام بعمل مباشر في تونس ، وشعرت بضرورة تركيز

جهودها في تقوية نفوذها السليبي بكل الوسائل ، حتى تمنع إيطاليا من موقف معاد لها . فقبلت فرنسا « الهدية » ودون أن تفكر في ضم تونس عسكرياً ، وإن كانت قد فكرت في ضرورة زيادة نفوذها في هذا الاقليم ، ووضعها في المرتبة الأولى بالنسبة لنفوذ الدول الأوروبية الأخرى .

ولقد سعت فرنسا إلى الحصول على اعتراف رسمي من الدول الأوروبية ، بالحماية الفرنسية على تونس ، وعلى منع محاولة أي دولة أوروبية أخرى من النزول هناك . ولكن هذه السياسة كانت تشتمل ضمناً على ضرورة ضم تونس ، إذا ما حاولت أي دولة منع فرنسا من النزول هناك ، كما كانت تعني أن أية إثارة أو تعدد من جانب حكومة تونس ، أو أي تدخل من جانب أي دولة أخرى سيؤدي حتماً إلى أن تعمل فرنسا في سرعة وتصميم .

وبعد مؤتمر برلين اتصلت فرنسا في ١٩ يوليو بقنصلها العام في تونس وطلبت منه لاستشارة وزارة الخارجية حول بعض النقاط ؛ فهل يمكن للبאי أن يوقع على معاهدة تحالف مع فرنسا ، يعترف فيها بالحماية ويسمح لجنودها باحتلال بعض المواقع ، وخاصة بنزرت ؟ وفي حالة الرفض ، فما هي المقاومة التي يمكن للبאי أن يقوم بها ؟ وكما من الجنود تكفية لتنفيذ أغراض فرنسا ؟ وهل هناك أي خطر من احتلال إيطاليا لطرابلس ؟ ولقد وصلت آراء القنصل العام الفرنسي في تونس إلى فرنسا شارحة أن الباي قد يقبل الحماية الفرنسية لئلاسه من الحالة المالية ومركزه المالي ، ولكنه لن يوافق بسهولة على إعلان الحماية الفرنسية وأن مقاومة الباي لن تكون شديدة ، إذ أن الأهالي لا يحبون الحرب ، وليسوا بمرنين أو مجاهدين ، أما القبائل ، وهي في الداخل وعلى الحدود ، فإنها ستكون العقبة الوحيدة أمام الغزو . ووصل هذا التقرير المتفائل إلى فرنسا في الوقت الذي قابلت فيه إنجلترا أبناء إتفاقية قبرص بمقابلة حماسية ، والذي أعان فيه الانجليز حسن

العلاقات الانجليزية الفرنسية . وحاولت فرنسا أن تستفيد من ذلك في الحصول على وعد من إنجلترا ، وبشكل رسمي ، وكتابي ، بشأن تونس . فشرحت المحادثات الخاصة التي جرت بين المندوبين في مؤتمر برلين ، وأشارت الى تونس ، ومقاصد بريطانيا حيال مسائلها ، وإلى أن الممثلين البريطانيين قد أدلوا بتصريحات شفوية ، من الواجب تسجيلها بوضوح وإيجاز في صيغة مكتوبة ، حتى لا تفسر العلاقة بين البلدين . ولكن الوزارة البريطانية وجدت نفسها أمام هجوم عنيف شنّه ضدها جلاستون ، رئيس حزب الأحرار ، فتضايق الوزراء المحافظون حينما تقدم السفير الفرنسي بطلباته ، خاصة وأن فرنسا نفسها كانت غير مستعدة في ذلك الوقت للقيام بعمل إيجابي في تونس . وكانت إنجلترا لا ترغب في اغضاب إيطاليا ، أو دفعها صوب روسيا . فاعترض سالسبري بأن بعضاً من جملة المقترضة عن محادثاته مع زميله في برلين ، قد بولغ فيها ، وبطريقة فرنسية ، وذكر أن زميله الفرنسي قد جعله يتكلم عن تونس وكأنها ملك شخصي له ، وقال أنه قد ذكر له فعلاً أنه إن يعترض على احتلاله لتونس في حالة وقوعه ، وفي حالة عدم وجود عقبات في سبيله . ولكن إنجلترا كانت عاجزة عن إعطاء أى شيء لا تمتلكه . ثم أجاب سالسبري ببعض التفصيل عن محادثاته في برلين بشأن تونس ، فأجاب رسمياً على طلب فرنسا ، ولكنه راوغ في نفس الوقت في إعطاء الوعد الرسمي ، بعدم الاعتراض على فرنسا هناك ، وجعل على فرنسا أن تعمل على حل مسألة تونس مع إيطاليا ، دون أن تنتظر مساعدة إنجلترا ، أو تدخلها في جانبها .

لقد شرح اللورد سالسبري أن محادثاته الودية مع ممثل فرنسا في برلين كانت لها صبغة شخصية ، ولا تختلف عن المحادثة اليومية بين الوزراء المفوضين العاديين ، وذكر أنه لا يحزم بأن زميله الفرنسي قد أعاد الكلمات الأصلية التي قالها كل من المتحدثين ، وأن هذه المحادثات قد دارت حول نجاح التجربة الفرنسية في الجزائر .

كعامل يعطيها القوة للضغط على حكومه الإقليم المجاور ، وهي نتيجة حتمية لا مفر منها ، وأن إنجلترا ليست لها مصالح خاصة في هذا الإقليم تجبرها على الوقوف أمام التوسع الفرنسي هناك . ولقد ذكر الممثل الفرنسي أنه يعتقد أن حكومه تونس لن تستمر طويلاً ، وأن على بريطانيا أن تتوقع ذلك ، ولكن ذلك لم يكن مما يغير موقف إنجلترا التي تعترف بالتأثير الطبيعية لجوار دولة قوية مثل فرنسا لتونس . كما ذكر أنه قد لفت نظر زميله الفرنسي إلى أن فرنسا ليست هي الدولة الوحيدة التي تجاور تونس ، وأنه لا يعرف رأى الحكومة الإيطالية في الموضوع ؛ رغم أنه يعلم أنها مسألة تهمهم . ولقد أرى هذا الرد فرنسا إلى حد ما . ثم عملت فرنسا على الاستفهام من فصلها في تونس عن الموقف العام تجاه الإشاعات التي انتشرت بأن إنجلترا قد منحت تونس لفرنسا ، وتأثير ذلك على الفواصل الأوروبية . وكان على القنصل الفرنسي أن يعد مشروعاً لإنفاقية مع الباي ، تفرض الحماية التونسية على بلاده ، وتمهد للمركز السياسي والمالي الجديد ، الذي يقترحه وفقاً لتجاربه .

ولقد رد القنصل الفرنسي على ذلك ، ثم استدعته حكومته إلى باريس للمداولة ولكن مجلس الوزراء لم يصل إلى قرار حاسم في مسألة الحماية ، خاصة وأن عقبات كثيرة لعترض الطريق ، ومنها عداوة القنصل البريطاني العام في تونس لمشروعات فرنسا . كما كان على فرنسا أن تعمل حساباً للتوتر السياسي الذي ساد العالم ، ولحركة الجامعة الإسلامية التي اشتدت نتيجة لمعاهدة سان ستيفانو ومعاهدة برلين ، التي كانت تهدد بتعقيد الموقف أمام فرنسا في كل شمال إفريقيا . وكان على فرنسا بعد ذلك أن تزيل عداوة القنصل الإيطالي . ورغم أن فرنسا كانت تأمل في إعطاء طرابلس لإيطاليا ، إلا أن المسألة لم تكن قد تقررت بعد ، وكانت فرنسا تخشى من خطر حرب جامعة إسلامية ضدها ، وخطر إمتداد مثل هذه

الحرب إلى الجزائر نفسها ، إذا ما عرف المغاربة بتقسيم تونس وطرابلس بين فرنسا وإيطاليا . ولكن هذه الأسباب اضطرت فرنسا إلى تأجيل تنفيذ مشروع الحماية ، حتى يسمح لها الوقت بإثارة المشكلة التونسية ، وهي أكثر أملا في الحصول على نتيجة إيجابية فيها .

(٢) نهاية التنافس الانجليزي الفرنسي :

انتشرت الأخبار حول الاتفاق الانجليزي - الفرنسي في الصحف وفي تونس رغم سريتها . فاستفهم القنصل العام البريطاني من حكومته ، واستلم رداً بأن إنجلترا لم تمنح تونس لفرنسا . وكان هذا صحيحاً من الناحية الدبلوماسية ، رغم أن حكومته لم تحطه علماً بما حدث بالفعل . فتم جمع القنصل البريطاني وترجم برقية وزيره إلى العربية ، وزاد عليها عبارات منمقة وبعيدة عن الواقع . ونشرها في الجريدة العربية في تونس ، ذاكرة أن الوزير البريطاني يعترف بالسيادة العثمانية على الولاية ، ويؤيدها ، وأن مثل هذه الإشاعات عن الحماية لا تستند إلى أي أساس . وسلم خطاباً شخصياً للباي أكد له فيه « المصالح التي تراها الحكومة البريطانية في رفاهيته وحسن إدارته للولاية » . وذكر للباي أن حكومته قد كلفتها بأن ينقن عن ذهنه أي فكرة عن الاعتداء الفرنسي أو الإيطالي على بلاده . ولم تحتل فرنسا كل ذلك ، فشاحت لندن موقفه العدائي تجاهها . ولم تكن لدى القنصل أي تعليقات تفصيلية عن العلاقة بين فرنسا وإنجلترا . ولكن فرنسا أصرت على أن أقل عمل لارضائها هو سحب ذلك القنصل . ولم تكن إنجلترا راغبة في سحب قنصلها الذي كان قد خدم الامبراطورية لفترة طويلة ، كما أنها لم تكن تهتم كثيراً بصداقة فرنسا ، وكانت ترى وجوب اطلاق أيدي إنجلترا في مصر نظير اطلاق يد فرنسا في تونس . فاضطرت فرنسا أمام ذلك إلى أن تتجه صوب ألمانيا في مسألة تونس .

وتأزمت الأحوال حينما نشأت بعض المصاعب بين أحد المعمرين من ذوي الامتيازات وبين الحكومة التونسية ، وقامت حكومة تونس بسحب امتيازاته منه ، إستناداً إلى عدم تمكنه من الوفاء بتعهداته . وقام الباي بمحاولة لأخذ أرض سيدي ثابت منه ، ولكن صاحب الامتياز رفض تسليمها . وكان الباي يرغب في اختبار موقف إنجلترا وفرنسا ، فاستند إلى حقه داخل بلاده ، وعنده في ذلك القنصلان الانجليزي والايطالي . ورغما عن أن فرنسا لم تكن قد استعدت للضربة النهائية ، ورغما عن أنها كانت تستطيع الاكتفاء باعتذار ، وبفصل بعض الموظفين ، إلا أنها قدمت طلباتها في شكل انذار ، وطلبت الرد في ظرف يومين ، وإلا فإنها سترسل أسطولها لاحتلال بعض المواقع الاستراتيجية على السواحل التونسية . وقامت في نفس الوقت بالشكوى في برلين ، واستفهمت في نفس الوقت عما إذا كانت ألمانيا لاتمانع في فرض الحماية الفرنسية على تونس . وكانت ألمانيا تخشى من أن تتجه فرنسا صوب روسيا ، فأعلنت أنها مستعدة لمساعدة الجمهورية ؛ إذا ما سارت باعتدال ، وأنها تعضد الاتجاه الفرنسي الذي يتخذ البحر المتوسط مجالا طبيعياً للتوسع . وبعد أن حصلت فرنسا على هذا التأييد اتجهت ثانية صوب لندن ، وطلبت منها سحب قنصلها من تونس ، بعدما حدث في تلك الازمة ، وأشارت إلى أنها قد سحبت البارون دي ميشيل ، قنصلها في مصر ؛ لأنه لم يكن منسجماً مع القنصل البريطاني هناك ، وأشارت إلى أنه يجب على الدولتين إرسال قناصل ينسجموا مع بعضهم ، حتى يتمكنوا من تنفيذ سياسة الدولتين في البلاد الاسلامية . وأصرت فرنسا على طلباتها ، ورأت بريطانيا أن علاقة الدولتين أهم من شخصية قنصل من القناصل ، كما خشيت بدورها من إمكانية تقرب فرنسا من روسيا ، فقررت إنجلترا لإجابة طلب فرنسا . وقدم رئيس الوزراء التونسي اعتذاراً رسمياً للقنصل الفرنسي ، أمام موظفي القنصلية وكبار

المستوطنين الفرنسيين ، وعدد من الوجهاء والاعيان التونسيين ، دعوا خصيصاً لذلك . وظهر القنصل البريطاني بدون أى نفوذ . ثم قامت انجلترا بعد ذلك بالتخلص من قنصلها في تونس ، فحالته إلى المعاش ، تحت ستار إعادة تنظيم الهيئة القنصلية في الشرق ، نتيجة لمعاهدة برلين . إلا أنها وعدته بمعاش كامل ، وتأسفت له رسمياً عن فقدان خدمة رجل مثله من رجال الامبراطورية . وأخى القنصل هامته أمام الارادة الملكية ، وأنهى بذلك خدمته الطويلة ، التي زادت على نصف قرن في استامبول وسوريا وتونس . ولانتهت مع ذلك المنافسة الانجليزية الفرنسية . وبقي على فرنسا بعد ذلك أن تتغلب على معارضة ايطاليا .

(٣) ايطاليا والتصادم مع فرنسا:

كانت ايطاليا هي العقبة الوحيدة الباقية أمام الآمال الفرنسية للحصول على تونس . ولقد فكرت فرنسا في تحويل أنظار ايطاليا بعيداً عن تلك النيابة ، وإلى ولاية طرابلس الغرب ، وإن كانت هذه الولاية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من ممالك الدولة العثمانية . ولقد حاولت فرنسا توسط بريطانيا لكي تتدخل لدى الباب العالي حتى يسمح بازدياد النفوذ الايطالي في طرابلس ، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل ، فاضطرت فرنسا إلى أن تظهر لحكومة روما أنها لن تحتل تونس بسرعة ، وأنها لن تحتلها إلا بعد التفاهم مع ايطاليا ، ودرس مسألة التعويضات الناتجة عن ذلك . وفي نفس الوقت أفهمت حكومة باريس الحكومة الايطالية أهمية تونس بالنسبة للجزائر ، وتصميم فرنسا على استخدام القوة أمام اعتداء أية دولة على سلامة تونس ، فظهر أن ايطاليا لن تتمكن من احتلال تونس دون المخاطرة بالاصطدام مع فرنسا .

وحينما أبرق القنصل الايطالي في تونس إلى بلاده بأن فرنسا تحاول فرض

حمايتها على النيابة في سنة ١٨٧٩ ، ثارت نائرة الرأي العام في ايطاليا ، واضطرت الحكومة الألمانية إلى أن تصرح بأن تونس تقع في منطقة النفوذ الفرنسي ، وأنه يمكن لايطاليا أن تأخذ طرابلس كتعويض لها . وعلى أى حال فقد ازداد التنافس بين فرنسا وايطاليا في تونس بشكل قد يؤدي إلى الاصطدام ، ويؤثر على العلاقات الايطالية الفرنسية . وشعرت ايطاليا بالمهانة بعد أن أخذت النمسا البوسنة والهرسك ، وحصلت بريطانيا على قبرص ، وخرجت هي بأيديها نظيفة وخاوية ، من تقسيم الأسلاب . وإذا كانت ايطاليا قد حاولت بعد ذلك الاعتراف بمركز بريطانيا الممتاز في البحر المتوسط ، وحاولت شرح أخطار تحويل هذا البحر إلى بحيرة فرنسية ، وذلك باستيلاء فرنسا على تونس ، ومد نفوذها على السواحل الجنوبية لهذا البحر حتى مصب النيل ، إذا كانت ايطاليا قد شرحت ذلك للحكومة الانجليزية ، فإن حكومة لندن كانت قد وعدت سرّاً بعدم معارضة النفوذ الفرنسي في تونس ، ولم تكن تخشى من مثل هذه الأخطار . وحينما وصل الأحرار إلى الحكم في بريطانيا ، وضع أمام ايطاليا أن انجلترا ليست في وضع يسمح لها بإهداء تونس لفرنسا أو ولاية دولة أخرى ، إذ أنها جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية ، وعلمت ايطاليا كذلك أن انجلترا لا تعارض النفوذ الفرنسي في تونس ، ورفضت الحكومة البريطانية إعطاءها رداً واضحاً عن الموضوع . فبقيت الآمال الايطالية معلقة ، وليكن بدون سند . وتزايدت مطامع كل من فرنسا وايطاليا في تونس ، وبشكل يؤدي إلى زيادة التعقيد ، وإلى امكانية التصادم بين الاختين اللاتينيتين ، وهو ما حدث في ربيع سنة ١٨٨٠ .

وكان القنصل الايطالي في تونس قد أعلن ، منذ صيف سنة ١٨٧٨ ، أنه مكلف بمهمة خاصة في النيابة ، مما أثار حوله الإشاعات ، بأنه يحاول فرض الحماية الايطالية على تونس . ولكنه فشل في ذلك ، فحاول إغراء رئيس الوزراء التونسي ،

مصطفى بن اسماعيل ، على أن يتنازل عن مفر بنزرت لاطاليا ؛ ولكنه فشل في ذلك أيضاً ، فحاول أن يحصل على وعد بتحويل بنزرت إلى ميناء حر ، وفشل في ذلك كذلك ، نتيجة لتدخل القنصل الفرنسي في الموضوع . وكانت نكسة ، واضطرت ايطاليا إلى سحب هذا القنصل . وشعرت ايطاليا بأهمية الدور الذي يلعبه القنصل الفرنسي في تونس ، وضرورة إرسالها لقنصل نشط مثله ، فاختارت لهذا المنصب ماشيو ، الذي كان قد تدرن على الأعمال القنصلية في شرق البحر المتوسط . ووصل ماشيو إلى تونس على ظهر سفينة حربية ، ونزل في احتفال رسمي إلى الشاطئ ، ودخل العاصمة دخول الغزاة ، إذ أن البحارة قد ساروا حول عربته يحملون الباقات والاعلام ، وتقدمت الموكب فرقة موسيقية . وكانت ايطاليا تحاول بذلك التأثير على الباي ، ولكن فرنسا اعتبرت هذه المظاهرة تدخلا في شئون تونس . واستمرت فرنسا في منع تزايد أى نفوذ غير نفوذها في تونس ، فاحتجت على الباب العالي حينما علمت أن خير الدين باشا التونسي ، رئيس الوزراء السابق ، يسعى لزيادة نفوذ الباب العالي في تونس . ورغم أن فرنسا كانت لا ترغب في ذلك الوقت في إثارة شكوك ايطاليا ، أو الإصرار بفرض الحماية على تونس ، إلا أنها كانت مستعدة لعقد معاهدة دفاعية مع الباي تسمح له بطلب معونة فرنسا في حالة هجوم أى دولة عليه ، وتضمن لفرنسا وضع حاميات في بعض المراكز والنقط الهامة في الأراضى التونسية . وكانت فرنسا في نفس الوقت مستعدة للإعتراف بالروابط الدينية الموجودة بين تونس والدولة العثمانية . وكان معنى هذا المشروع منع أى دولة أخرى من النزول الى تونس ، ووضعها في حالة تسمح لفرنسا باحتلالها الفعلي في أى وقت تشاء . وتقدمت فرنسا بهذا المشروع للباي ، إلا أن الباي رفض مناقشة هذا المشروع ، وطلب الى فرنسا العمل على المحافظة على الوضع القائم . وكان الموقف الأوربي قد أخذ في التعقد

من جديد ، نتيجة لتحالف الألمانى النمساوى ، فاضطرت فرنسا إلى غض النظر عن هذا المشروع . وكانت فرنسا ترى أن اتخاذ سياسة معتدلة سيفقد هيبته في الخارج وقد يشجع الجزائريين ، كما يشجع الايطاليين . إلا أن موقف الوزارة الفرنسية كان ضعيفا ، فاستقالت في ديسمبر سنة ١٨٧٩ لكي تترك مكانها لوزارة فرايسينية ، وأصبحت كل من الحكومتين الفرنسية والايطالية ترفض أنصاف الحلول ، أو الحل الوسط ، وفي الوقت الذى ظهر فيه موقف حكومة العمال البريطانية بشكل مائع ، فأدى الأمر إلى تصادم الاتجاهات الفرنسية والايطالية في تونس .

وبدأت عملية التصادم حينما طلبت إحدى الشركات الفرنسية بناء ميناء حلق الوادى ، ورفض هذا الطلب . وتقدمت ايطاليا بطلب آخر لمد خط تلغرافى بين صقلية وتونس ، ولإقامة محطة تلغرافى لاطاليا في عاصمة النيابة ، فأحتج القنصل الفرنسى على هذا المشروع ، مستنداً إلى أن الاتفاقيات التلغرافية الثلاث السابقة مع تونس قد أعطت لفرنسا إحتكار الخطوط التلغرافية في الاقليم . وحينما عارضت ايطاليا ، قامت فرنسا بتحذيرها من أنها لن تسمح بتدخل أى فرد في اتفاقيات وقعت بينها وبين الباي ، ولا زالت سارية المفعول . ثم جاءت عملية مد السكة الحديدية إلى ميناء حلق الوادى ، وفي الوقت الذى كان منصب السفير الايطالى في باريس فيه شاغراً . وكانت هذه السكة الحديدية ، بين حلق الوادى ومدينة تونس ، في ملكية شركة انجليزية ، فقدت رؤوس أموالها ، دون أن تحصل على ربح يذكر . وكان هذا الخط مهما بالنسبة لفرنسا ، إذ أنه سيعتبر مخرجاً بحرياً للسكك الحديدية في كل من تونس والجزائر . وشعرت ايطاليا كذلك بأهمية هذا الخط وحاولت شراءه ، حتى تقاوم احتكار فرنسا للخطوط التلغرافية والتليفونية في الولاية . فتقدمت شركة روباتينو للتفاوض مع الانجليز ، فاسرع الفرنسيون

وزادوا على العروض الإيطالية . ولم يكن في وسع الشركة الإيطالية وحدها أن تنافس الشركة الفرنسية التي نزلت مصممة على الحصول على هذا الخط ، فحاولت الحكومة الإيطالية نفسها أن تتدخل لتعضيد شركة روباتينو ، وأعلن القنصل الإيطالي ضرورة تصديق لندن على العقد الأصلي . ولكن لندن صممت على استخدام المزايا العتيقة وسيلة للبيع ، فوافقت حكومتى باريس وروما على ترك الشركتين تتنافسان ، وحصلت الشركة الإيطالية على الخط ، ثم فضحتها الحكومة الفرنسية ، بأن حكومه روما قد عضدتها ووعدتها ببيع ثابت على رأس المال المدفوع . وإذا كانت إيطاليا قد نظرت إلى هذه العملية وكأنها لإنصار لها في تونس ، فإن فرنسا قد عمها الاستياء والاستنكار ، واعتبرتها عملا هجوميا ، متناقضا مع المحافظة على الوضع القائم الذي طالما طالبت إيطاليا بضرورة الإبقاء عليه . وأعان فرايسينيه أنه لا يمانع في ترك الحرية للأفراد الإيطاليين في تونس ، للنشاط في ميادين التجارة والصناعة ، ولكن على أساس ألا ينزلوا إلى مشروعات التلغراف والتليفون والسكك الحديدية ، التي يجب ألا تنتقل ملكيتها إلا إلى فرنسا . وإذا كان يرضى بتنافس الرعايا الإيطاليين والفرنسيين في تونس ، بصفتهم الفردية ، فإنه لا يسمح بتنافس الحكومتين هناك ، وأنه على الحكومة الإيطالية أن تمنع رعاياها وشركاتها من التحرش بالحكومة الفرنسية في تونس . وطلب إلى سفيره أن يوضح هذه الآراء للحكومة روما ، وأن يشرح لها من جديد أنه في حالة اضطراب فرنسا لضم تونس ، فإنها ستشير إلى طرابلس كمستعمرة مستقبلية لإيطاليا . وقامت فرنسا بحشد بعض القوات على الحدود التونسية ، وأرسلت بعض القطع البحرية إلى حلق الوادي ، وطلبت إلى الباي أن يمنحها امتيازات لإنشاء السكك الحديدية ، من تونس إلى بنزرت وإلى سوسة ؛ وأن يسمح لأحدى الشركات الفرنسية ببناء ميناء على بحيرة تونس ، وأن يعد بعدم إعطاء أى امتياز

للد سكك الحديدية في إقليمه للإيطاليين . ووافق الباي على هذه الشروط على طول الخط . ورغم ذلك فإن فرنسا لم تقم بالخطوة التالية وتضم تونس ، وذلك نتيجة لإنشقاق الحزب الجمهوري الفرنسي على نفسه ، وإصرار بعض رجاله على أهمية الصداقة الإيطالية ، ولخوف فرنسا من قيام حرب في البلقان قد تؤدي إلى حرب أوربية تتطلب من فرنسا الاحتفاظ بجزء من قواتها على القارة ، هذا علاوة على موقف الحكومة البريطانية ، التي لم تتراجع فيما وعدت به ، ولسكنها استمرت في اعتبار تونس جزءاً ولا يتجزء من أملاك الدولة العثمانية . فاضطرت فرنسا إلى أن تحسب حساباً « لصداقتها » مع إيطاليا ، مادامت الظروف عصيبة وأجلت مشروع ضم تونس إلى أن جاء جول فيرى وأنهى هذا الموقف لصالح بلاده ، ورغم الاخطار التي واجهتها هناك .

الفصل الخامس عشر

الجملة والحماية

إذا كانت فرنسا قد واجهت أخطاراً معينة تتمثل في إيطاليا ، وفي الرأي العام الاسلامي وحركة الجامعة الاسلامية . وفي موقف بريطانيا حيال ضمها لتونس، فان فرنسا قد اضطرت إلى التردد فترة من الزمن . إلا أن الظروف قد ساعدتها على اعداد حملتها ، وغزو تونس في سنة ١٨٨١ ، وغيرت بذلك التوازن الدولي في البحر المتوسط ، وزادت من مساحة الاقاليم العربية التي تحكمها في شمال افريقية، كما زادت من عدد رعاياها المغاربة والمسلمين . ولقد أدت هذه العملية الى رد فعل كبير في بلدان أوروبا والمغرب العربي وبلدان الشرق الاوسط، وكانت مرحلة تمثل نزول التسلطية الفرنسية الى ميدان العمليات الاستعمارية، مقبسة بذلك بعض النظم التي سبقتها اليها الدول التسلطية الأخرى، وممهدة كذلك الطريق لعمليات استعمارية أخرى ستقوم بها بريطانيا في مصر .

(١) الاخطار اُدام فرنسا :

كانت أهم الاخطار التي تواجه فرنسا هي ايطاليا ، وحركة الجامعة الاسلامية، وموقف بريطانيا ومصالحها في تونس .

أما بالنسبة لايطاليا فان فرنسا قد خشيت من أن تستمر ايطاليا على اعتبار تونس ميداناً كافياً للنشاط الايطاليين والفرنسيين في نفس الوقت . وخشيت فرنسا من أن تحاول ايطاليا خلق مشكلة تونسية ، وخاصة عندما زار ملك ايطاليا صقلية، وبعد أن شرح للسفير الفرنسي أنه يفسكر في تونس . وقامت الجالية الايطالية في

تونس بالمظاهرات ، وأرسلت وفداً خاصاً ، برئاسة القنصل الايطالى ، لتقديم فروض الولاء للملك ، عند زيارته لصقلية . وكم من خطبة ألقيت ، تردد فيها ذكر قرطاجة وروما ، وضرورة عودة مجد الأسلاف . وشاعت الاشاعات بأن ايطاليا ستدافع عن كيان تونس ، وأنها حشدت قواتها على الحدود الفرنسية . وأنعم الباي ببعض الأوسمة على رجال القنصلية الايطالية ، وأهدى القنصل الايطالى الوشاح الاكبر من نيشان الافتخار . وخشيت فرنسا من أن يعضد القنصل الايطالى الباي حتى يرفض إعطاء الامتيازات للشركات الفرنسية ، وإلتهمة بأنه يحرضه بشأن الاعتمادات التى تقع على الحدود . ولكن فرنسا خشيت فى نفس الوقت من نشاط القنصل الانجليزى وإتصاله بالأمراء ، وفى الوقت الذى تعمل فيه الحكومة الايطالية على زيادة نفوذها فى تونس ، والذى فكرت فيه روما فى إرسال أخوات من الفرنسيين لمتنافسة الفرنسيين فى تونس . وزاد الخطر الايطالى أمام فرنسا فى تونس حينما صدرت جريدة «المستقبل» العربية فى كاليارى ، خاصة وأن هذه الجريدة قد أخذت فى مهاجمة الفرنسيين ، والحكم الفرنسى فى شمال إفريقيا ، فى الوقت الذى كانت تمتدح فيه شجاعة المغاربة ، وتقواهم وكرمهم ، وطيبة قلوبهم ، وفضحت الفرنسيين ووصفتهم بالانحطاط والانحلال والتدهور ، وإلتهمة بأنهم يستخدمون كل وسيلة للوصول إلى أغراضهم ، التى تتنافى مع الانسانية ، وتهدف لإستعباد المسلمين . وكانت هذه الجريدة توزع مجاناً فى تونس وفى الجزائر كذلك .

وكان البرلمان الايطالى لا يخفى عداوته تجاه الاطماع الايطالية فى تونس ، كما كان كريسپى ومينجى يطالبان بضرورة الاحتفاظ باستقلال تونس بأى ثمن ، حتى وإن كان الأمر يستلزم وقوف ايطاليا مع دولى الوسط ضد فرنسا . وكانت فرنسا لا تعلم تماماً طبيعة العلاقات الايطالية الانجليزية ، وإمكانية تعضيد بريطانيا لإيطاليا

فى البحر المتوسط . فوجدت فرنسا أن فرصتها للحصول على تونس تتأخر يوماً بعد يوم ، وأن الوقت قد أزف لإتخاذ سياسة نشيطة ، قبل أن يتغير الموقف ، خاصة وأن الاشاعات قد إنتشرت عن بدء مفاوضات بين ايطاليا والمانيا ، وكانت فرنسا محتاجة لتأييد المانيا لها فى مشروعها التونسى ، حتى تبطل أهمية التقارب الايطالى الانجليزى .

وأما بالنسبة للجامعة الاسلامية ، فلقد نظرت إليها كل أوروبا على أنها حركة خطيرة وحيوية ومهددة للمصالح الاوربية .

والواقع أن الجامعة الاسلامية كانت لا تعتمد على أسس عنصرية أو لغوية ، كما كانت لا تهدف الوصول إلى الحكم السياسى ، وكانت قليلة التنظيم ، وغير واضحة الأهداف ، مما يعطياها شكل التضامن الاسلامى ، ويفرق بينها وبين حركات الجامعة الجرمانية والجامعة السلافية .

لقد كان الهدف الرئيسى لهذه الحركة هو التخلص من تسلط الدول الغربية على البلاد الاسلامية ، وكانت تعتمد على الدين والشعور بالمهانة تحت حكم الغرب . ولقد اعتمدت هذه الحركة على نشاط السيد جمال الدين الافغانى ، فى ايران والهند ومصر وتركيا ، ونادت بضرورة الوصول إلى التحرر الدينى ، كخطوة أولى تؤدى إلى التحرر الفكرى . وسار من بعده الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده على نفس الطريق ، وحاول أن يفهم الإسلام فى ضوء الحضارة الحديثة . وكان السلطان عبد الحميد هو القوة المحركة لهذه الحركة الضخمة ، وخاصة بعد إذلال أوروبا لامبراطوريته فى مؤتمر برلين . ورأى السلطان أنه يمكنه الاعتماد على الاقاليم الاسلامية ، خاصة وأن دولته قد فقدت معظم أملاكها المسيحية . ووجد هذا الاتجاه تجاوباً من الأمم الاسلامية التى كانت تخشى من دول الغرب ، ومن أطباعها الاستعمارية ،

أكثر مما تخشاه من الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . وكان الإنهيار الاقتصادي والمالي الذي انتشر في الشرق الأدنى وبلاد المغرب ، ووضع مالية هذه الأقاليم تحت إشراف ومراقبة الدول الأوروبية ، يساعد على تقرب أبناء الأقاليم إلى الدولة العثمانية ، للتخلص من هذا النفوذ الجديد ، وكان الحكم البريطاني في الهند ، وتحكم الفرنسيين في الجزائر ، وتمدد القوقاز ، وحكم روسيا لأواسط آسيا ، والأخطاء التي تهدد الفرس وبلاد العرب ونيابات المغرب ، من العوامل التي دفعت بالمسلمين إلى الالتفاف حول الدولة العثمانية . وكان السلطان الخليفة هو صاحب أكبر وأقوى جيش في هذه الممالك ، وكان له من الأسباب ما يسمح له بتولى مثل هذه الزعامة . ورأى السلطان عبد الحميد أنه يمكنه أن يعيد مجد الخلافة الإسلامية التي فقدت قوتها ، وينشئ دولة إسلامية عظمى ، تضم المسلمين المنتشرين من الصين إلى المحيط الأطلسي . فعمل على إحياء التقاليد ، وأرسل المبعوثين إلى أطراف العالم الإسلامي ، وأصبحت القسطنطينية مكان التقاء كالمسلمين .

ولقد خشيت فرنسا من أن تعمل الجامعة الإسلامية على تغيير توازن القوى في البحر المتوسط ، وتمدد نفوذ السلطان إلى المغرب الكبير ، وزادت خشية فرنسا حينما شعرت ببداءات السلطان لأهالي تونس ، ومفاوضته مع بعض القبائل الجزائرية ، وإرساله لبعثة تحمل الهدايا إلى المغرب الأقصى . واعتمد السلطان على الإخوان السنوميين ، وغيرهم من رجال الطرق الإسلامية ، لنشر الشعور بعدم الرضا أمام توغل النفوذ الأوربي عامة ، والفرنسي خاصة ، في كل أقاليم شمال إفريقيا . انتشرت الروايات والجمعيات الإسلامية في كل مكان . وإذا كانت فرنسا قد حاولت أن تقسم الجزائريين إلى عرب وبربر ، فإن حركة الجامعة الإسلامية

قد عملت على التوحيد بينهم ، وبشكل يهددها في الجزائر نفسها ، ويهدد بالتالي أي توسع فرنسي من الجزائر في تونس .

وزادت أهمية الطرق الرفاعية والقادرية والعيسوية والبيجانية والشاذلية والرحمانية والدراوية والسنوسية ، كما إزداد عدد أعضائها ، وأخذوا في تنظيم أنفسهم وفي التمرين معنوياً وروحياً ثم مادياً ، على العمل ، كما استعبد بعضهم لطرده المستعمرين من بلدان المغرب ، وفي شكل حركة جهاد إسلامي ، وتحرير سياسي .

وكانت تونس مركزاً ممتازاً لحركة الجامعة الإسلامية ، ولنشر دعايتها ضد الاستعمار ، ما دامت في موقع متوسط من أقاليم المغرب الكبير . ونظرت فرنسا إلى تونس على أنها مكاناً آمناً للمؤامرات ضد النفوذ الفرنسي في كل شمال إفريقيا ، كما نظرت إلى اختيار السلطان عبد الحميد لخير الدين باشا التونسي صدر أعظم ، ثم احتفاظه به إلى جواره على أنه محاولة لزيادة السلطة المباشرة للدولة العثمانية على تونس . وكلما إزداد خوف فرنسا من هذه الحركة ، وجدت أنها تزايد في قوتها ، ووجدت أن إيطاليا تعضدها ، وخاصة بعد ظهور جريدة «المستقبل» . وكان موقف فرنسا دقيقاً أمام ذلك النظام الذي حارب به السلطان عبد الحميد نفوذها في أقاليم المغرب ، فهو يعلن كسلطان ، أنه لن يتخذ سياسة معينة تضر بمصالحها في شمال إفريقيا ، ثم يشير لها بالعقبات ، وبصفته خليفة للمسلمين ورأساً لحركة الجامعة الإسلامية ، ومحركاً لها . وإذا كانت فرنسا قد أبلغت تركيا أنها لن تسمح لها بتغيير الأوضاع السياسية القائمة في تونس ، إلا أنها شعرت بأن الرأي العام قد تغير فعلاً ، مع إزداد قوة الجامعة الإسلامية . ولذلك فإن فرنسا ستتهم تركيا بالقيام باستعدادات حرية في طرابلس ، حتى تعمل على هزيمتها كدولة ، ما دامت قد عجزت عن الوقوف أمامها كحركة دينية ومعنوية .

وحاولت فرنسا أن تستخدم الباي في الوصول إلى أهدافها ، دون الالتجاء للقوة العسكرية ، التي قد تثير المشكلات أمامها ، فحاولت أن تبين له المزايا التي تحصل عليها تونس من الموافقة على وضع نفسها تحت الحماية الفرنسية ، وأن تشرح له خطر الاطاع التركية على عرشه وحياته ، وأنه لا يمكنه أن يعتمد بعد ذلك على التوازن بين النفوذ الفرنسي والإيطالي ، وأنه يتحتم عليه السير في الطريق الوحيد ، ويبقى ماليا لفرنسا ، ويوقع معها على معاهدة تضمن استقلاله ، وأمنه شخصيا ، وسلامة ممتلكاته ، وذلك قبل أن تتطور الأمور ، وبشكل قد يجبر فرنسا على التدخل بالقوة لحماية مصالحها ، ودون أن تهتم بحقوقه الشخصية . لقد حاولت فرنسا أن تصل إلى الحماية على تونس عن طريق المفاوضات مع الباي ، ولكنها وجدت أن الباي لا يمكنه قبول الحماية عن طريق المفاوضات فقط ، وأنه من اللازم استخدام القوة معها ، ورأت أنه في وسع القوة الحربية والبحرية أن تثبت لتونس إخلاصها لما شرحته ، وتصميمها ، في نفس الوقت ، على الدفاع عن مصالحها الاستعمارية .

أما الخطر الثالث فكان النفوذ الإنجليزي ، والمعارضة البريطانية لامتداد الحكم الفرنسي على تونس . ولقد وضع ظهور هذا العامل في مسألة الانقياد ، وموقف إنجلترا منها . وكانت الانقياد مزرعة كبيرة ، تبلغ مساحتها ٦٦ ألف هكتار من أجود الأراضي التونسية ، وكان الباي قد منحها لخير الدين باشا حينما كان في حاشيته ، ولما عزم على السفر إلى القسطنطينية ، قرر بيعها لأحدى الشركات في مرسيليا . فعارض الباي في هذا البيع ، دون جدوى ، وتدخلت الحكومة الفرنسية في صف الشركة ، وسجلت عقد البيع في القنصلية الفرنسية ، وأعطت للشركة كل تأييد سياسي ممكن . ودفعت حكومة الباي أحد اليهود ، ومن رعايا الإنجليز ، وكان يمتلك مزرعة مجاورة للانقياد ، لكي يطالب باستخدام حق

الشفعة في الاستيلاء على هذه المزرعة ، وبمساعدة القنصلية الإنجليزية . وتقدم هذا اليهودي بالاحتجاج لدى السلطات القنصلية البريطانية ، ولدى حكومة الباي ، حينما جاءت الشركة الفرنسية للاستيلاء على المزرعة . واعتبرت فرنسا هذا اليهودي العو به في يد الباي ، وأنه لا يمكنه ما يسمح له بشراء مثل هذه المزرعة ، واحتجت في لندن وبدأت المسألة تأخذ شكل مشكلة سياسية ، وخاصة بعد أن أخذ القنصل الإنجليزي يظهر علفا على آمال الإيطاليين ، وأخذ موقف معارضة واضحة تجاه النفوذ الفرنسي ، وحدث استجواب في البرلمان في لندن حول ذلك .

ولقد خشيت فرنسا من أن تنتهي هذه المسألة بما لا يتفق مع مصالحها ، وخاصة حين أشارت إنجلترا بأحالة القضية إلى القضاء الوطني ، وكانت لا ترغب في الخضوع للحكم مثل هذا القضاء .

ولم تكن فرنسا تتوقع أن ترسل إنجلترا بارجة حربية إلى ميساه تونس ، لإبطال عمل البارجة الفرنسية التي كانت قد أرسلتها هناك . وشرح الإنجليز أن احتلال فرنسا لتونس سيستتبع إثارة الاطاع البريطانية في مصر ، ولكن فرنسا كانت ترى أن تونس قد أصبحت من حقها ، وأنها لم تعارض لإنجلترا في احتلال جبل طارق أو مالطة أو حتى قبرص ، وأنه ليس من حق إنجلترا بعد ذلك أن تظهر وكأنها غير راضية عن احتلال فرنسا لتونس . وخشيت فرنسا من أن تؤدي هذه المعارضة البريطانية إلى تقوية مركز إيطاليا في تونس ، وربطت بين المسألة التونسية ومسألة الانقياد ، فظهر لاجاه في لندن للتخلي عن مؤازرة هذا اليهودي ، ولنقض إنجلترا ليدبها من المسألة ، وقبل أن يعتقد الباي ، أو يأمل ، في مساعدة إنجلترا له ، وفي معركة نظامية ضد الفرنسيين .

وكانت هذه الأخطار الثلاث ، والتي تشمل في الخوف من إيطاليا ، وخطر الجامعة الإسلامية

وتدخل إنجلترا في مسألة الانقياد ، تدفع فرنسا الى اتخاذ سياسة جريئة ، وكان تأييد المانيا لفرنسا أدبيا يبطل خوف فرنسا من إيطاليا ومن إنجلترا . فصممت على عدم إضاعة الفرصة من أيديها . الا أن عوامل أخرى دفعت فرنسا الى التريث والى التردد ، ومنها موقف القوى السياسية الداخلية ، والاحزاب في فرنسا ، وضعف الوزارة ، والموقف الأوربي العام وعدم وضع سياسة مقررّة لتونس . وحاولت فرنسا اغراء الباي على قبول الحماية ، إلا أن هذه المحاولة أدت الى زيادة المصاعب .

وكان الموقف في تونس يجبر الوزارة الفرنسية على ضرورة الاسراع في العمل ، ذلك أن الباي ووزيره قد رفضا مشروع بناء محطة في حمام الليف ، كما رفضا السماح لأحد المصارف الفرنسية بالعمل في تونس . وبدأت العراقيل في الظهور أمام المشروعات الفرنسية . وخشيت فرنسا من أن يستخدم خير الدين باشا نفوذه لكي يرفع تونس الى رتبة الخديوية . وكانت التقارير تصل تباعاً الى فرنسا مملوءة بالتشاؤم والخوف وعن تهديدات تركيا وعناد الباي . فاضطرت فرنسا الى أن تقرر في أوائل ابريل سنة ١٨٨١ أمر ارسال حملة عسكرية الى تونس .

(٢) الحملة والفرز :

قامت فرنسا بالاستعداد العسكري على الحدود التونسية حتى تضمن عدم وقوف الباي موقفاً عدائياً تجاهها في الأشهر الأخيرة من سنة ١٨٨٠ . وصدرت الاوامر الى الحاكم العام في الجزائر بالاسراع في مد الخط الحديدي الذي يصل الجزائر بتونس ، حتى يسهل نقل الجنود . وأخذت الصحافة الفرنسية تنشر المقالات عن الاخطار التي تحيط بمركز فرنسا في الجزائر ، واستعد الرأي العام لاعلان تفوق النفوذ الفرنسي في تونس بشكل واضح . واستخدمت فرنسا الدبلوماسية ، وأشارت

على إيطاليا بضرورة توجيه أنظارها الى طرابلس ، واستخدمت الضغط لافهام إيطاليا أنها ستوقف القروض والمعونات اليها ، لذا لم تتراجع عن مناورة فرنسا في شمال إفريقيا . وذكرت فرنسا بريطانيا بتصرّحاتها الشفوية في برلين ، والكتابية بعد ذلك ، والمتعلقة بتونس ، وأفهمتها أن موقفها في الجزائر يشبه موقف بريطانيا في الهند ، وأنه لا يمكن لأي دولة منها أن تسمح بوقوع الاضطرابات على حدودها . وكانت فرنسا مستعدة لعقد اتفاقيات مع إنجلترا ، حتى لا تقوم هذه الدولة بوضع العراقيل في طريقها ، وبعد أن كانت فرنسا تعتبر أن مصالحها في مصر تعادل مصالح إنجلترا فيها ، اعترفت بتفوق المصانع البريطانية في وادي النيل ، وعلى قناة السويس ، وأن هذه المصالح أكثر من مصالح أي دولة أخرى ، ولكن على أساس لإعتراف إنجلترا بأن المصالح الفرنسية في تونس كانت أقوى من مصالح أي دولة أخرى في هذا الاقليم كذلك . وهدأ بال فرنسا حينما علمت أن بريطانيا لا تنظر بعين الرضا لضم فرنسا لتونس ، ولكنها في نفس الوقت لن تقف موقفاً معارضاً لذلك .

واستندت فرنسا الى مبررات اختلقتها لاتمام عملياتها . فذكرت أن الحالة على الحدود التونسية الجزائرية غير محتملة ، وان الجرائم والاعتداءات ترتكب كل يوم ، مما يزيد الأعباء على كاهل الحاكم العام الفرنسي في الجزائر . وإدعت فرنسا ان اعتداء القبائل على الحدود قد تكرر ، في الشعاب الجبلية والغابات التي يصعب التوغل فيها . ووصفت فرنسا هذه القبائل بأنها لا تخضع لعاصمة تونس إلا خضوعاً اسمياً ، وأنها قبائل بربرية لم تستمر على هذا السلوك منذ أيام قرطاجة وروما وبيزنطة ، وانها قبائل ترفض دفع الضرائب للباي ، وتسليح بما تنزعه من ايدي جنود الباي من أسلحة وأنها تستمر في الحرب ضد الجزائريين ، ولاتقه الأسباب ، وتستند الى المخاي والأكوار الصعبة ، وفي الأماكن الوعرة ، لانهاك أي جيش

يحاول اخضاعها من الشرق أو من الغرب ، من تونس أو الجزائر .

وأخذت فرنسا في شرح الخسائر التي تنتج عن عبور رجال القبائل للحدود ، وعصيان هذه القبائل للسلطة المركزية . وكانت تمهد في حقيقة الامر للتدريج بهذه المسألة للتدخل في تونس والسيطرة عليها ، وكانت هذه الوسيلة ، وهي الاستناد إلى الاعتداءات التي تقع على الحدود ، وسيلة مهمة بالنسبة لفرنسا ، تقلل من ظهور مشروع الحكومة على أنه عمل يهدف الفتح والغزو ، وتقلل بالتالي من إمكانية قيام المشكلات في البرلمان أمام الزحف الفرنسي على التياية . وكان لإعلان فرنسا للحرب على تونس ، وبشكل واضح وصريح ، بهد بزيادة المقاومة أمامها بين رجال القبائل ، ويهدد باثارة حرب دينية ضدها في كل بلاد المغرب . وكانت فرنسا قد صممت على أن تنفق أقل ما يمكن انفاقه في الاستعدادات الحربية في حملة تونس وأن تجرى إيطاليا وتركيا أقل جرح ممكن ، من هذه العمليات . فجاءت فكرة تأديب القبائل التي تسكن منطقة الحدود ، والتي تخضع تماما لسلطة الباي والتي يعجز الباي عن إجبارها على احترام الحدود مع الجزائر ، جاءت ذرائع وجيهة ومناسبة لعملية البدء في الحملة ، واحتلال فرنسا لتونس .

ولم تعلن فرنسا نياتها الحقيقية ، لإعلان حمايتها على تونس ، إلا لالمانيا والنمسا . ولكن فرنسا صممت على أن تطلب معاونة الباي لها ، في عملية غزو وتهديم الحدود التونسية الجزائرية ، وذلك نظير إعطائها الضمانات والتأكيدات عن صداقتها واحترامها لشخصه ومركزه وإمتهيازاته . ويمكن لفرنسا بهذه الطريقة أن تضحي بأقل ما يمكن التضحية به من الرجال والأموال .

وجاهت فرنسا مشكلة تنظيم الحملة ، وكانت تفتقر إلى جيش مستعمرات ، كما كان الاعتماد على الجنود الجزائريين أمراً غير مضمون ، نظراً لموقفهم من مشكلتهم

الوطنية في الجزائر نفسها . فأصبح على فرنسا أن تعتمد على قوات فرنسية ، أو فرنسية في غالبيتها ، للقيام بهذه العملية . وكانت هناك صعوبات تتعلق بالتعبئة وإعلانها في فرنسا ، خاصة وأن هذه العملية كانت تتطلب موافقة البرلمان . وأيدت السلطات العسكرية الفرنسية فكرة التعبئة الجزئية ، وعلى أساس جميع الجنود من كل أنحاء فرنسا والجزائر ، ومن الفرق التي خدم قانتها في شمال افريقية . فبلغت القوة المعدة للغزو ١٧ ألف جندي ، قسمت إلى ثلاث فرق ، تعمل على الحدود التونسية . وسارت الاستعدادات على قدم وساق في غابة وطولون ، لتكوين فرقة خاصة تنزل في بنزرت . وغضت الحكومة الفرنسية الطرف عن إرسال الأسطول إلى حلق الوادي ، حتى لا ترسل الدول الاوربية الاخرى سفنها هناك . ووافق البرلمان الفرنسي ، في أوائل شهر أبريل ، على رصد خمسة ملايين ونصف مليون فرنك فرنسي لتغطية نفقات الحملة .

وأعلنت الحكومة أن هدف هذه الحملة هو تأديب القبائل التي تسكن منطقة الحدود مع الجزائر ، وأن شهراً واحداً يكفي لإنهاء هذه العمليات . واستندت الحكومة على الصحافة لتوجيه الرأي العام في نفس الطريق الذي تحاول أن تسير فيه ، وتظهر عدالة العامل الفرنسي ، وموقف كل من الباي وإيطاليا المعادي لها . كما استعدت لاستخدام هذه الصحافة الجمهورية للرد على نقد الصحافة الإنجليزية ، وتفنيد وجهات النظر التي قد يثيرها الباب العالي . كما استندت الحكومة الفرنسية إلى مقالات بعض رجال الإقتصاد الفرنسيين ، مثل *Paul Leroy Beaulieu* الذي شرح فوائد الاستعمار والتوسع ، ونادى بضرورة ضم تونس لفرنسا نهائياً ، وذهب في تطرفه إلى شرح أخطار الاكفاء باعلان الحماية على هذا الاقليم من أقاليم المغرب الكبير ، وقال أنه لن يكون هناك سلام دائم أو أمن لفرنسا في الجزائر . حتى يرفع العلم الفرنسي على قصر الباي . واستعدت فرنسا لطبع الكتاب

الأصفر وتوزيعه على أعضاء البرلمان في دورتهم التالية ، رغم أنه لا يحتوي الشيء الكثير من وثائق هذه المشكلة . وكان عبارة عن تبرير للعمليات العسكرية ، التي ستقوم بها فرنسا . ويقتصر هذا الكتاب على علاقات فرنسا مع تونس ، ويعالج الحالة على الحدود الجزائرية التونسية ، ثم العقبات المواجهة للنفسود الفرنسي ، وعناد الباي ، ثم يشتمل على تقارير زحف الحملة بعد ذلك . ولانتشرت الأخبار ، المدعمة بالأحصاءات ، عن القتلى من الرجال ، والجرحى من النساء ، والأغنام المسروقة ، والماعز المفقودة ، والجمال والحمر ، مما يشير الضحك ، أكثر من إثارة الرأي العام الفرنسي ، للدفاع عن مصالح فرنسا في شمال إفريقيا . وعلى أي حال فإن لإسراع الحملة في القيام بعملياتها قد وفر على الحكومة الكثير من الصعاب الناتجة عن مواجهة أمر المعارضه في الداخل ، وأمر شرح أهدافها ، وطلب الموافقة على سياستها .

وقبل أن يبدأ الفرنسيون أعمالهم العسكرية ، أحاطوا الباي علماً بتصميمهم على عبور الحدود ، وطلبوا منه أن يعاون الجنود الفرنسيين على أداء واجبهم . ولكن الباي رفض هذا الطلب ، وشرح أنه يمكنه بمفرده أن يحافظ على النظام ، وأن التدخل الأجنبي سيثير دماء الوطنيين ومقاومتهم . وحمل الباي الفرنسيين التبعات التي ستنتج عن عملياتهم .

ولم يكن في وسع الباي إلا أن يحتج على الاعتداءات الموجهه ضد حقوقه ، وضد القانون الدولي . وكانت فرنسا تعلم أنه ستجنب كل اصطدام عسكري معها ، وأن في وسع جنوده أن يتفهموا ، بنظام أو بغير نظام ، أمام تقدم الفرنسيين . ولذلك فإن استجداء الباي لم يجد أذناً صاغية في فرنسا . وانتهر القنصل العام الفرنسي في تونس الفرصة لكي يشرح للباي محمد الصادق أن فرنسا مستعدة لانزال جنود من البحر للعمل على المحافظة على الأمن والنظام في العاصمة . ولما رفض

الباي الاستماع إلى هذا الاقتراح ، أعلنت الحكومة الفرنسية أنها ستعتبره مسؤولاً ، مع رئيس وزرائه ، عن أي مقاومة تحدث .

وكانت القوات الفرنسية مستعدة على الحدود ، وعبرتها في يوم ٢٤ أبريل سنة ١٨٨١ دون أن تلاقى مقاومة تذكر ، ثم احتلت السكاف وطبرقة دون مقاومة جديده . واحتج الباي على أعمال فرنسا ، ولكن أحداً لم يستمع إليه . حقيقة أن وجود بعض العقبات الطبيعية ورداءة الطرق ، وسقوط الأمطار ، ووجود بعض السيول قد أخرت تقدم القوات الفرنسية بعض الشيء ، كما أن إخلال بعض الجنود والضباط والضبط والربط وحسن النظام قد أجبر فرنسا على إبعاد بعض العسكريين . ولكن الحملة الفرنسية استمرت في زحفها . وظل الباي يرفض فكرة الحماية ، وكان يأمل في تدخل الدول الأوروبية الى جانبه ، ويأمل كذلك في أن يفي الباب العالي بوعده بارسال الأسطول العثماني إلى حلق الوادي .

وكان الفرنسيون يعتقدون أن أعمال الحملة في منطقته الحدود مع الجزائر ستكفي لاختافة الباي ، ولكنهم شعروا بأن الباي لا يوافق على الحماية فأرسلت فرنسا حملة ثانية الى بنزرت في أول مايو ، واحتلت المدينة وزحفت منها صوب العاصمة . وفي ذلك الوقت طلب الباي توسط الدول بينه وبين فرنسا ، ولكن الدول لم تستجب لندائه ، كما أن الامدادات لم تصل من الدولة العثمانية . واستمر زحف القوات الفرنسية حتى وصلت في يوم ١٢ مايو الى مشارف مدينة تونس .

وتقابل القنصل العام الفرنسي في تونس ، روستان ، مع القائد العام للحملة الزاحفة بربار ، وسلمه نسختين من المعاهدة ، ثم قدمه للباي وأكد القنصل العام للباي أن القائد العام سيعمل بما فيه سعادة الباي وضمان حقوقه وامتيازات أسرته ، وسلامة أراضي تونس : ولكن على أساس الاعتراف بتفوق المصالح الفرنسية في البلاد . وتقدم الجنرال بعد ذلك وقرأ المعاهدة :

وأعطى للباي مهلة أربع ساعات لاعطاء قراره النهائي . واجتمع مجلس الدولة في قاعة مجاورة لتلك التي كان ينتظر فيها الممثلون الفرنسيون . وارتفعت أصوات الاحتجاج من المجلس برفض المعاهدة ، ولكن تونس كانت محتلة ، وبدون أية قوة تدافع عنها . فظهر الباي ثانيا بعد ساعتان وكان يحمل نسختا للمعاهدة ، وموقع عليها .

وانتهى استقلال تونس الفعلي ، والذي كان يتمتع به الباي ، في الساعة الثامنة من يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨١ بالتوقيع على معاهدة قصر باردو ، ووضعت العلاقات الفرنسية التونسية على أسس جديدة أرضت فرنسا ، التي قررت إحاطة الباي بكل مظاهر الاحترام والاهتمام ، في نفس الوقت الذي جردته فيه من سلطة الفعلية . وقررت فرنسا قنصلها العام وعينته مقيما عاما في تونس ، وجعلته يتمتع بكل سلطة حقيقية في البلاد ، وأرسلت سفينة خاصة لنقل المعاهدة إلى فرنسا .

(٣) رد الفعل :

عجزت فرنسا بعد التوقيع على المعاهدة في وقف العمليات الحربية في تونس وظهر أن القبائل في شرق الولاية وجنوبها كانوا معادين للطريقة التي سلم بها الباي لمطالب الفرنسيين . وارتفعت درجة الحماسة والمطالبة بالبذل والتضحية بين التونسيين ، واتصلت بهم رسائل السلطان من ولاية طرابلس ، كما جاءت تصريحات السلطان ورفضه الاعتراف بمعاهدة ١٢ مايو عاملا أساسيا يعطى للشورة التونسية قوة وحيوية . ونظر التونسيون إلى بقاء الجنود الفرنسيين في العاصمة على أنه خوف من الالتقاء بهم في البادية . ولقد قام بعض الإيطاليين بدور في إثارة شعور الأهالي . وحينما سافرت معظم القوات الفرنسية إلى الجزائر وفرنسا شبت الثورة في شرق البلاد ، جنوبها بقيادة علي بن خليفة في شهر يونيو .

ولقد أعلن الفرنسيون استعدادهم لمعاونة الباي على اخمد الثورة ، ولكن معظم جنود الباي فرت من الصفوف وظهر العالم النبوي الاخضر في كل مكان وأعلن المسلمون الجهاد ضد الفرنسيين . ولقد تمكن الثوار من قطع المواصلات ، فساد الخوف في العاصمة خاصة وأن أبي أميمة كان يهدد بثورة عاتية في الجزائر ، وامتلأت تونس بكثير من فرسان العرب والبربر ، ومن كل الاقاليم المجاورة .

وبعد أن كانت فرنسا تفكر في أنه يمكن لجيش صغير بآن يعمل على استتباب الاحوال في تونس وجدت أنها تواجه مشكلات فتسح تونس كلها . وكان ذلك يتطلب تعاون الاسطول مع الجيش ، وكونت فرنسا قوة حربية جديدة بلغت خمس وأربعين ألف جندي وضرب أسطولها قابس وسفاقص ثم احتلت تونس والنقط الاستراتيجية الهامة قبل أن تزحف على القيروان مركز الثورة . ولقد أظهر التونسيون شجاعة فائقة في كفاحهم ضد الفرنسيين ، ولكن هذه الشجاعة كانت لا تجدي أمام وسائل الحرب الحديثة وانتهت الثورة في أكتوبر . وكانت الخلافات الاسرورية وعدم وصول النجادات العثمانية قد أدت الى عبور بعض التونسيين إلى طرابلس فآخذوا من هناك يشنون الغارة بعد الغارة على قوات الاحتلال في اقليمهم .

ولقد أثرت هذه الثورة على فرنسا نفسها وقامت حملة عنيفة ضد الوزارة في باريس مما اضطر الحكومة إلى تقديم موعد الانتخابات من سبتمبر إلى أغسطس . ورغم ذلك فقد كانت المشكلة التونسية من بين أهم المشكلات التي استخدمت في الحملات الانتخابية وكانت وسيلة لتقيد الحكومة في الصحافة وفي الاجتماعات . واعتبر اليساريون أن الحكومة قد خرقت الدستور باعلانها الحرب دون موافقة البرلمان ، كما اعتبروا هذه العمليات هي عمليات خاصة وفضحوا الحكومة بانها قد سحبت الجند قبل أن تتم وضع نظام جديد للولاية ، كما فضحوها في أنها قد

سارت على سياسة أدت إلى عداوة الدول الأوروبية لها . أما اليمينيون فانهم قد انتقدوا الحكومة نقداً أكثر رزانة وأقل عداوة من نقد اليساريين . وعلى أى حال فلقد وضع أن فرنسا قد فتحت أمام نفسها مشكلة استعمارية جديدة ، تشبه مشكلة الجزائر ، وتحتاج للاسحوا والمجهودات في الوقت الذى تحتاج فيه فرنسا إلى أموالها ومجهوداتها لتقوية مركزها في أوروبا . ورغم ذلك فإن انتخابات سنة ١٨٨١ في فرنسا لم تتأثر كثيراً بنقد اليمين ولا بهجوم اليسار وحصل الجمهوريون فيها على أغلبية مقاعد البرلمان . وفاز جول فيرى رغم اعتماده على العاطفة أكثر من اعتماده على الحكمة واضطرته الظروف إلى أن يشرح ضرورة وضع سياسة إيجابية لفرنسا مادامت ترغب في أن تكون دولة تحظى لها مصالح ولها طموح ، ودافع عن سياسة الحكومة في تونس بشكل خاص والسياسة الإستعمارية بوجه عام ، وبشكل جعل منه أباً للاستعمار الفرنسى الحديث ، وكان فيرى يفضل نظام الحماية لتونس ، وانتزعت فرصة ارسال الحملة والتوقيع على المعاهدة لكي يشرح للبرلمان أنهم قد ضربوا عصفورين بحجر واحد فأدبوا القبائل الثائرة وأخذوا ضمانات للمستقبل . ولما تزايد النقد على الحكومة اضطر فيرى إلى الإستقالة في ١٩ نوفمبر وترك دقة السياسة لجامبيا . وأخذت فرنسا في القيام بدورها كدولة حامية ، فضمنت الدين التونسى ، وأقامت الحاميات في المواقع الاستراتيجية ووضعت أسس الحماية على تونس .

أما إنجلترا فانها قد وقفت على الحياد تجاه العمليات الفرنسية في تونس ، ولكن هذا الحياد لم يكن كريماً وظهر النقد ضدها في البرلمان والصحافة . ودافع بعض الإنجليز عن تونس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية . وعلنوا أن عقد معاهدة البارود مخالف للقانون الدولى . وشرحت الصحف أن فرنسا قد غيرت التوازن الدولى في البحر لمصلحتها ، وكأنها ترغب في أن تجعله بحيرة

فرنسية . وأنها فعلت ذلك دون أن تتشاور مع الدولة التى تمتلك مالطة . ولقد شاركت الحكومة الإنجليزية الرأى العام في موقفه من فرنسا في المسألة التونسية ، ولكنها رأت أن احتلال تونس يوازى احتلال إنجلترا لقبرص ، ومادام هذا الاحتلال لا يضر بالحقوق والمصالح التى تخص رعايا بريطانيا في الولاية . ولقد طلبت الحكومة الإنجليزية من فرنسا تأكيد النقط التى وعدت بها من قبل وهى : أن فرنسا لا ترغب في احتلال أوضم أى جزء من تونس . وأنها لن تحول بنزرت إلى قاعدة بحرية ، وأنها ستحترم المعاهدات الموجودة بين بريطانيا وتونس ، ولن تتدخل في حقوق الرعايا الإنجليز ، وأنها لن تعمل على زيادة حقوق الرعايا الفرنسيين . ولقد أعطت فرنسا لإنجلترا هذه الضمانات وتعدت بأنها لن تغير الأوضاع السياسية دون علم الدول الأوروبية وأنها لن تنفذ مسألة لإنشاء قاعدة بحرية في بنزرت في ذلك الوقت . والواقع أن بريطانيا قد طلبت إلى فصلها في تونس أن يعترف بمركز المقيم العام الفرنسى ، واعتبرت إنجلترا تونس هدية أعطتها ألمانيا لفرنسا ، وأخذت تفكر في مصر كتعويض لها في البحر المتوسط ، وعلى طريق الهند .

أما إيطاليا فانها قد ثارت حينما علمت بالحملة الفرنسية على تونس وانزعجت الوزارة الإيطالية ، وقامت منافسة في البرلمان وأتهم حزب اليمين الوزارة بقصر النظر كما هاجمت الصحف الحكومة وطالبت بسقوطها . ولكن فشل عملية تأليف وزارة جديدة أضطر الوزارة السابقة إلى البقاء في الحكم . ولقد طالبت الصحف بوضع الجيش الإيطالى بأ كمله تحت أمره ألمانيا . وساد شعور بأن إيطاليا قد أصبحت وحيدة في القارة ، شعور بالذل والإمتحان أدى بها إلى التساؤل عن امكانية الانضمام لدولتي الوسط . وحينما جاءت الأخبار بالتوقيع على المعاهدة تزايد شعور الإيطاليين بخديعة فرنسا لهم ، وحتى غاريبالدى صديق الفرنسيين

أعلن أن هذا العمل قد أثر على الفكرة التي كان يحتفظ بها لفرنسا وأعلن أن كورسيكا ونيس لا يمتا لفرنسا بأية صلة . وظل الرأي العام متوتراً ورفض قبول تعويض في طرابلس رغم أن السفير الفرنسي في الاستانة قد صرح للسفير الإيطالي فيها بأن طرابلس قد منحت لإيطاليا في مؤتمر برلين . وشعرت إيطاليا بالغبن حينما أصبحت فرنسا جارة جنوبية لها وفي موقع يهدد صقلية وجنوب إيطاليا . ورفض القنصل الإيطالي معاملة رويستان بصفته مقيماً عاماً ، وحاول الاتصال بالباي رأساً ، واستقال السفير الإيطالي في باريس ، واحتجت إيطاليا على تخريب المستعمرة الإيطالية في سفاقص أثناء ضرب الأسطول لهذه المدينة وطلبت تعويضاً على ذلك . ووصل الأمر إلى وقوع تصادم بين العمال الإيطاليين والفرنسيين في مرسيليا ، وقامت المظاهرات في نابلي وميلانو وميسينا . وشعرت إيطاليا بضرورة عثورها على حليف فاتجهت إلى دولتي الوسط بعد أن عجزت عن الوصول إلى تفاهم مع إنجلترا . وانضمت إيطاليا إلى التحالف الثلاثي في ربيع سنة ١٨٨٢ ، ولكنها لم تترك أطماعها الاستعمارية وطلبت المشاركة في مصر ، ولو بنفوذ ثانوي . وتحول بعض انتباهها إلى شرق أفريقية وإلى خليج عصب ، كما بدأت بعض بعثاتها العلمية والجغرافية والعسكرية تحاول الوصول إلى داخل طرابلس .

أما تركيا فانها كانت غارقة في مشكلاتها مما يمنحها من وقف الغزو الفرنسي لتونس ، ولكنها أمرت الباى بأن يخدم الثورة حتى يقضى على كل سبب للتدخل الفرنسي في اقليمه . ولقد احتج السفير الفرنسي في باريس على الحماية وطلب التفاوض مع فرنسا أو التوسط بينها وبين الباى ، إلا أن فرنسا رفضت كل تدخل تركي في المسألة . وكانت صدمة عنيفة للسلطان حين رأى أحد الأقاليم الإسلامية قد اقتطع وخضع لاستعمار دولة مسيحية . ولقد فكر بعض الوزراء في ضرورة ارسال الأسطول إلى تونس إلا أن فرنسا أعلنت أن هذه العملية ستعبر

إعلان حرب عليها . ولقد ظل عبد الحميد يعتقد في قوات الجامعة الإسلامية وفي إمكانية اتخاذ طرابلس مركزاً لها يناوئ منه الحكم الفرنسي في كل أقاليم المغرب . وحينما قامت الثورة في جنوب تونس حاولت بعض العناصر العثمانية التدخل فيها من طرابلس ولكن فرنسا حذرت تركيا من أى تدخل ، وحتى من زيادة عدد حامياتها في طرابلس بدعوى العمل على استتباب الأمن والنظام . وعلى أى حال فإن تركيا كانت في حاجة إلى أن تعمل مع الدول الأوروبية ، لا ضدها ، ما دامت أحوالها المالية والاقتصادية والعسكرية والادارية تحتاج إلى كل معونة وإلى كل تعاون مع الغرب ، مع ما في ذلك من تناقض واضح .

وكانت ألمانيا هي أول من اعترفت بسلطة فرنسا في تونس ووقفت من فرنسا موقفاً كريماً في هذه المسألة وبشكل جعلها لا تأبه بنقد وبمعارضة إيطاليا وأسبانيا . وأخذت أسبانيا تتجه إلى المغرب الأقصى ، وشعرت بأن سير فرنسا على هذه السياسة سيجعلها تؤثر على مستقبل هذا الاقليم الذي يهم أسبانيا ، وأكدت أنها لن تعمل هناك قبل أن تحصل على موافقة بريطانيا .

وكان استيلاء الفرنسيين على تونس عاملاً هاماً يؤثر في مصر وهي تغل بالثورة العربية وتتهماً لصد التوسع البريطاني فيها . وكانت سبباً في أن يشعر المواطنون في وادي النيل بحاجتهم إلى جيش قوى ، وبحاجتهم إلى التحرر من النفوذ الاجنبى ، وإن كان التدخل البريطاني قد أدى بمصر إلى ما وصلت إليه تونس من قبل . وانتشر شعور عدائى ضد فرنسا في طرابلس التي أصبحت معسكراً لمهاجمة الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقية ، وصحب ذلك قيام ثورة ابو أميمة في الجزائر ومهاجمة قرى المعمرين الفرنسيين والأسبانيين ومعسكرات الجنود . وظل هذا القائد مستمرراً في مهاجمة المعمرين والمستعمرين إلى أن اضطر للدخول إلى المغرب الأقصى بعد أن ضعفت إمكانياته .

وعلى أى حال فإن رد الفعل الخاص باحتلال الفرنسيين لتونس ولوضعها تحت حمايتهم لم يؤثر تأثيراً إيجابياً في هذا الاحتلال وفي هذه الحماية ، بل قامت فرنسا رغم ذلك بتدعيم مراكزها في الولاية وتدعيم نظام الحماية فيها تمهيداً للبدء في عملية الإستغلال المنظم .

(٤) الحماية :

اختارت فرنسا لتوسيعها الاستعماري في تونس ، ولفرض تسلطها عليها ، نظام « الحماية » حتى لا تثير إحتجاج الدول الأوروبية نتيجة لتغييرها الأوضاع الدولية في ذلك الاقليم ، وحتى تمويه على أبناء تونس بأنها لم تقدم على ضم بلادهم أو النزول به إلى مستوى المستعمرات ، وحتى تحمل الجانب الوطني نفقات قوات الاحتلال ، ونفقات الإصلاحات التي تشير بها ، وحتى تظهر أمام المعارضة الفرنسية نفسها بأنها قد نزلت إلى عملية ، تضمن لها المكاسب المادية والعسكرية والمعنوية ، دون أن تكلفها الأموال والتضحيات . ولقد تأثرت فرنسا في ذلك بتطور نظم الحكم البريطاني فيما وراء البحار ، وضمنت بهذا النظام الحصول على كل امتيازات الدولة المستعمرة ، وفي ظل هذا التسلط ، وسيطرت على الامكانيات المادية والبشرية والاستراتيجية ، وكأنها تتعاون مع السلطات الوطنية في ذلك . ورغم أن معاهدة الحماية تظهر وكأنها قد عقدت بين طرفين متساويين إلا أن الضغط العسكري الذي إصطحب هذا التوقيع ، وسيطرة فرنسا وإشرافها على الشؤون العسكرية والعلاقات الخارجية لنيابة تونس ، ويظهر أن الأمر على حقيقته . وإذا ما اعتبرنا أن فرنسا كانت مخلصه في الاتفاق على أن إحتلالها لتونس هو إحتلال مؤقت ، لتأسيسنا اشتراط فرنسا ذلك بوصول السلطات الحربية الفرنسية والتونسية إلى الاتفاق ، وتقرير وصول الإدارة المحلية إلى مرحلة القدرة على

المحافظة على الأمن والنظام . وكان في وسع فرنسا أن تقوم رسمياً بالضم ، بعد أن قامت ، به بالفعل بمعاهدة البارود سنة ١٨٨١ .

ومعاهدة البارود هي معاهدة صداقة وحسن جوار ، وظهرت وكأنها لا تمس تونس في كرامتها وعزتها ، وإن كانت الخدعة فيها واضحة ، وفي كل نص ومادة من موادها :

وسرعان ما وضع الأمر أمام التونسيين وعرفوا باحتلال فرنسا لاقليمهم ، وسيطرتها عليه ، وبمهاونة وإسم أميرهم ، فانتشرت روح الثورة في البلاد وجمع المجاهدون صفوفهم واستعدوا للكفاح المسلح . ولقد ساعد على نشوب هذه الثورة فضح رجال الجامعة الاسلامية للسياسة الاستعمارية الفرنسية ، ونشوب ثورة « بو عمامة » في جنوب وهران في الجزائر ، وإشتغال فرنسا بالانتخابات وسحبها لجزء من قوات حملتها على تونس ، وشعور التونسيين بتأييد الدولة العثمانية وسلطاتها وقواتها في طرابلس لهم .

ولقد بدأت هذه الثورة في المنطقة الجنوبية من تونس ، والمجاورة لطرابلس والبعيدة عن سلطة الباي ، وفي مركز القبائل المحاربة القوية ، صلبة العود ، والتي كانت أقل خضوعاً من غيرها ، للحاكم ، فما بالك بالمستعمر ؟ وامتدت الثورة من القيروان إلى سفاقص ، التي طردوا منها نائب الباي ، بعد أن وصم سيده نفسه بالخيانة والارتقاء في أحضان الاستعمار ، بتوقيعه على المعاهدة . وأعلن الثوار على بن خليفه أميراً عليهم وقائداً لهم ، مادام الباي قد إستكان واحتفظ لنفسه ولأسرته بالامتيازات ، وفي ظل الدخيل المستعمر . وتمكن الثوار من السيطرة على كل الاقليم الجنوبي من تونس ، وبسهولة ، مع ما يشتمل عليه من سواحل ، تمتد حتى حدود طرابلس ، وبما يجاوره من جزر مثل جربة . ولقد أخرجت هذه الثورة جول فيري في فرنسا ، بعد أن أدعى أنه يقوم بعملية

لا تكلف بلاده شيئاً ، ثم ظهر بأنه قد يضطر إلى إعلان التبعة ، ويطلب إعتمادات في الميزانية لعمليات حربية . ولكنه استغل الاسطول في العمليات الواقعة في المنطقة الساحلية ، ولكي يمنع وصول الامدادات إلى الثوار ، وذلك انتظاراً القيام بالعمليات الحربية في الداخل ، واستناداً إلى الجيش الفرنسي المرابط في الجزائر . وقام الاسطول الفرنسي بضرب سفافص ، ثم عاد ودمرها ، بعد أن سيطر عليها الثوار من جديد . كما قام بضرب قابس وجزيرة جربة ، وأنزل بها مشاة الاسطول . واستمرت العمليات الحربية طوال صيف سنة ١٨٨١ ، ثم تمكن جول فيري من إعداد ثلاث طوابير فرنسية بدأت في الزحف على الاقليم الجنوبي من تونس ، وجعلت هدفها مدينة القيروان . ولأخذت هذه القوات قاعدة لها في سوسة ، وعملت على السيطرة على كل الاقليم ، واحتلت مدينة تونس نفسها ، رغم تعهد فرنسا للباي بعدم القيام بذلك . وتقهقرت الشجاعة والبذل وروح الثورة أمام فتك الأسلحة النارية وحسن التدريب والتنظيم ؛ ثم أخذت القوات الفرنسية في القضاء على كل مراكز المقاومة الموجودة في الجنوب ، وأخضعت الاقليم لحكمها العسكري .

وحينما استقال جول فيري وتولى جامبتا الوزارة ، استمرت فرنسا في سياسة سيطرتها على شئون تونس ، وتسلطها عليها . وكان بول كامبون قد أصبح مقبياً عاماً بعد روستان ، وتدخلت حكومة باريس في ولاية الحكم عند موت محمد الصادق ، وأختارت على باي ، أخا الصادق ، باياً على تونس ، وكان من أطوع البايات للسلطة الفرنسية . كما أن فرنسا استندت إلى نشوب الثورة في تونس لكي تعقد معاهدة جديدة مع تونس في سنة ١٨٨٣ ، هي معاهدة المرسى التي وسعت سلطات الدولة الحامية . فلقد نصت المادة الاولى منها على تكفل الباي بإدخال الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التي ترى حكومة فرنسا

قائدة لإدخالها ، وذلك تسهيلاً منه لها على إتمام حمايتها . أما المادة الثانية فقد تضمنت فيها فرنسا قرضاً يعقده الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد ، والبالغ ١٢٥ مليون فرنك ، والدين السائر الذي لا يزيد على ١٧٥ مليون فرنك ، ولكن على أساس إختيار فرنسا نفسها للوقت والشروط المناسبة لهذه العملية . وتعهد الباي في نفس المادة بالآي عقد قرضاً جديداً لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية . وعالجت المادة الثالثة من معاهدة المرسى أولوية المصروفات الواجب أدائها في تونس ، فتخصص من إيرادات المملكة أولاً المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا ، ثم يخصص منها ثانياً مخصصات سمو الباي ، وقدرها مليوناً من الريالات التونسية ، أي ١٧٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي ، وما بقي بعد ذلك ينفق منه على إدارة المملكة وتدفع منه مصاريف الحماية . ولقد أكدت معاهدة المرسى معاهدة سنة ١٨٨١ وكتبتها ونصت على أنها لا تغير الأنظمة التي سبق وضعها لتقرير الغرامة الحربية .

وإذا كانت معاهدة البارود قد ظهرت وكأنها تهدف تدعيم الوضع القائم في تونس والاعتراف بالمعاهدات المحققة بينها وبين الدول الأخرى ، مع إعطاء فرنسا حق الاحتلال العسكري ، والاشراف على علاقات تونس الخارجية ، فإن معاهدة المرسى قد أعطت لفرنسا حق الاشراف على الديون والميزانية التونسية ، وجعلت منها مهيمنة على مصالح الدول الاوربية الأخرى في تونس وأجبرت الباي على إدخال الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التي ترى فرنسا ضرورة تطبيقها في الولاية . ولقد استندت فرنسا إلى معاهدة المرسى ، وأصدرت مرسوماً لتوسيع اختصاصات المقيم العام في سنة ١٨٨٤ ، وجعل منه المسيطر فعلاً على الشؤون التونسية . وألغيت معظم الوزارات التونسية ، ولم يبق منها إلا منصب رئيس الوزراء ، ووزير القلم . واحتل الفرنسيون جميع الوظائف

العليا ، وخاصة وظائف مديري المصالح ، مثل الأشغال والمعارف والصحة والمالية ، وأصبح لهم حق إصدار القرارات الوزارية ، والاجتماع في مجلس المقيم العام ، ومع قائد الجيش الذي أشرف على قاعدة بنزرت ، وأصبح بمثابة وزير للحربية التونسية . وأنشئ منصب سكرتير عام الإقامة لتنسيق العمل بين الوزراء التونسيين ومديري المصالح الفرنسيين ، وأصبح هذا المنصب يشرف فعلا على ما تبقى في أيدي التونسيين من اختصاصات .

واستندت فرنسا إلى حق الباي في التشريع ، وحقه في التنازل عنه لمن يشاء لكي تسلبه إياه ، وتمنحه للمقيم العام الذي أخذ في وضع المراسيم ، وتقديمها للباي للتوقيع عليها . هذا بالنسبة للتونسيين . أما بالنسبة للفرنسيين المقيمين في تونس فان مرسوم ١٨٨٤ قد احتفظ بحق إصدار التشريعات الخاصة بهم لحكومة باريس .

واستندت فرنسا إلى معاهدة المرسى لكي تتخلص من لجنة الدين ، والمراقبة الدولية والمالية بدعوى تعارضها مع اختصاصات فرنسا والتزاماتها في هذه المعاهدة . كما أنها عملت على إلغاء القضاء القنصلي . وعلى درجات ومراحل ، وحتى لا تصطدم بمعارضة الدول الأجنبية الأخرى . فأصدر الباي مرسوماً يجيز تحول الأجانب المقيمين في تونس إلى المحاكم التي أنشئت لتطبيق القوانين الفرنسية في حالة عدم وجود قضاء قنصلي لهم وتمكنت فرنسا من إقناع بريطانيا بالتخلي عن بعض امتيازاتها ، باعتبار أن رعاياها قد أصبحوا تحت إدارة فرنسية ، وتم ذلك في أوائل عام ١٨٨٥ ، وتمكنت فرنسا ، مع الزمن ، من تقليل المعارضة الإيطالية لها ، ولنظام حمايتها في تونس .

وكانت إيطاليا وتركيا هما الدولتان اللتان رفضتا الاعتراف بمركز فرنسا

الممتاز في تونس . ولكن فرنسا اخذت في نشر الدعاية ضد الدولة العثمانية ، بأنها دولة تقوم على نظام إقطاعي ، وتستغل حركة الجامعة الإسلامية في تثبيت حكمها الرجعي ، وإتهمتها بأنها تناوئها في شمال إفريقيا ، من ولاية طرابلس . وكانت الدولة العثمانية ضعيفة ولها مشكلاتها في مصر مع بريطانيا ، وفي بقية بلدان المشرق العربي ، وفي البلقان . فاضطرت في سنة ١٨٨٨ إلى تحديد الحدود بين تونس وولاية طرابلس ، واعترفت بذلك - ضمناً - بخروج تونس من بين أقاليمها ومالكها ، وإن كانت لم تتنازل رسمياً عن سيادتها على تونس ، إلا فيما بعد الحرب العالمية الأولى .

أما إيطاليا فقد واصلت معارضتها لزيادة النفوذ الفرنسي في تونس ، ومعارضتها لتغيير فرنسا للأوضاع الدولية والاقتصادية في هذه الولاية ، حتى سنة ١٨٩٦ . ولقد عجز نظام الحماية الفرنسية على تونس عن أن يغير الارتباطات والمعاهدات السابقة بين تونس وبقية الدول الأوروبية ، تلك المعاهدات التي كانت تعطي لإيطاليا ورعاياها حق الدول الأخرى ، وكان رعايا إيطاليا يعتبرون أكبر جالية أجنبية في تونس . وعجزت فرنسا نتيجة لمعارضة إيطاليا لها عن أن تعدل النظام الجمركي الموجود في تونس ، وعن منح تسهيلات جمركية للبضائع التونسية المصدرة إلى فرنسا ، وجزء منها خاص بالمعمرين الفرنسيين أنفسهم . كما عجزت عن أن تشرف إشرافاً تاماً على العناصر الأوروبية المتوطنة في تونس . ولكن إيطاليا قامت بتجربتها الاستعمارية في شرق إفريقيا ، من البحر الأحمر والارتريا صوب الحبشة ، وفي الصومال ، واستمرت في معارضتها لفرنسا في تونس حتى هزمت قواتها في موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ . وجاءت هذه الصدمة النفسية والعسكرية لكي تزيد من حدة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن حرب التعريفية الجمركية مع فرنسا ، وهزت إيطاليا من كيانه . فاضطرت إيطاليا إلى تغيير سياستها مع فرنسا ،

واتفقت معها في نفس السنة على التنازل عن معاهدتها السابقة للحماية مع تونس ، وفي نظير استمرار إستغلال الإيطاليين لبعض المصايد ، ومساواتهم ببقية العناصر الأوربية المقيمة في تونس . وأنهت إيطاليا بذلك حرباً اقتصادية قاسية مع فرنسا ، وفتحت أمام ساحلها أبواب الأسواق الفرنسية . واعترفت فرنسا بحق الإيطاليين في بناء المدارس في تونس ، والاحتفاظ بجذبيتهم ، ولكنها عملت من جانبها على فتح باب التجنس بالجنسية الفرنسية أمامهم . وجاء مرسوم يوليو سنة ١٨٩٧ لكي يمد قوانين الجنسية الخاصة بالمقيمين الأجانب في فرنسا ، على مثل هؤلاء الموجودين في تونس ، ويبيح لهم حق التجنس بالجنسية الفرنسية بعد إقامة ، لمدة معينة ، في تونس . وإذا كان هذا المرسوم قد عجز كذلك عن تصفية الإيطاليين المقيمين في تونس ، أو تحويلهم إلى رعايا فرنسيين ، فإنه كان اعتداء صريحاً على السيادة التونسية ، وذلك باعتباره الأراضي التونسية جزءاً من الأراضي الفرنسية ، وبمعاملة الأجانب المقيمين فيها نفس معاملة زملائهم في فرنسا .

وعلى أي حال فإن نظام الحماية الفرنسية على تونس قد زاد من امتيازات فرنسا والفرنسيين في هذه الولاية على مر الأيام . وكان أساساً لقيام الفرنسيين بعمليات الإستعمار والاستغلال في تونس .

(٥) الاستغلال :

ساعد نظام الحماية على سرعة وقوة عملية إستغلال الفرنسيين لإمكانات تونس . خاصة وأنه قد جعل منهم رعايا الدولة المتفرقة في البلاد وأعطاهم الحماية اللازمة للقيام بعملياتهم . وعندهم أمام أي منافسة يقوم بها أي أوروبي آخر . فإذا أضفنا إلى هذا شعور الفرنسيين بالاطمئنان والثقة للعمل في منطقته تخضع

لحماية بلادهم ، وكذلك عملت سلطات الحماية على تمهيد الطريق أمام التوسع الاستغلالي الفرنسي ، لوجدنا أن الظروف قد اجتمعت لوضع تونس بأكملها تحت سيطرة الاستغلال الاستعماري الرأسمالي .

وكانت الثورة الصناعية قد قامت بدورها في أوروبا ، وساعدت الآلة على سرعة دورة رأس المال وبالتالي على سرعة وصول الأرباح وتكدسها في أيدي رجال الأعمال ، مما دفع بهم إلى المغامرة فيما وراء البحار ، وخاصة في المناطق القريبة من فرنسا ، أي في شمال أفريقيا . فأصبح لهم سبق هناك على صغار المستغلين والمهاجرين والمتوطنين شبه المعدمين ، الذين شاهدت الجزائر ورودهم إليها ، قبل تونس بأربعين سنة . ولهذا فإن عملية الاستغلال الاستعماري الفرنسي لتونس ستظهر في شكل شركات رأسمالية كبيرة تقوم باستغلال واستعمار مساحات واسعة من الأرض ، وبشكل يهدف الاستغلال الرأسمالي ، أكثر مما يهدف المتوطنين .

ولقد تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على مساحات كبيرة في تونس ، وخاصة في الوسط والجنوب ، وذلك لاستغلالها في زراعة الزيتون . وحاول الفرنسيون فيما بعد أن يستندوا إلى ذلك لكي يظهروا أن المستغلين في تونس ينتسبون إلى الطبقة البرجوازية ، في الوقت الذي ينتسب فيه معظم الفرنسيين المتوطنين في الجزائر إلى الطبقة الشعبية الكادحة ، ونسوا أن هذا التويه غير مقنع لأبناء الجزائر أو لأبناء تونس ، ماداموا قد هبوا لاسترجاع أراضيهم وتحرير بلادهم .

وكما استولى الفرنسيون على الأراضي الزراعية أو القابلة للاستصلاح في وسط تونس وجنوبها ، تمكنوا من استغلال الثروة المعدنية في البلاد ، وخاصة بعد أن تمكنت سلطات الحماية من إعلان الوديان والغابات والمناجم ملكاً للدولة التونسية ، بمنح حقوق استغلالها لمن تشاء ، ومهدت الحماية بذلك الطريق لمنح إمتيازات إستغلال

الثروة المعدنية للفرنسيين ، مانعة بذلك الاجانب من النزول إلى هذا الميدان ،
ووافقة من أن التونسيين لم يصلوا بعد إلى المستوى اللازم لاستغلال الثروة المعدنية
في بلادهم .

وعملت فرنسا كذلك على اصدار التشريعات والقوانين اللازمة لرعاية مصالحها
وازياد تفوق نفوذها في تونس ، وأعطت لنفسها ولوجودها ولعملية استغلالها
لونا قانونيا يصعب الجدل فيه مادام قد صدر باسم الباي وبتوقيعه على المراسيم .
واستمرت فرنسا في عملية استغلالها لتونس ، كنتيجة حتمية لاعلان حمايتها
عليها ، إلى أن بدأت الحركات التحريرية في الظهور وعملت على تقوية المعسكر
الوطني والنزول به إلى معركة ضد الاستعمار .

الباب الخامس عشر

مصر والاحتلال البريطاني

إذا كانت الطبقة الرأسمالية التي ظهرت في مصر قد نشأت في داخل إدارات
الدولة وأجهزتها . ككبار ضباط وكبار موظفين في عصر دولة محمد علي . فانها
قد اتخذت ملكية الاراضى الزراعية أساسا لتقييم ثروتها . وميدانا للاستغلال
الاقتصادي . ولكن هذه الطبقة إفتقرت إلى رؤوس الاموال المدفوعة السائلة ،
فعمجزت عن العمل في التجارة في أول الامر ، وتركت هذا الميدان للرأسمالية
الاجنبية . التي أخذت في غزو الاسواق المصرية وبقوة دفع شديدة . وإن
العلاقة بين الرأسمالية المصرية العقارية والرأسمالية الدولية في النصف الثاني من
القرن التاسع عشر هي التي ستوقع مصر فريسة للاحتلال البريطاني .

الفصل السادس عشر

التدخل

تزايدت الاطماع الاستعمارية في منطقة الشرق الأدنى بشكل عام ، وفي مصر بشكل خاص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ويمكننا أن نرجع ذلك إلى زيادة الحاجة للاتصال بين الشرق والغرب ، زيادة الحاجة الاقتصادية وما يترتب عليها من عوامل استراتيجية ومعنوية فلقد كانت الثورة الصناعية قد تقدمت في أوروبا ، وتحسنت وسائل الانتاج وزادت كمية المصنوعات فزادت الحاجة إلى المواد الخام اللازمة للصناعة ، وبالتالي الحاجة إلى المستعمرات التي تنتج هذه المواد الخام ، كما زادت الحاجة إلى الأسواق اللازمة لتصريف المصنوعات والمنتجات . فزادت الرغبة في تملك المستعمرات فيما وراء البحار واستتبع ذلك الاهتمام بالأساطيل والسفن . ومن السفن نصل إلى البواخر ، وإلى القنوات الملاحية الهامة في العالم وعلى رأسها قناة السويس . وهذه القصة تستمر مع الديون ثم التدخل الاجنبي .

١ - قناة السويس :

تحسنت وسائل المواصلات البحرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واستخدام البخار ، وأصبح الشراع وسيلة قديمة للملاحة ، وفكر المهندسون في استغلال البواخر استغلالاً تاماً ؛ وتسخير الأرض لخدمة وسائل المواصلات

الجديدة . وبدلاً من إنزال البضائع على سواحل البحر المتوسط ثم شحنها على السكك الحديدية أو الدواب لكي تنقل مرة جديدة على ظهر البحر ، عادت فكرة وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر إلى الظهور ، ودرس المشروع من جديد على أسس علمية ، وظهر أن البحر الأحمر لن يطفئ أبداً على مياه البحر المتوسط إذا ما حفرت قناة تصل بين هذين البحرين : فاخفت العقبة الفنية ، ولم يبق إلا الامكانيات المادية لحفر هذه القناة لاستغلالها .

وكانت الفكرة في حد ذاتها جميلة ولا غبار عليها ، تساعد على وصل الأسواق بالمصانع وتقرب بين الشعوب وتساعد على المزج بين الحضارات . ولكن أخطارا عظيمة أطلت برأسها ، ذلك أن الدول الصناعية كانت هي الدول الاستعمارية في نفس الوقت ، وهي لا ترضى بترك خطوط مواصلاتها تخضع لتصرف الغير ، ولذلك كان من الطبيعي أن تتنافس الدول الاستعمارية ، وبخاصة الكبرى منها ، للسيطرة على هذا الطريق المائي الهام ، وبالتالي السيطرة على جزء هام من مصر ، أو على مصر كلها . والخطر الثاني هو تمويل مثل هذا المشروع وطريقة التعامل بين صاحب رأس المال وأبناء البلاد ، أو صاحب السيادة الشرعية عليها . حقيقة أن الأيدي العاملة كانت رخيصة في مصر ، وخاصة في ذلك الوقت . وكان في استطاعة الحاكم وهو قوى دائماً مادام مستعبداً ، أن يجند لها الشعب ويسخر في حفرها العمال . ولكن النفقات الأخرى للإدارة والإشراف كانت باهظة ، وبخاصة أنها كانت تحت إشراف أوروبيين يختلف مستوى معيشتهم عن مستوى معيشة الوطني السكادح . فهذان الخطران أهتم من غيرهما ، يعرضان مصر ، من الناحية الاستراتيجية ومن الناحية الاقتصادية لصعوبات جمة قد لا تقوى البلاد على مواجهتها . وبرغم هذه الصعوبات تغلب الكرم الشرقى على الحكمة والحزم اللازمين للمسؤولين عن مستقبل

البلاد . فمنح محمد سعيد عقد امتياز حفر القناة لصديقه فرديناند دي ليسيس ، وكان هذا الامتياز كريماً سخياً وعلى حساب المصريين . ذلك أنه منح الشركة الدولية للملاحة في قناة السويس امتيازاً لاستغلال منطقة القناة لمدة ٩٩ سنة ، مصحوباً بتسهيلات واسعة للعمل ، وبشروط تجعل من هذه الشركة دولة داخل الدولة . ووضع محمد سعيد إمكانيات مصر بأكلها تحت تصرف الشركة العالمية ، وأصبح على مصر أن تجند أبناءها وترسلهم إلى منطقة القناة . مسخرين للعمل تحت سياط الأجانب ، وبدون أجر وبدون قوت . وتعهدت الحكومة المصرية بحفر ترعة للماء العذب تصلها إلى منطقة القناة لكي تزودها بالمياه اللازمة للشرب وتركت الحكومة للشركة الاستغلالية مساحة واسعة من الأراضي الزراعية على جانبي القناة ، وعلاوة على الأهمية الاقتصادية لهذه الأراضي الزراعية ، فإنها كانت من الناحية الاستراتيجية تسمح للشركة بالدفاع عن القناة ، أو بإبعاد مصر وحكوماتها عن السفن المارة فيها . وهي شروط أقل ما يقال عنها إنها كريمة ، إذ كانت في الواقع بحجة بحقوق البلاد وإلى أبعد حد .

منح الوالي هذا الامتياز لصديقه الفرنسي . فرأت بريطانيا خطراً منذراً بوقوع مصر تحت سيطرة الشركة الدولية وبالتالي تحت النفوذ الفرنسي . وبمعنى آخر - شعرت بريطانيا بأن الطريق الموصل بين الشرق والغرب ، واللازم للوصول إلى الهند ، وقد وقع في أيدي الفرنسيين ، وهذا ما لا ترضاه بريطانيا أبداً ، حتى وإن كانت علاقاتها بفرنسا جيدة ، إذ أنه يهدد - في حالة تغير الموقف الدولي وعلاقات الدول العظمى ببعضها - بترك فرنسا تتحكم في ذلك الشريان الحيوي الجديد للإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس . إذن ، نتيجة للكرم الحاشي للوالي المصري قام تنافس دولي ، وعلى أساس اقتصادي واستراتيجي بين أكبر دولتين

استعاريين في العالم . وما دامت فرنسا تقف إلى جانب المشروع ، فمن الطبيعي أن تقف بريطانيا معارضة له وما دامت فرنسا قد حصلت على الامتياز من الوالي في الاسكندرية ، وكلية هذا الوالي لا تتم دوليا إلا بموافقة الباب العالي في القسطنطينية ، فان بريطانيا تذهب رأسا إلى الصدر الأعظم والسلطان ومن الطبيعي أن تستند بريطانيا في معارضتها للمشروع إلى كل الأسباب المنطقية والانسانية والقانونية والدولية والاقتصادية التي تقيدها في هذا الموقف . فهي التي تثير مشكلة السخرة في حفر القناة ، وتثير مشكلة رموس الاموال والاكتئاب فيها ، وتثير مشكلة النفوذ السياسي لفرنسا ، وتقف مؤدبة وفي احترام تام تجاه حقوق السلطان ، إذ أنها تنشد منه اصدار أمر بوقف العمل في حفر برزخ السويس .

والسلطان ضعيف ، ويحكم امبراطورية مشتتة الارحاء مليئة بالطوائف والملل والنحل ، ويتعرض لهجمات على معظم خطوط حدوده الخارجية ، كما تقوم الحركات القومية ، ورغبتها في الانفصال بنفسها ، وبإدارة شئون بلادها . لقد رحب السلطان بالتدخل البريطاني ووجد فيه عاملا يستند إليه للتعديل في شروط الامتياز ، أو لتأخير إصدار موافقته عليه . ولكن قوة السلطان لم تكن بأقوى من الضغط الأوربي المستخدم ضده . وسرعان ما نشبت الخلافات في الاقليم الساحلي من سوريا ، وتمكنت فرنسا من إرسال حملتها إلى بيروت سنة ١٨٦٠ وأبقتها في الاقليم مدة عام كامل بعد أن كانت قد تعهدت بسحبها بعد ستة أشهر ، ولم تنسحب القوات الفرنسية من بيروت إلا بعد تدخل جديد من جانب بريطانيا . وهي وسيلة عملية للضغط على سلطان تركيا ، إذا أنها أشعرته بإمكانية فصل عاصمة الامبراطورية عن منطقة القناة وبقوات فرنسية ، حتى وإن كان ذلك باسم مجموع الدول الأوروبية (١) . فأصدر

(١) أنظر الفصل الثامن - ص ١٩٥ - ١٩٧ .

السلطان موافقته على الامتياز للشركة الدولية ، وكانت رئاستها فرنسية .

وبعد أن تولى اسماعيل أريكة الولاية ، عمل على تعديل شروط عقد الامتياز وكان يعلم ، مثل الجميع ، بأجحافها بحقوق البلاد . ولكنه قبل تحكيم مادولياني النزاع ، وتحكيم نابليون الثالث الفرنسي ، بين الشركة الفرنسية وبين الحكومة الخديوية . ولقد أعاد هذا التحكيم الحق إلى نصابه ، ولكن من الناحية الشكلية فقط ، ومن جيوب المصريين هذه المرة . ذلك أنه قد قلل من مساحة الأرض الزراعية الواقعة على جانبي القناة ، والممنوحة للشركة العالمية ، كما أنه أعاد ملكية ترعة المياه العذبة إلى حكومة البلاد ، وأصبح من حق المصريين أن يصطادوا السمك فيها ، وكل هذه شروط عادلة . ولكن الحكم الفرنسي فرض على الحكومة المصرية ، في نظير اعترافه بالحق ، أن تدفع للشركة الاستغلالية مبلغا كبيرا من المال ، ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وكانت الشركة في أشد الحاجة إلى هذا المال ، إذ أنها كانت قد أساءت تقدير ميزانيتها ، ولم تتمكن من بيع جزء كبير من أسهمها وخاصة نتيجة لمعارضته الحكومة البريطانية ، والدوائر المالية في لندن للمشروع . وكان الخديوي قد اضطر إلى شراء جزء كبير من الأسهم حتى يسمح للشركة باستمرار العمل ، وجاءت هذه الغرامة الجديدة عملية لاستمرار تمويل الشركة . بعد أن أشرفت على الإفلاس ، وتهدد المشروع بوقف العمل فيه قبل أن يصل الحفر إلى نصف المسافة .

وتم حفر القناة سنة ١٨٦٩ ، واحتفلت مصر احتفالا دوليا بهذه المناسبة الهامة ، وكانت الامبراطورة أوجيني ، زوجته نابليون الثالث وامبراطورة الفرنسيين ، على رأس موكب الملوك والأمراء الذين مثلوا بلادهم رسميا في حفلات الافتتاح . لقد تم المشروع وأصبحت لفرنسا - ولو بطريق غير

مباشر - كلمة "نفوذ في المنطقة" ، وعلى الطريق المائي العالمي . فهل تسمح بريطانيا لفرنسا باستمرار السيطرة على هذا الطريق أو الإفراد بهذا النفوذ ؟

لقد خرجت فرنسا صريعة - في العالم التالى أمام قوات الألمان الزاحفة وأنهارت الإمبراطورية وذاقت فرنسا مرارة الهزيمة وكأس الذل ، وظهر أنها ضعيفة ولا يمكنها أن تدافع عن نفسها ، (حتى على القارة الأوروبية نفسها) . ولم يكن من مصلحة بريطانيا أن تزيد في إضعاف فرنسا في ذلك الوقت حتى لا يتضخم النفوذ الألماني على القارة ، بشكل يقضى على التوازن الدولى وبخاصة أنه يمكن لبريطانيا أن تستخدم « الدبلوماسية » بعد مضي فترة من الوقت لإعادة نفوذها في منطقة الشرق الأدنى ، والحصول على نصيب في إدارة الشركة العالمية لقناة السويس . لكنها لم تقم بخطوة إيجابية في هذا السبيل إلا في سنة ١٨٧٥ حين اشترت نصيب مصر في أسهم القناة . وساعد على بطء إتمام العملية أن بريطانيا وفرنسا ، كانتا تشتركان مع في عملية تصدير رؤوس الأموال الى مصر ، وتقديم الديون للخدوى المسرف فى القاهرة ، وبعمليات لا تختلف كثيراً عن عملية « شيلوك » . واحتاج الخديوى الى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فى هذه السنة الأخيرة لدفع كوبات أرباح الديون ، واستعدت بعض المصارف الفرنسية لتقديم هذا المبلغ له بشروط مجحفة كذلك . ولكن حكومة لندن لم تترك لهذه المصارف الفرنسية أى حرية للتصرف ، وتدخلت رسمياً فى باريس ، وطلبت من الحكومة الفرنسية إصدار أمر لهذه البيوتات المالية بعدم الاستمرار فى العملية ، واستندت فى ذلك الى أحقيتها فى شراء أسهم مصر فى شركة القناة إذ أنها صاحبة أكبر عدد من السفن تمر أو (تنفذ) بالقناة ، فمن حقها أن تشارك فى الإشراف

على إدارة هذه الشركة . وكان الأمر كما طلبت بريطانيا وحصلت على الأسهم نظير المبلغ الذى اضطر اسماعيل الى استدائنه لدفع كوبات ديونه للدائنين الأوربيين . وأصبح لبريطانيا المركز الثانى فى إدارة الشركة ، أى أن نفوذها قد اقترب من النفوذ الفرنسى ، بعد أن كان قد تقهقر عنه فى فترة حفر القناة والسنوات التالية له . ويمكننا أن نقول بأن مصر قد خضعت منذ ذلك الوقت لنفوذ خارجى فرنسى - بريطانى ، وبدرجة واضحة . وسمح لهذا النفوذ المزيج لهاتين الدولتين بالتدخل فى شئون البلاد ، مستندتين فى ذلك الى عوامل اقتصادية .

(٢) الديون :

وكانت مصر بلداً زراعياً قد شعر ببعث الشقة بينه وبين الدول الأوروبية وعمل على إدخال مظاهر الحضارة والمدنية الحديثة فيه ، ومنذ بداية القرن التاسع عشر . ولكن مصر تمكنت من معادلة ميزانيتها ولم تبدأ فى الاستدانة إلا فى عصر محمد سعيد . ومنذ ذلك الوقت ازدادت الديون نتيجة لإسراف الحاكمين ، وعدم وجود الخبراء الاقتصاديين ، والاستسلام لشروط الأصدقاء والمرابطين . فارتفعت الديون المصرية من ٨ مليون جنيه فى عهد محمد سعيد إلى ٩٣ فى عصر اسماعيل ، وخاصة بعد عمليات قناة السويس وحفلاتها والائزمة الاقتصادية التى سادت السوق المصرى بعد الحرب الأمريكية .

وإذا كان سعيد قد بدأ فى الاستدانة من أوروبا ، وأعطي امتياز الشركة العالمية للملاحة فى قناة السويس ، فإن اسماعيل قد أضاف الجديد الى هذين الموضوعين ، علاوة على استمرار تطور النظم والأوضاع المصرية فى عهده . فلقد ازداد اهتمام اسماعيل بالزراعة ، وتوفير المياه لها وخاصة للمزروعات الصيفية ، فحفر ١١٢ بركة كلفت مصر اثني عشر مليوناً من الجنيهات وأن كانت قد زادت مساحة

أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة الاراضى المزروعة ازدادت مساحة المزروعات الصيفية وخاصة القطن وقصب السكر ،

وجاءت الحرب الاهلية الامريكية ووقف تصدير أمريكا لافطانها عاملاً أساسياً في رفع أثمان القطن من عشرة ريالات إلى خمسين ريالاً ، واستتبع ذلك اقبال الفلاحين على زراعة القطن وأدت بالتالى إلى ازدهار الاقتصاد القومى ولتمعاشه . وزادت صادرات مصر سنة ١٨٩٤ من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه إلى أربعة عشر مليوناً ونصف مليون جنيه . ولقد أدت هذه الزيادة في الدخل إلى التوسع في الانفاق وإلى اعتقاد المصريين بأن أسعار القطن ستستمر في تصاعدها . فتبادى اسماعيل وكبار الملاك الزراعيين في الانفاق ، واستدانوا من البنوك والمصارف الأجنبية ، إلا أن نهاية الحرب الاهلية في أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة ، فأدى انخفاض الأسعار إلى أزمة مالية وضع المصريين في موقف لا يحسدون عليه وخاصة تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبية . ونزعت ملكية مساحات واسعة من الاراضى الزراعية من أيدي ملاكها الاصليين ولصالح البنوك والدائنين الاجانب .

وكان الخديوى اسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الاستثمار الزراعى ، فاضطر نتيجة لذلك إلى الاهتمام بمحصول جديد هو قصب السكر الذى كان يصلح ويكثر بالنجاح في الصعيد ، وحفر ترعة الابراهيمية وبدأ في إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ونسى اسماعيل مبدأ التخصص في الانتاج ، والذى كان يسمح لدول أخرى أن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة المصرية ، خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فانتهت هذه العملية بخسارة جديدة

خاصة وأن الحكومة لم تقم باللازم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة (١) .

أما في ميدان الصناعة فإن مصر لم تتمكن في هذا العصر من إنشاء صناعات يمكنها الصمود أمام الصناعات الاوربية . واهتم اسماعيل بصناعة السكر وأقام خمسة عشر مصنعاً تكلفت أكثر من ستة ملايين من الجنيهات . وحقت هذه المصانع له أرباحاً وفيرة خاصة وأنها كانت تستخدم القصب المزروع في أراضيه ، وكانت المصانع ملكاً خاصاً له . ولم تتمكن مصر إلا من إنشاء عدد بسيط من مصانع المنسوجات والملابس والورق واهتمت بعملية اصلاح وترميم السفن .

ولكن عصر اسماعيل شهد نشاطاً في وسائل النقل وامتداداً لخطوط السكك الحديدية والبرق والتليفون ، ونشأت في ذلك الوقت الشركة المصرية للملاحة التجارية على امتياز للنقل بالنيل كما حصلت الشركة الجديدة على امتياز للملاحة في كل من البحر الأبيض والبحر الأحمر . وشهد هذا العصر نشاطاً تجارياً ومال الميزان التجارى إلى صالح مصر ، وتدفقت رؤوس الاموال الأجنبية على مصر في ذلك الوقت فساعدت على إتساع الحركة التجارية ، وكان من المتوقع أن يقل هذا الازدهار لمصر وللمصريين ، إلا أن الديون المتزايدة جعلت جزءاً كبيراً من رؤوس الاموال يعاد تصديرها إلى أوروبا في شكل أقساط وفوائد عن هذه الديون ، وأصبحت مصر تعمل وتربح لكي تقدم جزءاً كبيراً من عملها ومن ربحها للأجانب .

ولقد شجعت بيوتات المال الاوربية ، سواء في فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا

(١) التخلف والاشتراكية في العالم العربى . للمؤلف . دار المعارف . ١٩٦٥ .

عمليات الاستدانة التي قام بها حكام مصر ، نظرا للمكاسب الكبيرة التي كانت تعود عليهم منها : - فالأرباح باهظة ومرتفعة ، وتخصص مقدما من الدين وشروط الدفع بخفة . وما دامت مالية الحاكم غير منفصلة عن مالية دولته ، فالحكومة والبلاد والمنافع العامة هي التي تضمن تسديد هذه الديون . وأدى ذلك بمصر إلى العجز التام عن تسديد الأرباح فاضطرت إلى بيع بعض الممتلكات ، ومنها نصيبها في أسهم القناة ، ثم أصبحت أهم المنافع العامة في الدولة محجوزا عليها ، ولا يمكن للحكومة أن تصرف في دخلها إلا بعد إذن من الدائنين وممثلهم . فأصبح المصري يعمل ويشقى ولا يضمن استلام أجر نظير عمله ، كما أصبح الموظفين مهددين بعدم استلام رواتبهم لمدة شهور طويلة . وكذلك الحال مع ضباط الجيش . بل لقد عمدت الحكومة إلى توفير عدد منهم ، بتحويلهم إلى الاستيداع ، أو فصلهم من الخدمة ، لتخفيف أعبائها المالية من ناحية ، ولإغمان استمرارها في دفع ما فرضه الدائنون وممثلوهم عليها من أرباح من ناحية أخرى . وبعد هذا نجد أن الحكومة قد اضطرت إلى الخضوع لرقابة ثنائية ، انكليزية - فرنسية ، تشرف على الدخل والمصروفات ، وتضمن للدائنين الحصول على أرباحهم كاملة ، حتى وأن كان في ذلك إهلاك للمصريين .

وعمل هذا التدخل على نشوء رد فعل وطني سار على خطوط منطقية وأسس بسيطه وطالب بحقه المشروع . ولكن التدخل الأجنبي لم يقف عند هذا الحد ، أي عند التدخل المالي في مصر نتيجة لعملية الاستدانة ، ففي الوقت الذي ظهرت فيه عملية التدخل الانجليزية الفرنسية في مصر بهذا الشكل نلاحظ تدخلا آخر ، بريطاني بمفرده في جميع أنحاء الامبراطورية المصرية التي كانت قد وصلت إلى خط الاستواء وبلاد الصومال والسواحل الأفريقية للمحيط الهندي .

(٢) التدخل :

كان اسماعيل يخشى من وقوع مصر تحت النفوذ الفرنسي ، نتيجة لحفر قناة السويس ، فأخذ في الاستعانة بالبريطانيين في امبراطوريته . ففي نفس السنة التي تم فيها افتتاح القناة للملاحة الدولية سنة ١٨٦٩ ، عين اسماعيل السير صامويل بيكر في رتبة فريق في الجيش المصري ، وأسند إليه قيادة حملة هامة لفتح إقليم خط الاستواء للتجارة المشروعة ولإنشاء محلات حكومية فيها ومنع تجارة الرقيق ورفع الراية المصرية على هذه المناطق . راتبه ضخم وسلطاته واسعة ، ورغم ارتدائه الكسوة العسكرية المصرية فهو بريطاني . واستمر السير صامويل بيكر في عمله لمدة ثلاث سنوات دون أن يقوم بالشئ الكثير ، رغم استخدامه الشدة والقوة تجاه الأهالي بشكل يضر بمصالح هذه الاقاليم ويدفع بأهلها دفعا إلى الثورة ضد الحكم المصري . وحينما انتهت مدة حكمه اختار اسماعيل ضابطا بريطانيا آخر ، هو غوردون (الصيني) الذي يمتاز بعناده وصلابة رأيه وعدم احترامه لأوامر رؤسائه ، واعتقاده دائما بسلامة خطته ، وبأنه ملهم من الله بمهمة لإدخال الحضارة والمدنية بين الشعوب المتوحشة . وجاء الكولونييل غوردون إلى إقليم خط الاستواء لكي يخدم المصالح البريطانية وعلى حساب المصالح المصرية ، فعمل على الإخلال بالإدارة وحاول التخلص من الضباط المصريين المخلصين واتهم المشايخ والرؤساء المحليين بالتجارة بالرقيق ، وأسرف في عقوبتهم ، ثم منع السلطة المصرية من الوصول إلى مياه بحيرة فيكتوريا ، وتركها ميدانا للتوسع البريطاني الممتد من سواحل شرق افريقية ، عبر أراضي كينيا الحالية ثم أوغنده .

ولم يكن غوردون مخلصا لمصر أو للمصريين ، وظهر ذلك في مسألة حملة

الجوبا سنة ١٨٧٥^(١). فلقد كلفه اسماعيل بالسير على رأس رجاله صوب الشرق أو الجنوب الشرقى، لكي يقابل حملة مصرية أخرى تأتي من قسمايو ويقودها ماكيلوب باشا الضابط البحرى البريطانى، كذلك وفى خدمة البحرية المصرية. ووصلت الحملة إلى سواحل شرق أفريقيا، ولكن السلطات القنصلية البريطانية تدخلت ضدها بدعوى أنها قد نزلت فى أراضى سلطان زنجبار، وأنها تعمل ضد المصالح البريطانية. أما غوردون فإنه لم يتحرك من مكانه فى مديرية خط الاستواء، وادعى أن الجنود الموضوعين تحت امرته (بائسين) لا يصلحون لهذه المهمة، برغم أنه هو الذى كان قد أشار على الخديو بإحياء فكرة هذه الحملة وتنفيذها. وفشل المشروع نتيجة لتدخل السلطات البريطانية فى زنجبار، وسير الكولونيل غوردون على سياسة مخالفة لمصالح الحكومة المصرية.

واستمر التدخل البريطانى فى شئون الامبراطورية المصرية، أو الدولة الأفريقية الموحدة، مع مرور الزمن وبشكل واضح وخطير. فوجد أن غوردون قد تولى منصب الحاكم العام للسودان بعد نهاية مدة حكمه فى مديرية خط الاستواء، وهو منصب يسمح له بحكم إقليم يبلغ أربعة أضعاف مساحة مصر نفسها، ويمتد من خط ٢٢ شمالاً حتى خط الاستواء ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندى حتى دارفور مع تشاد. وأهم من ذلك شخصية الشعب، وشخصية الحاكم الاجنبى، فالسودانيون مسلمون ويعتزون باسلامهم، ولا يقبلون طاعة ولى مسيحي ولا يعترفون بولايتهم عليهم. وفى هذا المنصب، نجد غوردون يبتث الفوضى فى جميع انحاء الادارة المصرية، هادفاً من وراء ذلك إلى إظهار الوطنيين بعدم القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم، أو المعيشة سوياً. ولم تسلم مديرية خط الاستواء ولا

(١) انظر: التنافس الدولى فى بلاد الصومال. للمؤلف، القاهرة، دار المعرفة. ١٩٥٩.

بلاد الصومال، ولا غرب السودان من سياسته. واستخدم القوة والعنف فى سياسته واستخدم القوة والعنف والتهور مع الرئاسة الوطنية الموجودة فى ذلك الوقت فى منطقة بحر الغزال، وأمر بقتل سليمان بن الزبير فاشتعل هذا الاقليم فى ثورة جارفة ضد الحكم المصرى. وأصدر الاوامر باستخدام العنف مع التجار الوطنيين بدعوى أنهم يتاجرون فى الرقيق ويهربون الاسلحة النارية والذخائر إلى البلاد. وبالاختصار فإن غوردون قد أعد بلاد السودان، المتحدة مع مصر، وبخاصة الاقليم الغربية منها، لتغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة، تدفعها إلى الثورة^(١).

ويقول ونستون تشرشل فى كتابه «حرب النهر» أن غوردون قد لمس جذور الداء، حين عالج مشكلة الرق، وكانت مشكلة عميقة. «تلس جندور المجتمع». فزه من كيانه هذا. والواقع أن محاولة الانتقال بالسودان من مجتمع يعتمد على الرعى وبعض الزراعة، إلى نظم مدينة تخضع لحكم مركزى، أو تغيير العقلية الدينية والتكوين التقليدى للشعب إلى ما يسمى بالحرية، كان عبارة عن دفع الطفل الصغير إلى الجرى، قبل أن يبدأ فى المشى. وجاء إعلان الحريات العامة تحدياً لشعور الأهالى، ولتربيتهم التقليدية الاسلامية فكيف يمكن للبنات أن تخرج عن طاعة والديها. ويحميها القانون وخاصة فى مسائل الشرف الذى لا يغسله إلا الدم؟.

أما القضاء على تجارة الرقيق بهذه السرعة فكان عبارة عن القاء أو مصادرة

(١) انظر: الثورة الهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان. للمؤلف، القاهرة [المكتبة التاريخية]. ١٩٥٨.

جزء هام من رأسمال الوطنيين . ذلك أن الاسلام قد وضع نظماً واضحة للرق ورسم حسن معاملة الرقيق ، وبين شروط تحريرهم وعقبتهم . وكان التاجر العربي يحتاج إلى الرقيق لرعى الأغنام والحراسة القوافل ، بل كان مضطراً إلى استغلال جزء كبير من رأسماله في شراء الرقيق ، حتى يتمكن من التجارة والاتساج بالجزء الباقي ، حسب الظروف الموجودة في ذلك العصر . وكان معنى إعلان إلغاء الرق وتحرير الرقيق بأوامر عسكرية تصدر من الحاكم العام ، وتقوم قوات الحكومة بتنفيذها ، هو محاولة إجراء تغيير جذري في أسس المجتمع ، وبمجرد صدور الأوامر . واستخدام القوة هنا يدفع الوطنيين إلى محاولة الاحتفاظ به من رأسمالهم والدفاع يتطلب استخدام القوة كذلك . فتقع الموقعة بين الجنود العرب ، والمواطنين العرب في إقليم عربي ، ويشرف عليها حاكم عام بريطاني ، يستمد سلطته من ولي الأمر ، في القاهرة .

هذه بعض المظاهر لعملية التدخل . في الدولة الإفريقية الموحدة التي أنشأها العرب ، كتلة قوية توحد أبناء الاقليم الواحد ، من البحر المتوسط حتى أواسط إفريقيا ، وتسوى بينهم في الحقوق والواجبات ، ليشاركوا في حكومة واحدة ، ويلقوا نفس المصير .

واستمر التدخل البريطاني في إقليم الصومال ، الذي كان موحداً مع هذه الدولة الإفريقية الكبرى ، وكذلك على سواحل البحر الأحمر . ولم يكن هذا التدخل للصالح العام ، أو لصالح الإنسانية جمعاء بل اشتمل على تنافس بين هذه الشخصيات الاستعمارية التي خدمت الحكومة المصرية في هذه المناطق ، وكانوا يحافظون على مصالح بلادهم الأصلية قبل رعايتهم لمصالح الحكومة التي وضعوا أنفسهم في

خدمتها . وانتهى الأمر بهذا التدخل البريطاني — الفرنسي في الشمال ، والبريطاني بمفرده في بقية أنحاء الدولة ، إلى وقوع رد فعل طبيعي ومنطقي ، من القوة الوطنية في شمال الوادي وفي جنوبه ، وكل حسب إمكانياته ، وطبيعة تكوينه ، فنصل إلى الثورة العربية في مصر ، والثورة المهدية في السودان .

الفصل السابع عشر

الثورة العراقية

ازدادت الاطماع الاستعمارية في مصر مع زيادة شعورها بسوء حالها ، وبدرجة فساد نظمها ، فبدأ الناس في التفكير في ضرورة اصلاح الحال ، وبخاصة من تمكن منهم من التفكير أو من رؤية تجارب أخرى أكثر نجاحا أو الاطلاع على أفق أوسع من الافق المحلي . ولذلك فان الآراء قد بدأت في الظهور ، معلنة ضرورة التغيير . وكان بعضها معتدلا ، فاسم يطالب إلا بالاصلاح ، وبعضها عميقا عنيفا ، فلم يرض إلا بالانقلاب والتغيير الكامل الشامل ، وحتى الجذري . واستمر الجـو المـصرى متأرجحا بين هذين الاتجاهين ، المعتدل والمتطرف ، إن جاز هذا التعبير ، أو الهادئ والعنيف في حقيقة الامر . وهي فترة هامة في تاريخ مصر ، قامت فيها بتجربتها ، وقبل غيرها للكفاح ضد الاستعمار ، وفي ظل آراء وحركة فكرية هامة . وإذا كانت هذه المرحلة قد انتهت بالاحتلال ، إلا أن أسنة حراب الاستعماريين البريطانيين لم تتمكن من القضاء على هذه الحركة الفكرية والثورية الاصيلية ، وإن كانت قد تمكنت من كبت الاصوات ، ونزع سلاح الشعب ، وتسليمه لقمة سائغة للاستغلال الاستعماري .

(١) ضرورة الاصلاح :

بدأ الشعور بسوء الحال بين الطبقات المثقفة في مصر ، وبين قادة الفكر في العالمين العربي والاسلامي في نفس الوقت . إنها السبعينات التي قام فيها كثير من الحركات ، وظهر فيها كثير من الآراء وبخاصة حول المجتمع الشرقي ، ونظم الحكم والادارة في الدولة العثمانية . ولا يمكننا أن نفصل بين شعور الامة المسلمين ،

وبين شعور قادة العرب ، أو كبار الضباط في القسوات المصرية مثلاً ، شعورهم بفساد الحالة في العالمين العربي والإسلامي وإن كان الأول يرجعها إلى فساد الطريقة التي يعتقد بها المسلم أو التي يفهم بها دين الله الحنيف ، ويرجعها الثاني إلى تحكم العناصر الاستبدادية التركية في الشعوب العربية . ويرجعها الثالث إلى ضعف الحكومة الحديوية ووقوعها فريسة للاغراء ولنفوذ الدول الاستعمارية . والمهم هنا هو وجود شعور عام بعدم الرضا ، وكل داخل نطاقه ، وكل يلقى بمسئولية الوصول إلى هذه الحالة على من يرغب في تغيير حاله . ولا يمكننا إلا أن نلاحظ سوء الحالة الاقتصادية التي مرت بمنطقة الشرق الأدنى في هذا الوقت ، والتي لا بد أنها أثرت على نفوس العباد ، فأخرجتهم عن طاقتهم وأجبرتهم على ضرورة العمل على تغيير الحال ، ما دام دوام الحال ، على هذا الوضع ، كان ضرباً من المحال .

ونستعرض هنا ثلاث حركات تتمثل في ثلاثة زعماء ، ويمثل كل منهم حلقة معينة . الأول هو السيد جمال الدين الأفغاني ، ويمثل الحلقة الإسلامية الواسعة الكبرى ، والثاني هو الشيخ محمد عبده وهو مسلم كذلك ولكنه يمتاز بهروبه ، والثالث هو أحمد عرابي ويمثل الدائرة الثالثة ، قرب المركز وهو مسلم ويمتاز بهروبه ، ويعتز بمصريته .

كل حائق وكل مخلص وكل يرغب في رؤيه ما يحب في وضع أحسن وحاله أفضل . الأول ثائر والثاني هادي والثالث يرغب في انتزاع حق الشعب بقوة أبنائه . وسارت هذه التجارب الثلاث جنباً إلى جنب وأثرت كل منها في الحلقات الباقية كما تأثرت بالموقف الدولي والقوى الخارجية وبالمادة الخام التي أجريت عليها التجربة وهي الشعوب والمفكرون .

رأى جمال الدين الأفغاني فساد الحال في العالم الإسلامي والتناحر بين

الملوك والسلاطين بين شاه الفرس وسلطان الدولة العثمانية ، وشعر بضحالة تفكير المسلمين وبجموده بعد قرون طويلة من الذل والاستعباد والانصراف عن العلوم والتفكير ، إلى عرض الدنيا أو للبحث عن قوت اليوم . وزار مناطق عديدة في العالم الإسلامي وقارن بين أحوال سكانها واهتدى إلى الطريقة الواجب اتباعها . فوجد من الضروري تكوين مدرسة تعمل في هذا الميدان على ما يمكننا أن نسميه اليوم « خلق رأى عام إسلامي » عميق ومتحرر ومتحرك في نفس الوقت ، أي بعيد عن الجمود . فالموقف يتطلب إعادة فتح باب الاجتهاد وفهم الروح قبل التقيد بنص أو بلفظ . وهذه الحركة تعتبر في حد ذاتها انقلاباً خطيراً في عالم الفكر الإسلامي إذ أنها تسعى إلى التخلص من الجمود ، وخاصة بعد قرون طويلة من الركود والكساد وفي عصر ظهرت فيه نظريات التطور والارتقاء والمذاهب الاشتراكية ، وبدأ المفكرون يشيرون إلى أهمية العمل الاقتصادية ، والبعض يتحدث عن المادة . ألا يمكن للإسلام أن يتحرك مثل كل هذه العوامل ، ويبدل بكلمة هي كلمة الحق التي عنها يبحثون ؟ كان هذا هو السبب الرئيسي الذي دفع بالسيد جمال الدين الأفغاني إلى الاتصال بالعلماء وبالمفكرين المسلمين ، وإلى بحث الامر معهم ، وإلى تكوين جماعه ، ويد الله مع الجماعة ، للعمل في هذا الميدان ، وعلى أسس لا تقبل الجمود ، وتقل تحرراً عن غيرها ، بل تمتاز عليها بصدق إيمانها ، وعمق اخلاصها .

وصل السيد جمال الدين الأفغاني إلى القاهرة لكي يجد الأرض الصالحة لبذر بذوره ولتنشر أفكاره . فبالرغم من جمود التفكير وطريقة التدريس بالأزهر كانت هناك جماعات من ذوى النفوس المتوثبة ، والعقول المفكرة فالتفوا حول السيد ، وكونوا نواة فكرية ، عملت على نشر آرائها وفي اتساع مستمر . واجتمع في هذه الحلقة كل من الشيخ الإمام محمد عبده وسعد زغلول ، وغيرهم من الرجال

الذين سيلعبون دوراً هاماً على مسرح السياسة المصرية ، والحركة القومية ، وكذلك الكفاح ضد الاستعمار .

وكان السيد جمال الدين من بيت نسب ، ومأن وصل مصر ، ووجد سوء حالها وتسلط الأجانب عليها ، حتى أخذ يفكر في السياسة ، ويتحدث فيها ويدلي بآرائه المتحررة والثائرة . كانت المالية المصرية قد وضعت في سنة ١٨٧٥ تحت نظام الحجر والرقابة الأجنبية ثم أنشئ صندوق الدين في العام التالي وأصبح أحد الموظفين البريطانيين يراقب الإيرادات العامة للحكومة في الوقت الذي يراقب فيه زميله الفرنسي مصر فاتها . وأصبحت كل من إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت الاشراف الأوربي . واستمرت الحالة في التفاقم بحضور لجنة دوليه للتحقق في المالية المصرية ومحاولة إصلاحها . واستمرت العملية بتأليف وزارة مختلطة ، ولأول مرة في تاريخ البلاد ، رأسها نوبار باشا وشارك فيها وزير بريطاني للمالية ووزير فرنسي للأشغال العامة . لم يتمكن جمال الدين أمام هذه الحالة من السكوت ، وكانت آرائه وأحاديثه بداية للحركة ، أو عاملاً فكرياً قوياً ، موجهاً لها .

كان السيد جمال الدين الأفغانى يختلف في منهجه وطريقته عن مدحت باشا . ذلك أن مدحت كان يؤمن بضرورة البدء بإصلاح أداة الحكم ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، للوصول منها إلى تغيير الحالة . أما السيد جمال الدين فكان لا يرى فائدة في ذلك ما دام الشرقى شرقياً ، وما دام جاهلاً ومقيسداً بالتقاليد وباحترام الرؤساء والأمراء . فلا يمكن للجلس النيابي أن يتقدم بالبلاد ما دام أفرادها لا يتمكنون من الفهم أو النقد أو الوصول إلى الحقيقة . ولذلك فانه قرر ضرورة البدء بالفرد ، بالمواطن ، لإصلاح المجتمع ، وبالتالي لإصلاح الحكومة .

وكان لهذا أستاذاً لجيل ، وإماماً لأمة ، في الوقت الذي كان فيه مدحت باشا رجل دولة .

أخذ السيد جمال الدين في تنفيذ مهمته في مصر : التعليم ، وأخذ يدرس في بيته لكل من يرد إليه ، كما أخذ يتحدث ويشرح ويحلل ، لكل من يلفت حوله ، في المقهى الذي يجلس إليه . وفي الوقت الذي اقتصر فيه شيوخ الأزهر وعلماؤه على إضاعة الساعات الطويلة في شرح لفظ أو حرف ، ونسو المعنى أو تركوه جانباً ، أخذ السيد جمال الدين المعنى والفكرة قبل أى شيء آخر ، وبحثها وناقشها وعرضها في منطق سليم .

ولذا كان زواره في المنزل ، في غالبيتهم ، من طلاب الأزهر ، فان المتنبيين حوله في المقهى كانوا من السياسة والصحفيين والشعراء ورجال الثورة المقبلين . فبينهم محمود سامي البارودى وعبد السلام المويلحى وسليم نقاش وأديب أسحق ، علاوة على الشيخ محمد عبده والشيخ ابراهيم اللقاني والشيخ سعد زغلول ، والشيخ ابراهيم الهلباوى . وبعد دروس الفلسفة والفكر في منزله ، ينتقل السيد جمال الدين إلى الأدب والسياسة والصحافة والأحداث العامة في المقهى . وكان يتحدث بأسلوب ناري ، يظهر فيه الانفعال ، وصدق الإيمان ، ويجبر جميع تلاميذه على الإنصات اليه والأخذ عنه .

ولقد أثر السيد جمال الدين في هذا الوسط الأدبي والصحافي والفكري المحيط به تأثيراً كبيراً . وبعد أن كان الأدب عبداً للاستقراطية ، يمدح الملوك والأمراء ، رسم جمال الدين طريقاً جديداً للأدب ، وذلك بوضعه في خدمة الشعب ، يطالب بحقوقه ويدفع الظلم عنه ، ويهاجم من اعتدى عليه كائناً من كان ، يبين للناس سوء حالهم ، ومواقع يؤسهم ويصبرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم

أن يخرجوا من الظلمات إلى النور وألا يخشوا بائس الحاكم ، فليست قوته إلا بهم ولا غناه إلا منهم ، وأن يلجوا في طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوقة» (١) . فساعد ذلك على ظهور ونمو تيار جديد ، يركز أنظاره على الشعب ، ويتحدث باسم الحرية ، ويطالب بحقوق الوطنيين . أدب يشرف على الحكومة ولا يخضع لها ، يراقب ولا يستجدي ، وهى روح جديدة تعنى الاعتزاز والمطالبة بالحقوق .

لقد كون السيد جمال الدين الافغانى جماعة حبيب إلى أفرادها الكتاب وأوحى اليهم بمعانى جديدة ودفعهم إلى إنشاء الجرائد والصحف . فأنشأ أديب اسحق جريدة « مصر » التى كتب السيد جمال الدين نفسه بعض مقالاتهم بأسم مستعار . وكان السيد جمال الدين كذلك هو الذى أغرى هذا الكاتب والصحفى على الانتقال إلى الاسكندرية وعلى إنشاء جريدة « التجارة » . وعمد السيد جمال الدين إلى حرض بقية من يلتفون حوله ، ومنهم محمد عبده إلى الكتابة فى هاتين الصحيفتين . ولكن اشتداد لهجهما وجرأة الآراء المنشورة فيهما أجبرت الحكومة ، وكانت جامدة وبرئاسة رياض باشا ، على إغلاقهما . ولكن ذلك لم يقض على الحركة ، ما دامت الوسائل متوفرة . فالشيخ محمد عبده مشغول عن « الوقائع المصرية » ، فليكتبوا فيها إذن وخرجت جريدة الحكومة ، تحمل مقالات متحررة فى الوقت الذى جمدت فيه الحكومة نفسها .

وزاد مركز السيد جمال الدين خطورة سنة ١٨٧٨ ، نتيجة لتدخله فى السياسة وتقريبه « العوام » — منه . وأخذ فى إفهامهم أنهم قد نشروا فى ظل الاستعباد ، وتحت سيطرة الاستبداد ، — ومنذ قرون بعيدة . لأنهم صابرون وراضون

(١) أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث . القاهرة . النهضة . ١٩٤٨ .

عن حيف حكومتهم وجورها ، وخسفها وإذلالها ، واستنزافها قوام حياتهم الذى يجمعونه بعرق جباههم ، واستنزافها له بالسوط والقوة ، ويدفعهم إلى الاستيقاظ من غفلاتهم والصحو من سكرتهم والمعيشة كباقي الأمم الحرة . ومنذ ذلك الحين طارت شرارة الثورة العرابية ، كما يقول سليم عنجورى .

ودفعه الاشتغال بالسياسة إلى الانضمام إلى المحفل الاسكتلندى للبنائين الأحرار ، حتى يتمكن من إيصال آرائه إلى أعضائه ، وكانوا فى غالبيتهم من بين العناصر الهامة فى المجتمع والحكومة . ولكنه وجد برودا فى هذا المحفل ، وانصرفا عن التحدث فى السياسة ، رغم أنه كان يحمل كلمات « الحرية — الأخاء — المساواة » شعاراً له ، فترك هذا المحفل وأنشأ محفلاً آخر تابعاً للشرق الفرنسى ، وبلغ أعضاؤه الثلاثمائة فى فترة وجيزة . وكان هؤلاء الأعضاء نخبة ممتازة من المصريين ، وعمل السيد جمال الدين على تنظيمهم ، شعباً موازية لمصالح الحكومة وإدارتها ، وهى نقطة خطيرة تلخص فى أداة سرية خارج الحكومة ، ويشترك فيها بعض الموظفين ، ويدينون بالانحلال لجمال الدين ولفكر التحرر وضرورة تغيير الحال ، أكثر من طاعتهم لإدارة الحكومة التى يخدمون فيها . وهناك شعبة للمالية وأخرى للعدل أو الحقانية ، وثالثة للاشتغال . ورابعة للجهادية أو الحربية . وكانت هذه الشعب أو اللجان تتشاور فيما يقع فى إدارتها ، ثم تتصل بالوزارة وتحاول إجابة مطالبها هى . وهكذا اتسعت دائرة العمل حول السيد جمال الدين . وبعد منزله تحدث فى المقهى ، ثم أخذ فى التنظيم ، وبعيداً عن أعين الحكومة . وذلك فى الوقت الذى ينشر فيه المقالات ، ويعمل على إنشاء رأى عام . لقد أراد الشعب أن يتحرروا وأن يعرف حقوقه فى الوقت الذى يقدم فيه التزاماته . وأراد أن يصل به إلى مرحلة الرفض فى حالة إصرار الحاكم على الاستبداد ، وعلينا أن نعترف هنا بأنها نقطة تحول كبيرة فى طريقة السيد جمال الدين . فبعد أن كان قد أخذ على مدح باشا اهتمامه

بالحاكم والمحكوم ، نجده ينزل إلى نفس الميدان ، ولكنه ينزله « بمدرسة » وصحافة ، وعدد من المثقفين ، وممثل للثلاثين الأحرار - كل هذا علاوة على تحدثه في المقهى وأمام رجل الشارع . إنه زعيم وله أهداف سياسية . فهل تقبل الحكومة الضعيفة المغلوله الأيدي بالديون ، والوامة تحت الاشراف الأجنبي استمرار السيد جمال الدين في نشاطه ؟ وبهذه الطريقة ؟

(٢) القوى في الميدان :

استدعى الحديوي توفيق السيد جمال الدين الأفغانى إلى القصر وشرح له أنه يحب بلاده وأن درجة الوعي القومي الموجودة في ذلك الوقت لا تسمح للشعب بفهم آرائه ، مما قد يدفعه إلى الهياج وإلى القاء نفسه إلى التهلكة . ولما سكن السيد جمال الدين أجاب بأن شعب مصر لا يختلف عن الشعوب الأخرى فإذا كان فيه الجاهل ، ففيه العالم ، وإذا كان فيه الخامل ، ففيه العامل « فبالنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر اليكم ، وأن قبلتم نصيح هذا المخلص وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى . فتأمرون بإجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذها باسمكم وإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لمرشكم ، وأدوم لسلطانكم » .^(١) وخرج من القصر لىكى يتحدث في الموضوع علناً ، ويدفع بمن يحيط به إلى الكتابة فيه ، وعلى صفحات الجرائد ، اذن فحكم الشورى لا ينال من القصر بل يدعم من العرش .

وكان محمد توفيق يقدر السيد جمال الدين ، ويعان إيمانه بمبادئه ، وكان يلتقي به في محفل البنائين الأحرار ؛ مما دفع السيد جمال الدين إلى الاعتقاد بإمكانية اصلاح الحالة بعد تولى توفيق لأريكة الملك . ولكن الأمور سارت في طريق آخر ،

(١) المرجع السابق . ص ٧٥ - ٧٦ . عن خاطرات جمال الدين .

وعزل اسماعيل نتيجة لتدخل الدول ، واعتلى توفيق عرش البلاد . وسرعان ما تقرر نفي السيد جمال الدين من مصر . « قرر مجلس الوزراء هذا الاجراء مستندا الى أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش بجمعة على فساد الدين والدنيا » . وخرج السيد جمال الدين من مصر في الوقت الذى أثبتت فيه بذور آرائه بين المثقفين وبين العناصر الوطنية .

وانحصرت دائرة « المصلحين » بصد نفي السيد جمال الدين في « الوقائع المصرية » ، وكانت تضم الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وابراهيم الهلباوى . وواصل الأستاذ الأمام عمله ، ولكن في نطاق الجريدة ، وبأسلوب أهدأ من الأسلوب الذى ساد في وقت اقامة السيد جمال الدين في البلاد . وكانت الوظيفة تقيد من حرية الشيخ محمد عبده . كما كان هادئاً بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ، ولا يميل إلى الطفرة . فيمكننا أن ننظر الى هذه المجموعة من رجال الاصلاح على أنها (اليمين) الذى يصر على ضرورة البدء بنشر التعليم الصحيح بين أفراد الشعب حتى يصلوا الى فهم حقوقهم وواجباتهم ، ثم يستخدم الصحافة لمحاربة الفساد ولتنمية الوعي الوطنى ، ثم يبحث بعد ذلك عن رئيس حكومة صالح يمكنه أن يواصل السير بالبلاد في ظل العدل ، ثم يبدأ في التدرج الثياني والتمرن عليه من المجالس المحلية الى مجالس المديريات ثم المجلس الثياني . فلا فرق كبير اذن بين هذه المجموعة ، وفي هذا الطور ، وبين رياض باشا ، مادام نزيها حازما محبا للخير .

وهكذا أثر نفي السيد جمال الدين من مصر على اتجاه القوى الوطنية الموجودة . وان كانت غالبية المفكرين تنظر الى الشيخ محمد عبده على أنه وارت حركة السيد جمال الدين ، فقد كان هو أحد الورثة ، ويكون الجناح الايمن فيها ، اذ أنها قد اشتملت على (وسط) وعلى (يسار) .

وأما الوسط فقد كان من بين من تعلم في أوروبا ، وأعجب بحرية السياسة فيها فطالبوا بحرية الفرد في شخصه ومعتقداته ، وبالحرية السياسية في نقد الحكومة ؛ وبإنشاء مجلس نيابي يشرف على أعمالها . طالبوا بتنفيذ ذلك في الحال ، وقبل غيره ، بغض النظر عن مستوى التعليم . وكان فيه بعض المصريين وبعض أبناء الأقليم السوري . ولقد تجادل هذا الفريق كثيراً مع « اليمين » . ويمكننا أن نلاحظ فيه الكاتب أديب اسحق الذي امتاز بأسلوب أقوى وأعمق ، في الشؤون السياسية ، من أسلوب الأستاذ الامام . وكان متأثراً بالعقلية الفرنسية ، وبآراء السيد جمال الدين كذلك ، في الوقت الذي تأثر فيه الأستاذ الامام بالعقلية الشرقية والازهرية . وأخذت جماعة « الوسط » تهاجم رياض باشا . الذي اتخذ « اليمين » أملاهم ، ونعته بأنه لا يؤمن بأن في مصر من يفهم السياسة الدولية ويصالح للنيابة عن الأمة .

ويمتاز أسلوب أديب اسحق بالبساطة ويسكثر في مقالاته من التحدث عن الحقوق والواجبات ، والوطن ، والوطنية والدستور وما إلى ذلك . وكان الزعيم في نظر الوسط هو محمد شريف ذو الثقافة الفرنسية ، والذي يؤمن بحقوق الشعب ، ولكن بطريقة دستورية . أى بمعنى آخر يظل الحاكم كما هو والمحكومون كما هم ولكن يوضع نظام جديد يحدد العلاقات بينهم ويحدد اختصاصات كل منهم ، ويفسح الطريق أمام أبناء الطبقة الوسطى ، وفي ظل النظام والاحترام ، ودون القيام بتغيير جذري ، وبخاصة أنها على الطريقة الفرنسية وحسب الدستور الفرنسي ، الذي يستقي من الثورة الفرنسية ، وهى برجوازية .

وكان اليمين يحتفظ بالاحترام للوسط . ومحمد عبده يكبر شريفاً على الرغم من أن الوسط كان ينظر إلى اليمين على أنه رجعى أو تقليدى متحالف مع رياض ويتحدث عن السلام ، وهى علاقة بين الفرد والخالق ، أكثر من تحدثه عن

العلاقة بين الفرد والفرد . ولقد عين شريف الشاب أديب اسحق رئيساً لإدارة الإنشاء والترجمة في نظارة المعارف ، أى التربية والتعليم . ثم سكرتيراً في مجلس النواب . ولكنه مات في التاسعة والعشرين من عمره . وبرغم أن اتجاهه قد أثر في الحالة الموجودة في مصر ، إلا أنه لم يكن تأثيراً خاسماً . ولقد جاء هذا التأثير الخامس من « اليسار » وهو الذى أعلن الثورة ، وإن كان هذا « اليسار » قد نمى وترعرع بدوره بين صفوف « اليمين » ومع الحركة الدستورية .

(٣) روح الثورة :

إذا كان « عدم الرضا » هو القاسم المشترك بين العناصر الوطنية ، فقد كان التذمر هو ما يعبر عن رأى اليسار ، وهو الذى أعطى الثورة .

بدأ هذا التذمر بشكل واضح بين صفوف الجيش ، ومنذ سنة ١٨٧٦ حين قررت - الحكومة تحويل بضع مئات من ضباط الجيش ، إلى الاستبداد ونصف راتب . وقع هذا بعد عجز الحكومة ، ولمدة أشهر طويلة ، عن الانتظام في دفع رواتب الضباط والموظفين . فعلاوة على سوء الحالة الاقتصادية العامة ، وارتفاع الضرائب اللازمة لدفع كوبونات الدين ، تعرضت أسر عدد كبير من موظفي الدولة لتغير مستوى معيشتها بشكل واضح فاضح .

كانت أولى مظاهر التذمر هى « مظاهرة » ، ذهب فيها الضباط إلى الوزارة للمطالبة برواتبهم ، وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا ، والمستشار المالى البريطانى ، ولم ينجها من بين أيدي الضباط وقبضاتهم إلا مجيء اسماعيل بنفسه . ومنذ هذا اليوم ظهر أن هناك قوة عملية يمكنها أن تقول كلمتها وتطالب بحقوقها .

لقد أثرت هذه الحادثة في المفكرين أنفسهم ووجدوا أن استطاعة المصريين أن يتحركوا . وتأثرت هذه الحركة ، التى نشأت بين صفوف الجيش بآراء

المفكرين أو « مثقفي الثورة » . وسرعان ماخرج من بين الصفوف قائد مصري كتب له التاريخ أن يقود الثورة ، وأن يكون في خطها الأول ، وهو الزعيم أحمد عرابي .

لم تسمح الظروف لهذا القائد بثقافة مدنية أو عسكرية هامة ، إذ أنه تعلم بعض القرآن ثم دخل إلى صفوف الجيش كضابط للصف . ولكنه نجح في الترقى إلى رتبة ملازم « من تحت السلاح » ، فهو شعبي في طبقة ومتواضع في تكوينه . ولكنه مخلص لبلاده ولأبناء بلاده . فقير وليس له شيء يخشى من ضياعه : راتبه لقد أوقف صرفه مدة أشهر طويلة ، وليس له أي شيء غيره ، ولقد وصل أحمد عرابي إلى رتبة « قائم مقام » ، وبسرعة في عهد محمد سعيد ، ولكنه بقي في هذه الرتبة مدة ستة عشر عاماً ؛ أو طوال حكم اسماعيل . أما تجربته العسكرية فقد اقتضت على المشاركة في حملة الحبشة ؛ ولم يشارك في العمليات ، بل بقي على الساحل في مصوع ، مسئولاً عن الإمداد والتأمين . ولكنه زار الحجاز وقرأ كتاباً عن تاريخ نابليون ، وفكر بطريقة سليمة وإن كانت بسيطة . فوجد الداء ووجد في نفسه القوة والقدرة على تشخيصه وإعلانه . لقد شعر بالمحاباة في الجيش لمصلحة الأتراك والجرأكسة والمقربين إلى القصر ، وبعد أن ظهر تراجع توفيق عن مبادئ الشورى والحكم النيابي - وكان قد وافق عليها - قرر بعض الضباط وعلى رأسهم أحمد عرابي التقدم بمطالبهم إلى الحكومة . أي أنهم تقدموا بشكوى وبطريق رسمي ، وكانوا في ذلك ، كوطنيين ، يسيرون على طرق « الوسط » ولستهم كانوا من العسكريين وليس من حقهم أن يتقدموا بمثل هذه المطالب ودل هذا على أنهم « اليسار » من بين رجال الوسط ، أو اليسار لكل الحركة الوطنية في مصر . ومع تطور الحركة ازداد انفصالهم عن الوسط وظهروا في شكل واضح متميز ، وهو اليسار الثوري .

قررت الوزارة تقديم هؤلاء الضباط إلى المحاكمة ، وألقت القبض عليهم ونقلتهم إلى سجنات « قصر النيل » حيث عقد المجلس العسكري العالي برئاسة عثمان رفقي الجركسي ، وزير الحربية . ولكن الضباط كانوا قد استعدوا للامر ، وأبلغوا آلاياتهم ضرورة الحضور لإخراجهم إذا ما تأخروا في الوزارة . ووصلت الفرق وحاصرت السجنات وفوجيء المجلس العسكري العالي ، وخرج القواد على رأس رجالهم ، إلى ساحة عابدين ، حيث طالبوا الخديوي بعزل رئيس المجلس العسكري وزير الحربية المصرية ، عثمان رفقي الجركسي . فهم لا يعترفون بمحاكمة ولا يقبلون حكم جركسي ، وكان في أعينهم أجنبياً . وأمام القوة وضع الخديوي الضعيف ووافق محمد توفيق على إقالة وزير الحربية . واستلم محمد سامي البارودي الوزارة بدلاً منه ، وكان من رجال « الوسط » ويؤمن بضرورة إنشاء نظام نيابي في البلاد وكان شاعراً وأديباً . ولكنه كان جندياً ، وساعدت الظروف على انفصاله من الوسط واندماجه كلياً مع اليساريين .

ولقد ساعدت هذه الحادثة على زيادة نفوذ أحمد عرابي ، والتفاف العناصر المتذمرة حوله . ومن مطالب الجيش أخذ يهتم بمطالب الشعب . وكان خطيباً مفعوماً وبألفاظ سهلة معبرة ، إذ أنه من أبناء الشعب . وتبلور الموقف وظهرت المطالب وقرر الضباط جمع التوقيعات على « عريضة » تطالب بزيادة عدد الجيش وإعادة الحياة النيابية ، وإسقاط وزارة رياض ، أمل المصلحين اليمينيين . وكانت البلاد تحتاز فترة عصبية ، وكذلك العالم العربي والإسلامي إذ أن فرنسا كانت قد زحفت بقواتها على تونس ، ووضع أمام الوطنيين ما يمكنه الاستعمار لبلادهم ولأمتهم ، وصمموا على تقوية الجيش حتى يتمكن من الدفاع عن البلاد وخاصة بعد ظهور الأطماع الاستعمارية البريطانية التي كانت تشبه تماماً أطماع الاستعماريين الفرنسيين في تونس . وظهر عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن ممالكها أمام الغزو الاستعماري

وأخذت الصحافة الفرنسية تتهم بريطانيا بالعمل على التوغل في مصر ، وظهر أن سياسة الجامعة الإسلامية التي تتبناها الدولة من مقر الخلافة لانكفي سلاحا للوقوف أمام الاستعمار . فقرر الوطنيون المصريون ، واليساريون منهم بوجه خاص ، ضرورة مواجهة الموقف والاستعداد لما يطرأ من الحوادث . فالحركة حركة شعبية وطنية ومحادية للاستعمار ، وليكن ظروفها قد اضطرتها إلى الوقوف أمام القصر ، وعمل جمود الخديوي والمحيطين به على اظهار المعركة وكأنها حرب بين صاحب الحق الشرعى وبين الجندى الوطنى .

ازداد موقف محمد توفيق جمودا . فقرر القواد المصريون القيام بمظاهرة عسكرية يقدمون فيها مطالب الشعب لولى الامر . وكان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ يوما مشهودا في تاريخ البلاد . جاءت الوفود إلى القاهرة وتقدمت فرق الجيش إلى ساحه القصر . وقدم عرابى مطالب الشعب إلى الخديو ، وكان الحرس الخديوى نفسه قد انضم إلى قوات عرابى ، فاضطر توفيق إلى التراجع ولكن خطوة واحدة إلى الوراء . فنقل السلطة من أيدي البين إلى أيدي الوسط ، أو بمعنى آخر أقال رياضاً وعمد برئاسة الوزارة إلى شريف ووافق على إجراء الانتخابات وإنشاء مجلس نيابى . إنه انتصار حاسم للثوار برغم أن السلطة ليست في أيديهم بل في أيدي الوسط الدستورى . فهو قبل كل شيء تحقيق لإرادة الحزب الوطنى وموافقة على مشاركة أبناء البلاد في الحكم وإن كان المجلس النيابى سيمثل الاعيان أكثر من تمثيله للشعب . وكان من نتائج هذا الانتصار الوطنى لإطلاق الحريات وعودة المنفيين إلى مصر ، بل حضور عدد من قادة الفكر ورجال الصحافة في العالم العربى إلى القاهرة ، ونخص بالذكر منهم ابراهيم المندى الذى كافح على صفحات جريدة الحجاز ضد الاستعمار الفرنسى في الجزائر ، وحمزة فتح الله الذى ملأ أعمدة الراى التونسي قبل حضوره للقاهرة فالخديو يتراجع قليلا ، والوسط

هو الذى انتصر ، والسلطان ينتهز الفرصة للتدخل ولزيادة نفوذه في البلاد ، ولكن مع ضعف ظاهر ودون خطة مرسومة ، وبريطانيا من وراء الستار تخشى على مصالحها وأطماعها الاستعمارية من تغيير « الوضع » وانتقال السلطة إلى أبناء البلاد .

لم يكن السلطان عبد الحميد يؤمن بالمبادئ الدستورية ، وكان قد تنكر لمذحت باشا ولدستوره في سنة ١٨٧٦ ، وطبق بعد ذلك سياسة استبدادية واضحة ، مستندا في ذلك إلى عدم نضوج الشعب ، وإلى الحاجة إلى رأس واحد مفكره . وكانت هذه السياسة قد دفعت بزعماء العرب إلى معارضة نفوذ السلطان عبد الحميد الاستبدادى ، ودفعتهم إلى تكوين الجمعيات السرية ، مادامت الحكومة قد منعت نشاطهم العلنى . هذا من الناحية الدستورية .

ولكن عبد الحميد ، بصفته سلطانا للدولة العثمانية ، كان يحاول زيادة نفوذه في جميع أنحاء امبراطوريته ، بلا استثناء ، وكانت وضعية مصر المتميزة بذاتها ، تقف شوكة في حلقه . ورأى منذ حادثة عزل اسماعيل إمكانية تدخله في شئون مصر بدرجة أوسع ، فيصبح هو الرأس الوحيد في الدولة . وكان في استطاعته أن يتخلص من توفيق ، ويعين بدلا منه الأمير حليم الذى نجح في الحصول على اعجاب القصر السلطانى والوسط الدبلوماسى في القسطنطينية .

ومن ناحية ثالثة نجد أن السلطان عبد الحميد لا يوافق على تأييد مبدأ الثورات ، إذ أنه مبدأ قد يطيح بعرشه . فهو إذن من أنصار « الوضع القائم » وإذا كانت هناك ضرورة للتغيير ، فهو الذى يقوم به ، ولصالحه ولصالح سياسته .

وأخيراً فهناك سياسة السلطان عبد الحميد تجاه العالم الإسلامى . فهو يحاول كسب المسلمين في الوقت الذى يحاول فيه كسب العرب ، وإن كان بطريقته الخاصة

وسياسة الجامعة الإسلامية هي نفس سياسة جمال الدين الأفغانى ، أى أنه من أنصار الإصلاح ومن المعارضين للجمود ، فعبد الحميد إذن مضطر - طبقاً لهذه السياسة - إلى الحصول على رضا العناصر الوطنية والإسلامية فى مصر .

استندت سياسة عبد الحميد إلى هذه العوامل الأربعة ، علاوة على امتيازها بالضعف ، إذ أن القوة المادية والحربية ، كانت تنقصه وتعوز حكومته . ولذلك فمن الطبيعى أن تكون سياسته تجاه الثورة الوطنية فى مصر مليئة بالمتناقضات ، وتؤثر بالتالى على زياد العوامل المساعدة على الفوضى داخل المعسكر الوطنى والاقليمى ، أو بمعنى آخر كانت سياسته عاملاً على الفشل ، وخاصة أمام الاعتداء الاستعمارى . هذا عن السلطان عبد الحميد .

أما عن بريطانيا فقد كانت لها مصالح اقتصادية واستراتيجية فى الاقليم . فهناك الديون . ولم تكن بريطانيا تتنازل عنها كمصالح لمواطنيها ، وإن كانوا من اليهود . وكان نجاح الثورة فى مصر يعنى تكوين وزارة وطنية لا يشارك فيها الوزراء الأجانب ، ومن طبيعة مثل هذا الحكم الوطنى ألا يترك مجالاً كبيراً أمام المراقبين الماليين للعمل ، خاصة إذا كانت مهمتها هى ضمان دفع أقساط أرباح الديون للدائنين الأجانب ، دون نظر إلى إمكانيات البلاد ومستقبل أبنائها . لقد بلغت قيمة هذه الأقساط نصف إيراد الميزانية وكانت الحكومة المصرية الخاضعة للرقابة الأجنبية ، وبخاصة بعد أن شارك فيها الوزيران الأجنيبيان مضطرة إلى دفع هذه المبالغ الباهظة دون أى اعتراض ، وذلك فى الوقت الذى أجبرت فيه على عدم دفع أى شئ للدائنين الوطنيين ، وأجبرت كذلك على العجز عن دفع رواتب الضباط والموظفين . إن معنى إنشاء وزارة وطنية يحرم بريطانيا من مثل هذا الإشراف وهذا التحكم فى رقاب العباد والتسلط على مستقبلهم فما بالك إذا كانت هذه الوزارة الوطنية مسؤولة أمام المجلس النيابى ؟ من الطبيعى أن يناقش هذا

المجلس كل شئ ، أو أن يثير على الأقل مسألة مشاركة الدائنين المصريين للدائنين الأجانب فى المبالغ المخصصة لأقساط الأرباح . وهذه الإمكانية تخيف بريطانيا ، إذ أنها تعمل على تقليل نفوذها وسيطرتها ، لأن لم تتم بتخليص البلاد من برائن الاستعمار . من الطبيعى أن تقف بريطانيا موقفاً معارضاً من الثورة ، ومن الوطنيين ومن الحكم النيابى ، وعلى أساس اقتصادى .

أما من الناحية الاستراتيجية فإن بريطانيا هى أكبر دولة « تنفع » بقناة السويس ، ومن الخطر عليها وعلى امبراطوريتها أن تزيد قوة المصريين بشكل قد يهدد مرور سفنها فى هذا الشريان الحيوى ؛ كان فى استطاعة بريطانيا أن تمر عبر مصر مادامت مصر ضعيفة . ولكن تأييد الجيش المصرى للعناصر الوطنية ؛ وتقديمه بمطالب البلاد ، وعمله على إنشاء قوة يحترمها الجميع ، وتقدر على رد العدوان كل ذلك كان مثيراً للقلق فى لندن . فأخذت الأنظار فى الاتجاه إلى أمير الآلاى أحمد عرابى . كجندى ووطنى فى نفس الوقت وكان اتجاهه يشتمل على ضرورة تقوية الجيش وتقوية الاستحكامات . وأخذت الصحف المتحررة فى العالم تلقبه بلقب (غاربالدى) وتتوسم فيه أول رئيس للجمهورية المصرية المقبلة . أسمح بريطانيا لابن فلاح أن يعتدى على عرش ؟ أسمح بالتحكم استراتيجياً فى امبراطوريتها ؟

كانت المصالح والأطباع البريطانية فى تضارب تام ، وعلى طول الخط من الثورة المصرية . ولذلك فإن هذه الثورة قد عملت فى جو يحيط به جهود توفيق من ناحية ثالثة . وبرغم هذا فقد سارت الثورة بخطوات حاسمة ، وإن كانت قد تأثرت ، وفى بنيانها الداخلى ، بهذه العوامل الخارجية نتيجة لعدم إنصهار كل العناصر الوطنية ، وجميع طبقات الشعب فى داخلها .

(٤) الانقسام :

عمل عبد الحميد ، بعد مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ على أن يؤكد سلطته الزمنية على مصر بصفته سلطاناً ، من ناحية ، وعمل من ناحية ثانية على أن يؤكد سلطته بصفته خليفة للمسلمين . فاستعد للتدخل في شئون مصر وإرسال حملة حربية لتأييد موقف الخديوى والسلطة القائمة ، بصفته ممثلاً له ، وطبقاً للفرمانات الموجودة ، وللأوضاع الاستبدادية القائمة في الدولة العثمانية . واستعد من ناحية ثانية للاعتماد على الحركة الوطنية المصرية وتقويتها كحركة عربية وإسلامية ، تكافح ضد الاستعمار ، ومعنى هذا أنها تعارض توفيقاً وتعاضد التسلط الأوربي على البلاد . فعبد الحميد قد أعلن أن توفيقاً هو صاحب السلطة ؛ واستعد من ناحية ثانية لتقوية الحركة الوطنية ضده وضد الأوربيين . ولذلك فإن عبد الحميد قد استند إلى موقف بريطانيا التي أوعزت إليه بضرورة إرسال بعثة لتأييد نفوذ الخديوى وسلطته ، وأرسل هذه البعثة وكلفها بالقيام بهذه المهمة ، في نفس الوقت الذي كلف أعضاؤها دراسة حقيقة الموقف المصري ، والعربي ، والإسلامي ولتدعيم نفوذ الخليفة الإسلامي على هذه الحركة الوطنية المعادية للخديوى والمعادية للاستعمار . وهى بعثة نظامى باشا التي وصلت إلى الاسكندرية في أوائل أكتوبر سنة ١٨٨١ . ونلاحظ أن الاتجاه الشعبى في مصر لم يرحب بوصول هذه البعثة ، رغم أن ذوى الاتجاهات الإسلامية قد رحبوا بها كل الترحيب ، وأعلنوا أن في مجيئها خلاصاً للبلاد ، وتكتيلاً للمسلمين . ولقد حاولت هذه البعثة التأثير على أعيان البلاد ودفعهم إلى المطالبة بزيادة سلطة السلطان على مصر ، كما حاولت أن تدفع توفيقاً إلى حل مجلس النواب . وهى اتجاهات حكم عبد الحميد الثانى لامبراطوريته كسلطان . ولكنها أكدت في تقريرها أن أهل مصر متعلقون بالخلافة الإسلامية ، ولا يعارضون نفوذ أمير المؤمنين . وبين هذين الاتجاهين

قلت إمكانيات عبد الحميد للقيام بدور فعال لانقاذ مصر ، وبخاصة وأن القوى الاستعمارية كانت بالمرصاد . فنجد أن بريطانيا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القانونى القائم ، وعلى عدم تغييره دون موافقة مجموع الدول الأوربية ، ونظرت إلى الاتجاه الإسلامى لهذه البعثة كخطر وكثير لمشاكل أمامها ، وأمام الدولة العثمانية نفسها ، وفي أجزاء كثيرة من العالم . ولذلك فإنها قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم . أما فرنسا فلا يمكننا تجاهلها ، وبخاصة أنها كانت الدولة الثانية إلى جوار بريطانيا ، وإن كانت العوامل التى يستند إليها الموقف الفرنسى تختلف عن تلك التى يستند إليها الموقف البريطانى . فكانت فرنسا تحشى من أن تشعل بعثة نظامى باشا الحساس الدينى في مصر ، وتمهد بالتالى لاشتداد ساعد حركة الجامعة الإسلامية المقاومة للاستعمار ، في الجزائر وتونس ، والتى كانت تتلقف كل ما يجرى من الشرق بحماس وإخلاص وتعاون . ولهذا فإن فرنسا قد ناصبت بعثة نظامى باشا العداء ، ووافقت على إرسال سفيتين حرييتين ، مع السفن البريطانية إلى الميناء المصرية . وهكذا ظهر أن الوطنيين المصريين في جانب ، والدول الاستعمارية الأوربية في الجانب الآخر مع توفيق ، بينما ترددت تركيا ، وأثر ترددها على المعركة ، وبشكل واضح .

كأن من بين نتائج مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ تشكيل وزارة وطنية برئاسة شريف باشا كما ذكرنا ، والتمهيد لعقد مجلس نيابى يمثل أبناء البلاد واقترح لإجراء الانتخابات العامة وأخذ موافقة المجلس الجديد على الدستور المقترح . وبدأت الانتخابات في شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ وكانت مقيدة ومحددة .

وكانت العناصر التى اشتركت في المجلس النيابى عناصر تمثل في غالبيتها طبقة الأعيان وهى خطورة جديدة تهدد الحركة الوطنية ، ما دام للأعيان مصالح ،

ويحتاجون إلى استمرار النظام لعدم المساس بها . فطبعة الأعيان يصعب عليها أن تسير مع الإصلاح ، وهي بطبيعتها تكوينها معادية للثورة . وبرغم العوامل النفسية والمعنوية التي تساعد على تحدث الأعيان باسم الوطنية ، نجد أن عوامل الاستقرار والمصالح والوضع القائم تجبرهم على عدم التعاون مع الثورة ، وبخاصة إذا ازدادت العناصر الشعبية فيها ، وطالبت بارجاع الحق إلى أصحابه . وبرغم كل ذلك فلقد بدأ الموقف وكأن العناصر الوطنية تكون بنينا صلباً قوياً ، إلى أن تدخلت الدولتان الاستعماريتان ، بريطانيا وفرنسا ، بشكل يدفع العناصر الوطنية المتحركة ، إلى تحديد مواقفها ، وبشكل أكثر وضوحاً .

انتهزت كل من بريطانيا وفرنسا فرصة قرب اجتماع مجلس شورى النواب ، وقدمتا مذكرة مشتركة إلى توفيق تعيد إليه الثقة في نفسه ، وتضمن بقضاء نفوذ هاتين الدولتين . إنها مذكرة ٩ يناير سنة ١٨٨٢ .

« إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد . (تعضيد الخديوى لإزاء الصعوبات الداخلية والخارجية التي قد تعترضه) ولأن الحوادث الأخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديوى باجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة لتبادل الآراء مرة أخرى في هذا الشأن . فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا أن الحكومتين الفرنسية والإنكليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديوى على العرش طبقاً لأحكام فرمانات التي قبلتها الدولتان رسمياً ، هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال ، لاستتباب النظام وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها ، وهي الأمور التي تنظر إليها فرنسا وإنكلترا بعين الاهتمام . والحكومتان متفقتان ، اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية ، التي تهدد النظام القائم بمصر ، ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد ، سيكون له أثره في انقضاء

الآخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديوى ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنكلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها . وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديوى يجد في هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية .

لقد قابلت البلاد هذه المذكرة بالسخط العام في الوقت الذي قابلها فيه الخديوى بالراحة والاطمئنان . لقد شعر الوطنيون بأن حريتهم مقيدة وأن هناك دولة أجنبية تحمى عرش صاحب البلاد ، وتؤيده في المحافظة على الأوضاع كما هي . لأنه اعتداء صريح على حقوق الوطنيين وتشجيع للخديوى على التمدد في الاستنزاء بحقوقهم . وكانت هذه المذكرة تهدد كل العناصر الوطنية إذ أنها كانت تعنى رجال الحركة الوطنية ، والمجلس النيابي والجيش وعبرت عنهم بأنهم « مصاعب داخلية » ، أما « المشاكل الخارجية » التي قد تعترض توفيقاً فهي السلطان وحركة الجامعة الإسلامية . إن هذه المذكرة تعنى الاحتفاظ بالوضع القائم ، والتدخل في شئون البلاد الداخلية ، وفرض النفوذ الأجنبي على مصر بالقوة ، وفصلها عما يساندها في الخارج ، سواء في القسطنطينية أو في بقية العالم العربي والإسلامي ، لأنها محاولة لوضع مصر تحت نظام حجر دولي ، وتقييد حرية أبنائها وصاحب السيادة عليها . لأنها نفس السياسة التي سارت عليها فرنسا في تونس ، فهل يقف المصريون مكتوفي الأيدي حتى النهاية ؟ ، وبخاصة أنهم لم يعتدوا حتى الآن على السلطة القائمة ؟ ولم تصل العناصر الثورية إلى ما تطالب به ، وبخاصة أن مجلس شورى النواب كان يمثل الأعيان .

لقد كان وقع هذه المذكرة على عناصر « اليسار » الثورية أشد بكثير من وقعها على عناصر « الوسط » الدستوري . أما « اليمين » ورجال الإصلاح الإسلامي

فقد رأوا بدورهم فيها هجوما مسيحيا استعماريا على بلاد الاسلام فرجال اليمين واليسار يعارضونها بدرجة أقوى من معارضة الوسط الدستوري . لقد تبلور الموقف ، أو بمعنى آخر بدأت التكتلات تظهر واضحة داخل الجبهة الوطنية . وقويت اتجاهات العناصر في داخل هذه الجبهة ولكنها أخذت في الانفصال عن بعضها . وهذه هي بداية الانشقاق في المعسكر الوطني في الوقت الذي تكتلت فيه قوى الاستعمار .

قرر اليسار بما فيه من عناصر شعبية وكقاب ، مثل عبد الله النديم ، وضباط مثل أحمد عرابي ومحمود ساي البارودي الاحتجاج على هذه المذكرة وطلب تأييد خليفة المسلمين ، وكذلك وقف منها زعماء الاصلاح الاسلامي . وهذان الاتجاهان كانا قد أثرأ على النواب ، أو على عدد كبير من بينهم ، فامتدت الحركة الثورية وغلت الحماسة وطالب النواب بحقهم في مناقشة الميزانية إلا ذلك القدر المخصص للديون الاجنبية وللجزية . وفي مجلس النواب تم الانفصال ، فشريف باشا لا يوافق على إعطاء هذه الاختصاصات لنواب الأمة بدعوى أنها ستزيد عداة الاجانب للنظام البرلماني قبل أن يقف على رجله . وكان شريف باشا يؤمن بالدستور ، ولكن بشرط ألا يغضب ذلك الدول الدستورية المتقدمة وخاصة أنكلترا... وفرنسا... !!

فهناك اتجاهان داخل البرلمان : دستوري معتدل وعلى رأسه شريف ، ودستوري ثوري يستند إلى الحزب الوطني وإلى رجال الجيش . ومع التدخل الاستعماري الاوربي في الشؤون الداخلية للبلاد ازدادت أهمية العناصر اليسارية الثورية ، وإلحظ شريف باشا إلى الاستقالة نظراً لهجزه عن الوقوف بحزم أمام التدخل الاستعماري ولعدم كفايته في تحقيق المطالب الوطنية . وتألفت وزارة جديدة

برئاسة محمود ساي البارودي وكان فيها أحمد عرابي مسؤولاً عن وزارة الحربية . على أن هذه الوزارة كانت تعني انتقال السلطة من الوسط إلى اليسار . ولا يمكن لهذا اليسار أن يتفق مع الاستعمار . فالاصطدام واقع لا محالة . ومن المتوقع أن تقف حركة الجامعة الاسلامية ، أو بمعنى آخر الحركة - الاسلامية المصلحة مع اليسار في المعركة ما دام الاعتماد واقعاً على البلاد الاسلامية .

ولكن ، لقد أصبح على رجال الثورة أن يستعدوا مادياً ومعنوياً للدفاع عن البلاد . فمن الواجب عليهم أن يحصنوا السواحل ويستعدوا للهجوم . ومن الواجب عليهم كذلك الحصول على تأييد العالم العربي والاسلامي لهم ، وتأييد السلطان ، بصفته - خليفة المسلمين لا بصفته سلطاناً يحافظ على الوضع القائم في الدولة . فهل ينجحون فيما قابلوا به ؟ وبخاصة أن الوسائل مختلفة بين اليمين واليسار ، وكان من الضروري أن ينصهرا سوياً قبل نزولهما إلى المعركة .

أما الخليفة فقد احتج على المذكرة الفرنسية الانكليزية واحتج لدى كل الدول التي ضمنّت حرية امبراطوريته وسلامة أراضيها . ولكن الدول الاوربية لم تكن في وضع يسمح لها بالاصطدام ببريطانيا أو بفرنسا في ذلك الوقت ، وبخاصة أنها كانت ترتب الامر فيما بينها وقبل وقوعه بسنوات . ومنذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كانت الاتجاهات قد وضحت بين الدول الاوربية لعدم معارضة فرنسا في تونس ، وعدم معارضة بريطانيا في الشرق الأدنى . وكما كان من بين أهداف بسمارك أن يدفع فرنسا لاحتلال تونس حتى يوقع بينها وبين إيطاليا ، وكان من سياسته أن يدفع بريطانيا إلى احتلال مصر حتى يوقع بينها وبين فرنسا . وكان متفقاً مع النمسا والمجر بالتحالف الثلاثي ، وأجبر بريطانيا على الانضمام اليه بعد احتلال فرنسا لتونس . فلم يكن من المتوقع أن يأتي احتجاج السلطان على التدخل الانكليزي الفرنسي في مصر بنتائج إيجابية في صالح سلطته كخليفة المسلمين ، وفي

صالح الحركة الوطنية في البلاد . ومن الطبيعي أن تكون إجابة الدول الأوروبية عليه هي ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم في مصر ، وهذا يعني عدم تأييد الثورة .

فالسلطان ضعيف وسياسته لا تعطى نتيجة إيجابية . وبريطانيا وفرنسا تتدخلان في البلاد . ومصر منقسمة على نفسها بين أنصار الاحتفاظ بالوضع القائم ، والوطنيين الذين يحاولون التحرر . وحتى المعسكر الوطني منقسم على نفسه بين اتجاهات ثورية واتجاهات دستورية .

لقد أصبح الثوار مسئولين عن إدارة مصر ، فكان من الطبيعي أن يقع الاصطدام .

الفصل الثامن عشر

الاحتلال البريطاني

انتصرت الثورة وظهرت خيبة الحديرو والعناصر الرجعية . وبدأ مجلس النواب في وضع دستور صدر يوم ٧ فبراير وجاء متضمنا لتعديلات هامة أدخلت على مشروع شريف . وقدمت الاقتراحات لتحسين أحوال البلاد في جميع النواحي . وتكاثفت عناصر اليسار مع عناصر اليمين وأخذ أحمد عرابي يردد أقوالا لا تختلف في جوهرها عن أقوال محمد عبده أو عبد الله النديم وظهر تأييد المثقفين التام للحركة الثورية ، سواء منهم رجال اليمين أو الوسط أو اليسار وظهرت الاشتراكية في الميدان ، وفي أثناء خطب الوطنيين دافع المتحدثون عن حقوق الفلاح وعن حقوق الفقراء ، وعن ضرورة عودة الأرض لأصحابها الحقيقيين ، وازداد اشتغال المشاعر وتمكثت رجال الشرطة مع رجال الجيش إلى جانب أبناء الشعب واستمعوا جميعا للمثقفين . ولكن الصعوبات الخارجية والتدخل الاستعماري عرقلت البرامج الإنشائية لوزارة الثورة ، واضطرت إلى تكديس كل جهودها للدفاع عن البلاد بوسائلها المحدودة ، مادامت الميزانية ضعيفة تذهب غالبيتها إلى جيوب الدائنين الأجانب .

(١) بداية العملية :

وكان التفاف الجميع في هذا الوقت العصب حول القادة العسكريين وما أن تطورت الأحداث وظهر أنهم مهددون من الجرا كسة حتى علا المد الثوري ، ذلك أن الضباط من أنصار البلاط من الجرا كسة قد عمدوا إلى تدبير مؤامرة ضد

القيادة الثورية، فأرادت هذه القيادة الثورية أن تتخلص منهم كأعداء داخليين يعرقلون سيرها وهي تحاول الدفاع عن المصالح الوطنية. فحاولت عددا من الضباط الجرا كسة إلى المحاكمة وحكمت على بعضهم بالتجريد من الرتب وبنفيهم إلى السودان. ولكن بريطانيا وقفت ضد هذه العملية وجرت معها السلطان فيها.

لقد أبدى توفيق عطفه على الجرا كسة، وتقدم هؤلاء بالشكوى إلى السلطان مستندين إلى عدم أهلية الضباط الوطنيين، ورتبهم لا تعلو رتبة أميرالو لتجريد رتب منحها السلطان. وهي رتب أعلى، إذ كان عثمان رفيق فريقا وهي رتبة لا يمنحها إلا السلطان. هذه مسألة الأهلية وهي مسألة قانونية والاتجاه القانوني يتعارض مع مبادئ الثورة. وأرسل توفيق أوراق القضية إلى السلطان، فأغضب ذلك الوزراء الذين عارضوا في زيادة السطة الزمنية لحكومة القسطنطينية على مصر. وبطبيعة الحال كانت بريطانيا إلى جانب السلطان في هذه العملية. وأصبحت الوزارة الثورية في جانب والخديو والسلطان والدول الأجنبية في الجانب الآخر. وشعر الوطنيون بمسئوليتهم في الدفاع عن حقوق البلاد وبضرورة التقدم لا التقهقر. فصمموا على دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع للمحافظة على سلامة البلاد أمام هذا الموقف الجديد. وخاصة من الخديو.

أكد السلطان رغبته في المحافظة على الوضع القائم. فقرر الوطنيون ضرورة تحديد اختصاصات الخديو، واختصاصات ممثلي الشعب، واتجهت الآراء الثورية الحقيقية نحو التخلص من أسرة محمد على إن لزم الأمر. وهنا كانت الثورة قد بلغت أوجها وظهرت في شكلها الشعبي الواضح وهي ترمي إلى تغيير الوضع القائم وكان هذا قراراً هاماً اضطر العناصر الموجودة داخل الجبهة الوطنية إلى اتخاذ مواقف تدافع فيه عن مصالحها، فوضحت الضمالة في مواقف من يحاولون الاحتفاظ بمراكزهم أو يقدمون مصالحهم الشخصية على

مصالح البلاد، كما ظهر الإنشقاق بين العناصر الشعبية واللاعبيان، وبين المجاهدين والمتخاذلين. وبرغم أن معظم عناصر مجلس شورى النواب كان مع الثورة، نجد أن رئيس المجلس، سلطان باشا قد انضم إلى الخديو. وواصل البريطانيون الضغط على الخديو للقضاء على الثورة ولإعادة الوضعية إلى ما كانت عليه، مستعينا في ذلك بهم وبقوات مأجورة من أى مكان. ثم قرر المستعمرون مهاجمة الثورة وإظهارها بمظهر العاجز عن المحافظة على الأمن والنظام في البلاد. فقاموا بتوزيع الأسلحة والأموال لاستغلال الجاليات الأجنبية في عملية اصطدامات واضطرابات تكون ذريعة للتدخل والاستخدام القوة الغاشمة، التي تدعى لنفسها سلطة القانون فليست العملية سوى عملية منطقية يسير كل فيها على حسب ظروف تكوينه ومصالحه، وأطماعه أو أهدافه، وبمعنى آخر، قوى تتلاقى بزوايا مختلفة فتخرج عنها محصلات في اتجاهات معينة. فإذا أحسن حساب هذه القوى والتقت بزوايا معينة، خرجت المحصلة في الاتجاه المنشود.

وقعت مذابح في الاسكندرية بعد أن أظهر عجز الخديو عن إبعاد الوزراء الشوار، وبعد أن اشترط شريف خضوع الثورة للنظام وللحياة الدستورية، واقترح حل الجيش والاستعانة بقوات من الدول صاحبة السيادة. ووقعت هذه الحوادث في الوقت الذي قرر فيه السلطان إرسال بعثة جديدة لمصر، وقررت الدول عقد مؤتمر يناقش المسألة المصرية، ويكون ستارا لتدخل أوربي، يسعى إلى المحافظة على الوضع القائم كما هو، أى يقضى على الثورة.

كان رئيس البعثة التركية هو درويش باشا الذى حاول إخافة العناصر الوطنية، ولكنه وجد تصميمًا منهم على المحافظة على مواقفهم، إذ أظهروا له أنهم مؤيدون من الشعب، وأفهموه أن توفيقا هو الذى استصرخ بالأساطيل الإستعمارية التي

تعتدى على البلاد . كما أن درويش باشا قد فشل في تهديد النواب . ولقد تمكن كل من الضباط والنواب الوطنيين من ارسال عريضة إلى السلطان ؛ خليفة المسلمين يطلبون فيه خلع توفيق المتحالف مع الاستعمار وفي هذا الموقف نشأت المشكلات، ووقعت مذابح الاسكندرية يوم ١١ يونيو ، ونتيجة لتدخل العوامل والعناصر الاستعمارية .

لقد ظهر أن الشعب كله قد إلتف حول عرابي بل إن عرب المشرق والمغرب قد استعدوا وتهيئوا لمساعدته وتعضيده . كما أن الخليفة لم يكن يعارضهم ، بصفته خليفة ، ماداموا يكافحون ضد الاستعمار . ولكن الباب العالي رأى في حوادث الاسكندرية ما يضر ببعثة درويش باشا ، ورأى فيها تهديدا لعقد مؤتمر دولي ، يظهر تركيا ، مرة جديدة ، وكأنها تحت الوصاية الدولية ، وذلك برغم علم السلطان بتأييد حركة الجامعة الاسلامية ، في كل مكان ، لموقف عرابي . فاستعد السلطان . بصفته خليفة ، للاتفاق مع عرابي ، وكان هذا أساس مشروع تثبيت عرابي في الوزارة الجديدة التي يرأسها راغب باشا الوطني . ولكن خوف بريطانيا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في الاقليم ، علاوة على خوفها من ازدياد قوة حركة الجامعة الاسلامية ، مضافا إليها خوف فرنسا من أن تسبب الثورة العرابية في دفع عرب شمال إفريقيا إلى الثورة ضدها ، كل هذا دفع بالاستعمار إلى العمل ودفعه إلى القضاء على الثورة ، واحتلال البلاد .

أما مؤتمر القسطنطينية الذي قرر عدم تدخل أى دولة أوروبية لاحتلال مصر أو السعى للحصول على الامتيازات فيها ، والذي قرر الامتناع عن التدخل المنفرد في هذا الاقليم . فقد ترك الباب مفتوحا أمام التدخل الفعلي ، وذلك في حالة « استثنائية » هي حالة « الضرورة القصوى » . فهذا المؤتمر لم يمنع الدول الاستعمارية

من التدخل ، بل جاء اتفاقا دوليا يفتح الباب للدول الاستعمارية للتدخل في حالة خاصة ، وهو حق لم يكن لأى منها فيما مضى . وكان هذا نجاحا كبيرا للورد دافرين ، ونجاحا للسياسة الاستعمارية البريطانية .

ولم يبق أمام بريطانيا إلا اتخاذ الذرائع لايجاد هذه الحالة الاستثنائية ، ولاحتلال البلاد . والذرائع كثيرة : فان لم يكن الحل هو الذى عكس الماء الذى يشرب منه الذئب ، فهو أبوه أو أخوه أو ابن عمه . والنتيجة واحدة ، الافتراض ، والحق للقوة .

(٢) الذرائع :

أدعت بريطانيا أن الوطنيين يقومون بتحصين قلاع الاسكندرية ، وكانت بريطانيا تخشى من مجيء مدفعية كروب للعرايين من ألمانيا فعمدت على مهاجمة الثورة قبل أن تستعد . وكانت تركيا قد قررت أن إرسال قوات عثمانية إلى مصر يخدم المصالح الاستعمارية ويشير عليها العرب . فعرفت بريطانيا أنها لن تواجه إلا المصريين وحدهم وقبل أن يتم استعدادهم . فتقدمت بالانذار يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بنزع أسلحة قلاع الاسكندرية وتسليمها للأسطول البريطانى قبل مضى ٢٤ ساعة وإلا فستقوم قطع الاسطول بضربها واحتلالها . فبريطانيا قد صممت على احتلال الاسكندرية واتخاذها قاعدة بحرية لعملياتها المقبلة في مصر . والموافقة على الانذار أو رفضه يوديان إلى نفس النتيجة : والحق للقوة

ولم يكن الثوار المصريون يعتقدون في امكانية وصول الجنود البريطانى إلى مرحلة ضرب شعب آمن في بلاده ، ودون أن يعلن العداء لاحد ، خاصة وأن هذه العملية كانت اعتداء على كل العرب وعلى الخلافة الاسلامية وعلى المسلمين في

كل مكان ، وكان على بريطانيا أن تحسب حساب الهند . لذلك فإن الثوار المصريين قد اتجهوا إلى رأى العام العربى والاسلامى وأظهروا له أنهم فى موقف دفاع شرعى عن أنفسهم وعن بلادهم وكانوا يعلمون على أن ضرب الاسكندرية كان يعنى تحررهم من الاتفاقيات الثنائية والديون . وكان فى استطاعتهم أن يغرقوا الدلتا ويوقفوا الملاحة فى قناة السويس ويستجدوا بالعرب وبالمسلمين فى كل مكان ، أن يهبوا إلى نصره الحق والدفاع عن البلاد .

ولقد اتصل أحمد عرابى بالفعل بعرب برقة كما اتصل بالشيخ عبد القادر الجزائرى فى سوريا وبأبناء فلسطين وبشوار جنوب الوادى . بزعامه الامام محمد أحمد المهدي . واجتمع الثوار للرد على الانذار البريطانى ، وكان إجتماعا مشهودا وهاما ، إذ أن كلا من الخديو ودرويش باشا من بين أعضائه . وناقشوا الانذار وقرروا الرد عليه :

« لم تأت مصر شيئا يقتضى لإرسال هذه الاساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الاميرال ، إلا بعض اصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة . والطوابى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الاساطيل . ونحن هنا فى وطننا ومدينتنا ، فمن حقنا - بل من الواجب علينا - أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانكليزية إنها باقية بيننا . ومصر ، الحريصة على حقوقها ، الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . ففى بذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسؤوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة

التي تنجم أما عن هجوم الاساطيل أو عن اطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الاولى على الاسكندرية المدينة الهادئة ، مخالفة بذلك لأحكام قانون حقوق الانسان ولقوانين الحرب (١) » .

ولم يمهل الذئب الحمل ففتح الاسطول البريطانى نيران مدفعيته القسوية على المدينة الهادئة المسالمة . وكانت الاسلحة غير متكافئة ، واستمر إطلاق النار حتى انهدمت المدينة فى غالبيتها وأخذت النيران فى التهامها . ووجد الوطنيون ألا محالة من التضحية بالانسحاب من مدينتهم حتى يتمكنوا من حفر الخنادق فى جنوبها ، ومنع المستعمرين من التوغل فى البلاد . ولكن الخديو قرر البقاء وحيا البريطانيين عند نزولهم إلى المدينة لاعادة النظام ، وعلى أسنة رماح المستعمرين .

(٣) الخداع والحرب :

عجز البريطانيون ، برغم عددهم وعدتهم ، وأمام اشتعال روح الحماسة الشعبية وتصميم الوطنيين على الكفاح وإلى آخر فترة ، عجزوا عن التقدم جنوباً من الاسكندرية صوب القاهرة ، واحتالوا واستخدموا الخداع حتى يتمكنوا من الوصول إلى عاصمة البلاد .

واشتعل الرأى العام العربى والاسلامى وعمدت بريطانيا إلى أن تطلب من السلطان ساندتها فى إعادة الوضع القائم إلى ما كان عليه حتى لا تتأثر حكومته

(١) للزميل الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بحث واف فى الموضوع . هثون مصر الداخلية والخارجية ١٨٧٩ / ١٨٨٢ لم ينشر بعد ، راجع كتابه : الثورة العرابية . القاهرة . المكتبة الثقافية . كتاب رقم ٤٠ أول فبراير ١٩٦١ .

بهذا السبيل - الثورى الجارف ، وتزعزع أركان حكمه المحافظ أمام تيار الشعوب ، وظهرت استجابة لنداءات عراقي في سوريا وفلسطين والسودان وخشى السلطان على ممالكه ، ولم يتمكن من التراجع فاستمر في أخطائه ، ولم يستمع إلى رجال الجامعة الإسلامية ولا إلى الأصوات التى ارتفعت منادية بضرورة خلع توفيق ، وتأيد عراقي والشعب المصرى . ورغم أن السلطان قد احتج على نزول القوات البريطانية فى الاسكندرية الا أنه اقتنع بأنها جاءت لحماية مصالح الدول الأوروبية ، والوضع القائم . لقد طلبت بريطانيا منه أن يعلن عصيان عراقي وألا يرسل أى قوات إلى مصر إلا بعد الاتفاق معها ، وبخاصة أن أساطيلها كانت قد أعلنت الحصار على سواحل مصر ، واستلمت الأوامر بعدم السماح بانزال أى مقاتل أو مواد حربية إلى ميدان العمليات . وبمعنى آخر وضعت بريطانيا السلطان أمام الأمر الواقع واضطر السلطان إلى مواصلة السير فى الطريق الخاطى الذى بدأه ودون أن يجد فى نفسه القوة التى تسمح له بالعودة إلى الحق . وأعلن الصدر الأعظم عصيان عراقي ، وجاء هذا الاعلان ضربة قوية لمن قاد المعركة معتمداً على الله ، وجاءته من خليفة رسول الله ، وظل الله على أرضه . فبعد أن كانت الحماسة الشعبية متدفقة والتأييد شبه مطلق لعراقي ، حتى بين الجنود الأتراك أنفسهم ، وبعد أن استعد العالم العربى والإسلامى لتأييد ثوار وادى النيل ، بعد كل ذلك . وجدوا أن الخليفة ودار الاسلام قد وقفا فى الصف المقابل من المعركة .

وطبعت بريطانيا آلافاً من نسخ هذا المنشور وأخذت توزعها فى كل مكان وحتى فى مصر ، وبمساعدة رجال توفيق وعلى رأسهم سلطان باشا . وبعد هذا الهجوم المعلنوى استعدت بريطانيا للزحف على القاهرة ، وبإمكانات حربية متفوقة ، ملتفة عبر القنطرة من الجهة الشرقية . وأقام الثوار المصريون خطوط

دفاعهم إلى غرب القنطرة ووقفوا جميعاً مستعدين للموت فى سبيل حرية بلادهم . وجاء الاستعمار بقوات ضخمة ومدربة اختارها من جميع أنحاء الامبراطورية وزودها بأحدث الأسلحة وأحسن الذخائر ، وجاء بالذهب وأخذ فى توزيعه على ضعفاء النفوس وأنصار الخديو وأعوان الاستعمار . وكانت مأساة ومهزلة فى نفس الوقت ، إذ أن فرقاً بأكملها صمدت فى الميدان إلى آخر رجل منها ، بينما استدارت وحدات أخرى وولت الأدبار . ولم يكن الجنود هم المسئولون عن ذلك ، بل عادت المسؤولية إلى بعض الضباط الذين آثروا الاستمرار فى خدمة الخديو ، وخدمة السلطان على الاستمرار فى الدفاع عن حقوق البلاد .

عاد عراقي مسرعاً إلى القاهرة لمحاولة الدفاع عنها بمساعدة الصناع والطلبة وأبناء الشعب ، ولكن الأعيان أظهروا فتورهم وعدم جدوى الاستمرار . واستعد الخديو للعودة إلى عاصمة مملكته بحماية أسنة حراب البريطانيين . دخل القاهرة وجلس إلى جواره فى نفس العربة قائد الحملة الحربية البريطانية ، وسارت العربة بين صفين من الجنود البريطانيين شاكي السلاح ورفع العلمان المصرى والبريطانى وعزفت الموسيقى العسكرية نشيد حفظ الله المملكة قبل أن تعزف السلام الخديوى . انه الاحتلال .

قبل شريف وهو وطنى دستورى يمثل الوسط ، تأليف وزارة خديوية فى ظل الاحتلال وهذا يدل على ميوعة الموقف الذى أجبر الوطنيين الدستوريين من الوسط على التعاون مع الاستعمار ، بدعوى خدمتهم للأوضاع القائمة . أما القوى الرجعية فقد أظهرت ضعفاً وهزالاً وخسة حينما فكرت فى تقديم هدية لجنود الاحتلال البريطانيين . أما الوطنيون فقد سلموا سيوفهم كجنود فى ساحة القتال ، وصدرت الأوامر بتقديمهم إلى المحاكمة ، كما أصدر الخديو أهم مرسوم

أصدره في حياته ويشتمل على ثلاث كلمات : « يحل الجيش المصرى » ، وبعد أن أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على عرابى والوطنيين بالإعدام تدخلت بريطانيا لكي تحصل على العفو ، وكانت خبيثة في تدخلها ، إذ أنها أوحى إلى بعض ذوى النفوس الوضيعة ومروجى الإشاعات بمادة جديدة ينشونها للحط من القيمة الوطنية لأحمد عرابى ، باشاعهم أن هذا القائد الوطنى لم يقاتل حتى النهاية ، وأنه استسلم البريطانيين ، نظير تدخل بريطانيا للعفو عنه . إنه الاحتلال بكل ما يشتمل عليه من رجعية ورذائل ، وخاصة إذا كان الجو قد غلبت عليه الرجعية الشرقية الجامدة .

ونفى أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى الى سيلان ، ولم يذكر أحد أولئك الأبطال الوطنيين الذين خروا شهداء في ميدان المعركة ، في الوقت الذى أقيم فيه نصب تذكارى للقتلى من البريطانيين . وأما المثقفون فقد صدر الأمر بنفيهم كذلك ، سواء منهم من كان من ذوى الاتجاهات اليمينية أو اليسارية أو من رجال الوسط . وخرج الأستاذ الإمام محمد عبده إلى بيروت لكي يتركها فيما بعد ويلحق بأستاذ السيد جمال الدين فى باريس ، ويتحول من « معتدل » إلى « ثائر » . وأما عبد الله النديم المكاتب الوطنى الشعبى ، فقد اختبأ فى البلاد ، ولسنوات طويلة ، وواصل الكتابة ، وإن لم يتمكن من النشر .

ولقد عمدت بريطانيا إلى حماية مصالحها وتدعيم أطماعها فى مصر وفى كل تلك الكتلة الأفريقية التى كانت متحدة معها . وتغير الموقف الوطنى وامكانيات الكفاح الوطنى ضد الاستعمار نتيجة لدخول هذا العامل الأجنبى الاستعمارى وسط الكتلة الوطنية نفسها ، وعمله على تفكيكها ، وبكل الوسائل ، والافادة من الموقف ، إلى أقصى درجة ، وعلى حساب الشعب .

الفصل التاسع عشر

تقسيم الإمبراطورية المصرية الإفريقية

لقد تمكنت القوى الاستعمارية البريطانية بتحالفها مع قوة الرجعية الداخلية المتمثلة فى الخديو ورجال العهد القديم من كبت أصوات الأحرار الثوار واحتلال مصر ، وانتهت بذلك وضعيّة القوى الثورية فى شمال الوادى ، ولكن ثورة ثانية كانت تتأجج فى الجنوب ، واتخذت موقفا صريحاً معادياً للاستعمار وقامت بدورها كاملاً للكفاح ضده . ونجحت هذه الثورة فى إبعاد قوى الاستعمار عن السودان . ولكن القوى الاستعمارية أفادت فيما بينها من احتلال بريطانيا لمصر ومن الثورة المهدية لإخلاء السودان والاحتفاظ به منطقة لتوسع بريطاني فيما بعد وفى الاستيلاء على بقية الأقاليم المصرية الإفريقية على سواحل البحر الأحمر وفى بلاد الصومال ومنطقة هرر .

(١) الثورة المهدية :

كانت الثورة السودانية قد نشأت عن أسباب وعوامل تختلف عن تلك التى تسببت فى قيام الثورة العربية فى شمال الوادى . حقيقة أن المثقفين المصريين والرجال العسكريين الذين تحدثوا باسم البلاد كانوا يحاولون انقاذ مصر من خطر الوقوع فريسة أمام النفوذ الأجنبى المسلط ، وكانوا فى هذا قوميين دون شك . وكذلك فى الجنوب ، ورغم لون الدينى الواضح الذى أخذته الثورة المهدية ، كان أبناء الجنوب يحاولون الدفاع عن حقوقهم والمحافظة على مجتمعهم أمام الخطوات

الجريته التي استخدمها الموظفون الأجانب خاصة في هذه الأقاليم ، وأعلنوا أنفسهم ضد الأتراك في نفس الوقت ، فكانوا قوميين كذلك . ولكن حركتهم كانت في أول الأمر تحاول انتزاع السلطة من أيدي الحكومة القائمة ، وهي الحكومة المصرية . وساعد تدخل الاستعمار البريطاني في شمال الوادي على تحويل هذه الحركة ، التي يمكننا أن نقول دون مغالاة أنها بدىء القومية السودانية ، تحويلها من قومية إقليمية محدودة ، إلى قومية أوسع ، وترتبط مع القومية المصرية برابط الاسلام^(١)

لقد أعلن الامام محمد أحمد على الجميع أنه سيخرج الأتراك من السودان مهما كلفه الأمر . وكان يعنى بذلك فصل السودان عن الحكومة المصرية التي زادت مساوئها على محاسنها في ذلك العهد . وكانت الصعوبات الداخلية والخارجية تقيد من حركة مصر وتمنعها من العمل في السودان . وظهر أن هناك معسكرين أو جبهتين : الأولى هي جبهة الأنصار والثانية هي جبهة الحكومة . ورغم عطف الرأي العام المصري على حركة التحرر الوطنية والمطالبة بالدستور والمحافظة على حقوق البلاد التي ترأسها أحمد عرابي ، نجد أن عددا من المصريين قد حاول استخدام الشدة والعنف في السودان أمام حركة « المتهمدى » وتشبثوا برأيهم لاستخدام القوة ضده وبكل وسيلة ممكنة . ولاشك أن هذا الاتجاه كان رد فعل طبيعي لحركة رأى فيها المصريين انفصالا عن الوحدة القائمة ، وهدم لكيان مجتمع موحد وفصل في أراضى وحد الله بينها منذ أقدم العصور . فالآراء كلها مجتمعة على أن استخدام القوة أمام الثورة السودانية كان كفيلا بالقضاء عليها . ولكننا نجد أن أنباء نزول

(١) أنظر : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان . للدؤلف . القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ . (المكتبة التاريخية . رقم ٥) .

البريطانيين في مصر واحتلالهم لإياها قد وصلت إلى الامام محمد أحمد وهو يحاصر مدينته الأبيض ، عاصمة السودان الغربي ، ومنذ هذا الوقت تحول موقف إمام الثورة السودانية ، وفكر في افتدائه عرابي من أسر البريطانيين . إن دخول الاستعمار في شمال الوادي يمكن اعتباره هنا كعامل أساسي لبلورة العدو ووضوحه في شكل مشترك بين أبناء الجنوب وأبناء الشمال . وإذا كان المهدي قد واصل انتصاراته على القوات الخديوية فان هذه الانتصارات كانت امتدادا واستمرارا لثورة شمال الوادي ، وخاصة في موقفها المعادي للاستعمار .

حاول الخديو بحله للجيش أن يضمن عدم وقوع أية فتنة أخرى تهدد أسرته وحكمه ، ورضى منذ ذلك الوقت بأن تقوم الجنود البريطانية بحراسته من شعبه . ولكنه نسي أن معنى حل الجيش المصري هو إضعاف حكمه على السودان . ومع زيادة الثورة المهدية قوة إزدادت سلطة الحكومة ضعفا ، واستعان الخديو بالانجليز لحكم مصر وتوجيه خطواتها في طريق تأمين بالنسبة إليه ، وسمع نصائحهم فيما يخص شؤون البلاد ، واضطر بالتالي إلى تسليم كل الأمور اليهم . ولقد أظهرت بريطانيا في أول الأمر أنها لا ترغب في التدخل في أمور السودان ، وكانت تواصل بذلك إدعائها القائل بأنها لم تأت مصر إلا للدفاع عن الخديو والسلطات الشرعية أمام الفوضى والاضطرابات والفتن . ولكن هذا الادعاء كان يخدم بريطانيا من الناحية العملية ، إذ أنه كان يعنى ترك القوات الخديوية الضعيفة الهزيلة تقضى على نفسها أمام الثورة المهدية الجارحة ، وتظهر مصر — طبقا للوضع القائم أو العهد القديم — بمظهر دولة مستعمرة ، تحاول فرض نفسها على الأهالي . وإذا كانت بريطانيا قد أصرت على المحافظة على الحكومة الخديوية في القاهرة ، رغم فسادها وثورة الجميع عليها ، فان بريطانيا قد اعترفت بفساد هذه الحكومة على السودانين ، واعترفت بالتالي لهم بحق تغييرها ، وكان هذا إسترضاء لأبناء

الجنوب ، ودفعوا لهم حتى يواصلوا موقفهم ضد حكومة الشمال . ويمكن لبريطانيا في هذه الحالة أن تحكم بين شقي الوادي ، وبالتالي تتحكم في البلاد .

كانت بريطانيا تعلم خطورة الامر الصادر بتسريح الجيش المصري ، ولكنها لم تعترض عليه . وحينما استقام الحال ثانية لتوفيق في القاهرة ، وفكر في توطيد حكمه في السودان لم تمنع بريطانيا في ذلك . فوافقت من ناحية على إعادة تكوين الجيش المصري ، ولكن على أسس جديدة ، ووافقت من ناحية ثانية على إعارة ضباطها لخدمة الخديوي في السودان ، وبشروط معينة .

أما عن إعادة تكوين الجيش المصري فقد عملت بريطانيا على تنفيذه بشكل يخدم مصالح الامبراطورية قبل خدمته مصالح البلاد : فوافقت على أن يكون الخديوي توفيق هو القائد الاعلى ولكن بشرط ألا يتدخل في الشؤون العسكرية أو الفنية أو الادارية الخاصة بهذا الجيش . وقررت أنه لا يوجد في مصر من يصلح لقيادة مثل هذا الجيش الجديد وأنه يجب الاحتفاظ بهذا المنصب لاحد البريطانيين . ووقع اختيارها على الجنرال وود الذي اشترك في ضرب الاسكندرية .

وعند التنفيذ قرر الجنرال وود ضرورة السير بخطوات وثيدة ، كما قرر زميله المستشار المالي ، وهو بريطاني كذلك ، صعوبة ايجاد ميزانية لجيش كبير . اذن ، فليكن البدء متواضعاً . ونشأ الجيش الحديث ولا يشتمل إلا على ثلاث كتائب ، أى ما يقرب من ألفى رجل . وبطبيعة الحال كان هذا الجيش لا يقوى على الدفاع عن البلاد ، ولا حتى على المحافظة على النظام في مدينة القاهرة ، إذ أن عدد رجال الشرطة في هذه المدينة وقتها كان يزيد على عدده ، فلم يكن من المتوقع أن يشترك في أى عملية أخرى ، وخاصة في السودان . ولقد ردت له بريطانيا

اعتباره بعد عام ونصف ، حين حولته إلى حرس الخديوي ، وسلمته حراسة قصر عابدين ، بدلا من الجنود البريطانيين .

وقبلت بريطانيا أن تعير الخديوي بعض الضباط للإشراف على عمليات السودان ، واختارت الكولونيل هيكل للقيام بهذه المهمة . وبقيت بريطانيا من وراء الستار وأعلنت أنها غير مسؤولة عن أعمال هذا الكولونيل ، وأى عمليات يقوم بها في جنوب الوادي ، وكانت تسخر من المصريين والسودانيين في نفس الوقت . وأعلنت الحكومة الخديوية — بعد حلها للجيش المصري — التعمية العامة ، وقررت جمع كل الرجال الذين خدموا مع عرابي ، وأنشأت قوة منهم تقضى بها على ثورة الجنوب . وسرت الاشاعات بأنها عملية يقصد بها نفيهم أو التخلص منهم ، خاصة وأن الحكومة الخديوية قد استخدمت الشدة في جمعهم من قراهم ومنازلهم ، وأحضرتهم مكبلين بالسلاسل إلى ميدان التدريب الذي أنشأته لهم في شمال القاهرة . فكثرت حوادث الفرار من هذا المعسكر وظهر جلياً أنهم لا يرغبون في محاربة ثوار الجنوب . وهنا أيضا يمكننا أن نقول أن جنود عرابي كانوا لا يوافقون على محاربة ثوار آخرين . ولكن النظام العسكري أجبر غالبتهم على السفر ، وعلى حمل السلاح ، وتحت قيادة بريطانية غير متزنة . ولم يكن من المتوقع أن تصيب الحكومة الخديوية الرجعية نصراً على ثوار الجنوب بشوار الشمال . واستمرت حوادث الفرار ، وكانت الموقعة الحاسمة في غرب السودان ، ولم تمسك إلا بضع ساعات . ولقد أنهكت القيادة نفسها في مسائل إدارية ، وتفرق الرأي وانشق الضباط العظام على أنفسهم ، ثم هجمت قوات المهديين وقضت على الحملة وعن آخرها . ولكن عدداً من الضباط والجنود المصريين ، وجدوا فيما بعد ، وبعد خمسة عشر عاماً ، كجنود وضباط في صفوف المهديين . وكانت المدفعية التي دافعت عن أم درمان ، عاصمة المهديين سنة ١٨٩٨ ، هي مدفعية تكاد تكون مصرية بأسلحتها ورجالها .

لقد كان إحتلال البريطانيين لمصر نارا زادت في اشتعال الثورة المهدية في الجنوب ، إذ أنه جاء دليلاً قاطعاً على فساد الحكومة الخديوية وتعاونها مع الاستعمار . فسارت ثورة الجنوب من نصر إلى نصر . وقلت الحماسة بين الجنود المصريين في السودان ، وقرر عدد منهم استمرار ثورته الوطنية مع إخوانه من السودانيين . وأصبح السودان مهدياً ، في الوقت الذي رزحت فيه مصر تحت الإحتلال البريطاني . أما الزعماء المنفيين ، فقد كانت أصواتهم تصل إلى البلاد من المنفى ، وتحمل دائماً روح الثورة ونفحاتها .

ولقد أفادت القوى الاستعمارية من إحتلال بريطانيا لمصر ، ومن الثورة المهدية لاخلاء السودان والاحتفاظ به منطقة لتوسع برطاني فيما بعده ، وفي الاستيلاء على بقية الأقاليم المصرية الأفريقية على سواحل البحر الأحمر وفي بلاد الصومال ومنطقة هرر .

(٢) إخلاء السودان :

كانت وزارة شريف الوطنية قد وجدت ، بعد القضاء على حملة هيكس باشا عدم تمكنها من القيام بأى عمليات في السودان ، ولكن ذلك لم يكن يعنى بالنسبة إليها ترك هذه الأقاليم والانسحاب إلى مصر . وعلمنا أن نذكر هنا أن شريف باشا كان يشمل ذلك القطاع من الوطنيين الدستوريين في مصر ، أى أنه كان يرى في أثناء الثورة العرابية ضرورة تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتحديد حق كل منها . إنه نفس الرجل الذي رفض السماح للعناصر الوطنية الثورية ، أى العناصر الثورية اليسارية ، بمناقشة الديون الأجنبية وأرباحها وأفساطها في مجلس شورى القوانين ، وهو نفس الرجل الذي انفصل عن محمود سامى البارودى ، وظل باقياً في الوسط الدستورى مع محمد سلطان باشا ، وترك محمود سامى البارودى

يتحرك بسرعة نحو اليسار ، نحو الثورة والعرابيين . إن هذا الرجل لا يرضى بتغيير الأوضاع القانونية ، ولا يوافق بالتالى على سحب القوات المصرية من السودان الذى يعتبر دولياً أقاليم مصرية ، عهدت بها الدولة العثمانية إلى خديو مصر . ومع شعوره بعجز حكومته عن وقف تيار الثورة الجارف في السودان ، بعد أن كون أولى الوزارات المصرية في ظل الإحتلال البريطانى، وجد أن أحسن وسيلة للقضاء على ثورة السودان هو أن تطلب مصر من الدولة العثمانية ، الدولة صاحبة السيادة على مصر والسودان ، إرسال حملة لاختضاع المهديين وإعادة الأمن والنظام إلى نصابهما . لقد حاول التمسك بالسودان أو إعادته للدولة العثمانية ، أى أنه لم يعترف بأى حق للسودان في الثورة . ولقد دعم فكرته بأن الطابع الدينى لثورة السودان يجعل تدخل جنود الباديشاة كفيل بالقضاء عليها . ونسى أن المهديين كانوا قد أعلنوا ثورتهم ضد الفساد وضد الرجعية، وضد الأوضاع القائمة، سواء أكانت مفروضة من القاهرة أو من القسطنطينية .

ووجدت بريطانيا في مجيء القوات العثمانية إلى السودان تهديداً صريحاً لبقائها في مصر ، ووجدت أن شريف باشا لا يرغب في الاستماع إلى نصائحهم وأنه من اللازم تغييره والعثور على وزير آخر أكثر منه مرونة في الدفاع عن الأوضاع القانونية والحقوق الشرعية .

وصدرت الأوامر البريطانية إلى مصر بأنه من اللازم تنفيذ كل النصائح التى تعتقد حكومة صاحبة الجلالة البريطانية أن من واجبها إعطاؤها للخديو ، وأنه من اللازم إقحام الوزراء المصريين وحكام الأقاليم أنه سيكون من اللازم وقف الوزراء والحكام الذين لا ينفذون هذا التوجيه البريطانى، عن القيام بأعمالهم ، فاستقال شريف باشا وذكركلته الشهيرة بأنه إذا ماتحت مصر عن السودان فإن السودان

يرك مصر . ووجدت بريطانيا في نوبار باشا وزيراً يقبل تنفيذ سياستها الخاصة باخلاء السودان والانسحاب منه إلى وادى حلفا أو أسوان ، وعدم الاحتفاظ إلا بميناء واحد هو سواكن على البحر الأحمر . وصدرت التعليمات من الوزير الجديد بعدم استخدام القوات العسكرية في عملية جديدة ، وبتجميع كل النساء والأطفال والاهالي تمهيداً لترحيلهم إلى مصر ، كما صدرت الاوامر إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم تمهيداً لرجاله للرجوع إلى مصر .

واختارت بريطانيا أحد رجالها المعروفين لتنفيذ عملية إخلاء السودان ، وكان هو غوردون ، الذي أنار الفوضى في الماضي في كل أنحاء الامبراطورية المصرية الإفريقية . وكلفته بالذهاب إلى الخرطوم فوراً . وفي القاهرة حصل غوردون على توجيهات مفصلة للسير على سياسة إخلاء السودان ، أو إقامة حكومة من أبنائه هناك .

ولقد حاول غوردون أن يستفيد من وجود الزبير باشا معه لكن يرهب به الثورة السودانية ويعاونه في إخلاء الحاميات ، ولكن بريطانيا وجدت أن من الخطر ترك غوردون مع الزبير في السودان ، خاصة وأن هذا الأخير لم يكن قد نسي للجنرال الإنجليزي أمر قبل لبنة سليمان في منطقة بحر الغزال حين كان حاكماً عاماً على السودان . وهكذا حرم غوردون من الرجل الذي كان في وسعه معاونته في مهمته . وكانت بريطانيا قد قررت إرسال بعض القوات المصرية بقيادة يسكر باشا إلى سواكن في شرق السودان ، على أن تصحبها قوات سودانية بقيادة الزبير رحمت . وفي آخر الأمر اختطف السلاطات البريطانية في الاسكندرية الزبير باشا من منزله ووضعت قسراً على إحدى السفن الحربية التي أقلعت به فوراً من الميناء صوب مالطة ثم جبل طارق ، رغم عدم شرعية النيام بمثل هذه العملية ، وتجاه رجل يعتبر عثمانى الجنسية ، ويحمل لقب باشا ورتبة فريق من السلطان .

وعلى أي حال فلقد حاول غوردون أن يبقى في الخرطوم وحاول أن يطلب مجيء الزبير وحاول الاستنجاد ببعض القوات العثمانية في سواكن ، ثم طلب من بريطانيا أن ترسل له بعض الإمدادات من وادى حلفا جنوباً حتى يوجه أنظار المهديين بعيداً عن العاصمة ، ولكن الحكومة البريطانية لم تنفذ أي من طلباته . وكان السودانيون يعرفونه حق المعرفة وصمموا على عدم تركه يخرج من السودان إلا في حالة واحدة ، وهي مبادلتة بأحمد عرابي زعيم الثورة المصرية . وتكاثر جيوش المهديين وقواتهم حول الخرطوم التي حاصروها من كل جانب ، وشعرت بريطانيا بصعوبة الأحوال الموجودة في السودان وبضرورة إرسال حملة لإنقاذ غوردون . وبدأت هذه الحملة في السير فعلاً بقيادة لورد ويلسلي ولكنه وصل متأخراً ، وبعد سقوط الخرطوم في أيدي الثوار . وكانت الخرطوم قد قاومت طويلاً ولكن ضعف الروح المعنوية وقلة الذخائر والتأمين جعلت الجنود في حالة يرثى لها . كما أن محاربات الضباط الذين نجوا من عاصمة السودان ووصلوا إلى مصر ، ومنهم حسن بك بهنساوى ، أثبتت وجود بعض حوادث داخل حوائط الخرطوم في صالح الثوار . ولقد حاول التاريخ طمس هذه المرحلة الهامة في تاريخ مصر والسودان ، ونظر إليها معظم الكتاب على أنها مرحلة تمرد على سلطة الدول الشرعية ، ولكن مواصلة الأبحاث أثبتت وجود صلات واضحة بين ثوار الجنوب وثور الشمال في وادى النيل .

لقد قتل الثوار غوردون ، فوصفه الإنجليز بأنه شهيد ، وذلك تمهيداً للشار له من السودانيين . ولم تكن هذه الحركة إلا لتهيئة الرأي العام لكي يسمح للحكومة بارسال جنودها البريطانيين إلى الخرطوم والاستيلاء على السودان . وبقيت بريطانيا تحاصر السودان منذ سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٦ حين أصدرت أوامرها لقواتها في مصر بعثة الجيش المصرى والزحف به لاحتلال السودان .

وإذا كان السودان قد أصبح خالياً فإن بقية لسواحل المصرية لهذه الدولة الأفريقية قد اقتسمت بين إيطاليا وفرنسا وانجلترا .

٣ - إيطاليا وسواحل البحر الأحمر :

أفادت إيطاليا ، كدولة استعمارية صديقة لبريطانيا من عملية التوسع البريطاني في مصر وعملية إخلاء السودان . وكانت إيطاليا قد طالبت منذ سنة ١٨٨٢ بالقيام بأى دور ممكن في مصر وأظهرت استعدادها في المشاركة بإرسال قوات حربية إليها . وحينما تزايدت الثورة السودانية اشتعالاً ، وكانت متجهة صوب الخرطوم والقاهرة عمدت إيطاليا على الاستفادة من هذا الموقف بالتوسع من سواحل البحر الأحمر ومستعمراتها الصغيرة عصب صوب شرق السودان والحبشة . ولقد قامت الحكومة الإيطالية بعد إصدار الأوامر البريطانية لمصر بإخلاء السودان ، بالاتصال بكل من السلطات البريطانية في مصر والحكومة البريطانية في لندن لكي تسمح لها بالتوسع في سواحل البحر الأحمر ، وأظهرت رغبتها في التصرف د في توافق تام مع الحكومة الإنجليزية في كل ما يتعلق بالمسألة المصرية ^(١) . ولقد أشارت بريطانيا على إيطاليا في أول الأمر بالاتصال بالدولة العثمانية في هذا الشأن ووعدت بعدم إثارة مصاعب أو مشاكل في هذا الموضوع .

ومن القاهرة اقترح القنصل العام البريطاني على لندن أن يقوم نوبار باشا بإبلاغ السلطان رغبة مصر في إعادة حكم سواحل البحر الأحمر إلى القسطنطينية فإذا ما رفض الباب العالي فلن يكون هناك الاحلن ممكنين وهما أن يستولى ملك

(١) مانشيني إلى الكونت نيجرا في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٤ . ملحق برسالة جرافيل

إلى لومبي في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . أنظر : سواحل البحر الأحمر . المؤلف ١٩٦٠ .

الحبشة على هذه المناطق أو تستولى عليها إيطاليا . ورأت بريطانيا أن من واجبها تقديم خدمة لإيطاليا . ثم تطورت الأمور بسرعة بعد مقتل أحد الإيطاليين في شرق إفريقيا ، وكانت الحملة الإيطالية معدة للإبحار فوراً . وأصدر القنصل العام البريطاني في القاهرة أمره إلى محافظ مصوع وإلى قواد السفن البريطانية هناك بعدم مقاومة الإيطاليين ، وعلى أساس أنهم سيحتفظون بالعالم المصري مرفوعاً على المناطق التي يحتلوها . ولقد رتب القنصل العام البريطاني في مصر ، كممثل للاستعمار الأجنبي ، عملية إحتلال الإيطاليين لسواحل البحر الأحمر المصرية في تعاون تام مع نوبار باشا رئيس وزراء الخديو والممثل الرسمي للقوة الرجعية في البلاد في ذلك الوقت . وكان نوبار هو الذي قبل تنفيذ سياسة إخلاء السودان ، وجاءت هذه الترتيبات الجديدة في وقت ساءت فيه العلاقات بين نوبار والدولة العثمانية نتيجة لوقوع مشاكل خاصة بالأرمن .

ولقد أسرعت الدولة العثمانية بالكتابة إل مصر محذرة إياها من الموافقة ، ولو ضمناً ، على إحتلال الإيطاليين لسواحل البحر الأحمر ، أو على سحب الحماية المصرية الموجودة فيها . ورغم ذلك فإن نوبار باشا قد حاول التويه وأرسل بتعليمات إلى القواد البريطانيين في تلك المناطق حتى يظهروا عدم موافقتهم على الإحتلال الإيطالي ، ولكن دون أن يصطدموا أو تصطدم قواتهم بالإيطاليين . ولقد استمر هذا التعاون بين السلطات الاستعمارية البريطانية والإدارة الرجعية الخديوية ومهد الطريق لتثبيت أقدام الإيطاليين في هذه المناطق ، وبدعوى أنهم سيحتفظون بالعالم المصري مرفوعاً عليها ، ولكن تمهيداً لقيام الإيطاليين بنقل القوات والإدارة المصرية الموجودة فيها قسراً إلى السويس ^(١) .

(١) أنظر التسلط البريطاني على مصر : الجزء السابع . سواحل البحر الأحمر . المؤلف .

ولقد قام الباب العالي بالاحتجاج على هذه العمليات التي وقعت في الأراضي المصرية وفادى بضرورة خروج الإيطاليين منها ، ولكن قوته كانت ضعيفة ، ولم يكن بقادر على أن يتحرك بعد أن أعوزته الوسائل . وإذا كان قد سكت من قبل على دخول القوات البريطانية الاسكندرية والقاهرة ، فأى جدوى لاحتجاجه على إحتلال إيطاليا لسواحل البحر الأحمر المصرية ؟

لقد اتخذت إيطاليا من هذا الجزء من الساحل مركزا لتوسيعها الاستعماري في شرق افريقية وصوب الحبشة ، وحين جاءت أنباء سقوط الخرطوم في أيدي المهديين اقترحت إيطاليا على إنجلترا التعاون معها على انقاذ الحاميات المصرية الموجودة في كسلا ، والتعاون معها في سواكن ضد ثوار السودان . ولكن بريطانيا لم تكن ترغب في ترك أجزاء هامة من السودان تقع في أيدي الإيطاليين ، وإذا كان إحتلال إيطاليا لكسلا سيعمل على شغل قوة المهديين في شرق السودان ، فإن نزول قواتها في سواكن قد يضايق يوماً العمليات البريطانية التي قد تبدأ من هذا الميناء لإعادة إحتلال السودان . ولذلك فإن بريطانيا لم تشجع إيطاليا على العمل في سواكن ، رغم أنها رضيت فيما بعد بإحتلال الإيطاليين لاقليم كسلا ، بشكل مؤقت .

وبعد أن أنشأت إيطاليا مستعمرة الارتريا في سواحل البحر الأحمر المصرية اصطدمت بالحبشة ، وكانت موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ أولى المواقع التي ينتصر فيها الافارقة على حملة أوربية بلغ تعدادها ٢٤ ألف جندي ، وفي معركة واحدة . ولقد تمكن الاحباش من القضاء على هذه الحملة وأسر مدفعيتها كاملة . وخشيت بريطانيا من إمكانية قيام تحالف بين الاحباش والسودانيين ، فأسّرت بإصدار أمرها إلى كيتشنر بإعادة فتح السودان ، وطلبت من الحماية الإيطالية الموجودة في كسلا البقاء في أماكنها حتى تشغل جزءاً من المهديين في شرق السودان . وإذا كانت

بريطانيا قد عملت على الإستيلاء على السودان ، وإذا كانت إيطاليا قد قنعت بما بقي لها من مستعمرة الارتريا ، فإن أقاليم أخرى من الدولة المصرية الافريقية كانت قد ضاعت واقتسمت بين إنجلترا وفرنسا والحبشة في بلاد الصومال وهرر .

(٤) الصومال وهرر :

كانت بريطانيا قد رسمت حدود مصر الحديثة إلى الشمال من خط عرض ٢٢° شمالاً ، ورسمت تقسيم بقية هذه الإمبراطورية ، وعلى أساس أن تحصل بريطانيا منها على نصيب الأسد ، وخاصة في منطقة بلاد الصومال التي كانت قاعدتهم في عدن تعتمد عليها اعتماداً كبيراً في التموين ^(١) - وحينما قررت بريطانيا ضرورة إخلاء السودان أدعت سلطاتها في عدن أن موقف القوات والادارة المصرية قد أصبح مهدداً في كل من الصومال وهرر ، وذلك تمهيداً لاقطاع هذه الأقاليم من الدولة المصرية الافريقية . وسرعان ما نصح البريطانيون بإعطاء اقليم هرر استقلالاً وإرجاعه إلى الأسرة الحاكمة القديمة التي تصرف فيه قبل مجيء المصريين ، ونصحوا بوضع المواني المصرية في زيلع وبربره تحت سلطة المقيم البريطاني في عدن . ولقد ادعى البريطانيون أن ادارة هذه الأقاليم تكلف مصر الكثير ، رغم فساد هذا الرأي وعدم استناده إلى أسس علمية . ثم حاولوا منع الدولة العثمانية من الاستيلاء على السواحل المصرية المطلّة على خليج عدن بدعوى أن هذه الدولة لم تصدق على الاتفاقية المصرية الانجليزية لسنة ١٨٧٧ والتي اعترفت فيها لإنجلترا بأن هذه السواحل مصرية بالفعل . ثم قامت بريطانيا بعد ذلك بتقسيم سواحل الصومال

(١) أنظر التنافس الدولي في شرق افريقية ، للمؤلف . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩

إلى قسمين : الأول من نوازل باب المندب حتى زيلع ، وهو الذى كان يحيط بأحدى المحطات الفرنسية فى أوبوك ، وكان مهدداً بأن يكون موضوع التوسع الفرنسى المقبل فى تلك المنطقة ، والثانى يقع إلى الشرق من زيلع ، ويشتمل على بلهار وبربره التى كانت تمون القاعدة البريطانية فى عدن . لقد اعترفت بريطانيا بأن للباب العالى حقوق سيادة على الجزء الأول ، ولكنها أصرت على أنها لم تعترف بسيادته على المنطقة الثانية .

ووافقت بريطانيا على أن تستأجر تركيا الجزء الأول ، وبشروط معينة ، تتعلق بالغاء الرقيق وبعدم فرض الضرائب على الواردات ، وغيرها من الشروط التى تحدد السيادة العثمانية ، وتضطر تركيا إلى رفضها ورفض الخضوع لها ، ولكنها قررت القيام بنفسها فى الجزء الثانى بالمحافظة على النظام دون شريك أو منافس (١) .

ولقد وصفت بريطانيا عملية سحب الحاميات المصرية من هذه الأقاليم على أنها عملية هجر وتخلي تام عنها ، وذلك تمهيداً لوضعها تحت الحماية البريطانية . ولقد رتبته بريطانيا الأمر لاحتلال الموانئ المصرية فى بلاد الصومال وخاصة ميناء بربره ، ووجهت أحد رجالها لعقد اتفاقيات مع الأهالى يضعون بها أنفسهم تحت الحماية البريطانية ، وأيدت عملياتها بتكوين قوة عسكرية وضعتها تحت تصرف هذا المندوب ، وقامت بريطانيا بتوزيع الأموال حتى تتمكن من جمع التوقعات على الحجج والمحاضر والاتفاقيات . وبعد رفع العلم البريطانى على الميناء ، ورجوع

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية ، للمؤلف .
القاهرة ، لجنة الدراسات الأفريقية ، ١٩٦٠

المندوب إلى عدن ، قام الأهالى بانزال العلم البريطانى ورفع العلم المصرى ، وأعلنوا أنهم لن يقبلوا ولن يوافقوا أبداً على رؤية الأجانب فى بلادهم . وكانت حكومة نوبار قد أرسلت إحدى بوأخر البوستة الخديوية طبقاً للتوجيهات البريطانية ، ولكنها عادت خاوية بعد أن رفض الضباط والجنود إخلاء هذه المناطق وتسليمها للانجليز (١) واضطرت بريطانيا أمام ذلك لاستخدام القوة وإرسال حملة من عدن لإجبار المصريين على الجلاء . واتخذ الانجليز هذه المنطقة أساساً لإنشاء محييتهم فى بلاد الصومال ، ولضمان حصولهم على التموين اللازم لعدن .

ورغم أن الحكومة المصرية كانت تعارض فى أمر جلاء قواتها وإخلاء سلطاتها لاقليم هرر الذى كان يقدم فائضاً كبيراً للخزانة ، فإن السلطات البريطانية قد أصرت على ضرورة ترك هذا الاقليم . ولكن معارضة مصر لسياسة إخلاء هرر بعد موافقتها على إخلاء السودان لم يكن أمراً متوقفاً . وقامت بريطانيا بالضغط على نوبار باشا حتى أصدر أوامره بالإخلاء . ولقد شرح الحاكم العام المصرى فى هرر لنوبار باشا الصعوبات التى تواجه عملية الإخلاء ، وذكر أن الموظفين المدنيين والعسكريين قد أقاموا فى هذه البلاد منذ سنوات ، وقد استقدم بعضهم أسرته من مصر ، وتزوج الآخرون من بين أهالى البلاد ، ولكل منهم مسئوليات عائلية ، وسيترتب على الإخلاء نتائج سيئة إذ أن عاصمة الاقليم تقع بعيداً عن الساحل ويتطلب الجلاء نفقات طائلة فى الوقت الذى ستضطر فيه الحكومة إلى ترك مبان وأراض ومهمات كبيرة ، وفى الوقت الذى كانت فيه مخازنها مملوءة بالحبوب ، ولها من المواشى ما يكفى إطعام رجالها . واستنجد تجار الاقليم بحكومة مصر وذكروا أن

(١) أنظر : النافس الدولى فى بلاد الصومال :
للمؤلف ، القاهرة دار المعرفة ، ١٩٠٩

البلاد ستقع في الفوضى بمجرد خروج السلطات المصرية منها ، ولكن حكومة مصر الرجعية لم تكن قادرة على رفض طلبات بريطانيا ومطالبها ، خاصة وأن نوبار كان قد جاء إلى الحكم ، وعلى أساس أن الوزير الذي لا ينفذ أوامر وتوجيهات بريطانيا يترك وظيفته .

وقامت بريطانيا بالاشراف على أمر إجلاء المصريين من هرر ، وأعطت للميجر هنتر سلطات للاشراف على اللواء على باشا حاكم عموم هرر ، وأيدت سلطته بالقوات البريطانية الموجودة في عدن لتنفيذ الاخلاء . وجاءت حملة بريطانية إلى الساحل ، مصطحبة معها الحاكم السابق للأقليم ، الذي كان يعيش في مصر منذ بضع سنوات .

وكانت الحكومة الخديوية في ذلك الوقت أضعف من أن تدافع عن مصالح أبناء البلاد إذا ما صدمت هذه المصالح بمصالح الانجليز الذين دافعوا عن الخديو ضد أبناء شعبه . فاضطر المصريون إلى اخلاء هذه المناطق بين احتجاج الاهالي والتجار ، وخرج المصريون من هرر على دفعات في قوافل ، وكتب رضوان باشا : « كنا نرى حالة الاسف السكى من الاهالي ، والهلج ، يساور حالهم ، وكانوا يأتون للتوديع أفواجا ويسرون من يوم لغاية ثلاثة أيام » (١) .

لقد أخلت انجلترا بلاد الصومال المصرية واقليم هرر ، وبشكل يسمح لها بانشاء مستعمراتها في بلاد الصومال وبوضع إمكانيات الاقليم في خدمة قاعدتها الحربية الاستعمارية في عدن . ولكن وجود فرنسا في أبوك اضطر بريطانيا إلى أن تشركها معها في تقسيم الاسلاب تمهيداً لاستغلال هذه المنطقة .

(١) تقرير رضوان باشا في ١٥ يوليو سنة ١٨٨٢ . انظر : العلاقات المصرية الصومالية . المؤلف : لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .

ولقد تمكنت فرنسا من التوسع حول أبوك وضمت تاجورة ثم أنفقت مع بريطانيا على تقسيم مناطق النفوذ فيما بينهما ، وبشكل يسمح لكل منهما باحتلال جزء من الساحل ولكن دون التوسع في الداخل واحتلال هرر . ولقد أدى ذلك الموقف إلى هجوم الاحباش على منطقة هرر في سنة ١٨٨٧ وكان احتلال الحبشة لهذا الإقليم نكسة كبيرة خاصة وأن الاحباش قد فرضوا غرامة باهظة على الاهالي ثم قام الملك نفسه بزيارات شخصية للمدينة ، كانت عبارة عن عمليات مصادرة لكل ما يوجد في المنازل من سجاجيد وأثاث وأقفال للأبواب وزجاج للتوافذ أو مقابض للأبواب ، وكل ما يعتقد ملك الحبشة أن له قيمة في نظره . ولقد احتل الاحباش قصر الحاكم العام المصري الذي أصبح مقر راس ماكونين ، نظراً لعدم تمكنهم من بناية قصر مشابه له .

وهكذا نرى أن اقتسام الامبراطورية المصرية الافريقية جاء نتيجة للاحتلال البريطاني لمصر وللمشوب الثورة في السودان ، وعجز بريطانيا عن السيطرة عليها . وإذا كانت مصر قد رضخت للأمر الواقع ، ولم تتمكن تحت حكم الوزارات الرجعية والخديو من التحرك ، فإن ذلك الوضع لم يستمر لفترة طويلة .

حقيقة أن بريطانيا قد عملت على استغلال الموارد الاقتصادية لمصر ، وعملت على تربية جيل من المصريين يعمل في حدود القانون وفي خدمة ولي الأمر ، ولكن الأمور ستختلف بعد سنوات بسيطة . وستبدأ في التغيير مع وصول أبناء انهمزام الإيطاليين في عدوة وإصدار البريطانيين أمرهم إلى الجيش المصري بالرحف واحتلال دنقلة سنة ١٨٩٦ . لم تعارض مصر في احتلال السودان في ذلك الوقت ، ولكنها عارضت في أن يأتي الأمر من بريطانيا ، وأن تكون الحملة بقيادة بريطانية ، رغم أن الجنرال كتشنر كان هو سردار الجيش المصري

لقد حاولت مصر في ذلك الوقت مع الحركة الوطنية التي أخذت تنبت فيها من جديد أن تمنع بريطانيا من إستغلال الميزانية المصرية الموجودة لبناء خزان أسوان في الاتفاق على حملة حربية لا تفيد منها إلا بريطانيا . ولقد ظهرت الحجج والمرافعات القانونية ، ولقد أصبحت لمصر قيادة وطنية جديدة تعرف حقوقها وتدافع عنها وتطالب باستقلالها وسيادتها ، إنه الحزب الوطني والحركة الوطنية الأصلية .

الفصل العشرون

كفاح الحزب الوطني

كان لنزول القوات البريطانية في مصر أكبر الأثر في هز كيـان المجتمع المصرى ، من أساسه . ذلك أن المصريين قد شعروا بوجود أجنبي يحتل البلاد ؛ ويصدر أوامره لإدارتها . شعروا بشخصيتهم مستقلة واضحة ، متميزة متبلورة . ولكن « وضعية » سلطات الاحتلال البريطانى وعلاقتها بالخديو من ناحية وعلاقتها بالسلطان من ناحية أخرى ، جعل المصريين يسيرون في كفاحهم الوطنى حسب خطوط معينة . وكانت عمليات كفاحهم متصلة أشد الاتصال بالوضعية الدولية لمصر من ناحية وبالشعور العام الاسلامى من ناحية ثانية . كما أن الممارك الوطنية الداخلية ، المتعلقة بالحياة النيابية والدستور ، أى بعلاقة المواطن بحاكمه ، قد تأثرت كذلك بوجود السلطات البريطانية وبالعلاقة المصريين بالدولة العلية .

(١) الكفاح الوطنى والدولة العثمانية .

لم يكن من السهل على أبناء البلاد أن يجاهدوا بعدائهم لسلطات الاحتلال البريطانية في الظروف التي سادت في مصر في الثلاثينات . كانت بريطانيا قد نزلت كما تدعى إلى مصر لحماية « الوضعية » القائمة ، أى الاحتفاظ بالأوضاع كما هى أى الإبقاء على سلطات الخديو كاملة وفي ظل السيادة العثمانية . ادعت أنها جاءت للعمل على إستباب الأمن والنظام ومنع الفوضى التي قامت بها العناصر الوطنية . ومعنى ذلك أن أى مطالب بتغيير الأوضاع التي اتفقت العناصر الوطنية على فسادها كان يعنى

الاصطدام بالقوة الشرعية وبقوات الاحتلال . ان هذا التحالف بين قوات الاستعمار وبين القوة الرجعية في البلاد قد اضطر المصريين إلى أن يخفضوا أصواتهم ويتقدموا بمطالبهم في هدوء وسكون واحترام متوسلين ، راجين التكرم والعطف من ذوى السلطان . وخسرت الحركة الوطنية في مصر ، ولمدة سنوات ذلك البريق الثورى اللامع المضى الذى أثار الطريق وشجذ الهمم وكتل الشعب فى أثناء الثورة العراقية . أما فى خارج مصر فقد كانت أصوات الزعماء والمثقفين المنفيين تدوى فى العالم معلنة «عدم شرعية الاحتلال البريطانى» وضرورة حصول المصريين على حقوقهم الدستورية ، وبالتالى مشاركتهم فى إدارة شئون بلادهم ، وحتى فى هذه العملية لم يكن فى وسع الزعماء والمثقفين المنفيين أن يقوموا بحركتهم الدعائية على أتم وجه ، وذلك نظراً لعلاقة «القضية المصرية» بكل من بريطانيا والسلطان

لقد خشيت العناصر الوطنية من أن تغفل السلطات البريطانية فى مصر تغللاً تاماً قد يؤدى إلى تغيير وضعيتها بالنسبة للدولة العثمانية . كانت الاشاعات تسرى بأن الاحتلال البريطانى سيتحول إلى حماية ، وكان الوطنيون يعلمون عدم قدرة الدولة العثمانية على معارضة ذلك إلا بالاحتجاج . وعرف الوطنيون أن الموقف الدولى بما يشتمل عليه من تنافس فرنسى بريطانى قد يساعدهم على كسب معارضة دولية فرنسية لآى مشروع بريطانى يهدف إلى تغيير وضعية البلاد . وكانت لفرنسا مصالح عديدة فى مصر : مصالح ثقافية ومصالح اقتصادية ، بل ومصالح استراتيجية تتصل بقناة السويس . إن هذه العوامل الثلاثة ، وهى الدولة العثمانية وفرنسا وسلطات الاحتلال البريطانى قد جعلت العناصر الوطنية ، بل وأجبرتها على تحديد طبيعة المعركة التى ستندلج إليها ، فهى معركة تهدف قبل كل شئ إلى منع بريطانيا من إعلان حمايتها الرسمية على مصر ، ومعنى ذلك الاصرار على العلاقة الوثيقة القائمة بين مصر والدولة العثمانية من الناحية الدولية ، وأن مصر تخضع خضوعاً تاماً

للسلطات الوحية لخليفة المسلمين ، وبالتالى لا يحق لبريطانيا أن تفعل أى شئ فيها إلا بموافقة السلطان . وكان على العناصر الوطنية كذلك أن تفيد من التنافس الفرنسى البريطانى لكي تدعم مركزها فى النقطة الأولى الخاصة بالوضعية الدولية لمصر من ناحية ولكي تشغل الدبلوماسية البريطانية وتوقعها فى مشكلات قانونية دولية واقتصادية وثقافية مع حكومة الجمهورية الثالثة .

لم يكن من حق القوات البريطانية أن تنزل فى منطقة قناة السويس إلا بموافقة الدول التى تشترك سفنها فى المرور فى القناة ، ولم يكن من حق بريطانيا أن تفرض الرقابة على الصحف المصرية ، أو تمنع صدورها ، وخاصة ذلك العدد من الصحف التى كانت لها صلة بفرنسا . وعمت العناصر الوطنية على إثارة هذه المشكلات أمام الاحتلال البريطانى لمصر وأخذت شكل المعارضة الصريحة تجاه السياسة الجديدة التى بدأت بريطانيا فى رسمها ، وخاصة بعد مجيء اللورد دافرين إلى القاهرة وكتابة تقريره المفصل عن حالة البلاد . استغلت العناصر الوطنية السلطات التى منحها اللورد كرومر القنصل العام البريطانى لنفسه فى مصر لكي تفضح سياسة بريطانيا . وأفادت كذلك من تفاقم الحالة بالسودان ومن تعيين المستشار المالى لمصر ومن إلغاء مجلس النواب ومن لائحة تنظيم المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ ، أفادت من كل ذلك لكي تفضح الحماية المقنعة لبريطانيا على مصر . وتابعت العناصر الوطنية الموجودة فى المنفى أنباء انتصارات المهديين فى السودان على قوى الحكومة الرجعية وعلى الحملات البريطانية المتعددة ، وتفاءلت أكثر من اللازم حين تنبأت بقرب اجتياح قوات الثورة المهدية لصعيد مصر ، وتخليصها أرض السكينة من حكم الاستعمار الاجنبى . ولما كان علينا أن نلاحظ أن الحركة الوطنية فى الداخل كانت قد أصيبت بعجز شبه تام نتيجة لسيطرة سلطات الاحتلال على مصر ، وأن عناصر الثوار فى المنفى لم تتمكن أصواتها المبحوحة من التغلغل فى البلاد وهزها ، وإخراجها

من هذه الوضعية المعقدة . ولكن علينا أن نقول اجمالا بأن العناصر الوطنية قد استمرت في تعلقها بالدولة العثمانية وحاولت الإفادة من التنافس البريطاني الفرنسي في هذه الفترة .

ولقد أظهرت القوات المصرية الموجودة في إقليم هرر ، وفي بلاد الصومال والقوات المصرية الموجودة في مديرية خط الاستواء ، أوغنده الحالية ، وروحا وطينا وثوريا حين رفضت التسليم للسلطات البريطانية والانسحاب من الأقاليم التي عاشت فيها وامتزجت بأهلها وشعرت بأن الله يوحد بينها وبين مصر . ولكن هذه المواقف الوطنية لم تعط نتيجة إيجابية أمام مدافع البريطانيين الرشاشة التي استندت إلى أوامر عالية خديوية طلبت من هذه القوات الانسحاب والعودة حسب أوامر المحتلين .

وظلت الدولة العثمانية هي الدولة صاحبة السيادة ودولة الخلافة الإسلامية وهي الموئل والمنقذ حين ظهر زعيم وطني ينادى بأننا أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا .

(٢) مصطفى كامل :

تكاثفت الظروف والأوضاع القائمة في مصر في أوائل عهد الاحتلال وتعاونت لاجراج زعامة وطنية أصيلة قامت بدورها كاملا في الكفاح ضد الاستعمار . وركزت شخصية مصطفى كامل الزعيم المصري الشاب الحركة الوطنية في يديها وكرست لها حياتها .

ساعدت « الوضعية » الخاصة بمصر وقضيتها في ذلك الوقت على أن يتولاها رجل من رجال القانون ، من رجال الحقوق : وكان عليه في كفاحه السياسي أن يتجه إلى الرأي العام العالمي وإلى أبناء البلاد . ووجهة ذلك إلى ضرورة النزول

إلى ميدان الاعلام والصحافة . إنه مصطفى كامل الذي بدأ حياته طالبا بكلية الحقوق : حقوق الأفراد ، وحقوق الدول ، وتطوع لكي يدافع عن قضية مصر والمصريين . بدأ الكتابة في مجلة المدرسة واتصل بالسيد عبد الله النديم وتأثر بأرائه الجريئة الثورية . وكان يشعر بشغل العبء الملقى على كاهله كمشقف ، فعمل سريعا وحاول أن يصل إلى نتيجة سريعة . كان شغلة من الحماس والذكاء في دراسته التي اجتاز مراحلها بسرعة وفي حياته العامة ، وكان شغله أضواء نورها سريعا وعمل على تبديد الظلمات . استمرت دراسته القانونية في فرنسا وساعده ذلك على الاتصال بالآراء المتحررة وبرجال الصحافة والنواب الفرنسيين . نشر المقالات والأحاديث في جريدة « جازيت دي تولوز » وفي جريدة « الاكبر » وفي غيرها ، ودرس المسألة المصرية من جذورها وبخاصة الأسس القانونية والدولية ، كما درس المسألة الشرقية وعلاقة الدولة العثمانية بالدول الغربية . لقد تحدث مع شخصيات هامة وتعرف على مدام جوليت آدم وأخذ ينظم الخطب والمحاضرات العامة عن القضية الوطنية في باريس وفي تولوز وفي فينا . سافر إلى ألمانيا والنمسا والآستانة وتخلل هذه الرحلات التي استغلها في الدعاية للقضية الوطنية زيارات لمصر . وكان مجيئه إلى الثغر يبشر بموجة من الحماس والوطنية ، وسرعان ما نظمت الاحتفالات والمحاضرات العامة ، والخطب الحماسية ، ينظمها وجهاء البلاد، وكان يشرح فيها الأوضاع الوطنية والدولية . وكانت هذه الخطب تستمر بالقاهرة وتلقى تجاوبا كبيرا من العناصر الوطنية وبخاصة في أواخر التسعينات ، حين تأزمت الأوضاع الدولية من جديد بين بريطانيا وفرنسا بشأن مشكلة فاشودة .

لقد عملت بريطانيا بعد فصلها السودان عن مصر على إعداد حملة مصرية بقيادة

بريطانية لاعادة التوغل في السودان، وانتهزت فرصه هزيمة الجيوش الايطاليه المتوغلة من مصوع غربا صوب كسلا في مارس سنة ١٨٩٦، لكي تسرع باصدار امرها بتقدم القوات المصرية المرابطة في وادى حلفا لاستعادة إقليم دنقلة، لبعادا لقوات الامبراطورية المهدية عن الايطاليين اصدقاء بريطانيا في شرق السودان، وشغلا لهم عن تحالف مع قوات الحبشة التي اذقت الايطاليين مرارة الهزيمة.

وكانت فرنسا قد اسرعت في ذلك الوقت بارسال حملته القومندان مارشان من غرب إفريقيا صوب أعالي النيل في فاشودة، ورتبت الأمر لكي يتصل فيما بعد عن طريق الحبشة بساحل الصومال الفرنسي، وكان هذا يعنى أن الخططة الفرنسية استهدفت قطع افريقية من الغرب إلى الشرق، في الوقت الذي حاولت فيه بريطانيا أن تقطع هذه القارة من الشمال إلى الجنوب، من وادى حلفا جنوبا مع النيل إلى أوغنده وتم بذلك خط القاهرة رأس الرجاء الصالح. إن هذا التقاطع في خطوط سير الحملات الحربية يعنى الحرب، وهى ما كادت تصل إليه كل من بريطانيا وفرنسا سنة ١٨٩٨ مع حادثة فاشوده. انه مجال خصص للعناصر الوطنية يمكنها أن تضرب به انجلترا في وادى النيل إذا ما وقفت إلى جانب فرنسا أو اذا ما استغلت الميزانية المصرية لإرسال حملة دنقلة بدلا من البدء في خزان أسوان، ويمكننا أن نضيف الى ذلك موقف المحاكم المختلطة من هذه المشكلة، وموقف الخديو عباس الثانى من حرب السودان، وموقف القومندان مارشان نفسه حين أعلن في فاشوده أن هذه البلاد غير خاضعة للعلم البريطانى ولإجباره الجنرال كيتشر، سردار الجيش المصرى، على أن يعلن أن منطقة فاشوده وأعلى النيل هى أراض مصرية وأنه يمنع باسم صاحب البلاد أية قوة أجنبية من رفعها علمها عليها، واضطرار الجنرال البريطانى، وهو يرتدى الكسوة العسكرية المصرية، الى العلم برفع المصرى على أعلى النيل - اذا رأينا كل ذلك وجدنا أن الموقف كان

يوجه القيادة المصرية في ذلك الوقت الى أن تطالب ببحث « المشكلة المصرية ». بكل أصولها وفروعها من جديد. هذا ما قام به مصطفى كامل وحاول أن يصل عن طريقه الى نتيجة ايجابية مستنداً في ذلك الى حقوق السيادة العثمانية على مصر وحقوق مصر على السودان. وحاول أن يضرب بريطانيا بفرنسا ويخرج ظافرا من المعركة. ولكن خطأ فنياً وقع في العملية: ذلك أن استناده الى موقف فرنسا كان على غير أساس، إذ أن فرنسا كانت طامعة في الإرث المصرى مثلها في ذلك مثل بريطانيا، وكان موقف ألمانيا المهدد لفرنسا في أوروبا من ناحية وتشجيعها لشورة جنوب افريقية ضد بريطانيا من الناحية الأخرى يدفع فرنسا الى التراجع أمام خطر يهدد بنشوب حرب مع بريطانيا في ذلك الوقت. كان من السهل على الدول الاستعمارية أن تتعاون فيما بينها وأن تتقاسم الاسلاب خاصة، إذا كانت الظروف تجبرها نتيجة الخوف من الحرب، على أن تسوى مشكلاتها الاستعمارية فيما بينها. وهذا ما حدث بين بريطانيا وفرنسا في اتفاقية تقسيم مناطق النفوذ في افريقية بذلك الخط الذى يسير مع خط تقسيم المياه بين حوض النيل والكونغو والذى بنت عليه بريطانيا اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان.

نجحت بريطانيا في تسوية مشكلاتها مع فرنسا وأجبرت الحكومة المصرية على التوقيع على اتفاقية الحكم الثنائى للسودان، ويمكننا أن نقول أن بريطانيا قد وقعت على هذه الاتفاقية مع بريطانيا. وظهر أن فرنسا قد تراجعت من العملية وأخذت العناصر الوطنية وعلى رأسها مصطفى كامل في الاحتجاج على هذه الاتفاقية الجائرة وفضحها، لأنها لا تستند إلى سند قانونى أو دولى.

ولكن الحقوق كانت في حاجة إلى قوة مادية تدعمها وتدافع عنها وتنفذها، وافتقرت الحركة الوطنية في ذلك الوقت الى هذه القوة.

لقد شعر مصطفى كامل بعد هذه العملية ، عملية فاشوده ، بضرورة اعتماده على القوى الوطنية في مصر نفسها ، وشعر بضرورة ايقاظها من سباتها ولإثارة الطريق أمامها وشحنهمتها لكي ينزل بها إلى أرض المعركة : شعر أنه في حاجة إلى رأى عام مصرى ، علاوة على اعتماده على الرأى العام الدولى . فقرر في سنة ١٩٠٠ إصدار جريدة وطنية يؤدى بها رسالته . ونفذ مشروعه وظهر « اللواء » ومن الاسم يمكننا أن نعرف هدفها جريئاً : انه دفاع عن العلم المصرى ، عن حق البلاد كدولة متميزة عن غيرها . واستتبع ذلك كتابة المقالات التى استهدفت زيادة الوعى القومى ونشر التعليم وحياء الصناعة ، ومن ذلك وصل إلى ضرورة مشاركة الشعب فى الحكم حتى لا يكون الخديو وحيد أمام السلاطات البريطانية ، وتمكن العناصر الوطنية ، عن طريق الدستور ، من مساندته فى القضية الوطنية . ومع الأيام زاد الوعى القومى وشعرت بريطانيا بحرج موقفها فى مصر ، وزيادة هذا الحرج على مر الأيام . ولكن اشتداد ساعد الحركة الوطنية فى مصر جاء فى وقت حرمت فيه القضية المصرية من تأييد الحكومة الفرنسية نتيجة لمصالحها الاستعمارية . وكانت مشكلة المغرب الأقصى ومراكش وازدياد الاطاع الفرنسية الاستعمارية فى هذه المنطقة سبباً أساسياً لاتفاق فرنسا ودياً مع بريطانيا ، ابعاداً لألمانيا عن المغرب ووادى النيل ، وتمكينها للسياسة الفرنسية فى شمال غرب افريقية والسياسة البريطانية فى شمال شرق هذه القارة . أن الظروف الدولية هى التى وجهت كل من فرنسا وبريطانيا إلى عقد الاتفاق الذى سنة ١٩٠٤ ومع هذا الاتفاق سارت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والثقافية والمعنوية . لقد أطلق هذا الاتفاق يد بريطانيا فى مصر وأطلق يد فرنسا فى المغرب ، وبهنا منه أن الحركة الوطنية ومصطفى كامل على رأسها قد شعرت بأن اعتمادها سيكون على المصريين قبل كل شيء ، دون تناسى بطاقة ثانية هى دائماً حقوق الدولة العثمانية وعلاقتها بمصر .

زاد مصطفى كامل من نشاطه وجاءت حادثه دنشواى سنة ١٩٠٦ لىكى تزيد اشتعال النار فى قلوب المصريين . وهى حادثه مشهورة ظهر فيها تحكم البريطانيين وتعسفهم فى مصر دون اعتبارهم أية قيمة لأبناء البلاد . وقام مصطفى كامل بكتابة المقالات عن هذه الحادثة واتصل بالرأى العام العالمى وثارَت ضجة انتهت باستقاله اللورد كرومر واختيار بريطانيا للسير لدون جورست لىكى ينفذ سياسته أكثر لينا تجاه المصريين . لقد نجحت الحركة الوطنية فى حادثه دنشواى فى إبعاد صانع « مصر الحديث » ، والحاكم الفعلى للبلاد منذ ربع قرن ، وقوى ذلك ساعد الحركة الوطنية ورجالها الذين أصدروا نعتهم باللغة الانجليزية وباللغة الفرنسية لجريدتهم اللواء العربيه .

كان هذا العبء ، عبء الكفاح عن قضية البلاد ، أقوى من أن تتحمله كفاً رجل واحد ، وبخاصة إذا كانت حواسه مرهقة وكان بنيانه رقيقاً . فاحترق الزعيم مصطفى كامل وهو فى سن الشباب وانتقلت قيادة الحركة الوطنية والاشراف على كفاح الحزب الوطنى إلى زميله ورفيقه فى الكفاح ، إلى محمد فريد ، الذى كرس حياته لمصر مثل زعيمه . ومع هذه القيادة الجديدة ومع تطور الموقف الدولى استمر كفاح الحزب الوطنى فى ظروف معينة ، وإن كان قد حافظ على مبدئه الأساسى ، بأنه حزب الجلاء وبأن مصر للمصريين .

(٣) محمد فريد :

زامل محمد فريد الزعيم مصطفى كامل فى حركة الكفاح الوطنى منذ أيامه الأولى وكان تكوينه يشبه تكوين مؤسس الحزب الوطنى ، إذ أنه كان من رجال الحقوق ، ورفض الاشتغال بالمناصب الحكومية وفضل عليها مهنة المحاماه . وقد انتخب رئيساً للحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل وأثبت أنه أصالح رجل للقيادة الوطنية فى مصر حتى إعلان الحرب العالمية الأولى .

واصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل وواصل الخطابة وكتابة المقالات وتوضيح وجهة النظر الوطنية في كل مناسبة . احتج على الاحتلال البريطاني وطالب بحرية الصحافة وبإلغاء المحكمة المخصصة ، كما احتج على تصريحات وزارة الخارجية البريطانية ، منذ الأيام الأولى لرئاسة الحزب الوطنى وطالب باستقالته هذه الوزارة إذ أنها لا تصلح للعمل . وحاول تدعيم جريدة اللواء فاسند رئاسة تحريرها إلى الشيخ عبد العزيز جاويش ، وتمكن عن طريق هذه الصحيفة من السير بالرأى العام الوطنى في مصر في معركة الكفاح ضد الاستعمار الخارجى وضد الاقطاع الداخلى .

كانت عملية الترابط بين الحركة الوطنية في مصر والدولة العثمانية تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الداخلية في الدولة العثمانية نفسها . ولم تكن مشكلة إعطاء دستور لمصر من المشكلات العويصة التي تطالب بحل سريع ، مادامت الدولة العثمانية نفسها تخضع لحكم فردى أو توقيراطى . ولكن الظروف تبدلت في الدولة العثمانية بعد رجوع الدستور إليها وهو نفس الدستور الذى كان الغائب في أوائل عهد السلطان عبد الحميد الثانى . وزاد احتكاك العناصر الوطنية العثمانية بالآراء الغربية ، سواء عن طريق اتصالها بنظريات الحكم الحديثة في أوروبا ، أو اتصالها بها عن طريق الخبراء والبعثات الأجنبية في الدولة العثمانية نفسها . ولقد أثمر هذا الاحتكاك وأعطى بنتائجه مع تكوين جمعية تركيا الفتاة التي تمكن رجالها سنة ١٩٠٨ من إجبار السلطان عبد الحميد على إعلان إعادة العمل بدستور مدحت باشا ، بعد أن عطلة مدة إحدى وثلاثين سنة .

وكانت الدولة العثمانية قد تطورت في خلال هذه الفترة وأعيد العمل بالدستور العثمانى دون ادخال أى تعديل عليه . ولكن المهم هو رجوع مبدأ المساواة المدنية بين المواطنين في الامبراطورية العثمانية ، دون نظر إلى جنسيتهم أو إلى دينهم ، فالكل

عثمانيون ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ، وفى جميع أنحاء الدولة العثمانية ، ولكن ، ألا يؤثر ذلك في علاقة الفرد بالفرد بمصر ؟ وعلاقته بالحاكم مادامت مصر جزءاً لا يتجزأ من الممالك العثمانية ؟

لقد فوجئ السلطان عبد الحميد بحركة تركيا الفتاه ، ووافق مرغماً على إعادة العمل بالدستور ، وكان يفكر في ضرورة التخلص منه ، أو وقف العمل به ، في أقرب فرصة .

وكذلك الحال بالنسبة لمصر . حقيقة أن الخديو عباس الثانى كان يحتاج إلى الحركة الوطنية لكي تساعده ضد سلطات الاحتلال ، ولكنه لم يكن يوافق على أن تشاركه سلطان الحكم . لقد كانت مصر قبل سنة ١٩٠٨ مجالا للنشاط رجال الجمعيات السرية في الدولة العثمانية إذ أن أيدي السلطات العثمانية كانت لا تتمكن من النزول إليها نظراً لوجود شخصية خاصة لمصر ، ولوجود سلطات الاحتلال البريطانى . فكان هؤلاء الرجال يعملون من مصر ضد نظام الحكم الفردى في الدولة العثمانية . أما وقد أعيد العمل بدستور مدحت باشا في الدولة العثمانية فإن الموقف في مصر قد انقلب رأساً على عقب : فوافقة الخديو عباس الثانى على إعطاء الحقوق الدستورية للمصريين يعنى إنهاء الشخصية الخاصة لمصر ، ويؤثر بالتالى على سلطاته وعلى تاجه وأريسته الخديوية . فن المنطق إذن أن يصبح عباس الثانى من أعداء الدستور في مصر وخاصة بعد ثورة تركيا الفتاه . وكذلك الحال بالنسبة لسلطات الاحتلال البريطانية ، فقد كانت تسير وفق مخططات معينة تهدف إلى فصل مصر عن الدولة العثمانية ، والسير بنظمها وإدارتها وفق سياسة الامبراطورية البريطانية . وكانت تشجع العناصر الوطنية على العمل في مصر قبل سنة ١٩٠٨ لكي تناوئ بذلك الدولة العثمانية وتصرف أنظارها بمشكلاتها الداخلية عن الاهتمام بالمسألة المصرية . أما موافقتها بعد سنة ١٩٠٨ على سريان الدستور في

مصر فكان يعنى تدعيم الصلة التي تربط مصر بالدولة العثمانية ، و اظهار السلطات البريطانية في مصر بمظهر الدخلاء المتطفلين في أحد أقاليم هذه الامبراطورية . لذلك فان بريطانيا قد حاربت الحركة الدستورية في مصر بعد سنة ١٩٠٨ بشكل لم تره القوات الوطنية المصرية من قبل . فيمكننا أن نقول إذن بأن مصالح سلطات الاحتلال الاستعمارية والحكم الفردي الرجعي قد اتفقت سنة ١٩٠٨ على محاربة الحركة الدستورية الوطنية .

كان من الطبيعي أن يقوم محمد فريد بدوره كاملا للمطالبة باعطاء دستور للبلاد تمشيا مع الحالة التي سادت الامبراطورية العثمانية والتي كان من مصلحة الحركة الوطنية المصرية أن تسيرها في كفاحها ضد قوات الاحتلال ؛ وأخذت حركة الحزب الوطني شكلا جماعيا في مطالبتها بالدستور . وكانت هذه النقطة سبب خلاف عويص نشأ بين الحزب الوطني وبين عباس الثاني . وبعد أن كان على رجال الحزب الوطني أن يكافحوا ضد قوات الاحتلال البريطانية ، ويحاولوا في نفس الوقت اكتساب الخديو إلى صفوفهم ، كهزمة وصل تربطهم بجيرانهم العرب والمسلمين ، أصبح عليهم أن يكافحوا ضد الاستعمار والرجعية في نفس الوقت .

حاول السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩ أن يتآمر من جديد على الدستور ؛ ولكنه فشل وعزل ، وتولى أخاه محمد رشاد العرش مكانه باسم محمد الخامس . وأثرت عمليات الجذب والدفع هذه في عاصمة الامبراطورية على قطاع هام من كفاح المعسكر الوطني داخل مصر : فقد أثرت على بريطانيا وأثرت على الخديو وأثرت كذلك على محمد فريد . وإذا كانت المشكلة الدستورية هي أهم مشكلة أو من بين أهم المشكلات في القسطنطينية في ذلك الوقت ، فقد كانت بالنسبة لمصر مشكلة ثانوية مادام الموقف متبلورا بين المصريين والبريطانيين ، بين الوطنيين والمستعمرين .

ظل المبدأ الأساسي للحزب الوطني هو مبدأ الجلاء ، طالب به محمد فريد في كل مناسبة في خطبه ومقالاته واتصالاته بالشخصيات . كما ظل موقف الحزب الوطني صريحا واضحا من الحكم الثنائي الانجليزي المصري اسما ، والبريطاني فعلا بالسودان . إن هذا الحكم الذي طبقته بريطانيا نتيجة لاتفاقية سنة ١٨٩٩ كان باطلا قانونيا ، أصلا وشكلا . ولذلك فان الحزب الوطني لم يعترف بهذه الاتفاقية ولم يعترف بالتالي بكل ما يترتب عليه . وهكذا أصبح « الجلاء » والسودان هدفي الحزب الوطني . وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل لتوجيه وتممية الرأي العام الوطني كقوة أساسية ضرورية لنجاح القضية الوطنية . فواصل عملية إنشاء المدارس الشعبية ، وافتتاح مدارس ليلية ، والاهتمام بنقابات العمال وعمل على تكثيف الشعب في مظاهرات تخرج في المناسبات الوطنية وتسمع أصواتها للغاصبين . وكلما زاد الحزب الوطني ومحمد فريد من نشاطه زاد رجال الاحتلال وسلطاته من تنكيلهم وطغيانهم : لقد ألغوا جريدتي « ليتندار اجبسيان » و « ذي اجبسيان استاندارد » وعملوا على تقييد حرية الصحافة وأصدرت الانذارات لجريدة اللواء ، ولكن ذلك لم يفت من عضد الرجال الوطنيين .

وجاء عام سنة ١٩١٠ لكي يشهد العالم مشروعا من أخطر المشروعات الاستعمارية في مصر ، إنه مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الذي حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه في البلاد ، وإطالة عمر استغلاله الاقتصادي والاستراتيجي وقام الحزب الوطني بدوره حيال هذا المشروع الذي انتهى أمره بالرفض والذي جر في أذياله مقتل بطرس غالي واستمر محمد فريد في اسماع صوت مصر في الخارج في مؤتمر السلام في استكهولم وعلى صفحات الجرائد وفي مؤتمرات وكسل ومطالب بالجلاء وبانتهاء الحكم البريطاني في السودان وأشار إلى إمكانية إعلان حياد مصر وطالب بضرورة منح دستور للبلاد . وكان يعود إلى مصر لكي يعرض في

احتفالات علنية على أبناء البلاد ما قام به في الخارج .

عمل الاستعمار على اضطهاد محمد فريد والنيل منه ، فقدمه للمحاكمة من أجل مقالة كتبها حول « تأثير الشعر في تربية الأمم » ، وسجن محمد فريد ، كما تعطلت جريدته عن الظهور لمدة ثلاثة أشهر . ولم يفت ذلك في عضده فاصدر جريدة الشعب . ولكنه حوكم مرة ثانية واضطر إلى السير إلى المنفى سنة ١٩١٢ وأصبح عليه أن يقود الحركة الوطنية من الخارج ، من الاسكندرية وبابريس وجنيف ومن السويد وبلجيكا ، في الوقت الذي تمكنت فيه سلطات الاستعمار من وقف اصدار جريدتي اللواء والشعب سنة ١٩١٤ .

لقد ضحى محمد فريد بصحته ووقته وماله من أجل « قضية مصر » وضحى حتى آخر وقت ، وفي السنوات السابقة لاعلان الحرب العالمية الاولى خرجت المشكلة عن كونها علاقة مصر بالدولة العثمانية أو علاقة المصريين بالخديو إلى مرحلة أخرى اجتاحت الشرق الأدنى بأكمله ، يمكننا أن نسميها إجمالا بمشكلة الاختيار بين العروبة والاسلام .

(٤) بين العروبة والاسلام :

كانت حركة النهضة والبعث الحديث قد انبعثت في الشام في نفس الوقت التي انبعثت فيه في مصر . وإذا كانت حركة التمسك بالعلمي والأدبي وما صاحبها من ترجمة وتأليف منذ عصر محمد علي قد اعتمدت على عناصر مصرية ، فإنها قد جاءت في الاقاليم السورية نتيجة لاتحاد هذه الاقاليم مع مصر وعلان سياسة التسامح الديني ، أي العلمانية ، والسماح للبعثات التبشيرية ، البروتستانتية منها والكاثوليكية بالنشاط والعمل . ولقد اهتمت هذه البعثات التبشيرية بحضارة العرب وتراثهم مما ساعد على نمو الشخصية العربية مرة جديدة في الشرق الأدنى . وتوصل إلى نهاية

القرن العشرين لكي نجد مصر والشام قلعين من قلاع العروبة في الشرق الأدنى برغم اختلاف ظروف كل منهما عن ظروف الأخرى . ذلك أن وجود الأزهر من ناحية ووجود قوات الاحتلال البريطاني من ناحية أخرى في مصر تعاونوا في أن تميل الحركة العربية في مصر صوب دار الخلافة ، أي أنها كانت حركة عربية أصيلة ولا يمكنها أن تتنازل عن إسلامها أو تناساه . أما في سوريا فكان لنمو الطبقة الوسطى ومحاولاتها إيجاد مجال حيوي لها . في إقليمها ، أكبر عامل يدفع بها دفعا إلى الاصطدام بسلطات الدولة العثمانية . دولة الخلافة الإسلامية .

كان على المصريين أن يرحلوا البريطانيين ليتنموا نموهم الاجتماعي ، وكان على السوريين أن يرحلوا الأتراك ليصلوا إلى الهدف . وكان على المصريين أن يناشدوا دولة الخلافة الإسلامية معاوتهم ضد البريطانيين ، ووجدت الحركة العربية في الشام ألا نصير لها في الخارج إلا تلك الدول الديمقراطية الدستورية في غرب أوروبا ، أعني الدول المعادية للدولة العثمانية ، الدول الاستعمارية .

وهذا التباين الواضح بين الحركتين دفع بكل منهما إلى الحذر من الأخرى ، فقد نظر رجال الجمعية العربية الفتاة إلى رجال الحزب الوطني على أنهم من أنصار الرجعية ، أنصار الدولة العثمانية ، ونظر معظم رجال الحزب الوطني إلى رجال الجمعيات العربية على أنهم على صلات غير بريئة مع الدول الاستعمارية الغربية . وكان مثل رعاية سلطات الاحتلال البريطاني بمصر لرجال الحركات العربية والحزب اللامركزي شاهدا على صحة حذس رجال الحزب الوطني ، وزاد الطين بله علاقة بعض المصريين من أنصار الرجعية وأعوان الاستعمار بدار المنسوب السامي البريطاني برغم أنهم كانوا يعملون باسم الحركة العربية ، ومنها فارس نمر ، صاحب المقطم .

سارت الحركة العربية إذن مع نموها متجهة صوب العلمانية ، الدين لله والوطن للجميع ، ، في الوقت الذي اشتد فيه ارتباط الوطنيين في مصر بحركة الجامعة الإسلامية وبتدار الخلافة . ولكن ، ألا يمثل ذلك خطراً على المعسكر الوطني في مصر ما دامت هناك عناصر وطنية تدين بغير الاسلام ؟

لقد استغل الاستعمار هذا الموقف في مصر وأوعز بأن الحركة الوطنية تعنى إخضاع الأقلية المسيحية لحكم إسلامي يضطهدها . ونسى أن لهذه الطائفة نظمها وأملاكها وأوقافها الخاصة ، علاوة على اشتراكها مع الأغلبية المسلمة في الشؤون العامة للبلاد ودون تمييز .

وكادت هذه الدسياسة الاستعمارية أن تؤدي إلى تصدع داخلي في المعسكر الوطني المصري وتظهر تنافساً بل عداء بين قوى العناصر الوطنية ويوفر على الاستعماريين مهمة محاربتها . ولذلك فقد اضطر رجال الحزب الوطني إلى العمل على لم الشمل وتكثيل الصفوف وبخاصة أن المستعمر واقف على الأبواب بل يقيم في وسط الدار .

ونجح الحزب الوطني في هذه المهمة وسفرى كيف يتعاون بل يتحد الصليب مع الهلال في الكفاح ضد الاستعمار ، وإن كان الشكل العام واللون الغالب على الحركة الوطنية في مصر قد واصل سيره مستظلاً بظل الاسلام .

عاد اللورد كيتشنر إلى مصر بعد وفاة السير الدون جورست واحتل منصب المندوب السامي البريطاني . وكان رجلاً يعرف مصر منذ سنة ١٨٨٢ ويعرف السودان ويعرف فلسطين كما يعرف الهند ، وشعر بأن الاسلام عامل فعال وأساسى في البنيان العاطفى أو المهنوى للمنطقة . رأى اللورد كيتشنر تفوق النفوذ الألماني في الامبراطورية العثمانية ورأى خطر هذا النفوذ على الطريق البرى

الموصل إلى الهند ، وعلى الهند نفسها . كما شعر بخطورة نفس النفوذ على مصر وعلى قناة السويس . وكانت الدولة العثمانية تحاول تكثيل المنطقة بجمع كلبة العالم الاسلامى حول دار الخلافة سائرة في ذلك على سياسة الجامعة الاسلامية وهادفة من ورائها إلى تطويق العالم العربى بالعالم الاسلامى وخلق المشكلات أمام روسيا في وسط آسيا وأمام فرنسا في شمال أفريقيا وأمام بريطانيا في الهند . كانت عملية تكثيل للقوى البريطانية وكفاح ضد الاستعمار البريطانى الفرنسى الروسى وتسير في وفاق مع السياسة الألمانية . كان كيتشنر يعرف خطورة العامل الاسلامى على المنطقة ووجد من ناحية أخرى أن هناك قلب الامبراطورية العثمانية العربى الذى يتحرك في اتجاه انفصال عنها ، أى صوب الخارج ، فأراد اللورد كيتشنر أن يستفيد من هذه الحركة العربية لكي يضرب بها حركة الجامعة الاسلامية وجرى في سياسته تلك بعد إعلان الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب إلى جانب دولتي الوسط ، ولاشك أن هذه السياسة كانت موجودة ونعدها ورعاها منذ عودته لمصر .

لقد اختفت المظاهر الأولى للصدقة العربية التركية بعد سنة ١٩٠٩ : اتهم العرب الأتراك بأنهم يحاولون السيطرة عليهم وكبتهم ، ورأى رجال الاتحاد والترقى أن العرب يحاولون تفكيك الدولة في وقت عصيب تواجه فيها ثورات داخلية وحروب خارجية ، في طرابلس الغرب ، اليمن ، والبلقان وزاد الحماس في نفوس كل من الأتراك العرب وشعب الأتراك أنهم مسئولون عن تكثيل العالم الاسلامى معهم ورأى العرب في ذلك محاولة لتتريكهم والقضاء على قوميتهم العربية ولغة الضاد لغة القرآن . لقد شعر بعض العرب بضرورة حصولهم على حقوقهم الاقليمية داخل نطاق الدولة العثمانية وعملوا على تحقيق ذلك ، وشعر آخرون بأحقيتهم وأولويتهم في ادارة شؤون بل شؤون العالم الاسلامى أكثر من

أكثر من أحقية آل عثمان . أنها قيادات جديدة تظهر في الميدان : جمعيات علنية وسرية وشخصيات زادت أهميتها بعد الانقلاب العثماني وأهمها شخصية الشريف حسين بن علي ، وما يهمنا منها هنا هو علاقاتها بمصر وبالحركة الوطنية المصرية . فنجد أن حزب اللامركزية العثماني يعمل في القاهرة ، ونجد أن المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس سنة ١٩١٣ لا يرحب كثيرا بانضمام العناصر المصرية إليه . ان هذا الانشقاق بين أقاليم العالم العربي كان خطيراً ولكنه راجع قبل كل شيء إلى طبيعة معركة كل اقليم ؛ وإلى تكوين الرجال المشتركين في المعركة ، والخصم الذي يحاربونه .

والأخطر من ذلك هو انقسام المعسكر الوطني المصري نفسه على ذاته ، بل يمكننا أن نقول إن ذلك الانقسام كان داخل الرجل الواحد ، إنه صراع بين العروبة والاسلام حتى في رأس رجل عربي مسلم . ومثلت مصر في الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى هذا الانقسام أصديق تمثيل . ويمكننا أن نستدل عليه من تلك الحادثة التي وقعت لعزير على المصري . كان ضابطاً مكافحاً واشترك في الحركات الثورية السرية وفي انشاء الجمعية القحطانية وجمعية العهد . واشترك في حرب طرابلس الغرب سنة ١٩١٣ أمام الغزو الايطالي . واتهم ببعض التهم وحاولت وزارة الحربية العثمانية محاكمته عليها . لقد هاج الرأي العام وقامت المظاهرات في شوارع القاهرة وصدرت الاحتجاجات وطالب العرب باطلاق سراح هذا الضابط الوطني . وبدأت حملة صحفية ضد سياسة التتريك والأتراك وتكونت لجنة برئاسة شيخ الجامع الأزهر وطلبت الوفود من المندوب السامي البريطاني في القاهرة أن تتدخل بريطانيا رسمياً لإنقاذ عزير المصري . وتدخلت بريطانيا نتيجة نصيحة اللورد كاتشنر وهددت الجرائد الانجليزية بأن تنفيذ الحكم في هذا الضابط سيؤدي أكبر اساءة إلى العلاقات القائمة بين الحكومة العثمانية ومصر

وبرغم صدور الحكم بالاعدام مع تخفيف السلطان له إلى الاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة إلا أن الهياج قد استمر مما اضطر تركيا إلى إعلان العفو عنه . وقوبل عزير على المصري بمقابلة الأبطال عند وصوله إلى مصر .

والمهم هنا هو أن قطاعاً من الرأي العام المصري قد التجأ إلى بريطانيا لتخليص أحد المصريين من السلطات العثمانية . المهم الآن هو أن عزير على المصري مصري وله بذلك صفة وشخصية مستقلة عن بقية الشخصيات الموجودة في الدولة العثمانية على مصر قد بدأ في الانقشاع وساعد على ذلك وجود السلطات البريطانية في مصر منذ سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ ، بدأ ينقشع لكي تظهر وراءه بداية لشخصية مصرية يمكننا أن نسميها بأنها اقليمية . وفي أثناء الحرب العالمية الأولى انقسمت مصر على نفسها بين هذين الاتجاهين : ظل الدولة العثمانية والشخصية المصرية الاقليمية ، وانتهت بذلك صفحة جديدة وبشخصية معينة عاشت فيها الى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ولم تنته منها فعلاً الا بحرب فلسطين .

الباب الثاني من

تركيا الفتاة والعرب والدستور

الفصل الحادي والعشرون

تركيا الفتاة والدستور

كانت القوة الموجودة في الدولة العثمانية في أثناء حكم السلطان عبد الحميد تدفع بهذه الدولة صوب التجديد ، رغم جهود الأوضاع ، وبقاء السلطان منفصلاً عن شعبه ، ولا يعتقد إلا في ضرورة وجود رأس واحد للدولة يسير أمورها . ولقد ساعد الاحتكاك بالآراء الغربية ، مع وجود عدد من البعثات الأجنبية في عاصمة الدولة ، على تفتح الآراء ، ونمو الاتجاه صوب مشاركة الرعية في تعريف شئون الحكم . وإذا كانت الدولة العثمانية قد خضعت لاستبداد السلطان عبد الحميد فإنها قد تأثرت بالآراء الدستورية الغربية . وجاءت الآراء التحريرية إلى تركيا عن طريق المدارس ، كما جاءت عن طريق سفر عدد من العثمانيين إلى عواصم الغرب للدراسة فيها . وأدى ذلك إلى ظهور حركة عرفت باسم تركيا الفتاة ، وتمكنت من السيطرة على الحكم في الدولة العثمانية ، وأثرت تأثيراً كبيراً في تاريخ هذه الدولة ، وفي تاريخ الشعوب المرتبطة بها والخاضعة لها ، وخاصة الشعوب العربية .

(١) جمعية الترقى والانحاد الدولي :

بدأت الآراء الدستورية والرغبة في تطوير نظم الحكم في الدولة العثمانية في الظهور في نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وعلى وجه الخصوص في سنة

١٨٨٩ ، وبدأت هذه الحركة في أول أمرها بين طلبة المدرسة الطبية العسكرية في استامبول ، وكما كان يسمى بالمكتب الطبي العسكري في ذلك الوقت . وأخذت شكلاً واضحاً معادياً لحكم السلطان عبد الحميد ، وانتشرت بين طلاب هذه الكلية في شكل رغبة عامة لتطوير نظم حكم السلطنة ، حتى أنهم قد بدأوا في القيام بحركة اضطرابات بعد أن قاموا بتشكيل حركة جمعية سرية فيما بينهم . وكان تنظيم هذه الجماعة السرية الأولى يشبه إلى حد كبير تنظيم جمعيات الكربوناري الإيطالية من حيث تكوين الخلايا وعلاقة الثوار ببعضهم ، وكانت هذه الجمعية السرية تسمى جمعية الترقى والاتحاد ، وكان أعضاؤها يعرفون بعضهم بأرقام سرية ، ويجتمعون من وقت لآخر في أماكن محددة . ولقد انتشرت هذه الحركة بسرعة وامتدت من المدرسة الطبية العسكرية إلى المدارس الحكومية العالية الأخرى الموجودة في الآستانة ، فوصلت إلى الكلية العسكرية (حربية مكتي) والمدرسة البيطرية وكلية الإدارة المالية ، والكلية البحرية ، ومدرسة المدفعية والهندسية (طوبجي ومهندسخانة) . وكان تأثير الغرب واضحاً على طلبة هذه المدارس العليا ، وكان عدداً منهم متفتحاً للآراء الغربية ، كما كان عدداً من أساتذتهم من الغربيين الذين يتحدثون معهم عن مبادئ الحرية والإخاء والمساواة وعن الدساتير والديموقراطية ، ولا شك أن هذه المدارس العصرية كانت أخصب من المدارس الدينية في نشأة وفي نمو مثل هذه الحركات ، خاصة وأن المدارس الدينية كانت مقفلة على نفسها ، وعلى طلبتها ، وداخل حدود التقاليد ، وفي ظل طاعة ولي الأمر .

وكان معظم أبناء الطبقة الوسطى في الدولة لا يجدون أمامهم مجالاً لتعليم أبنائهم إلا في هذه المدارس الحكومية العالية ، ولذلك فإن الحركات الدستورية التحررية التي ستظهر بين طلبتها ستمثل التقاء آراء ومصالح الطبقة الوسطى النامية في الدولة العثمانية بالآراء الدستورية والتحريرية في الغرب . ولذلك فإن قادة

هذه الجمعية الثورية الأولى كانوا من بين أبناء هذه الطبقة الاجتماعية ، وظهر شأن عدد منهم فيما بعد بصفاتهم من قادة الحركة القومية العثمانية أو الحركة القومية التركية . ولقد عمل هؤلاء الشباب على قراءة بعض آداب اللغة التركية والاهتمام بالشعر التركي ، وكانوا يقرأون كتابات الكتاب الغربيين علاوة على قراءتهم لما كتب في لغتهم القومية .

ولكن أمر هذه الجمعية السرية الأولى وصل إلى علم السلطان عبد الحميد في سنة ١٨٩٢ ، وذلك عن طريق الوشاية التي قام بها بعض الطلبة غير المخلصين ، فاتخذ السلطان تدابير حازمة وفصل قائد المدرسة واستخدم الشدة مع الطلاب بعد أن قبض على بعضهم وقدمهم للمحاكمة .

ورغم استخدام الشدة مع الطلاب فإن آراء هذه الجمعية السرية قد أخذت في الانتشار واتصل بها عدد من الأهلالي في استامبول كانوا قد تجاوزوا فترة الدراسة ، وانضموا إليها وأيدوها . انضم إلى هذه الجمعية عدد من الشخصيات البارزة وبعض الموظفين من ذوي النفوذ ، وزاد عدد أعضائها . ولمكن استمرار ضغط السلطان وشرطته السرية على هذه الجماعة المتحررة أجبرت عدداً منهم على السفر إلى الخارج سواء أكان ذلك للبعد عن بطش الأجهزة السرية أو لإكمال الدراسة في جو متحرر وأخذت بعض خلايا هذه الجمعية تظهر فيما بعد في كل من باريس وجنيف ولندن ، كما ظهرت اتجاهات مماثلة لها نوعاً ما في القاهرة مع مجيء بعض العناصر العثمانية الدستورية إليها .

أما في باريس فنلاحظ أن الشباب الأتراك قد وجدوا عدداً من رجال العرب المتحررين ، ومنهم خليل غانم الذي كان عضواً في البرلمان العثماني الأول ، الذي اجتمع بعد منع دستور مدحت باشا . وكان هذا الزعيم قد أنشأ في باريس صحيفة

فرنسية أسماها « تركيا الفتاة » بعد أن أنشأ جريدة الهلال في جنيف . ولقد انضم إلى هذه الجماعة في باريس أحمد رضا الذي أصبح له شأناً هامة في حركة تركيا الفتاة فيما بعد ، وأصبح أحمد رضا مديراً للصحيفة التي تصدرها هذه الجماعة في باريس وأشرف على إصدار صحيفة « مشورت » التي كانت تصدر مرتين كل شهر . وكانت هذه الجريدة الأخيرة تطبع باللغة التركية وتهدف تهريبها إلى داخل حدود الامبراطورية العثمانية والوصول إلى القراء الأتراك ، إلا أنها أجبرت بعد ذلك في إصدار ملحق لها باللغة الفرنسية حتى تضمن تأييد الرأي العام الفرنسي لها .

وكانت آراء هذه الجماعة في باريس متأثرة بآراء اوجيست كونت وشرحت للرأي العام الفرنسي أنها تبغى معونة الفرنسيين وتعتمد على روابط الصداقة والود الموجودة بينهم وبين العثمانيين للعمل على تغيير الأوضاع الموجودة في الدولة العثمانية . ولقد شرحت هذه الجماعة أن هدفها لم يكن خلع الأسرة الحاكمة في الدولة العثمانية ، وأن وجود وبقاء هذه الأسرة أمر ضروري لحفظ النظام في المنطقة ، ولكنها تهدف نشر فكرة التقدم واستخدام السلم والاصلاح مع النظام وسيلة للوصول إلى أهدافها : « اننا نطالب بالاصلاحات ، ولا نقصرها على هذه الولاية أو تلك ، لا لمصلحة قومية واحدة ، بل لمصلحة العثمانيين كافة ، سواء أكانوا يهودا أو نصارى أو مسلمين . إنما نريد أن نتقدم في مضمار المدنية ولكننا نعان بعزم اننا لا نريد أن نتقدم الا بالطريق الذي فيه تدعم العنصر العثماني واحترام ظروف وجوده الخاصة ، اننا مصممون على رعاية اصالة حضارتنا الشرقية ، ولهذا السبب لا نأخذ من الغرب إلا النتائج العامة لتطوره العلمي ، والا الاشياء التي يمكن هضمها حقاً ، وهي ضرورية لتوجيه الشعب في سيره نحو الحرية ... اننا نعارض احلال التدخل المباشر للدول الغربية محل السلطة العثمانية

وليس هذا ناجماً عن التعصب لأن المسألة الدينية عندنا أمر خاص ، ولكنه منبعث من العاطفة المشروعة للكرامة المدنية والقومية . » (١)

لقد كان هذا البرنامج يهدف تحويل جميع العناصر التي تسكن الامبراطورية إلى رعايا عثمانيين وظل هذا المنهج هو منهج كل الحركات التحررية في الدولة العثمانية حتى قيام ثورة تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨ .

(٢) بداية حركة تركيا الفتاة :

لقد استمر بطش الدولة العثمانية تجاه هذه العناصر المتحررة وأخذت في التنكيل بهم وتقديمهم للمحاكمات ونفيهم إلى الأقاليم العربية النائية في الجزيرة العربية أو في ولاية طرابلس الغرب . وكانت الدولة قد أخذت في تقدير خطورة هذه الحركة بعد أن أخذت صحيفة مشورت في الوصول إليها عن طريق مكاتب البريد ، وكانت اوربية ، ولا تخضع لسلطانها . وأصبحت كل استمبول تتحدث عن هذه الجماعة الثائرة . وظهرت جماعة أخرى برئاسة مراد بك الجركسي أخذت في العمل ضد سلطة عبد الحميد الاستبدادية ، ومن القاهرة ، وأصدرت لنفسها جريدة « ميزان » . وأثر ذلك على هيئة الحكومة العثمانية وأجبرها على استخدام الشدة مع العناصر المتحررة . ولسكن الضغط والاعتقال زاد الثوار في عزيمتهم وتصميمهم . وكانت الدولة تخشى من أن يكون أحمد مختار باشا المندوب الثاني العثماني في مصر مع هذه الجماعة الأخيرة ، ورغم تحرره فما لا شك فيه أنه كان يبلغ الدولة العثمانية عن نشاط هذه الجماعة في مصر رغم اتصاله بها . وأخذت

(١) عن *Revue Occidentale*, Vol : 12 - P. 128.

عن تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ الدكتور رامزور وترجمة صالح العلي . بيروت .

منشورات دار مكتبة الحياة . ١٩٦٠ - ص ٥٧ .

صحف مشورت وميزان توارد على الدولة العثمانية . وإذا كان في وسع السلطان عبد الحميد بصفته خليفة أن يوجه تهمة الإلحاد إلى الجماعة المقيمة في باريس بدعوى استنادها إلى فلسفة أوجيست كونت ، فإنه كان يعجز عن توجيه نفس التهمة إلى تلك الحفنة التي كانت تقيم في القاهرة برئاسة مراد بك .

وفي هذا الوقت ظهرت مؤامرة لخلع السلطان عبد الحميد في القسطنطينية ، ودون أن تتدخل فيها الجماعة الموجودة في باريس أو تلك التي أقامت في القاهرة . وكان أساس هذه المؤامرة نشأت مركز جديد للشوار في عاصمة الدولة نفسها أشرف عليه حاجي أحمد أفندي ومعه الشيخ نائلي وجماعة من العلماء والقضاة ، والمقدم شفيق بك وعدد من ضباط الجيش . وقررت هذه الجماعة القيام بانقلاب في شهر أغسطس سنة ١٨٩٦ ، وبعد تلك الفترة الخطيرة التي مرت بها الدولة نتيجة لمذابح الأرمن سنة ١٨٩٥ . وكانت خطتهم تستند إلى تدخل الفرقة الأولى في القسطنطينية بقيادة كاظم باشا واحتلال الباب العالي وقت اجتماع مجلس الوزراء ثم إلقاء القبض على ولي العهد رشاد أفندي وإصدار فتوى من شيخ الإسلام بخلع السلطان عبد الحميد . ولكن هذه المؤامرة اكتشفت قبل حدوثها ، وادى ذلك إلى نفي المتآمرين إلى أجزاء نائية من الدولة العثمانية . ولا يفهم المؤرخ كيف يحكم السلطان عبد الحميد « الطاغية الأحمر » على هذه الجماعة بالنفي بدلا من أن يسفك دماءها بعد وصول خبر مؤامرتها إليه ؟

ورغم أن هذه العملية قد أدت إلى وقف نشاط هذا التنظيم الثوري في القسطنطينية إلا أنها لم تمنع استمرار وصول جريدتي مشورت وميزان إلى الدولة العثمانية . والمهم هو أن مركز النشاط قد انتقل بشكل واضح إلى الخارج لمدة سنوات عديدة . وتركز معظم الشوار في باريس وجنيف وأخذت لهجته تتجه

تجاه عبد الحميد تأخذ شكل الطعن والقدح . وحاول عبد الحميد محاربة هذه الجماعات وطلب من السلطات التدخل لوقف إصدار مثل هذه الجرائد ، ولكن الأتراك الأحرار وجدوا في بعض الشخصيات الفرنسية مثل كليمانصو وجان جوريس من يقف للدفاع عن قضيتهم ، وقضية الحرية في كل مكان . وإذا كان عبد الحميد قد تمكن من شراء المطبعة التي تطبع جريدة مشورت من جنيف فإن ذلك لم يمنع الأتراك الأحرار من طبع جريدتهم على مطبعة حجر وإرسال نسخها إلى داخل حدود الامبراطورية ، كما أنهم تمكنوا من الحصول على تأييد عدد من الكتاب والصحفيين الفرنسيين لهم في حركتهم . وإذا كان السلطان عبد الحميد قد تمكن من إصدار أمر من الحكومة الخديوية في سنة ١٨٩٦ بإظهار عدم رضاها عن الحركة الدعائية التي تقوم ضد السلطان ، وأمرها إلى مراد بك بترك الأراضي المصرية ، إلا أن ذلك لم يزد نيران الثورة إلا اشتعالا في صدور هؤلاء الشوار الأحرار ، وواصلوا مهمتهم من أوروبا بعد أن عجزوا عن القيام بها في العالم العربي . وإذا كان أحمد رضا لا يلقى عطفاً كبيراً نظراً لتحرره فإن مراد بك قد قد جاء من القاهرة ، ويؤيده الرأي العام المتحرر الإسلامي ، إذ أنه كان من رجال الجامعة الإسلامية ، ولذلك فإن عملية طرده من مصر قد عملت على تدعيم قوة الأتراك الأحرار المقيمين في أوروبا وإعطائهم سلاحاً قوياً يصعب الوقوف أمامه . وكان مراد بك يرى أن الخلافة الإسلامية هي الدرع الأساسي لوقاية العالم العربي والإسلامي من الاطباع الأجنبية ، وكان يتأصل من أجل ضرورة قيام السلطان بهذا الدور الملقى على كواهل خير قيام ، وكان هذا الاتجاه يعطيه قوة يفتقر إليها الآخرون . ولقد أصبح مراد بك رئيساً لجمعية تركيا الفتاة بعد وصوله بفترة وجيزة إلى جنيف وأصبح رئيساً للجنة الاتحاد الاشتراكي والترقي وأخذت جريدة ميزان تصدر من جنيف بعد أن وقف صدورها من القاهرة وواصلت عملها

مع جريدة مشورت التي كانت تصدر في باريس .

ولقد حاولت هذه الجمعية الثورية أن تضم إلى صفوفها الخديو عباس حلمي الثاني خديو مصر ، ولكن علاقته بالسلطان وخوفه من تدهور العلاقات مع سيد القسطنطينية أجبره على عدم اظهار التجاوب مع هذا الاتجاه رغم ميله إليه .

وقد حدث تجمع بين مجموعات الثوار العثمانية المقيمة في أوروبا في بعض الأوقات ولكنها عادت وانشقت على نفسها . وكان أعضاء جمعية تركيا الفتاة يطالبون بإعادة العمل بدستور سنة ١٨٧٦ وضماناته الخاصة بحرية العقيدة . وكان أعضاء هذه الجمعية يرجعون الشرور الموجودة في الامبراطورية العثمانية إلى مصدرين رئيسيين: الأول هو السلطان عبد الحميد والثاني هو الدول العظمى التي تتدخل في شئون الدولة العثمانية وتمنعها من القيام بواجبها على الوجه الاكمل . وكان مراد بك يرى أن مشكلة الاقليات المسيحية في الدولة المسئلة قد نشأت في دوائر وزارات الخارجية ، وأنه لا يمكن اثاره هذه المشكلات إلا في اطار الاصلاحات العامة في تركيا ، إذ أنه لا يوجد أى أساس لإقامة دولة ولو مصطنعة للأرض مثلا . ولذلك فإن الدين الاسلامي يرى عن تهمة أضعاف الدولة العثمانية التي يحاولون الصاقها به ، أما الشعب فيجتاز بحيوته واعتداله واخلاصه ، ولذلك فيصعب تحميله مسئولية تدهور الاحوال ، وكذلك الاسرة الحاكمة التي ضعفت بسبب مفساد القصد ، فانها لم تفقد كل قوتها ، كما أن بقاءها على رأس الدولة أمر ضروري ولكن الجهاز الحكومي يحتاج إلى تغيير أساسي . ولقد عملت سوء سمعة الحاكمين وجهلهم بالإضافة إلى السياسة التي أتبعها عبد الحميد إلى افساد جهاز الحكم وجعل الموظفين طبقة جامدة معزولة . ولذلك فمن الضروري إعادة تكوين الحكومة

وعلى أساس استنادها إلى قوة دستورية تمكنها من الوقوف ضد طغيان القصر . ويعتبر هذا الأساس والسند أساس لحل المشكلة العثمانية ، خاصة وإذا استند هذا الحكم الدستوري إلى حرية الصحافة وعلان مساواة الرعية أمام القانون . ومادام العثمانيون يطالبون بالدستور وعبد الحميد يرفض اعطائهم النظام الدستوري فمن الواجب تنجيته عن الحكم ومنع هذا الدستور حتى تستقيم الأمور في الدولة .

والواقع أن هذه الآراء لم تكن عميقة إذ أنها حاولت تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم دون نظر إلى القوى الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية والمعنوية الموجودة في المنطقة . لقد اعتبرت أن شخص السلطان عبد الحميد مسئولا عن كل المساوئ ، دون أن تكلف الاسرة الحاكمة شيئا من هذا الهجوم . كما أنها اقترحت مجرد إعادة العمل بدستور مدحت باشا كحل للمشكلة ، وطالبت في نفس الوقت بضرورة اتخاذ الإسلام أساساً لترتكز إليه الدولة . ولقد نظرت هذه الحركة إلى نشوء القوميات ونموها داخل حدود الامبراطورية على أنها حركات انفصالية خائنة تتصل بالخارج ، فحصلت بذلك نفسها داخل نطاق الدولة ، وداخل نطاق وضعية قانونية ، حاولت أن تجعلها دستورية ، وتناست جميع القوى النامية والمتطورة داخل حدود الدولة وفي المناطق القريبة منها . لقد كانت هذه الحركة وهذه الآراء تمثل بداية التفكير القومي العثماني الحديث وحاولت أن تسيّر في نفس الطريق الذي سارت فيه الدول الأوروبية في عصر نمو القوميات فيها ، ودون أن تنظر إلى عوامل الوحدة المادية والمعنوية الموجودة في هذه المنطقة أو التي تقتدر إليها .

وعادت الآراء التحريرية للاتحاد والترقي والبعث العثماني الجديد تحت اسم

تركيا الفتاة في الظهور من جديد في القسطنطينية ، وظهرت من جديد في المدرسة الحربية والمدرسة الطبية مما أضرط السلطان الى نقلها الى حيدر باشا المواجهة للقسطنطينية على الساحل الآسيوي . ومرت الجمعية في أوروبا نفسها ببعض فترات هادئة فيها السلطان عبد الحميد وخاصة في سنة ١٨٩٧ بعد اتصال بين سلطات الداخلية العثمانية وبعض أعضاء الجمعية المقيمين في الخارج ، ونتيجة لتقديم بعض الوعود بالإفراج عن المعتقلين السياسيين . ولقد سمحت هذه الهدنة للدولة بتحظيم جماعات الثوار الأحرار داخل حدودها وبشكل منعها من القيام بأى نشاط جديد حتى سنة ١٩٠٦ وأدت هذه الهدنة الى انصراف بعض العناصر الى الدراسة ، وقبول البعض الآخر مناصب معينة في الدولة ، وسمح ذلك لعبد الحميد بفترة جديدة من الحكم الأوتوقراطي .

(٣) العثمانيون الأحرار .

تزايد عدد العثمانيين الأحرار الموجودين في الدول الغربية على مر الزمن وتمكن عدد منهم من إنشاء جريدة جديدة في جنيف هي جريدة « عثمانلى » التي أخذت تساند جريدة مشورت في كفاحها .

وبعد أن كان الرجال العثمانيون الأحرار الذين يهاجرون من الدولة في غالبيتهم من الطلبة والموظفين وعدد من الضباط فوجيء العالم في سنة ١٨٩٩ بهرب الداماد محمود باشا صهر السلطان عبد الحميد مع ولديه صباح الدين ولطف الله الى فرنسا . وكان الداماد محمود قد احتل منصب وزير العدل العثماني سنة ١٨٩٢ وكان يأمل دائما في عودة الدستور الى أن فقد هذا الأمل وقرر الهجرة بعيداً عن البلاد وكان خروجه ضربة قوية موجّهة للسلطان عبد الحميد خاصة وأن إداراته السرية عجزت عن معرفة فراره . وحاول السلطان أن يجبر فرنسا على إعادة الأمير إليه

بدعوى أنه قد ارتكب سلسلة من الجرائم وسرق الجواهرات وزوجته وقتل إحدى خدم حريمه وخطف أميرين هما ولداه . ولكن الحكومة الفرنسية أصمت آذانها مادام الأمير جاء ينشر الحرية ويكافح من أجل قضيتها في بلاده .

ولقد اتصل الداماد محمود بأحمد رضا المكافح العثماني في باريس وأخذ في التعاون معه في توجيه ضربات قوية للحكم الأوتوقراطي العثماني . وكانت ميزة الداماد محمود هو أنه كان تركيا ومسلما ومن أعضاء الأسرة الحاكمة ، مما سمح له بالقيام بعمليات هجوم قوية ، وقد كان في مقدوره أن يقول عن السلطان أشياء لا يستطيع أى أجنبى أو عثماني من غير المسلمين قولها دون أن يثير عداوة الأتراك ولقد أشار الأمير الى أن مسؤولية السلطان عبد الحميد كانت مزدوجة باعتباره سلطانا للدولة ، وباعتباره خليفة للمسلمين وأخذ في مهاجمته بصفته خليفة ، ومهاجمته بصفته سلطان : « وعنى أقل بكل صراحة يا مولاي أن نظامك الإدارى لا يشبه قط حكومة خليفة عادلة ومنصفه ، لا ولا يشبه سلوك الدول الأوروبية ، كلا بل إن له شيا بحكومات بعض الطغاة الذين عاشوا من آلاف من السنين » . (١)

وجاءت بعد ذلك حادثة هرب أخرى هي حادثة هرب اسماعيل كمال بك الذى أخذ أولاده معه وانتقل الى ظهر إحدى السفن البريطانية . وكان السلطان قد رفض الاستماع إليه في مسألة إعادة العمل على اصلاح الامبراطورية عن طريق إعادة العمل بالدستور ، فانتهاز فرصة تعيينه واليا على طرابلس الغرب لكي يهرب الى أوروبا . « وكان الناس يهربون من أراضى هذه الامبراطورية العظيمة كما يهرب المرء من السجن تماما ، ولا بد لهم إذا أرادوا النجاح من التحايل والمكر ،

(١) تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ : للدكتور رامزور . ص ٨٧ .

ومتى عبر شخص الحدود سرى عن الآخرين ، أما السلطان فيبدوا عليه اليأس الذى يبدو على الشرطى الذى يرى هرب سجين أودعت اليه حراسته ، (١) .

وأخذ العثمانيون الأحرار فى رفع أصواتهم بقوة فى أوروبا وخاصة بعد وصول الداماد محمود باشا وولديه إلى هناك . وكانت هناك أصوات أخرى قد ارتفعت ضد حكم السلطان عبد الحميد وكانت ترتفع فى باريس وجنيف وبروكسل ولندن . وكانت كلها تطالب بالإصلاحات العامة داخل الامبراطورية العثمانية ، وإن كان بعضها يطالب بمطالب قومية مثل الأرمن .

وكان الأرمن أكثر الرعايا العثمانيين الموجودين فى الخارج تنظيميا وأقربهم إلى قلوب الأوربيين نتيجة اسكونهم من المسيحيين ، وكانوا يطالبون بالاستقلال وتدخل الدول الأوربية فى مسألتهم وتمكنوا من الحصول على تأييد كل من جورج كليمنصو وأنتون فرانس وجان جوريس . وكان هناك الألبان الذين أنشأوا صحيفة لهم باسم « البانيا » وكانوا يسعون إلى الحصول على حكم ذاتي لمنطقتهم داخل حدود الدولة العثمانية . وكان هناك الأكراد وعلى رأسهم عبد الرحمن بدرخان الذى أصدر صحيفة « كردستان » فى لندن كما ساعد وشارك فى نشرة جريدة عثمانلى . وكان عدد من الأكراد يعمل بنشاط فى حركة تركيا الفتاة منذ البداية ، وكانوا يعتبرون أنفسهم أتراك أو عثمانيين أكثر من كونهم أكراد . وكان هناك عدد من العرب كذلك الذين أنشأوا « لجنة الإصلاح التركية السورية » برئاسة الأمير أمين أرسلان ، وكانوا يطالبون بالإصلاحات التى تسهل حياتهم مع غيرهم داخل حدود الامبراطورية . ويدل هذا الخليط الكبير على أن الأقليات كانت لها مطالب بدرجة أكثر من الأتراك أنفسهم وإن كان المطلب

(١) المرجع السابق . ص ٨٨ - ٨٩ .

الرئيسى للجميع هو إعادة العمل بالدستور والمساواة بين الجميع فى ظل قومية واحدة هى القومية العثمانية .

ولقد توفى الراماد محمود باشا فى سنة ١٩١٢ ، وخلعه على رأس الحركة ابنه الأمير صباح الدين الذى زار مصر ووجه منها نداء عاما إلى العثمانيين للاجتماع فى مؤتمر لبحث الوسائل التى يمكن بها إقامة الحرية والعدالة فى تركيا . ولقد انعقد هذا المؤتمر فى باريس رغم العقبات التى حاولت السلطات وضعها أمامه . وحل هذا المؤتمر السلطان عبد الحميد مسئولية تدهور الأحوال فى الدولة . واشتمل هذا المؤتمر على ممثلين عن الترك والعرب واليونانيين والأكراد والإلبانيين والأرمن والجركس واليهود . وكان بعض أعضاء المؤتمر يطالبون بأكثر من تغيير نظام الحكم العثماني أو ابدال عبد الحميد بغيره من أفراد الأسرة الحاكمة . لقد كان بعضهم يطالب بإقامة حكم لا مركزي فى مناطق معينة من الامبراطورية ، وكان غيرهم يطالب بالإعتراف بشخصيته الإقليمية . وخرجت قرارات المؤتمر ، رغم المتناقضات الموجودة بين أعضائه تشير إلى ضرورة القيام بعمل مشترك لابتدال نظام الحكومة العثمانية بنظام من الحرية والعدالة يضمن إعادة الدستور . كما قرر المؤتمر ضرورة تذكير الدول الأوربية بأن واجبها ومصلحة الإنسانية العامة تقتضيان تنفيذ بنود المعاهدات الدولية القائمة بينها وبين الباب العالى ، وبشكل تستفيد منه جميع أجزاء الامبراطورية . وإذا كان الكل يرغب فى عهد تسود فيه الحرية والعدالة فإن قرار تدخل الدول الأوربية كان يعنى معان أخرى . حقيقة أن القوى التى اجتمعت فى هذا المؤتمر كانت تعمل لأغراض متعارضة ، وأن الأقليات القومية فى الامبراطورية العثمانية لم يكن لديها ما تفقده اذا ما طالبت بالتدخل الأجنبي فى شؤون الدولة العثمانية ، ولكن الأرمن أظهروا عدم تعلقهم بالأسرة الحاكمة ، وعدم تعلقهم بالدولة العثمانية . أما الأقليات

المسلمة فكانت آمالهم مرتبطة بالأسرة الحاكمة بصفتها تمثل الخلافة من ناحية ، ومرتبطة بقومياتهم الناشئة من ناحية أخرى ، والتي تدفعهم صوب المطالبة بحكم لا مركزي . وهكذا أظهر هذا المؤتمر المتناقضات الكبيرة الموجودة بين من يمكن تسميتهم بالعثمانيين الأحرار اللاجئين إلى الخارج . وأدى ذلك إلى إنشقاق بين العناصر التركية الموجودة في الخارج ، بين الأمير صباح الدين وبين أحمد رضا . وأنشأت في هذا الوقت صحيفة جديدة باسم « الاتحاد والترقي » ، ثم صحيفة ثانية باسم « شوراى أمت » . وحاول الأمير صباح الدين أن يقوم بعملية تهدد مركز السلطان وذلك عن طريق الاتصال بالمشير رجب باشا وإلى طرابلس الغرب والتعاون معه على نقل جزء من القوات الموجودة في ولايته صوب الدردنيل ، ولكي يجبر بها السلطان على إعادة العمل بالدستور . والظاهر أن هذه الخطة قد وجدت قبولا من وزارة الخارجية البريطانية التي حاولت أن يقوم أسطولها بمناورات في البحر المتوسط في نفس الوقت الذي تقع فيه عملية نقل الجنود إلى أوروبا . إلا أن هذه الخطة فشلت نتيجة لعدم العثور على السفن اللازمة لها ، وأصبح على المتآمرين الثوار أن يواصلوا كفاحهم من جديد .

ومع الشقاق الذي حدث نتيجة للمؤتمر انقسمت حركة تركيا الفتاة إلى قسمين الأولى برئاسة الأمير صباح الدين والثانية برئاسة أحمد رضا ، ولقد حاول الأمير صباح الدين أن يحمل الشعب العثماني بعض مسؤولية التأخير الذي يعيش فيه ، وعمل لإنشاء « عصبة الإدارة اللامركزية » لكي تعمل على مساعدة العثمانيين على القيام بواجباتهم . وكان يعتقد في ضرورة الاعتماد على عدد من المتعلمين والمثقفين ، وانتهى به الأمر إلى اعتبار أن النظام اللامركزي هو النظام الأمثل لتحسين أحوال الدولة . ولقد أنشأ في سنة ١٩٠٦ جريدة « ترقى » وعهد بإدارتها إلى أخيه بالتبني أحمد فضلي بك . ويتلخص برنامجهم في الفترة التالية في ضرورة إصلاح أحوال

الشعب عن طريق التعليم ، واستخدام النظام اللامركزي في الحكم ، ومحاولة إقامة ائتلاف بين العناصر المختلفة التي تسكن الامبراطورية ، وإعطاء العثمانيين حقهم الدستوري ، وإنشاء جمعيات ولجان في أنحاء الدولة للوصول إلى تحقيق هذه الأغراض . ولكن مجهوداته ظلت خارجية عن الدولة ، مثلها في ذلك مثل مجهودات أحمد رضا ، وفي الوقت الذي كانت فيه قوات أخرى تعمل داخل حدود الدولة . وإذا كانت مجهودات هذين الزعيمين تعتمد على المدنيين فإن مجهودات الآخرين داخل حدود الدولة كانت تتركز بين رجال القوات المسلحة .

(٤) الثورة والدستور :

استمرت عملية الوعي في الازدياد داخل حدود الدولة العثمانية وبين طلبة المدارس العالية وخاصة المدارس الحربية رغم عمليات العنف واستخدام البطش ضدهم . ونشأت جمعية « عثمانلى حرية جمعيتى » التي تحولت فيها بعد إلى جمعية « الاتحاد والترقي » وكان من أعضائها رحى وطاحت وشكرى ثم جمال وفتحى . وبدأت هذه الجمعية في الانساع وشعرت بعد فترة من الزمن بأن هناك جمعيات أخرى تعمل في هذا الميدان .

كانت هناك مجموعة تعمل مع مصطفى كمال منذ سنة ١٩٠٥ والذي كان قد ظهرت ثوريته يوم أن تخرج من المدرسة الحربية . وكان مصطفى كمال يعمل في دمشق وكون في سنة ١٩٠٦ جمعية سرية باسم « وطنى » . وامتد عمل هذه الجمعية من دمشق إلى يافا والقدس واشتملت على عدد من ضباط الجيش الخامس قبل أن تنقل نشاطها إلى سالونيك . ولقد اختار مصطفى كمال سالونيك مقراً لنشاطه نظراً لتحرر أهلها ولقرعها من نفوذ الدول الأوروبية . وبعد زيارة قصيرة لهذه المدينة ، وفي الوقت الذي كلفته فيه قيادة الجيش الخامس يبحث إحدى المشكلات المتعلقة

بالخلافات الخاصة بالحدود التركية المصرية في منطقة سيناء ، وصل مصطفى كمال إلى سالونيك والف جمعية عرفت باسم « وطني وحريري » . وعلى أساس هذا التنظيم الثوري انضم مصطفى كمال إلى جمعية الاتحاد والترقي في سنة ١٩٠٨ وأصبح أحد رجالها .

ووضعت جمعية الاتحاد والترقي نظاماً خاصاً لقبول الاعضاء الجدد ، واستخدمت في ذلك بعض الطقوس التي أخذتها عن جماعة البنائيين الأحرار حتى ترهب الاعضاء ثم تجعلهم يقسمون على السيف والقرآن لانتفاذ بلادهم واطاعة الأوامر التي تصدر إليهم وعدم اذاعة الاسرار . ولقد تحاشت هذه الجمعية تعيين رئيس لها ، وخاصة بعد أن علمت بالخلافات الموجودة بين العثمانيين الأحرار في عواصم غرب أوربا ، ولقد انتشر نشاط هذه الجمعية في مدن كثيرة في مقدونيا وباديتها وخاصة بين حاميات الجنود ، وساعدت على تكوين مراكز للتذمر وعدم الرضاء في أنحاء مختلفة من الدولة . ظهرت لها فروع في رسته بقيادة نيازي بك وفي سيرى بإشراف على بك وفي أدرنه بإشراف عصمت اينونو . وزاد عدد المنضمين اليها تدريجياً وكان معظمهم من رجال الجيش الثالث المرباط في منطقة تراقيا الشرقية .

وكان من حق الجيش العثماني أن يشعر بأهمية دوره في اصلاح أحوال الامبراطورية العثمانية التي قام بإنشائها ، وكانت معاملة الضباط والجنود وترقيتهم تشعر البعض بعدم استتباب العدالة . وكان وجود ضباط البعثات الاجنبية العسكرية في هذا الاقليم أثر كبير في تفتيح أذهان العثمانيين إلى ما يحدث في العالم . وكانت منطقة تراقيا تحظى بوجود بعثة دولية للترك تشرف على الأمور فيها وتسيطر على أعمال الدولة ، وكانت هذه العوامل تساعد رجال الجيش ، وفي هذه المنطقة على التفكير في ضرورة القيام بدورهم في تغيير الأحوال الموجودة في

الدولة . ثم بدأ الاتصال بين رجال هذه المنظمات وبين العثمانيين الأحرار في الخارج وتقرر أن يطلق اسم الاتحاد والترقي على كل المنظمة الجديدة واتفقوا على أن يكون مقر علمهم هو سالونيك . ولقد تم هذا الاندماج في سنة ١٩٠٧ وعلى أساس أن يكون للجمعية مقران منفصلان ، مقر داخلي ورئيس في سالونيك . فرع خارجي في باريس ، كما اتفقوا على أن يكون هدفهم الاساسي هو اعادة العمل بدستور مدحت باشا واتفقوا على وسائل تنظيم المجهودات وقيام الفرع الخارجي بتمثيل الجمعية أمام العالم الخارجي في الوقت الذي يقوم فيه المقر الداخلي الاساسي بعملية التنظيم والتوقيت والتنفيذ .

قد يظهر من أول وهلة أن هذا الاتفاق قد أدى إلى قيام تنظيم قوى ضد السلطان . ولكن الواقع هو أن الخلاف كان على أشده بين عناصر العثمانيين الأحرار الموجودين في الخارج وعمل اتفاقهم مع جمعيات الاتحاد والترقي في الداخل على تحديد درجة تدخلهم في شئون التنظيم الثوري الداخلي ، أي أن لجان الاتحاد والترقي الداخلية ، وفي غالبيتها عسكرية تمكنت عن طريق هذا الاتفاق من منع العناصر السياسية المدنية الموجودة في الخارج من التدخل في تنظيهاث الثورة الداخلية وقصرت مهمتها على الاتصال بالخارج وطبقاً للاتجاهات التي تصدر لها من اللجنة المركزية في سالونيك . وشاهد عام ١٩٠٧ عدداً من حركات التمرد في الأناضول وتقليس وأردروم دون أن تدخل القوات لقمعها ، كما حدثت اضطرابات في كل من سوريا وأزمير وفي القسطنطينية نفسها . وانضم الضباط إلى الجنود في حركة المطالبة بالرواتب المتأخرة ، وكانت الأزمة الاقتصادية مستحكمة في جميع أنحاء الدولة ، وكانت دعاية لجنة اللامركزية الادارية قد ملأت البلاد بالدعاية المعادية للسلطان ، كما كانت جماعات الارمن تستثير العطف في كل مكان . ولقد وصل بعض مجهود لجنة الاتحاد والترقي في سالونيك إلى

بعض وحدات الجيش العسكرية في أزمير كما حاولت الاتصال بالوحدات الأخرى الموجودة في الأناضول . واندلعت الثورة في يوليو سنة ١٩٠٨ وظهرت في أول أمرها وكأنها مجرد عملية تمرد تقوم به بعض فرق الجيش ، رغم أنها كانت تحمل عوامل تحاول بها تغيير الأوضاع وطريقة معاملة الحاكم للحكوم . وبعد أن بدأ السلطان في القاء القبض على عدد من الضباط فر ضباط آخرون ، منهم أنور بك إلى الجبال ، ثم لحقه نيازي بك ومعه عدد من الرجال وكية من الأسلحة والذخائر . وسرعان ما طلبت اللجان المحلية بضرورة إعلان الدستور وظهر أن هناك منظمة واسعة الانتشار وتعاون وحداتها فيما بينها تعاوناً كبيراً . ثم جاء خبر مقتل شمسى باشا في موناستير يوم ٧ يوليو وأخذت وحدات الجيش الثالث تطالب بإعادة العمل بالدستور . وصدرت الأوامر إلى الوحدات العسكرية الموجودة في الأناضول بالتحرك صوب تراقيا الشرقية ، ولكنها رفضت تنفيذ الأوامر وطالبت كذلك بالدستور . وحاول السلطان منع عدد من الضباط بعض الرتب والنياشين لجذبهم إليه ولكن هذه الوسيلة لم تؤدي إلى نتيجة إيجابية .

وخشى السلطان عبد الحميد على حياته فأعلن في يوم ٢٤ يوليو أن دستور سنة ١٨٧٦ الذى كان يدخره لشعبه في الوقت المناسب قد عاد إلى حيز التنفيذ . ونجحت بذلك الثورة ، مادام السلطان قد تراجع ، ونجحت بدرجة لم تكن تتصورها لجان جمعية تركيا الفتاة إذ أنها نجحت دون إراقة دماء .

ولقد سادت الفرحة في جميع أنحاء الدولة العثمانية وأعلن أنور بك أن الحكومة الظالمة قد انتهت ، وأعلن غيره أن العثمانيين قد أصبحوا كلهم أخوانا ولم يعد هناك بلغار ويونان ورومانيون ويهود ومسلمون ، بل الكل متساوون والكل يفخر بأنه عثماني . واختفت الخلافات العنصرية والدينية في موجة كبيرة

من الفرح والحماس والعواطف . وبين هذه المشاعر نسي العثمانيون القوى الحقيقية والفعلية التي تفرق بينهم على أساس لغوى وأساس مصلحة عامة . وكان لا بد لهذا المجتمع أن يعود إلى الهدوء ويبتعد عن العواطف ويرجع إلى حياته اليومية وعلاقاته المستمرة لكي يشعر بالمتناقضات التي لا تزال موجودة والتي لا يسهل على دستور مركزى تعطل العمل به مدة ثلاثين عاما من أن يقضى عليها فترة وجيزة ، خاصة وأن القوى الداخلية كانت قد زادت في نموها وتميزت شخصياتها ، وفي الوقت الذى كانت فيه مصالح الدول الخارجية تؤثر عليها بطريقة فعالة .

الفصل الثاني والعشرون

العرب والآتراك بعد إعلان الدستور

كان إعلان إعادة العمل بالدستور العثماني أمنية من الأمنيات التي راودت عقول كثير من سكان الامبراطورية العثمانية ، وكان ذلك فاتحة لعهد جديد يبشر بالتعاون والتضامن بين العرب وجيرانهم الذين يسكنون نفس الامبراطورية . ولكن مجرد إعادة العمل بالدستور لم تكن كافية لارضاء مصالح العرب النامية وخصيتهم التي أخذت في التبلور ولذلك فان النزول إلى مشكلات الانتخابات والاحتكاك بعد ذلك بالعثمانيين ونمو حركة الاتحاد والترقي في شكل قومي تركي عملت كلها على بذور الخلاف مع العرب رغم المظاهر الاولى للتجاوب والتكامل بين الطرفين وكان هذا التطور منطقي ومرتبطة بالاسباب الواقعية النابعة من صميم القوى الموجودة في الميدان .

(١) الاخاء العربي العثماني :

انتشرت روح من الائتلاف والاخاء بين العرب والآتراك بمجرد إعلان إعادة العمل بالدستور العثماني ، واستبشر العرب بمستقبل سعيد في ظل الحرية والمساواة وأظهروا استعدادهم للانصهار داخل الوحدة العثمانية في جو واضح من الحماس والعواطف . شعروا بأنهم قد أصبحوا عثمانيين ، وأنهم متساوين في الحقوق والواجبات واعطاهم ذلك روحا من الثقة والاعزاز بأنفسهم كمواطنين في دولة يشتركون في بنائها . وسرت في الأيام الأولى روح الحماس وافتتح السوريون

في الأرجنتين اكتسابا للتبرع بسفينة حربية للأسطول العثماني ، كما اشترى طالب بك النقيب ، نائب البصرة ، باخرة من ماله الخاص أهداها للحكومة العثمانية . وتكامل هذا الشعور مع شعور الأتراك الذين أعلنوا من جانبهم أنهم قد أصبحوا عثمانيين مثل بقية المواطنين في الدولة . وأظهر كثير من العرب تسامحا في مطالبهم الخاصة بلغتهم القومية ووافق الكثير منهم على استخدام اللغة التركية لغة رسمية للجميع في ظل هذه الوحدة . ورأى كل العرب ضرورة التعاون مع الأتراك للوصول إلى اصلاح البلاد دون تفكير في نظام حكم لامركزي أو في خلافة عربية أو في غيرها وفي ظل هذا الروح التعاوني والوحدوي نشطت جمعية الاتحاد والترقي في اجتذاب المنسبسين إليها من جميع أنحاء الدولة فانضم إليها رجال من أسرة العظم والهاشمي والنقيب والسعدون والمصري والجزائري ، انضم إليها عدد من الأعيان وعدد من كبار الموظفين ، وعدد من الضباط .

واذاعت جمعية الاتحاد والترقي برنامجا مؤقتا للعمل ريثما يجتمع مجلس الأعيان ويتلخص في مسؤولية الوزارة أمام البرلمان ، وحق مجلس الأعيان والمبعوثان في تشريع القوانين ، وقيام الأمة بانتخاب ثلث أعضاء مجلس الأعيان ، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون ، ومساواتهم في الحقوق والواجبات دون تفرق بين الأديان والأجناس ، وحرية التعليم وتأليف الجمعيات ، وتسهيل التعليم لكافة المواطنين ، علاوة على اصلاح حال الفلاحين وتسوية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل . وذكر هذا البرنامج أنه سيحاول ادخال بعض التعديل على دستور سنة ١٨٧٦ حتى يتلائم مع هذه المطالب الجديدة وخاصة في أمر مسؤولية الوزارة أمام البرلمان . ولقد ذكر هذا البيان أن الولايات ستحصل على صلاحيات خاصة بها ، ودون أن يؤثر ذلك على تقليل الرابطة التي تربطها بالدولة ، ونص على أن اللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة وتجرى بها المعاملات والمكاتبات الرسمية ،

وتكون لغة التعليم في المدارس . وظهر من ذلك أن الاتجاه يسير صوب التعاون لتوحيد الجهود ولتوحيد الأهالي والاتجاهات حول الأتراك .

ولقد وجد أعضاء لجنة الاتحاد والترقي تجاوبا كبيرا من كل العناصر التي تسكن الامبراطورية حول هذا البرنامج ، وحتى في مسأله تطبيق السياسة المركزية واضطر الأمير صباح الدين إلى حل جمعية اللامركزية التي كانت قد بدأت نشاطها .

ولكن منح دستور للدولة في سنة ١٩٠٨ على أسس وضعت في سنة ١٨٧٦ كان أمرا لا يتمشى مع التطور المنطقي للحوادث ، ولا مع ازدياد الروح القومية في أنحاء الدولة العثمانية ، كما أنه كان يدل على قصر نظر القسائمين بهذه الحركة في وضع دستور يتمشى مع الحاجات الجديدة للامبراطورية وسكانها . وعلى أي حال فلقد ساعد هذا الشعور الجديد على توطيد العلاقات بين الأتراك والعرب لفترة من الزمن .

ولقد تكونت في هذه جمعية الفترة الاخاء العربي العثماني ، في القسطنطينية وعملت مع جمعية الاتحاد والترقي على الدفاع عن الدستور ، وتجميع كل العناصر برباط ولاء للسلطان . وحاولت ادخال الاصلاح في الاقاليم العربية في تساو مع الاجناس الأخرى التي تسكن الامبراطورية ، وادخال التعليم العربي والمحافظة على التراث العربي . وكان باب الانضمام إلى هذه الجمعية مفتوحا لكل العرب دون نظر إلى دينهم . ثم بدأت في انشاء فروع لها في المدن العربية الهامة . وإن كان برنامجا وآراء بعض أعضائها كانت تحمل نوعا من الضحالة والتضارب .

لقد ارتبطت إذن عملية إعادة العمل بالدستور بموجة من الصداقة العربية التركية ، وتم في هذا الوقت إنشاء سكة حديد الحجاز ، وصدر قرار بتعيين الحسين بن علي شريفا على مكة بعد أن كان قد أمضى ستة عشر عاما في اقامة محدودة في

القسطنطينية ، والواقع أن اختيار جمعية الاتحاد والترقي له لشغل هذا المنصب لم يحىء إلا بناء على معرفتهم بالعداء المستحكم الموجود بينه وبين السلطان عبد الحميد وعلى أى حال فإن هذا التعاون والآخى بين العرب والأتراك لم تستمر لفترة طويلة خاصة وأن بوادى الخلاف أخذت تطل برأسها فيما بينهم نتيجة لاختلاف المصالح .

(٢) الانتخابات وبوادى الخلاف :

بدأت بوادى الخلاف فى الظهور بين العرب والأتراك بسرعة نتيجة لحرية الصحافة التى كفلها العهد الجديد والتى ساعدت على اظهار نوايا الأتراك تجاه العرب ، وجاءت بعد ذلك عملية الانتخابات لىكى تثبت تضارب المصالح بينها .

ولقد أخذت بعض الصحف التركية فى إثارة بعض المشكلات العنصرية ، وكان بعض الكتاب متعصبين للاتجاه التركى وللأمة التركية وعلى أساس أنها مسئولة عن حكم السلطنة العثمانية وأن عليهم الاحتفاظ ببعض الامتيازات نتيجة لاستنادهم إلى حق الفتح ، ولذلك فإن الاعتراف بمساواة العناصر الأخرى بالعناصر التركية أمر لا يتماشى مع الواقع ، ومن الواجب أن يكون الدستور العثمانى دستوراً تركيا فى أساسه . حقيقة أن هذا الاتجاه اليمى المتعصب كان لا يمثل وجهة نظر أعضاء جمعية الاتحاد والترقى فى ذلك الوقت ، ولكن حرية الصحافة سمحت للعناصر اليمىة باغضاب العناصر المتحدة سويًا داخل حدود الدولة ، وجعلها تغذ بشخصيتها كرد فعل لهذه الحركة الرجعية . وظهر بعد قليل أن هناك عملية لتطهير الوظائف ، ونتج عنها إبعاد عددًا من الموظفين العرب عن مراكزهم ، ووضع ذلك فى وزارة الخارجية التى انخفض عدد الموظفين العرب فيها من ١٢ موظفًا إلى موظف واحد . وأدت هذه العملية إلى حركة تدمير بين

العرب خاصة وأن المفصولين عن الخدمة عادوا إلى بلادهم وحملوا معهم بذور عدم الرضاء على حكم العهد الجديد .

وعمل المتحمسون من بين رجال الاتحاد والترقى على تعميم نشر اللغة التركية فى جميع مناطق الدولة ، وحتى فى الأقاليم العربية ، وأخذت المدارس الجديدة التى فتحوها تحمل أسماء تركية ، كما أخذ عدد من المتطوعين فى تعليم اللغة التركية لمن يرغب من الأهالى فى الولايات العربية . وظهر أمام العرب أن السياسة الجديدة تهدف إلى التريك وخاصة بعد أن صدرت الأوامر إلى رؤساء المحاكم لىكى تكون المرافعات باللغة التركية ، وفرض على التجار العرب تقديم البيانات للجهاك بالتركية والفرنسية وتقديم جميع الشكاوى باللغة التركية . وجاءت عملية الانتخابات لىكى تكمل الانشقاق بين العرب والأتراك .

وكان الدستور ينص على انتخاب مبعوث لمجلس المبعوثان عن كل خمسين ألف نفس ولكن بدلاً من أن يكون المنتخب من أهالى الولاية التى هو منها رفض الاتحاديون هذا الاتجاه وبشكل سمح لهم بترشيح مبعوثين من الترك فى مختلف الولاية العربية ، وبلغ عدد من فاز منهم فيها خمسة عشر نائباً تركيا .

ولقد بدأت الانتخابات دون أن تكون هناك أحزاب منظمة سوى جمعية الاتحاد والترقى ، تسمح لها بذلك بالاشراف على جمعية الانتخاب ومراقبتها والتدخل لترشيح أعضاء منها . وكان هؤلاء المندوبين يفرضون قوائم معينة على الناخبين وبشكل ساعد على حصول الاتحاديين الأتراك على غالبية المقاعد . وقامت فروع جمعية الاتحاد والترقى فى الأقاليم والولايات بنفس هذا النشاط ودون أن يخرج المرشح من القسطنطينية . وكانت الجمعية تتولى بنفسها جميع الإجراءات

اللازمة لانتخاب المرشح للنيابة ثم تبلغه نتيجة انتخابه برقياً (١) .

وعلى أن نذكر هنا أن لبنان قد اتخذ موقفاً خاصاً تجاه هذه الانتخابات على أساس أنها تتناقض مع النظام الذي حصل عليه . ولكن مصر قد طالبت رغم وجود شخصية معينة لها ، بضرورة مد هذه الانتخابات إليها ، وعبر عن هذا الرأي حزب الإصلاح الدستوري برئاسة الشيخ على يوسف الذي نشر تقريراً كبيراً عن الموضوع في جريدة المؤيد .

وكان يصعب على العرب العثور على الممثلين الذين تنطبق عليهم شروط تمثيلهم في البرلمان خاصة وأن قليلاً منهم كان يعرف التركية مما قلل عدد الحائزين منهم على شروط النيابة عن الأمة . وكان اعتماد جمعية الاتحاد والترقي على التنظيم سهل أمر سيطرتها على مجلس المبعوثان فيما بعد . ولم يحصل العرب إلا على خمسين مقعداً من ٧٧٥ في البرلمان رغم أن العرب كان يزيد عددهم على خمسي سكان الدولة ويزيد عددهم على عدد الأتراك . وزاد من شعوب العرب بالغبن أن الأتراك قد حاولوا الحصول على نجاح وبأى ثمن في الدوائر العربية في الوقت الذي تساهلوا فيه في القسطنطينية نفسها مع مرشحي العناصر والطوائف الأخرى حتى يظهروا بمظهر المتحررين ، وكانت بعض الصحف التركية قد هاجمت بعض الشخصيات العربية في دمشق والبصرة وقت الانتخابات رغم استناد هذه الشخصيات إلى عصبيات قوية واشتراكها في جمعية الاتحاد والترقي ، والمهم هو أن هذه التجربة الأولى ساعدت على إظهار بوادر الخلاف بين الترك والعرب وساعدت على إعادة

(١) أنظر : عثمان نوري : عبد الحميد ودور سلطنتي . الجزء الثالث ص ١١٤٩ عن العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، لتوفيق على برو . القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية . ١٩٦٠ ص ١٠٤ .

ظهور الاختلافات من جديد بين القوة النامية في وسط الدولة ، والتي يتجه خط سيرها الطبيعي صوب الخارج ، والقوة التي تحاول الاحتفاظ بكل عناصر الدولة مكتلة ، تحت سيطرتها صوب الداخل . وجاءت عملية الثورة المضادة في سنة ١٩٠٩ ثم هجمات الدول الأجنبية على الدولة العثمانية لكي تزيد شعور العثمانيين الأتراك بأولوية مسئوليتهم كالحفاظ على كيان الدولة حتى ولو كان ذلك عن طريق تمييزهم عن بقية العناصر التي تسكنها معهم .

٣ - الثورة المضادة وعزل عبد الحميد :-

كانت الدول الأوروبية قد وقفت بشكل عام إلى جانب ثورة تركيا الفتاة وتشكلت في فرنسا جمعية تسمى بجمعية « أصدقاء الشرق » اشترك فيها عدد من الشخصيات الفرنسية الكبيرة ورجال الأعمال والأدباء ورجال الصحافة ، وضمت هذه الجمعية عدداً من الأحرار العثمانيين المقيمين في فرنسا وبينهم الأمير صباح الدين ومراد بك . واعترفت الدول الأوروبية بالنظام الجديد ثم قررت الدول الأوروبية بعد ثلاثة أشهر من إعلان الثورة سحب ضباطها وجنود الترك الموجودة في مقدونيا . وظهر نوع من التجاوب الواضح بين الدول الأوروبية الغربية والنظام الجديد في تركيا .

والواقع أن القوى الموجودة في الميدان في تركيا نفسها كانت متميزة عن بعضها - ذلك أن جمعية الاتحاد والترقي لم تسيطر على الوزارة رغم استنادها إلى أكشيره برلمانية واضحة وتركزت الوزارة لكامل باشا الذي ظهر تحرره . وظلت جمعية الاتحاد والترقي تراقب الوزارة وتراقب القصر عن طريق لجنتها المركزية في سالونيك وتملي إرادتها على الوزارة بعد اجتماعاتها السرية في هذه المدينة ، كما كانت تملّي قراراتها وإبرادتها على الولاة وكبار الموظفين .

ولقد تزايد نفوذ الصدر الأعظم نتيجة لالتفاف العناصر غير التركية حوله ونتيجة لاستعانته بعدد من الفنين الأجانب ، فخشي الاتحاديون من استناده إلى العناصر غير التركية وعملوا على زعزعة مركزه بهجوم في صحفهم . والواقع أنه كان هناك تسابق بين مجموعتين : مجموعة متحررة وتنتمى إلى العناصر غير التركية ، وعلى العثمانيين الأحرار المقيمين في الخارج ، وكانوا من المدنيين وثقافتهم عصرية ويدنون بالحرية الدستورية ، ومجموعة تركية من الضباط الذين يعقدون جلساتهم في سالونيك والذين تأثروا بفكرة العزة والشرف وضرورة التضحية والدفاع عن البلاد . وكانت هذه المجموعة الثانية هي التي تكون الغالبية العظمى من بين قادة الاتحاد والترقي وكانت متصلة برجال البعثات العسكرية الألمانية التي تدين بالواجب أكثر مما تعشق من مبادئ الحرية . إن هذا التضارب بين هاتين المجموعتين المختلفتين في التكوين والاتجاه هو الذي أدى إلى الشرارة الأولى التي أشعلت نيران الثورة المضادة .

كانت من نتيجة شن الاتحاديين لحملة صحفية ضد كمال باشا أن وجدوا أنفسهم في مواجهة معارضة قوية بين صفوف النواب وإزاء تمكك كبير قرر رجاله وضع حد لتدخل جمعية الاتحاد والترقي في شئون الحكم من وراء الستار . ولكن الاتحاديين لم يتراجعوا عن خططهم وعملوا على الإيقاع بالصدر الأعظم ، وتبادلوا معه الاتهامات بشأن إرسال الجنود إلى يانينا لاختصاص الاضطرابات فيها واتهموه بالإعتداء على الدستور حينما أصدر الأمر لبعض قطع الاسطول الموالية لهم بالسفر بعيداً عن القسطنطينية ، ورفض قواد هذه القطع تنفيذ الأوامر . فاضطر كمال باشا إلى عزل وزير الحربية المشايخ للاتحاديين ، فثارت ثائرة هؤلاء الآخرين وقاموا بهجوم عليه وأرسل قواد الجيش وامراء البحرية برقيات الاحتجاج ضده ، وتدخل النواب الاتحاديون وحلوا أعضاء المجلس على اسقاطه بدعوى أنه يعمل

بطريقة تتعارض مع الدستور ، والحقيقة أن انشغال الضباط بالسياسة أدى إلى فوضى في كل من القوات المحاربة وتهديد للقوة السياسية في الدولة العثمانية .

ولقد أصطحب عملية اسقاط وزارة كامل باشا اعلان تمرد الاسطول وتهديده بضرب العاصمة بالقنابل ، وتدخل بعض كبار الضباط لتهديد النواب بمسدساتهم للتصويت ضد رئيس الوزراء .

ولقد كانت الدول الأوروبية ترى في وزارة كامل باشا وزارة سياسية معتدلة ومتحررة يمكنها أن تزيل التعصب الديني ، ولذلك فانها وجدت في هذه العملية تهديداً لمستقبل تركيا ، وتهديداً بزيادة النفوذ الألماني في الآستانة مع البارون مارشال فون بيرستين السفير الألماني فيها . ولقد صحب هذه العملية من ناحية أخرى اشتداد حماس الشباب التركي وثورة عواطفهم مع جمعية الاتحاد والترقي ، كما أن الاتحاديين أخذوا يخشون من قوة العناصر الأخرى فانصرفوا شيئاً فشيئاً عن الفكرة العثمانية وعن اتجاه التسامح والحرية والديمقراطية حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالدولة . وكانت هذه العملية صدمة للعناصر غير التركية في الدولة العثمانية ، وهي العناصر التي كانت تلف متحررة حول كامل باشا وخشيت من أن تؤدي هذه العملية إلى خطر على الحياة الدستورية ، وإلى تسلط العناصر العسكرية على السياسة .

ولقد اشتد الصراع بين الاتحاديين وخصومهم من النواب الأحرار وغيرهم من نواب العناصر الأخرى وانعكس ذلك في الحملات الصحفية . ورغم أن العرب قد وقفوا بعيداً عن هذا الصراع إلا أن الجرائد التركية أخذت في كتابة المقالات ضد العرب وأتهمتهم بالبعد عن الدستور وبالطمع في الخلافة وأخذت في محاولة التفريق بين صفوفهم وتشريح بنيانهم على أساس أنهم غير متجانسين من الناحية

الدينية حتى مع بعضهم . وهكذا عكس الاتحاديون ما لقوه من معارضة من العناصر المختلفة التي تسكن الدولة على رأس العرب ، رغم أن نواب العرب لم يرفعوا صوتاً معيناً في الجلسات الأولى لمجلس المبعوثان .

ولإذا كانت المعارضة ورجال حزب الأحرار قد شنوا الهجوم بدورهم على الاتحاديين فإنهم لم يكونوا بمفردهم في هذه العملية . ذلك أن المتدينين من الترك قد ساعدوهم في هذه العملية . وكان هؤلاء المتدينون قد أسسوا جمعية « اتحاد محمدى » وأخذت في نشر جريدة لها ظهرت فيها مقالات تذكر أن الإسلام قد أصبح مهدداً بالفناء على يد جماعة الانحاديين ، وتركيا الفتاة التي هي رهط من الملحدين والمساوئين واليهود ، وأنهم يسعون بالدولة والإسلام في طريق الاضمحلال .

وهكذا اجتمع الأحرار والدين ورجال الدين في هجومهم على الاتحاديين . ولقد شجع السلطان عبد الحميد هذه الحركة ، حتى يعمل على استعادة سلطته ونفوذه . وأخذت الفئات الرجعية في إستغلال عملية عدم الرضاء التي انتشرت بين الضباط الذين حصلوا على الترقية من تحت السلاح بعد أن قررت لجنة الاتحاد والترقي فصلهم واستبدالهم بخريجي المدرسة الحربية ، وشرحت لهم بأن الشريعة قد أصبحت مهددة وأن الضباط الجدد من الملحدين . وقتل أحد أعضاء حزب الأحرار الذي كان يكتب المقالات التي تهاجم الانحاديين ، فأشارت أصابع الرجعيين إلى الانحاديين متهمة أيامهم بهذا الاغتيال . ولذلك فقد قامت مظاهرة في اسطنبول في ١٣ ابريل سنة ١٩٠٩ اشترك فيها عدد من الجنود ومن رجال الدين وأخذت تطالب باستبعاد بعض النواب وإعادة المنفصلين من الجيش إلى عملهم ، وتطبيق الشريعة الإسلامية . ولقد أدت هذه المظاهرات إلى استقالة وزارة حامى باشا وإلى فرار زعماء الاتحاديين بعد أن قتل عدد منهم ، وسيطر

نواب العناصر غير التركية وعناصر المعارضة على البرلمان ، وتألفت جمعية الاتحاد العثمانى من حزب الأحرار ونواب الأرمن والألبان واليونان والبلغار مع عدد من الأكراد واستندت إلى جرائد أقدام وميزان وعثمانلى . ولقد دخل العرب مثل غيرهم في هذا الاتحاد العثمانى وأعلنوا معهم تمسكهم بالدستور ونظام الشورى التي تتفق مع الأحكام الشرعية . وكانت هذه المجموعة من المدنيين تشمل على عدد من المتحررين ، وعدد من الرجعيين . وإذا كانت أصابع عبد الحميد لا تصل إلى المتحررين فإنها كانت على صلة مع العناصر الرجعية . وعلى أى حال فإن الأمر لم يستقر على ذلك لمدة طويلة ، إذ سرعان ما قام جيش سالونيك بالاستعداد للزحف على القسطنطينية والقضاء على الثورة المضادة ، وكان بقيادة الجنرال محمود شوكت ، وهو عربى . وفي أثناء هذا الوقت اجتمع نواب الاتحاديين في سان استفانو ، وما أن دخلت قوات محمود شوكت إلى اسطنبول حتى أصدروا فتوى من شيخ الإسلام بخلع السلطان عبد الحميد وتولية أخوه محمد رشاد الحكيم باسم محمد الخامس . وأعلنت الأحكام العرفية وحددت حرية الصحافة والاجتماع وبدأت المحاكم العسكرية في إصدار أحكامها على الأحرار وعلى الرجعيين في نفس الوقت .

ولقد كان السلطان الجديد من الضعف بحيث أن جمعية الاتحاد والترقى سيطرت على كل أمور الدولة سيطرة تامة ، وظلت تدبر شؤون الدولة ، وظهر استبدادها الذى يختلف عن استبداد عبد الحميد في تفاصيله ، وإن لم يختلف عنه في الجوهر . وكانت أولى أعمال هذه الجمعية بعد حوادث أبريل هي إلغاء جمعية الإخاء العربى العثمانى ، ولم يمض على إفتتاحها وتصفيقهم لها أكثر من ثمانية أشهر . ولقد عملت جمعية الاتحاد والترقى على القضاء على كل معارضة لها ونفت

عدداً كبيراً إلى اليمن وإلى الحجاز . وكان عدد من العرب قد دخلوا في جمعية « اتحاد محمدى » ووصل عددهم في دمشق وحدها إلى ٧٠ ألف شخص ، وإن كانت غالبيتهم قد دخلتها لأنها أحببت أسماها كما يقول محمد كرد على (١) والواقع أنهم لم يكونوا ضد الدستور ، وإن كانوا يحبون الإسلام . وكان عدد من رجال القوات الزاحفة ضد الثورة المضادة من العرب ، ومنهم محمود شوكت وعزيز المصرى ، إلا أن ذلك لم يشفع للعرب عند الأتراك .

ولقد أثرت هذه الحركة تأثيراً كبيراً على موقف الأتراك تجاه العرب ، بشكل عام ، نتيجة لموقف العناصر المدنية والعناصر المتحررة . وزاد شعور العناصر العسكرية التركية بمسئوليتها في المحافظة على الأمن والنظام والدستور في الامبراطورية ، وضرورة استخدام الشدة في ذلك ، وزاد الاتجاه وضوحاً ضد الحركات التحررية والحركات القومية التي كانت قد أصبحت شيئاً ملبوساً في الدولة العثمانية في ذلك الوقت . ولقد انعكس كل ذلك في السنوات التالية على العلاقة بين العرب والأتراك ، وظهر ذلك بوضوح في مشكلات العسير ، ومشكلات اليمن .

(٤) العسير واليمن :

ظهر اتجاه في القيادة العامة للجيش العثماني بعد أحداث الثورة المضادة بمنع الضباط والعسكريين من الاشتغال بالسياسة حتى لا يفسد الجيش نتيجة لاختلاف ضباطه في الآراء السياسية . وكان محمود شوكت باشا على رأس هذا الاتجاه ويرغب في تحريم العمل بالسياسة على الضباط وتحريم انتمائهم إلى الأحزاب السياسية . ولكن هذا الاتجاه كان يصعب تنفيذه خاصة وأن العناصر التي قامت بالثورة ،

(١) محمد كرد على - خطط الشام - جزء ٣ - ص ١٢٠ .

والتي وقفت ضد الثورة المضادة ، كانت في غالبيتها من الرجال العسكريين . فاضطرت القيادة إلى اغماض الطرف عن هذه المسألة رغم خطورتها .

ولا شك أن الجيش كان أداة فعالة لتغيير الأوضاع في الدولة . ولكنه كان يمتاز مثل كل الجيوش بوحدة في الهدف وتقارب في التفكير وطريقة واحدة للقيام بردود فعل تجاه الأحداث ، وعدم تراجعه عن استخدام الشدة التي تعتبر وسيلته الأولى . وكان الجيش بذلك يختلف في كثير من العناصر السياسية الحرة والمتحررة والتي تعتنق بنمو شخصيتها ولا تتراجع عن النقاش والجدال . ومع ازدياد نفوذ الضباط على جمعية الاتحاد والترقي ، وبالتالي على السياسة العامة للدولة بدأ نوع من الاختلاف في الآراء والوسائل في الظهور وأثر على اتجاه القوى التي تكون في الدولة .

وكان بعض الضباط يمتازون بتطرفهم وبعدم تحرر آرائهم ، بل كانوا يعتقدون في أن لهم رساله ، وكأنها لهم دون غيرهم ، للمحافظة على الدولة ، والمحافظة على كرامتها . وكان عدد منهم لا يقبل الجدل ويدين ببعض الآراء التعصبية أو العنصرية . وكان البعض الآخر وحدويًا دون أن يقبل في ذلك أى جدال أو يسمح بقبول فكرة الائتلاف أو الاتحاد .

وكانت قلة تعمق العناصر العسكرية في الدراسة ، وخاصة المتحررة منها ، بالإضافة إلى شعورهم بضخامة عدد المواطنين العرب في الدولة ، وملاحظتهم الاتجاه التحررى عند العرب يجعلهم ينظرون إلى أبناء الأقاليم العربية وكأنهم عناصر لا تقبل الخضوع للآطار العام الذى وضعوه للدولة بسهولة . كانوا قد أعلنوا المساواة بين الجميع ، دون نظر إلى جنس أو دين ، فرأوا في كل الاتجاهات التي تستند إلى لغة خاصة ، أو إلى دين خاص ، حركة انفصالية تهدد كيان الدولة ،

رغم أنهم أنفسهم كانوا يعتزون بأنهم أتراك ، وبأنهم مسلمين . ولاشك أن انخفاض مستوى ثقافتهم جعلهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم حماة الدولة وحماة الدستور ، وأن هذا العبء يقع عليهم قبل الوقوع على غيرهم ، ولو أن هذا الاتجاه الأخير يتعارض مع فكرة الحرية ومع فكرة المساواة . ولاشك أن أعادتهم العمل بالدستور الذي وضع سنة ١٨٧٦ على أسس فرنسية جعلهم يرفضون خضوع الدولة لرجال الدين ، وكان موقفهم من الثورة المضادة واضحاً كل الوضوح . ولكن ، هل كان يسبى تخليص كل أقاليم الدولة ، رغم تفاوت درجة نموها الثقافي ، من الخضوع لتأثير العامل الديني ؟ حتى في الأقاليم التي كانت إسلامية بحسبها وفي زعامتها ؟

لقد كان من المنطقي أن يخضع الجميع لحكم قانون وضعى يسوى بين الجميع ويعدل فيما بينهم . ولكن بعض العناصر الإسلامية والخاضعة لقيادات تقليدية لم تكن ترى حكمه الخاضع للتشريع وضعى مادام الشرع الإسلامى يكفى لها ، خاصة وأنها لم تكن قد شهدت بعد نمو الطبقة الوسطى وانتشار التجارة واحتاجت إلى قوانين وضعية توفى بالالتزامات بين أصحاب رؤوس الأموال منها كان دينهم . وكانت هذه النقطة والمتعلقة بالتشريع ، وبتطبيق التشريع الوضعى في بعض الأقاليم المختلفة من الدولة سبباً في نشوء بعض المشكلات أدت إلى اصطدام . وكانت هذه الأقاليم عربية ، ورأى القائمون على جمعية الاتحاد والترقى في حركتها حركة انفصالية ، وربطوا بينها وبين العروبة ، كما حدث في مشكلة العسير ، وكما حدث في اليمن .

وكذلك الجانب العربى ، فانه رأى في عملية فرض جمعية الاتحاد والترقى لنفسها على بقية الدولة عملية عنصرية ، وعلمية تحاول تترك العرب واخضاعهم لحكومة استبدادية ولا تقل في استبدادها عن حكومة السلطان عبد الحميد . وسيستمر نمو هذا الخلاف بين العرب والأتراك بعد نهاية الثورة المضادة ويأخذ

شكلاً واضحاً في سنة ١٩١٠ ، سنة ١٩١١ ويهدد في السنوات السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى بانشقاق تام بين أبناء الإقليم الواحد .

ولقد عمل الأتراك على تسخية عدد من الوزراء العرب رغم قتلهم ، وأسلموا وزارة الداخلية إلى طلعت بك المشهور بقوته وصلابة رأيه . ولقد عمل طلعت بك على استخدام القوة لاستئجاب الأمن في كل مكان خاصة وأن بعض القلاقل كانت قد بدأت في الظهور في البانيا والعراق ونجد وحوران والعسير واليمن . وكان الامام يحيى يأمل في الوصول إلى صلح خاصة وأن البسكباشى عزيز على المصرى كان قد توسط في الأمر مع عزت باشا الأرنؤوطى . وقرر مجلس المبعوثان بعد الثورة المضادة تشكيل لجنة من أعضائه للوصول إلى حل لمشكلة اليمن ، واجتمعت هذه اللجنة وقررت ضرورة تقسيم اليمن إلى ولايتين : الأولى ساحلية وتشتمل على تهامة ومنطقة السهل الساحلى ، والثانية إلى الداخل وتشتمل على أقضية عمران والحجة وطويلة وبريم وأنس ، كما قررت ترك الولاية الداخلية لتصرف الامام يحيى وتعيين أحد الولاة الآخرين في المنطقة الساحلية ، كما أوصت هذه اللجنة بتفويض الولاية في شئون تعيين القضاة ورجال الإدارة وفقاً للأحكام الشرعية ، وتعيين رجال الدرك ، وبشرط أن توافق الدولة العثمانية على هذا التعيين . كما أوصت بترك الميزانية للولاية ينفقون منها وبإعطاء سلطات لقيادة الجيش العثمانى الذى سيكون مركزه في صنعاء ، وبشرط ألا يحتل المناطق القريبة من مركز حكم الامام . وكان في وسع مثل هذا المشروع أن يقضى على خلاف في منطقة خاصة من مناطق العرب ، منطقة تمتاز بتخلفها الحضارى والثقافى وتمتاز بمحافظتها على العصبية وعلى مذهب خاص هو المذهب الزيدى ، واعتزازها بالقيادة الموجودة فيها . ولقد وافق مجلس المبعوثان على هذا المشروع ولكن سرعان ما وقعت بعض أحداث تمثل في مهاجمة إحدى القوافل وقتل أحد الضباط الأتراك في

في اليمن ، فوقف طلعت بك يشرح أنه سيستخدم القوة مع العصاة .

كانت الأحداث المتعلقة بعدم استتباب الأمن في اليمن أحداثا عادية في ذلك الوقت ، ولم تكن الشدة في يوم من الأيام وسيلة لتطوير الشعوب . ولكن رجال الاتحاد والترقي خشوا من أن يكون اعطاء نظام حكم ذاتي لليمن بادرة لاعطاء مثل هذا الحكم لأقاليم أخرى ، مما يتعارض مع الدستور الذي كان وحدويا ومركزيا . وهكذا أوضح الخلاف بين العناصر التي تكون الدولة في طريقة معالجة الأمور ، كما ظهر عجز الدستور العثماني عن أن يتمشى مع أمانى الشعوب التي تسكن الامبراطورية .

وكان في وسع هذه الحادثة أن تمر في سلام دون ضجيج . ولكن صحافة الاتحاديين أخذت في إستغلال هذه الحادثة لالصاق التهم بأبناء اليمن ، وزاد من حنقها أن السيد الادريسي شيخ العسير كان غير متجاوب من ناحيته كذلك مع نظام الحكم العثماني الجديد ، وعادت الثورة إلى اليمن . وكان كل من الامام يحيى والشيخ الادريسي يطالبون بأن يكونوا في جهاتهم «أمريين بالمعروف ، ناهين عن المنكر ، ضابطين للبلاد من الفساد . » وكانوا يعترفون بخضوعهم الاسمي ، أو السياسي للدولة ومستعدين لكي يرسلوا إليها الحاصلات ، على أن تقوم هي بدفع ما يلزم لمعاش القضاة والموظفين ، وعلى أن يحدث ذلك دون استخدام القوة . ولكن صحف الاتحاديين ، وخاصة جريدة طنين أخذت في شن حملة صحفية على العرب عامة وعلى اليمن خاصة ، وظهرت فيها مقالات تتضح فيها الغنصرية ، وتوضح فيها الناحية الاستعمارية وأخذت في تجريح العرب والتعرض لقيمهم ، وحتى لشرفهم ، وشرف العربي لا يغسله إلا الدم . ولقد تسببت هذه الحملة الصحفية في إثارة موجة عامة من البغضاء بين العرب تجاه الترك ، وكانت فرصة لقادة الحركات اللامركزية أو الحركات الانفصالية أو تلك التي تطالب بالحكم

الذاتي لكي يفضحوا إتجاهات الاتراك ويدافعوا بدورهم عن أمانهم القومية . وذكر العرب أمر استغناء الاتراك عن الموظفين العرب في وزارة الخارجية ، وشرحوا كيف خلت مقاعد مجلس الاعيان منهم ، وناقشوا الطريقة التي حدثت بها الانتخابات وكيف حاول الاتراك أن يسيطروا على كل الدولة . شرح العرب أن هناك من بينهم من يصلح للمراكز القيادية ومن يمكنه أن يقف إلى جوار حسني باشا وجمال بك ، وأن لديهم محمود شوكت وعزيز على المصري وغيرهم ، حتى من بين رجال القوات المسلحة . وشرح العرب أن الإصرار على إستخدام اللغة العربية لغة رسمية وحيدة فيه إفتئات على حقوق العرب وأن هناك برلمانات أخرى تستخدم أكثر من لغة قومية كما هو الحال في النمسا وفي سويسرا وفي بلجيكا . وإذا كانت جريدة طنين وهي جريدة الاتراك الاحرار ، أو الاتراك الشوار تتخذ مثل هذه المواقف ، فإلى أى مدى يمكن للصحف التركية المتعصبة أن تصل ؟

واستمرت المشادة بين الاتراك والعرب ولم تكن في صالح الوحدة أو الاتحاد . ومنع رجال الاتحاد دخول صحف المؤيد والمنار التي كان يشرف عليها الشيخ على يوسف والشيخ رشيد رضا وتصدر في مصر ، إلى بقية أقاليم الدولة . وحاولوا لإنشاء صحافة عربية جديدة لها ميول عثمانية تتمشى معهم . ومع هذا الانقسام في الرأي العام في الدولة العثمانية تجد أن مصر قد شهدت هذه المعركة في أجلى معانيها : إذ أن جريدتا المؤيد والمنار كانتا تصدران فيها ، وكانت تصدر فيها في نفس الوقت جريدة الهلال العثماني التي أشرف عليها الشيخ عبد العزيز جاويز ، وجريدة لواء ، وجريدة الحزب الوطني . وإذا كان المؤيد والمنار قد وقفا ضد سياسة الدولة العثمانية في ذلك الوقت ، فإن الهلال العثماني والهلال كانتا تمثلان

ضرورة التجاوب وضرورة الوصول إلى تعاون بين الجميع .

ولإذا كانت مشكلات العسير واليمن هي التي ساعدت على بلورة الاتجاهات العامة بين العرب والأتراك ، فإن مشكلة طرابلس ستأتي لكي تدعم علاقاتهم أمام خطر استعماري أجنبي ، يقع على بلد عربي إسلامي .

الفصل الثالث والعشرون

إيطاليا والإستيلاء على طرابلس الغرب

كان هجوم الإيطاليين على طرابلس سنة ١٩١١ عملية العدوان الاستعماري للتوسع في الأقاليم القريبة من إيطاليا ، وكان في نفس الوقت اقتطاع لاقليم عربي عثماني من جسد الدولة العثمانية واخضاع لاهله العرب لحكم أجنبي أوروبي ومسيحي . حدث هذا العدوان في الوقت الذي تزايد فيه النقاش بين الأتراك والعرب ، والعدو على الأبواب ، وشعر كل من الترك والعرب بمسؤوليته أمام هذا العدوان ولستوليته في ضرورة اصلاح أمور الدولة والتعاون سويا من أجل الصالح العام . ولكن أحوال الولاية العثمانية كانت تجعل منها فريسة سهلة أمام المعتدين الأجانب . ورغم ذلك فإن مقاومة عنيفة قد نشبت في هذا القطر العربي ظهر فيها اتحاد مصلحة العرب مع الأتراك . لولا استمرار الحرب لفترة طويلة ، وقيام مشكلات جديدة أمام الدولة لاستمر الكفاح .

١ - أحوال الولاية :-

وكانت الدولة العثمانية قد أعادت حكمها المباشر إلى طرابلس وبرقة في سنة ١٨٣٥ بعد أن أنهت حكم الأسرة القرمانلية . وكان الإقليم فقيرا من الناحية الطبيعية ولا يشتمل إلا على بعض العيون التي يقوم الأهالي بالزراعة حولها ، ويسقون مواشيهم منها . أما التجارة فكانت تمر فيها مضي عبر هذا الإقليم عن طريق القوافل بين افريقية السوداء في الجنوب والموانئ الطرابلسية على البحر المتوسط ، ولكن هذه التجارة انخفضت في قيمتها بعد ذلك نتيجة لاستيلاء بعض

الدول الأوروبية على مخارج القارة الأفريقية في الغرب وفي خليج غانة .

وكانت الولاية تنقسم من الناحية الإدارية إلى قسمين : ولاية طرابلس ويحكمها الوالي ، والباشا ، ومستصرفية بنغازي التي تخضع لمستصرف يعتبر نائبا للوالي ، وإن كان له حق الاتصال بحكومة القسطنطينية رأسا في بعض الحالات . وكان نظام القضاء العثماني هو المطبوعة في طرابلس وإن كانت القبائل في الداخل قد ظلت تحتفظ بعرفها وتقاليدها . وكانت هناك الامتيازات الأجنبية سارية المفعول في طرابلس ، مثلها في ذلك مثل بقية أقاليم الدولة العثمانية ، وكانت هذه الامتيازات تحتسب في فوضى إدارية وقضائية وتساعد على سيطرة الأجانب على أبناء البلاد .

وكان الحكم العثماني في طرابلس يهتم أولا وقبل كل شيء بجمع الضرائب حتى يتمكن بها من الإنفاق على الولاية وإرسال الجزية السنوية إلى القسطنطينية ، وإن كان أهالي الداخل قد ظلوا لا يعرفون الكثير عن الحكم العثماني الذي ظل قريبا من السواحل . ولكن إذا كانت الدولة العثمانية قد عجزت عن إقامة حكم فعلي في ولايتها فإن سياسة الجامعة الإسلامية التي سار عليها السلطان عبد الحميد كانت تلقى قبولا كبيرا في هذه الولاية التي اعتزت بإسلامها في نفس الوقت الذي اعتزت فيه بعروبيتها . وكان هناك عدد من الطرق الصوفية ينتشر في طرابلس ولهم كثير من الاتباع ، وكان أشهر هذه الطرق هي الطريقة السنوسية التي نشأت في واحة الجغبوب وانتشرت منها في كل برقة ووصلت إلى أفريقية السوداء . ولكن الدولة كانت مشغولة بمشكلاتها الكثيرة في البلقان وفي أرمينيا وتمر بمرحلة واضحة من الضعف تتطلب التغيير والإصلاح ، ولفترة طويلة ، فعجزت عن إصلاح أحوال ولايتها مادامت قد عجزت عن إصلاح أحوال نفسها .

وكان ضعف هذه لولاية مع قربها من إيطاليا ووجود جاليه إيطالية فيها يساعد على إيطاليا على التفكير في التوسع فيها ، وخاصة حينما بدأت إيطاليا تحاول الوصول إلى مصاف الدول الاستعمارية الكبرى وتمنى نفسها بإعادة بناء إمبراطورية لها تعيد بها ذكرى الإمبراطورية الرومانية القديمة . وظلت الأحوال على ذلك إلى أن قامت ثورة تركيا الفتاة .

وأخذت الدولة العثمانية في التفكير والعمل على إنشاء جيش قوى كما ظهر من مجهودات محمود شوكت باشا ، كما وضعت الأسس للحصول على بعض قطع قوية للأسطول . وكان رجال الاتحاد والترقي ينظرون إلى الامتيازات الأجنبية على أنه عائق كبير بين دولتهم وبين التقدم ، وكانوا يطالبون بالغائها رغم إصرار الدول على إبقائها . ولقد استعان العثمانيون بعدد من الخبراء الأجانب لإصلاح المالية ولإصلاح القوانين والإدارة القضائية ، واستعانوا بغيرهم على تنظيم الجمارك وإعادة تنظيم الأسطول والبدء في تحسين الأشغال العمومية . ورغم أن السياسة التي سار عليها الاتحاديون ، والتي اشتملت على استخدام الثروة في عمليات تدعيم الوحدة العثمانية قد تسببت في تقليل عطف الرأي العام الأوربي عليهم إلا أنهم ظهروا وكأنهم يسيرون الشئون العامة صوب الصالح العام . ولكن المالية العثمانية كانت مرتبكة ، كما أن الخزانة كانت شبه خالية وأجبر ذلك الدولة العثمانية على أن تخضع للنموذ المالي الغربي الذي تحكم فيها عن طريق البنك العثماني الإمبراطوري وظهرت آثار هذا التحكم في مشكلات الامتيازات التي منحت قبل الحرب العالمية الأولى .

وكان قيام المشكلات في ألبانيا ومقدونيا وتصميم الدولة على نزع سلاح الأهالي في هذه المناطق يكتنفها الكثير من الجنود والأسلحة والأموال ، ويغل

يدها عن أن تتمكن من البناء في أقاليم أخرى . وبعد ألبانيا جاء دور بلغاريا ، واضطرت الدولة إلى استخدام الشدة مع الأهالي وكان هذا يكلفها الكثير . وإن استمرار هذه المشاكل بالقرب من عاصمة الدولة هو الذي سيجدها على أن تنفض يديها من طرابلس الغرب بعد فترة من الحرب حتى تنفرغ للمشكلات القريبة منها . وكانت هناك مشكلات أخرى قد ظهرت في المناطق العربية وخاصة في العراق وفي جبل الدروز ، وجاءت مشكلات العسير والين لكى تضطر الدولة إلى أن تسحب جزءاً من حاميتها الموجودة في طرابلس لكى ترسل بها إلى الين ، مما أدى إلى أضعاف هذه الولاية عسكرياً في الوقت الذي زادت فيه الأطماع الاستعمارية الإيطالية تجاه .

ورغم أن الدولة العثمانية كانت قد عينت الفريق رجب باشا والياً على طرابلس وكلفته بتحسين أحوال الولاية إلا أنه لم يقيم بشيء يذكر في هذا الميدان واكتفى بتجميل مدينة طرابلس وأقام سوق « المشير » وفتح عدداً من المدارس . وبعد استدعائه إلى إستامبول لتولى منصب وزير الحربية عينت الدولة بكير بك نائبه في الليل والياً على طرابلس ، وكان غير محبوب من الأهالي فاجتمعوا وكتبوا الاحتجاجات الرسمية ضده . وعلينا أن نشير كذلك أن محاولة الدولة تطبيق القوانين الوضعية في طرابلس وجدت معارضة من بعض الأهالي والزعماء المسلمين . وجاءت مسألة محاولة فرض الخدمة العسكرية الاجبارية لكى تسبب في نشأة عدد من الفئة ، وخاصة في مستصرفيه بنغازى التى قرأس فيها السنوسيون المعارضة واضطرت الدولة إلى عقد اتفاق مؤقت معهم في سبى رافع سنة ١٩١٠ أعفى الطرابلسيين من هذه الخدمة ، في الوقت الذي احتاجت فيه الولاية إلى تجنيد رجالها للدفاع عنها .

وإذا كانت الادارة العثمانية في طرابلس قد خشيت من تزايد التوسع الإيطالى

في الولاية فإنها قد عجزت عن وقف عملية التخلخل الإقتصادى والسياسى ، وكانت عاجزة عن رفض طلباتهم ، فاستخدمت التسوية وسيلة للاجابة ، وحينما كانت تضطر تحت الضغط الدبلوماسى إلى التراجع ، كانت تستخدم الوسائل الملتوية لإبطال مفعول ما منحت وما وافقت عليه ، وكان هذا يدل على الضعف كذلك وأمام حركة الإيطالية لشراء الأراضى في ليبيا أخطر الأتراك إلى الرضوخ ولكنهم استخدموا نفوذهم مع الأهالي حتى يمتنعوا عن البيع للإيطاليين ؛ ثم أنشأ العثمانيون « البنك الزراعى العثمانى » ، في طرابلس سنة ١٩١٠ لكى يحسروا به أحوال المزارعين المالية ، وكان يمنح بعض القروض بضمان الأراضى ، ولكن ميزانيته كانت محدودة .

ولقد أرسلت الدولة في أواسط سنة ١٩١٠ المشير ابراهيم باشا والياً على طرابلس ، ويعود العقل إلى هذا الوالى الحازم في معظم الأعمال التى نفذت في طرابلس قبيل الحرب ، وفي المشروعات التى درست وبدى في تنفيذها وأوقفها الحرب . وعمل على تثبيت دعائم الأمن والنظام في الولاية وبدأ في دراسة الإصلاحات اللازمة للمساعدة على نتيجة البلاد . وبدأ في تنظيم قوات الشرطة وتنظيم الإدارة ، وأنشأ مدرسة للترك وعهد بإدارتها إلى عدد من الضباط المتفوقين وكان يقبل فيها أبناء الولاية مع العناصر التركية . وأنشأ ابراهيم باشا مدرسة زراعية قرب سيدى المصرى وبدأ في دراسة مشروع لإنشاء طريق من عاصمة الولاية إلى زنور ، ومشروع تحسين ميناء طرابلس ، والمشروعات الخاصة بزيادة استغلال المياه الجوفية . وبلغ عدد المدارس التى فتحت في عهده ٣٦ مدرسة رغم أن عددها من قبل لم يصل إلا إلى ٢٦ مدرسة . وأنشأ مدرسة عليا للمعلمين وعمل على تحسين اضاءة شوارع عاصمة الولاية .

ولقد قل سقوط المطر في سنوات حكم هذا الوالي ، فأخذ في توزيع الحبوب على الاهالي « وأنقذ من البؤس والموت آلافا من العرب والوطنيين كانوا يموتون من الجوع ، وكان هذا هو سبب حب الاهالي الشديد له . » (١)

وكان هذا الوالي يعرف الطريقة التي يتعامل بها مع الاهالي ، وكان يعقد المؤتمرات ويخاطب الاهالي ويناقشهم في الامور العامة ويحذرهم من بيع أراضيهم إلى الإيطاليين وإلى بنكو دي روما . وكان الاهالي يستجيبون له ويلتفون حول حكومته ، بل إن عدداً منهم قد قبل الانضمام في سلك الجندية بعد أن كانت الدولة قد فشلت في تجنيدهم في الجيش .

ولكن الإيطاليين كانوا ينظرون إلى مجهودات هذا الوالي بحنق وخاصة في مسألة استخدام الاهالي في الجيش ، وتشجيع البحث عن المعادن ومحاولة استغلال المناجم . ولم يتأخر الإيطاليون عن أن يشوهوا هذه الاصلاحات في صحافتهم ، وعن أن يخلقوا له المضاعف التي قد تصل إلى حد الاصطدام . ولقد وصلت الصعوبات في شهر أغسطس سنة ١٩١١ إلى درجة كبيرة واضطرت تركيا إلى قبول الضغط الإيطالي وسحبه من الولاية تجنبا للمشكلات . وذهب ابراهيم باشا لكي يشرح وجهات نظره لحكومته ويوصيها بضرورة تعزيز حمايتها في طرابلس . ولكن الولاية أصبحت بدون والي ، في الوقت الذي افقدت فيه إلى جزء كبير من قواتها كانت قد أرسلت إلى اليمن . وكانت الفرصة سانحة أمام إيطاليا لكي ترضى أطباعها الاستعمارية في الولاية .

(٢) الاطماع والمصالح الإيطالية :

كانت إيطاليا التي وصلت إلى وحدتها الوطنية في سنة ١٨٧٠ تحاول أن تدعم

(١) BERNET, Edmond : En Tripolitaine, Paris, 1912 P. 19,

مركزها كدولة عظمى في المجتمع الاوربي بنفس شروط الدول الثابتة الغنية مثل بريطانيا وفرنسا ، وكانت تحس بماض لا يقل عظمة عن ماضي جيرانها ولذلك فانها قد قامت بمحاولات لإنشاء امبراطورية استعمارية فيما وراء البحار تشبها بهم . وكانت هناك عوامل لإقتصادية ومعنوية تشعر إيطاليا بأنها أقل أهمية من غيرها من الدول العظمى ، وكان هذا العامل النفساني هو الذي يدفع إيطاليا صوب الخارج وصوب الاستعمار ويجعلها تنشب في القيام بإنشاء امبراطورية استعمارية رغم افتقارها إلى الوسائل اللازمة لذلك ، والقيام بإنشاء هذه المستعمرات في أقاليم لم تكن تبشر بأنها ستغل عليها الكثير ، أو تسمح باستيعاب عدد من أبنائها كتوطينين فيها . وإن قصة إيطاليا في شرق إفريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ومحاولتها الإفادة من الثورة المهدية في السودان للاستيلاء على مصر ، ثم محاولة توسعها في الداخل صوب الحبشة وفرض حمايتها على منليك بمعاهدة اوتشالي سنة ١٨٨٩ ، والتي استمرت بعد ذلك مع استيلائها المؤقت على كسلا سنة ١٨٩٤ ، مع ما أدت اليه من اصطدام مع الحبشة في معركة عدوة سنة ١٨٩٦ لها قصة تمثل محاوله لإنشاء امبراطورية دون أن تقدر إيطاليا على القيام بها .

ولكن انهماء إيطاليا في شرق إفريقيا قد أجبرها على أن توجه أنظارها إلى شمال هذه القارة ، وخاصة إلى الإقليم المواجه لها ، وهو طرابلس ، بعد أن كانت قد شاهدت فرنسا تسبقها إلى تونس سنة ١٨٨١ . (٢)

وبدأت إيطاليا في تحسين علاقتها مع فرنسا واعترفت بامتيازات هذه الدولة الأخيرة في تونس حتى تسهل من ضائقة الحرب الاقتصادية المعلقة بين الاختين اللاتينيتين ، وحتى تضمن تعضيد فرنسا لها في التوسع في طرابلس . وكانت فرنسا

(١) انظر : ص ٣٠٤ - ٣١٠ .

من ناحيتها ترغب في مصالح إيطاليا خاصة وأنها كانت قد انضمت إلى دولتي الوسط بعد إحتلال فرنسا لتونس . وكانت فرنسا قد بدأت تنظر بعين الاعتبار إلى مصالحها في المغرب الأقصى فوجدت دعائم يمكنها أن تبني عليها تفاهما مشتركا على المصالح المشتركة للواحدة في المغرب والثانية في طرابلس . ولقد أكدت فرنسا لإيطاليا أن طرابلس لا تدخل في منطقة التوسع الفرنسي ، وأن عليها أن تعترف بنفس الشيء بالنسبة للنفوذ الإيطالي في المغرب الأقصى . وكانت هذه بداية لمفاوضات دامت مدة عام ونصف عام وإنتهت بتبادل خطابات بين بارير السفير الفرنسي في روما ، وفسكوتى فوستا وزير الخارجية الإيطالية في ١٤ ، ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٠٠ (١) ونص الخطاب الأول على أن إتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ والخاصة بتحديد مناطق النفوذ بين فرنسا وبريطانيا تترك ولاية طرابلس الغرب خارج منطقة النفوذ وأنه ليس لدى الحكومة الفرنسية النية في تعدي الحدود كما أنها تعهد بعدم قطع مواصلات القوافل بين طرابلس والمناطق الأخرى التي تدخل ضمن هذه الإتفاقية الانجليزية الفرنسية . ولكن من اللازم بقاء هذه التفسيرات سرية . أما الخطاب الثاني فقد ذكر الإيطاليون فيه أن دولتهم ستحتفظ بحقها في زيادة نفوذها الفعلي في طرابلس وبرقة إذا ما حدث تعديل في الحالة السياسية أو في الأوضاع الإقليمية في المغرب الأقصى . وإذا كان هذان الخطابان قد أعطى إيطاليا ضمانا بعدم منافسة فرنسا لها في طرابلس إلا أنهما قد ربطا توسع إيطاليا في هذا الاقليم بتوسع فرنسا في المغرب الأقصى .

وكانت هذه خطوة أساسية في الميدان الدولي طمأنت إيطاليا على امكانية

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية - المجموعة الثانية - المجلد الأول .

وثيقة رقم ١٧ في يناير سنة ١٩٠١ من بارير إلى دلكاسيه .

حصولها على مستعمرة جديدة وإن كان الامر يحتاج إلى بعض الوقت ، وأخذت إيطاليا في زيادة نفوذها في الولاية واستخدمت التغلغل الاقتصادي والسياسي وسيلة لها ، وأنشأت مكاتب البريد في بنغازي . ولكن إيطاليا كانت تخشى في نفس الوقت من نشاط الساطات العسكرية الفرنسية في تونس على طرابلس وخاصة في منطقة غدامس ، فعملت فرنسا على تهدئتها وسمحت لها بأن تشرح للرأي العام الإيطالي بعدم وجود نيات توسعية فرنسية تجاه طرابلس . وإذا كانت هذه التصريحات قد أوضحت العناصر اليمينية الإيطالية إلا أن بريطانيا قابلتها بتحفظ واضح ، كما أن الدولة العثمانية بدأت في الشعور بالخوف من نيات إيطاليا تجاه طرابلس . ولكن فرنسا كانت تفضل تحسين علاقاتها بالدولة العثمانية إذا ما أجبرت على الاختيار بين الاثنين . وكانت محاولة الأتراك تدعيم الروابط الإسلامية مع سكان شمال أفريقية ، علاوة على عدم اعترافهم بالحماية الفرنسية على تونس ورفضهم معاملة الجزائريين على أنهم رعايا فرنسيين ، بالإضافة إلى عدم اعتراف تركيا بالاتفاقية الانجليزية الفرنسية ١٨٩٩ والتي تركت وادى وتشاد تحت الحكم الفرنسي ، علاوة على محاولة الأتراك تدعيم حكمهم في الواحات الجنوبية في ليبيا . كان كل ذلك أسبابا تدفع فرنسا إلى الاتفاق مع إيطاليا ضد المصالح التركية والعثمانية ، خاصة وأن عملية توسع الدولتين الاستعماريتين كانت في الواقع على حساب العناصر المتعلقة بالدولة العثمانية أو بالجامعة الإسلامية .

ولقد توصلت كل من إيطاليا وفرنسا إلى تبادل خطابات جديدة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٣ اكملت بها خطابات سنة ١٩٠٠ ونصت على أن كل من الدولتين تستطيع أن تزيد نفوذها بحرية في المناطق المذكورة ، في اللحظة التي تراها

مناسبة ، ودون أن يكون عمل احداها ضروري لعمل الاخرى (١).

ورغم ذلك فان ايطاليا كانت غير قادرة على الافدام على العمليات ، وخاصة أمام الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تضمن استقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها . وحينما كانت الاشاعات تنتشر عن تجهيز ايطاليا لحملة عسكرية لاحتلال طرابلس ، كما حدث في سنة ١٩٠٢ ، كانت ايطاليا ترد بأنها لا تحاول تغيير الظروف الموجودة وأنها تسعى الى الإبقاء على الأوضاع القائمة في البحر المتوسط كما هي . وحينما قامت بعض قطع الاسطول الايطالى بزيارة طرابلس ظهرت مخاوف بريطانيا حينما أرسلت طرادتين من مالطة لزيارة ميناء طرابلس في نفس الوقت واذا كان هناك قطاع من رأى العام الايطالى وهو قطاع الاتجاه اليمنى كان يحاول دفع ايطاليا صوب التوسع في طرابلس فان الدولة نفسها كانت تحبذ سياسة التغلغل الاقتصادى والمعنوى . وحين عقد الاتفاق الودى البريطانى الفرنسى بشأن مصر والمغرب الأقصى وجدت فيا ايطاليا تتويجا لاتفاقها مع فرنسا وتدعيا لنفوذها في طرابلس ووجدت فيه تكاملا مع النفوذ البريطانى في مصر من ناحية أخرى .

ورغم أن الجالية الايطالية قليلة العدد وغالبية أفرادها من الطبقة الفقيرة وأصحاب المهن اليدوية ، ورغم أن العلاقات التجارية بين ايطاليا وطرابلس كانت تأتى في المرتبة الرابعة بالنسبة لهذه الولاية بعد معاملتها مع كل من إنجلترا وتركيا وفرنسا ، إلا أن الحكومة الايطالية قد عملت على تدعيم علاقاتها بالولاية فأنشئت شركة رويتين بمساعدة الحكومة الايطالية خطا للملاحة يمر بعد مالطة على طرابلس ومصر ودرته ذهابا وإيابا مرة كل اسبوعين . وفتحت ايطاليا فروعا

(١) الوثائق الدبلوماسية - المجموعة الثانية - المجلد الثانى . وثيقة رقم ٣٢٩ في ١٠

يوليو سنة ١٩٠٢ من بادر الى دلكاسيه .

لمصر روما ، بنكو دى روما ، في طرابلس وبرقة وامتد نشاط هذا البنك إلى انشاء وابورات لطحن الغلال وادارة توكيلات الملاحة وتوكيلات التجارة العامة وانشأ لنفسه مطبعة وأشرف على عمليات الشركة الايطالية الاستعمارية التي كانت تعمل في الاستيراد والتصدير ، وأسس الشركة الايطالية العمامة للملاحة وهي الشركة التي كانت تنقل البضائع بين طرابلس ومالطة ، وبين الولاية وايطاليا ، وبينها وبين تونس . ونذلك أصبحت شركات الملاحة في طرابلس في أيدي الايطاليين .

وقامت ايطاليا بفتح عدد من المدارس المجانية في طرابلس وأنشأت بعض المستشفيات والملاجىء .

وكانت ايطاليا تراقب نشاط الاجانب والدول الاجنبية الاخرى في الولاية وحولها حتى لا يسبقوها إلى النزول إلى هناك . وكانت تخشى من استيلاء البريطانيين على طرق ، وهي مجاورة لمنطقة نفوذهم في مصر ، كما كانت تخشى من قيام تفاهم بين تركيا وإنجلترا حول من الحدود المصرية غربا . وكانت ايطاليا تخشى كذلك من حصول فرنسا على امتيازات في الولاية ، كما حدث في سنة ١٩٠٥ مع اشاعة حصول احدى الشركات الفرنسية على امتياز تحسين ميناء طرابلس ، وتدخلت دبلوماسيا في القسطنطينية ولقتت نظر السلطان إلى خطورة اعطائه امتيازات في الولاية قد يتعارض مع المصالح الإيطالية ، وبشكل قد يجبر الحكومة الإيطالية على أن تتخذ وسائل فعالة . (١) . ولقد اكدت ايطاليا أنها لا ترغب في ذلك الوقت في احتلال طرابلس ولكن الحقوق التي لها على هذه الولاية

(١) TITTONI, Tommaso, Italy's Foreign and Colonial Policy -

London. 1914 - P. 25.

بالنسبة للمستقبل تعطى في الوقت الحالى الأفضلية في الميدان الاقتصادى ، وفي إدارة رؤوس أموالها في هذه المنطقة ، وفي زيادة المعاملات التجارية والمشروعات الزراعية والصناعية ، وذلك مع موافقة الباب العالى وفي ظل شعور من الصداقة يظهره الموظفون العثمانيون في طرابلس تجاه الإيطاليين . (١)

وحينما أثبتت مسألة إحتلال الحكومة المصرية لميناء السلوم اعتبارا إيطاليا أنه إمتداد لمنطقة النفوذ البريطانى وتحديث الصحف اليمينية عن هذه العملية وذكرت أن الحل العملى الوحيد هو أن تقوم إيطاليا بإحتلال طرابلس والا فان طرابلس ستكون باستمرار مصدر قلق للإيطاليين ولحكومتهم ، وستكون « كقطعة من الجبن تقرض الفيران الفرنسية والفيران الانجليزية الكبيرة قلبها ، وحينما نصمم على النزول إليها سنجد لها قشرة جافة فارغة » . ولكن الصحف الحكومية عملت على تهدئة رأى العام حتى لا تصطدم بالدولة العثمانية وفي وقت لم تكن مستعدة فيه لذلك .

وحينما قامت ثورة تركيا الفتاة وضمت النمسا ولايتى البوسنة والهرسك متباعدة بذلك الاتفاقات الدولية شعرت إيطاليا بأنها يمكنها أن تحصل على تعويضات . وكانت إيطاليا في نفس الوقت تخشى من سياسة توسع النمسا في البلقان ومن زيادة تسليحها لجيشها وأسطولها في البحر الأدرياتي ، فنهضت لذلك من أن تقدم على إرسال قواتها إلى شمال أفريقية وتفتح بلادها أمام جارتها الشمالية التى كانت حليفة لها ومنافسة وعدوة في نفس الوقت ما دامت تواصل إحتلال التيرول والتريينيو . ولكن إيطاليا اعتمدت على التنافس الروسى النمساوى لى تحصل على اعتراف من روسيا بمطالب إيطاليا في طرابلس في أكتوبر سنة ١٩٠٩ .

(١) انرجع السابق ص ٢١ .

ولقد ظلت إيطاليا تعلن حتى سنة ١٩١١ أن سياستها تتلخص في المحافظة على الوضع القائم وفي الاحتفاظ بسلامة الامبراطورية العثمانية في إفريقيا وفي كل مكان رغم الحملات الصحفية التى كانت تطالب بضرورة إحتلال طرابلس في فترات معينة . وفي خلال صيف سنة ١٩١١ رحبت الحكومة الإيطالية بزيارة ولى عهد السلطنة العثمانية لها ، ولكن العالم فوجئ في آخر شهر سبتمبر بتقديم إيطاليا لاندازها إلى تركيا ومن الوقت الذى ظهر فيه أن أزمة أغادير بين فرنسا وألمانيا قد أخذت في الوصول إلى تسوية وأخذت أخطار الحرب العالمية في الإبتعاد .

(٣) الحرب :

كان الموقف الدولى هاما بالنسبة لإيطاليا ومغامرتها ، وكانت الأحوال الجوية تدفع إيطاليا إلى أن تقوم بعملياتها قبل فصل الشتاء خاصة وأن وقت الخريف كان يصلح أكثر من غيره لانزال الجنود على السواحل الطرابلسية . وأسرعت إيطاليا باستدعاء قواتها الاحتياطية في شهر سبتمبر . وحاولت الدولة العثمانية إرسال بعض الامدادات للولاية على السفينة ورنه فما كان من إيطاليا إلا أن حملت الباب العالى أخطار الاستمرار في مثل هذه السياسة ثم أردفت ذلك بانذار مجرد . وادعت الحكومة الإيطالية أن تركيا كانت تعرقل نشاطها في طرابلس وبرقة وأن محدد الوعود باعطائها منح اقتصادية أصبح أمراً لا يكفيها وأدعت إيطاليا بأن الموقف قد أصبح خطيراً في الولاية نتيجة لهماج الرأى العام ضد الإيطاليين ونتيجة لتحريض الموظفين للأهالى ضد الأوربيين . وأبلغت إيطاليا الدولة العثمانية أنها قد صممت على إحتلال طرابلس وبرقة وطلبت من الدولة العثمانية أن تعطى أوامرها حتى لا تقابل القوات الإيطالية بالمقاومة . لقد رفضت إيطاليا كل تفاهم في الأمر وكانت قد أخذت استعدادها للعمليات الحربية ولذلك فان أى رد أو استعداد للمفاوضة أو تقديم بعض الامتيازات لها كان أمراً مرفوضاً وأعلنت

الحرب في يوم ٢٩ سبتمبر واستعدت للعمليات الحربية .

كانت إيطاليا تعتمد على ضعف الولاية عسكريا وضعف تسليحها وأعدت حملتها واعتقدت أنها ستحتل الولاية بمنتهى السهولة . ولقد ظهر الاسطول أمام مدينة طرابلس في اليوم السابق لإعلان الحرب وطلبت تسليم المدينة في ظرف ٢٤ ساعة . ولقد ساد الخوف الأجانب والوطنيين في نفس الوقت وأخذ كثير من الأوربيين يلجأون إلى القنصليات الأجنبية استعداداً لرحيلهم ، ولكن إيطاليا فرضت الحصار البحري على الميناء وأبلغت أنها ستقوم بضرب المدينة بمدفعية الاسطول .

ولقد حاولت الحامية الصغيرة الموجودة في مدينة طرابلس أن تقاوم الاعتداء الإيطالي وأن تنسحب إلى الداخل في حالة عجزها عن الاستمرار في المقاومة . ولم يكن من السهل على أهالي هذه المدينة العزل أن يشتركوا في عملية المقاومة فالتجأوا إلى الأقبية خوفاً من تدمير المدينة . ولم يستمر ضرب المدفعية لفترة طويلة إذ أن طوابي المدينة قد عجزت عن توصيل قذائفها إلى قطع الاسطول المهاجمة ، رغم وجود بعض مدافع الكروب بين تسليح هذه الطوابي . وسرعان ما استعدت الحامية للانسحاب من طرابلس صوب الداخل وأنزل الاسطول فرقة من البحارة احتلت المدينة .

ولقد خشيت إيطاليا من أن تتدخل تركيا في العمليات فأرسلت الفرقة الأولى من الجنود إلى مرسى طبرق ، وحرمت بذلك مدينة طرابلس من القوات اللازمة لإحتلالها . ولكن سرعان ما وصلت فرق أخرى إلى مدينة طرابلس وعملت على إقامة تحصينات فيها حتى لا تفاجئ بهجمات من داخل البلاد .

ولقد استمرت إيطاليا في عملياتها لإحتلال المدن الساحلية بمساعدة الاسطول

فهاجمت درنة واحتلتها ، وكذلك حمص بعد أن كانت قد إحتلت طبرق . ثم أخذت في مهاجمة بنغازي التي كانت عملية الإستيلاء عليها صعبة وكبدت القوات الإيطالية خسائر فادحة خاصة وأن الجو كان عاصفاً ومطيراً ولم تستسلم حامية بنغازي بنفس السهولة التي استسلمت بها حامية طرابلس .

ولقد قام الأهالي بالهجوم على ضواحي مدينة طرابلس وفاجأوا القوات الإيطالية وكبدوها خسائر جسيمة . وشارك في هذه العمليات بعض القوات العثمانية التي كانت قد انسحبت من المدينة . وشجع ذلك الأهالي في مدينة طرابلس نفسها على التحمس وعلى البدء في الكفاح ضد المحتلين . فأطلقت بعض الطلقات على الجنود الإيطاليين في الشوارع وهجم الأهالي على بعضهم بالعصى والسكاكين وبشكل جعل المدينة في حالة ثورة معلنة والتحام عسكري . واضطرت القوات الإيطالية إلى استخدام كل ما يمكنها إستخدامه من وسائل الشدة للسيطرة على الموقف ، وإن كانت عملياتها قد أخذت شكل الثأر والانتقام . وصدرت أوامر الإيطاليين إلى جنودهم بإخلاء الثوارع وبإطلاق النار على كل كائن يتحرك فيها ، وبعد طلقات الرصاص إستخدم الإيطاليين حرايبهم ضد الأهالي حتى وإن كانوا من العزل ، واستخدموها ضد النساء والأطفال . لقد كانت مجزرة ارتبط بها اسم الإحتلال الإيطالي لطرابلس ومن أيامه الأولى وأثرت على علاقة الأهالي بالمحتلين . ولقد صعب على الإيطاليين بعد ذلك أن يتفاهموا مع الأهالي وكانت حادثة عملت على إذكاء روح الحماس عند العرب والمسلمين وتسببت في إشعال الروح العربية والإسلامية ضد الاعتداء الإيطالي على طرابلس وأظهرت إيطاليا أمام العالم على أنها دولة متبربرة رغم ادعائها بحقيقتها إلى طرابلس لنشر المدنية . وإذا كانت الدول الأوروبية لم تتحرك أمام انتشار أخبار هذه المذابح فإن العالم العربي والإسلامي قد اهتز لها . وسرت روح عامة من التضامن والتآخي بين العرب

العرب والمسلمين أمام هذه الكارثة التي نزلت ببلد عربي إسلامي ، وبالقسم
عثماني .

لقد قامت الهيئات والجمعيات في العالم الإسلامي أجمع بالاحتجاج على أعمال
إيطاليا في طرابلس . ووصل ذلك الشعور إلى الهند ، وطالب كثير من الهنود
بضرورة تدخل بريطانيا ضد العمليات الإيطالية في طرابلس ، كما قرر الهنود ضرورة
مقاطعة السلع الإيطالية . وتوالت الاحتجاجات في كل البلاد الشرقية والاقليم
العربية والإسلامية ، وتوالت الاحتجاجات وإن كانت قد فشلت في الوصول إلى
نتيجة سياسية إيجابية مباشرة . ومع توالي الفشل وتوالي الاحتجاج زاد الشعور
بالمراة تجاه إيطاليا وزاد التماسك بين العرب والمسلمين ، وخاصة داخل حدود
الدولة العثمانية .

ولقد واصل العرب والأتراك بعد ذلك هجماتهم على مواقع الإيطاليين في
طرابلس وكدوها خسائر جسيمة ، خاصة وأن روحهم المعنوية كانت لا
تطلب إلا الاستشهاد . وأمام ضجة الرأي العام العالمي ، وضعف إيطاليا عن
الحصول على انتصار واضح أصدرت الحكومة الإيطالية مرسوما في ٥ نوفمبر سنة
١٩١١ بوضع طرابلس وبرقة تحت السيادة الإيطالية . ولكن الموقف الدولي لم
يكن يسمح للدول الأوروبية بالاعتراف بهذا الاعتداء الواضح على الحقوق الإقليمية
للدولة العثمانية ، فامتعت الدول العظمى عن الرد ، وأصبح على إيطاليا أن تستمر
في الحرب إلى النهاية ، أو إلى تغيير الموقف الدولي أو حالة الدولة العثمانية وبشكل
يسمح لها بتغيير الوضع القانوني لطرابلس وبرقة .

وواصلت إيطاليا لإرسال امداداتها إلى طرابلس حتى بلغ عددها حول عاصمة
الولاية ٢٥٠٠٠ جندي في شهر نوفمبر . وحاولت القوات الإيطالية أن

توسع نطاق عملياتها حول مدينة طرابلس وخاصة في الشريط الساحلي ، وهي المنطقة
التي يمكنها أن تعمل فيها تحت حماية مدفعية الأسطول . ولكن إيطاليا
فقدت الكثير من رجالها في هذه العمليات ولم تتمكن بها من الحصول على نتائج
لها قيمتها .

ورغم أن القوات الإيطالية كانت مزودة بمدفعية حديثة للبيدات والجبال
وكانت تستخدم بعض المناطيد لتوجيه ضرب مدفيعتها وتستند إلى كميات كبيرة
من الامداد والذخائر ، ولها سلاح طبي له قيمته - رغم كل ذلك فشلت إيطاليا في
أن تبعد بقوتها كثيراً عن المدن الساحلية . ولقد وقعت معارك متعددة في الواحة
القريبة من مدينة طرابلس وخسر الإيطاليون خسائر واضحة خاصة وأن الوطنيين
والأتراك كان في وسعهم الاختباء في الدروب المتوية والتستر وراء الأشجار ،
وكان من الصعب على الإيطاليين أن يتقدموا بمدفيعتهم بين هذه الأشجار .

وعلى أي حال فإن اعلان إيطاليا للحرب على الدولة العثمانية وإرسالها لخلتها
على طرابلس وبرقة وقيامها باحتلال الموانئ لم يؤدي بالفعل إلى استيلاء إيطاليا
على هاتين الولايتين . وإذا كانت إيطاليا قد حاولت أن تغطي دبلوماسياً ،
وباعلان ضمها هاتين الولايتين فشلها في التمكن من القضاء على المقاومة فيهما ، فإن
هذه التغطية كانت غير فعالة ، خاصة وأن المعارك قد استمرت حول المدن والموانئ ،
وأثبتت أن إيطاليا لم يستقر لها الأمر بعد في الولايتين .

وإذا كانت إيطاليا قد اعتمدت على ضعف الحماية العثمانية الموجودة في
الولاية ، وأملت في سهولة الانتصار عليها ، وفي أن تصل سريعاً إلى السيطرة على
الاقليم ، فإنها قد ارتكبت خطأ جسيماً في معاملتها للأهالي وفي محاولتها فرض نفسها

بالقوة ، وبطريقة تتنافى مع قوانين الحرب ومع المدنية . وبدلاً من أن تتمكن إيطاليا من القضاء على قوة العثمانيين ، أضافت إليهم قوة الأهالي العرب ، مؤيدين في ذلك بروح من التضامن في كل أقطار العالم العربي والإسلامي . وأصبح على إيطاليا أن تواجه مقاومة عنيفة قبل أن تصل إلى أهدافها .

(٤) المقاومة :

لقد استند الوطنيون في طرابلس وبرقة إلى حركة تأييد عامة وشاملة امتدت إلى بلدان العالم العربي والإسلامي آزرتهم في كفاحهم ضد المحتلين . وإذا كانت هذه الحركة لم تتخذ شكلاً رسمياً نتيجة للأوضاع الدولية والقانونية فإنها كانت حركة شعبية وعربية وإسلامية اعتز بها تاريخ العرب الحديث . وتمكن أبناء طرابلس وبرقة ، بفضل إيمانهم بعدالة حركتهم ، وبفضل تأييد اخوانهم العرب لهم من أن يبدؤوا في مقاومة الإيطاليين ، وانتقلت بذلك الحرب في مواجهة الإيطاليين من أيدي العثمانيين إلى أيدي أبناء طرابلس الغرب .

ولقد ظهر عجز الحكومة التركية واضحا عن أن تمديد المعونة الفعلية إلى ولايتها الطرابلسية ، أن ترسل إليها الامدادات نتيجة لضعف الأسطول العثماني وعدم تمكنه من المرور من الحصار البحري الإيطالي ، أما بالنسبة للأفليميين العربيين المتأخمين لطرابلس ، وهما تونس ومصر ، فكان الأول منهم يخضع للحماية الفرنسية والثاني يرسف تحت أعباء الاحتلال البريطاني . وكان يهم الحكومة الفرنسية ألا تصطدم بالحكومة الإيطالية نتيجة لمرور بعض المواد الحربية أو المتطوعين إلى ميدان الحرب في طرابلس ، ولذا فإنها قد أصدرت تعليماتها إلى السلطات الفرنسية في تونس بمنع مرور الضباط الأتراك والمحاربين وشحنات

الأسلحة والذخائر إلى طرابلس (١) .

أما الحكومة المصرية فإنها قد أعلنت حيادها من ناحية الواقع والقانون وصممت على حراسة النقط الرئيسية الواقعة على الحدود بين مصر وطرابلس ، رغم علمها بعدم سهولة حراسة الحدود الطويلة عبر الصحراء . وحينما اشتعل الرأي العام هياجاً نتيجة لغدر القوات الإيطالية بأبناء طرابلس وقفت وزارة الداخلية موقفاً حازماً وصادرت كثيراً من منشورات الحزب الوطني وأخذت في تضيق الخناق على قادته . وطلب اسماعيل صدقي ، سكرتير مجلس الوزراء ، المولى بحى بك رئيس تحرير جريدة اللواء وحذره من كتابة أية مقالات في جريدته عن موقف المصريين من تركيا وواجبات المسلمين في الجهاد الديني (٢) وهكذا كان موقف السلطات التونسية والمصرية موقفاً رسمياً يدعى الحياد مادام يخضع لأوامر وتوجيهات الفرنسيين والبريطانيين الذين كان من مصلحتهم أن يفصلوا بين هذين الأقليمين العربيين وطرابلس حتى تزيد درجة اعتماد هذه الأقاليم لهم وخضوعها لآطاعهم .

وكانت أحوال بقايا القوات العثمانية في طرابلس في غاية السوء بعد أن تركت معظم أمتعتها وأدواتها وخيامها نتيجة لنقص وسائل الحمل . وكانت المياه غسيرة متوفرة وكذلك الحطب اللازم لايقاد النار . وكانت الامدادات والتموينات سيئة ، وكان الجندي لا يستلم إلا رقيق واحد في اليوم . وافتقر الجنود إلى أدوات الطعام ، وأصبحت ملابسهم في حالة يرثى لها ، ولكنهم واصلوا عملياتهم

(١) من البيرليجرات سفير فرنسا في القسطنطينية إلى دي سالف وزير الخارجية الفرنسية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١١ .

الوثائق الدبلوماسية الفرنسية - المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقة رقم ١٣٤ -

(٢) في ٦ أكتوبر سنة ١٩١١ The Egyptian Gazette

وفي كفاح مستميت . وكان من الممكن في مثل هذه الحالة أن تنتهي الحرب سريعا بعد أن فشلت القوات العثمانية في أن تمنع الايطاليين من احتلال المدن ، ولكن سوء معاملة الايطاليين للاهالي دفعهم إلى التعاون مع القوات العثمانية وبروح مرتفعة رغم كل الظروف التي وقعت فيها الحرب .

ولقد ظهر الايطاليون بمظهر الضعف إذ أن قوتهم رغم ضخامة عددها قد فشلت في التوغل الى الداخل وعجزت عن الابتعاد عن مدى طلقات مدفعية الأسطول . وظهر الايطاليون بمظهر الفقر خاصة وأنهم قد وزعوا عملة ورقية بدلا من أن يتعاملوا بالعملة المعدنية . وأخطأ الايطاليون كذلك حينما عجزوا عن احترام شعور الاهالي ومعتقداتهم واعطوا لهذه الحرب صبغة دينية واضحة . فلقد بارك القسس والبابا الحملة قبل سفرها من ايطاليا ، وكان أول ما قامت به بعد نزولها إلى مدينة طرابلس أن أقامت صلوات الشكر على احتلال المدينة وعلى وضع الصليب مكان الهلال . وكان هذا العمل في حد ذاته كافيا لاثارة كل مسلم في البلاد ، وكان في صالح الاتراك الذين ارتبطوا بالاهالي برباط الدين والاسلام وبعد أن أعلن الايطاليون أنهم سيحترمون ممتلكات الاهالي وحياتهم الشخصية لم ينفذوا تعهداتهم ، وقاموا بعد ذلك بمحاولة لنزع سلاح الاهالي . ومع استخدام العنف والحث بالوعود والاعتداء على السيدات والحرمات هب العرب للذود عن الشرف والثأر . ولقد تشابكت كل هذه العوامل ودفعت بالاهالي إلى التوجه صوب معسكرات العثمانيين ، للاشتراك سويا في النضال من أجل الدفاع عن البلاد . وجاء نواب البلاد وزعمائها وأهل عصبيتها ونزلوا إلى الميدان واشتركوا في العمليات ونادوا على الاهالي فخرجوا معهم . ولقد قام بأهم دور في هذه الحركة فرحات بك نائب طرابلس ، وسليمان بك الباروني نائب الجبل ، وسيف النصر من زعماء سرت ، كما قام السنوسيون في اقليم برقة بدور

هام للكفاح ضد الغزو الايطالي ومقاومته . لقد كتبوا إلى الشيوخ في الواحات واستشاروهم للالتفاف حول راية السلطان وسرعان ما ارتفع العلم العثماني في كل مكان ، وحتى في اقاصي الصحراء . ولقد دعم هذا الانصهار رجال الحامية العثمانية أنفسهم واجبنهم على الثبات في الميدان . وجاء رؤساء آخرون على رأس رجالهم زاحفين صوب الساحل مدافعين عن دولة الاسلام ، وعن أراضي السلطان . وتوالى مجيء المتطوعين والمجاهدين من قلب الصحراء حاملين معهم ما يحتاجون اليه في جهادهم من أسلحة بسيطة وتموين قليل . وكانت البنادق الحديثة توزع على المجاهدين بمجرد وصولهم إلى المعسكرات مع كمية من الطلقات ، ولكن هؤلاء المجاهدين لم يكفوا الدولة كثيرا إذ أنهم كانوا من المتطوعين وكانوا يكتفون بقرش أو قرشين في اليوم كراتب لهم . وكانت روحهم المعنوية مرتفعة ويواظبون على القيام بفروض الصلاة ولا يتراجعون حينما يسمعون طلق النيران بل يندفعون في اتجاهه ، وبسرعة ، وكانوا يحاربون حتى وهم بغير طعام أو شراب أو أعطية ولقد عمل الاتراك على تدريبهم وخاصة على عدم اطلاق النيران سدا قبل الالتحام وتغيرت طريقة المجاهدين بعد فترة وأصبحوا يرقدون ويتخذون الأوضاع من خلف السواتر ، ويطلقون النار في خطوط طويلة وأصبحوا يجمعون بدون ضوضاء ويقومون بالتشكيلات الأساسية التي تتطلبها منهم طبيعة الأرض وطبيعة المعركة . أما في برقة فإن نواب الاقليم لم تكن لهم نفس أهمية نواب طرابلس وخاصة في جمع شمل العرب واستنفارهم للدفاع عن البلاد ، وكانت الاهمية الاولى في هذا الاقليم تعود الى السنوسيين الذين تشاوروا مع القوات العثمانية بعد انسحابها من بنغازي ثم بدأوا في جمع المتطوعين للحرب وكان الشيخ أحمد العيسوي يمثل السيد أحمد الشريف السنوسي وتنفيذ تعليماته في هذا الميدان . وتدفق رجال القبائل والسنوسيين وقوا الحامية العثمانية وبشكل سمح لها بمحاصرة الايطاليين داخل مدينة بنغازي وداخل بقية المدن الساحلية في برقة ، إلى أن وصل الضباط

الأتراك والعرب المتطوعون ، وبعد أن مروا خلسة من الحدود وعملوا على تنظيم قوات المتطوعين .

ولقد وصل إلى ميدان برقة في ذلك الوقت المقدم عزيز المصري وتولى قيادة القطاع المواجه لمدينة بنغازي ، كما وصل المقدم مصطفى كمال وتولى قيادة القطاع المواجه لمدينة درنة . أما قطاع طبرق فكان بقيادة ناظم بك . وأسرع أنور بك بطل الثورة العثمانية من برلين إلى برقة ليشرف على تنظيم المقاومة ، ووصل بطريق البر متكررا في زى العرب ، وأفلت من المحاولات البريطانية للقبض عليه عند الحدود المصرية ، وتولى القيادة العامة في برقة من المعسكر المواجه لدرنة^(١) . ولقد وصلت حفنة أخرى من الضباط العثمانيين إلى ميدان طرابلس وأسهموا في عملية تنظيم المجاهدين العرب .

ورغما عن المجهودات التي قامت بها السلطات البريطانية في مصر ، والمجهودات التي قامت بها السلطات الفرنسية في تونس ، ونشاط الاسطول الايطالي في البحر ، فإن شيئا لم يمنع وصول الامدادات والضباط إلى قوات المجاهدين في طرابلس وبرقة . وكانت تركيا قد تنازلت عن السلوم مؤقتا لمصر فعملت الحكومة المصرية على احتلالها وأخذت السلطات البريطانية في مصر في منع العرب من امداد الطرابلسيين بالتكوين والذخائر ، وأخذ بوليس الصحراء الغربية يطارد القوافل ويحاول ضبط الاسلحة والمؤن المهربة ، وتمت هذه العمليات بإشراف البريطانيين حتى يظهروا مصر بأنها غير مرتبطة بالدولة العثمانية ، وغير مرتبطة بالتالي بالسيادة العثمانية ، وبشكل يسمح بزيادة النفوذ البريطاني في مصر ، وبعدم اثاره ايطاليا

(١) أنظر : المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحالي الدار القومية

ضد بريطانيا . أي أن الوزارة المصرية كانت تتصرف في ظل الاحتلال . ولكن هذه المجهودات فشلت في منع المصريين من امداد المتحاربين ببعض ما يلزمهم - بل نجد أن بعض الضباط المصريين في السلوم قد أخذوا أنفسهم يساعدون على توصيل المؤن والذخائر وقطع المدفعية إلى المحاربين من العرب والنرك في برقة .

ورغم أن فرنسا كانت قد قامت من جانبها بتوجيه سلطاتها في تونس إلى اعلان اقفال الحدود مع طرابلس إلا أن ذلك لم يؤثر تأثيراً كبيراً في العمليات الدائرة ، ولا في الرأي العام التونسي بل ساعد على زيادة اشتعال الشعور الديني عند التونسيين . ولقد تزعم حزب تونس الفتاة برئاسة الشعال الشعور الديني حركة مساعدة المجاهدين في طرابلس . وكان لباش حمبة دور فعال في المغرب ، فكان هو وأنصاره صلة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس ، والقيادة العثمانية في طرابلس . وبذلك صارت تونس بفضلهم ممرآ سرياً للضباط والاختصاصيين العثمانيين القادمين من أوروبا إلى طرابلس^(١) .

وكانت الامدادات تصل إلى المجاهدين في طرابلس حتى عن طريق البحر ، ورغم نشاط دوريات الاسطول الايطالي .

ولقد دفع الشعور الاسلامي والعربي أبناء الشرق الأدنى الى تكوين جمعيات لجمع الاكتابات اللازمة للمشاركة في نفقات هذه الحرب . وأثمرت حركة الجامعة الاسلامية ، وزادت من تدعيم العلاقة بين العرب والمسلمين ، واكتتبت الجمعيات الاسلامية وأرسات ماجمعتته معونة للدولة العثمانية ، وكان المصريون من بين أسبق من بذلوا المعونة لبرقة وطرابلس ، وتشكلت في مصر لجنة عليا في ١٤ أكتوبر

(١) علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي القاهرة ٤٨ ص ٩١

سنة ١٩١١ ، برئاسة الأمير عمر طوسون ، لجمع التبرعات و امداد المجاهدين بها . وكانت القوافل تصل اليهم كذلك من تونس محملة بالمواد الغذائية ومصطحبة معها عددا من الاغنام وبعض الكهاليات والشاى . ولقد عملت الجمعيات الخيرية والاسلامية على امداد المقاتلين بمستشفيات ميدان ، وتألفت جمعية الهلال الاحمر المصرى برئاسة الشيخ على يوسف فى شهر اكتوبر أيضا ، وأرسلت بعثتها الاولى إلى بنغازى .

وهكذا وصلت القوافل تباعا الى المجاهدين ، وفيها الضباط والامدادات والذخائر والتكوين والمهات الطبية . ومع تنظيم المقاومة صعب الامر على ايطاليا فى أن تصل إلى نصر حاسم فى طرابلس ، فأخذت تفكر فى تهديد الدولة العثمانية بمد عملياتها العسكرية الى بحر ايجيه والدردييل ، وبشكل يهدد باقوال المضايق ويهدد بالتالى بالتعرض لمصالح الدول الاجنبية .

ولقد قامت ايطاليا بضرب بعض الموانئ العثمانية فى ألبانيا ، كما اعتدت على بيروت وهاجمت ميناء العقبة وذلك لكي تجبر الدولة العثمانية على طلب الصلح ، أو قبول تسوية للحرب ، كما قامت ايطاليا بمواصلة عملية الحصار البرى وأعطت لنفسها الحق فى زيارة وتفتيش السفن التى تقترب من السواحل الطرابلسية أوحى التى تنجيه صوب تونس ، وأثارت هذه العملية الرأى العام الفرنسى ضد ايطاليا واجبرت الحكومة الفرنسية على أن تقف موقفا حازما حيالها .

وأمام المقاومة العنيفة التى وجدت ايطاليا فى طرابلس وبرقة قامت ايطاليا بمحاولات لتوسيط بعض الدول الأوروبية لانهاء الحرب ، ولكن هذه المحاولات فشلت كذلك ، فاقدمت ايطاليا على محاولة لتوسيع ميدان العمليات ومدتها إلى الدردنيل وجزر بحر ايجيه ، فقامت بضرب الدردنيل ، وإن كانت هذه العملية لم

تؤدى إلى نتائج فعالة ، كما قامت بارسال حملة احتلت جزر بحر ايجيه العثمانية وصممت ايطاليا على مضاعفة نشاطها العسكرى فى الولاية نفسها حتى تجبر تركيا على طلب الصلح . مهما كان فى وسع الدولة العثمانية أن تواصل الحرب لفترة طويلة وهى تواجه المشكلات العديدة فى كل اقليم من أقاليمها ؟

(٥) الصلح والنتائج :

نشطت ايطاليا فى عملياتها فى طرابلس وبرقة مع ربيع سنة ١٩١٢ ، وأرسلت إلى ميدان العمليات قوات جديدة أوصلت بها عدد هذه القوات إلى ١١٠.٠٠٠ جندي ، وكان بينها عدد من عساكر الأتريا التى كانت تتحمل الجو الأفريقى ، وتصلح لحرب المستعمرات ، خاصة وأن فرقة منهم كانت من «الهجانة» وأخذت ايطاليا فى انشاء خط سكة حديدية إلى جنوب مدينة طرابلس ، واستقدمت عدداً كبيراً من سيارات النقل . كما أن قواتها البحرية تدعمت بعدد من زوارق الطوربيد . ولم يكن فى وسع العثمانيين أن يذاروا مع الايطاليين فى هذا الميدان خاصة وأن خزائهم كانت شبه خاوية .

وأخذت ايطاليا فى استخدام سلاح الدعاية ، وأخذت فى القاء المنشورات على الأهالى من المناطق ، وتدعوهم إلى الانصراف إلى أعمالهم والاهتمام بحياتهم اليومية ، وتبلغهم فيها عجز الدولة العثمانية عن امدادهم ، وتدعى أنها قد دمرت وأسرت سفن الاسطول العثمانى الذى كان سيأتى لهم بالأموال والضباط والأسلحة ، ورغم ذلك فإن روح المجاهدين كانت مرتفعة ، وكان العرب يجاهدون من أجل بلادهم وإسلامهم ، أما الضباط الأتراك فكانوا يعتزون بدورهم كوطنيين ، دون تعصب دينى ، وأعلن بعضهم أنه فى حالة ما إذا تخلت عنهم حكومتهم ، فإنهم سيعلمون لإنهاء حقوقها على البلاد ، وسيقيمون جمهورية طرابلس المستقلة المكافحة ،

وسيدافعون عنها (١) .

وسمحت القوات الإيطالية الكبيرة بسير العمليات في طريق هو في صالح إيطاليا ، وخاصة في المناطق الساحلية ، وتمكن الإيطاليون من احتلال رأس مقابس ، واستخدموا في هذه العملية عشرة آلاف جندي ، كما احتلوا لبدية ، ومصراته ، وسيدى سعيد ، التي استخدموا فيها عشرين ألف جندي . حقيقة أن المعارك استمرت سجالات بين الوطنيين والإيطاليين تجاه بنغازي ودرنة ، ولكن القوة المادية أخذت تتضح في جانب الإيطاليين على الساحل ، وإن كانوا قد عجزوا عن التدوغل صوب الداخل .

وأخذت أحوال المجاهدين في كل من طرابلس الغرب وبرقة تظهر على أنها تزداد كل يوم سوء على سوء ، خاصة وإن احتلال معظم المواقع الساحلية قلل من عمليات وصول الامداد والتموين إليهم عن طريق البحر . وأخذت المساعدات التي تصل عن طريق مصر وتونس في القلة مع طول فترة الحرب ، ومع استمرار تشبث السلاطاب البريطانية والفرنسية فيها بموقف الحياد ، واستخدامها الشدة ضد من يساعد المجاهدين في ميدان الحرب . وكان إقليم طرابلس وبرقة فقيراً بطبعه ، واستمر عدم سقوط المطر لمدة أربع سنوات وحول بذلك الشعب من حالة العوز إلى حالة تشبه المجاعة . وكان احتلال الساحل والاستيلاء على الجمال قد أوقف التجارة وألقى بمئات من النساء والأطفال إلى الصحراء ، لاجئين إلى معسكرات المجاهدين ، طالبين المعونة من معسكرات العثمانيين . وأصبح الأهالي في أسمال باليه ، بعد أن طردوا من منازلهم ومزارعهم الصغيرة ، وأصبحوا شعباً يلجأ إلى جوار المعسكرات .

(١) REMOND, Georges, aux Gamps Turcè - Arabes - Paris, 1913 P. 66

وكانت الحالة في الدولة العثمانية نفسها ، في أقاليمها وفي عاصمتها قد ساءت ، بعد استمرار الحركات الانفصالية في البلقان وفي العسير وعجزت الدولة عن السيطرة عليها . وكان هناك صراع في القسطنطينية بين رجال تركيا الفتاة وبين المعارضة ، التي تزعمها صادق بك واتباع جمال باشا ، وهم الذين قاموا بشن حملة ضد تركيا الفتاة في المدن والريف وبين صفوف الجيش ، رأشتوا حزب الحرية والائتلاف ، الذي أخذ في مهاجمة « الاتحاد والترقي » على صفحات جرائده « علبدار » و « تنظيمات » . ورأت وزارة الاتحاديين ولجنة الاتحاد والترقي في عملية الائتلافيين عملية تؤدي إلى تفكيك الدولة عن طريق نظام لامركزي ، فتشبثت بالسياسة المركزية ، وبدور الأتراك في الاحتفاظ بالامبراطورية ، فسارت صوب العنصرية ، وصوب التحكم ، وأخذت في التدخل بطريقة غير نزيهة في فرز أصوات الانتخاب . وإشتدت حالة الثورة في البانيا التي رفضت الخضوع للحكم العثماني المركزي ، واستخدمت الدولة القوة ضدها ، وفي وقت احتاجت فيه إلى الرجال والأموال ضد الأعداء المستعمرين النازلين في طرابلس وكان كل ذلك ، بالإضافة إلى نشاط الإيطاليين العسكري في طرابلس وتجاه الدردنيل يجبر الدولة العثمانية على نفض أيديها من المشكلة الطرابلسية والدخول في مفاوضات مع الإيطاليين لعقد الصلح .

ولقد بدأت المحادثات في لوزان في سويسرا في شهر يونيو سنة ١٩١٢ ومثل الجانب العثماني فيها الأمير سعيد حليم . وفكرت الدولة العثمانية في إعلان استقلال طرابلس تحت رئاسة أمير مسلم تابع للسلطان . ولكن الصعوبات نشأت نتيجة لمسألة السيادة ، خاصة . إن إيطاليا كانت تفكر في الوصول إلى وضع لا يتعارض مع المرسوم الإيطالي الخاص بوضع طرابلس تحت سيادتها ، وكان من الصعب على تركيا أن تعترف بالسيادة الإيطالية على ولايتها السابقة ، وخاصة

تجاه الرأي العام العربى والاسلامى .

وازداد الموقف خطورة فى البلقان وهدد بحرب تقف فيها كل من بلغاريا واليونان والصرب والجبل الأسود ضد تركيا ، وكانت الثورة لا تزال على أشدها فى ألبانيا ، فاضطر المندوبون الاتراك إلى قبول الشروط الإيطالية ، أمضيت معاهدة الصلح فى « أوشى » قرب لوزان فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ .

وتعهدت الحكومتان بإيقاف الأعمال الحربية ، وبسحب ضباطها وجنودها وموظفيهم المدنيين ، الحكومة العثمانية من طرابلس وبرقة ، والحكومة الإيطالية من جزر بحر ايجة ، وبتبادل أسرى الحرب وإعطاء إيطاليا العفو العام لأهالى طرابلس وبرقة ، وتركيا لأهالى جزر بحر ايجة الذين اشتركوا فى أعمال الحرب ووافقت إيطاليا على تأييد مطالب تركيا الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية فيها وإبدالها بنظام القانون الدولى العام ، وتعهدت تركيا بإعادة الموظفين الإيطاليين الذين كانوا قد فصلوا من خدمتها نتيجة لإعلان الحرب . وتعهدت إيطاليا بأن ترسل مبلغا سنوياً إلى صندوق الدين العثمانى يتمشى مع متوسط الذى كان يخص الدولة من إيرادات الولاياتين فى خلال السنوات الثلاثة السابقة لإعلان الحرب ، وعلى ألا يقل هذا المبلغ عن مليونى ليرة إيطالية .

وهكذا انتهت رسمياً مرحلة الحرب بين إيطاليا وتركيا ، وكان معنى سحب تركيا لضباطها وجنودها وموظفيها من طرابلس وبرقة أنها قد تنازلت Sub Silentio عنهما . وبقي على إيطاليا أن تحصل على اعتراف من الدول بسيادتها على طرابلس وبرقة ، وهى ما لم تشر إليه المعاهدة ، ولم تناوله ، كما كان عليها أن تخضع الأهالى لحكمها .

ولقد أصدر السلطان فرماناً وجهه إلى أهالى الولاياتين ، ويعتبر ملحقاً بالمعاهدة المعقودة مع إيطاليا ، وذكر فيه أن حكومته قد وجدت من الصعب إعطائهم الضمانات الكافية والتى تلزمهم للدفاع عن بلادهم ، وحرصاً منها على مستقبلهم وعلى تفادى حرب قاسية لهم ، فإنها قد منحتهم حرية تامة ومطلقة . وأبلغهم السلطان أنه يعين طرفهم خادمه شمس الدين بك ، كممثل له ، مع منحه لقب نائب سارياً . كما أنه يحتفظ بحق تعيين القاضى ، والذى سيقوم بدوره بتعيين نوابه من بين العلماء المحليين .

وأصدر ملك إيطاليا مرسوماً يشير إلى وضع الولاياتين تحت السيادة الإيطالية ، ويمنح فيه الأهالى العفو العام ويذكر أن حريتهم مكفولة فى إقامة شعائرهم الدينية وفى ذكر اسم السلطان فى الصلوات بصفته خليفة للمسلمين ، وإن الحكومة الإيطالية ستدفع مرتبات نواب السلطان ومخصصاته فى الولاية .

ولقد أسرعت وزارة الحربية التركية بإرسال التعليمات إلى الضباط العثمانيين فى طرابلس بأن يوقفوا العمليات ويعودوا إلى تركيا . وكان أنور بك هو أول من رجع ، وتبعه مصطفى كمال وكثير غيرهم . ولكن عزيز على المصرىبقى مع حفلة أخرى من الضباط المتطوعين الذين صمموا على المقاومة ، وقبل أن يسلم أنور بك قيادته فى برقه إلى عزيز المصرى ويسافر إلى الجبهة الغربية زار السيد أحمد الشريف السنوسى فى جغبوب ، وقام برحلة لهذه الواحة فى السيارة الوحيدة التى كانت القوات التركية العربية تمتلكها . وكان السيد أحمد الشريف قد حضر من الكفرة إلى جغبوب فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٢ وأعلن أنه إن يوافق على الصلح بين تركيا وإيطاليا ، وكذلك فإنه قد صمم على الاستمرار فى الحرب فى إقليم برقة . وبعد زيارة أنور بك لجغبوب كانت جميع المراسلات الرسمية من القيادة العامة

للجمعية السنوسية تصدر بخاتم « الحكومة السنوسية » ، التي أصبحت هي الدولة الرسمية في الاقليم . وإن كانت قد إفتقرت إلى إعتراف دولي بها . وواصلت كفاحها ضد الإيطاليين . وحينما عزم عزيز على المصرى على الانسحاب بعدد من جنوده وأسلحته من برقة بعد ذلك ، قامت القوات السنوسية مع الأهالي بمهاجمته ، باعتباره يفر من ميدان الحرب ، ولم يترك الأسلحة الأهالي لمواصلة الكفاح ضد إيطاليا .

أما في إقليم طرابلس فإن الزعماء قد فهموا من الملحق الأول للمعاهدة ، وهو فرمان الذى يعطى الحرية للأهالي ، أنهم قد أصبحوا دولة مستقلة ، ولم يعترفوا بالملحق الثانى ، وهو المرسوم الإيطالى الذى يمنح العفو إلى الأهالي استنادا إلى سيادة إيطاليا على الإقليم . وقام أهالي طرابلس برعاية الشيخ سليمان البارونى بإعلان استقلالهم وكونوا جمهورية ، وعزموا على مواصلة الكفاح . وحاولوا أعداد بعض رجال الدرك والقوات شبه النظامية . ولكن مندوب السلطان وصل إلى طرابلس وعرف منه الزعماء أن السلطان قد تنازل لإيطاليا عن طرابلس ، فترك معظم الضباط الإقليم بعد أن فقدوا الأمل فى استمرار المقاومة . وبدأ سليمان البارونى فى مفاوضة الإيطاليين ، الذين رفضوا مبدأ الاعتراف بالحكم المحلى ، أو الاستقلال الداخلى لطرابلس . فاقترح هذا الشيخ المجاهد مشروعاً ينص على بعض المزايا والحقوق للأهالي مع إصدار عفو صريح عنهم ، ورحل بعد ذلك إلى الآستانة حيث أنزله الأتراك على الرحب والسعة ، ومنحه السلطان رتبة الباشوية ، وعينه عضواً فى مجلس الأعيان مدى الحياة . وظل مقيماً فى تركيا حتى إعلان الحرب العالمية الأولى .

وهكذا نرى أن الحرب قد استمرت فى إقليم برقة ، ووقع عبثها على السنوسيين ، أما فى إقليم طرابلس فانها قد إنتهت بانسحاب القيادة مؤقتاً من الميدان . وظلت

إيطاليا عاجزة عن التوغل فى داخل الإقليم ، وإن كانت قد ظلت محافظة على المدن الساحلية ، أما الأهالي فقد استمروا فى سيطرتهم على بقية الإقليم . وظلت الأحوال على ذلك حتى إعلان الحرب العالمية الأولى ، ودخول تركيا الحرب فيها إلى جانب دولتى الوسط ، واعتمادها على الجهاد الإسلامى فى توحيد جهود كل من العرب والمسلمين من أجل تحرير بلادهم من المستعمرين الأجانب .

وعلى أى حال فإن استيلاء الإيطاليين على طرابلس وعملياتهم فى هذا الإقليم قد ساعدت على تدعيم الروابط بين العرب والأتراك فى كل مكان ، وإن كانت الاخطار المحدقة بالدولة من الخارج ، وانتشار الحركات الانفصالية فى الداخل ، قد أجبر الدولة على اتخاذ موقف شديد ضد هذه الحركات التحررية ، أو التى تطالب حتى بمجرد الحكم الذاتى ، أو الحكم اللامركزى ، فزاد الأتراك فى تشددهم فى الضغط على العناصر التى تسكن الامبراطورية ، فى الوقت الذى أدى فيه هذا الضغط على زيادة قوة العناصر المكافحة فى الداخل ، وأدى ذلك إلى انقسام واضح بين العرب والأتراك ، وخاصة فى الأقاليم العربية التى خضعت للحكم العثمانى المباشر .

الفصل الرابع والعشرون

الانقسام بين العرب والأتراك

ورثت جمعية الاتحاد والترقي عن عبد الحميد تركمة مشقة بالمشكلات في الداخل وفي الخارج ، فلقد زادت قوة الحركات الانفصالية في داخل الدولة في الوقت الذي حاولت فيه الدول الأوروبية الإفادة إقليميا منها ، وخشيت غيرها من إزدياد قوة الدولة العثمانية ، بشكل يهدد خطوط المواصلات الامبراطورية الاستعمارية بين الشرق والغرب ، أو وضع حد معين لاستغلال الغرب إقتصادياً لمناطق وموارد معينة داخل الدولة العثمانية . وهكذا نجد أن النمسا قد أسرعت بضم البوسنة والهرسك وأن بلغاريا قد عملت على الانفصال التام ، كما أن إيطاليا قد عملت على احتلال طرابلس الغرب وبرقة ، مقتطعة إياهم من جسد الدولة . فها هو تأثير ذلك على الأتراك بصفتهم أساس الدولة العثمانية ؟ وما هي نتيجة على الانقسام الذي ظهر بينهم وبين العرب ؟

(١) اسباب الانقسام :

مما لا جدال فيه أن رجال تركيا الفتاة كانوا مخلصين ومتحررين في ثورتهم التي حاولت إعطاء نفس الحقوق وفرض نفس الواجبات على جميع المواطنين في الدولة ، دون نظر إلى لغتهم أو جنسهم أو دينهم . ولكن حركة تركيا الفتاة كانت تسير من الاصل في تعارض تام مع حركة القومية العربية ، إذ أن الأولى كانت حركة تجمعية داخل حدود الدولة ، بينما كانت الحركة الثانية حركة انفصالية ،

ولو على أسس ثابتة قوية لا جدال فيها . وكان من الطبيعي أن تظهر الاختلافات بين هذين التيارين بعد فترة من الزمن ، خصوصا بعد تباور الحركات الانفصالية في البلقان ، ومساعدة الدول الأجنبية لهذه الحركات ، سعيًا وراء الإفادة منها . وكانت النتيجة هي معارضة الثورة التركية لكل الحركات الانفصالية بما فيها حركة القومية العربية

كأن من الطبيعي أن يصل الأمر إلى إشكال يصعب إيجاد حل له . فما هو العامل الأساسي الذي يوجد بين الأجناس المختلفة التي تسكن الامبراطورية ؟ . لم يكن هناك إلا الجنسية العثمانية بطبيعة الحال . ولكن ، ما هي لغة الدولة الرسمية ؟ .

كان الأتراك هم الغالبية العظمى في جمعية الاتحاد والترقي ، ولم يكونوا قد بلغوا من التقدم والتحرر تلك المرحلة التي تجعلهم يقبلون الاعتراف بلغات أخرى ، مثل العربية مثلا ، كلغات رسمية الدولة ، كانوا أتراكا وكانوا عثمانيين ، فتناسوا منادى المساواة التي أعلنوها ، واعتقدوا أنه يجب على الدولة العثمانية أن تكون تركية . وصحب ذلك تقوية العناصر الرجعية التي اعتقدت بتفوق الجنس التركي على بقية الأجناس ، وبداية ظهور الحركة القومية التركية نفسها ، التي استندت على آراء الجامعة الطورانية ، وهي التي سعت إلى تحرير العناصر التركية الخاضعة للروسيا وضمها إلى الإمبراطورية العثمانية . ولم تعمل جمعية الاتحاد والترقي بمبادئ الجامعة الطورانية ، ولكنها تأثرت بها ، نتيجة لضعف تكوين أعضائها وسيطرة العنصر التركي عليها . وهكذا ابتعدت هذه الجمعية نفسها عن المبادئ الدستورية التي أعلنتها بالمساواة بين كل الأجناس التي تسكن الإمبراطورية ، وابتعدت في اتجاه مشابه لحركة القومية العربية ، وإن كانت في اتجاه مضاد لها .

ولن تتلاقى وجهات النظر التركية مع وجهات النظر العربية بعد ذلك ، وإن كان القانون العام يجمع بينهما كعثمانيين ، وسيسود الشعور بالظلم والاستبداد نتيجة لفرض الأتراك أنفسهم على الدولة العثمانية ، في نفس الوقت الذي ستزداد فيه حركة القومية العربية وضوحا وقوة .

وشعر العرب بأن الأتراك يرغبون في تريكهم وفي الإبعاد بينهم وبين قوميتهم وتراث آبائهم وأجدادهم دون مقابل .

ثم أتت جمعية الاتحاد والترقي سياسة المركزية في الدولة ، وهي سياسة يصعب تطبيقها دون الأجحاف بمصالح الشعوب العربية . ولما قس الأتراك هذه السياسة من الثورة الفرنسية ونسوا الفرق الشاسع بين فرنسا في سنة ١٧٨٩ وبين الامبراطورية العثمانية في سنة ١٩٠٨ . وكان تركيز الإدارة الجمهورية في باريس لإتمام لتطور سار مع التاريخ ، وفي توافق وانسجام مع العوامل التي أدت إليه منذ قرون ، والتي جعلت من باريس المركز الثقافي والاقتصادي لفرنسا ، ودفعت بفرنسا إلى الوحدة السياسية والإدارية حوالها . أما الحال في الدولة العثمانية فكان يختلف عن ذلك كل الاختلاف ، كانت القوى الناتجة عن نمو الحركات القومية ، أو حتى عن ظهورها ، تسير متجهة نحو الخارج بعيداً عن مركز الدائرة ، وكان لاختلاف اللغات والعادات والتقاليد والثقافة هي مظاهرها ، ولم تسمح للقسطنطينية بأن تصبح في يوم من الأيام بوتقة تنصهر فيها هذه العوامل ، وتخرج منها بشيء جديد . وكان تعدد الأجناس في الامبراطورية ، وفي هذه الفترة بالذات ، من أقوى الدواعي لانتهاج سياسة لا مركزية ، تسمح للأقاليم العربية ، وغيرها من الأقاليم غير التركية في الامبراطورية ، بنوع من الإدارة المحلية ، والحرية السياسية والثقافية ، كأعضاء شبه مستقلين داخل الامبراطورية . ولكن سياسة جمعية

الاتحاد والترقي كانت سياسة متعارضة تمام التعارض مع ذلك الاتجاه ، فطبقت نظام الحكومة المركزية الذي وجدته عندما استولت على الحكم ، ثم أخذت في إحكام مركزيته أكثر عما كانت عليه في عهد البيروقراطية القديمة . وكان هذا هو العامل الأساسي في فشل سياستهم لتقوية وحدة الامبراطورية .

(٢) الجمعيات العربية :

ولقد تسبب إلغاء جمعية الإخاء العربي العثماني في دفع زعماء العرب إلى إنشاء منظمات وجمعيات سرية ، لم يتمكن الاثراك من معرفة وجود بعضها منها ، وأخذ العرب ينشرون آراءهم عن طريق الجمعيات العلنية والمنتديات بجانب علمهم في هذه المنظمات والجمعيات السرية . وكان نشاطهم القومي في كل من هذه الجمعيات العلنية والسرية يكمل بعضه بعضاً .

وكانت أولى الجمعيات العلنية هي جمعية « المنتدى العربي » الذي أُلّفه عدد من الموظفين والنواب ورجال الأدب والطلاب العرب في القسطنطينية في صيف سنة ١٩٠٩ . وكان له مكتبة ودار ضيافة ، واجتمع فيه العرب المقيمون بالعاصمة مع اخوانهم القادمين من الأقاليم العربية . ولقد وافقت جمعية الاتحاد والترقي على هذه الجمعية العربية ، نظراً لأنها لم تكن جمعية سياسية من الوجهة الرسمية ؛ ولكنها كانت في حقيقة الأمر جمعية سياسية بكل معنى الكلمة ، وستقوم في يوم من الأيام بالوساطة في المفاوضات بين العرب وجمعية الاتحاد والترقي . كان هذا المنتدى مكاناً للمقابلة بين الأعضاء ولنشر الآراء أكثر من كونه مكاناً للقيادة والزعامة العربية . وكان له آلاف من الأعضاء وتمكن من إفتتاح فروع له في عدد كبير من المدن السورية والعراقية ، وكان أحسن مكان يتقابل فيه زعماء العرب لتبادل الآراء العامة وللإتصال ببعضهم .

أما الجمعية الثانية فقد تكونت في القاهرة قرب نهاية عام ١٩١٢ واتخذت لنفسها اسم لجنة « حزب اللامركزية الإدارية العثماني » ، وكانت تسعى إلى مطالبة حكام تركيا بضرورة العمل على إنشاء نظام لامركزي في الامبراطورية العثمانية ، كما يظهر ذلك بجلاء من اسمها ، وتحاول تعبئة الرأي العام العربي ، أو الشعور العام العربي ، لتأييد هذه المطالب التي تمس سكان هذا الجزء الهام من الامبراطورية العثمانية . وكان لإنشاء هذه الجمعية قد اتخذ بالفعل شكل الأحزاب السياسية ، وكان على رأسها مجلس إدارة مكون من عشرين عضواً يخضع لهيئة تنفيذية من ستة أعضاء . ولقد تمكنوا من إنشاء فروع لهم في معظم المدن السورية والعراقية ، وحافظوا على صلات وثيقة مع المنتدى العربي في القسطنطينية . ولن يمر عام واحد على إنشاء هذه الجمعية حتى تصبح أقوى من يدافع عن مطالب العرب ، ومن أحسنهم تنظيماً .

وكانت هذه أولى الجمعيات العربية التي تولى مسألة التنظيم إهتماماً خاصاً . وكانت المعركة بين جمعية الاتحاد والترقي التي تسعى إلى تطبيق نظام المركزية في الدولة من ناحية ، وبين المطالب العربية بالموافقة على الاستقلال المحلي ، أو اللامركزية ، قطعت شوطاً طويلاً منذ ثلاث سنوات ، وتعددت في أثناءها الآراء والردود على هذه الآراء وجاءت هذه الجمعية للتوفيق بين مجهودات العرب وتوحيدها في برنامج خاص محدد ، تجميعاً للشمل ، وتركيزاً للأهداف العامة ، ولم تضمن بمجهود في سبيل الوصول إلى غايتها . أما سبب اختيار مصر مركزاً لها فكان يستند إلى أساسين : أولهما أنه كان لمصر وضعاً خاصاً في الدولة العثمانية ، ولم يكن في استطاعة أيدي السلاطات العثمانية أن تمتد إلى العرب القاطنين بهذا النشاط فيها ، مادامت انجلترا لا تسمح بذلك ، وكانت انجلترا لا توافق بطبيعة الحال على سياسة المركزية التي تخضع جميع العثمانيين لسلطة الدولة ، وتقضي بالتالي على امتيازاتها السياسية ،

وقيمة مركزها الممتاز في مصر ، وثانيهما أن الحديو عباس حلمي نفسه كان غير راض عن سياسة حزب الاتحاد والترقي المركزية ، التي قد تجبره في يوم من الأيام على منح المصريين دستور خاص ؛ واشراكم معه في الحكم ، أو قد تعمل بطريقة أو بأخرى على القضاء على نفوذ الأسرة الحاكمة في مصر ، مادامت هذه البلاد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية . وعلى أي حال فإن هذين العاملين كانا من أهم الأسباب لمساعدة أحرار العرب على اتخاذ مصر مركزاً لهذا النشاط السياسي ، الذي يعارض سياسة حزب الاتحاد والترقي ، ويحاول خلق شخصية سياسية جديدة للعرب .

وفي أثناء هذا الوقت تم تكوين جمعيتين سريتين ، هما « القحطانية » و « الفتاة » .

وتكونت الجمعية القحطانية قرب نهاية سنة ١٩٠٩ وكان أعضاؤها من الزعماء والقادة الشجعان الذين يسعون إلى هدف أكثر وضوحاً وأكثر خطراً على حياتهم ، وهو تحويل الامبراطورية العثمانية إلى امبراطورية ثنائية ، تشبه امبراطورية النمسا والمجر . وكانت هذه المحارولة الجريئة هي إحدى الطرق لحل المشكلة التي وضعتها سياسة المركزية ، والتي سارت عليها جمعية الاتحاد والترقي . وكانت هذه الجمعية تسعى إلى تكوين دولة عربية موحدة ، لها برلمانها وحكومتها المحلية ، ولها لغتها العربية الرسمية ، كجزء متميز من الامبراطورية التركية - العربية . وسيكون لسلطان القسطنطينية أن يصبح ملكاً لهذه الدولة العربية ، في نفس الوقت الذي هو سلطان للأتراك ، كما كان خال امبراطور آل هابسبورج بين النمسا والمجر . وهكذا يمكن للعثمانيين أن يصلوا إلى الوحدة عن طريق الفصل بين الأتراك والعرب ، وإعطاء كل منهم ما يريد ، دون أن يمس ذلك بمصالح الآخر ، وبشعوره وبقوميته .

وكانت هذه الخطة تتطلب العمل سراً على تحقيقها . ورأس هذه الحركة عزيز على المصري الذي كان ضابطاً نشطاً في الجيش التركي ، واهتم بالسياسة مثل اهتمامه بالامور العسكرية . ولقد وضعت هذه الجمعية السرية لنفسها نظاماً دقيقاً في اختيار الاعضاء ، ولم تقبل بين صفوفها إلا من لا يتبادر أي شبه إلى وطنيته ، ومن يمكنه القيام باعمال سرية لها خطورتها . وضمت هذه الجمعية عدداً كبيراً من الضباط العرب في الجيش التركي ، وعضوين من جمعية المنتدى العربي . وكان لها كلمات سر مخصوصة ، وتمكنت من إنشاء خمس فروع لها علاوة على مركزها الرئيس في القسطنطينية . ويمكننا أن نقول أن قوة هذه الجمعية جاءت من قوة شخصية القائمين عليها وأعضائها ، وسعمل على ضم معظم الضباط العرب في القوات العثمانية إلى أرائها وإلى عضويتها . ولقد قامت هذه الجمعية بنشاط ملحوظ لمدة عام بعد إنشائها ، ولكنها خشيت من أن يقوم بعض أفرادها بافشاء أسرارها ، رغم النظام الدقيق الذي وضعت لاختيارهم ، فقررت عدم القيام بأي نشاط ، دون أن تعلن حلها . وسيواصل معظم أعضائها العمل في سبيل المطالب القومية ، حينما تجد ظروف أخرى في المستقبل .

وأما الجمعية السرية الثانية فهي جمعية « الفتاة » التي تكونت في باريس سنة ١٩١١ ولعبت دوراً خطيراً في تاريخ الدولة العثمانية وتاريخ القومية العربية . وكونها سبعة من الشباب العرب الذين كانوا يدرسون في العاصمة الفرنسية في ذلك الوقت ، وأعطوها مظاهر القوة والنشاط والحيوية اللازمة لها . وكانت تشبه جمعية بيروت السرية التي أنشئت في عام ١٨٧٥ إلا أن معظم أعضائها كانوا من المسلمين ، وكانت تحاول العمل في سبيل الوصول إلى استقلال البلاد العربية ، وتحريرها من الحكم التركي والاجنبي . وكانت في هذا أكثر تقدماً من الجمعيات الأخرى ، التي كانت تسعى إلى الحكم الذاتي داخل نطاق الامبراطورية .

ولمنازت هذه الجمعية أيضاً بدقة التنظيم ، وتحديد المطالب ؛ ولم تقبل لانضمام أى عضو إليها الا بعد فترة طويلة من الاختبار والفحص . ولم تسمح لأى عضو بأن ينضم إليها الى بعد تزكية عضو آخر عامل فيها ، ولم تسمح له بمعرفة أى أشخاص آخرين فيها الا بعد أن يقسم بالمحافظة على أسرارها ، والتضحية بحياته إن لزم الأمر في سبيل تحقيق أغراضها واطاعة الأوامر الصادرة إليه . وظلت هذه الجمعية في باريس لمدة عامين ، ثم عاد معظم أفرادها إلى الشرق بعد ذلك ، فاضطرت إلى الانتقال إلى بيروت ، وأصبح أعضاؤها يزيدون على المائتين . وظلت تعمل في الشرق العربي طوال فترة الحرب العالمية الأولى ، رغم وسائل الضغط التي استخدمتها السلطات العثمانية ضد عدد كبير من أعضائها .

وآخر هذه الجمعيات هي « لجنة الإصلاح » التي أنشأها ٨٦ من الأعضاء العرب في بيروت في أواخر عام ١٩١٢ — وكانوا من المسلمين والمسيحيين على السواء ، ووضعوا مشروعاً للحصول على استقلال ذاتي للبلاد العربية داخل نطاق الدولة العثمانية . وكانت الأسباب التي دفعتهم للعمل هي نفس الأسباب التي تمخض عنها إنشاء حزب اللامركزية في القاهرة ، وكانت هذه الجمعية على اتصال مع أعضاء ذلك الحزب في مصر ، وعملت في توافق مع خططهم وآرائهم ، وجاء مشروعها تعبيراً عن المبادئ التي نادى بها هذا الحزب، أى الوصول إلى الاستقلال الذاتي عن طريق اللامركزية في الدولة العثمانية . وبدأ هذا المشروع في نطاق الوحدات الادارية القائمة في الدولة ، ومعترفاً بالسيادة العثمانية ، ولكنه فرق بين المسائل ذات الطابع والاهمية العامة مثل الشؤون الخارجية ، والدفاع والمواصلات والمالية ، والمسائل ذات الطابع المحلي مثل الادارة والايادات المحلية . ونادت هذه الجمعية بأن يكون أمر التصرف في هذه المسائل الاخيرة من اختصاص سلطات بيروت ، وطالبت بالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية ، واستخدامها في البرلمان

على قدم المساواة مع اللغة التركية ، كما طالبت بالغاء استخدام الجنود العرب في أوقات السلم في خارج الاقاليم العربية التي جندوا فيها ، وكانت في هذا تردد نفس مطالب جمعية بيروت السرية في عام ١٨٧٥ .

ونشرت لجنة الاصلاح برنامجها في منتصف شهر فبراير سنة ١٩١٣ ولسق تأييداً شعبياً كبيراً في كل الاقاليم السورية والعراقية ، وعقدت الاجتماعات في دمشق وحلب وعكا ونابلس وبغداد والبصرة وبدأ سيل برقيات تأييد هذا البرنامج يصل إلى القسطنطينية . ولكن السلطة كانت في أيدي جمعية الاتحاد والترقي ، التي عملت على تطبيق سياسة المركزية في الدولة ، والتي كانت قد بدأت في التأثير بسياسة الجامعة الطورانية ، وتميل إلى الشعور بسيادة الجنس التركي على بقية الاجناس الساكنة للإمبراطورية ، فصدرت الأوامر بالغاء هذه اللجنة في شهر أبريل مما تسبب في موجة من الغضب الشعبي ، وأقفلت المحلات التجارية احتجاجاً على الطغیان التركي . فعمدت السلطات إلى إلقاء القبض على زعماء هذه الحركة وعطلت عدداً من الجرائد ، ولكن حركة الاستياء إزدادت في شدتها ، وسارت المظاهرات في عدد كبير من المدن السورية . فاضطرت الحكومة إلى الافراج عن المعتقلين ، وأصدرت قانوناً أساسياً جديداً لولاية بيروت في شهر مايو ، أعطى سلطات جديدة للهيئات التمثيلية في الاقليم ، ولكنه لم يحقق الأهداف التي طالبت بها اللجنة . وظهر أن النظام المركزي قائم في صلبه ، رغم محاولة إعطائه لونا جديداً .

(٣) المؤتمر العربي الاول :

انتقل مركز النشاط بعد ذلك إلى باريس حيث حاول رجال « الفتاة » الشبان خدمة قضية القومية العربية بالاعلان عنها في جو محايد . وعزموا على الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي في هذه المدينة ، بعد أن روادتهم فكرة عقده في

سويسرا . وذكروا أن رفض المطالب العربية لن يؤدي بهذه الأقاليم إلا إلى الفوضى ، وتعرضها لخطر التدخل الأجنبي . وأرسلوا دعوة إلى حزب اللامركزية في القاهرة يطلبون منه المشاركة في هذا المؤتمر مع الجمعيات المنضمة إليه . ووافق حزب اللامركزية على هذه الفكرة ، مثله في ذلك مثل لجنة الإصلاح في بيروت . وبدأ المؤتمر أعماله في يوم ١٨ يونيو سنة ١٩١٣ .

وحضر هذا المؤتمر ٢٤ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين وأغلبهم من الأقاليم السورية ، إذ أنه لم يكن هناك إلا عضوين عن العراق وثلاث عن العرب في الولايات المتحدة ، أما بقية الأقاليم العربية فكادت ألا تكون ممثلة . وعقد المؤتمر أربع اجتماعات في ستة أيام ، واتخذ قراراته بالإجماع أمام مائتين من المدعوين ، ونشرت هذه القرارات بالعربية وبالفرنسية في نفس الوقت .

وسادت الصراحة والاعتدال أعمال المؤتمر وقراراته التي كانت عبارة عن تعديد مبادئ حزب اللامركزية ومطالب لجنة الإصلاح في بيروت ، مع الإصرار على عدالة حق العرب في المطالبة بكامل حقوقهم السياسية ، وبمنصب فعلي في إدارة شؤون الامبراطورية . ولقد أشاروا بحذر إلى الأخطاء التي قد تنجم عن التدخل الأجنبي في البلاد العربية ، وكان هذا الحذر ضرورياً لأنه يعني ويمس الأطماع الفرنسية في البلاد العربية ، مثلما يتصل بأطماع غيرها من الدول الأوروبية مثل ألمانيا وإنجلترا . وأصر الخطباء على الرغبة العامة في المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ، ولكن بشرط الحصول على حقوق العرب كشركاء معترف بهم ، يتمتعون بكامل حقوقهم الثقافية في ظل حكومة لامركزية ، ثم شرحوا الأخطار التي قد تترتب على تطبيق سياسة المركزية ، والتي استعارها

أعضاء جمعية الاتحاد والترقي من نظام الحكم الفرنسي ، دون أن يقارنوا بين الحالة في كل من فرنسا والامبراطورية العثمانية .

وقامت جمعية الاتحاد والترقي في ذلك الوقت بحملة في الصحف ضد هذا المؤتمر العربي ، وحاولت الوقعة بين القائمين عليه ، ثم حاولت التدخل لدى السلطات الفرنسية حتى تأمر بمنع انعقاد المؤتمر في فرنسا ، ولكنها فشلت في ذلك ، واضطرت إلى الإرسال سكرتيرها إلى باريس للاتصال بزعماء الأقاليم العربية . ودارت المحادثات بينها وبينهم ، وانتهى الأمر إلى اتفاق على بعض المبادئ تصلح أساساً للمفاوضة مع جمعية الإصلاح والترقي . ثم سافر ثلاثة من العرب إلى القسطنطينية لبدء المفاوضات الرسمية هناك .

وكان اتفاق باريس عبارة عن نصر مؤكد للعرب وللقوموية العربية ، إذ أنه وافق على وجهة نظرهم في مسألة الخدمة العسكرية محلياً ، واستخدام العربية كلغة رسمية ، واستخدامها كلغة التعليم في مراحل الابتدائية والثانوية في الأقاليم العربية ووافق على تعيين بعض المفتشين الأوربيين للإشراف على إصلاح الإدارات . وكانت المكاسب العربية في مسألة اللامركزية واضحة وإن لم تكن حقيقية ، إذ أن هذا الاتفاق قد زاد من سلطات الهيئات الإقليمية في بعض الإدارات الثانوية ، واحتفظ ببعض المراكز العالية للعرب ، ووعد بإسناد خمسة من مناصب الولاة للعرب ، وتعيين ثلاث وزراء عرب في وزارة القسطنطينية .

وليس من المعروف ما إذا كانت جمعية الاتحاد والترقي قد أعطت مندوبيها سلطة منح مثل هذه الوعود ، إذ أن رؤساء الجمعية قد رفضوا الموافقة عليها بعد ذلك ، ولكن بعد أن استمر في تمثيل مهزلة التباحث مع المندوبين العرب لمدة شهرين كاملين . فهل كانت الجمعية تسعى لكسب الوقت اللازم للتفريق بين

رُعماء العرب ؟ أو كانت تحاول ابطال التأثير الناتج عن عقد المؤتمر ؟ وعلى أى حال فقد استقبلت القسطنطينية مندوبى العرب استقبالا وديا ، أعاد الى الازدهان ذكرى الاخاء الذى ساد بين العرب والأتراك بمجرد اعلان ثورة سنة ١٩٠٨ .

ثم صدر مرسوم فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩١٣ بتنفيذ اتفاقية باريس ، ولكنه عدل فى كثير من المطالب بشكل واضح ، وذكر الباقى بطريقة غير واضحة أو تحتل أكثر من تفسير . فأقر هذا المرسوم أن اللغة العربية هى لغة التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية ، ولكنه أضاف أن التعليم سيظل بالتركية فى المدارس الثانوية التى تقع فى عواصم الولايات وكانت كل المدارس الثانوية بالفعل فى عواصم الولايات . وخضعت مسألة الخدمة العسكرية لإضافات ولشروط من نفس النوع ، ولم يذكر هذا المرسوم أمر استخدام اللغة العربية كلفه رسمية أو الاعتراف بها كاحدى اللغات الرسمية للدولة فى الولايات العربية ، كما أنه لم يذكر أى شىء عن مناصب الولاة والوزراء التى ستمنح للعرب .

وقابل العرب هذا المرسوم بدهشة انقلبت سريعا الى خيبة أمل واضحة فى نيات الدولة وجمعية الاتحاد والترقى تجاههم . وصدرت الأوامر الى بعض الولاة للتمهيد لتنفيذ هذا المرسوم ، وجاء بعض أعضاء جمعية الاتحاد والترقى فى نفس الوقت للاتصال بالشخصيات العربية ، محاولين الحصول على تأييدهم لهذا المرسوم ، بالمال أو بتعيينهم فى بعض المناصب . وقبل خمسة من العرب عضويه مجلس الشيوخ ، ولكن أربعة منهم كانوا من العناصر غير الاساسية فى الحركة العربية ، أما الخامس ، وهو عبد الحميد الزهراوى فانه إدعى أن سبب قبوله لهذا المنصب هو مجرد تكتيك سياسى . وكان الزهراوى هو الذى رأس مؤتمر باريس ، واعتقد أن هذا المؤتمر قد وصل بالعلاقات التركية العربية إلى مرحلة تهدد بالفشل التام خاصة وأنه لم يعقد بعد نشاط لجنة الإصلاح فى بيروت . واعتقد أن

فى استطاعته استخدام نفوذه فى مجلس الشيوخ ، كوسيلة للقيام بالضغط على جمعية الاتحاد والترقى ، واجبارها على إتخاذ سياسة متحررة . ولقد أيدى بعض زملائه فى هذه الآراء ، وأثبت مذكراته صدقه وإخلاصه للطريقة التى حاول استخدامها لعلاج الموقف ، ولكن قبوله لهذا المنصب جعل كثيرين من رجال العرب يعتبرونه منفصلا عن الحركة ، وغائنا لآرائها ومبادئها . ونشر خبر هذا التعيين فى يوم ٤ يناير سنة ١٩١٤ وكان هذا سببا فى بداية مرحلة جديدة من مراحل كفاح العرب من أجل حقوقهم . وفشلت لجنة الإصلاح فى بيروت ومؤتمر العرب فى باريس فى الوصول إلى الأهداف المنشودة ، وبدأت موجة الشعور تسيير نحو اليأس والقنوط . ولم يحاول العرب بعد ذلك أن يصلوا إلى اتفاق مع جمعية الاتحاد والترقى ، أما رجال هذه الجمعية فانهم قد استندوا الى المرسوم الذى أصدره لى يمنعوا العرب من الوصول إلى أمانتهم القومية ، لى يدعوا سيطرة الأتراك على كل الامبراطورية العثمانية .

(٤) جمعية العهد :

ولقد عمل عزيز على المصرى على تكوين جمعية وطنية جديدة اسمها «العهد» فى أوائل سنة ١٩١٤ .

وكان عزيز على المصرى قاهرى المولد ثم تعلم فى المدرسة الحربية فى القسطنطينية وتخرج بعدها من كلية أركان الحرب بتفوق فى عام ١٩٠٤ . والتحق بالجيش الثالث فى مقدونيا حيث انضم الى جمعية الاتحاد والترقى ، وكان من بين الضباط الذين قاموا بالثورة العسكرية سنة ١٩٠٨ واشترك فى الزحف على القسطنطينية فى شهر أبريل من العام التالى . وكان اشتراكه فى جمعية الاتحاد والترقى يرجع قبل كل شىء إلى ميوله الوطنية وبسبب إخلاصه لفاهيم الامبراطورية العثمانية ،

ولكنه اقتنع بعد ثورة ١٩٠٩ المضادة بأن سياسة هذه الجمعية تهدف إلى معارضة البعض ، والإساءة إلى غيرهم ، فأخذ يبحث عن حركات أخرى ينضم إليها ويعمل فيها .

كان إلقائه للمحاضرات في كلية أركان الحرب سبباً في إزدياد نفوذه بين ضباط الجيش الذين بدؤوا يعرفونه بشجاعته وإخلاصه وصدق عزيمته ، وكان هذا هو بداية إشتراكه بدور فعال في تكوين الجمعية القحطانية التي هدفت إلى إقامة دولة ثنائية يمكن للألمانى القومية العربية فيها أن تعيش في توافق مع السيادة العثمانية على كل الامبراطورية . ثم ذهب إلى البين في سنة ١٩١٠ ، ونجح في اغراء الامام يحيى على حل مشاكله مع الباب العالي ، ثم تطوع بعد ذلك في ليبيا حيث شارك في قيادة القوات العربية المكافحة ضد الاحتلال الايطالى ، وعاد الى القسطنطينية في عام ١٩١٣ لى يرى خيبة أمل العرب في الحصول على أمانهم القومية بعد انعقاد مؤتمر باريس . ورأى الفوضى والغيرة والدسائس وعدم الاخلاص سائدة في وزارة الحربية ورأى الخطوات التي اتخذتها هذه الوزارة لتفريق الضباط العرب بعيداً عن العاصمة ، فاستقال وله من العمر ٣٥ سنة ، ولكن مع ماض معروف عند العرب .

ونفذ عزيز على الفكرة التي راودته منذ وقت انشاء الجمعية القحطانية ، وهي تحويلها الى جمعية عسكرية ، وقصر الدخول فيها على الضباط ، وأنشأ جمعية جديدة ، وإن كان برنامجها يشبه برنامج الجمعية القديمة . وظهرت أهمية العنصر العراقي في جمعية العهد ، نتيجة لكثرة عدد الضباط العراقيين في الجيش العثماني في ذلك الوقت ، وكان هذا سبباً في إنشاء فروع للجمعية في كل من بغداد والموصل . وأصبحت جمعية العهد بالنسبة للعسكريين ما كانت عليه الجمعية العربية الفتاة بالنسبة للمدنيين . وبالرغم من أن كل من الجمعيتين لم تكن تعرف بوجود الاخرى

في أول الامر ، إلا أن نشاط كل منهما كان يكمل نشاط الاخرى ، حتى إتصلا ببعضهما في دمشق في سنة ١٩١٥ ولعبا دوراً خطيراً في قيام الثورة العربية .

وألقت السلطات العثمانية القبض على عزيز على المصرى في شهر فبراير سنة ١٩١٤ وتسبب ذلك في هياج الرأى العام وفي قيام مظاهرات في الشوارع . وليس من الراجح أن تكون هذه السلطات قد علمت بأمر الجمعية الجديدة ، إذ أن التهم الموجهة إلى عزيز على لم تشر إلى ذلك . وبدأت المحاكمة بمجلس تأديب لاتهم بتبديد أموال الجيش وتسليم برقة للايطاليين ، بعد أن إستسلم رشوة منهم ، وبمحاولة إقامة دولة عربية في شمال إفريقيا ، منفصلة عن الدولة العثمانية ... الى غير ذلك من التهم القائمة على غير أساس . وبدأت الاحتجاجات في مصر ، والمصالبة باطلاق سراح هذا الضابط الوطنى . وعقدت الاجتماعات وبدأت حملة صحفية ضد سياسة جمعية الاتحاد والترقى ، وتكونت لجنة برئاسة شيخ الجامع الازهر ، وطالبت الوفود إلى المندوب السامى البريطانى في القاهرة أن تتدخل انجلترا رسمياً لانقاذ عزيز المصرى . ثم سرت أنباء الحكم عليه بالاعدام فازداد الهياج وأخذ الضباط العرب يقسمون بالانتقام له من الأتراك . وكان من حسن حظ عزيز على المصرى أن تدخلت انجلترا ، وهى من تعارض سياسة المركزية العثمانية ، خوفاً على مركزها في مصر ، وفي توافق مع مصالح الخديو كذلك . وتدخلت انجلترا في صالح عزيز المصرى تمكن اللورد كتشنر من دفع انجلترا إلى العمل ، واحتج السير لويس ماليت في القسطنطينية ، وهددت الجرائد الانجليزية بأن يؤدى هذا القتل الذى تريد تركيا أن تعطيه صورة حكم قانونى إلى إساءة العلاقات بين الحكومة العثمانية ومصر ، بل وإلى أكثر من ذلك أيضاً ، وأخيراً صدر الحكم بالاعدام مع تخفيف السلطان له بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً . فاستمر الهياج رغم إطمئنان الرأى العام على حياة عزيز المصرى . واضطرت

تركيا الى إصدار عفو عنه وإطلاق سراحه في ٢١ ابريل ، فاقلع في اليوم التالي إلى مصر حيث قابلته الاهالى مقابلته الاهالى بمقابلة حماسية . وكانت محاكمته مادة لاذكاء روح القومية العربية ، أكثر من غيرها من أعمال الاستبداد التركية ، وخاصة بالنسبة للظروف التي أحاطت بهذا الضابط الوطنى ، نتيجة لسمعته ولتضحياته ، ونظراً لوقوعها بعد تصرفات جمعية الاتحاد والترقى مع زعماء العرب في لجنة الإصلاح في بيروت والمؤتمر العربى .

تلك هى الحالة التى بلغتها الحركة العربية فى نشأتها وتطوراتها وفى تجاربها مع السلطات العثمانية عند تلبد الجو بغيوم الحرب العالمية الاولى . وسيكون لهذه الحالة أكبر الأثر فى الاتجاهات الجديدة التى سيتخذها العرب حيال الدولة العثمانية فى أثناء هذه الحرب خاصة وأن الفرص ستسنىح فى أشكال جديدة ومتعددة ، وستحاول بعض الدول المعادية للدولة العثمانية استغلال هذه الخلافات العربية التركية ، فى الوقت الذى تعامت فيه الدولة العثمانية عن إجابة أمانى العرب وحقوقهم داخل الامبراطورية .

الباء السبع

الثورة العربية

الفصل الخامس والعشرون

إعلان الجهاد

لقد شهدت الامبراطورية العثمانية ثغرات واضحة في تاريخها في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وشهدت هذه التغيرات في ليبيا وفي وسط الجزيرة العربية وجنوبها وعند الخليج العربي ، وكانت هذه التغيرات تتمثل في زيادة ضعف الدولة العثمانية ، وازدياد النفوذ الاجنبي في اقاليمها ، وخاصة العربي منها . وأثرت العلاقات بين الاتراك والعرب بشكل عام ، وفي الحجاز والاقاليم السورية بشكل خاص على موقف العرب من الدولة العثمانية عند دخولها الى الحرب ، وعند اعلانها الجهاد .

(١) الاقاليم العربية في الامبراطورية العثمانية :

شرحنا أن ليبيا كانت هدفا للهجوم الايطالي عليها في سنة ١٩١١ ، وأن ايطاليا قد نجحت رغم مقاومة الحامية العثمانية في احتلال سواحل ولايتي برقة وطرابلس والمدن الهامة فيها (١) . ولقد اضطرت الدولة العثمانية الى الالتجاء الى العرب لتنظيم قوة من المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الاجنبي ، وكانت أكبر قوة منظمة في ذلك الوقت في اقليم برقة هي قوة السنوسيين ، التي استندت الى آراء الجماعة الاسلامية وحاولت القيام بعملية تجديد في الاسلام ، وكانت هذه الجماعة من

(١) راجع الفصل الثالث والعشرين .

أنصار السياسة الإسلامية التي حاول عبد الحميد استغلالها لفرض نفسه على العالم الإسلامي ، وكان من الطبيعي أن تصحح علاقتها مع جمعية الاتحاد والترقي على غير ذي صفاء تام ، ولهذا فإن الحكومة العثمانية قد استخدمت «نفوذ السلطان» وبصفته خليفة في علاقتها مع هذه الجماعة ، أكثر من اعتمادها على الإدارة الحكومية نفسها - وعلى أي حال فإن الشدائد الخارجية كانت أكبر مساعد على تنامي الخلافات الداخلية بين المسلمين ، وتطوع عدد من الضباط العرب والأتراك لقيادة مقاومة السنوسيين ضد الإيطاليين في قطاع برقة . أما في ولاية طرابلس فإن سلطة الحكومة العثمانية في تنظيم حركة المقاومة العربية كانت أكثر وضوحا عنها في برقة - ولكن الظروف الدولية والحربية أجبرت الدولة العثمانية على الانسحاب من ليبيا ، بعد عقد معاهدة أوتشي مع إيطاليا ، ولم تحتفظ على هذه الولاية إلا بالنفوذ الديني للسلطان ، بصفته خليفة للمسلمين .

وكان فقد طرابلس وبرقة صدمة عنيفة للدولة العثمانية ، التي رأت تقلص أملاكها العربية ، ولكنها كانت أحد العوامل الفعالة التي ساعدت على اذكاء الروح العربية وإزدياد نموها ، فرغما عن الموقف السلبي التي اضطرت بعض الدول العربية إلى أن تقف من هذه الحرب ، نتيجة لظروفها الخاصة مثل الحكومة الخديوية في مصر مثلا ، نتيجة لوجود الاحتلال البريطاني فيها ، نجد أن الروح العربية لم تتحدد بحدود الحكومات ، وقامت الجمعيات لجمع الاكتتابات لطرابلس وتطوع عدد من المصريين في هذه الحرب ، بل إن بعض الضباط المصريين من قوات خفر السواحل قد انضموا للمجاهدين الليبيين في برقة رغم خضوعهم لقيادة عسكرية بريطانية . وعجزت قوات المحتلين عن أن توقف هذه الحركة وعن أن تقلل من نشاطها . أما في بقية العالم العربي الخاضع لحكم الدولة العثمانية المباشر فإن أحدا لم يعارض تلك الموجه من الحماس والغضب الشعبي التي انطلقت تدافع

عن أرض العروبة وأرض الإسلام . وهكذا أفادت تجربة ليبيا الحركة العربية ، وأظهرت خطر التدخل الأجنبي في أقاليمها ، وقربت بين المجاهدين العرب في سوريا والعراق ومصر وبرقة وطرابلس - ورغم أن الحرب قد انتهت رسميا بين الدولة العثمانية والحكومة الإيطالية إلا أنها قد خلفت وراءها فترة مجيده من فترات الكفاح والمقاومة الشعبية قائمة على أساس الروح العربية .

أما في بقية الأقاليم الآسيوية فقد كان الحال على ما هو عليه تقريبا عند بدء عهد السلطان عبد الحميد . ولكن النفوذ الإنجليزي كان قد امتد وانتشر ، وانتهى إلى عقد بعض المعاهدات بين حكومه بمباي وبعض مشايخ العرب على السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة . وتمكنت إنجلترا بهذه الطريقة من تكوين محمية عدن من بعض المشيخات القريبة منها ، وعقدت معاهدات أخرى وخاصة مع الكويت في سنة ١٨٩٩ ، أعطت الحكومة بمباي حماية فعلية على هذه المنطقة ، وتناست سيادة السلطان . وأرسلت حكومة بمباي ضباطا وموظفين معتمدين لدى هؤلاء المشايخ ، وعينت مقيما سياسيا يشرف على الساحل الفارسي ، وأصبح الخليج العربي منطقة نفوذ بريطانية ، ولزادت أهميته بعد بدء إحدى الشركات البريطانية في استغلال حقول البترول الغنية في جنوب غرب فارس .

ولقد إزداد في نفس الوقت نفوذ الدولة العثمانية على شبه الجزيرة العربية ، وكانت السنوات الأخيرة قد شهدت الصراع بين آل الرشيد وآل سعود ، وخروج هذه الأسرة الأخيرة من نجد ، ثم نجاحها في إعادة الاستيلاء عليها في أوائل القرن العشرين ، وتحت رئاسة عبد العزيز آل سعود . وفي إحدى فترات هذا الصراع اضطر آل الرشيد إلى طلب العون من تركيا ، فأرسلت الدولة العثمانية إحدى الحملات الجربية ، وتمكنت من إعادة رفع العلم العثماني على وسط شبه الجزيرة

مرة جديدة ، بعد فترة طويلة من الاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية . ولكن قوة آل سعود أخذت في النمو ، وتمكن في عام ١٩١٣ من الاستيلاء على إقليم الإحساء من الأتراك ، وكانت ضربة شديدة لهيبة سلطان القسطنطينية ، لم يعادلها إلا توثيق العلاقات بين تركيا وآل الرشيد في إقليم شعر .

وأما في غرب الجزيرة العربية فإن المصاعب قد استمرت في مواجهة الدولة العثمانية في اليمن . وفتحت ثورة عام ١٩٠٣ بزعامه الإمام يحيى صفحة جديدة في تاريخ النكبات العسكرية التركية في بلاد العرب . وتمكن الثوار من احتلال صنعاء واحتفظوا بها لمدة سنة كاملة . ثم كرروا نفس المسألة سنة ١٩١١ واضطرا الأتراك إلى قبول المفاوضات والمساومة . وقام عزيز على المصري بدور هام في الوصول إلى اتفاقية بين اليمنيين والقيادة التركية ، سمحت بحرية واضحة للإمام ، وضمنت له اعانة سنوية من الدولة ، تساعد على تسيير شئون بلاده .

أما في العسير ، وهي إلى الشمال من اليمن ، فإن سلطة ونفوذ السيد محمد بن علي الادريسي قد أخذت في الازدياد ، وعمل على الاستقلال عن الحكم التركي . ولم يكن أفق الادريسي قاصراً على بلاد العرب ، خاصة وأنه كان قد تعلم في الأزهر ، وبقي مدة طويلة من الوقت مع السنوسي في برقة . فنجدد يعاون الإمام اليمن في ثورته سنة ١٩٠٩ ولكن قواته انهزمت أمام قوات الدولة ، فاستعان بالإيطاليين على تكوين قوة جديدة ، ساعدته على الاحتفاظ . وحينما نشبت الحرب العالمية الأولى كان في وضع تابع لسلطان تركيا من الناحية الرسمية ، ولكنه كان في حقيقة الأمر ثائراً يستعد لجولة جديدة ، في السكفاح ضد الدولة العثمانية .

وأما في الحجاز فإن سلطة الدولة كانت ثابتة ومدعمة أكثر من غيرها من الأقاليم العربية ، نتيجة لإنشاء سكة حديد الحجاز حتى المدينة وكان في استطاعة

الدولة أن تسيطر على هذا الإقليم سيطرة مباشرة ، لولا وجود الشريف حسين هناك . ولقد مد الشريف حسين سلطته ونفوده الفعلي على الحجاز منذ سنة ١٩٠٨ وحاول أن يوسع منطقته شرقاً على حساب القبائل الخاضعة لابن سعود ، ولكن سرعان ما ظهر الخلاف بينه وبين الحكومة العثمانية ، وجمعية الاتحاد والترقي ، حينما حاولت الدولة تطبيق نظام المركزية على الحجاز ، وعارض الشريف حسين في فرض نظام التجنيد الإلجباري على إقليمه . ولقد حاولت جمعية الاتحاد والترقي أن تتخلص منه بتعيين أحد ولاة الدولة على الحجاز ، يشرف على شئونها الإدارية ، وتترك للشريف السلطة الدينية على مكة والمدينة . ولكن هذه السياسة فشلت نتيجة لاقتراب الحرب العالمية الأولى ، وحاجة تركيا إلى الاستئناس إلى الإشراف في تعبئة الشعور الإسلامي ، فاضطرت إلى عدم التشدد مع الشريف حسين .

تلك هي حالة الدولة العثمانية عند اقتراب شبح الحرب العالمية الأولى ، وكانت لا تبشر فعلاً ببقاء العرب مواليين لتركيا ، في الوقت الذي لم يحصلوا فيه على حقوقهم في هذه الدولة .

(٢) علاقة الشريف حسين بالإنجليز :

كان للشريف حسين ثلاثة أبناء : علي وعبدالله وفيصل ، إمتاز أولهم بدمائة الاخلاق ، والثاني بحبه للسياسة والخداع والمؤامرات ، والثالث بصراحته ووجه للحياة العسكرية . وكانوا جميعاً يمتنون أنفسهم بالوصول في يوم من الأيام إلى القضاء على نظام المركزية في الدولة العثمانية ، واعطاء الحجاز استقلالاً ذاتياً تحت إشرافهم ، وستنظرهم الحوادث إلى العمل على الانفصال عن الدولة العثمانية نهائياً .

وكان عبد الله نائبا عن مكة في مجلس النواب العثماني ، وحاول أن يستغل مركزه في تقوية نفوذ والده على الحجاز ، وشعر رجال جمعية الاتحاد والترقي أن عبد الله كبير القيمة لوالده ، وشديد التأثير عليه في الموقف الذي وقفه من الدولة ، فحاولوا شراءه بتعيينه في منصب وزاري ، أو في منصب والي اليمن ، ولكن عبد الله رفض العرض ، واحتفظ لنفسه بحرية العمل . وبينما كان الشريف رزينا عميقا في أفكاره ، وصبووا ينتظر سnoch الفرصة ، كان ابنه عبد الله قلقا متسرعاً ، كثير الاعتداد بنفسه . وكان هذا هو سبب ذهابه لمقابلة اللورد كتشنر ، ومحاولة معرفة موقف إنجلترا من الحجاز .

ووقعت هذه المقابلة في أوائل شهر فبراير سنة ١٩١٤ حينما مر عبد الله بالقاهرة في طريقه من مكة إلى القسطنطينية ، وكان اللورد كتشنر مندوباً سامياً في مصر في ذلك الوقت ، ودار الحديث في حضور رونالد ستور ، السكرتير الشرقي للقنصلية البريطانية . وشرح عبد الله لكتشنر العلاقات التركية مع الشريف ، وكان يعلم بعزم جمعية الاتحاد والترقي على عزل والده ، وذكر أن هذا الأمر سيؤدي إلى ثورة في الحجاز ، وحاول أن يعلم موقف الحكومة البريطانية في حالة وقوع صدام سافر بين الترك والعرب ، ولكن جواب كتشنر خيب آمال عبد الله ، إذ أنه ذكر أن إنجلترا تحفظ بعلاقات ودية مع تركيا ، ولا يمكنها أن تتدخل بأي حال من الأحوال في مثل هذه الظروف . ولكنه كلف ستور بزيارة عبد الله مرة جديدة ، وبمحاولة معرفة تفاصيل الموضوع أكثر من ذلك . وتحدث عبد الله بصراحة أكثر في المرة الثانية وشرح خطورة الحالة في الحجاز والاستعدادات التي كان والده يقوم بها ، قبل أن يعلن الثورة على الأتراك ، بالرغم من أن الوصول إلى هذه النتيجة كان أمراً محتملاً . ثم تحدث عن أهداف الحركة العربية وآمال قادتها ، نتيجة لفشلهم في الوصول إلى حل مع الأتراك . وسأل عما إذا كان كتشنر

يستطيع إمداد والده بالمدافع الرشاشة . ولكن ستور لم يقدم أي وعد لعبد الله ، وكرر له نفس الكلام الذي سمعه من كتشنر . ثم مر عبد الله بالقاهرة مرة جديدة قرب نهاية شهر ابريل عند عودته من القسطنطينية ، ولكنه لم يحصل على أي وعد بالمساعدة . وفتحت هذه المحادثات أعين الانجليز إلى بعد الشقة واتساع الخلاف بين العرب والأتراك ، وإلى المزايا التي يستطيعون أن يحصلوا لامبراطوريتهم عليها من التفرقة القائمة بين أهالي الشرق الأوسط .

وكان كتشنر قد خبر الحياة العسكرية ، وحياة المخبرات في مصر والسودان ، ثم شعر بأهمية الاسلام وحركة الجامعة الاسلامية عند شغله لمنصب القائد العام في الهند . وأخذت أنظاره بعد تعيينه مندوباً سامياً في مصر تتجه إلى القسطنطينية ، مركز الخلافة ، أكثر إقبالها إلى القاهرة نفسها . ولاحظ ازدياد النفوذ الألماني مع مشروع سكة حديد بغداد ، وشعر بتهديد الألمان لمركز بريطانيا في الخليج العربي وفي الهند ، واعترف بخطأ إنجلترا التي تركت النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري لالمانيا ، يتوغل في الامبراطورية العثمانية ، ويثبت أقدامه في عاصمتها ، وأصبح شغله الشاغل أن يوقف هذا التغلغل ، أو يعمل على كسره إن لزم الأمر . وفكر كتشنر في اقتطاع الجزء الممتد من عكا أو حيفا حتى خليج العقبة من الدولة العثمانية ، وفي وضعه تحت الحماية الانجليزية ، حتى يتمكن النفوذ البريطاني من السيطرة على كل الاقليم الممتد من مصر إلى الخليج العربي ، وفكر في تشجيع الأقاليم العربية في الدولة العثمانية على تكوين دولة مستقلة ، أو سلسلة من الدول الصديقة لبريطانيا ، وتمتد بذلك من سواحل البحر المتوسط في الغرب إلى الحدود الفارسية في الشرق ، ويكون منها سداً انجليزياً — عربياً يقف في وجه السيطرة التركية الالمانية على تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة ، أي أنه فكر فيما فكر فيه قادة الحركة العربية ، وان كانت أهدافه تختلف تماماً عن أهدافهم التحررية .

وجاءت زيارة عبد الله مؤكدة له في آرائه ، وفي الوسائل التي تمكن انجلترا من الاستفادة من الشرق الأدنى . وكان عبد الله يمثل في هذه المرحلة آراء الوطنيين العرب ، إذ أنه كان عضواً في الجمعيات العربية الوطنية ، وإن كان يزيد عليهم في اعتقاده بأهمية الوصول الى تفاهم عربي - إنجليزي على الموضوع .

وأعلنت الحرب العالمية الاولى في أغسطس سنة ١٩١٤ وكان كيتشنر حينئذ في انجلترا ، فلم يعد إلى القاهرة ، إذ أنه شغل منصب وزير الحربية البريطانية ، وبدأ يهتم بضرورة تعبئة كل موارد الامبراطورية في هذه الحرب ، والاستفادة من كل الفرص التي تسمح لها بالنجاح . ولم يغيب الموقف في الشرق الاوسط عن بال كيتشنر ، خاصة وأنه منطقة استراتيجية في غاية الاهمية بالنسبة لمواصلات انجلترا مع الشرق . وكانت جمعية الاتحاد والترقي قد أكدت عزمها على الابقاء على الدولة العثمانية في حالة حياد ، ولكن لزيادة النفوذ الالماني في هذه الدولة كان تهديداً كبيراً للامبراطورية البريطانية التي كان يهمها السيطرة التامة على مصر ، وابعاد النفوذ الالماني عن هذه المنطقة . ولذلك فان كيتشنر قد سمح للسلطات البريطانية في مصر بالاتصال بعبد الله ، ومحاولة معرفة المعسكر الذي سينضم اليه العرب في حالة دخول تركيا للحرب . وكان الانجليز يفضلون بطبيعة الحال أن ينضم العرب اليهم ، حتى يؤمنوا على مراكزهم في مصر وفي السودان .

ووجد الشريف حسين نفسه في مركز حرج ، إذ أنه كان يبحث منذ بضعة أشهر عن الوسائل التي تمكنه من تدعيم سلطته على الحجاز ، ولو عن طريق الثورة على الاتراك ، ولم تكن الحرب قد أعلنت بعد . ولكنه وجد أن مصير كل الاقاليم العربية قد أصبح في الميزان ، خصوصاً إذا ما دخلت تركيا الحرب . وكان انشغال تركيا في الحرب أحسن وسيلة تمكن العرب من الحصول على مطالبهم .

ولكن هل كان على العرب أن يقفوا إلى جانب تركيا في خلال هذه الحرب ، ويحصلوا على ثقتها ؟ أو يشوروا ضدها في هذا الوقت العصيب ، ويحاولوا الحصول على استقلالهم بحمد السيف ؟ كان فيصل من أنصار الفكرة الاولى ، وكان يعرف أن فرنسا تطمع في سوريا ، كما أن انجلترا تطمع في جنوب العراق ، واستند إلى أن كيتشنر لم يتعهد رسمياً أو يضمن عدم وقوع هذه الاخطاء ، وكان لا يعتقد أن تنظيم العرب واستعدادهم يسمح لهم بالنزول إلى المعركة ، وأن ثورتهم ستفشل . أما عبد الله فانه كان أكثر أملاً في هذه الحركة العربية ، نتيجة لانضمامه الى إحدى الجمعيات الثورية العربية ، وشعر أن كل من دمشق وبغداد سيلبي نداء الثورة ضد الاتراك ، فحاول إغراء والده على عدم رفض المحادثات مع الانجليز ، واغرائه على أن يحاول الوصول إلى أن يضمن الانجليز استقلال العرب في حالة ثورتهم على تركيا .

واستقر رأى الشريف حسين على كسب الوقت من الانجليز ، ومحاولة إرسال مندوبين إلى سوريا وإلى رؤساء العرب لمعرفة درجة استعدادهم للنزول إلى المعركة . فطلب إلى ابنه عبد الله كتابة رد للسلطات البريطانية في القاهرة بأنه راغب في الوصول الى تفاهم مع بريطانيا حول الموضوع ، ولكنه غير قادر على أن يتعهد عن حياده ، ثم ذكر أنه سيقود رجاله إلى الثورة في حالة تشبث الاتراك ، على شرط أن تهدد انجلترا بمساعدة فعلية . والملاحظ في هذا الخطاب أن حسين لم يتحدث إلا عن رجاله هو ، وعن الحجاز ، دون أن يشير إلى بقية الاقاليم العربية في الدولة العثمانية . ولقد وصل هذا الخطاب إلى لندن عن طريق القاهرة قرب نهاية شهر اكتوبر ، أي في نفس الوقت الذي وصل فيه تقرير الجنرال ماكسويل ، ناصحاً بضرورة الاتصال بالعرب في الحجاز واليمن ، واغرائهم على الثورة ضد الاتراك . وكان ماكسويل هو قائد قوات جيش الاحتلال البريطاني في مصر ،

ومن أصدقاء كشمس الدين الذين ساهموا معه في الاحتلال البريطاني لمصر والسودان . وجاء رد كشمس في ٣١ أكتوبر مبتدئاً باعلان دخول تركيا الحرب ، ومشتملاً على وعد صريح لحسين بأن الحكومة البريطانية تضمن بقاءه في منصب شريف مكة ، وتضمن كل ما له من حقوق وامتيازات ، وتدافع عنه ضد كل اعتداء في حالة دخوله الحرب إلى جانب إنجلترا وضد تركيا . كما أنه اشتمل أيضاً على وعد عام بتأييد العرب في محاربتهم للحصول على حريتهم ، على شرط أن يعلنوا تحالفهم مع إنجلترا . وانتهى بأن أكد للشريف إمكانية الاعتماد على اعتراف إنجلترا به ، إذا ما أعلن نفسه خليفة للمسلمين .

ووصلت هذه البرقية إلى عبد الله في يوم ١٦ من نوفمبر وسيكون لها أكبر الأثر عليه ، خاصة وأن موقفه كان قد تخرج مع الإنتراك . وأعطت هذه البرقية لحسين نفس التأكيدات التي كان يسعى إليها بالنسبة للحجاز ، كما أنها فتحت مجالاً جديداً أمامه بالنسبة لبقية أنحاء العالم العربي ، وتحدثت هذه البرقية عن « الأمة العربية » وعن تحرير العرب ، وكانت تهدف إلى دفع العرب إلى القيام بثورة مسلحة ضد الإنتراك . ورد عبد الله باسم والده موافقاً على سياسة التحالف مع بريطانيا ، ولكنه شرح عدم مقدرة الشريف على القيام بأي عمل عدائي صريح ضد الإنتراك ، قبل أن يتم الاستعدادات الضرورية ، وطلب مهلة تسمح له باعداد قواته وانتهاز الفرصة المواتية للانفصال عن تركيا . وعد بالكتابة مرة جديدة فيما بعد .

ووصل هذا الرد إلى القاهرة في أوائل شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وبدأت به صفحة جديدة من صفحات المؤامرة الانجليزية في الشرق الاوسط . وستبدأ الصفحة التالية في يوليو سنة ١٩١٥ بمذكرة من الشريف إلى مكماهون ، بعد أن مباحثاته ومفاوضاته مع رؤساء العرب وقادة الحركة العربية .

(٣) أهمية البلاد العربية بالنسبة للانجليز :

كان دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا أكبر مساعد على تدخل الدول الأوروبية في المسألة العربية ، فبدأت هذه الدول ، وخصوصاً إنجلترا تهتم جيداً بموقف العرب من هذه الحرب . وكانت الامبراطورية العثمانية باحتلالها لسوريا والعراق ، تهدد إنجلترا في منطقتين هامتين هما قناة السويس ومنطقة الخليج العربي التي تقع أبار بترول الشركة الانجليزية الفارسية بالقرب منها كما أن سيطرة الإنتراك على سواحل البحر الأحمر كانت تسمح لهم بالاتصال بمصر والسودان ، والتوغل في القارة وخلق المضاعف أمام الدول الاستعمارية . وكانت تركيا تحتفظ بفرقتين عسكريتين في اليمن ، يمكنها أن تهدد بها قاعدة عدن تهديداً مباشراً . أما من الناحية السياسية والنفسية فإن اعلان السلطان للجهاد ، وموافقة شريف مكة عليه كان يهدد بتحويل الحجاز إلى مركز ثورة ودعاية اسلامية ، تعمل على إثارة الشعوب العربية والشعوب الاسلامية غير العربية والتي كانت تخضع لحكم « الخلفاء » في الهند ووسط آسيا وشمال افريقيا وغربها .

وكان اعلان الجهاد يمثل أمام الخلفاء أكبر خطر قد ينشأ من هذه المنطقة . وكان الخلفاء يعلمون أن تركيا ستعتمد بمجرد اعلانها الحرب على إثارة العالم الاسلامي ضد الدول المختلفة ، وتوحيدهم للكفاح المشترك تحت راية الاسلام . ولا يمكن لأحد أن يتغافل أهمية العامل الديني بين شعوب هذه المنطقة ، التي قاست من المستعمرين ، خاصة وأن اعلان الحرب كان فرصة فريدة لتوحيد الشعوب الاسلامية للكفاح المشترك ، ومحاولة تخلص بلادهم واعادة عزة أجدادهم الأوائل . وكانت آراء الجامعة الاسلامية في حد ذاتها تاتي قبولا وتأييداً من كل المسلمين . وكانت ظهور حركات الاصلاح والتحرر الاسلامي في أقاليم متعددة من هذه المنطقة أكبر دليل على تقارب التفكير والشعور والوجدان بين شعوبها ، رغم اختلاف لغاتها

وعرفت دول الغرب معنى المقاومة الإسلامية الشديدة التي قابلهم بها مسلمو شمال أفريقيا ووسطها ، والانصار في السودان ، وذلك حينما حاولت القوات الاستعمارية الأوروبية التوغل في هذه المنطقة ، واخضاعها للإدارة الأوروبية وتسخيرها لخدمة أغراضها ، واستغلالها اقتصاديا وبشريا ، تحت مسوح وادعاءات المدنية . وخشيت إنجلترا وفرنسا والروسيا على ممتلكاتها الإسلامية ، الغنية بالموارد المادية والبشرية اللازمة لاستمرار الحرب ، خاصة وأن إنجلترا كانت تتحكم في سبعين مليونا من المسلمين في الهند ، علاوة على مسلمي مصر والسودان ، وأن روسيا كانت تتحكم في مسلمي وسط آسيا .

وكان دخول تركيا الحرب وإعلانها للجهاد يهدد مركز إنجلترا في مصر بشكل واضح . حقيقة أن إعلان الجهاد كان سيقم المصاعب أمام إنجلترا في الهند وفرنسا في شمال أفريقيا والروسيا في القوقاز ووسط آسيا ، ولكن هذه المصاعب لن تزيد على قيام ثورات محلية لا تؤثر بشكل واضح في هذه الامبراطوريات الثلاث أو في طرق مواصلاتها العالمية . أما مصر فإنها كانت مركز احساسا للامبراطورية البريطانية خاصة وأن قناة السويس كانت تمر في أراضيها .

وهكذا يمكننا القول بأن المنطقة التي ستأثر بإعلان الجهاد هي عبارة عن دائرتين الواحدة داخل الأخرى : الأولى هي البلاد العربية التي تتركز حول مصر وتمر فيها معظم خطوط المواصلات الامبراطورية ، والثانية أوسع منها وتضم العالم الإسلامي غير العربي . وتهديدها أقل من تهديد الأولى . ولم يكن من السهل الهجوم على منطقة قناة السويس إلا من البلاد العربية ؛ وهذا هو السبب في تفكير الإنجليز في محاولة ضرب تركيا في أقاليمها العربية ، بفصل العرب عن الأتراك في منطقة الشرق الأوسط ، ثم بوضع كل من هاتين القوتين في مواجهة الأخرى ، وبشكل يسمح بإضعافها ويسهل السيطرة على كل منها ، بطريقة أو بأخرى .

وأعلنت تركيا التعبئة العامة في ٢ أغسطس ، رغم تظاهرها بالحياد فإنها قد قامت ببعض الاستعدادات التي أثارت مخاوف السلطات البريطانية في القاهرة . وكانت سوريا من أهم الأقاليم القريبة من مصر من الناحية الاستراتيجية . وكانت حاميتها في زمن السلم عبارة عن فيلقين ، يتكون كل منهما من ثلاث أو أربع فرق ، أي ما يقرب من ٦٠٠٠٠ جندي في مجموعها . وستعمل تركيا بعد إعلانها الحرب على توحيد هذه الفرق في جيش واحد ، هو الجيش الرابع ، وستصبح له قيادة عامة مستقلة قائمة بذاتها في دمشق ، ولم يخف عن أحد أن هذا الجيش كان يسعى إلى الهجوم على مصر وإخراج الإنجليز منها . وأخذت السلطات البريطانية في القاهرة تخشى من قيام العثمانيين بتجمعات حربية قرب الحدود المصرية الفلسطينية وخشيت وزارة الخارجية البريطانية من تحركات القوات التركية هنا وهناك ، واعداد الاسلحة والاموال لتسليح البدو ورجال العشائر في سوريا وسيناء ، استعداداً للهجوم على مصر . وخشيت إنجلترا كذلك من إزدياد الحماس الديني عند المسلمين ، وخشيت أيضا من رحلات الضباط الألمان في البلاد العربية ، ومن تعيين بعضهم كأركان حرب للجيش الرابع . وعلاوة على ذلك فإن تركيا قد قامت بنقل إحدى فرق الجيش (الفرقة ١٢) ومعظمها من العرب من الموصل إلى حلب ، وبدأت ترسل المنشورات السرية من سوريا إلى الجنود المسلمين في القوات البريطانية الموجودة في مصر نفسها ، تحضيم فيها على عصيان أوامر الإنجليز ، والانضمام إلى اخوانهم المسلمين الأتراك .

أما الحدود الغربية لمصر فإنها كانت تحت سيطرة نفوذ السيد أحمد السنوسي الذي كان على صلات وثيقة مع تركيا ، رغم تظاهره بالصدقة لإنجلترا — وكان السنوسي على صلات أخرى مع سلطان درافور في غرب السودان . وكان السنوسي قد واصل الحرب ضد الإيطاليين منذ سنة ١٩١١ ونجح في إجبارهم على البقاء

قرب الساحل ، وفي المناطق التي يمكن حمايتها بمدفعية الأسطول . وظهر أمام التقرب الانجليزى الايطالى أنه لم يكن فى استطاعة السنوسى إلا أن يضم إلى الأتراك الذين ساعدوا بلاده فى حربها ضد المحتل الاجنبى . وكان لزيادة انتشار الفكرة السنوسية مما يقرب بين الليبيين وبلاد الخلافة الاسلامية . وأرسل الأتراك إلى السيد أحمد الشريف السنوسى بعض المندوبين يحملون خطابات من الخليفة ، يطلب اليه فيها اعلان الجهاد . ولم يكن مما يضير تركيا فى شيء أن يصبح السنوسى مندوبا عنها فى كل أقطار الشمال الأفريقى ، بل ويتولى شئونها إن نجح فى تخليصها من أيدي الأجانب . فاعتبرت انجلترا وجود السنوسى بالقرب من حدود مصر القريبة ، وهو على اتصال بأمراء المسلمين فى غرب السودان من ناحية ، وعلى اتصال بالدعاية والأموال والأسلحة التركية من ناحية أخرى ، أكبر تهديد لها فى بقائها فى وادى النيل — خصوصا إذا اقترن ذلك بتهديد آخر من الشرق عبر سيناء ، وفى اتجاه قناة السويس .

واحفظ الأتراك فى بلاد العرب بأربع فرق عسكرية موزعة بين الحجاز والعسير واليمن . وكان فى استطاعة الشريف حسين أن يستغل مركزه ونفوذه الدينيين ويجنّد قوات عربية يساهم بها مع الأتراك فى الهجوم على القوات البريطانية فى مصر . ولكن الأتراك لم يكونوا يستطيعون الاعتماد على القبائل العربية فى كل من الحجاز والعسير ، رغم احتفاظهم بفرقتين عسكريتين فى هذه المناطق ، مما اضطر القوات العسكرية نفسها إلى البقاء داخل ثكناتها ، حتى لا تصطدم مع الأهالى . وكان على الأتراك أن يجتذبوا إلى جانبهم الشريف حسين إن أرادوا تجنيد العرب والحصول على معاونتهم فى الهجوم على منطقة قناة السويس .

أما فى منطقة العسير فإن قيادة الأدريسى لم تكن الا محلية . حقيقة أنه كان يستطيع قطع خطوط مواصلات الأتراك بين الحجاز واليمن ، وخصوصا اذا ما قاموا بتهديد عدن ، ولما كان فائدته الفعلية « للتحالف » لم تكن تزيد على منعه الأتراك من استخدام سواحل البحر الأحمر كقواعد هجومية ضد مصر وشرق السودان .

وأما فى اليمن فإن موقف الإمام كان عظيم الأهمية بالنسبة لعدن خصوصا وأن الأتراك كانوا يحتفظون فى بلاده بفرقتين عسكريتين . وكان من الممكن استخدام اليمن كقاعدة للهجوم على عدن ، ولكن الأتراك يتطلب تعاونا بين الأتراك واليمنيين ، وتأميننا لخطوط المواصلات عبر سوريا والحجاز والعسير .

وأما بالقرب من الخليج العربى فلقد ساد التنافس بين ابن الرشيد فى شمر وابن سعود فى نجد . وكان كل منهما لا يميل إلى الأتراك ، ويسيطر كل منهما على منطقته دون وجود أى حاميات عثمانية فى بلاده ، على عكس الحال فى غرب بلاد العرب . ولكن ذلك العداء بين هذين الرئيسين العربيين كان يوحى بميل ابن الرشيد إلى الأتراك من جديد ، تدعيماً لمركزه ولإبعاداً لتهديد ابن سعود له .

وفكرت الحكومة البريطانية إذن فى ضرب تركيا فى المنطقة العربية التى تحيط بقناة السويس ، وكانت أحسن نقطة للضرب هى مكة ، عاصمة الأراضى المقدسة ، ومركز الأشراف . وفضلت انجلترا الشريف حسين على ابن سعود لتنفيذ سياستها .

وكان الشريف حسين يتمتع بمركز ممتاز من ناحية المساعدة العسكرية التى قد يقوم بها علاوة على قيمة تدخله السياسى . وكان يحتل منطقة وسط الخطوط

التركية في شبه الجزيرة العربية ، ولم يكن في استطاعة إمام اليمن أو الأديسي القيام بشيء أكثر من شل حركة القوات العثمانية في مناطقهم ، أما ابن مسعود فكان بعيداً عن مراكز الأتراك وخطوطهم ، ولكن الشريف حسين كان يستطيع ضرب قوة العثمانية في بلاد العرب ، ويقطع خطوط مواصلاتها مع الشمال ، ويفصل عنها حاميات العسير واليمن ، وكان له نفوذ ديني في كل العالم الإسلامي لأنه شريف وخادم للحرمين . فكان في استطاعته أن يؤثر في الشعوب الإسلامية ، العربية وغير العربية . وكانت معارضته للخليفة في إعلان الجهاد ، أو اعلانه أن لمشارك المسلمين في الحرب يهدد الأماكن المقدسة بما يضعف قوة نداء السلطان نفسه وقوة العامل الديني والنفساني الذي سيستند إليه في تكتيل الشعوب وتوحيد الجهود ضد دول الوفاق ، التي امتازت باحتلالها مناطق إسلامية ، واستغلالها أهلها ومواردها ، وهكذا اختارت إنجلترا بروية وبعد دراسة ، وستساعد الظروف على تنفيذ خططها .

٤ - علاقة الشريف حسين بالأتراك .

أعلن الخليفة الجهاد في نفس الوقت الذي دخلت فيه الدولة العثمانية الحرب ، فأصدر شيخ الإسلام فتوى أعلن فيها أن اتحاد كل المسلمين في العالم بما في ذلك الشعوب الخاضعة لإنجلترا وفرنسا والروسيا هو واجب مقدس ، فعليهم أن يرفضوا معاونة حكومات « الوفاق » في هجومها على الدولة العثمانية ، حتى ولو تعرضوا للاستشهاد من أجل ذلك . ثم أصدر السلطان بلاغا إلى الجيش والأسطول حشهم فيه على الجهاد من أجل تحرير الإسلام من الدول الاستعمارية ، وعلى أن يدافعوا عن الامبراطورية المهددة . ثم صدر بيان من هيئة العلماء يقتضي بضرورة الجهاد ، أمهره الخليفة بتوقيعه ، وأمر بنشره في كل البلاد الإسلامية . وحث هذا

البيان كل المسلمين على الالتفاف حول الخلافة ، والدفاع عن البلاد الإسلامية ، والعمل على تطهيرها من المستعمرين الأجانب .

واصطحبت ذلك موجة قوية من الدعاية في شكل منشورات وكتيبات صغيرة ، طالبت الشعوب الإسلامية بالاتحاد ، وبالامتناع عن مساعدة أعداء الإسلام ، والعمل على تحرير بلادهم من براثن الاستعمار . ووصلت هذه المطبوعات إلى مصر والسودان والهند وإيران وأفغانستان ، وشارك في كتابتها كثير من المسلمين ، بل ومن العرب المصريين أنفسهم مثل محمد فريد . وفضحت هذه المطبوعات نيات دول « الوفاق » الاستعمارية وسياساتهم في البلاد الإسلامية ، واقتطاعها جزء فجزء عن الدولة العثمانية ، وطالبت المسلمين بفهم الموقف ، وتوحيد الجهود للوصول إلى الغاية المشتركة . وتلى ذلك حركة من الرجال الوطنيين الذي آمنوا بضرورة اتحاد العالم الإسلامي لمواجهة الخطر الأجنبي ، فانتشروا في الأقاليم الإسلامية غير العربية - وهي الخاضعة لسيطرة الدول الغربية - يؤيدون فيها بحماسهم وباتصالهم الشخصية تأثير المطبوعات والمنشورات الإسلامية .

وفي هذا الوقت سيبدأ الانقسام في بلاد الشرق الأوسط ويظهر التمييز بين الحلقين التي يتكون منهما الاقليم : وهي الدائرة الصغيرة القريبة من المركز ، والتي تهدد قناة السويس ومركز إنجلترا الدولي ، أي الدائرة العربية ، والدائرة الثانية الأكبر والتي تحيط بالأولى وتشتمل على الشعوب الإسلامية غير الغربية . وسيكون هذا الانقسام نتيجة لعوامل مختلفة ، منها شعور العرب بثقل أعباء الحكم العثماني لديهم ، وشعور المسلمين في المناطق غير العربية بثقل الاستعمار الأجنبي - وسيسير العرب صوب الأجانب لتخليصهم من الأتراك ، وسيسير المسلمون غير العرب صوب الأتراك في ظل الإسلام لتخليصهم من حكم الأجانب -

كما أن الأقاليم العربية في شمال افريقية ستسير في هذا الطريق المخالف لسير العرب في الشرق الأدنى ، وذلك لتخليص بلادهم من حكم الايطاليين والفرنسيين والأسبان . ومن الأسباب التي أدت الى هذا الانقسام تأثير عدد كبير من رجال العرب بالثقافة الغربية ، ومحاولتهم بناء دولتهم على فكرة « الدين لله والوطن للجميع » ، وسادت هذه الآراء في الأقاليم التي يعيش فيها عدد من الأقليات غير الإسلامية ، وخصوصا في سوريا ولبنان . وأخيراً فلا يمكننا أن ننسى ضيق تفكير الحكومة العثمانية ، وعدم تمكنها من إيجاد حلول لمشكلاتها الداخلية ، ولا ننسى نشاط الانجليز وسعيهم الى تفريق القوى الإقليمية في الشرق الاوسط بين « عرب ، ومسلمين » للوصول الى غاياتهم الاستعمارية . ولم يكن رجال العرب من القوة التي تمكنهم من منازلة الغرب عسكرياً ، أو حتى سياسياً ، وتولى الأمر بعض الزعامات المحلية ، دون استنادها الى قاعدة شعبية قوية .

ووصل خبر اعلان الجهاد الى الشريف حسين في نفس الوقت الذي بلغه فيه رد كشمير ، فانهز الى سياسة ابنه عبد الله أكثر من ميله الى سياسة فيصل ، وإن لم يكن الموقف يسمح له بالقيام بأى عمل في التو . فعمل على استشارة العرب في سوريا والعراق ، لكي يعرف درجة تأييدهم لسياسته . وكان هذا يتطلب بعض الوقت ، وكانت تركيا تنتظر منه أن يؤيد اعلان الجهاد للدفاع عن الأراضي المقدسة والحرمين . وأرسلت الحكومة العثمانية اليه عدداً كبيراً من الخطابات والبرقيات ، بتوقيع رئيس الوزراء وأنور وطلعت وجمال قائد الجيش الرابع في سوريا ، تستحثه فيها على تأييد اعلان الجهاد ، والبدء في تجنيد العرب لمساعدة الدولة ، والاشتراك في الدفاع عنها . ولكن حسيناً عمل في هدوء ، وحاول كسب الوقت ، فرد بأنه يؤيد الجهاد من كل قلبه ولكنه يخشى من هجوم الأعداء على الأراضي المقدسة ، اذا ما أعلن رسمياً تأييده للجهاد والحرب . وشرح أنه يمكن

للأساطيل البريطانية أن تهاجم جدة من البحر ، وتقذفها بمدفعيةها ، أو تحاصر السواحل مما سيترتب عليه المجاعة وقد يؤدي الى ثورة بين رجال القبائل . ولكنه عمل في نفس الوقت على تجنيد العرب ، بدعوى الاستعداد للاشتراك في الحرب ، وأرسل أبنائه للإشراف على هذه العملية وأخذ يستفسر من الأديسي والامام يحيى وابن رشيد وابن مسعود عن موقفهم من الدولة العثمانية ، ويشرح لهم الأسباب التي تمنعه من تأييد اعلان الجهاد .

وفي خلال هذه الفترة أخذ ونجت ، سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان ، يشجع حسين على سياسته . فاتصل به عن طريق السيد علي الميرغني الذي أبلغه صداقته للسردار ، وعما يمكن أن يفعله من أجله ، ثم أبلغه أن هذا « الصديق » يستطيع مساعدته بالمال والأسلحة والذخائر . وأرسل حسين بعض مندوبيه للتفاوض في الأمر مع حاكم السودان ، بعد أن استند الى تأييد الميرغني ، وشعر باهتمام البريطانيين بالتحالف معه .

وحاولت السلطات العثمانية أن تعزل حسين أو تستدعيه إلى سوريا ، ولكنها لم تنجح فيما رسمت ، واضطرت الى أن تعلن أنه يؤيد الجهاد ، وأن قواته ستشارك فيه بقيادة أبنائه . واتصلت السلطات العثمانية بكل رؤساء المسلمين في العراق ، من سنين وشيعة ، لتحضيم على تأييدها ، كما اتصلت بابن سعود وابن رشيد والامام يحيى . ولقد انضم اليها ابن رشيد ، الذي كان يخشى على نفسه من ابن سعود ، كما انضم اليها أيضاً امام اليمن ، أما ابن سعود فانه لم يعط جواب قاطع . وتجاهلت الدولة العثمانية الأديسي الذي كان واضحاً في موقفه العدائي منها ، وفي تحالفه مع الأجانب . كما أن الشيخ مبارك آل الصباح ، حاكم الكويت ، قد انتهز فرصة دخول تركيا الحرب لكي يزيد من قيمة الروابط التي تربطه بانجلترا منذ عقده لاتفاقية سنة ١٨٩٩ معها ، وتحالف معها تحالفاً فعلياً .

ولكن ذلك لم يمنع الدولة العثمانية من المضي في سياسة تكتيل كل الشعوب الاسلامية في حركة جهاد موحدة ، تضعف قوى الدول الاستعمارية ، وتخلص هذه الشعوب من الاحتلال الأوربي ، فأرسلت بمندوبيها ان شمال افريقية ، يتوغلون منها جنوبا ، وينظمون فيها حركات المقاومة والجهاد .

وسيوصل الشريف حسين سياسة كسب الوقت حتى يتمكن من الاعلان عن موقفه بصراحة . ولكن القوى الاقليمية في الشرق الأوسط كانت بالفعل قد انقسمت على نفسها ومثلت مصر هذا الانقسام في أجلى صورة ويظهر ذلك من انضمام بعض رجال خفر السواحل المصريين الى قوات الجيش الرابع وانضمام غيرهم الى قوات السقوسيين في هجومهم على القوات البريطانية من الغرب في الوقت الذي وقف فيه الجيش المصري لسكى يدافع عن القناه ضد مرور العثمانيين وسيكون لهذا الانقسام بين صفوف العرب أثره في الحركة العربية ، وفي النتائج التي ستترتب عليها ، والقرص التي ستعرضها على المستعمرين .

الفصل السادس والثلاثون

التعهد البريطاني

اتصلت جمعية الفتاة بالشريف حسين في الوقت الذي كان يشاور فيه رؤساء العرب لمعرفة موقفهم من الدولة العثمانية ، وأبلغه مندوبيها عن عزم الوطنيين والضباط العرب في الجيش - في كل من الشام والعراق - على القيام بثورة للحصول على استقلال بلادهم ، وسأله عما إذا كان يقبل تولى قيادة حركتهم ، وعما إذا كان يرغب في التباحث معهم في دمشق ، أو في مكة نفسها . وكان هذا هو عين ما يبحث الشريف حسين عنه ، ولكنه لم يكن بقادر على اعطاء إجابة قاطعة ، خاصة وأنه لم يكن قد علم بموقف رؤساء العرب الآخرين من ناحية ، وكان يخشى من دسائس الأتراك من ناحية أخرى . وعلى أي حال فإنه سيتذرع بخلاف بينه وبين والي الحجاز التركي ، وهيب باشا ، لسكى يرسل ابنه فيصل إلى التسلطونية ، للتفاهم في موضوع الوالي مع السلطان والصدر الأعظم ، وكان على فيصل أن يتصل بالوطنيين العرب في دمشق في أثناء رحلته الى عاصمة الدولة العثمانية .

(١) الحالة في الشام :

خضعت الشام في ذلك الوقت لأحمد جمال باشا وزير البحرية الذي اختارته الدولة العثمانية لتحرير مصر من القوات البريطانية ، وزودته بسلطات واسعة جعلت منه حاكما على سوريا ، وقائدًا للقوات المسلحة الموجودة فيها ، في نفس الوقت . ولم يكن جمال باشا يمثل العناصر الشابة في جمعية الاتحاد والترقي ، بل

كان رجلا يدين بمجد الاسلام ، ويوقن بإمكانية عودته إذا ما تكتلت كل الشعوب الاسلامية مع تركيا في جهادها . وكان يعتقد في إمكانية نمو القوميات المختلفة جنبا إلى جنب مع القومية التركية الناشئة داخل نطاق الجنسية العثمانية والتضامن الاسلامي . ولم يكن ممن يميلون إلى الألمان بل كان على العكس من ذلك من أنصار الثقافة الفرنسية .

ووصل جمال باشا إلى سوريا بعد أن كان رجال السلطات العثمانية قد هاجموا القنصلية الفرنسية في كل من بيروت ودمشق واستولوا منها على أوراق تدين عدداً من زعماء العرب « بالتمايل مع الأعداء » أو بما لا يختلف كثيراً عن الخيانة ، ولكنه حفظ هذه الأوراق ، وأبلغ الشريف حسين بمحتوياتها ، وأخذ يستعد للهمة التي جاء من أجلها وهي كسب العرب إلى جانب تركيا في الحرب ، ومحاولة الحصول على تأييد المسلمين ومشاركتهم في الجهاد . وتشهد خطاباته وخطابات أنور الشريف حسين بطول صبرهما ، ومحاولتهما جمع الشمل والوصول إلى الهدف المشترك . ولقد كان لهذا الموقف تأثيراً حسناً على السوريين ، بمجرد وصول جمال باشا .

وكانت إنجلترا قد أعلنت في ذلك الوقت حمايتها على مصر ، وأصدر ما كسويل أوامر عسكرية بخلق الخديو عباس حلمي الثاني ، وتعيين حسين كامل بدلاً منه ، وتلقينه بسلطان مصر . وهجم جمال باشا على منطقة قناة السويس في أوائل شهر فبراير سنة ١٩١٥ ، وكان يعتقد في أن المصريين سيهبون في ثورة عنيفة ضد المحتلين تساعد على أخذ البريطانيين بين نارين ، تمهيداً لآخراجهم منها ، وإعادة مصر إلى مجموع الأقاليم العثمانية ، كما كان رجال مصر الوطنيين في ذلك الوقت يشتهون . ولكن إنجلترا أوقفت الهجوم العثماني ، بينما بقي الشعب في مصر ساكناً ولم يقم

بأية حركة ، فاضطر جمال باشا إلى التقهقر بمعظم جيشه ، تاركاً وراءه بعض القوات المناوئة الانجليز ، وتأخير تقدمهم في سيناء ، وتعقبهم له في سوريا .

وجاء فيصل بن الحسين إلى سوريا قرب نهاية شهر مارس ، فقابل به جمال باشا مقابلة كريهة . ثم بدأ فيصل اتصاله بالوطنيين العرب من جمعية الفتاة الذين شرحوا له معرفتهم بأن دخول تركيا الحرب يهدد كل الأقاليم العربية في الدولة العثمانية ، مما يتطلب العمل على تحريرهم واستقلالهم . ولكنهم كانوا قد قرروا - في حالة ظهور أطاع أوربية في بلادهم - أن يعملوا إلى جانب تركيا ، حتى يتقووا كل تدخل أجنبي في بلادهم .

وزاد الاتصال بين فيصل وبينهم ، وانضم إلى جمعيتهم ، ثم بدأ اتصالاته مع رجال جمعية العهد التي كان أعضاؤها من ضباط الجيش . ووجد هناك نفس ما وجده لدى رجال الفتاة من رغبة في الانفصال عن تركيا ، لا يكبحها إلا الخوف من أطاع الانجليز والفرنسيين والاطاليين والروس . وكان نشاط الفرنسيين واضح مع المارونيين والملكيين قبل الحرب مباشرة ، وكذلك نشاط الانجليز مع الدروز ، ونشاط الروس مع الأرثوذكسيين . أما المسلمين فكانوا غير خاضعين لأي صلات معينة ، وأرادت تركيا أن تبني عليهم دعائم سياسية الجهاد ، للحفاظ على كيانها ، وتخليصها من المعتدين . وزاد خوف العرب من الدول الاستعمارية وخاصة بعد معرفتهم بأطاع ايطاليا في اليمن والعسير وأطاع إنجلترا في كل الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية ، وهو الجزء المطل على المحيط الهندي . وكانت الأيام قد أثبتت شكوكهم عندما أغارت ايطاليا على سواحل طرابلس واقطعتها من جسد الدولة العثمانية . وكان كثيراً من الوطنيين العرب قد بلغوا مرحلة من التفكير تساءلوا فيها عما إذا لم يكن من الحكمة الاستمرار في تحمل أعباء الحكم التركي ،

الذي يعرفونه ، بدلا من وقوعهم تحت حكم أجنبي مختلف تماما ، ولكن أشد قوة ، ولن يتزحزح عن بلادهم إلا بضوء وبشق الأنفس . وكان عزيز المصري قد اتصل من مصر بزملائه أعضاء جمعية العهد ، وطلب منهم ألا يقوموا بأعمال عدائية ضد تركيا ، إذ أن دخولها الحرب سيعرض أقاليمها العربية لخطر الغزو الغربي ، وذلك إلى أن يحصلوا على ضمان وتعهد ضد هذا الخطر الجديد ، وإلا فإن واجبهم يحتم عليهم الوقوف إلى جانب تركيا ، وفي داخل الدولة العثمانية ، دون أن يخطموها .

اتفق إذن كل من أعضاء جمعية الفتاة وجمعية العهد على ما سبق دون أن يعلموا بمراسلات الانجليز مع الشريف حسين . وانضم فيصل إلى جمعية العهد كما انضم إلى جمعية الفتاة وأعجب بتنظيمها وبدقة الاتصال بين أعضائها ، ثم كشف لهم عن عروض كشنر قبل مواصلة السفر إلى القسطنطينية .

وقابل الأتراك فيصل بترحاب ، وتباحث في هذه الزيارة مع الأمير سعيد حليم ، رئيس الوزراء ، ومع طلعت بك وزير الداخلية ، وأنور باشا وزير الحربية ، كما قابل السلطان وشرح له الأتراك أهمية الموافقة على إعلان الجهاد بالنسبة للحجاز والبلاد العربية وكل الأقاليم الإسلامية . وعند عودته إلى دمشق وجد فيصل أن زملاءه من جمعية الفتاة وجمعية العهد قد اتفقوا على خطة للعمل في أثناء وجوده في القسطنطينية ، ووضعوا اتفاقا ينص على الشروط التي يستطيع رؤساء العرب وزعمائهم أن يقبلوا على أساسها التعاون مع انجلترا ضد تركيا . وطلبوا منه أن يأخذها معه ويعرضها على والده ويرى امكانية قبول الانجليز لها .

وكانت هذه الشروط تلخص في اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية

في كل من سوريا والعراق حتى الخليج العربي والمحيط الهندي ثم البحر الأحمر حتى شواطئ البحر الأبيض ، وفي إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية ، وفي عقد تحالف دفاعي بين بريطانيا وهذه الدولة العربية المستقلة ، وتفضيل انجلترا على غيرها في مشروعات الاستغلال الاقتصادي . وكانت هذه هي الشروط التي يقبل زعماء العرب على أساسها القيام بثورتهم التي سيعلمها الشريف حسين ، وأن يبذلوا جهودهم تأييد « الحلفاء » في الحرب .

وتعتبر هذه الوثيقة في غاية الأهمية إذ أنها حددت مطالب وشروط في ذلك الوقت ، وستكون هي الأساس الذي سيستند إليه الشريف مكة عند مفاوضاته للانجليز ، وكان هدف العرب هو الاستقلال عن كل تدخل أجنبي بما في ذلك الامتيازات الأجنبية ، أما إذا ما قبلت انجلترا الاعتراف بهذا الاستقلال ، فإن العرب كانوا مستعدون بدورهم للترحيب بالتحالف معها . وكانت هذه هي أقل الشروط الضرورية التي لا يمكن للعرب أن يتنازلوا عنها بأي شكل من الأشكال ، أعطاهم زعماء الجمعيات العربية لفصيل لتوصيلها إلى الشريف الذي اعترفوا به متحدًا بلسانهم ، وبلسان كل العرب ، وتعهدوا بالقيام بشورة تشترك فيها كل القوات العربية ، إذا ما نجح في الاتفاق مع بريطانيا على هذه الأسس .

واضطر فيصل إلى الإسراع في السفر إلى الحجاز لكي يعرض نتيجة مباحثاته على والده ، خاصة وأن الوقت كان يهدد بتشتيت قوى العرب ، إذ أن الأتراك قد قرروا بسحب إحدى الفرق العربية من سوريا لاشتراكها في عمليات الدردنيل .

(٢) نشاط البريطانيين :

كانت السلطات البريطانية في مصر قد اتخذت في خلال هذه الفترة كل الترتيبات التي تسمح لها بتقليل خطر إعلان الجهاد وتخفيفه إلى أبعد درجة ممكنة ، وأشرف

على هذه العملية كل من السير هنرى مكماهون ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، والسير رجنالد ونجت ، سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان .

واتصل البريطانيون بزعماء العرب الموجودين في مصر . وخصوصا عزيز على المصرى والسيد رشيد رضا ، ودارت المحادثات حول محتويات خطاب كتشنر للشرىف حسين ، وهدفت الى اقناع العرب بأن مستقبلهم يتوقف على تحالفهم مع انجلترا . واتسعت دائرة هذه الاتصالات مع الزمن ، ولكنها لم تؤد الى نتيجة ايجابية ، ذلك أن الزعماء العرب كانوا يستطيعون أن يؤثروا على زملائهم في سوريا والعراق ، ولكنهم طالبوا الانجليز بضمان استقلال العرب كشرط أساسى لدعوة العرب للثورة ، ولم تكن السلطات البريطانية في مصر مستعدة في ذلك الوقت لاعطاء مثل هذا الضمان . وعلى أى حال فإن هذه الاتصالات لم تبق دون أية نتيجة إذ أنها أثبتت للانجليز فشل كل محاولة لدفع العرب الى الثورة مالم يقدموا لهم التعهدات التى يطلبونها ، والضمانات اللازمة لمستقبل بلادهم . وكان ونجت قد وصل الى نفس النتيجة بعد مباحثاته الطويلة مع السيد على الميرغنى وغيره من وجوه السودان ، الذين طالبوا باذاعة بيان يعطى ضمانات وتعهدات واضحة فيما يختص بمستقبل البلاد العربية ومستقبل الخلافة . وأيد كتشنر وجهة النظر هذه واضطرت الحكومة البريطانية الى التصريح لمكماهون بنشر هذا التصريح ، وبفس الشكلى الذى طلبه ونجت من السودان .

وكان هذا التصريح يهدف فى حقيقة الامر الى تهدئة مخاوف المسلمين أكثر من عمله على ارضاء الامانى السياسية العربية ، إذ أن بريطانيا قد تعهدت فيه بأن تشترط فى اتفاقية السلام الاعتراف بالبلاد العربية كدولة مستقلة كاملة السيادة على أماكن الاسلام المقدسة ، كما أنها أشارت الى استعداد الحكومة

البريطانية للترحيب باعلان خلافة عربية . ونشرت انجلترا هذا التصريح فى أوائل شهر يونيو سنة ١٩١٥ ووزعت منه كميات كبيرة فى مصر والسودان ، كما نشرته فى سوريا وفى الحجاز .

وأثبتت الحكومة البريطانية بنشرها هذا البلاغ أنها تؤيد التأكيدات التى أعطتها كتشنر فى آخر أكتوبر سنة ١٩١٤ ، إذ أنه كان قد وعد الشرىف بالدفاع عن بلاد العرب ضد أى هجوم أجنبى ، وجاء هذا التصريح زيادة على هذا الوعد فضمن الاعتراف بقيام دولة مستقلة فى بلاد العرب ، ولكنه لم يشر الى النقطة التى كانت تشغل بال كل العرب فى ذلك الوقت ، وهى تطبيق هذا الضمان واشتماله على سوريا والعراق أيضا .

وقامت السلطات البريطانية فى الهند من ناحية أخرى بنشاط مماثل فى الجزء المواجه لها من الجزيرة العربية ، ابتداء من المحيط الهندى والخليج العربى . وكانت هذه السلطات متخصصة فى شئون جنوب الجزيرة منذ أجيال ، سواء أكان ذلك فى عدن أو عند الخليج ، وكانت هى التى أشرفت على العمليات الحربية لاحتلال البصرة فى نوفمبر سنة ١٩١٤ . فأرسلت أحد مندوبيها قرب نهاية هذه السنة الى ابن سعود ، لىكى يغريه على التعاون مع « الحلفاء » . ولم يكن ابن سعود محتاج لآى إغراء على تدم التعاون مع الاتراك . وكان قد إستقبل أحد أعضاء جمعية العهد الذى أرسله عزيز على المصرى اليه بمجرد دخول تركيا الحرب ، ولكن موقفه كان شديدا حساسية كرئيس وهابى وخاصة تجاه إعلان الجهاد ، ولم يكن فى وسعه أن يتجاهل إعلان الجهاد وخاصة اذا ما أيد الشرىف حسين هذه الحركة . وبينما كان المندوب البريطانى لدى ابن سعود وصل مندوب آخر من طرف حسين لاستشارته فى الموقف السياسى ، والجانب الذى يجب على العرب أن يختاروه .

استمع كل من ابن سعود وحسين عن الانضمام الى حركة الجهاد ، وشرح ابن

سعود الشريف أنه لن يتعاون مع تركيا فيه ، ثم رد على العرض الانجليزي بطريقة ودية ، وقبل أن ينتهى عام ١٩١٥ كان ابن سعود قد وقع على معاهدة تحالف مع نائب الملك في الهند .

ونجحت حكومة الهند في عقد اتفاقية أخرى مع الادريسي في شهر أبريل تشبه تلك التي عقدتها مع ابن السعود ، واختصت بالمصالح المحلية دون ذكر أى إشارة للحركة الوطنية العربية ولم يكن في استطاعة الادريسي أو ابن السعود أن يشاركوا في مجهودات الحرب ماديا أو أدبيا بشكل فعال ، ولهذا فإن إنجلترا قد اكتفت منهم بالوقوف موقف سلبي في الحرب وان كان هذا الموقف السلبي يسمح في نفسه بتهديد الاتراك عند محاولتهم الوصول الى الخليج العربي من ناحية ، ويمنعهم من استخدام سواحل العسير في التدخل ضد ملاحاة الحلفاء في البحر الأحمر من ناحية أخرى .

اما ابن رشيد والامام يحيى فان إنجلترا لم تفكر في الاتصال بهما ، ذلك أن الاول كان قد أعان أنه مع الاتراك منذ اعلان الحرب ، أما الثانى فلن يفضل الانضمام للانجليز مهما كانت وعودهم معسولة ، ما دامت تركيا تحتفظ في بلاده بفرقتين عسكريتين . واتخذ الامام يحيى موقف المتفرج عندما زحفت القوات العثمانية من بلاده ضد محمية عدن ، وحاول المقيم السياسى أن يبدأ في محادثات خاصة معه ، ولكن المشروع لم يؤد الى نتيجة ما إذ أن الامام احتفظ بموقفه السلبي حتى النهاية .

وعندما بدأ الشريف حسين مفاوضاته مع الانجليز في شهر يوليو سنة ١٩١٥ لم يكن الحلفاء في موقف يحسدون عليه في الشرق الاوسط ، وكانت عمليات لدردينيل باهظة التكاليف وفاشلة في نفس الوقت . حقيقة أن الاتراك كانوا قد

فشلوا في دخول مصر ، ولكن خطرهم ظل باقيا على القوات البريطانية فيها ، ويجبرها على الاحتفاظ بوحدات كبيرة قرب الحدود الشرقية . ولم يكن موقف السنوسى قد وضع تمام الوضوح ، رغما عن أن الانجليز كانوا يعلمون باتصالاته مع الاتراك مما يضيقهم . ولم يرض وقت طويل حتى تحققت مخاوف البريطانيين .

أما سلطان داوود فكان على اتصال مع السنوسى ويميل بدوره الى الانضمام الى حركة الجهاد ، وتكثيل القوى الاسلامية في المنطقة لاجراج الاجانب المستعمرين منها . كما قامت القوات العثمانية في اليمن بغزو محمية عدن ، وأخرجت الجنود البريطانيين من سلطنة لحج واصبحت على بعد عدة أميال من عدن نفسها فاضطرت إنجلترا الى ارسال لواء من مصر لانتقاذ الموقف في جنوب الجزيرة وهكذا نجد أن القوات البريطانية قد اتخذت موقف الدفاع في كل البلاد العربية إلا في جنوب العراق حيث تقدمت قواتها من البصرة شمالا رغم تكبيدها خسائر فادحة .

وبينما كان السير هنرى مكماهون لا يفكر الا في الاخطار التي تهدد بقاء القوات البريطانية في مصر نفسها ، استلم أول مذكرة من الشريف حسين .

(٣) — تبادل المكاتبات

أرسل الشريف حسين مذكرته الاولى الى السير هنرى مكماهون في اواسط شهر يوليو سنة ١٩١٥ وأكد فيها تصميم العرب على الحصول على استقلالهم واعتقادهم في تكامل مصالحهم مع البريطانيين ، ثم حدد الشروط التي كان مستعداً على اساسها للدخول في تحالف مع بريطانيا لتحقيق هذه الاهداف بالنيابة عن الشعوب العربية ، وذكر أنه ينتظر الرد في بحر شهر ، سواء بالقبول أو بالرفض وكانت شروطه هي نفس الشروط التي اتفق عليها زعماء العرب في دمشق وأضاف

اليها شرطاً ينص على اعتراف بريطانيا بالخلافة العربية في حالة قيام العرب باعلانها وشرطاً آخر ينص على أن التعاون بين العرب وانجلترا سيظل سارياً لمدة خمسة عشر عاماً أو أكثر ، حسب اتفاق الطرفين . ونصت هذه المذكرة على حدود الدولة العربية بنفس نصوص اتفاقية دمشق ، ولكن الشريف شرح أن الوقت يمر بسرعة وان من المصلحة اتفاق الطرفين على النقط الأساسية ، وترك النقط الثانوية إلى ما بعد ، إذا ما تطلبه الامر ذلك . وكتب الأمير عبد الله في نفس الوقت خطاباً إلى مستشار الشؤون العربية بدار المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وطلب منه فيه توصيل مذكرة والده إلى الجهات المختصة ، وذكر فيه أن العرب قد قرروا الجهة التي سينضمون اليها مما يستدعي الاقلال من ارسال منشورات الدعاية إلى بلادهم ، ويستدعي الحذر والحيطه في التراسل معهم . ثم طلب الاسراع في ارسال بعض كميات من القمح إلى الحجاز خاصة وأن ظروف الحرب قد أوقفت مجيء الحجاج من مصر ، ووقف مع ذلك إرسال الغلال إلى الاراضي المقدسة في كل الموسم .

ولقد أجاب السير هنري مكماهون على هذه المذكرة في ٣٠ من أغسطس بمذكرة غير محددة الألفاظ . والظاهر أن تعليمات وزارة الخارجية البريطانية قد وجهته إلى عدم القبول أو الرفض الصريحين لشروط الشريف . فكرر التأكيدات التي سبق لـ مكثشن أن أعطاها للشريف بشأن إستقلال العرب وإقامة خلافة عربية ولكنه ذكر أن مناقشة هذه التأكيدات وتحديد المنطقة التي سيستقل فيها العرب هي أمور غير متيسرة تحت ضغط الحرب ، خاصة وان الاتراك لا يزالون يحتلون بعض البلاد العربية ، وان بعض العرب يتخذون في الإدارة العثمانية ، وفي القوات المسلحة العثمانية . وانتهى مذكرته بوعده بإرسال بعض كميات من القمح للحجاز .

وظهرت ميوعة موقف البريطانيين من أنهم كانوا يسعون إلى التحالف مع

العرب والشريف من ناحية ، وكانوا - من ناحية أخرى - يصفنون عليهم بالوسائل والشروط الضرورية لتحقيق هذا التحالف . والظاهر أن البريطانيين كانوا لا يعرفون الكثير في ذلك الوقت عن محادثات فيصل في دمشق ، وعن وجود جمعيتي العهد والفتاة ، فاعتقدوا أن الشريف كان يحدث باسمه شخصياً ، وربما يسعى أيضاً إلى أهداف شخصية ، وأن في استطاعتهم كسبه بوعده بالاعتراف به كخليفة ، دون تحديد منطقة الاستقلال العربي ، أو شروط ذلك الاستقلال .

ولم يرض الشريف بهذا الرد ، وكتب مذكرة ثانية في يوم ٩ من سبتمبر ، يظهر وضوحها وتحديد أهدافها بنفس الجلاء الذي ظهرت به ميوعة الرد الانجليزي ، ولم يخف اندهاشة من تردد البريطانيين في مناقشة الاقتراح الخاص بحدود الدولة العربية المستقلة ، وذكر أن هذا الاقتراح هو لإقتراح العرب وليس اقتراحه الشخصي ، وأنهم قد أصرروا على بنوده وتفضيله ، كشرط أساسي للعملية كلها . ثم شرح أن المسألة ليست مسألة خلافة أو القاب ، وأصر على ضرورة بحث مسألة الحدود بحثاً وافياً صريحاً ، وأن هذا هو رأى الشعوب التي يتكلم باسمها ، بما في ذلك الأفراد الذين تضطربهم الظروف إلى خدمة حكاهم الأتراك . ووضح أن بداية مفاوضاته مع مكماهون تتوقف قبل أي شيء على رفضه أو قبوله للحدود المقترحة .

وضاق مجال الاختيار أمام مكماهون والسلطات البريطانية في مصر ووزارة الخارجية نفسها في لندن . وزادت معلومات البريطانيين في خلال هذه الفترة عن نشاط وأهمية جمعيتي الفتاة والعهد ، ونور روح القومية العربية في كل من سوريا والعراق .

واضطر مكماهون إلى الرد في ٢٤ أكتوبر بمذكرة تعتبر أهم المذكرات

البريطانية التي لها صيغة دولية في موضوع القومية العربية ، إذ أنها اشتملت على التعهدات التي ترتب على إعطائها دخول العرب الحرب إلى جانب الحلفاء . وستزيد أهميتها بعد نهاية الحرب عندما يحاول الانجليز الرجوع فيما وعدوا به ، فيحاولوا تفسيرها بشكل يتفق ومصالحهم ، ويجعلهم يتحكمون في العرب ، وفي منطقة الشرق الأدنى . ولقد أكد مكماهون للشريف أن عدم استعداده لمناقشة مسألة الحدود لا يعبر إلا عن اعتقاده بأن الوقت لم يحن بعد لبحث مثل هذا الموضوع ، ولكن الحكومة البريطانية قد سمحت له - بعد أن علمت أن الأمر أساسى وسريع - بأن يعطى بعض الضمانات والتأكيدات للعرب .

وتعهدت بريطانيا بالإعتراف باستقلال العرب وبتأييده داخل المنطقة والحدود التي حددها الشريف ، باستثناء بعض أجزاء آسيا الصغرى وسوريا . كما أن التعهد قد اشتمل في نفس الوقت على تحفظ آخر يخص بعض الأجزاء التي تقع في داخل المنطقة ، والتي ترتبط إنجلترا بها ، باتفاقيات عقدتها مع بعض رؤساء العرب وشيوخهم .

ولقد وضع الانجليز في مذكرتهم أربع نقاط أخرى تمس مسائل مختلفة عن حدود الدولة العربية ، كانت أولها ضمان من إنجلترا ضد الاعتداء على الأماكن المقدسة ، والثانية استعداد بريطانيا لمعاونة العرب على إقامة نظام إدارى لدولتهم المقبلة ، والثالثة أن العرب لن يلتجئوا إلا لإنجلترا عندما يشعرون في استدعاء المستشارين والموظفين الأجانب ، والرابعة تشير إلى مصالح بريطانيا بنوع خاص في العراق ، وضرورة إقامة إدارة في كل من ولايتي البصرة وبغداد ، بشكل يتفق عليه فيما بعد ، ولكن على أساس تعاون بين العرب والانجليز في إدارة هذه الأجزاء من الدولة العربية .

وختم مكماهون مذكرته بالأعراب عن أمله في أن يؤدي هذا التعهد إلى تحالف مستمر بين بريطانيا والعرب ، وأن أولى نتائج هذا التحالف سيكون شوب نيران الثورة العربية ، وطرد الأتراك من البلاد العربية ، وتحرير شعوبها منهم . ولم يتحدث مكماهون - في هذه المرة - عن مسألة الخلافة العربية ، بعد أن شعر من مذكورة الشريف السابقة أن المسألة ليست مسألة خلافة ، بل هي قيام دولة عربية قبل كل شيء .

ولقد رد الشريف حسين على هذه المذكرة بمذكرة ثالثة في ٥ من نوفمبر ، ظهر فيها طول باعه في صياغة اللصوص بشكل ملتوى ، مما يصعب عمل رجال القانون والتاريخ ، ولكن يسهل عمل الدبلوماسى في القضايا الدقيقة . وبدأ هذه المذكرة الجديدة بتحديد موقفه من مسألة الحدود ، فوافق على إبعاد ولاية أدنة وميناء مرسين من المنطقة العربية ، ولكنه رفض إبعاد هذه الأجزاء من سوريا الواقعة إلى الغرب من مناطق دمشق وحصن وحماه وحلب ، التي ذكرها مكماهون وأصر على أنها مناطق عربية صرفة ، كما أنه رفض إبعاد الاسكندرونة . وعلى أى حال فإنه قد اضطر إلى قبول التحفظات الخاصة بالاتفاقيات الإنجليزية مع بعض شيوخ العرب ورؤسائهم ، ولكن بأسلوب يسمح بالإعتقاد بأنه يقصر ذلك على المنطقة القريبة من الخليج العربى والبصرة . كما أنه رفض فكرة مكماهون الخاصة بالتعاون الانجليزى العربى في ولايتي البصرة وبغداد في مجموعها ، ولكنه وافق على أن تستمر إنجلترا في احتلال هذه المناطق بعد الحرب - وكانت القوات البريطانية قد احتلتها فعلا في ذلك الوقت - وذلك على أساس الإعتراف بأن هذا الإحتلال هو احتلال مؤقت ، ولا يؤثر في السلامة الإقليمية للبلاد العربية ، وفي نظير أن تتقدم إنجلترا بمساعدة مالية للدولة العربية الناشئة ، إلى أن تتوازن ميزانيتها .

ثم طلب الشريف من الإنجليز أن يضمنوا له عدم تخليهم عن العرب في الميدان وفي وسط المعركة ، أمام القوات التركية والامكانيات الألمانية ، وأشار إلى خطورة ترك العرب يعاملون معاملة المحاربين غير النظاميين وغير الرسميين ، وذلك في مفاوضات الصلح ، وطلب من إنجلترا أن تتعهد بتأييد مطالبهم في أثناء هذه المفاوضات . وأظهر أنه لا يستطيع إعلان الثورة على الدولة العثمانية في الحال ، ودون أن يعهد لها ويستعد من أجلها ، ولذلك فإنه قد شرح بأنه لن يتمكن من القيام بأية حركة قبل أن يحصل على هذه الضمانات والتأكد من إنجترا .

وجاء بعد هذا رد الإنجليز بمذكرة رابعة بتاريخ ١٣ من ديسمبر يمتاز بأهمه وغموضه من جديد . فوافق مكماهون على ابعاد منطقة أدنة ، ولكنه أصر على التحفظ الخاضع بالمناطق الساحلية في شمال سوريا ، ولم يستند في ذلك إلا إلى أن هذه المناطق الساحلية في شمال سوريا كانت بها مصالح فرنسية . ثم شرح أن اتساع المنطقة التي عقدت بريطانيا مع رؤسائها معاهدات خاصة يمتد إلى بلاد العرب نفسها وإلى العراق . ثم تحدث عن ضرورة الموافقة على تعاون إنجليزى عربى في الإدارة المقبلة في جنوب العراق ، ولكن بشكل غامض ، وترك حرية العمل لبلاده حينما ذكر أن ظروف الحرب القائمة لا تسمح بالاتفاق على التفاصيل الخاصة بها ، وختم خطابه بتأكيد رسمى بأن بريطانيا لن تعقد أى صلح لا يعترف باستقلال العرب .

ولقد أرسل الشريف مذكرة رابعة فى أول يناير سنة ١٩١٦ تعامى فيها عن وضوح الرد الإنجليزى بشأن الإدارة المشتركة فى جنوب العراق ، وحاول ألا يستغلها ويترك تسويتها إلى ما بعد ، وذكر أكثر من ذلك أنه يترك مسألة الاعانة

المالية البريطانية لحكمة لإنجلترا وعدالتها . وكان الشريف يفترض الإنجليز منذ أكتوبر سنة ١٩١٤ ورأى أن مسألة استثناء بعض مناطق من سوريا من نطاق الدولة العربية يهدد هذه المفاوضات ويقضى على الجهود التي بذلها من أجل الاستعداد للثورة ، فلم يرفض التحفظ البريطانى ولم يوافق عليه ، بل أجله وذكر أنه لا يسعى إلى التفريق بين إنجلترا وحليفها فرنسا ، ولذلك فإنه سترك هذه المسألة جانباً طوال مدة الحرب . ولكنه شرح بوضوح أنه لن يتنازل لفرنسا أو لاية دولة أخرى عن شبر واحد من هذه الأراضى ، وأنه سيتهز أول فرصة تسنح بعد الحرب لإثبات حقوق العرب على كل سوريا .

ولم يطلب الشريف أى رد على المسائل التي أثارها ، وكتب بطريقة تدل على أنه يعتبر الموضوع متنبهاً ، وكرر عزمته على إعلان الثورة في أقرب فرصة ممكنة ، ذاكرًا أنه سيبلغ مكماهون حاجاته من الذخائر والأسلحة والإمداد .

ظهر خوف الشريف لإذن من الآعيب السياسة الإنجليزية ، ومن تغيير موقفها تجاهه وتجاه العرب ، فاكتمنى بالوصول إلى مبدأ الاعتراف باستقلال العرب ، وأراد أن ينقذ ما حصل عليه من خطر الدخول في تفاصيل قد تقضى على المشروع كله ، وخشى من تشبث الإنجليز بمسألة الإدارة المشتركة الإنجليزية العربية في جنوب العراق ، أو إصرارهم على المصالح الفرنسية في شمال غرب سوريا ، فقرر ترك هاتين المسألتين معلقتين حتى نهاية الحرب ، وكان إيمانه بوضوح المطالب العربية وشرعيتها في كل من هاتين المنطقتين يمنعه من الاعتقاد إلا في إنتصار العرب في كل منهما ، ولكنه لم يقدر قوة المصالح الاستعمارية الإنجليزية الفرنسية ، ولمكانيات هذه الدول للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط حق قدرها ، وكان

فصور النظر هذا من جانبه أحد الأسباب التي ستؤدي إلى تقسيم القوى الإقليمية في المنطقة بين عرب وأتراك، وزيادة تمهيد السبيل لتدخل الغربيين لجنى الثمار التي أينعت .

ولقد أجاب السير هنرى مكماهون بمذكرة جديدة في آخر يناير سنة ١٩١٦ كرر فيها المسائل السابقة وشكر الشريف على رغبته في تحاشي خلق سوء تفاهم بين فرنسا وإنجلترا . ولكنه انتهر الفرصة لكي يشرح له أن العلاقات بين هاتين الدولتين لن تفتقر بعد نهاية الحرب . وكان هذا تمهيداً مقصوداً لما سيحدث ، ويدل بشكل غير مباشر على أن إنجلترا لا تستطيع أن تضمن دخول هذه المناطق الغربية من سوريا داخل نطاق الدولة العربية التي اعترفت باستقلالها في مذكره ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩١٥ إذا ما أصرت فرنسا على مطالبها في هذه المنطقة .

(٤) قيمة التعهد :

انتهت المفاوضات لإذن بين الشريف ومكماهون ، وأخذوا يتبادلان المراسلات عن الاستعداد للثورة ، ولإظهار إخلاصهما للتعهدات الانجليزية العربية .

ويمكننا أن نلخص بسهولة بنود هذه الاتفاقية ، أما التزامات كل من الطرفين فإنها لم تسجل في هذه المراسلات ، بل قام المندوبون بالاتفاق عليها شفها ، وخصوصاً تلك الالتزامات الخاصة بالمجهودات الحربية . وكان المفهوم بشكل واضح أن الشريف سيبدل كل مجهوده ونفوذه ويضع كل إمكانياته للعمل على هزيمة تركيا ، أما إنجلترا فإنها ستساعده وتمده بالسلاح والعتاد والأموال . كما أن الشريف قد اتفق على إعلان ثورة عربية من الناحية السياسية ، ويعلن أن الأتراك هم أعداء للإسلام ، وفي نظير ذلك تعهدت بريطانيا بالاعتراف

بالخلافة العربية في حالة إعلانها ، والاعتراف باستقلال العرب داخل منطقة محددة ، وتأييده .

أما حدود تلك الدولة العربية المقبلة فتستكون موضوع نقاش وجدال مستمر حتى الآن وخاصة بالنسبة لفلسطين . ذلك أن العرب يؤكدون أن بريطانيا قد اعترفت بدخول ذلك الاقليم داخل حدود الدول العربية ، بينما يتبجح الانجليز بأنهم لم يعترفوا بذلك .

والحقيقة أن مكماهون لم يذكر نفسه ويخطط يده حدود الدولة العربية المستقلة ذلك أنه قبلها في مجموعها ، كما عرضها الشريف حسين ، ثم ناقش بعض مناطق منها ، وهذا ما يدعوا إلى تأييد وجهة النظر العربية ، وهو الاعتراف بعروبة هذا الاقليم ودخوله في نطاق الدولة العربية ، مادامت مراسلات مكماهون لم تنص عليه ، أو حتى تلمح وتشير إليه في تحفظاتها الخاصة .

ولكننا نلاحظ أن هذه المراسلات لم تشمل على كلمة فلسطين ، أو حتى حتى على لاسم سنجق « بيت المقدس » ، حسب التسمية العثمانية في ذلك الوقت ، رغماً عن تحديد هذه المراسلات لمناطق أخرى معينة ، حاولت أن تخصصها لشروط وتحفظات . وإن صحت مكماهون عن الإشارة لهذه الأقاليم لدليل على إعتراف إنجلترا به داخل نطاق الدولة العربية ، التي تعهدت بمساعدتها ، وبضمان استقلالها .

ولقد أدعى المستر تشرشل - عندما كان وزيراً للتاج في عام ١٩٢٢ - أن الأجزاء السورية « الواقعة إلى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحماه وحلب » تشمل على فلسطين ، وأدعى أن كلمة « مناطق » تعادل لفظ « ولايات » في

الإدارة العثمانية ، ولكن البحث المنطقي يثبت ضحالة هذا الادعاء ، خصوصا وإن مكماهون لم يقصد بها هذا المعنى ، ولم يكن هناك ما يسمى بولاية دمشق أو ولاية حمص وولاية حماه . ولا يمكن فهم خطابات مكماهون لكلمة « مناطق » إلا على أنها بالفعل المناطق التي تحيط بهذه المدن ، ولم يتناول هذا التحفظ إلا ذلك الجزء الغربي من سوريا ، والممتد من صيدا إلى الإسكندرونة ، والواقع إلى الغرب من الخط الواصل بين هذه المدن الأربعة . وكان هذا هو ما حاولت بريطانيا أن تتذرع به تبريراً لسياستها ، التي عملت على إخراج فلسطين من حدود الدولة العربية المستقلة .

ولقد حاول مكماهون في مذكرته الثالثة بتاريخ ١٣ من ديسمبر إبعاد مناطق « في ولايتي حلب وبيروت » خارج حدود الدولة العربية ، فما الذي منعه من ذكر فلسطين أو سنجق بيت المقدس إذا ما رغب في ذلك حقيقة ؟ إن عدم ذكره لفلسطين يؤكد أنه لم يكن إلا مدافعا عن المصالح الفرنسية وفي المناطق الساحلية الشمالية من سوريا ، وأنه لم يكن لديه أي شيء يتعلق بفلسطين .

وأخيراً فإن مكماهون قد تعهد بأن تعترف بريطانيا باستقلال العرب في كل المناطق الواقعة داخل الحدود التي اقترحها شريف مكة ، والتي سيكون لها أن تتصرف تجاهها بطريقة لا تتعارض مع مصالح حليفتها فرنسا ، فإذا كان لانجلترا عند نهاية الحرب حرية التصرف تجاه أي جزء من سوريا قالت أنها مضطرة للاحتفاظ به لفرنسا ، فإن هذا التحفظ يفقد التعهد كل قيمته وقوته في الوقت الذي طبق فيه ، وكان من الواجب الاحتفاظ بأي منطقة لا تخضع للمصالح الفرنسية - وفلسطين هي إحدى هذه المناطق - داخل حدود الاستقلال العربي ، الذي اقترحه الشريف ، والذي وافقت عليه إنجلترا رسمياً .

وعلى أي حال فإن هذه الحجج ستظهر فيما بعد - وعند مناقشة قيمة الوعود الانجليزية ومطالبة العرب لهم بتطبيقها - ولم نذكرها هنا إلا لأنها ثغرات سيحاول المستعمر « الحليف » أن ينفذ منها إلى قلب البلاد العربية ، وسيسيطر عن طريقها على مجهودات العرب ، لبناء بلادهم والاعتزاز باستقلالهم وبقوميتهم .

الفصل السابع والعشرون

الثورة

كانت فكرة الشريف الاولى تتلخص في اعلان الثورة في كل من سوريا والحجاز في نفس الوقت ، وكان يرغب في أن يقسم الحلفاء بالنزول إلى ميناء الاسكندرونه عند اعلانه للثورة ، ثم يتقدمون شرقا لاقتطاع العراق من الدولة العثمانية ويحاصرون بذلك قواتها الموجودة في كل من سوريا والحجاز . ولكن الحلفاء ، رفضوا هذه الخطة ، وسيضطر الى اعلان الثورة في الحجاز نفسه ثم يسير بعد ذلك الى سوريا .

(١) الارهاب في سوريا :

كانت مذكرة مكماهون الرابعة قد وصلت الى مكة في ١٢ من فبراير سنة ١٩١٦ فاخذ الشريف في اتمام استعداداته للثورة . وكان موقف الاتراك قد تحسن في ذلك الوقت خصوصا وان الحلفاء قد تركوا الدردنيل ، وذاعت قواتهم طعم الهزائم في العراق ، وأخذت تركيا تفكر في إعادة غزو مصر ، وطلبت من الشريف الاسراع في اعداد المجندين العرب للازمين لطرد الانجليز من مصر . فاضطر الشريف إلى اظهار الطاعة لجمال باشا ، وأرسل ابنه فيصل الى سوريا لاتمام الاستعدادات اللازمة للتجنيد والتعاون في الحملة المقبلة ، ولكنه أرسل في نفس الوقت ابنه الثاني ، علي ، إلى المدينة لمراقبة الوالي التركي المقيم فيها وللالتصاف بشيوخ العرب والبسود في هذه المنطقة . أما عبد الله فانه قد بقي الى جوار والده لاتمام المؤامرة.

وكان موقف جمال باشا تجاه العرب ومعاملته لهم قد بدأت في التغير مع الزمن وخصوصاً بعد أن فشل في الدخول الى مصر ، وزادت أمامه التقارير التي تذكر اتصال السوريين بالفرنسيين « وبالخلفاء » ، واخذت فكرة نزول قوات عربية في الاسكندرونه تتأقلمها الأفواه . فاشتد موقف جمال باشا صرامه بعد أن حاول جذب قلوب العرب إليه وحاول توحيد كلمة المسلمين للنزول بهم الى المعركة للدفاع عن الاسلام بل ولتحرير البلاد الاسلامية المستعمرة والمحتلة . فوافق على طلب أنور باشا بارسال القوات العربية المرابطة في سوريا الى جبهة الدردنيل ، وعمل على إحلال قوات عثمانية أخرى بقيادة ضباط من الاتراك في مكانها - مما أثار في قلوب العرب الخوف من ضياع امكانيات التصرف في المستقبل من بين أيديهم ثم التفت الى السوريين الذين ذكرت اسمائهم في الوثائق الموجودة في ارشيفات القنصليات الفرنسية في بيروت ودمشق ، والتي كانت قد وقعت بين يديه ، فألقى القبض على عدد كبير منهم وكون محكمة عسكرية في عالية بلبان لمحاكمتهم . وأصدرت هذه المحكمة حكماً باعدام ثلاثة عشر من الموجودين في البلاد وباعدام خمس وأربعين من الموجودين في الخارج غيابياً . أما الباقيون فقد اختلف نصيبهم بين السجن المؤبد والنفي ثم نفذ جمال باشا حكم الاعدام في احد عشر من بين الثلاثة عشر ، وذلك في يوم ٢١ من أغسطس سنة ١٩١٥ وفي ميدان « الحرية » ببيروت وكان محمد المحمصاني ، أحد مؤسسي جمعية الفتاة ، من بينهم ، وأظروا جميعهم ثباتاً وإخلاصاً لعروبهم في وقت تنفيذ الحكم عليهم ، مما أظهم بمظهرهم الوطنيين الثوار في أعين الشعب العربي ، في الوقت الذي اعتبرتهم فيه الدولة من الخونة .

وهكذا بدأت سياسة جمال باشا الجديدة في سوريا ، ولن تعمل هذه السياسة الا على إبعاد العرب عن الاتراك ، بل ونظرهم الى الاتراك نظرة المحتل الغاصب

الذي يفرض نفسه للسيطرة على الاقليم مستنداً في ذلك الى قواته العسكرية ، وهادفاً الى استغلال موارد الاقليم الاقتصادية والبشرية وفق ما يرغب . وسينظر العرب الى اخوانهم ضحايا الارهاب التركي نظرتهم الى الشهداء في سبيل تحقيق الاماني العربية - وستزيد الفواصل بين الاتراك والعرب في الوقت الذي سيعمل فيه العرب على التقرب من الخلفاء انتقاماً لشهداءهم ، ورغبة في تحقيق أمنائهم القومية ، رغم ما في ذلك من خطر انقسام معسكر الشرق الاذن ، ومن اعطاء فرص للاجانب للتدخل في شئون تلك المنطقة ، ومن خطر الانسياق وراء العواطف دون تحكيم العقل . وستقع كثير من الاخطاء في هذه المرحلة ، ولكن البلاد العربية ستستفيد منها فيما بعد .

وصل فيصل الى دمشق ليبدأ أن الجو قد تغير ، وكان يرغب في الاتصال بالضباط العرب في الفرقة الموجودة في سوريا ، وفي ترتيب أمر توقيت اعلان الثورة معهم ، ولكنه لم يجد هذه الفرقة ، إذ انها كانت قد تركت الاقليم وحلت محلها فيه فرقة أخرى بقيادة ضباط من الاتراك . كما أن الاتراك كانوا قد نفوا عدد كبير من العرب الى الاناضول ، وكانت قلة مواد التموين قد بدأت تفعل فعلها في الشعب السوري الذي انشغل بالبحث عن قوت يومه عن التفكير في القيام بحركات سياسية وعسكرية . وبقي عدد كبير من زعماء العرب في المعتقلات والسجون في انتظار محاكمتهم . وهكذا فوجيء فيصل بهذا الجرح الجديد . وعلى أي حال فلقد أحسن جمال باشا مقابله وأقام له الولائم انتظاراً لوصول الامدادات العربية الحجازية ، للمشاركة مع الجيوش العثمانية في الحرب .

وأثبتت هذه السياسة الجديدة أن جمال باشا قد أصبح يمثل رجل الدولة العسكري أكثر من تمثيله للرجل السياسي الذي يمكنه إستعمالة الشعوب الى جانبه

في هذا الوقت العصيب . وغصت السجون بالعرب في انتظار تقديمهم للمحاكمات التي استمرت شهوراً طويلة ، والتي استخدم الاتراك فيها مع مضي الوقت أنواعاً من القسوة وتعذيب المتهمين لاجبارهم على التحدث . واضطر الشريف حسين إلى التدخل ، وطلب إلى الاتراك أن يتحاشوا إراقة دماء العرب حتى لا يدفعوا لبقية العرب إلى الرغبة في الانتقام والثأر ، وطلب تحويل أحكام الإعدام إلى أحكام مؤبدة — تؤدي نتيجتها أن تزرع الضغائن بين المسلمين — ولسكن العسكرين الاتراك امتازوا بصلافة تفكيرهم أكثر من فهمهم للسياسة ، وذهبت طلبات الشريف صحيحة في واد .

واستمر الاتراك في شق زعماء العرب على دفعات في كل من بيروت ودمشق ، وكان من بينهم الشيخ عبد الحميد الزهراوى الذى كان قد رأس المؤتمر العربى في باريس قبل إعلان الحرب ، وثلاثة من النواب هم شفيق المؤيد وشكرى العسلى ورشيد الشمعة ، وكان معهم سليم الجزائرى من الضباط الأحرار في القوات العثمانية ، وسيف الدين الخطيب والامير عارف الشهابى ، وأحمد طيارة وعلى عمر النشاشيبي ومحمد الشنطى وجورج حداد ، والامير عمر الجزائرى ، وهو من أحفاد الامير عبدالقادر ، المجاهد الكبير ضد الفرنسيين . نقلوا جميعاً إلى لبنان واستعدت المشائق لاستقبال أعناق الأحرار . وعرف العرب ما ينتظرهم ، فساروا إلى حتفهم رافعى الرؤوس ينشدون الأناشيد العربية الحماسية ، ويتغنون بحرية العرب ويهتفون باستقلال بلادهم . لقد اتسع الخرق على الراقع ، وأفلت زمام الأمر من أيدي كل من الاتراك والعرب ، وتعذر التراجع على الطرفين ، وتأججت مشاعر العرب وصمموا على العمل وعن الثورة .

(٢) إعلان الثورة :

إضطر الشريف إلى الإسراع في العمل نتيجة لمحاكمة الاتراك للعرب في سوريا

وكان قد اتخذ أهبة للعمل منذ أن علم من جهال في أوائل ابريل أن قوة تركية تبلغ ٣٥٠٠ جندي ستصل إلى الحجاز في طريقها إلى اليمن ، وكانت هذه القوة بقيادة خيرى بك ، وكان عليها أن تتعاون مع إحدى البعثات الألمانية التي ترغب في العمل في قنفذة ، ورأى حسين في مجيء القوة الجديدة إلى الحجاز تهديداً لخططه .

وكان الشريف قد اتصل بكثير من شيوخ القبائل ورتب الأمور معهم ، ولكن رجالهم كانوا ضعاف التسليح والتنظيم ، واضطر حسين إلى الكتابة إلى مكماهون لارسال الأموال والأسلحة والذخائر ، وإعدادها في بورسودان تمهيداً لنقلها إلى الحجاز سراً بمجرد الحاجة إليها ، وطلب إلى الانجليز علاوة على ذلك محاصرة سواحل الحجاز بسفن الأسطول البريطانى . وكان لا يزال يفكر في إمكانية قيام الثورة في كل من سوريا والحجاز في نفس الوقت ، ولا يزال يرغب في نزول قوات الحلفاء في شمال سوريا ، لمعاونته على قطع خط الرجعة على الاتراك ، وضرب خطوط مواصلاتهم وتموينهم ، رغم أن الانجليز لم يتمكنوا من تنفيذ هذا الجزء الأخير من الخطة ، نظراً لمعارضة فرنسا فيه ، إذ أنه لم يكن لديها في ذلك الوقت، قوات كافية لهذه العملية الجديدة ، ولم توافق على نزول قوات بريطانية في ذلك القطاع .

واستدعى الشريف ابنه فيصل للعودة إلى الحجاز بعد أيام قليلة من تنفيذ الاتراك لحكم الإعدام في العرب يوم ٦ مايو ، فأدعى فيصل أنه مضطر للعودة إلى الحجاز لانتهاء اعداد وتجهيز القوة الاولى من العرب الحجازيين ، والإشراف على أمر ارسالهم لسوريا ، ووافق جمال باشا على ذلك ، وسمح له بالعودة . وكانت القوة التركية قد وصلت في ذلك الوقت إلى المدينة ، واخذ على انتظار وصول أخيه

فيمصل على أحر من الجمر لكي يعلن الثورة قبل أن تواصل هذه القوة سيرها صوب مكة . وترك حسين لانيه ، على وفصل ، أمر توقيت اعلان الثورة بالاتفاق مع شيوخ القبائل المحيطة وابلأغه بها . واتفق الاميران في المدينة على ٥ من يونيو ، وخرجوا في صبيحة ذلك اليوم الى أحد المعسكرات التي تضم ١٥٠٠ من المجندين العرب بالقرب من المدينة ، واعلنا باسم حسين شريف مكة ، استقلال العرب عن الدولة العثمانية . وبدأت بهذا ثورة العرب .

ولقد إنفقوا على اعلان الثورة في مكة في يوم ١٠ من يونيو ولم يبلغ عدد القوات التركية المعسكرة بها الا حوالي ١٤٠٠ رجل إذ ان الوالي كان قد نقل بقية حاميتها الى الطائف ، نظراً لبداية فصل الصيف واشتداد درجة الحرارة بها . وبدأ الهجوم بامر الشريف عند الفجر وهاجم العرب ثكنات الاتراك ونقط حراستها ، ولم يستخدموا في هذا الهجوم الا البنادق ، إذ أنه لم يكن لديهم أى قطع من المدفعية . واستمر اطلاق النار لمدة ثلاثة أيام الى أن استسلمت النقاط التركية الصغيرة ، أما الثكنات نفسها فأنها قد تمكنت من المقاومة لمدة ٢٤ يوماً إذ أنها كانت مزودة بالمدفعية ، ولها مخازن امداد وتموين تسمح لها بذلك . وفي هذا الوقت أسرع ونجت بارسال فصيلتين من فصائل المدفعية المصرية من بو سودان الى الحجاز وأسرع العرب بنقل مدفعين منها إلى مكة ، مما أجبر الاتراك على التسليم .

وهاجم العرب جدة في نفس اليوم الذي بدؤوا فيه هجومهم على مكة ولكنهم هاجموا من الخارج ، ذلك ان الشريف محسن قاد ٣٥٠٠ مقاتل من قبيلة حرب الشهيرة وحاول الدخول بهم الى جدة ، ولكن نقص تزويد قواته بالمدفعية أظهرت ضعفه أمام قوات الدولة والحامية العثمانية التي بلغت ١٥٠٠ جندي . فاضطر العرب إلى الاستمرار في محاصرة جدة إلى أن جاءت قطع الأسطول

البريطاني وضربت منازك الاتراك ومواقعهم بنيران مدفعتها ، وشارك في هذه العملية عدد من الطائرات البريطانية التي ألقت بقنابلها على معسكرات الاتراك . ثم استلم قائد الحامية التركية في جدة من قائد قطاع مكة ما يثبت عدم امكان وصول امدادات جديدة اليه فاضطر الى التسليم في يوم ١٦ يونيو .

وفي أثناء ذلك الوقت سار عبد الله على رأس قوة لمهاجمة الطائف ، وذهبت قوة أخرى شمالاً ، ونجحت في الاستيلاء على ينبع ، وساعدت القطع البحرية البريطانية في الاستيلاء على قنفذه . ولكن حصار الطائف كان عمليه شاقة وطويلة ورغم وجود المدفعية المصرية مع قوات عبد الله فإنه لم يحاول الهجوم على هذه المدينة ، بل ظل يحاصرها وهو واثق من النتيجة ، ورفض كل عرض تقدم به الاتراك للاتفاق على الهدنة ، حتى اضطرت الحامية العثمانية الى التسليم بدون قيد أو شرط في يوم ٢١ من مارس . وكان غالب باشا ، القائد العام للقوات العثمانية في الحجاز من بين الأسرى في هذه المدينة .

وثبتت الثورة العربية بذلك موقفها ، واستولت على كمية كبيرة من الاسلحة والذخائر ، علاوة على ستة الاف اسير تركي ، واصبحت تسيطر على كل الحجاز ما عدا المدينة .

(٣) ازهايد الارهاب :

ولقد تسبب وصول أنباء الثورة العربية في ذهول كل من الاتراك والامان الذين لم يتوقعوا حدوث مثل هذا الشيء ، وفي هذا الاقليم الاسلامي بالذات ، وضد الدولة التي تزعم العالم الاسلامي وتحافظ على الخلافة . واخفى الاتراك كل اخبار هذه الثورة عن الرأي العام لمدة ثلاثة أسابيع ، ثم بدأت الصحف في التحدث

عن هجوم بعض رجال القبائل على المواقع العسكرية قرب المدينة وتلى ذلك مرسوم سلطاني بعزل الشريف حسين من سلطاته ، نشر في يوليو ، وبتعيين أمير مكة بدلًا منه . ولم تنشر تفاصيل الحوادث الا قرب نهاية هذا الشهر ووصف الاتراك الشريف فيها بقيامه بحركة تمرد شخصية نتيجة لاتصاله بالانجليز ، وحاولوا اقناع الرأي العام بان القبائل العربية في الحجاز لازالت على ولائها للخليفة أمير المؤمنين وبدأت الدولة حملة دعائية وخاصة في سوريا والعراق لاقناع العرب بان كل شيء هادئ في بلاد الحجاز ، وتخللها كثير من الاخطاء الدعائية ، وهي التي ذكروا فيها التجاء أبناء الشريف الى السفن الحربية البريطانية وغير ذلك .

وتسببت وصول أنباء الثورة العربية في موجه جديدة من الارهاب قام بها جمال باشا في سوريا ، فبدأ في اصدار الاوامر بالقبض على زعماء العرب جزافا واستخدم التعذيب وسيلة لاستخلاص المعلومات منهم . وذاق هذه المعاملة شكرى باشا الايوبي رغم تقدمه في السن وعبد الحميد باشا القلتاجي وزكى بك العظمة والشيخ فارس الخورى . ولم يتحدث أى منهم وقام شكرى القوتلى عضو جمعية الفتاة بمحاولة الانتحار وقطع أحد شرايينه احتراسا من أن يتوصلوا بطريقة أو بأخرى الى اعضائه واجباره على افشاء اسرار اخوانه المجاهدين . واسرعت السلطات فى تلقى الادعاءات والتهم واعداد الوثائق لادانة الاحرار إرهابا لغيرهم ولم يقلل من هذه الموجه الارهابية الا تدخل فيصل وتهديده لجمال باشا باذاقة نفس المعاملة للضباط الاتراك الاسرى في الحجاز وانه سينفذ حكم الاعدام فى عشرة منهم مقابل كل شهيد عربى . فاضطر الاتراك - مؤقتا - الى وقف هذه المعاملة ، ولكنهم احتفظوا بزعماء العرب فى السجون .

وقامت السلطات العثمانية بالبقاء القبض على عدد كبير من زعماء السوريين

ونقلهم الى الاناضول ، وزادت الاحكام العرفية من سلطة العثمانيين الذين سيطروا على لبنان بشكل يتعارض مع نظام الاستقلال المحلى الممنوح فى سنة ١٨٦٤ . وزاد الامر سوء بنقص المواد الغذائية فى الاسواق ، وخصوصا بعد هجوم الجراد على الشرق الاوسط فى العام السابق ، وتعاون ذلك مع سوء الادارة العثمانية وفسادها وفقر الشعب على الوصول بالسوريين الى حالة يرثى لها ماديا وأديا وفساديا

وزاد ارهاب الاتراك للعرب فى العراق أيضا بنفس الشكل الذى ساد به فى سوريا . وكانت العراق تمتاز على سوريا بوجود عدد كبير من ابنائها فى صفوف القوات العثمانية - وكانوا فى نفس الوقت منضمين الى جمعية العهد . ولكن الشريف حسين لم يحاول اشراك العراقيين معه فى الثورة بشكل جدى ويرجع ذلك الى الدور الذى كان على سلطات الهند والمسلمين فيها أن يلعبوه فى تلك المسألة كان معظم الهنود المسلمين يدينون بالطاعة والولاء للخلافة الاسلامية ويحاولون الالتفاف حولها لتخليصهم من حكم الانجليز واستعمارهم ، وظهر أن لسلطات الهند مطامع استعمارية واضحة فى العراق ، وأصبح المسلمون الهنود لذلك من المعادين لفكرة الثورة العربية ، واعتبروها ثورة على سلطة الاسلام وخطراً يهدد وحدته ولم يكن الشريف حسين قد توصل من ناحية الى اتفاق واضح مع انجلترا بشأن مستقبل العراق ، فتعاونت كل هذه العوامل على الا يحاول الاستناد الى أهالى العراق بدرجة كبيرة فى الثورة العربية .

أما فى بلاد العرب فان نبأ اعلان الثورة لم يدفع ابن الرشيد أو امام الين الى معاداة الاتراك ، ولا كنه قطع مواصلاتهم معهم ومنع عنهم المعونة التى كان فى استطاعة تركيا أن تمدهم بها . أما بقية رؤساء العرب فانهم لم يخفوا ابتهاجهم

بهذه الثورة وكان على رأسهم شيخ الكريت - المرتبط مع الانجليز باتفاقيات خاصة - وابن سعود الذي حض العرب على الانضمام للثورة ونشر الانجليز آلاف النسخ من خطابه في جميع انحاء البلاد العربية .

ووصلت أنباء الثورة العربية إلى مصر والسودان في وقت دقيق في تاريخهما ، انقسم فيه الرأي العام بين مؤيدى الخلافة وبين مؤيدى العرب . وكانت القوات البريطانية تقوم في ذلك الحين بعمليات عسكرية ضد السنوسيين في الصحراء الغربية وضد السلطان دينار - سلطان دارفور - في غرب السودان ، وكان كل منهما من أنصار الفكرة الإسلامية وحاولوا إبعاد المستعمرين الأجانب من بلادهم منفذين بذلك خطة الجامعة الإسلامية ومجاهدين في سبيل البلاد الإسلامية جمعاء . وكانت إنجلترا قد جمعت قوة عسكرية كبيرة ، وبدأت في الهجوم على الواحات المصرية ومرسى مطروح ، وعملت على طرد السنوسيين منها غربا إلى السلوم ، وقامت قوات أخرى بمهاجمة سلطنة دارفور من السودان ، من الخرطوم وكردفان ، لاختضاع إقليمه لسلطته ونجحت ، الحاكم العام . فانتهزت السلطات البريطانية في القاهرة وصول أنباء الثورة العربية واستندت إلى السلطات التي منحتها لنفسها في ظل الأحكام العرفية لرقابة كل الأخبار التي قد تقيد تركيا ، ولنشر الأخبار التي تخدم قضية « الحلفاء » ، وكانت هذه ضربة قوية لرجال الحزب الوطني ، الذين كانوا قد انتهزوا فرصة دخول تركيا للحرب لمحاولة التخلص من حكم الانجليز وسيؤدى الأمر إلى نشوء زعامات أخرى داخل المحيط المصرى ، تعمل على سياسة المفاوضة مع المحتل الذي فرض حمايته ، بدلا من مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، الذى رفض به رجال الحزب الوطنى الاعتراف بأى شرعية لوجود الانجليز في مصر .

انقسم العالم العربى إذن إلى معسكرين - عربى ، وإسلامى - وجاءت أخبار

إعلان الثورة العربية مؤيدة للكفة الأولى ، وتعاون في ذلك نشاط الانجليز وضعف الأمل في أن تقدر تركيا وألمانيا على تقديم عون يذكر . ولقد نشر الشريف نداء كل المسلمين بانتهاج طريقه وذكر أن هذه الثورة تستند إلى الاسلام وإلى القومية العربية ، وشرح أن جمعية الاتحاد والترقى بعيدة كل البعد عن قواعد الاسلام ، وأن الارهاب الذى خلقه جمال باشا وطلعت وأنور ملو بالجرائم التي ارتكبت في حق هذا الدين ، وأظهر أن الثورة هي واجب دينى ووطنى مقدس ، وطلب الالتفاف حوله كشرىف مكة ومجاهد اسلامى يعمل على توحيد كلمة المسلمين . وكان هذا النداء أكبر صدمة أصابت الدعوة للجهاد ، تلك الدعوة التي نشرها الخليفة على المسلمين في أول دخول تركيا للحرب .

ولم يخف جمال باشا حنقه من تأخير صدور نداء الشريف من الأراضى المقدسة ، ومن شريف من السلالة النبوية ، وتوجيه هذا النداء ضد الخلافة الاسلامية ، وفي صالح الدول المسيحية الاستعمارية ، خاصة وأن هذه الثورة ستضطر تركيا الى تقسيم قواتها ، ومحاربة العرب ، وهم مسلمون ، بدلا من مساعدتها على الهجوم على قناة السويس وتخليص مصر من المحتلين الغرباء ، وذلك في وقت وبطريقة توفر على الدول الاستعمارية مجهوداتها ، وتجعلها تترقب - وهي مستريحة - نتائج هذه المعركة ، ثم تتدخل لاستغلال الموقف .

(٤) تنظيمات قوات الثورة :

عملت الثورة العربية على شغل تركيا ، كما أنها أفسدت الخطط الاستراتيجية العالمية لألمانيا : ذلك أنها تسببت في فشل البعثة الألمانية التي كانت تسعى الى الوصول الى جنوب الجزيرة العربية - بمساعدة القوة التركية الخاضعة لخيرى بك -

وذلك لتدعيم حكم الاتراك في البلاد العربية ، ومحاولة فتح ميادين جديدة ضد قوات « الحلفاء » . وكانت هذه البعثة تسعى الى اقامة محطة لاسلكية لوصل القوات الألمانية في شرق افريقية بألمانيا عن طريق الدولة العثمانية ، وكان عليها أن تنظم أعمال الدعاية في الصومال والحبشة والسودان . وكان الصومال في ثورته المجيدة التي خاضها « المهدي » ضد المحتلين الأجانب لبلاده . وكان في استطاعة هذه البعثة مساعدة القوات التركية في الين في الهجوم على عدن ، وترتيب أمر ارسال السلاح الى الصومال والارتريا وشرق السودان ، للثورة على حكم الانجليز والايطاليين . وكان في استطاعة هذه البعثة أن تؤثر على عمليات الملاحة في البحر الأحمر ، وتساعد على القضاء على الأدرسي في العسير ، وتفتح أمام الالمان مخرجاً للعمل على المحيط الهندي نفسه . ولقد اضطر معظم أعضاء هذه البعثة إلى العودة إلى دمشق ، إذ أن اعلان الثورة العربية فأجأهم وهم في ينبع ، فألقوا بمهماتهم إلى البحر ، وفشل جزء هام من الخطط الاستراتيجية الألمانية .

وعلى أي حال فإن الشريف قد احتاج لبعض الوقت لتثبيت دعائم مكاسبه ، خاصة وأنه لم ينجح في الاستيلاء على المدينة ، رغماً عن استيلاء قواته على الطائف في شهر سبتمبر . ومرت بالشريف فترة عصيبة : ذلك أن القوات التركية في المدينة ، ورجال حملة خيرى بك كانوا يقربون من ١٤٠٠٠٠ جندي ، مجهزين بمدفعية لا يوجد مثلها مع العرب ، وبدأ أن في استطاعة الاتراك أن يهاجموا مكة من جديد . وفكر بعض العرب في ذلك الوقت في طلب العون من انجلترا ، لارسال قوات تساعد على الانتصار على الاتراك . ولكن هذه الفترة مرت حينما قامت القوات العربية بقيادة فيصل بالسير شمالاً وبلاستيلاء على الوجه بمساعدة البحرية البريطانية في شهر يناير سنة ١٩١٧ . وفي خلال هذه الفترة أرسل

الحلفاء بعثات انجليزية وفرنسية إلى جدة ، فوصل الكولونيل ويلسون ، وهو في خدمة لإدارة الشؤون السياسية في حكومة السودان لتنظيم إتصال الشريف بالسلطات البريطانية في مصر والسودان ، ثم وصل بعده الكولونيل بريمون الفرنسي ، ثم جاء بعدهم لورنس الشهير . وكانت مهمتهم استشارية بحتة ، ولكن انجلترا لم تخل عن عندما أصدرت أمرها بتعيين ونجت (مديراً للعمليات في الحجاز) رغم أنها اعتذرت بعد ذلك بأن هذا لا يعني سوى تنظيم ارسال المعونة البريطانية ، وظل ونجت مسؤولاً عن الشؤون السياسية والعسكرية الخاصة بالتعاون الانجليزي العربي ، حتى بعد أن استلم مهام منصبه الجديد في القاهرة ، كمندوب سام بريطاني في مصر .

ولقد استطاعت بريطانيا أن ترسل عزيز على المصري إلى الحجاز لتنظيم قوات العرب بعد أن أطلعت على مراسلاتها مع الشريف حسين . وأخذ هذا الضابط النشط يعمل على خلق جيش عربي جديد . ولكن رجلاً في حرص الشريف ومكره ، لم يكن لياً من مثل هذا النشاط ، فعمل على التخلص منه . وأرسل الانجليز جعفر العسكري ، الذي كان قد وقع أسيراً في أيدي الانجليز ، وعدد آخر من الضباط العرب ، الذين وقعوا أسرى في أيديهم ، لتنظيم قوات العرب في الحجاز ، وكان من بينهم نوري السعيد ومولود مخلص العراقي الأصل ، والذين كانوا أيضاً أعضاء في جمعية العهد .

وأعلن الشريف حسين نفسه ملكاً في الثاني من نوفمبر . ذلك أنه جمع عدداً من شيوخ العرب ورؤسائهم ونادوا به (ملكاً على البلاد العربية) وبايعوه . وأسرع ابنه عبد الله ، وهو الذي كان يصرف للشؤون الخارجية لوالده ، بأبلاغ ذلك

إلى دول الحلفاء والدول المحايدة ، وطلب لإعتراف به . ولم يكن الانجليز أو الفرنسيين يرغبون في رؤية البلاد العربية تفك من بين أيديهم ، فردوا عليه بمذكرتين متطابقتين ، يعترفان فيهما به ملكا على الحجاز .

وهكذا انتهت صفحة خاصة من صفحات الثورة العربية . ثبتت هذه الثورة على أقدامها باستيلائها على الوجه وفشل الأتراك في إعادة احتلال مكة ، وبقيت قواتهم محاصرة في المدينة .

وانقسمت قوات الثورة إلى ثلاث فرق كبرى كل منهما بقيادة واحد من أبناء حسين ، الأولى بقيادة علي ، ومعسكره أمام المدينة ، والثانية بقيادة عبد الله وعملت على مهاجمة الأتراك في الشمال ، والثالثة بقيادة فيصل في الوجه وتستعد لاتخاذها قاعدة لعمليات جديدة هامة . وزادت قوات العرب من حوالي ٣٠.٠٠٠ لديهم ١٠.٠٠٠ بندقية إلى حوالي ٧٠.٠٠٠ مزودين ب ٣٠.٠٠٠ بندقية . وعملت هذه القوات على أسر ٦.٠٠٠ جندي تركي وقطع مواصلات ٢٠.٠٠٠ أخرى مع سوريا واضطرت الأتراك إلى زيادة حامياتها في معان في شرق الأردن إلى سبعة آلاف هذا خلاف ثلاث فرق تركية كانت موجودة في اليمن والعسير قطعت كل أمل في الاتصالات بالدولة .

أما من وجهة نظر الحلفاء فان هذه الثورة قد قطعت الطريق أمام انتشار النفوذ الألماني والعمليات الألمانية جنوبا في البحر الأحمر والمحيط الهندي . وجاء لإنضمام ابن سعود للانجليز وخلق منطقة (صداقة بريطانية) تمتد من البحر الأحمر حتى الخليج العربي ، وتساعد هذه الدولة الاستعمارية على إنشاء خطوط مواصلات

جديدة ، تسهل لها استراتيجيتها . وتقدمت القوات البريطانية لاحتلال فلسطين ، وهي مطمئنة على جناحها الأيمن من أي هجوم تركي . وبعد احتلال العرب لناحية الوجه ، شعر البريطانيون أن القوات التركية التي تحارب العرب أكثر من القوات التي تحاربهم في تقدمهم في فلسطين .

الفصل الثامن العشرون

إشتراك العرب في الحرب

يعتبر استيلاء العرب على ناحية الوجه في ٢٥ من يناير سنة ١٩١٧ نقطة فاصلة في تاريخ الثورة العربية ، ويعتبر استيلاء العرب على العقبة هو بداية دخولهم في الحرب بالفعل . ولم يصلوا إلى ذلك إلا بعد بضعة أشهر من الاستعداد العسكري والسياسي ، في الثلاث معسكرات العربية .

(١) الاستيلاء على العقبة :

ولقد ازدادت مع الزمن كمية الأسلحة والذخائر في أيدي العرب ، وازداد تبعاً لذلك تأثيرهم على الاستراتيجية التركية . ولم يتكرم الانجليز بتزويدهم بقطع كثيرة من المدفعية ولكنهم لم يضمنوا عليهم بالبنادق والذخائر . وبدأ العرب يهاجمون سكة حديد الحجاز وتمرنوا بأشراف لورنس على استخدام المفرقعات ، وعلى بعض أعمال النسف والتخريب ، ولو أنهم لم يبدووا إلا بمحاولات لرفع القضبان الحديدية لتعطيل سير القطارات . وعمل العرب على أسر قوافل تموين الإتراك المرسلة إلى ابن رشيد . وكانت مساهمة البريطانيين في هذه العمليات هي مساعدات فنية ، قامت بها حفنة من الإخصائيين البريطانيين المرسلين لهذا الغرض . كما أن الفرنسيين ساهموا بارسال بعض العسكريين من الضباط المراكشيين والجزائريين لمعاونة العرب على تدريب قواتهم .

وبينما كان فيصل يعسكر في ناحية الوجه ويستعد منها للهجوم على الأقاليم

السورية ، بقى اخوانه الثلاثة - على وعبد الله وزيد - معسكرين حول المدينة ، مواصلين حصارهما ، إذ أنه لم يكن من السهل عليهم قذفها بالمدفعية ، وبها قبر الرسول (صلعم) .

وعمل فيصل على تعبئة قوى العرب حوله تمهيداً للزحف شمالاً ، واستند في ذلك إلى الأموال التي وضعتها بريطانيا تحت تصرفه ، وإلى نفوذه ونسبه بين العرب ، وإلى مسألة القومية العربية وضرورة تضامن العرب وتعاونهم على تحرير بلادهم من المحتلين الأتراك وإعادة عزة العرب إلى ما كانت عليه من قبل . واضطر فيصل في أثناء هذه الفترة إلى أن يعمل على التوفيق بين القبائل العربية المختلفة ، ويحل مشاكلها المعقدة ، ويحكم في الثأر بين قبيلة وأخرى . ولم يكن هذا العمل هينا بعد قرون طويلة من الجهل والضغائن والأحقاد والنسائس وتضارب المصالح ، ولكنه كان عملاً ضرورياً وأساسياً لتنظيم القوات العربية وتعبئتها . وأخذ يتصل بزعماء العرب وشيوخ القبائل في جنوب وشرق سوريا ، وفي الأقاليم الذي أصبح الآن شرقي الأردن . وكان العرب يعشقون الحرية ويستمتعون في الحرب من يومهم ، فوصلت كلمات فيصل إلى أذان غير صماء ، واستطاع أن يكون القوة العربية التي سيسير على رأسها في عملياته الحربية المقبلة .

وكلف فيصل أحد رؤساء القبائل العربية بالهجوم على العقبة ، وأرسل في نفس الوقت أحد أبناء أعمامه ، وهو الشريف ناصر ، مع لورنس للاتصال بزعماء الحركة العربية في سوريا ، وشرح لهم أنه سينحرف لتحرير سوريا على مراحل ، وإن المرحلة التالية ستكون العقبة . وطلب منهم إغراء العرب على ترك الخدمة في القوات العثمانية والحضور لمقابلته في العقبة . وعند عودة هذه البعثة من سوريا ، بعد اتصالها برضا باشا الركابي ، الضابط في القوات العثمانية ، قابلته

القوات العربية التي تستعد للهجوم على العقبة . واعتمد العرب في هجومهم على هذه المدينة على المفاجأة - ورغم نقص تموينهم وانها كهم الجسدى فانهم قد تمكنوا من الانتصار على الكتيبة التركية المعسكرة هناك ، والتي أصبحت قوتها موزعة بين القتلى والاسرى . ثم هاجموا النقاط العسكرية القريبة من العقبة وبلغ عدد القتلى من الأتراك ٦٠٠ وأسراهم ٧٠٠ .

انتقل مسرح الحوادث اذن بالاستيلاء على العقبة من الحجاز الى الشام ، وأصبح جيش فيصل عبارة عن ميمنة القوات البريطانية التي تقدمت من مصر لاحتلال فلسطين . ثم كان عليه أن يزحف على سوريا ، أى أن يشغل القوات العثمانية في الشمال ، حتى يسهل تقدم قوات اللورد اللبي من الجنوب . وكان على فيصل أن يعمل في توافق مع خطط قيادة هذا الجنرال الانجليزي .

وكانت القوات البريطانية في مصر قد قابلت صعوبات كثيرة في العام السابق حينما حاول السير ارشيبالد هوري التقدم وراء الأتراك في شبه جزيرة سيناء . ولكنها تمكنت في اوائل عام ١٩١٧ من الوصول الى حدود فلسطين وان كانت قد فشلت في شهرى مارس وأبريل في الهجوم الذي شنته على غزة التي استعصت عليها وسحبت انجليترا هذا القائد وعينت اللبي مكانه . ووصل القائد الجديد الى القاهرة في أواخر شهر يونيو وما أن استلم قيادته حتى بلغته انباء استيلاء العرب على العقبة مما عمل على تغيير الموقف .

ولقد استغل الجنرال اللبي هذا الانتصار العربي لتأمين ميمنته وأسرع بان وعد فيصل بانه يمكن الاعتماد عليه في كل مساعدة أو معونه . ووصل فيصل الى العقبة في شهر أغسطس فوجدها قد تحوالت الى قاعدة للحلفاء اذ أن الانجليز قد اعدوا المطارات الى جوارها ونصبوا فيها أجهزة الاسلاك واقاموا على الساحل

سجلات لانزال المهات والتوينات والذخائر من السفن وقطع الاسطول .
واصبحت القوات العربية في العقبة هي تلك القوات التي تم تدريبها بالخبراء
الاجانب في ناحية الوجه واصاف الانجليز اليها بعض قوات من العرب والبدو
كانوا قد جندوها من سيناء وجنوب فلسطين ، لكي تصبح نواه الفايق العربي فيما
بعد واسرع الحلفاء باعتبار مدينة العقبة خارج المنطقة المحرمة على المسيحيين في
الحجاز ، ولم يتباطؤوا في ارسال الضباط الانجليز والفرنسيين اليها . واخذ هؤلاء
الضباط يعملون كخبراء للقيادة العربية أو رؤساء لتشكيلات المصفحات والطيران
وحدات الهجاة التي كانت قد اثبتت جدارتها في السودان وعلى الحدود المصرية .

واصبح فيصل لا يبعد الا بمائة وخمسين ميل عن خطوط الانجليز في فلسطين
وكانت قيادته متصلة بقيادتهم بالطيران واللاسلكي . وكانت اكبر قوه تركية
تواجهه تعسكر في معان ، كان عليه أن يشغلها في هذا القطاع . حتى يوفر على
الانجليز عناء لقائهم . وستسير قوات الثورة العربية بقيادة فيصل الوطني وابن
الشريف باسم تحرير العرب ، ولكن في خدمة « الحلفاء » .

الانجليز والالمان :

أصبحت العقبة مركزاً هاماً للدعاية للحلفاء في الشرق الادنى ، علاوة على
أهميتها لهم من الناحية العسكرية .

واختلفت مظاهر هذا النشاط السياسي ، وإن كانت كل هذه المظاهر تغطي
قوى تسعى الى اضعاف تركيا وتحاول جذب العرب في سوريا الى جانب الحلفاء
واستبدالهم الى أن أهدافهم تتطابق مع أهداف العرب منذ إنقاذهم مع الشريف
حسين وإلى أن انتصار الجيوش الغربية يعنى تحرير العرب من حكم الاتراك .

وقامت إدارة الشؤون العامة التابعة لقوات الاحتلال البريطانية في مصر بتنظيم

حملة قوية من الدعاية على هذه الاسس منذ بدء إعلان الثورة في الحجاز . وما أن
تقدمت القوات البريطانية في سيناء سنة ١٩١٦ حتى اتصل الانجليز بشيوخ العرب
ورؤساء القبائل في جنوب فلسطين ، يدعونهم إلى عدم التعاون مع الاتراك ،
وانتظار مجيء قوات الحلفاء . وأطلع الانجليز هؤلاء العرب على خطابات شخصية
من الشريف حسين يدعونه فيها إلى التعاون مع البريطانيين الذين يعملون لتحرير
العرب . وأخذت الطائرات البريطانية تحلق فوق معسكرات الاتراك ، وتلقى بهذه
المشورات ، وبأخرى تدعوا الجنود والضباط العرب في القوات العثمانية الى الحرب
وعبر الخطوط لمقابلة مندوبي الشريف مكة .

وسار فيصل من ناحيته على نفس هذه الخطوط ، فأخذ يتصل بزعماء العرب
ورؤساء العشائر في سوريا . ولم يطلب منهم القيام بثورة علنية ضد الاتراك ،
بل اقتصر في طلبه في ذلك الوقت على عدم التعاون مع القوات العثمانية والفرار
منها والالتجاء الى قوات العرب .

ولقد أعطت هذه السياسة بنتائج واضحة على الموقف العام العربي ، ونجحت
الى درجة بعيدة ، حتى أننا نجد فرسان العرب الذين يحاربون مع الاتراك في بير
سبع يبتعدون عن أرض المعركة ثم يعودون إلى الظهور في ميمنة القوات البريطانية
المتقدمة صوب غزة . واضطر الاتراك نتيجة لذلك إلى إخلاء العريش ، ثم
اضطروا إلى التقهقر وعدم التمكن من الصمود نتيجة لفرار الجنود العرب
وانضمامهم إلى القوات البريطانية . وواصل الجنود العرب فرارهم طول فترة تقدم
الليبي صوب القدس ، وانضم بعضهم إلى الانجليز وانضم الآخرون إلى إخوانهم
العرب في العقبة .

وحاول الاتراك أن ينظموا إدارة الدعاية العربية في دمشق ، بمساعدة بعض

الخبراء الألمان . واضطر الأتراك إلى تغيير سياستهم العربية ، وبعد وعيدهم وتهديدهم لكل من يضبط لديه أية منشورات من التي ألقاها الإنجليز ، نجد أنهم يصدرن نداء إلى كل العرب المنضمين إلى الشريف حسين يعدونهم فيه بالعفو التام إذا ما تمكنوا من العودة . ولكن هذه الدعاية التركية لم تؤد إلى نتيجة لها قيمتها ، وواصل العرب فرارهم من الصفوف العثمانية ، حتى أن الأتراك أصبحوا يحاربون وكأنهم في أرض غريبة معادية في أثناء محاولتهم ضد التقدم البريطاني في فلسطين ، أما الإنجليز فانهم قد اعترفوا بأن حملتهم كانت تسير بين شعوب موالية . وأدت هذه الدعاية إلى نتائج تفوق في قيمتها ما أدت إليه العمليات العسكرية نفسها :

وتعتبر هذه الفترة في غاية الأهمية بالنسبة للنتائج السياسية التي أدت إليها ، وبالنسبة للطرق التي أتبعها إنجلترا فيها ، وخاصة في فترة ما بعد الحرب ، واحتدام النقاش حول مستقبل فلسطين وسينشأ هذا النقاش حول كل البلاد العربية المحيطة بالجزيرة العربية نفسها ، وسيستدعي ذلك من العرب أن يعودوا إلى حمل السلاح مرة جديدة ، بعد أن يروا نقض الحلفاء للعهود والوعود .

ولقد رأينا عند التحدث عن المراسلات الانجليزية العربية بين حسين ومكماهون أن الإنجليز لم يستثنوا أراضي فلسطين من المنطقة التي تعهدت بريطانيا بالاعتراف بها كدولة عربية مستقلة ، وتدل حملة الدعاية التي قام بها البريطانيون منذ سنة ١٩١٦ على أنهم كانوا مقتنعين ، مثلهم في ذلك مثل العرب ، بأن فلسطين تقع داخل نطاق هذه الدولة العربية المستقلة . ذلك أن المجهودات التي بذلها الإنجليز لمحاولة كسب العرب في هذا الاقليم إلى جانبهم لم يقوموا بها إلا باسم الملك حسين ، وباسم تحرير العرب . ولقد استخدموا ذلك في كل المناطق السورية ، فيما

عدا اقليم لبنان الذي لم يذكروا إطلاقاً اسم حسين في المنشورات التي وزعت فيه بل اشاروا فيها دائماً إلى مجهود فرنسا ، واستغادها لتحسين أحوال لبنان . ويعود هذا الاختلاف إلى التحفظ الذي أبدته فرنسا مع مراسلات مكماهون ، ويدل في نفس الوقت إلى أن الحلفاء قد عاملوا فلسطين حتى ربيع سنة ١٩١٧ على قدم المساواة مع كل المناطق السورية التي تعهدت إنجلترا رسيها ، وبدون أي تحفظ ، بالاعتراف بها داخل نطاق الدولة العربية ، وبال دفاع عن وحدتها واستقلالها .

(٣) الاستعداد الأخير :

تمكنت قوات النبي من الاستيلاء على غزة والخليل ويافا وبيت لحم ، ثم اخذت في الاستعداد منذ شهر أكتوبر للهجوم على القدس ، ونجحت في دخولها في يوم ٩ من ديسمبر سنة ١٩١٧ . وعند نهاية هذا العام كانت فلسطين تخضع للاحتلال البريطاني .

وكان ترحيب الأهالي بمجيء الإنجليز أكبر معاون لهم على التوغل في فلسطين وأن بعض العرب كانوا يتطوعون بتزويدهم بالمعلومات عن أماكن القوات العثمانية وقوتها وتحركاتها . وأنشأت القيادة البريطانية إدارة للتطوع في قوات الأمير فيصل العربية من بين أهالي فلسطين، ولعب الحاج أمين الحسيني دوراً عظيماً في تجميع وتنظيم هذه القوة العربية الجديدة .

وحاول الإنجليز القيام بهجوم على عمان في خلال شهر يناير سنة ١٩١٨ واعتمدوا على قوات الأمير فيصل للقيام بعملية مشتركة - ولكن القوات العربية لم تتمكن من تنفيذ ذلك الجزء الخاص بها من الخطة ، واضطر الإنجليز إلى العودة غرباً في فلسطين . ورأى فيصل من ناحية صعوبة الدخول في عمليات

مشتركة في ذلك الوقت ، فقصر عملياته على محاصرة معان استعداداً للاستيلاء عليها .

ولقد حاول الأتراك والألمان في هذا الوقت الاتصال بفصيل وإغرائه على الانضمام إليهم - ولكن الأمور كانت قد تطورت - كما أن النفوس كانت قد تغيرت - وواصل العرب محاصرتهم لمعان وهجومهم على سكة حديد الحجاز ، مما اضطّر الأتراك إلى التفكير في سحب الحامية العثمانية التي كانت لا تزال في المدينة . وعلم فصيل بهذه الخطة في أواسط شهر مارس ، وخشى من أن يترتب عليها تقوية الحامية التركية في معان ، واستخدمها في الهجوم عليه ، أو في وقت تقدم القوات الانجليزية - العربية شمالاً في سوريا . فتشاور فصيل مع النبي ووضع خطة تهدف إلى أحكام حصار معان ، وإحكام حصار المدينة في نفس الوقت وقطع مواصلاتها مع الشمال بشكل نهائي .

وقسم فصيل قواته إلى ثلاث وحدات وزودتها السلطات البريطانية بعدد من السيارات المصفحة وقوة من سلاح الحدود (الهجانة المعصرية) ، ثم بدأ بها الهجوم منذ أوائل أبريل على خطوط المواصلات التركية ، فهاجم خط السكة الحديدية بين عمان ومعان ، وإلى الجنوب من معان ، بينما قامت الوحدة الثالثة ، بقيادة جعفر باشا العسكري ، باحتلال ضواحي معان وتحطيم الاستحكامات الموجودة إلى الشمال وإلى الجنوب منها . وفشلت خطة الأتراك في سحب حاميتهم من المدينة ، وحاولت قواتهم ، المحاصرة في معان ، الخروج والهجوم على قوات جعفر العسكري ، ولكنها فشلت فيما هدفت إليه .

في خلال ذلك الوقت واصل كل من علي وعبد الله مهاجمة القوافل العثمانية التي سافرت في بلاد العرب ، متجهة إلى ابن الرشيد ، وأسروا رجالها واستولوا

على التموين وعلى الذخائر التي تحملها .

وهكذا نجد أن القوات العربية كانت تحاصر وتشغل القوات العثمانية الموجودة في معان والموجودة في المدينة ، وهي ما توازى في قوتها بقية القوات العثمانية إلى الشمال من القوات البريطانية . شغل العرب إذن نصف القوات العثمانية وحملوا ميمنة البريطانيين من أي هجوم عليها ، كما أنهم سدوا الطريق أمام هذه القوات الموجودة في المدينة ومنعوها من القيام بأي حركة التفاف أو هجوم على البريطانيين من الخلف ، وقطع خطوط رجعتهم إلى مصر . أما الأتراك فكان عليهم أن يروا قواتهم منقسمة ، واضطروا إلى بذل نصف مجهودهم في الحرب ضد العرب ، بدلا من الاحتفاظ بكل قوتهم لمواجهة البريطانيين .

وانتظر النبي مجيء امدادات من الهند ومن جنوب العراق وأخذ يستعد للهجوم العام على كل سوريا . وبلغت قواته ضعف القوات العثمانية الموجودة أمامه واستند إلى القوات العربية للقيام بعمليات مشتركة . فعمل على قطع مواصلة سكة حديد الحجاز الذاهبة إلى حيفا . ولإجبار القيادة التركية على إرسال قوات إلى مكان هذه المواصلات ، بشكل يفسح الطريق أمام قواته في تقدمها نحو الشمال . وكان على أن يتموا عملية قطع هذه المواصلات ، ومواجهة أي هجوم يقوم به الأتراك عليهم عند هذا المكان . ووافق فصيل على هذه الخطة ، خصوصا بعد أن وصلت قواته إلى حوالي ثمانية آلاف مقاتل زودها الانجليز بالسيارات والمدافع الرشاشة وسلاح الإشارة .

ونقل فصيل مقر قيادته إلى الشرق من عمان ، حيث بدأ في تركيز قواته في شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ ، ثم قطع مواصلة السكة الحديدية قبل بدء الهجوم الانجليزي شمالاً بثلاثة أيام . وجاءت قوات عثمانية كبيرة لاصلاح هذه السكة الحديدية ، مما

أفسح المجال أمام الانجليز في هجومهم نحو الشمال ، وقطع خط الرجعة على الأتراك إذا ما حاولوا الرجوع غرباً . واستخدم النبي الحديدية ، فأوهم الأتراك بأنه سيهجم في وسط الجبهة ، ثم ركز هجومه على السهل الساحلي ، وتمكن من التغلب على مقاومة الأتراك في هذا القطاع ، واستمر في تقدمه شمالاً ، بينما عجز الأتراك عن التحرك ، نتيجة لوجود القوات العربية على جناحهم الآخر . وفي نفس الوقت قام عرب فلسطين بالثورة ضد الأتراك . وتشقت القوى العثمانية وانتهت أيامهم في فلسطين .

(٤) الاستيلاء على سوريا :

لم يبق أمام الأتراك إلا محاولة الاحتفاظ بسوريا ، ولكن الأيام التالية ستذكر انسحابهم منها دون رجعة .

بدأوا بسحب قواتهم من عمان ومن معان - وبدأوا هذه العملية في يوم ٢٢ من سبتمبر ، وأسرع الانجليز بإرسال إحدى قواتهم لاحتلال عمان في يوم ٢٥ . واضطرت القوات العثمانية إلى أن تراجع سيراً إلى الأقدام بعد نصف خط السكة الحديدية ، بينما بقي الانجليز في عمان ينتظرون تفهقر القوات العثمانية من معان ، بعد أن احتلتها القوات العربية في يوم ٢٣ . وسارت قوات عربية شمالاً ، وتقدمت وحدات بريطانية من الفرسان في اتجاه دمشق . وكان العرب يحمون ميمتهم في أثناء تعقبهم للأتراك .

ووصلت مقدمة القوات العربية في يوم ٣٠ من سبتمبر أمام دمشق ، وأرسلوا مندوبهم طالبين إلى الأهالي القيام بالثورة ، وإعلان الحكومة العربية . ودخلت القوات العربية المدينة لتجد علم الثورة العربية يخفق عليها . دحاهم الشريف ناصر على رأس قوات مع وحدة من الفرسان البريطانيين ، وبعد يومين حضر كل من النبي

وفصيل ، الذي دخل عاصمة الأمويين فارساً معلناً نهاية أربع قرون من الحكم التركي والعثماني . وكان يوماً مشهوداً في تاريخ سوريا تأججت فيه العواطف وساد الفرح لمحبي العرب . ولكن أحداً لم يفكر في معنى دخول الوحدات الانجليزية إلى عاصمة سوريا ، وفي النتائج التي قد تترتب على ذلك ، خصوصاً وأن فرنسا كانت قد أرسلت قوة صغيرة لمشاركة قوات النبي في العمليات في الشام .

وتم الاستيلاء على كل سوريا قبل نهاية شهر أكتوبر ، وسارت العمليات الحربية في خطين : الأول يسير مع الساحل ، من صور إلى صيدا وبيروت ، والثاني إلى الداخل صوب حمص وحماه وحلب . وكان دور العرب واضحاً في الحظ الثاني من خطوط العمليات .

وبدأ الهجوم الساحلي في يوم ٣ من أكتوبر من حيفا ثم هكا إلى صور وصيدا ولم يلق البريطانيون أى مقاومة تذكر من جانب الأتراك ودخلوا بيروت في يوم ٨ ثم احتلوا طرابلس بعد خمسة أيام .

وفي أثناء ذلك الوقت أصدر النبي أوامره بالتقدم من دمشق شمالاً صوب حلب . وكان الانجليز قد بدأوا يشعرون بالتعب وبطول خطوط مواصلاتهم ، وكانوا يخشون من هذه « الجيوب » التي ظل بعض الأتراك يقاومون فيها - هنا وهناك ، وأخيراً فإن الانجليز كانوا يحسبون حساب القوة التركية الموجودة في حلب ، وأنها كانت تحت قيادة مصطفى كمال باشا .

ووضع البريطانيون خطة عمل مشتركة مع العرب ، فسارت إحدى فرقهم متجهة شمالاً تحميها القوات العربية من اليمين بينما تقوم قوات الشريف ناصر غير النظامية بالهجوم على حمص من الشرق . فوصلها ناصر في يوم ١٥ ووجد أن

الأتراك قد أخلوها وانسحبوا منها . ثم تمكن بعد يومين من احتلال حماه دون أية مقاومة . ولكنه شعر بشدة المقاومة عند اقترابه من حلب . فعمل الانجليز خطة مشتركة بين الفرسان البريطانيين والمشاه العرب ، وانفقوا على تنفيذها في يوم ٢٦ . ولكن بعض القوات العربية تمكنت من التسلل إلى المدينة في يوم ٢٥ وأخذت في مهاجمة الأتراك بشكل اضطرهم إلى الانسحاب ، وسحب الفرقتين الموجودتين إلى الجنوب منها . وتمكن الفرسان البريطانيين من دخول المدينة في اليوم التالي مع المشاه العرب ، بينما قام الفرسان الهنود بتعقب قوات مصطفى كمال المنسحبة . واحتل العرب مواصلة السكة الحديدية السورية مع سكة حديد بغداد في يوم ١٩ من أكتوبر وفي اليوم الثاني وقعت تركيا على هدنة مودروس .

وهكذا تم الإستيلاء على سوريا وتم تخليصها من الأتراك . وأمن العرب إلى الانجليز واتفقوا معهم وفرحوا بروج الأتراك من سوريا ، ولكنهم لم يعرفوا بعد معنى وجود القوات الانجليزية معهم في فلسطين وفي سوريا وفي جنوب العراق . واحترم العرب وعودهم من يومهم ، ولم يفكروا في أن « الحلفاء » قد استغلوهم لتنفيذ ما ربههم ، ولكن الأيام ستكشف لهم عما يبيت إنجلترا وفرنسا لهم - إذ أن الثورة العربية الحقيقية ، وقيام دولة قوية في هذه المنطقة الهامة في الشرق الأدنى ، كانت تتعارض تمام التعارض مع المصالح الفعلية لمن أعطوا أنفسهم اسم الحلفاء - وهم الأعداء .

الباب الثامن

تسويات بعد الحرب

الفصل التاسع والعشرون

الوعود المتضاربة

لقد كانت الوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها للعرب تتعارض مع وعود أخرى قطعتها على نفسها تجاه حلفاءها الأوروبيين في الحرب ، وتجاه اليهود ، ولم تظهر هذا التجارب إلا بعد الحرب ، ووضع بريطانيا في موقف دقيق تجاه حلفائها . وأثر كل من وعد بلفور وإتفاقية سايكس بيكو أسوأ الأثر على مستقبل العرب .

(١) الاتفاقية سايكس - بيكو :

بدأت دول الوفاق تفكر في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وبمجرد دخول تركيا هذه الحرب في الاستفادة من الموقف الذي سينتج عن هذه الحرب وذلك بإنهاء مبدأ المحافظة على سلامة أراضي هذه الدولة ، والعمل على تقسيمها فيما بينها . وكانت روسيا ترغب أشد الرغبة في الاستيلاء على المضائق والقسطنطينية ، أما فرنسا فأنها كانت تريد الحصول على سوريا ، وأما إنجلترا فأنها كانت تشعر بضرورة الحصول على طريق بري للهند ، يمر في إقليم يمكنه أن يقضي على ما قد يترتب على توسع الفرنسيين والروس في هذه المناطق من تهديد لخطوط مواصلاتها الإمبراطورية عبر قناة السويس . كما أن إيطاليا كانت ترغب في السيطرة على بعض أجزاء من آسيا الصغرى ، بينما أخذت السلطات البريطانية في الهند في فرض سلطتها على الخليج العربي والصحف منه شمالا على البصرة

وبغداد فبدأت المفاوضات والمحادثات بين هذه الدول ، ولانتهى الامر إلى سلسلة من الاتفاقيات ، عملت على تقسيم الدولة العثمانية . وأخذت بريطانيا على نفسها في هذه الاتفاقيات تعهدات جديدة ، تتضارب مع الاتفاقيات التي وصل اليها الشريف حسين مع مكماهون ، والتي سبق شرحها .

وأولى هذه الاتفاقيات هي التي تعرف باتفاقية سايكس - بيكو والتي عقدت بين إنجلترا وفرنسا والروسيا في أوائل عام ١٩١٦ . فما أن انتهى مكماهون من محادثاته مع الشريف حسين حتى بدأت مفاوضات إنجلترا مع الحكومة الفرنسية ، هادفة إلى التوفيق بين رغبات فرنسا وسوريا وبين التعهد الذي أخذته على نفسها تجاه العرب . ولكن إنجلترا أخفت عن فرنسا الاتفاق الذي كانت قد وصلت إليه مع الشريف حسين ، وسيستبب هذا الموقف في مضايقة فرنسا حينما تعلم به فيما بعد . وكان يمثل فرنسا في هذه المفاوضات هو الممثل البريطاني فكان هو السير مارك سايكس ، خبير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية . فوضعا خطة لاستيلاء بلديهما على مناطق وأقاليم من الدولة العثمانية ، وأرسلها لحكومتيهما فوجهتهما هاتان الحكومتان إلى السفر إلى سان بطرسبرج لمناقشة الموقف مع الحكومة الروسية . وبدأت المفاوضات هناك في أثناء شهر مارس سنة ١٩١٦ وانتهت إلى تفاهم ثلاثي ، وسلسلة من المذكرات المتبادلة بين الحكومات الثلاث حددت المناطق والأقاليم العثمانية التي رغبت فيها كل من هذه الدول ، والتي اعترف الآخران بها كمنطقة نفوذ لها .

واحتجرت روسيا لنفسها المضائق والقسطنطينية مع الأقاليم المحيطة بها والضرورية للدفاع عنها ، والسيطرة عليها ، وأربع ولايات تركية تقع على الحدود المشتركة في القوقاز . أما فرنسا فأنها قد احتجرت لنفسها كل سوريا وجزء هاماً

في جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في شمال العراق . أما إنجلترا فأنها قد احتفظت بمنطقة تمتد من جنوب سوريا حتى العراق وتشتمل على بغداد والبصرة وتفصل بين المنطقة الفرنسية وبين الخليج العربي ، وتشتمل من الناحية الأخرى على حيفا وعكا . واتفق المندوبون على الاحتفاظ بمنطقة دولية في القدس وحوها ، منعا لقيام تنافس فرنسي روسي للتوسع فيها ، وما قد يؤدي إليه ذلك إلى تهديد المصالح البريطانية في مصر وفي قناة السويس .

واشتملت مناطق النفوذ الفرنسية والبريطانية في هذه الاتفاقية - مع المنطقة الدولية على كل سوريا والعراق ، ونصت هذه الاتفاقية على وضعها تحت نظام الحجر ، أو الوصاية أو الانتداب . واشتملت كل من مناطق النفوذ الفرنسية والانجليزية على مناطق يمكن للدول الأوروبية أن تقيم فيها نظام حكمها المباشر ، ويمكنها أن تضمها إن رغبت ، ومناطق ستوضع تحت السيادة العربية ، وستعترف الدول الأوروبية بهذه السيادة ، في نظير احتفاظها بأولوية الاستغلال التجاري فيها ، وتقديم المعونة الفنية إليها ، قبل غيرها من الدول الأوروبية .

أما المنطقة الدولية فأنها جاءت نتيجة لاصرار فرنسا على فرض نفوذها على كل الشام بما فيها القدس ، واضطرت إنجلترا إلى أن تعارض هذا المشروع ، لأنها تسعى للاحتفاظ بحيفا وعكا كخرج لمنطقتها على البحر المتوسط ، وكانت تخشى من إقتراب النفوذ الفرنسي كثيراً من قناة السويس . وكانت إنجلترا قد بدأت تشعر بضرورة السيطرة على طريق برى يوصلها بالشرق الأقصى ، في نفس الوقت الذي تسيطر فيه على قناة السويس . وكانت إنجلترا قد بدت تهتم بمشروع نقل المهمات من حيفا إلى خليج العقبة ، في حالة تعطيل الملاحة في قناة السويس ، ومشروع آخر للنقل البرى من البحر المتوسط إلى الخليج العربي في حالة تهديد

الملاحه في البحر الأحمر نفسه. ولذلك فإن إنجلترا لم توافق على مطالب فرنسا إلا في الجزء الشمالى من سوريا فقط ، أما الجزء الجنوبي - وهو فلسطين - فإن إنجلترا رغبت في عمل « وضع خاص » له . ووافقت فرنسا على عمل نظام خاص بمنطقة القدس ونابلس والخليل ، وطالبت بضم بقية فلسطين إلى منطقتها ، ولكن بريطانيا لم توافق على ذلك . وحينما انتقل مسرح المفاوضات إلى سان بطرسبرج طالبت روسيا بفرض حمايتها على الأراضى المقدسة ، وعارضت كل من إنجلترا وفرنسا هذا الطلب ، وقبلت فرنسا وإنجلترا والروسيا فكرة إنشاء إدارة دولية في فلسطين .

وتعتبر اتفاقية سايكس - بيكو أحد الأدلة التى تلتحق الدول العظمى بالعالم في أثناء الحرب العالمية الاولى ، إذ أنها تدل على شرايتها ، وعلى نفاقها السياسى . ويمكننا أن ندرك الأخطاء التى اشتملت عليها هذه الاتفاقية بكل سهولة . فلقد كانت هذه المنطقة التى احتجزتها إنجلترا وفرنسا لنفسها ، هى منطقة عربية ويزيد التقدم والوعى القومى فيها عند أطرافها المطلّة على البحر المتوسط ، وعلى الخليج العربى ، أكثر من الوسط الذى اشتمل على عشائر بدوية . وبالرغم من ذلك فإنها كانت منطقة عربية لها أن تكون وحدة قائمة بذاتها . ولكننا نجد أن دول الوفاق تعمل على تقسيمها بشكل تعنتى وبطريقة غير طبيعية ، وتدلل على لا شعورية تعود إلى قرن سابق ، حين عارض بلرستون في قيام دولة عربية قوية في هذه المنطقة ، قد تعمل في يوم من الأيام على التحكم في طرق مواصلات دولته مع إمبراطوريتها الهندية . ورغم التقدم والتطور الذى بلغه سكان الشرق الأدنى العربى فإن دول الوفاق لم تنظر إلا لمصالحها ، ولم تفكر إلا في أن الدفاع عن مصالحها بهذه الطريقة التى تتنافى مع سيادة سلم طويل الأجل في المنطقة ، أى أنها تهدد هذه المصالح نفسها بعد فترة وجيزة من الزمن .

ورغم أن سكان العراق وسوريا كانوا أكثر تقدما من غيرهم ، فإن هذه الاتفاقية قد رسمت أمر إخضاعهم لحكم أجنبى مباشر ، وتركت غيرهم يتولون أمر حكومتهم بأنفسهم . وظهر هذا بنوع خاص في المنطقة البريطانية التى رسمت أمر خضوع كل من البصرة وبغداد لحكم انجليزى مباشر ، وتركزت أمر البادية وشرق الاردن لحكم العرب . ولكن هذه الدول الاستعمارية رأت عدم امكانية سيطرتها على المناطق الداخلية ، دون الاستعانة في ذلك بالرائسات والملاكيات والامارات المحلية ، فتركت لها حكم هذه المناطق الداخلية ، كدول عازلة ، تحمى لها حدودها من الصحراء ، ومن سكان الصحراء .

ودلت هذه الاتفاقية على نفاق الدول « الحليفة » ، إذ أن هذه الدول لم تفهم مع الشريف حسين بشأنها رغم اشتغالها على بنود تتعارض تماماً مع ما اتفقت عليه مع الشريف في مراسلات مكماهون . ثم عمدت هذه الدول إلى اخفاء هذه الاتفاقية عن علم الشريف بعد أن عقدتها ، وذلك خوفاً من أن يتأثر موقفه من إنجلترا في الحرب . ولأن يعرف الملك حسين والمجاهدين العرب قيمة حلفائهم إلا بعد ثمانية أشهر من عقد هذه الاتفاقية ، وفي ظروف خاصة .

(٢) الاتراك وعرض المصالح :

حضر بيكو إلى القاهرة للاتصال بزعماء العرب والتهديد للتحديث عن المصالح الفرنسية في سوريا . وسأل الملك حسين الجنرال ونجت عن أهداف هذه الزيارة والغرض منها ، بعد أن ثارت الشكوك وسرت بعض الاشاعات عن فرنسا وسوريا . فأمرت وزارة الخارجية البريطانية سايكس بالذهاب الى جدة في مايو سنة ١٩١٧ وكلفته بتهدئة خاطر الحسين ، والتهديد لزيارة بيكوله شخصيا . وكانت هذه فرصة يمكن فيها لإنجلترا أن تظهر ولاها للعرب الذين حافظوا على تعهداتهم ، وأدوا

دورهم كاملاً إلى جانب الحلفاء . ولكن البريطانيين لم يتصرفوا بأمانة . اتصل سايكس بحسين ، ثم عاد بعد اسبوعين مع زميله الفرنسي وتباحثا معه في الأمور العامة التي تتصل بعلاقاته مع الدولتين ، ولكنهم لم يذكروا له أمر الاتفاقية الموجودة بينها . ودار الحديث عما إذا كان العرب يقبلون قيام إدارة فرنسية في المنطقة الشمالية من الاقليم الساحلي في سوريا ، أى في لبنان . ولما كان حسين هو المتحدث الرسمي باسم العرب في ذلك الوقت ، ولم يكن له الحق في التنازل عما أصر عليه هؤلاء العرب بدون إستشارتهم ، وخاصة في المسائل التي تتعلق بالسيادة فإنه أجاب بأنه سيتباحث مع رؤساء العرب ، وسيحاول إغرائهم على قبول إدارة مشتركة فرنسية عربية في هذه المنطقة بشكل مماثل لاقامة إدارة عربية - انجليزية في جنوب العراق ، وعلى أن يكون ذلك لفترة محددة ، عشر سنوات مثلاً ، وعلى أن تتقدم فرنسا بمعونتها المالية والفنية لهذا الاقليم ، بشكل يعهد لإدماجه في بقية الدولة العربية بعد ذلك . ولم يعلم حسين بأمر اتفاقية سيكس بيكو إلا في شهر ديسمبر سنة ١٩١٧ وذلك عن طريق الاتراك . وكان الشيوعيون قد استولوا على الحكم في روسيا ونشروا بعض الوثائق السرية الموجودة في وزارة الخارجية ، وكان من بينها نص اتفاقية سنة ١٩١٦ . وانتهم الاتراك هذه الفرصة وابلغوا هذا النص لفیصل وعرضوا عليه الصلح معهم في نفس الوقت .

وتقدم جمال باشا بهذا العرض في أواخر أيام حكمه في سوريا وتقدم به باسم الحكومة العثمانية ، وذكر أن المانيا توافق عليه . وأرسل مندوباً إلى العقبة في أواخر شهر نوفمبر يحمل خطابين لفیصل ولجعفر باشا . وخاطبهم فيها كمسلم يتحدث إلى مسلم آخر ، وذكر أن واجبه كمسلمين مخلصين هو بذل كل مجهودهم بل وأرواحهم في سبيل عزة الاسلام ، وإن الوعود لاستقلال العرب قد أثرت فيه وفي والده ، وجعلتهم يشعرون على السلطة الاسلامية العليا ، وإن نفاق هذه

الوعد قد ظهر بعد أن ثبت أن هدف الحلفاء هو تقسيم البلاد العربية ، وإعطاء سوريا لفرنسا والعراق لانجلترا وجعل فلسطين دولية ، وأنه لم يبق للعرب الا أن يعودوا للعثمانيين ، وأن يتفقوا مع الاتراك على حدودهم المشروعة : وانتهى الخطاب بدعوة فیصل للحضور إلى دمشق شخصياً ، للمفاوضة رسمياً في الموضوع وأعطاه تأمينا على حياته . وأرفق بالخطاب الشروط التي يوافق الاتراك على المفاوضات على أساسها ، وضمت الاعتراف بأكبر درجة ممكنة من الاستقلال الذاتي للاقليم العربية في الامبراطورية ، لارضاء أمانى العرب القومية ، وذكرت أن الحكومة الالمانية ستضمن مثل هذا الاتفاق التركي - العربي ، بعد أن يصدق عليه السلطان .

شرح جمال باشا إذن أن الحلفاء قد غرروا بالعرب ، وأن الوقت قد أظهر نفاق البريطانيين ، وأن الاستمرار في الاخلاص لهم لن يؤدي الا إلى إستعباد الشعوب العربية ، وإن الطريقة الوحيدة هي توحيد جبهة المسلمين في الشرق الأدنى لمواجهة الخطر الخارجى والاطماع التوسعية . وتحدث جمال باشا عن هذا الموضوع علنياً في بيروت في أوائل شهر ديسمبر ، فترك ذلك أثراً واضحاً في نفوس العرب . وكان الاتراك يعقدون الآمال فعلاً على عودة انضمام العرب اليهم في هذا الوقت ، وعلى تغيير الموقف الاستراتيجى في الشرق الأدنى . وكانوا واثقين من أن البراهين الواضحة ستؤدى إلى هذه النتيجة لا محالة .

وأرسل فیصل بهذه الخطابات إلى والده ، ورفض حسين هذه الشكوك الواضحة في نيات « الحلفاء » ورفض التحدث إلى « الأعداء » الاتراك . وكلف ابنه فیصل بأن يرد على جمال ، رافضاً فكرة الصلح مع تركيا ، وأرسل بكل هذه المراسلات إلى المندوب السامى البريطانى في القاهرة ، طالباً تقديم تفسير عن هذه

الاتفاقية السرية التي ورد ذكرها في خطابات جمال باشا .

وكانت هذه فرصة جديدة تستطيع فيها إنجلترا أن تخرج من موقف النفاق الذي وقفته حتى ذلك الوقت ، وثبتت بذلك إخلاصها لحلفائها العرب ، ولكنها رفضت انتهاز هذه الفرصة . وأجاب بلفور ، وزير الخارجية البريطانية ، على حسين ببرقية تظهر ميوعتها المتعمدة . ذلك أنها لم تكذب أو تؤمن على الاخبار الواردة من سان بطرسبرج ، ولكنها تحدثت عن هذا الاتفاق بالفاظ تسعى إلى تشكيك حسين في نيات الاتراك لا يهدفون إلا للوئعة بين العرب وحلفائهم ، وانتهت بتأكيد أن بريطانيا سيؤيد العرب وتساعدهم في كفاحهم للحصول على استقلالهم .

كان هذا هو النفاق الواضح لإجابة على إخلاص العرب وولائهم . ورأى حسين أن الواجب والشرف يحتمان عليه عدم الاتصال بالاتراك دون الاتفاق مع حلفائه الانجليز ، وكان من حقه أن يشك في نيات الانجليز خصوصا بعد أن عرض عليه الاتراك الاتفاقيات المعلقة بين الدول المستعمرة ، وعرضوا عليه التحالف والعمل للمستقبل . وأثبت حسين أنه رجل مخلص في عرضه لهذه المراسلات على البريطانيين ، وفي طلب تفسير عن موقفهم ، وعمد الانجليز هذه المرة إلى خديعته إذ أنهم لم يجيبوا بصراحة عما إذا كانوا قد عقدوا مثل هذه الاتفاقية بالفعل ، وعمدوا إلى تمويه الالفاظ بشكل يدل على أن مثل هذه الاتفاقية لم تعقد . وأظهر حسين ، في نفس الوقت الذي اثبت فيه إخلاصه للانجليز ، أنه كان قصير النظر ، إذ أنه أكتفى بهذه الاجابة ، رغم علمه بأنها إجابة تمتاز بميوعتها ، وكان عليه كرجل دولة ألا يرضى إلا باجابة قاطعة .

(٣) تصريح بلفور :

وفي أثناء ذلك الوقت قامت الحكومة البريطانية بمفاوضات أخرى مع زعماء اليهود في إنجلترا ، وبعد شهر من المفاوضات السرية إرتبطت معهم بعهود تتعارض مع وعودها للعرب ، وتسببت في نشر تصريح بلفور .

وكان الصيونيون يحاولون اغراء تركيا منذ بضع سنوات على السماح بزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ولكن السلطان عبد الحميد عارض هذه السياسة ، ولما تولت جمعية الاتحاد والترقي الحكم ظهر فيها النفوذ اليهودي واضحا في أول الامر ، ولكنها اضطرت إلى الاحتراس وخاصة بعد أن قام النواب العرب بفضح نوايا الصيونية للاستيلاء على أراضي العرب ، وتشريد شعب فلسطين . وعند نشوب الحرب إنتقل مركز نشاط الصيونية إلى برلين ، وعندما انضمت تركيا في الحرب إلى دولتي الوسط ، عمل الصيونيون على خطب ود دول الوفاق ، حتى يضمنوا أي كفة قد تكسب الحرب .

ولم يكن الميدان سهلا أمام الصيونيون الانجليز ، خاصة وأن عدداً كبيراً من يهود هذه البلاد كان لايعتبق الفكرة الصيونية ، أو يعتقد فيها وفي إمكانية نجاحها . ولكن سرعان ما حصلوا على تأييد بعض رجال الصحافة ، ثم بلفور ثم لويد جورج ، بعد أن تعاون معه وايزمان في خططه المقبلة . ولقد حاول هربرت صامويل ، أحد الوزراء الانجليز في وزارة اسكويث أن يحصل على تأييد الوزارة البريطانية المشروع ، ولكن رئيس الوزراء عارض في هذا الاتجاه وجاء لويد جورج للوزارة ومعه بلفور وزيراً للخارجية ، فبدأت المفاوضات بين هذه الحكومة وبين الصيونيين .

ولم يكن من حق إنجلترا أن تقرر أي شيء بالنسبة لمستقبل فلسطين في ذلك

الوقت ، خاصة وأنها كانت قد تعهدت منذ سنة ١٩١٥ بالاعتراف وتأييد استقلال الدولة العربية في المنطقة التي تدخل فلسطين في نطاقها من ناحية ، وأن اتفاقية سايكس بيكو كانت قد رسمت إنشاء إدارة دولية في فلسطين من ناحية أخرى ، وكان من حق هذه الدول التي وقعت على إتفاقية سايكس بيكو ، مثلها في ذلك مثل الملك حسين ، أن يناقشوا هذا الأمر قبل إبرامه ، وأخيراً فإن يهود إنجلترا أنفسهم كانوا يعارضون في هذا المشروع الصهيوني .

ورغم هذه الصعوبات فإن لويد جورج قد عهد إلى سايكس بيكو بمهمة مفاوضة الصيونيون ، وربما كان ذلك لإغراء الصيونيون الضغط على أمريكا وإدخالها الحرب إلى جانب دول الوفاق ، أو لإغرائهم على تمويل ديون الحرب أو لمكافأة الدكتور وايزمان على اختراع نوع جديد من المفرقات . ولكن الأسباب الرئيسية كانت بعيدة عن ذلك . أما من الناحية السياسية فإن بريطانيا قد رأت نشاط الصيونيون في ألمانيا والنمسا وخشيت من نجاحهم في الوصول إلى وعد من تركيا بارتضاء بعض رغباتهم في فلسطين ، وأرادت إنجلترا في نفس الوقت أن تكسب ود يهود روسيا الذين قاموا بدور معروف في الثورة الشيوعية ، وأرادت لإغرائهم على مواصلة الحرب إلى جانبها . أما من الناحية الاستراتيجية فإن فلسطين كانت ضرورية للدفاع عن القوات البريطانية في مصر ، وعن الطريق البري الموصل إلى الشرق ، وكان هذا هو السبب الرئيسي لإصدار تصريح بلفور ، رغم كل الادعاءات والألوان المالية والسياسية والدينية والانسانية التي أرادوا إعطاءها لهذا العمل . ذلك أن أهمية فلسطين لإنجلترا قد زادت في فترة الحرب ، وظهرت بشكل واضح ، خاصة وأنها لم تكن تبعد عن مصر إلا بصحراء سيناء . ولقد أثبتت التجربة أن الصحراوات لم تعد تصلح لكي تكون حدوداً عازلة وخاصة بعد أن حاول الأتراك غزو مصر ، وبعد أن عمل الإنجليز على عبور صحراء

سيناء والتقدم شمالاً في فلسطين . أصبحت قناة السويس إذن أقل أمناً في ذلك الوقت عما كانت عليه من قبل ، ولما كانت أطماع فرنسا واضحة في كل الشام ، بما في ذلك فلسطين ، فقد كان من الطبيعي أن تعمل إنجلترا على أن تفصل بين المنطقة الفرنسية ومنطقة قناة السويس بإنشاء وحدة سياسية أشد قوة من المنطقة الدولية التي أشارت إليها اتفاقية سايكس بيكو ، ولتكن هذه الوحدة تحت النفوذ البريطاني . ولم يكن وعد بلفور إلا تمهيد لوضع فلسطين تحت إدارتها ، حتى تعمل على تنفيذ وعدها الذي أعطته بلسان بلفور لليهود .

عملت الحكومة البريطانية على الحصول على تأييد الصيونيون لوضع فلسطين تحت إدارتها ، واستثناء فرنسا من الإدارة . ووافق الصيونيون على هذه البداية ، وأعلنوا معارضتهم لتدويل فلسطين ، أو لوضعها تحت إدارة مشتركة إنجليزية فرنسية ، وذلك في اجتماعهم مع سايكس في شهر فبراير سنة ١٩١٧ . ثم أعلنوا أنهم سيعملون على وضع فلسطين تحت الحماية البريطانية مادامت هذه الدولة تؤيدهم في إرضاء « أمانهم القومية » . وكان هذا هو الأساس التي قام عليه ، ونتج عنه ، تصريح بلفور بعد عدة شهور ، وفي وسط هالة من الادعاءات الكاذبة التي أدعت لنفسها الانسانية ، وخدمه اليهود المشردين .

ووافقت الحكومة الفرنسية على فكرة إصدار هذا التصريح بعد تردد ، أما أمريكا فإنها قد خضعت لنفوذ اليهود فيها ولم تحاول المجادلة في الأمر : ولقد حاول اليهود أن يحصلوا ن إنجلترا على وعد بالاعتراف بأن فلسطين هي وطنهم ، ولكن إنجلترا لم توافق على إعطاء مثل هذا التعهد . ولكنها صرحت بأنها ترحب بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . واضطر الصيونيون إلى قبول هذا النص عندما تأكدوا من أنهم لن يحصلوا على أكثر منه في ذلك الوقت .

وصدر تصريح بلفور في يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٧ أي بعد سنتين من

الوعد الصادر من إنجلترا لحسين ، وبعد أن نشبت الثورة العربية وبذله ، كل وسعها في العمل في سبيل هزيمة الدولة العثمانية وتأييد إنجلترا . وكان هذا دليلاً جديداً على نفاق الإنجليز ، وعلى قيمة الوعود التي يعطونها والأمانة التي يطبقونها بها .

(٤) مخاوف العرب :

تسبب تصريح بلفور في إثارة مخاوف العرب حتى من لم يعرف منهم بالتعهدات التي أعطتها بريطانيا لحسين إذ أنه كان يدل على عدم الاعتراف بشرعية حقوق العرب في أحد الأقاليم العربية ، وإدخال عناصر عربية عنه فيه دون مشاوره أهله . ووصلت الأخبار لمصر وأخذ زعماء العرب يحتجون على موقف إنجلترا ، وأضطرت السلطات البريطانية في القاهرة إلى أحكام الرقابة على كل الأخبار الخاصة بها ، وحاولت أن تعمل على تهدئة خواطر العرب .

و ثارت دهشة حسين عندما علم بهذا التصريح ، واستفسر عن معناه وممراته فأسرت بريطانيا بارسال المستشرق هو جارت إليه ، وأكد له أن بريطانيا لن تسمح باقامة اليهود في فلسطين إلا في الحدود التي تمتشى مع الحرية السياسية والاقتصادية للشعب العربي . وكان هذا التصريح تصريحاً شفوياً ، وكان يختلف عن تصريح بلفور ، الذي لم يذكر الا الحقوق المدنية والدينية للشعب العربي . ولكن إنجلترا كانت تحاول في ذلك الوقت الاحتفاظ بحلفائها العرب بأي شكل ، حتى يتم ترتيب المسائل ، ووضعهم أمام الأمر الواقع . وأجاب حسين أنه سيبدل جهده في سبيل تحقيق أهداف تصريح بلفور ، مادام لا يسعى إلا للحصول على ملجأ لليهود المشردين ، ووافق حسين على الاتفاق على نظام خاص لإدارة الأماكن المقدسة ، ولكنه أظهر بوضوح أنه لن يتنازل عن أى جزء من أجزاء السيادة العربية أو مظاهرها ، بالرغم من أنه مستعد لبحث مسألة نظام الحكم المقبل في

الشام - والذي يشمل فلسطين - وذلك مع الاستعانة بالخبرة الفنية والادارية الأجنبية

وواصل حسين ولاءه للإنجليز وأرسل مندوبين إلى أعوانه في مصر وإلى وحدات قوات الثورة العربية ، يعلمهم فيها أن بريطانيا قد أكدت له أن إقامة اليهود في فلسطين لن تؤثر في حقوق العرب الاقليمية ، ويحثهم فيها على الاستمرار في اخلاصهم لإنجلترا ، حتى يصلوا إلى إتمام تحرير بلادهم . وكلف أبناءه ببذل جهودهم لتهدئة خواطر الرجال المقيمين حولهم بخصوص هذا التصريح ، وذكر لعرب فلسطين أن كتبهم المقدسة تفرض عليهم الكرم والتسامح ، وحشهم على الزحجيب باليهود والتعاون معهم في الوصول الى الخير العام .

ونجحت مجهودات البريطانيين لتهدئة مخاوف العرب في مصر وما جاء شهر مارس حتى حضرت بعثة صهيونية برئاسة وايزمان ، وأخذت في الاتصال بزعماء العرب قبل أن تواصل سفرها إلى فلسطين . ولم تتحدث هذه البعثة إلا عن التعاون العربي - الصهيوني . وصفق لذلك عدد كبير من أعوان البريطانيين في مصر ومنهم عدد من رجال الجمعيات العربية ، مثل فارس نمر باشا صاحب جريدة المقطم وغيره .

وحدث في ربيع سنة ١٩١٨ أن تقدم سبعة من زعماء العرب بمذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، يطلبون فيه تحديد موقفها من القضية العربية بأكملها وإعلان نياتها تجاه الأقاليم العربية التي تحررت من السيطرة العثمانية . وأجاب عليهم وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة رسمية في ١٦ من يونيو سنة ١٩١٨ تعتبر تصريحاً عن السياسة البريطانية تجاه الثورة العربية ، إذ أنها أكدت تعهدات بريطانيا السابقة للعرب بشكل أكثر وضوحاً ، وقسمت المنطقة التي تهم العرب

إلى أربعة أقسام حسب الموقف العسكرى فى ذلك الوقت : أولا : الأقاليم العربية التى كانت مستقلة قبل الحرب ، وثانيا : الأقاليم التى حررها العرب من الحكم التركى ، وكانت هذه الأقاليم تمتد من عدن حتى العقبة ، وتشتمل عليها ، ولما عرفت انجلترا باستقلال العرب وسيادتهم التامة عليها ، وثالثا : الأقاليم العربية التى عملت قوات الحلفاء على تحريرها من تركيا ، وهى التى تشتمل على العراق من الخليج العربى حتى الشمال من بغداد ، وفلسطين من الحدود المصرية إلى الشمال من القدس ويافا ، وصرحت بريطانيا بأن سياستها تجاه أهالى هذه المناطق ستكون إقامة حكومات يرضى عنها هؤلاء الأهالى ، ولكنها أكدت أن سياسة هذه الحكومات يجب أن تكون سياسة الحكومة الانجليزية ، ورابعا : الأقاليم العربية التى كانت لانزال تحت حكم الأتراك أى الجزء الأكبر من سوريا ومقاطعة الموصل فى العراق . وذكرت بريطانيا أنها ترغب فى أن ترى الشعوب المهضومة الحقوق فى هذه المناطق تتمتع بحريتها وأن بريطانيا ستبذل جهدها للوصول إلى هذه النتيجة .

وهكذا نرى أن هذا التصريح يؤكد أن بريطانيا تسعى إلى أن تصل هذه الأقاليم إلى الحرية والاستقلال ، وليس لمجرد تخليصها من الأتراك ، وتؤكد أنها لن تقيم نظاماً يتعارض مع رغبات أهالى الأقاليم . وجاء نشر هذا التصريح بعد معرفة أمر اتفاقية سايكس - بيكو ، وتصريح بلفور ، مهدئا لنفوس العرب ، وحافزا لهم على مواصلة مجهودهم لكسب المعركة الأخيرة . ونظر العرب إليه كمؤكد لتصريحات الرئيس ويلسون ، وكدليل على الرغبة فى تطبيق هذه المبادئ على الأقاليم العربية من الدولة العثمانية بعد نهاية الحرب ، فساد العرب الفرح بهذه النتيجة ، وواصلوا مجهوداتهم فى الحرب .

وأخيرا فإن كل من انجلترا وفرنسا قد اشتركا فى إصدار بلاغ مشترك نشر

فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وشرح سياسة هاتين الدولتين وأهدافهما فى البلاد العربية . ولقد أعلن هذا البلاغ تطابق وجهات نظر الدولتين الأوربيتين وأهدافهما فى الحرب فى الشرق ، وهو التحرير الكامل للشعوب التى ترسخ تحت الظلم التركى ، وإقامة ، ومساعدة الأهالى على إقامة ، حكومات وطنية تعبر عن رغباتهم . وأكد البلاغ أن الدولتين متفقتين فى رغبتهما لرؤية قيام هذه الحكومات الوطنية ، وفى المساعدة على قيامها ، والاعتراف بها بمجرد تكوينها . وينتهى بتأكيد سمو غرضيهما ، والعمل على إقامة دول عربية تعبر عن رغبات الشعوب . وجاء هذا البلاغ مهدئا للعرب فى لبنان وخاصة بعد مسألة العلم ، التى وقعت فى ميناء بيروت ذلك أن القوات الفرنسية كانت قد رأت عند نزولها إلى ذلك الميناء أن شكرى باشا الأيوبي كان قد رفع علم الثورة العربية عليها باسم الأمير فيصل ، فاحتج الفرنسيون على ذلك ، وتدخل اللبى وأمر العرب بسحب علمهم من فوق مدينتهم . فهاج العرب ووصل الخبر إلى قوات الثورة المسلحة فى الصحراء وفى العقبة ، واضطر فيصل إلى الكتابة إلى الانجليز ذاكرأ أن زمام الأمور سيفلت من بين يديه ، وأن المسألة ستنتهى بحركة تمرد أو ثورة مسلحة وخاصة بعد أن علم العرب أن الفرنسيين سيحتلون كل المنطقة الساحلية من سوريا ، وظهر نشاط الصهيونيين فى فلسطين ، وبدأ زعماء الحركة العربية يتصلون ببعضهم بسهولة بعد تحرير الموصل ودمشق وحلب .

عمل هذا البلاغ على تهدئة العرب ومنعهم من الثورة ، فى الوقت الذى لم يكن « الحلفاء » قد ثبتوا فيه أقدامهم على الساحل بعد ، ولم تكن القوات العثمانية بعيدة وراء حدودها .

ولكن العرب سيعرفون قريبا قيمة هذه التصريحات والبلاغات والوعود والعهود . وكان عليهم أن يدركوا خطر العمل على إنقسام معسكرهم الاقليمى ، فى الوقت الذى وقف فيه العدو مترقبا ومتحينا للفرص .

الفصل الثلاثون

المفاوضات

انتهت الحرب وخرجت تركيا من كل الأقاليم العربية ، وشعر الثوار العرب أنهم قد شاركوا مشاركة فعالة في تحرير بلادهم ، فيما عدا العمليات التي وقعت في جنوب العراق ، وانتظروا من بريطانيا أن تفي بعهودها التي قطعتها على نفسها . ولكننا سنجد الاختلاف واضحاً في مؤتمر الصلح بين ما يطالب به العرب ، وما أراد الانجليز والفرنسيون - رغم وعودهم السابقة - أن يعطوهم ويمنحوهم . وكان هذا الاتجاه الجديد يتنافى مع هذه الوعود السابقة ، ومع المبادئ التي ادعى الحلفاء أنهم سيطبقونها على الشعوب عند انتهاء الحرب . وسيسبب ذلك في نشوء حالة غير ثابتة في الأقاليم العربية ، وستنشأ الثورات ويذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء ، وتنفق فيها المبالغ الطائلة . وكان من الممكن الوصول إلى حل عادل إذا ما احتفظ الحلفاء بوعودهم ، وقللوا من شراھيتهم الاستعمارية ، ورغبتم في استعباد الشعوب التي تنشد حريتها .

(١) فيصل في انجلترا :

ولقد سافر فيصل إلى إنجلترا للدفاع عن مصالح الوحدة العربية ، وتمثيل والده في مؤتمر الصلح . فوصل إلى مارسيليا على ظهر إحدى السفن الحربية البريطانية ، ولكن الفرنسيين أبلغوه أنهم يرجون بزيارته « الشخصية » ولكنهم

لا يعترفون له بأى صفة « رسمية » ، وكانت هذه أول صدمة لمن مهد للحلفاء أمر خروج القوات العثمانية من شرق البحر المتوسط . وسرعان ما وصل الى لندن ، وعلم أن وثائق ساق بطرسبرج موجودة بالفعل ، وأن كل من كليمنصو ولويد جورج كان مشغولا في محاولة الاحتفاظ لبلاده بنصيب الأسد من الأقاليم العربية . وعرف أن فرنسا تعارض في تعيينه على رأس الإدارة الحكومية في شرق سوريا ، بل وأنها كانت تعارض حتى في قبوله كمندوب عن الحجاز في مؤتمر الصلح ، ووجد نفسه هدفا للهجوم فيما يتعلق بفلسطين . وكان فيصل شابا ، وفي منتصف العقد الثالث من حياته ، وكان لا يعرف الفرنسية والانجليزية جيدا ، ولم تكن له دراية بالدبلوماسية أو الصحافة الأوربية ، ف شعر أنه غريب في هذا الجو ، وشعر أنه محاط بالأعداء لا بالحلفاء .

وكانت اتفاقية سايكس - بيكو هي موضوع الساعة . وكان لويد جورج يريد اعتبارها غير ذات موضوع ، مستندا في ذلك الى أن روسيا لم تنفذ تعهداتها فيها ، ولكن كليمنصو أصر على أنها سارية المفعول ، ويسرى تطبيقها على كل من إنجلترا وفرنسا .

وازداد وضوح المصالح الانجليزية والفرنسية في البلاد العربية عن ذي قبل ، واحتجت بريطانيا بأن اتفاقية سايكس بيكو تعطى لفرنسا ولايه الموصل الغنية بالبترو ، وتقيم نظام إدارة دولية في فلسطين ، وتعمل في كل من هاذين الميدانين ضد المصالح البريطانية . أما فرنسا فانها تشبثت بهذه الاتفاقية إذ أنها الوثيقة الوحيدة التي تضمن مصالح فرنسا في الأقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية ، واستعدت وزارة الخارجية الفرنسية في التساهل في بعض المسائل لكي تضمن تطبيق بقية بنود الاتفاقية . فاقترح لويد جورج على فرنسا أن تعترف بالموصل

داخل منطقة النفوذ البريطاني ، نظير اعطاء حصة من بتروها لفرنسا ، وأن تعترف بسلطة إنجلترا على فلسطين كذلك . ووافق كليمنصو على هذا الأمر في مذكرة بتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩١٩ .

وشعر فيصل بأن هناك قوى ثلاث تعمل ضد ارضاء رغبات القومية العربية وأمانيتها المشروعة : هي المصالح الاستعمارية البريطانية في العراق وفلسطين ، والمصالح الاستعمارية الفرنسية في سوريا ، ومصالح الصهيونيين المرتبطة بالمصالح الاستعمارية البريطانية في فلسطين .

علم فيصل بمضمون المحادثات الانجليزية الفرنسية . وحاولت حكومة لندن أن تضغط عليه للموافقة على مضمون هذه الترتيبات والتسويات ، وأصرروا على مسألة فلسطين بنوع خاص ، وطلبوا الى لورنس أن يؤثر على الأمير العربي الشاب لكي يعترف ، كممثل للعرب ، بأمانى الصهيونيين في فلسطين . وقام اليهود أنفسهم بنشاط ظاهر لمحاولة الحصول على توقيع من فيصل على لاتفاقية يعقدونها بينه وكثائب من ملك الحجاز وبين وايزمان ، كممثل ومندوب عن الصهيونيين . وأصبح فيصل في موقف لا يحسد عليه ، إذ أن أصدقاءه الانجليز كانوا يحاولون الحصول منه على ما لم يصرح له والده باعطائه ، وعلى ما يتضارب مع شعور العرب الثائر في ذلك الوقت . وحاول الحصول على تعليمات من والده ، ولكن الشريف رفض الاعتراف لابنه بقبول أى اتفاق يقل عن الوفاء بالعهود التي قطعها إنجلترا على نفسها في مسألة استقلال العرب . وازداد الضغط عليه ، وشعر بضعفه في هذا الميدان الدبلوماسي ، خصوصا وأنه لم يكن من المتضلعين في الانجليزية . وشعر بعداوة الفرنسيين له وللهمة القائمة بها ، واعتقد أن الوصول الى تفاهم مع إنجلترا سيقضى على العداوة الفرنسية . كان وحيدا ، ولم يكن أصدقاءه إلا من الانجليز

الذين سبق أن تعرف عليهم في الشرق الأوسط ، وفي ميادين القتال ، فطلب منهم النصيحة وكانوا مستعدين لابتدائها - ولمصلحة بلادهم .

كان في استطاعة فيصل أن ينتظر انعقاد مؤتمر الصلح ، ولكنه شعر أن الحكومة البريطانية تسعى إلى أخذ قرار سريع في مسألة فلسطين ، وإن الصهيونيين كانوا يدفعونها ويضغطون عليها في هذا الطريق . فخشى من أن يجد نفسه في مؤتمر الصلح أمام الأمر الواقع . وطلب الانجليز إليه أن يتفق مع الصهيونيين قبل انعقاد المؤتمر ، ورأى الأمير العربي الشاب خطر قبول هذا الطلب قبل الرجوع إلى والده ، وخطر اغضاب الانجليز في حالة الرفض . وأخذت وزارة الخارجية البريطانية تضغط عليه لجعل الاعتراف بطالب العرب بالاستقلال ، مشروطة مع الصهيونيين .

ولم يكن العرب يختلفون في ذلك الوقت في أمر فلسطين ، إذ أنها إقليم عربي تدخل في نطاق الشام وعليها أن تبقى اقليماً عربياً . ولكن ذلك لم يمنع العرب من النظر إليها نظرة خاصة ، نظراً لوجود الأماكن المقدسة فيها . أما مسألة هجرة اليهود واستيطانهم فيها فإن العرب قد رحبوا بها كعمل انساني ، ولكن بشرط تحديد عدد المهاجرين بحيث لا تتعارض مع رفاهية أهلها العرب وحقوقهم السياسية والاقتصادية .

ولاعتقد فيصل في إمكانية تعاون كل من العرب واليهود في فلسطين ، وعلم بالتأكيد الذي كان هو جارت قد أعطاه لوالده بشأن هذه المسألة . وكان قد تقابل مع وايزمان ، تلبية لطلب البريطانيين ، وأكد له وايزمان أن الصهيونيين لا يسعون إلى إقامة حكومة في فلسطين وأنهم لا يهدفون إلا المساعدة على انعاش الاقليم الفلسطيني ، دون أن يؤثر ذلك على مصالح العرب المشروعة . فاعتقد الأمير الشاب أن أمانى الصهيونيين وسياسة بريطانيا لا تتعارض مع حرية

عرب فلسطين السياسية ، وهيمنتهم على إقتصاديات إقليمهم .

وافق الأمير الشاب إذن على التوقيع على الاتفاقية ، ولكنه جعل موافقته بتنفيذ بريطانيا لتعهداتها باستقلال العرب . وكتب هذا الشرط بخط يده على نفس الاتفاق ، قبل أن يوقع عليه وبألفاظ واضحة محددة قاطعة - ولما كان هذا الشرط قد بقي بدون تنفيذ ، فإن الاتفاقية لم تنفذ من أجل تعاون العرب مع اليهود ؟ مادام هذا التعاون لا يمس استقلال العرب .

(٢) فيصل في فرنسا :

ذهب فيصل إلى باريس في منتصف شهر يناير ورفضت الحكومة الفرنسية الاعتراف به كمنسوب عن إحدى الدول المحاربة أمام مؤتمر الصلح ، مستندة في ذلك إلى أن أحداً لم يعترف بدولة الحجاز ، ولكن بريطانيا تدخلت واضطرت فرنسا إلى التراجع في هذه النقطة ، رغم أنها واصلت اظهار عداها لفيصل والقضية العربية .

وتحدث فيصل أمام مؤتمر الصلح في يوم ٦ فبراير بعد أن أودع مذكرة بوجهات النظر العربية . فطالب بالاعتراف باستقلال الشعوب العربية التي تسكن المنطقة الممتدة من الاسكندرونة وديار بكر حتى المحيط الهندي ، والاعتراف بكامل سيادتهم في ظل جمعية الأمم . وشرح العوامل الثقافية والجغرافية والاقتصادية التي توجد بينهم ، وذكر الدور الذي لعبه العرب في الحرب ، والتضحيات التي تقدموها إلى جانب الحلفاء . وأشار بلباقة إلى أن العرب يرفضون الاعتراف باتفاقية سايكس - بيكو ، وأنه حديش بشكر كل من إنجلترا وفرنسا على ما قدموه من مساعدة عاونت العرب في كفاحهم من أجل الحرية ، وطلب منهم تحقيق وعودهم .

ولقد طلب فيصل في أثناء المناقشة التالية لخطابه ، التأكيد من رغبات الشعوب العربية التي تسكن هذه المنطقة ، كتمهيد لعمل تسوية تقوم على أسس ثابتة . واستند في ذلك إلى مبادئ الرئيس ويلسون ، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها . فاقترح على المؤتمر الصالح أن يرسل لجنة لزيارة سوريا وفلسطين ، وللتأكد من رغبات الشعب هناك .

ولقد وافق الرئيس ويلسون على هذه الفكرة ، كما وافق عليها لويد جورج بعد تردد ، أما كليمنصو فإنه هاجم الفكرة . ولم ينافس المؤتمر هذه المسألة إلا في ٢٠ مارس . فاقترح الرئيس ويلسون إرسال لجنة تحقيق تتألف من عدد متساو من المندوبين الفرنسيين والانجليز والاطالبيين والأمريكيين ، تذهب إلى سوريا ويمكنها زيارة المناطق المحيطة أيضا إن إقتضى الأمر ذلك ، ثم تعود وتقدم تقريراً للمؤتمر . ووافق مجلس الأربعة عن هذا الاقتراح في يوم ٢٥ من مارس ، واقترح إرسال مندوبين اثنين على كل دولة من هذه الدول . ورشح الرئيس ويلسون كل من كنج وكران نيابة عن بلاده ، أما انجلترا فإنها رشحت السير هنري مكماهون وهو جارت ولكن فرنسا لم تقترح أى ممثلين عنها .

وكانت فرنسا تعلم بعداء الرأي العام السوري لها ، وكانت تخشى في نفس الوقت من حلفائها الانجليز ، خصوصا بعد أن ازدادت أهمية انجلترا في الشام ، نتيجة لانتصار اللورد اللبني . وخشى الفرنسيين من أن تكون فكرة إرسال لجنة تحقيق قد نبئت في وزارة الخارجية البريطانية التي تسعى لترتيب الأمر لنقض إتفاقية سايكس - بيكو ، إستناداً إلى أن الشعب السوري لا يرغب في الفرنسيين .

أما إنجلترا فإنها كانت تخشى في حقيقة الأمر ، هي الأخرى ، من إرسال لجنة

تحقيق ، خصوصا في أقاليم العراق وفلسطين . ولكنها لم تكن تستطيع موافقة فرنسا ، ولإعتبار أن التسوية النهائية للمسألة العربية وقف على مصالح هاتين الدولتين فقط ، خصوصا وأنها كانت قد ارتبطت مع العرب من ناحية ، ومع اليهود من ناحية أخرى . وكانت قد شرحت لكليمنصو أنها لا تهدف إلى الاستيلاء على سوريا ، وأن كل ما ترغب فيه هي مناطق الموصل ، وجزء من شمال فلسطين يضم إلى إدارتها البريطانية في العراق وفي جنوب الشام . ووافق كليمنصو على مبدأ إرسال اللجنة ، ولكنه اشترط ألا تقتصر عملها على سوريا ، بل تذهب إلى فلسطين والموصل وأرمينيا . ولم تعارض بريطانيا في ذلك .

وكانت فكرة إرسال لجنة تحقيق تثير مخاوف الصهيونيين من جهة أخرى ، إذ أنها ستثبت أنه لا يمكنهم إرضاء رغباتهم وأمانهم في فلسطين دون استخدام القوة ضد العرب ، خصوصا وأن الأخبار كانت قد بدأت تنتشر عن أعمال الصهيونيين الأوائل في الأراضي المقدسة ، وبدأ الرأي العام العالمي يعرف معنى إرسال من يدعون التشرذل إليها .

وتعاون الصهيونيون مع القوة الرجعية في كل من لندن وباويس ضد العرب . وكتب بلفور إلى لويد جورج مذكرة يطالب فيها باستثناء فلسطين من المناطق والأقاليم التي ستزورها لجنة التحقيق ، واستند كليمنصو إلى ذلك الإنقسام في الجبهة البريطانية ، وواصل إصراره على عدم موافقة فرنسا على تكوين لجنة التحقيق ذاتها ، إلا في حالة النص على أنها ستعمل كذلك في كل من العراق وفلسطين ، في نفس الوقت الذي ستعمل فيه في سوريا .

(٣) المؤتمر السوري :

وما أن بدأ المؤتمر في مناقشة مسألة إرسال لجنة التحقيق حتى أفلح فيصل

عائداً إلى سوريا لتولى زمام الأمور . وما أن وصل إلى دمشق حتى رأى قلق العرب واضحاً على مستقبل بلادهم . وبدأ زعماء العرب في الاتصال به وطلبوا منه أن يشرح للأهالي الخطأ الذي عملوا على في أوروبا والمرحلة التي بلغتها قضيتهم الوطنية ولكنه واصل الحذر ولم يشرح المصاعب التي قابلها في الغرب أمام عدد صغير من زعماء العرب ، وتحدث أمام الجماهير عن وصول لجنة التحقيق ، والآمال التي ستحقق نتيجة لذلك :

ولكن الشعب العربي شعر بأن في الأمر شيئاً غير واضح المعالم ، يهدد قضيتهم - فبدأ في تنظيم صفوفه ، واقترح عدد من رجالات العرب دعوة مؤتمر عربي . وتقدم بالاقتراح رجال حزب الاستقلال العربي ، وهم نفس رجال جمعية الفتاة ، التي عملت في أثناء الحرب . واضطر فيصل إلى أن يوافق على الفكرة ، وحاول تسييرها في مجال دستوري . فأجريت الانتخابات بسرعة ، واشتملت على كل مناطق الشام بما في ذلك سوريا ولبنان وفلسطين . واجتمع هذا المؤتمر في دمشق في اليوم الثاني من شهر يوليو .

ومنعت قوات الاحتلال الفرنسية في بيروت نواب عرب سوريا من الذهاب لدمشق ، فلم يحضر إلا تسع وستين من خمس وثمانين . ولكنهم اتخذوا قرارات في غاية الأهمية ، تحدد الأهداف القومية في كل من سوريا والعراق وفلسطين . وأظهرت هذه القرارات مخاوف العرب وآمالهم ، والفرق بين ما قرر العرب الحصول عليه ، وما عارض مؤتمر الصلح في منحهم إياه :

واشتملت قرارات المؤتمر على ضرورة الاعتراف باستقلال سوريا ، مشتملة على فلسطين ، كدولة مستقلة تامة السيادة ، وعلى رأسها الأمير فيصل كملك ، والاعتراف كذلك باستقلال العراق ، وعلى رفض إتفاقية سايكس - بيكو ،

وتصريح بلفور ، وأي خطة أخرى تسعى إلى تقسيم سوريا وخلق وطن يهودي في فلسطين ، ورفض نظام الحجر السياسي الذي يخفى وراء كلمة الانتداب ، ولكنها رجبت بالمعونة الخارجية لفترة محددة وعلى شرط ألا تعارض هذه المعونة مع الاستقلال والوحدة ، ورجبت بالمعونة الأمريكية ، وفي حالة عدم وجودها ، بمعونة إنجليزية ، ورفضت أي شكل من أشكال المعونة الفرنسية .

وكانت القرارات بالاجماع ، ما عدا القرارات الخاصة بالمعونة الخارجية فإنها كانت بالأغلبية العظمى . وسرعان ما انتشرت أنباء هذه القرارات في كل سوريا ، فسارت المظاهرات هائفة للعروبة وللوحدة وللاستقلال ، وتدفق الآلاف من العرب لدمشق ، لتحية الأمير فيصل ورجال المؤتمر السوري .

وفي ذلك الوقت كان عداء كل من فرنسا وإنجلترا للجنة التحقيق قد ازداد وضوحاً ، واستندت إنجلترا إلى عداء كل من فرنسا والصهيونيين للفكرة وعارضت فيها بدورها . أما إيطاليا فإنها لم تكن تهتم بالمسألة بدرجة أن تسيء علاقاتها مع الدولتين الأوروبيتين . ولكن أمريكا ثبتت على موقفها . وحاولت فرنسا إثارة أمريكا عن إرسال هذه اللجنة حتى لا تزيد في تأجيج الروح القومية والمطالب الوطنية للعرب ، ولكن أمريكا لم تلتفت لذلك وأرسلت اللجنة المعروفة باسم كنج - كراين للتحقيق في البلاد التي خضعت للسيادة العثمانية سابقاً . وطوقت هذه اللجنة بالمدن السورية والفلسطينية وقابلت العرب وأخذت منهم العرائض التي تقدموا بها ، ثم ذهبت إلى القسطنطينية ، حيث كتبت تقريرها وأعطت نسخة منه لأمانة جمعية الأمم ، واحتفظت بالأصل للحكومة ببلادها .

ويعتبر هذا التقرير في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ القضية العربية ، في هذه الفترة الحاسمة من تاريخها ، إذ أنه حلل شعور العرب وأرائهم السياسية في الفترة

التي تلت الحرب العالمية الأولى ، وكتبه خيران لم تكن لبلادهما أطباع اقليمية أو اقتصادية في ذلك الوقت في هذه المنطقة .

ولقد أشارت هذه اللجنة إلى ضرورة إقامة نظام لانتداب في كل من سوريا وفلسطين والعراق ، ولكنها اشترطت أن يكون ذلك لفترة محدودة ، وأن يهدف الوصول بالعرب إلى الاستقلال في أقرب وقت ممكن . واقترحت أن تكون العراق وحدة ، وكذلك سوريا ، بما فيها فلسطين ، على أن يعمل نظام داخلي خاص لمنطقة لبنان ، ولكن في نطاق الوحدة السورية ، وأن يقوم انتدابين أحدهما على العراق ، والآخر على سوريا وفلسطين ، واقترحت لإنشاء ملكية دستورية في كل منهما . ووضع فيصل ملكا على سوريا وإختيار ملك عربي آخر لحكم العراق .

وذكرت اللجنة أن سوريا لا ترحب بالانتداب ولكن بالمعونة الخارجية ، وتفضل المعونة الأمريكية ، أو الانجليزية ، في حالة عدم وجود الأولى ، فاقترحت أن تتولى أمريكا الانتداب على كل سوريا ، وبريطانيا الانتداب على العراق ، ثم ذكرت أنه يمكن إعطاء الانتداب على سوريا لبريطانيا أيضا ، في حالة إعتذار أمريكا عن قبول هذه المهمة ، وذلك تمشيا مع رغبات السوريين أنفسهم . وأوصت اللجنة بعدم تأييد إقامة انتداب فرنسي ، ذاكرة أنه قد يؤدي إلى الحرب بين العرب والفرنسيين ، ويهدد مصالح بريطانيا في هذه المنطقة .

وأوصت اللجنة بتحديد هجرة اليهود لفلسطين ، بعد أن شرحت الأخطار التي ستجتم عن وجودهم في هذا القطر العربي ، وأثبتت أنها تتنافى مع حقوق الشعب العربي ، ومبادئ الرئيس ويلسون .

ولكننا سنرى أن مؤتمر الصلح المنعقد في فرساي سيتعاضد عن هذا التقرير ،

ولن ينظر إلا إلى توزيع الأسلاب ، دون تفكير في أمان الشعب العربي الذي ضحى من أجل الغرب .

(٤) رحلة فيصل الثانية إلى أوروبا :

لإزدادت مقالات الصحف الفرنسية في مهاجمتها لانجلترا ، واتهامها بالطمع والجشع الاستعماريين في سوريا على حساب فرنسا ، واتهامها بالعمل على التمهيد لنقض اتفاقية سيكس - بيكو للسيطرة على كل المنطقة العربية في الشرق الأدنى . وكانت انجلترا تشعر في نفس الوقت بثقل أعباء وجود حاميات بريطانية في سوريا ، وبالتكاليف التي تتكبدها من أجل امداد وتمويل وصيانة هذه القوات دون نظير - فقرر لويد جورج أن يعمل وأن يضع فرنسا أمام الأمر الواقع . فاقترح سحب القوات البريطانية من غرب سوريا وشرقا ، وطلب إلى كليمنصو أن تتولى فرنسا أمر المحافظة على النظام في الاقليم الأول (لبنان) وأبلغه أنه سيعهد بنفس المهمة في شرق سوريا إلى القوات العربية ، وكانت هذه الخطة تهدف إلى إحتفاظ العرب بالاقليم الممتدة من العقبة إلى عمان فدمشق فحمص وحلب وحماه - على أن تحتفظ بريطانيا بحامياتها في الجزء الجنوبي من سوريا (فلسطين) . وقرر أول نوفمبر ميعاداً لبدء الانسحاب بالحق في إنشاء خط للسكة الحديدية وخط لآنايب البترول ، من العراق حتى حيفا ، طبقاً لاتفاقية سايكس - بيكو . واستدعى في نفس الوقت الأمير فيصل للحضور إلى لندن والتفاهم في المسألة .

ووصل فيصل إلى لندن في خلال شهر سبتمبر ، وعلم أن لويد جورج قد شرح أمام المجلس الأعلى لعصبة الأمم أن هذه الترتيبات مؤقتة ، وانتظاراً لاتخاذ قرار بشأن الاقاليم التي ستخضع للانتداب ، وعلم أن كليمنصو قد اشترط موافقته على هذا المشروع والاحتفاظ بحق فرنسا في وضع الجزء الشرقي من سوريا تحت إانتدابها ، مما يتعارض تماما مع فكرة إقامة دولة عربية مستقلة فلم يكن أمام فيصل إلا

الاعتراض على هذه الترتيبات ، ورفض الاعتراف بها ، واحتج رسمياً على ما جاء في المذكرات الانجليزية التي عرضت عليه . وشرح فيصل في مذكرة رسمية أنه لم يسحب قواته بعيداً عن ساحل البحر وإلى الداخل من سوريا إلا بعد أن أكد له اللورد اللنبي أن القوات البريطانية ستظل في احتلالها لهذا الاقليم حتى إعلان نتائج مؤتمر الصلح . واحتج على هذه الترتيبات الانجليزية الفرنسية ، خصوصاً وأنها استندت إلى إتفاقية سايكس - بيكو التي لم يوافق العرب عليها . واستند إلى التصريح الذي أرسلت له إنجلترا للسبعة من زعماء العرب في مصر وإلى التصريح الانجليزي الفرنسي في ٧ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلب عقد مؤتمر خاص من ممثلي إنجلترا وفرنسا وأمريكا لبحث المسألة العربية على أساس تصريح الرئيس ويلسون .

وزاد قلق إنجلترا خاصة وأنها كانت تعلم نيات فرنسا لاحتلال شرق سوريا . فبدأت في الضغط على فيصل لكي يتفق مع فرنسا حتى يقضوا بذلك على مخاوف حليفهم فرنسا من ناحية ويلقوا بمسئولية هذه الاتفاقية على أكتاف الأمير العربي الشاب - ويتخلصوا في نفس الوقت من وعودهم المتضاربة .

ورأى فيصل من ناحيته صعوبة عقد مؤتمر من أقطاب أو ممثلي الدول العظمى الثلاث في ذلك الوقت . فوافق على السفر إلى باريس ، وقابل كلينصو ، وناقش معه نصوص الاتفاقية الفرنسية العربية ووافق عليها . ونصت هذه الاتفاقية على احترام العرب لاحتلال فرنسا لكل الساحل السوري شالاً حتى الاسكندرونة ، وعلى أن يطلب إلى فرنسا تقديم المعونة والخبرة الفنية اللازمة لهم . وكانت بطبيعة الحال اتفاقية مؤقتة إلى أن تجيء نصوص قرارات عصبة الأمم :

وظهر جلياً أن فيصل قد تنازل عما لم يكن له حق التنازل عنه . ذلك أن

تعليمات والده كانت صريحة ولم يكن العرب يقبلون تقسيم بلادهم ، ولكن فيصل اعتبرها اتفاقية مؤقتة ، وكان يؤمن بمدالة القضية العربية بدرجة لا تسمح له بالتفكير بأنه يوجد أي كائن كان يستطيع أن ينكر حقوق العرب . وكان يخشى علاوة على ذلك من وقوع صدام بين القوات العربية والقوات الفرنسية بعد انسحاب القوات البريطانية من سوريا .

وستعمل الحوادث على القاء قوى الشعب العربي في الميدان لمحاولة الاحتفاظ بأراضيهم وحرية بلادهم والوصول إلى أمانيه وحقوقه . ولكن دول الحلفاء كانت مستعدة لذلك باتخاذ قرارات أعطوها صبغة القانون . وبقواتها المسلحة التي كانت مستعدة للزحف على البلاد العربية واحتلالها .

الفصل الحادي والثلاثون

الانتداب

بدأ انسحاب القوات البريطانية من غرب سوريا في أوائل شهر نوفمبر، وشعر العرب بأن هذه العملية تمهيد لتسليم بلادهم لاحتلال فرنسي، فأخذت النفوس في الثورة، وبدأ العداء واضحاً بين العرب وبين الاطماع الاستعمارية. ولما جاءت انباء اتفاق فيصل مع كليمنصو زاد غضب العرب واتهمه البعض بأنه قد باع البلاد للفرنسيين. وبدأت بعض حوادث الاحتكاك بين العرب والقوات الفرنسية، ثم أخذت تتسع واتخذت شكل الاشتباكات العسكرية.

(١) مؤتمر سان ريمو :

حضر فيصل الى سوريا وحاول تخفيف حدة الموقف والحصول على تفويض من المؤتمر الوطني بالمفاوضة باسمه في باريس، وصل إلى بيروت في ١٤ من يناير سنة ١٩٢٠ وأسرع منها الى دمشق، وكان الجو قد أصبح مشحوناً ومتوتراً. ووجد أن معظم رجالات العرب غير راضيين عن اتفاقه مع كليمنصو وبدأت المظاهرات الشعبية تملأ الشوارع امامه، تصرخ عالياً بالوحدة والاستقلال. وحاول أن يهدئهم، ويطلب منهم ارسال وفد معه إلى أوروبا، ولكن الرفض كان قاطعاً، إذ أنهم لا يوافقون على اتخاذ مبدأ الاعتراف بتقسيم الاقليم السوري أساساً للبدء في الدخول في أية مفاوضات.

ولم تر دمشق في أى يوم من تاريخها مثل هذا الحماس العربي القوي ، وكانت
 «لوة بزعماء العرب وضباط الجيش من كل سوريا وفلسطين والعراق وافقوا
 جميعاً على الوحدة والاستقلال مذهباً لهم ، ورفضوا الذهاب إلى أوروبا والمفاوضة
 على أساس التقسيم ، كما رفضوا لفصل القيام بهذا الأمر . ثم اجتمع المؤتمر الوطني
 واتخذ قرارات في غاية الخطورة ، إذ أنه أعلن استقلال سوريا (بما فيها لبنان
 وفلسطين) كدولة ملكية دستورية ، وبالمناداة بالأمير فيصل ملكاً عليها . واجتمع
 رجال العراق في مؤتمر مشابه وقرروا نفس القرار بلادهم ، على أن يتولى الأمير
 عبد الله الملكية الدستورية هناك ، واحتفظوا للبنان بنظام استقلال محلي داخل
 الوحدة السورية ، وقرروا أن أساس الإدارة في كل من سوريا والعراق سيكون
 هو نظام اللامركزية .

ولم يكن لقرارات هذا المؤتمر أن تؤدي إلى نتيجة عملية فعالة وسريعة ما
 دامت فرنسا تحتل سوريا - وتقوم إنجلترا باحتلال فلسطين والعراق . وكان في
 استطاعة هاتين الدولتين الغريبتين أن تسكسب العرب لو أنها عملت على تحقيق
 رغباتهم السياسية والقومية وجزء منها ، ولكن تصلب الدولتين الاستعماريتين ظهر
 واضحاً إذ أنها أعلنت بطلان قرارات مؤتمر دمشق ، وعملاً على عقد المجلس الأعلى
 لعصبة الأمم ، ودعياً فيصل للعودة إلى أوروبا مرة جديدة .

واجتمع هذا المجلس في سان ريمو واتخذ قراراته في يوم ٢٥ من أبريل وقرر
 وضع كل الاقاليم العربية الممتدة من البحر المتوسط حتى حدود الفرس تحت نظام
 الانتداب ، وقسم سوريا إلى أقسام خلق من بينها فلسطين ولبنان وترك البقية
 الباقية لكي تحمل اسم سوريا . ولكنه لم يقسم العراق . ووزع هذه الاقاليم
 على الدول الكبرى ، لإرضاء لرغباتهم ، فوضعت سوريا ولبنان تحت نظام انتداب
 عهد به لفرنسا ، أما إنجلترا فأنها قد حصلت على انتداب على العراق و آخر على

فلسطين . وأضافوا حاشية تذكر أن الانتداب على فلسطين سينفذ مع تطبيق تصريح
 بلفور . ولم يذكر أى شيء عن تضارب هذه القرارات مع مصالح الشعب العربي
 وحقه في تقرير مصيره .

ونشرت هذه القرارات في أوائل مايو وساد العرب شعور عام باحتقار دول
 الغرب ، عمل الغرب إذن على هدم المبدئين التي حارب العرب من أجلها وهما
 الاستقلال والوحدة ، ونكثوا مع هذا بعهودهم ووعدهم . وانفجر الشعور بعد
 أن يأس العرب من عدالة القضاة الخصوم . وظهرت خيانة الغرب لعهد كتيبته
 العرب بدمائهم .

(٢) زحف الفرنسيين على دمشق :

تفاقت العلاقة بين الفرنسيين والعرب السوريين بمجرد إعلان نتائج مؤتمر
 سان ريمو ، واستندت فرنسا إلى هذا القرار الدولي لكي تطلق يدها في سوريا
 وتتخذ سياسة قوية تجاه شعوب مليئة بالحس ، قوية بايمانها بعدالة قضيتها . وذهب
 هذا الايمان مع اليأس من عدالة الغربيين بالعرب إلى طلب لإعلان الحرب على فرنسا
 وزادت مطالب الفرنسيين ، واحتج مرة أخرى على تحرش القوات الفرنسية
 بالعرب ، ولكنها كانت تصرفات مؤقتة ، لا تؤدي إلى حل ولا تمس القوى
 الفعلية الموجودة في الميدان في ذلك الوقت . كان يأمل في أن يصل في يوم من
 الأيام إلى عقد مؤتمر من فرنسا وإنجلترا وأمريكا لتسوية المسألة العربية ، وكانت
 أحداثه في الدبلوماسية مما لا يسمح له بفهم معنى رفض أمريكا ليديها من مشكلات
 العالم القديم ، وظل يمني نفسه بالعودة إلى أوروبا والدفاع عن القضية العربية .

وفي أوائل شهر يوليو أبلغ فيصل المندوب السامي الفرنسي في لبنان رغبته
 في السفر إلى أوروبا ، فرد عليه أنه سيرسل إليه مذكرة هامة وصلته من باريس .

وجاءت هذه المذكرة في يوم ١٤ من يوليو - عيد الحرية عند الفرنسيين وكانت في شكل إنذار على فيصل أن ينفذ ما جاء فيه في خلال أربعة أيام وإلا فإن فرنسا ستصبح طليقة في التصرف .

وهاجمت هذه المذكرة العرب وامتلات بالادعاءات الموجهة ضدهم ، كما لتهمت حكومة دمشق العربية باتخاذ بعض الاجراءات التي كان من سلطتها اتخاذها ، واتهمتها علاوة على ذلك بنشر الدعاية المعادية لفرنسا . ثم طلبت من فيصل وضع سكة حديد حلب تحت الاشراف الفرنسي والموافقة على احتلال القوات الفرنسية لحلب وحمص وحماه ، وإلغاء التجنيد العسكري وتخفيض قوة الجيش العربي ، وإعلان الموافقة على قبول الانتداب الفرنسي واستخدام العملة التي أقرها الفرنسيون والاشتداد في معاقبة كل من يروج الدعاية المعادية لفرنسا .

وضح أن فرنسا كانت ترغب في احتلال كل سوريا عسكريا ، وما هذا الانذار الا تبريرا لذلك وظهر أن فيصل يرغب في قبول هذه الشروط دون مناقشتها حتى يمنع الفرنسيين من احتلال دمشق نفسها ، وانتظارا للذهاب إلى لندن وبحث المسألة العربية كلها ، وكان فيصل قد استلم برقية من اللورد كيرزن يوجهه فيها إلى الامتناع عن الدخول في أعمال عدائية ضد الفرنسيين بأي ثمن . وتحولت دهشة العرب من موقف فيصل إلى غضب عليه ، وعلى الدول الغربية ، خاصة وأن القوات الفرنسية قد بدأت في زحفها على دمشق . ولم تكف مجهودات فيصل لاقتناع الزعماء وهب الشعب أمام تقدم قوات الاحتلال ، ولم يخضع لأوامر الادارة فوق الاصطدام بين الشعب وقوات البوليس ، وذهب ضحيتها بضع مئات من القتلى ، وسقط غيرهم شهداء العروبة ، وهم يحاولون وقف تقدم القوات الاستعمارية . ويسجل التاريخ موقعة ميسلون ذكرى لثغولاء العرب الاحرار الذين هبوا ووقفوا إلى جانب احدى الوحدات العسكرية الصغيرة يسدون بها

الطريق أمام المعتدين ، رغم أوامر فيصل . وقفوا وقوف الأبطال أمام رشاشات العدو ومصفحاته وتحت نيران طائراته ، وسقطوا جميعا ولم يمر العدو إلا من فوق أجسادهم . واستشهد يوسف العظمة وزير الحربية الشاب ، في هذه الموقعة واستشهد معه من كان جديراً بالدفاع عن أرض العروبة . وكانت أوامر فيصل قد نفذت وسرحت بقية القوات العربية ، فسارت قوات الاحتلال إلى العاصمة السورية .

وسيحاول كل من اتصل بهذه الفترة من تاريخ سوريا أن ينصل من المسؤولية ويبحث عن الذرائع لتبرير موقفه . ولكن الجميع قد إنفقوا على أن واجب فيصل كان يحتم عليه اعلان الحرب على فرنسا ، والبده في تنظيم الشعب والقبائل لاقلاق راحة الفرنسيين في سوريا . ولكن شيئا من هذا لم يحدث . وطلب الفرنسيون من فيصل ترك البلاد ، ونفذ ذلك في ٢٨ من يوليو ثم أقلع من حيفا إلى إيطاليا ، مصحوبا ببعض حاشيته وأقام في عزلة سياسية على ضفاف بحيرة ماجيوري .

احتلت فرنسا سوريا وأصبح المجاهد العربي الشاب أميراً في المنفى وسيظل في منفاه حتى تدعوه إنجلترا للتفاهم معه في أمر عرش العراق .

(٣) بريطانيا في العراق :

يعتبر عام ١٩٢٠ عام « النكبة » عند العرب اذ تم فيه احتلال فرنسا سوريا وسيطرة بريطانيا على كل من فلسطين والعراق . وشهد هذا العام بداية مقاومة العرب لقوات الاحتلال الاجنبية في هذه الاقاليم العربية الثلاث وفي نفس الوقت وقعت الاصطدامات في فلسطين نتيجة لخوف العرب من النتائج التي ستترتب على مجيء الصهيونيين واستقرارهم في الاقليم . أما في سوريا فإن الاصطدامات استمرت بعد احتلال الفرنسيين لدمشق وقام كثير من العرب بتنظيم قوات شعبية

واخذوا يهاجمون مراكز القوات الفرنسية . واضطرت فرنسا إلى تجريد الحملات العسكرية ضدهم . ورغم أنهم لم يتمكنوا من التغلب على القوات الفرنسية المعدة لمثل هذه العمليات إلا أنهم أثبتوا أن الشعب السوري غير راض عن بقاء قوات أجنبية في بلاده .

وتعتبر ثورة العراق في ذلك الوقت، أقوى الثورات العربية وأبعدها مدى . وبدأ العراقيون يضيّقون بنظام الإدارة الانجليزية المباشر ، ثم بدأت القلاقل . ووجد العرب أنفسهم مجردين مما وعدتهم به الدول الأربية التي أنكرت عليهم حق الاستقلال ، وعمل الزعماء العراقيين على تنظيم الصفوف ، وساعدهم في ذلك الضباط العراقيين الذين اشتركوا في جمعية العهد قبل اعلان الحرب . واستخدمت القوات البريطانية كل ما لديها من قوة لقمع هذه الحركة وكبتها وغصت السجون بالاحرار وذهب غيرهم إلى المنفى في مناطق بعيدة .

وكانت قرارات مؤتمر سان ريمو هي السبب المباشر التي حولت المظاهرات إلى ثورة ، فاجتمع عدد من ضباط جمعية العهد ونشروا بلاغا فضوا فيه هذه القرارات ويطالبوا شعب العراق بمقاومة تنفيذها بالقوة . وأعلنت السلطات البريطانية في ١٧ من يونيو أنها ستدعوا جمعية تأسيسية لوضع دستور للعراق ولكن هذا الاعلان جاء متأخراً ولم ينقض قرارات مؤتمر سان ريمو أو يعدل شيئاً منها ، فاستمر هياج الشعوب إلى درجة الثورة عند نهاية ذلك الشهر .

ولاستمرت ثورة العراق من يوليو إلى أكتوبر . وبلغ عدد ضحاياها عشرة آلاف ، وسقط فيها ما يقرب من أربعة آلاف عربي . وتكبدت إنجلترا فيها من الخسائر ما تصل قيمته إلى أربعين مليون جنيه أي إلى ثلاثة أضعاف ما أنفقته هذه الدولة - ذهباً وأسلحة وذخائر - لتأييد الثورة العربية طوال فترة الحرب .

وارتفعت قيمة الخسائر في الممتلكات إلى مبلغ ضخيم .

وزاد من خطورة هذه الثورة أنها اتخذت شكلاً دينياً ، وشارك فيها كثير من رجال القبائل والعشائر ، ثم اشترك فيها رؤساء الشيعة مؤيدين لها مما أعطاها شكل الجهاد . ولقد اعلنوا الجهاد في أواخر شهر يوليو بعد أن وصلت أنباء دخول القوات الفرنسية إلى دمشق ، فهاجت التجفوهاجت كربلاء وامتدت منها الثورة في كل اتجاه . وتمكن الثوار في فترات متعددة من السيطرة على كل العراق ، فيما عدا مدن بغداد والموصل والبصرة . وفقدت الإدارة البريطانية كل سيطرة لها على الإقليم ، وقامت إدارات عربية محلية لتصرف الأمور فاسرعت إنجلترا في أوائل أكتوبر بإرسال السير برسي كوكس إلى العراق ليشغل منصب المندوب السامي المدني ، وكرر إعلان رغبة حكومته في دعوة جمعية تأسيسية لوضع دستور للعراق وتألفت حكومة عراقية مؤقتة أسعها مجلس الدولة يعاونها بعض الوزراء مع مستشارين من الانجليز في كل إدارة وتمكنت القوات الاستعمارية من السيطرة على الموقف . وكانت هذه الحكومة التي أقاموها هي حكومة انجليزية بالفعل وإن كانت قد لبست ملابس العراق . وعلى أي حال فإنها ستمهد للتقريب بين السلطات البريطانية والنظام الجديد الذي سينشأ في العراق .

(٤) مؤتمر القاهرة :

كانت الخسائر التي تكبدتها إنجلترا في العراق مع زيادة المصاريف اللازمة لقوات الاحتلال هناك سبباً في تفكير الحكومة البريطانية في تطوير سياستها في هذه المنطقة بشكل يقلل من أعباء الخزانة ولا يتعارض في نتائجه مع المصالح الامبراطورية . فدعا السير ونستون تشرشل وزير المستعمرات في ذلك الوقت إلى عقد مؤتمر في القاهرة لدراسة الحالة في الشرق الأوسط واتخاذ القرارات اللازمة

وتحدد شهر مارس سنة ١٩٢١ لعقد هذا المؤتمر ، ودارت المحادثات بين فيصل ولورنس وتشرشل قبل بدئه رسميا ، واتفقوا جميعا على أن تسلم إنجلترا إدارة العراق لحكومة عربية ، ويحاولوا الحصول على تعيين فيصل ملكا على العراق ثم يدخلون في مفاوضات معه لعقد معاهدة تحالف مع إنجلترا ، تحل محل نظام الانتداب .

واجتمع المؤتمر في يوم ١٢ وشارك فيه المندوب السامي البريطاني في العراق وزميله في فلسباين ، وأوصى بضرورة الاسراع في الوصول الى تفاهم بين فيصل وتشرشل في لندن ، واقترحوا أن يذهب فيصل الى العراق كمرشح للعرش وأن يعلن نفسه ملكا بعد إستفتاء .

ثم وصل تشرشل إلى القدس في يوم ٢٤ . ورأى أنه يمكن لبريطانيا السيطرة على فلسطين مادام اليهود يدخلون إليها ، ولكنه خشى من الموقف في شرق الأردن خصوصا وأن عبد الله كان قد جمع قوة في معان منذ شهر نوفمبر سنة ١٩٢٠ وأعلن عزمه على غزو سوريا ، والانتقام لطرده أخيه فيصل من دمشق . فخشى الانجليز منه ومن هذه القوة على مرا كزهم في فلسطين . وكانت شرق الأردن أحد أجزاء حكومة فيصل العربية في سوريا ، وبقيت دون ادارة أوربية بعد احتلال الفرنسيين لسوريا ، فأغرت إنجلترا فرنسا على الاعتراف بضم هذه المنطقة للانتداب الانجليزي . ودعا تشرشل الأمير عبد الله إلى التباحث معه في القدس ، وشارك لورنس في هذه المفاوضات . ورفضوا مشروع عبد الله بإقامة حكمه عربية واحدة في كل من فلسطين وشرق الأردن ، بدعوى أنها تتعارض مع وعد إنجلترا لليهود ، ولما طالب عبد الله بضم شرق الأردن للعراق ، ذكر له تشرشل أنه سيوصي فرنسا بضمها إلى سوريا ، وإعلانه ملكا على الاقليم كله مما يساعد على القضاء على معاداة العرب للفرنسيين . وأصبح الاتفاق مقوداً ، ولكنه ظل مؤقتاً إلى أن

يوافق عليه والده في الحجاز وسمحت له إنجلترا في خلال هذه الفترة بتجنيد قوة من العرب والدفاع عن شرق الأردن وفلسطين ضد أي هجمات تأتي من الصحراء ووعدته باعطائه مساعدة مالية ، أي أنها إشتريته للدفاع عن الحدود ، بدلا من تركه خطراً يهدد بقاءها في فلسطين .

وهكذا لم يستج عن مؤتمر القاهرة أي تحقيق للوعود التي كانت إنجلترا قد أعطتها للعرب . وحقيقة أن هذا المؤتمر قد مهد لقيام حكومة عربية في العراق ولكن هدف إنجلترا من ذلك كان تقليل نفقات احتلالها للعراق والعثور على عربي يعمل على تهدئة العرب بدلا من تركهم يتصادمون مع قوات الاستعمار وأما شرق الأردن فان المنطقة قد انضمت للانتداب البريطاني وأصبح على عبد الله أن يحرس حدود فلسطين من أي هجوم قد يأتي من الصحراء عليها . وأما فلسطين فان إنجلترا قد احتفظت بنظام الحكم المباشر فيها ، تهيدا لثبوت أقدام الصهيونيين فيها ، وازهاراً لقوة جديدة تعمل على المحافظة على التوازن مع العرب واصالح الاجنبي ، وتقسم بين البلاد العربية ، وتقف حاجزا بين فرنسا وقناة السويس .

خاتمة

انتهت هذه الصفحة من صفحات تاريخ العالم العربي ، وبدأت بعدها صفحة جديدة . . .

وكان العالم العربي قد بدأ يقظته وهو داخل الامبراطورية العثمانية ، فاعتز بشخصيته وطالب باستقلاله وبحرية تصرفه في شئونه - ثم عمل على الثورة وانقسم بذلك إلى معسكرين : أحدهما ضد الدولة العثمانية ومع الحلفاء ، والثاني مع الخلافة والسلطان . وحقق المستعمرون أغراضهم وتوصلوا إلى ضرب القوى الإقليمية إحداها بالأخرى ، العرب ضد الأتراك ، وجنوا ثمار سياستهم واستغلوا قصر نظر العرب وحسن نيتهم دون أن يبدلوا الكثير إلا من الوعود . وانتهت الحرب واقتسم المستعمرون الأسلاب واحتلوا سوريا والعراق وفلسطين . ولم يبق لإقليم عربي واحد مستقل إلا وسط الجزيرة العربية برئاسة السعوديين .

انتهت إذن الثورة العربية بتقسيم العالم العربي إلى مناطق نفوذ تخضع كل منها لحكم دولة أجنبية ، وتأكدت سيادة الدول الاستعمارية على كل مناطق شمال إفريقيا ووسطها كذلك .

وستبدأ صفحة جديدة من صفحات تاريخ العالم العربي بمجاهد يقع داخل كل منطقة من هذه المناطق العربية المحتلة ضد قوات الاستعمار ، وستكون هذه المعارك منفصلة مادياً عن بعضها . ولكن قلوب العرب وشعورهم كان يؤيد في كل إقليم المجاهدين في الأقاليم العربية الأخرى . وسيكون ذلك لازماً لتحرير كل منطقة قبل اتحادهم جميعاً في إطار واحد . يعبر عن آمالهم وأمانهم .

المراجع العربية

- إبراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غردون وكشمير . جزءان .
القاهرة ، ١٣١٩ هـ .
- إحسان حقي : تونس العربية .
بيروت ، دار الثقافة .
- د. أحمد أحمد الحنة . تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .
- أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .
- أحمد توفيق المدنى : هذه هى الجزائر .
القاهرة ، ١٩٥٦ .
- أحمد طربين : تاريخ قضية فلسطين منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى
نشوب الثورة الكبرى ١٩٣٦ .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٩ .
- : الوحدة العربية (١٩١٦ - ١٩٤٥) .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٩ .
- أحمد عرابي : (مذكراته) كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة
المصرية المشهورة بالثورة العرابية .

د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي .

القاهرة ، ١٩٣٨ .

: تاريخ التعليم في مصر (عصور عباس وسعيد واسماعيل).

أربعة أجزاء .

القاهرة ، ١٩٤٨ .

: التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني .

القاهرة ، ١٩٥١ .

(حوليات كلية الآداب، جامعة ابراهيم، مجلد أول مايو

سنة ١٩٥١) .

آدم ، مدام جوليت : إنجلترا في مصر ، تعريب على بك فهمي كامل .

د. أرنست رامزور : تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور صالح العلي .

بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ .

د. أسد رستم : بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها

(عن الوثائق الموجودة في قصر عابدين .) ٤ مجلدات

بيروت ١٩٤٠ - ١٩٤٣ .

أسعد داغر : ثورة العرب

القاهرة ، ١٩١٦ .

: مذكراتي ، على هامش القضية العربية .

القاهرة ، ٤ .

اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار في دول البحار . جزءان .

القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٤ هـ .

أكرم زعير : القضية الفلسطينية .

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .

الحبيب تامر : هذه تونس

القاهرة ، ١٩٤٨ .

السيد عبد الرازق الحسيني : تاريخ العراق السياسي الحديث . ثلاثة أجزاء .

صيدا ، مطبعة العرفان ، ١٩٤٨ .

السيد مصطفى سالم : تكوين الدين الحديث ، والإمام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨ .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ .

د. ألما وتلن : عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة راسم رشدي .

القاهرة ، دار النيل ، ١٩٥٠ .

إلياس الأيوبي بك : تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا .

١٨٦٣ - ١٨٧٩ . جزءان .

القاهرة ، ١٩٢٣ .

أمين الريحاني : ملوك العرب .

: المغرب الأقصى ، رحلة في منطقة الحماية الأسبانية .

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .

أمين سامي : تقويم النيل .

أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . ثلاثة أجزاء .

: الثورة العربية الكبرى . ثلاثة أجزاء .

بلنت ، ويلفر سكاون : التاريخ السرى لإحتلال إنجلترا مصر ، تعريب
عبد القادر حمزه .

القاهرة ، جريدة البلاغ ، ١٩٠٧ .

تحسين العسكرى : مذكراتى عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية .
بغداد ، ١٩٣٦ .

توفيق أحمد البكرى : مهدى الله .

القاهرة ، ١٩٤٤ .

توفيق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ١٩٠٨-١٩١٤ .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠ .

توماس آرنولد : الخلافة ، ترجمة جميل مغلى .

دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٤٦ .

جان جاك بير بي : الخليج العربى ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز .

بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٥٩ .

جان بيدشون : بواعث الحرب العالمية الاولى ، ترجمة محمد عزة دروزة .

بيروت ، ١٩٤٦ .

جلال الدين الحامصى : ماذا فى السودان .

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٥ .

د. جلال يحيى : الثورة المهديّة وأصول السياسة البريطانية فى السودان .

القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

(المكتبة التاريخية . رقم ٥٠)

: التنافس الدولى فى شرق إفريقيا .

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

: التنافس الدولى فى بلاد الصومال .

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

: الثورة العربية (الجزء الاول من تاريخ القومية العربية) .

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .

: السياسة الفرنسية فى الجزائر (١٨٣٠ - ١٩٦٠)

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .

: العلاقات المصرية الصومالية .

القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .

: التسلط البريطانى على مصر . الجزء السابع : سواحل

البحر الاحمر .

القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .

: الاستعمار المقنع .

القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .

: البحر الاحمر والاستعمار . (كتب ثقافية . عدد ٧٥) .

- د. جلال يحيى : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢
القاهرة ، دار القومية ، ١٩٦٤
الاستعمار والاستغلال والتخلف
القاهرة ، دار القومية ، ١٩٦٥
المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحالى .
المجلد الثالث
القاهرة ، دار القومية ، ١٩٦٥
التخلف والاشتراكية فى العالم العربى
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥
مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٥
جمال الدين الافغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى .
القاهرة ، دار العرب ، ١٩٥٧
د. جمال الدين الشيبان : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على
القاهرة ، ١٩٥٢
الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة فى الشرق
الاسلامى الحديث
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية . ١٩٥٧ -
١٩٥٨ .

- رفاعة رافع الطهطاوى ١٨٠١ - ١٨٧٣
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨
(نوابغ الفسك العربى . رقم ٢٤)
جمال باشا : مذكرات جمال باشا ، تعريب على أحمد شكرى
القاهرة ، ١٩٢٣ .
جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى
دمشق ، ١٩٤٦
يقظة العرب ، تاريخ حركة القومية ، ترجمة الدكتور
ناصر الدين الاسد والدكتور إحسان عباس .
بيروت ، دار العلم للبلدين ، ١٩٦٢ .
حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين . (الطبعة الثالثة)
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٦
خمسون عاماً فى جزيرة العرب
القاهرة ، البابى الحلبي ، ١٩٦٠
د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية فى افريقية
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨
حسن الشبخة : عبد العزيز جاويز
القاهرة ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ١٩٦١
(مجموعة الآلف كتاب رقم ٣٥٧)

حسن حسنى عبد الوهاب : خلاصة تاريخ تونس

تونس ، ١٣٧٣ هـ

حسن سليمان محمود : ليديا بين الحاضر والماضى .

القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢

د. حسين فوزى النجار : السياسة والاستراتيجية في الشرق الاوسط

القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٣

مع الاحداث في الشرق الاوسط ١٩٤٦ - ١٩٥٦

القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧

د. حسين مؤنس : الشرق الاسلامى في العصر الحديث

القاهرة ، ١٩٣٨

حميد شهاب : تاريخ أحمد باشا الجزائر

بيروت ، ١٩٥٥

رودلفو ميكاكى : طرابلس الغرب تحت أسرة القرمانلى ، ترجمة

طه فوزى .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١

د. زكى صالح : منشأ النفوذ البريطانى فيما بين النهرين

بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٤٩

مقدمة في دراسة العراق المعاصر

بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٣

ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٧

أبحاث مختارة في القومية العربية

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤

د. سامى الدهان : عبد الرحمن السكواكى ١٨٥٤ - ١٩٠٢

القاهرة ، دار المعارف

(نوايج الفكر العربى . رقم ٢٣)

الأمير شكيب أرسلان ، حياته وآثاره

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠

(مكتبة الدراسات الادبية . رقم ٢١)

سمعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان

القاهرة ، ١٩٥٢

مذاهب الاستعمار الفرنسى في السودان ، امبراطورية راج

القاهرة ، ١٩٥٣

ملفات نور أبوندى : مملكة الإمام يحيى ، رحلة في بلاد العرب السعيدة

ترجمة طه فوزى

القاهرة ، ١٩٤٧

د. سيد نوفل : الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١

سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت

القاهرة ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٩

شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦

القاهرة ، ١٩٥٧

د. صلاح العقاد : الاستعمار في الخليج الفارسي

القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٧

(مجموعة الالف كتاب . رقم ١٢١)

المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٥٨

تطور السياسة الفرنسية في الجزائر

القاهرة معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠

المغرب في بداية العصور الحديثة

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣

المغرب العربى ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ،

دراسات في تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة

القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٢

طاهر أحمد الزاوى : جهاد الأبطال في طرابلس الغرب

القاهرة ، ١٩٥٠

أعلام ليبيا

القاهرة ، البابى الحلبي ، ١٩٦١

عارف باشا المعارف : تاريخ القدس

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥١

عبد الحميد العبادى ومحمد بدران : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠

القاهرة ، ١٩٣٦

(ترجمة كتاب Egypt's Ruin لتيودور روتستين)

عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠

عبد الرحمن الجبرى : عجائب الآثار في التراجم والخبار

القاهرة ، المطبعة الاهلية ، ١٣٢٢ هـ

عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . جزءان

عصر محمد على

عصر اسماعيل جزءان

الثورة العربية والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ١٨٨٢-١٨٩٢

مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية

محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية

ثورة سنة ١٩١٩ ، جزءان

في أعقاب الثورة . ثلاثة أجزاء

عبد الرحمن زكي (قائمقام) : التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥

عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة : دليل مؤرخ المغرب الأقصى

الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٦٠

د. عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس

الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩

د. عبد الكريم غرايبة : مقدمة تاريخ العرب الحديث

دمشق مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٥

سورية فى القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢

عبد اللطيف اليونس : شكرى القوتلى ، تاريخ أمة فى حياة رجل

القاهرة دار المعارف ، ١٩٥٩

عبد الله التل : خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية

القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٤

عبد الله الريماوى : القومية والوحدة فى الحركة القومية العربية الحديثة

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١

المنطق الثورى للحركة القومية العربية الحديثة

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١

عبد المجيد بن جلون . هذه مراياكش

القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٩

عثمان الكعك : مراكز الثقافة فى المغرب من القرن السادس عشر

إلى القرن التاسع عشر

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨

على البهلوان : تونس الشائرة

القاهرة ، ١٩٥٤

على إمام عطية : الصهيونية العالمية وأرض الميعاد

القاهرة ، مطبعة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣

عمر الدسوقي : محمود سامى البارودى

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨

(نوابغ الفكر العربى . رقم ٤)

عيسى ميخائيل سابا : الشيخ إبراهيم اليازجى ١٨٤٧ - ١٩٠٦

بيروت ، دار المعارف ، ١٩٥٥

(نوابغ الفكر العربى . رقم ١٤)

د. فيليب حتى : لبنان فى التاريخ ، ترجمة د. أنيس فريجه

بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩

تاريخ سورية ولبنان وفلسطين . الجزء الثانى

بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩

- قدري قلمجي : أضواء على تاريخ الكويت
بيروت ، دار الكتّاب العربي ، ١٩٦٢
- مارون عبود : رواد النهضة الحديثة
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٢
- محمد أحمد الجابري : في شأن الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله
القاهرة ، ١٩٤٧
- د. محمد البهي : الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي
القاهرة ، ١٩٥٧
- محمد القاسي : التعريف بالمغرب
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١
- محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢
- محمد بن الأمير عبد القادر : تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر
وأخبار الجزائر . جزءان
الاسكندرية ، ١٩٠٣
- محمد خير فارس : المسألة المغربية ١٩٠٠ - ١٩١٢
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١
- محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده . ثلاثة أجزاء
القاهرة ، مطبعة المنار

- محمد رفعت رمضان : تاريخ الأورطة المصرية السودانية في الكنفو الحرة
القاهرة ، لجنة البيان العربي ، ١٩٦٣
- محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع
استقلال مصر في سنة ١٨٠١
القاهرة ، ١٩٣٢
- تونس الخضراء
القاهرة : دار المعارف ، ١٩٤٣
- محمد علي الكبير
القاهرة ، ١٩٤٤ (مجموعة أعلام الاسلام)
- د. محمد صبري : الامبراطورية المصرية في افريقية
القاهرة ، ١٩٤٨
- محمد طاهر العمري : تاريخ مقدرات العراق السياسية
الموصل ، مطبعة عيسى محفوظ ، ١٩٣٤
- محمد فائق القصري : حرب فلسطين ، الجزء الاول ، الصراع السياسي بين
الصهيونية والعرب
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١
- محمد فريد أبو حديد : سيرة السيد عمر مكرم
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٤٨

محمد فريد بك : تاريخ الدولة العلية العثمانية

محمد فهمى طهيطة : تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة

القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨

محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . ستة مجلدات

د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وظهور محمد على

القاهرة ، ١٩٤٢

: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر

القاهرة ، دار الفكر العربى

: الامبراطورية الافريقية ، صفحة من تاريخ مكافحة

الرق والنخاسة في السودان

القاهرة ، ١٩٤٥

: مصر والسيادة على السودان ، الوضع التاريخى للمسألة

القاهرة ، ١٩٤٧

: الحكم المصرى في السودان ١٨٢٠ — ١٨٨٥

القاهرة ، ١٩٤٧

: السنوسية دين ودولة

القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨

: ميلاد دولة ليبيا الحديثة

القاهرة ، ١٩٥٧

: مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية

في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨

: مع عبد المقصود عنانى ، وسيد خليل : بناء دولة مصر

محمد على

القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨

د. محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١

القاهرة ، جمعية الدراسات التاريخية ، ١٩٥٢

: الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى لإزائه

القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٢

: مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٧

: المسألة الشرقية ومؤتمر باريس

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨

: مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩

(مجموعة الالف كتاب رقم ٢٤٠)

محمود أبو رية : جمال الدين الافغانى

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦١ .

(نوابغ الفكر العربى ، رقم ٢٩)

محمود الخفيف : أحمد عربى ، الزعيم المفترى عليه

القاهرة ، ١٩٤٧

محمود الشينيطى : قضية ليبيا

القاهرة ، النهضة ، ١٩٥١

محمود كامل (المحامى) : الدولة العربية الكبرى

القاهرة ، دار المعارف ، ؟

د. محي الدين السفرجلانى : تاريخ الثورة السورية ، صفحات خالدة من كفاح

العرب فى سبيل الحرية والاستقلال والوحدة

دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٦١

مصطفى الشهابى (الأمير) : محاضرات فى الاستعمار . جزاء

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٥-١٩٥٦

: القومية العربية ، تأريخها وقوامها وراميتها

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٩

د. مصطفى خالدى وعمر فروخ : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية

بيروت ، ١٩٥٧

مصطفى عبد الرازق : محمد عبده

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٦

مصطفى كامل باشا : تاريخ المسألة الشرقية

القاهرة ، ١٨٩٨

د. مكى شبيكة : السودان فى قرن ١٨١٩ - ١٩١٩

القاهرة ، ١٩٥٧

: مختصر تاريخ السودان الحديث

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٦٣

مورير-يرجر : العالم العربى اليوم ، ترجمة محي الدين محمد

بيروت ، دار مجلة شعر ، ١٩٦٣

ميخائيل مشاقفة : مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان

القاهرة ، ١٩٠٨

نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسين : هذا العالم العربى

بيروت ، دار العلم للبلالين ، ١٩٥٣

نجلاء عز الدين : العالم العربى ، ترجمة ، طبعة ثانية

القاهرة ، عيسى البابى الحلبي ، ١٩٦٢

نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته

د. نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٨

: تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ إلى ١٩٣٤

القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٦٣

- د. نور الدين حاطوم : المراحل التاريخية للقومية العربية
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣
- د يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ، تحليل ونقد
يافا ، مطبعة الفجر ، ١٩٢٧
- يونس درمونه : تونس بين الحماية والاحتلال
القاهرة ، الخانجي ، ١٩٥٢ ؟

ملاحظة : المراجع الأوربية في آخر المجلد التالى .

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة ٥

الباب الأول

فجر التاريخ الحديث

الفصل الأول : نمو النظام الإقطاعى ١٢

١ - الازدهار التجارى ١٢

٢ - نمو الإقطاع ١٦

٣ - الصناعة والحرف ١٩

٤ - حكم الممالك ٢٢

الفصل الثانى : إمتداد الحكم العثمانى ٢٥

١ - تحول طرق التجارة ٢٥

٢ - الغزو العثمانى للشرق الأدنى ٣٠

٣ - الدولة العثمانية والمغرب العربى ٣٥

٤ - عزلة المغرب الأقصى ٤٢

الفصل الثالث : نظام الحكم العثمانى ٥١

١ - نظام الحكم ٥١

٢ - التقهقر وزيادة التخلف ٥٨

٣ - الفتن والثورات ٦٤

صفحة

الباب الثاني

النصف الأول من القرن التاسع عشر

الفصل الرابع : محاولات الإصلاحات والاصطدام بالاستعمار ... ٧٧

١ - محاولة لإصلاح الجيش ... ٧٧

٢ - الثورة الوهابية ... ٨٢

٣ - الحملة الفرنسية على مصر ... ٨٦

الفصل الخامس : رأسمالية الدولة في مصر ... ٩٥

١ - الدولة الحديثة ... ٩٥

٢ - الاحتكار ... ١٠٥

٣ - إلهيار النظام الاحتكاري ... ١٠٩

٤ - تطور النظام الرأسمالي ... ١١٣

الفصل السادس : فرنسا واحتلال الجزائر ... ١٢١

١ - الحصار البحري ... ١٢١

٢ - احتلال مدينة الجزائر ... ١٣١

٣ - الاتفاق مع الأمير عبد القادر ... ١٣٩

٤ - الاستيلاء على قسنطينة ... ١٤٨

٥ - محاربة عبد القادر ... ١٥٩

صفحة

الباب الثالث

نمو القومية العربية في المشرق

الفصل السابع : بداية اليقظة القومية ... ١٧٩

١ - الاحتكاك بالآراء الغربية ... ١٧٩

٢ - نشاط المبشرين ... ١٨٣

٣ - طليعة الكتاب العرب ... ١٨٤

الفصل الثامن : الدولة ومحاولات الإصلاح ... ١٨٩

١ - خطى شريف كلخانة ... ١٨٩

٢ - خطى شريف همايون ... ١٩١

٣ - فترة سنة ١٨٦٠ ... ١٩٥

٤ - إزدياد المصالح الرأسمالية الغربية ... ١٩٨

الفصل التاسع : الطغيان الحميدى ... ٢٠٣

١ - دستور مدحت باشا ... ٢٠٣

٢ - حكم عبد الحميد ... ٢٠٨

٣ - حركة الجامعة الإسلامية ... ٢١١

٤ - إستراتيجية الشرق الأدنى ... ٢١٦

الفصل العاشر : الحركة القومية العربية ... ٢٢١

١ - جمعية بيروت السرية ... ٢٢١

٢ - إزدياد التعليم الغربي ... ٢٢٦

صفحة

- ٣ - الكواكبي ٢٢٩
٤ - انفصال مصر عن الحركة ٢٣١

الباب الرابع

تونس والحماية الفرنسية

الفصل الحادى عشر : أحوال تونس ومحاولات الاصلاح ... ٢٣٧

- ١ - ضعف النيابة التونسية ٢٣٧
٢ - زيادة نفوذ الأجانب ٢٤٣
٣ - محاولات الاصلاح ٢٤٥
٤ - خير الدين باشا ٢٤٩

الفصل الثانى عشر : الاطماع والمصالح الاستعمارية ... ٢٥٧

- ١ - الدولة العثمانية والتضامن الاسلامى ٢٥٧
٢ - المصالح الانجليزية ٢٥٨
٣ - المصالح والاطماع الفرنسية ٢٦٠
٤ - المصالح والاطماع الايطالية ٢٦٢

الفصل الثالث عشر : المسألة التونسية ومؤتمر برلين ... ٢٦٩

- ١ - موقف إيطاليا ٢٦٩
٢ - موقف فرنسا ٢٧٢
٣ - مؤتمر برلين ٢٧٤

صفحة

الفصل الرابع عشر : تونس بعد مؤتمر برلين ... ٢٧٧

- ١ - مشروع الحماية الفرنسية ٢٧٧
٢ - نهاية التنافس الانجليزى الفرنسى ٢٨٢
٣ - إيطاليا والتصادم مع فرنسا ٢٨٤

الفصل الخامس عشر : الحملة والحماية ... ٢٩١

- ١ - الأخطار أمام فرنسا ٢٩١
٢ - الحملة والغزو ٢٩٨
٣ - رد الفعل ٣٠٤
٤ - الحماية ٣١٠
٥ - الاستغلال ٣١٦

الباب الخامس

مصر والاحتلال البريطانى

الفصل السادس عشر : التدخل ... ٣٢١

- ١ - قناة السويس ٣٢١
٢ - الديون ٣٢٧
٣ - التدخل ٣٣١

الفصل السابع عشر : اثورة العربيه ... ٣٣٧

- ١ - ضرورة الاصلاح ٣٣٧

صفحة

٢ - القوى في الميدان	٣٤٤
٣ - روح الثورة	٣٤٧
٤ - الانقسام	٣٥٤
الفصل الثامن عشر : الاحتلال البريطاني	٣٦١
١ - بداية العمل	٣٦١
٢ - الذرائع	٣٦٥
٣ - الخداع والحرب	٣٦٧
الفصل التاسع عشر : تقسيم الإمبراطورية المصرية الافريقية	٣٧١
١ - الثورة المهدية	٣٧١
٢ - إخلاء السودان	٣٧٦
٣ - إيطاليا وسواحل البحر الأحمر	٣٨٠
٤ - الصومال وهرر	٣٨٣
الفصل العشرون : كفاح الحزب الوطني	٣٨٩
١ - الكفاح الوطني والدولة العثمانية	٣٨٩
٢ - مصطفى كامل	٣٩٢
٣ - محمد فريد	٣٩٧
٤ - بين العروبة والإسلام	٤٠٢

صفحة

الباب السادس

تركيا الفتاة والعرب والدستور

الفصل الحادى والعشرون : تركيا الفتاة والدستور	٤١١
١ - جمعية الترقى والاتحاد الأولى	٤١١
٢ - بداية حركة تركيا الفتاة	٤١٥
٣ - العثمانيون الأحرار	٤٢٠
٤ - الثورة والدستور	٤٢٥
الفصل الثانى والعشرون : العرب والأتراك بعد إعلان الدستور	٤٣١
١ - الاخاء العربى العثمانى	٤٣١
٢ - الانتخابات وبوادر الخلاف	٤٣٤
٣ - الثورة المضادة وعزل عبد الحميد	٤٣٧
٤ - العسير واليمن	٤٤٢
الفصل الثالث والعشرون : إيطاليا والاستيلاء على طرابلس الغرب	٤٤٩
١ - أحوال الولاية	٤٤٩
٢ - الاطماع والمصالح الإيطالية	٤٥٤
٣ - الحرب	٤٦١
٤ - المقاومة	٤٦٦
٥ - الصلح والنتائج	٤٧٣

صفحة

الفصل الرابع والعشرون : الانقسام بين العرب والأتراك ... ٤٨١

١ - أسباب الانقسام ... ٤٨١

٢ - الجمعيات العربية ... ٤٨٤

٣ - المؤتمر العربي الأول ... ٤٨٩

٤ - جمعية العهد ... ٤٩٣

الباب السابع

الثورة العربية

الفصل الخامس والعشرون : إعلان الجهاد ... ٤٩٩

١ - الأقاليم العربية في الدولة العثمانية ... ٤٩٩

٢ - علاقة الشريف حسين بالإنجليز ... ٥٠٣

٣ - أهمية البلاد العربية بالنسبة للإنجليز ... ٥٠٩

٤ - علاقة حسين بالأتراك ... ٥١٤

الفصل السادس والعشرون : العهد البريطاني ... ٥١٩

١ - الحالة في الشام ... ٥١٩

٢ - نشاط البريطانيين ... ٥٢٣

٣ - تبادل المذكرات ... ٥٢٧

٤ - قيمة العهد ... ٥٣٤

الفصل السابع والعشرون : الثورة ... ٥٣٩

١ - الإرهاب في سوريا ... ٥٣٩

٢ - إعلان الثورة ... ٥٤٢

صفحة

٣ - إزدياد الإرهاب ... ٥٤٥

٤ - تنظيم قوات الثورة ... ٥٤٩

الفصل الثامن والعشرون : اشتراك العرب في الحرب ... ٥٥٥

١ - الاستيلاء على العقبة ... ٥٥٥

٢ - الإنجليز والألمان ... ٥٥٨

٣ - الاستعداد الأخير ... ٥٦١

٤ - الاستيلاء على سوريا ... ٥٦٤

الباب الثامن

تسويات بعد الحرب

الفصل التاسع والعشرون : الوعود المتضاربة ... ٥٦٩

١ - اتفاقية سايكس - بيكو ... ٥٦٩

٢ - الأتراك وعرض الصلح ... ٥٧٣

٣ - تصريح بلفور ... ٥٧٧

٤ - مخاوف العرب ... ٥٨٠

الفصل الثلاثون : المفاوضات ... ٥٨٥

١ - فيصل في إنجلترا ... ٥٨٥

٢ - فيصل في فرساي ... ٥٨٩

٣ - المؤتمر السوري ... ٥٩١

٤ - رحلة فيصل الثانية إلى أوروبا ... ٥٩٥

صفحة

الفصل الحادى والثلاثون :	٥٩٩
١ - مؤتمر سان ريمو	٥٩٩
٢ - زحف الفرنسيين على دمشق	٦٠١
٣ - برية لمانيا فى العراق	٦٠٣
٤ - مؤتمر القاهرة	٦٠٥
خاتمة	٦٠٩
بعض المراجع لزيادة الاطلاع	٦١١
محتويات الكتاب	٦٣١

مطبعة (البحري)

٩ تمهيدى سنة ١٣٧٤ هـ